

المذهب

دراسة نظرية نقدية

تأليف

الدكتور خالد بن مسعود بن محمد الروقي

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالجامعة
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد الأول

تدارك التبعات

التمذهب

دراسة نظرية نقدية

١

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

إدارة التدوير

الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية

التملّكُ هَبْ

دراسة نظريّة نقدية

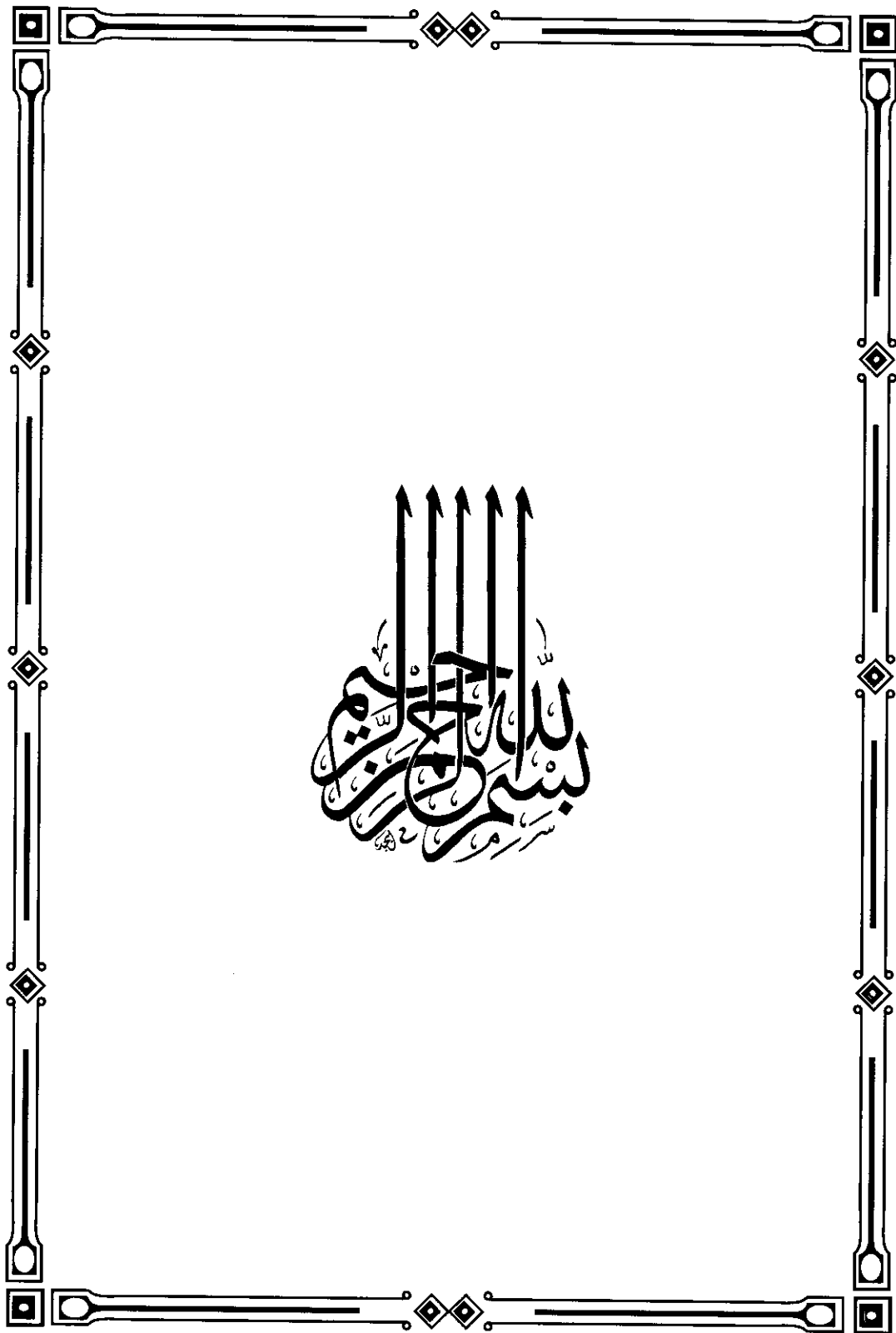
تأليف

الدكتور خالد بن مساعد بن محمد الروقي

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالرياض
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد الأول

دار البدر للطباعة



أصل الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف إلى قسم أصول الفقه بكلية
الشريعة بالرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لنيل
درجة الدكتوراه، وقد تكونت لجنة المناقشة من كل من:

الأستاذ الدكتور فهد بن محمد السدحان (المشرف على الرسالة) مقررًا

الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد العنقري عضواً

الأستاذ الدكتور محمد سعد بن أحمد اليوبي عضواً

وقد نال الباحث درجة الدكتوراه في أصول الفقه بتقدير (ممتاز) مع
مرتبة الشرف الأولى بتاريخ ١٤٣١/١١/٢٤هـ.

المقدمة

وتشتمل على:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- أهداف الموضوع .
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.
- الصعوبات التي واجهت الباحث.
- الشكر والتقدير.

الحمد لله الذي أنقذنا بنور العلم من ظلمات الجهالة، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عمَاية الضلالة، ونَصَبَ لنا من شريعة محمد ﷺ أعلى عَلم، وأَوْضَحَ دلالة، وكان ذلك أفضل ما منَّ به من النعم الجزيلة، والمنح الجليلة، وأنَّاله.

أحمدُه سبحانه، والحمدُ نعمةً منه مستفادَةٌ، وأشكرُ له، والشكرُ أولُ الزيادة، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملكُ الحقُّ المبین، خالقُ الخلقِ أجمعين، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله، وحيُّه وخليُّه، الصادقُ الأمين، والمبعوث رحمةً للعالمين، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا^(١)، أمَّا بعدُ:

فإنَّ الاشتغالَ بالعلم من أجلِّ القربات، وأعظمِ الطاعات، ومن المعلوم أن من أشرفِ العلوم ما كان سبيلًا إلى معرفة حُكم الله تعالى.

ولا يخفى على الدارسِ لعلومِ الشريعة ما لعلمِ أصولِ الفقه من قدر كبير، وأثرٍ بليغ؛ إذ هو قاعدةُ الأحكامِ الشرعية، وأساسُ الفروع الفقهية^(٢)، وماوى الأئمة، وملجأ المجتهدين، يقولُ ابنُ دقيق العيد^(٣) عنه:

(١) اقتبسْتُ افتتاحيتي من مقدمة أبي إسحاق الشاطبي لكتابه: الموافقات (١/٣-٦).

(٢) انظر: نهاية السؤل (١/٤).

(٣) هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع المنفلوطي الصعيدي، أبو الفتح تقي الدين، ويُعرف بابن دقيق العيد، ولد ببينبع سنة ٦٢٥هـ وهو أحد كبار العلماء، اشتغل بالمذهبين: المالكي والشافعي، صاحب خبرة تامة بعلوم الشريعة، وثناء العلماء عليه مستفيض، كان متقنًا للفقه والأصول والحديث، بصيرًا بالمنقول والمعقول، زاهدًا ورعًا ناسكًا، تولى قضاء الشافعية بالديار المصرية، من مؤلفاته: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، والإمام بأحاديث الأحكام، والإمام في معرفة أحاديث الأحكام، والاقتراح في بيان الاصطلاح، توفي بالقاهرة سنة ٧٠٢هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (٤/١٩٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٨١)، والطالع السعيد للإدفوي (ص/٥٦٧)، وفوات الوفيات لابن شاكر (٢/٤٨٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٩/٢٠٧)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٢٢٧)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٣١٨) والدرر الكامنة لابن حجر (٤/٢٢١٠).

«أصول الفقه يَقْضِي، ولا يَقْضَى عليه»^(١).

ولقد اهتم بعلم أصول الفقه كثيرٌ من العلماء السابقين واللاحقين، وتوجَّهتْ عنايةٌ كثيرةٌ من الباحثين إلى الكتابة في مسائله، فكتبوا بحوثاً عديدةً، وحققوا من مصادره كتباً مهمةً.

وقد أكرمني الله تعالى فَتَفَضَّلَ عليَّ، فَجَعَلَنِي أَحَدَ السالِكين طريقَ العلم الشرعي، وَنَظَّمَنِي فِي سِلْكِ أربابِ المتعلمين لعلم أصول الفقه، وبعد حصولي - بحمد الله وتوفيقه - على درجة الماجستير في أصول الفقه، سارعتُ في الالتحاق ببرنامِج الدكتوراه، وبعد إنهائي للفصل التمهيدي للبرنامِج، صرْتُ أَتأملُ عدداً من الموضوعات التي يمكن أن أتقدم بها لتسجيلها، وكنتُ حريصاً على تلمُّس موضوع ذي حيوية وأصالة، وبَعْدَ نظرٍ وتأملٍ وَقَعَ اختياري على موضوع: (التمذهب - دراسة نظرية نقدية)، ليكون ميداناً لبحثي في مرحلة الدكتوراه، فتمَّت الموافقةُ بحمدِ الله تعالى على تسجيله، ويسرُّ الله سبحانه وتعالى لي الكتابة فيه.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في أمورٍ منها:

أولاً: صلة موضوع التمذهب بأبواب الاجتهاد والتقليد على وجه الخصوص؛ ولا يخفى ما لهذه الأبواب من كبر أهمية في مجال الدراسات الأصولية.

ثانياً: أن التمذهب بأحد المذاهب الفقهية المتبوعة هو ما استقرَّت عليه صورة الاجتهاد والتقليد المذهبيين في قرون متتابعة.

ثالثاً: ارتباط التمذهب وصلته الوثيقة بطريقة التكوين العلمي، وكيفية الترقى في طلب العلم الشرعي؛ إذ تلقى الفقه وأصوله، والبروزُ فيهما يعتمدُ على التأسيس في ضوء مذهب فقهي معيَّن.

(١) نقل كلام ابن دقيق العيد بدر الدين الزركشي في فاتحة كتابه: البحر المحيط (١/٨).

رابعاً: صلة الموضوع بفقهِ النوازل، وطُرُق تخريج حكمها في إطار مذهب فقهي معيّن، ولا تخفى أهمية معالجة النوازل الفقهية في ضوء ما قرره الأئمة المجتهدون.

خامساً: وجود شيء من اللبس والتداخل في أذهان بعض الناس بين التمذهب والتعصب المذهبي، بحيث جعلونهما كالشيء الواحد، ويقعون في ذمّ التعصب باسم التمذهب.

سادساً: صلة الموضوع الوثيقة بمسألة: (الفتوى)، التي تلامس واقعنا اليوم أشدّ ملامسة، فتحريّر القول في التمذهب له من الأثر في الفتوى قدر كبير.

سابعاً: أنّ في تأصيل موضوع التمذهب، وتكميل الحديث عنه من كافّة الجوانب المهمة، إعانة لمن طرّق التمذهب برأي فيه شيء من التطرف، وعدم استيفاء للأدلة - سواء أكان رأيه مضاداً للتمذهب، أم مناصراً له - بأن يراجع نفسه، ويتّهم رأيه^(١)، ويعيد النظر في ضوء ما يظهر من الأدلة، ولا سيما إذا كان في طرّق الموضوع مراعاة لما قاله الطرفان.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أسباب اختيار الموضوع في الآتي:

أولاً: ما تقدّم من بيان لأهمية الموضوع، وقيّمته العلمية؛ إذ يضمّ كثيراً من المباحث الأصولية المهمة، وعدداً من المسائل التي يحتاج إليها أغلب المنتسبين إلى العلم الشرعي.

ثانياً: عدم وجود دراسة علمية وافية - في حدود اطلاعي - في موضوع التمذهب، بحيث يكتمل الحديث عنه في الجانب التأصيلي،

(١) يقول ابن القيم في كتابه: إغاثة اللهفان (١/٢١٥) ط/ دار عالم الفوائد: «واتّهام الصحابة لأرائهم كثير مشهور، وهم أبر الأمة قلوباً، وأعمقها علماً... وأشدّهم اتّهاماً لأرائهم».

والجانب النقدي، وأكثر الكتابات التي تناولت موضوع التمذهب لم تكن دراسات علمية متخصصة، إضافةً: إلى عدم استيعابها لشتات الموضوع ومسائله .

ثالثاً: حيوية الموضوع؛ إذ يلامس موضوع التمذهب كافة أحوال المتعلمين الذين سلكوا في طلب العلم الشرعي طريق التفقه على مذهب من المذاهب، ويلامس أيضاً: كل مرحلة يسير فيها المتعلم في ضوء الطبقة التي ينتمي إليها.

ومن جهة أخرى: فإن موضوع التمذهب من الموضوعات التي شغلت أذهان كثير من العلماء والباحثين والمتعلمين، فلا يُحصى في المعاصرين المادحون للتمذهب والحاثون عليه، ولا يُحصى أيضاً الدامون له، والمحدرون منه^(١).

رابعاً: تتطلب مادة موضوع التمذهب الاطلاع والنظر فيما كتبه العلماء والمحققون في عدة علوم، ويأتي على رأس هذه العلوم: علم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلم القواعد الفقهية، ولا يخفى ما في هذا الأمر من أهمية وفائدة بالنسبة للباحث.

أهداف الموضوع:

حاولت في بحثي لموضوع: (التمذهب) أن أحقق الأهداف الآتية:

الأول: الإسهام في معالجة مسألة مهمة من مسائل علم أصول الفقه؛ وذلك بإيجاد دراسة علمية وافية عن موضوع التمذهب مكتملة الجوانب؛ تشتمل على الدراسة النظرية، والدراسة النقدية، مما يسهم في خدمة العلم الشرعي، بجمع ما يتعلق بموضوع التمذهب عند الأصوليين والفقهاء.

(١) انظر: التمذهب دراسة تأصيلية واقعية للدكتور عبدالرحمن الجبرين، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٨٦ (ص/١٢٧).

الثاني: إيضاح حقيقة التمدُّب، وإبراز معناه الاصطلاحي .

الثالث: إبراز الفرق بين التمدُّب، وما قاربه من المصطلحات، وخاصةً مصطلح: التقليد، ومصطلح: التعصب.

الرابع: تحرير القول في حكم التمدُّب، وخاصةً التمدُّب بأحد المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة .

الخامس: تحرير القول في عمل المتمدِّب إذا خالف مذهبه دليلاً من الستة .

السادس: بيان أنَّ التمدُّب بمذهب معيَّن لا يعني الانغلاق والانحسار في دائرة ضيقة، إذا ما أحسن السير فيه.

الدراسات السابقة:

لا أعلم - في حدود بحثي وإطلاعي - وجود دراسة علمية بحثت الموضوع من جميع جوانبه، وإنَّما هناك عدَّة مؤلفات وبحوث علمية تناولت بعض المسائل المتعلقة بالتمدُّب، وهناك أيضاً رسائل علمية تطرقت إلى مسألة من مسائل الموضوع في بعض مباحثها، وسأذكر أهمَّ المؤلفات التي تحدثت عن التمدُّب، والبحوث العلمية التي وقفت عليها:

الأولى: الدرَّة البهية في التقليد والمذهبية من كلام شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية.

أعدّها وعلّق عليها: محمد شاكر الشريف، الناشر: مكتبة الصديق بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

يقع الكتاب في إحدى وستين صفحة، دونَ ورقات الفهارس، جمَع المَعْدُّ كَلامَ تقي الدين ابن تيمية من كتاب: (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية)، وقسم كتابه إلى خمسة فصول، وهي:

الفصل الأول: في تعريف التقليد.

الفصل الثاني: في التزام المذاهب.

الفصل الثالث: في الضرورة والالتزام المذاهب.

الفصل الرابع: في آثار التعصب المذهبي.

الفصل الخامس: فيما يلزم من كان منتسباً لمذهب.

وقد علّق معدُّ الكتاب على الفصول السابقة، وتبلغ بعض التعليقات عدّة صفحات، وأغلبها منقولٌ من الكتب الآتية: (الإحكام في أصول الأحكام) لأبي محمد ابن حزم، و(جامع بيان العلم وفضله) لأبي عمر ابن عبد البر^(١)، و(إعلام الموقعين عن رب العالمين) لأبي عبد الله ابن القيم الجوزية، و(إيقاظ همم أولي الأبصار) لصالح الفلاني^(٢)، و(إرشاد الفحول) للشوكاني.

(١) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأسدي القرطبي الأندلسي، أبو عمر، ولد سنة ٣٦٨هـ وقيل: سنة ٣٦٢هـ كان من علماء المالكية البارزين، وأحد الحفاظ المعروفين، إمام عصره، ووحيد دهره، ديناً فقيهاً حافظاً، صاحب سنة واتباع، متبحراً في الفقه والقراءات والعربية والأخبار والأنساب، ولم يكن بالأندلس مثله في الحديث، وله تأليف نافعة، قد وفقه الله فيها، منها: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، وجامع بيان العلم وفضله، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس للحميدي (ص/٥٤٤)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٨/١٢٧)، والصلة لابن بشكوال (٢/٦٤٠)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٧/٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٥٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٠/١٩٩)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٣٦٧)، وشجرة النور الزكية لمخولف (١/١١٩).

(٢) هو: صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله بن عمر الفلاني، من نسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولد بالسودان سنة ١١٦٦هـ نشأ في بلده، وتلقى العلم فيها، ثم رحل إلى عدة بلدان منها: تونس ومراكش ومصر، وأخذ عن جمع كبير من علماء عصره، وقد انتفع به خلق كثير، كان مكباً على العلم، ومطالعة الكتب، وحصلت له شهرة بين علماء عصره، كان فاضلاً ديناً صالحاً كثير العبادة، عُرفت عنه محاربة التقليد المذهبي، من مؤلفاته: إيقاظ همم أولي =

والكتاب مقتصر على جمع كلام تقي الدين ابن تيمية من (مجموع الفتاوى) فقط، وجمع المعد للكلام جيداً، ونقولاً مفيدة، وليس له في الرسالة سوى الجمع والترتيب.

الثانية: الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة. للحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي^(١)، تحقيق: الدكتور الوليد بن عبدالرحمن آل فريان، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

تقع الرسالة في خمسين صفحة تقريباً من القطع الصغير، وقد تكلم المؤلف فيها عن أثر التمهيد في حفظ الدين، واستدل على المنع من تقليد غير المذاهب الأربعة، ثم عرج بالثناء على الإمام أحمد. والكتاب عبارة عن رسالة صغيرة في مسألة محددة، كما هو ظاهر من عنوانها.

الثالثة: هدية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان^(٢) لمحمد سلطان

= الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، وتقويم الكفة فيما للعلماء من حديث الجبة والكفة، توفي بالمدينة النبوية سنة ١٢١٨هـ. انظر ترجمته في: أبجد العلوم للكنوزي (ص/ ٦٦٥)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/ ٩١٠)، وهدية العارفين للبغدادي (١/ ٤٢٤)، والأعلام للزركلي (٣/ ١٩٥)، ومقدمة محقق إيقاظ همم أولي الأبصار (ص/ ٨) ط: دار الفتح.

(١) هو: عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، أبو الفرج البغدادي، ولد ببغداد سنة ٧٣٦هـ من أعيان مذهب الحنابلة، كان علامة ثقة حجة، فقهياً حبراً عالماً عاملاً، محدثاً حافظاً عارفاً بعلل الأحايث وطرقها، زاهداً ورعاً، لا يعرف شيئاً من أمور الناس، ولا يتردد إلى ذوي الولايات، من مؤلفاته: تقرير القواعد وتحرير الفوائد، وفتح الباري شرح صحيح البخاري - ولم يتمه - وشرح جامع الترمذي، وجامع العلوم والحكم، والذيل على طبقات الحنابلة، توفي بدمشق سنة ٧٩٥هـ. انظر ترجمته في: تاريخ ابن قاضي شهبة (١/ ج ٣/ ٤٨٨)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٣٢١)، وإنباه الغمر له (٣/ ١٧٥)، والمقصود الأرشد لابن مفلح (٢/ ٤٦)، ووجيز الكلام للسخاوي (١/ ٣٠٨)، والمنهج الأحمد للعلمي (٥/ ١٦٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/ ٥٧٨)، والسحب الوابلة لابن حميد (٢/ ٤٧٤).

(٢) أضاف الأستاذ محمد عيد عباسي إلى عنوان الكتاب: (هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين =

المعصومي الخجندي^(١) حقق الكتاب وقدم له: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن القيم بالدمام، ودار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

يقع الكتاب في سبعين صفحة تقريباً، وقد صدر المؤلف كتابه ببيان حقيقة الإسلام والإيمان، ثم قرّر رأيه بأن من التزم مذهباً واحداً في كل مسألة، فهو متعصب، ومنع من تقليد شخص بعينه، وبين أن الواجب هو الاقتداء بالنبي ﷺ فقط، دون غيره من العلماء وذكر الأدلة على هذا الأمر.

ثم ذكر المؤلف أن من آثار المذاهب حدوث التفرق والاختلاف بين المسلمين، ثم دعا إلى العودة إلى الكتاب والسنة.

والكتاب كما هو ظاهر من عنوانه في مسألة واحدة، وقد تعددت مصادر المؤلف في كتابه.

والإضافة التي قمتُ بها في دراستي ممّا لم يتضمنه الكتاب على النحو الآتي:

= من المذاهب الأربعة؟؛ لتقريب موضوع الرسالة إلى القارئ، وقد طبعت الرسالة بعد ذلك بهذه الإضافة. انظر: مقدمة محقق رسالة: هداية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان (ص/١٧).

(١) هو: محمد سلطان بن أبي عبد الله محمد أورو بن محمد مير سيد بن عبد الرحيم، أبو عبد الكريم، المعروف بالمعصومي الخجندي، ولد في بلدة خجند - من بلاد ما وراء النهر - سنة ١٢٩٧هـ بدأ المعصومي بقراءة الكتب الفارسية، ثم شرع في قراءة الكتب العربية من النحو والصرف والبلاغة، ثم توغل في دراسة الفلسفة والمنطق، وبعد إكثاره من المطالعة رأى ضعف طريقة بني قومه المقلدين للمذاهب، فنصح قومه، واشتد الجدل بينه وبينهم، وبعد هذا عزم على السفر، فسافر إلى الحجاز، فقرأ على بعض علماء مكة، وتنقل بعدها إلى عدة بلدان، إلى أن عاد إلى موطنه الأصلي، فمكث فيه مدة، ثم سافر إلى مكة مرة أخرى، ودّرس فيها بدار الحديث، وبالمسجد الحرام في أشهر الحج، من مؤلفاته: إرشاد الأمة الإسلامية في التحذير من مدارس النصرانية، وهداية السلطان إلى قراءة القرآن، والقول السديد في تفسير سورة الحديد، وهداية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان، توفي سنة ١٣٨٠هـ. انظر ترجمته في: بدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/٢٧٤)، ومقدمة محقق رسالة هداية السلطان إلى مسلمي اليابان (ص/٩).

- الباب الأول: (الدراسة النظرية) في أغلب مباحثه.

- أغلب الباب الثاني: (الدراسة النقدية)؛ إذ لم يتعرض المؤلف إلا لأثر سلبي واحد، وهو تفرق الأمة، ولم يذكر شيئاً من الآثار الإيجابية للتمذهب.

الرابعة: اللامذهبية أخطر بدعة تُهدّد الشريعة الإسلامية. للدكتور محمد سعيد البوطي، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

يقع الكتاب في مائة وإحدى وأربعين صفحة تقريباً، وقد كان هم المؤلف في كتابه في بيان الأدلة الدالة على وجوب التمذهب بمذهب من المذاهب الفقهية، والردّ على رسالة محمد المعصومي: (هدية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان).

خصّص المؤلف الصفحات من (ص/٢٧) إلى (ص/٦٧) للردّ على المانعين من التمذهب.

والصفحات من (ص/٦٨) إلى (ص/٩٧) للأدلة الدالة على مشروعية التمذهب.

ثم جعل المؤلف الصفحات من (ص/٩٨) إلى (ص/١٠٨) في بيان المناقشة التي جرت بينه، وبين أحد المعارضين للتمذهب، وقد وصّف المؤلف الفصل الذي أورد فيه المناقشة بقوله: «لعلّ هذا الفصل يفوق في الأهمية سائر فصول هذه الرسالة!»^(١).

وخصّص المؤلف في طبعة الكتاب الثانية الصفحات من (ص/١١١) إلى نهاية الكتاب للردّ على كتاب: (المذهبية المتعصبة هي البدعة)، للأستاذ محمد عيد عباسي.

ويمكن تلخيص رأي المؤلف بأنه يرى وجوب تقليد مذهب من

(١) اللامذهبية (ص/٩٨).

المذاهب الأربعة، ما دام المسلم عاجزاً عن الاجتهاد في أدلة الأحكام، ولا يجوز له التعصب في تقليده، وله إن شاء أن يلتزم بمذهبه، وله أن لا يلتزم.

والكتاب في جملته يبحث مسألة واحدة، وهي: (حكم التمذهب)، والدراسة التي قمتُ بها تزيد على ما في الكتاب على النحو الآتي:

- الباب الأول: (الدراسة النظرية) أكثر مسائل الفصل الأول لم ترد في كتاب: (اللامذهبية)، والفصل الثالث لم يرد له تأصيل في الكتاب.
- الباب الثاني: (الدراسة النقدية) برمته؛ إذ خلا كتاب (اللامذهبية) من الدراسة النقدية للتمذهب.

إضافة: إلى أن كتاب الدكتور محمد البوطي لا يسير في مواضع منه وفق نمط البحوث العلمية، ولا يخلو من التعبيرات الإنشائية.

الخامسة: المذهبية المتعصبة هي البدعة (أو: بدعة التعصب المذهبي وآثارها الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين). للأستاذ محمد عيد عباسي، الناشر: المكتبة الإسلامية بالأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

جاء الكتاب في مجلد واحد في ثلاثمائة وخمسين صفحة، وقد جعل المؤلف في آخره ملحقاً في مائة وثمانين صفحة.

حوى الكتاب سبعة أبواب، وهي:

الباب الأول: رأينا في الاجتهاد والتقليد، وموقفنا من المذاهب وأئمتها.

الباب الثاني: لماذا لا يجوز التزام مذهب معين؟

الباب الثالث: لماذا ندعو إلى العودة إلى السنة؟

الباب الرابع: واقع المذهبية المتعصبة، وما أخذنا عليها.

الباب الخامس: اعتراضات والجواب عليها.

الباب السادس: جولة مع البوطي في: (لا مذهبيته).

الباب السابع: كلمة عن المناظرة بين الشيخ ناصر^(١)، وبين البوطي.
أمّا ملحق الكتاب فقد خصّصه المؤلف للردّ على كتاب: (اللامذهبية)
للدكتور محمد البوطي.

ومع أنّ المؤلف قد عقّد الباب السادس، والملحق للردّ على كتاب:
(اللامذهبية) للدكتور محمد البوطي، إلا أنّ السّمة الغالبة في كتابة المؤلف
هي في الردّ على كتاب الدكتور محمد البوطي.

والكتاب كما هو ظاهر من عنوانه يتحدث عن التعصب المذهبي
وآثاره، ومع ذلك فقد تحدث عن الالتزام بالمذهب.

وقد طرّق المؤلف عدداً من الآثار السلبية للتمذهب في الصفحات
من: (ص/ ١٣٥) إلى (ص/ ٢٢٤)، وكان حديثه عنها من حيث النقول حديث
جيد، لكنّه لم يخلُ من السخرية، والتندر بالمذاهب في عددٍ من
المواطن^(٢).

ولم يُشير المؤلف إلى أيّ أثر إيجابي للتمذهب.

والدراسة التي قمتُ بها تزيد على ما في الكتاب على النحو الآتي:

(١) المقصود بالشيخ ناصر هو الشيخ محمد الألباني، وهو: محمد بن نوح نجاتي بن آدم
الألباني، أبو عبد الرحمن ناصر الدين، ولد في مدينة أشقودرة عاصمة ألبانيا سنة ١٣٢٢هـ
هاجر إلى الشام، وتلقّى على أبيه شيئاً من الفقه الحنفي، لكنه لم يتمذهب بمذهب والده،
وتوجه إلى علم الحديث، فبهِ أكان إماماً فيه، بل مجدداً له في العصر الحاضر، مع مشاركته
القوية في بقية العلوم الشرعية، اهتم بنشر العقيدة السلفية والدفاع عنها، وقد ألف كتباً كثيرة،
منها: سلسلة الأحاديث الصحيحة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة، وإرواء الغليل في تخريج
أحاديث منار السبيل، والتوسل أنواعه وأحكامه، وصفة الصلاة، توفي بدمشق سنة ١٤٢٠هـ.
انظر ترجمته في: علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب (١/ ٢٨٧)، وحياة الألباني
وآثاره لمحمد الشيباني (١/ ٤٤)، وعلماء دمشق للدكتور نزار أباطه (ص/ ٣٩٣)، وجهود
الشيخ الألباني في الحديث لعبد الرحمن العيزري (ص/ ٣٣).

(٢) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/ ١٣٩)، حاشية رقم (١).

- الباب الأول: (الدراسة النظرية)، ليس لفصول هذا الباب ومباحثه أي ذكر في كتاب الأستاذ محمد عباسي، ما عدا الحديث عن حكم التمذهب.

- الباب الثاني: (الدراسة النقدية)، الزيادة عندي على ما ذكره الأستاذ محمد عباسي بذكر الآثار الإيجابية للتمذهب، وأسباب الآثار السلبية، وسبل علاجها.

إضافة: إلى أن كتاب الأستاذ محمد عباسي لا يسير في مواضع منه وفق نمط البحوث العلمية، ولا يخلو من التعبيرات الإنشائية خاصة فيما يوجهه من نقد للدكتور البوطي.

السادسة: موقف أهل الحديث من التعصب المذهبي. للأستاذ محمد عيد عباسي، الناشر: المكتبة الإسلامية بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. والكتاب عبارة عن رسالة صغيرة، استلها المؤلف من كتابه: (بدعة التعصب المذهبي)، فذكر فيها: الباب الأول، والباب الثاني، والباب الثالث.

السابعة: تعريف الراغب بحقيقة المذهبية والمذاهب. للأستاذ محمد عيد عباسي، الناشر: المكتبة الإسلامية بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. والكتاب عبارة عن رسالة صغيرة، استلها المؤلف من كتابه: (بدعة التعصب المذهبي)، فذكر فيها: الباب الرابع، والباب الخامس.

الثامنة: لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسماً للفوضى الدينية. للشيخ محمد الحامد^(١) الناشر: مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الثانية.

(١) هو: الشيخ محمد بن محمود الحامد، ولد بحماة سنة ١٣٢٨هـ نشأ في أسرة فقيرة، لكن هذا الأمر لم يمنعه من تلقي التعليم، ولما أنهى دراسته في دار العلوم الشرعية بحماة سنة ١٣٤٧هـ قصد حلب، فالتحق بمدرسة خسرو الشرعية، فأخذ عن الشيخ أحمد الزرقا، وعدد من علماء الحنفية، ورحل بعد هذا إلى الأزهر، وحصل على الشهادة العالمية، وأتبعها بتخصص =

الكتاب عبارة عن رسالة صغيرة، تقع في أربعين صفحة من الحجم الصغير.

والرسالة في أصلها عبارة عن إجابة عن رسالة أُرسلت إلى المؤلف، تضمّنت سؤالاً عن أمور تدور في مُجملها عن العمل بالنصّ الشرعي، والدعوة إلى اجتهاد العلماء في الزّمن الحاضر كما اجتهد الأئمة السابقون.

وقد استفتح المؤلف رسالته بذكر شروط الاجتهاد إجمالاً، ووصف المؤلف من يدعي الاجتهاد في زمانه بأنه ناقص العقل، قليل العلم، رقيق الدين! (١).

ثم تولى الردّ على من تمسك ببعض العبارات الصادرة عن الأئمة التي تحضّر على الاجتهاد والأخذ من الكتاب والسنة مباشرة.

ثم ذكر المؤلف طبقات الفقهاء، وبعد هذا عرّج على التنويه بمكانة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ دفاعاً عنه ضدّ من رماه بقلّة الاعتناء بعلم الحديث.

والرسالة عبارة عن إجابة عن سؤال، ولا تسير مسير البحوث العلمية.

التاسعة: حكم التقليد والتمذهب - حكم التعصب فيهما. لأحمد بن حجر البنعلي (٢) الناشر: مكتبة منار السبيل للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

= القضاء، ثم عاد بعد ذلك إلى حمّة، فقام بخدمة العلم ونشره، وقد كان متأثراً بالصوفية في بدء حياته، وشديداً على دعاة اللامذهبية، كان إمام جامع السلطان بحمّة، عالماً فاضلاً، معظماً للسنة، توفي في شهر صفر سنة ١٣٨٩هـ. انظر ترجمته في: علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب (٢٣٣/٣)، وتحفة الإخوان للشيخ ابن باز (ص/٤٧)، والعلامة المجاهد الشيخ محمد الحامد لطهماز (ص/٧).

(١) انظر: لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسماً للفوضى الدينية (ص/١١-١٢).

(٢) هو: أحمد بن حجر بن محمد آل بو طامي البنعلي من بني سالم، ولد سنة ١٣٣٤هـ تقريباً، درّس على علماء الأحساء، وتولى القضاء في رأس الخيمة بالإمارات العربية المتحدة، واستقر بعد هذا في دولة قطر قاضياً في المحكمة الشرعية الأولى، من مؤلفاته: الدرر السنية =

تكلم المؤلف عن مسألة: (حكم التقليد)، ثم ذكر الأدلة الموجبة للأخذ بالدليل والاجتهاد في الأحكام، وانتقل بعدها إلى الحديث عن مسألة: (حكم التمذهب)، دون ذكر تعريف له، فانتصر للقول المانع منه، ورداً على القائلين بجوازه.

ثم أردف المسألة بذكر عيوب التعصب لمذهب معين ومفاسده.

والكتاب في جملته خالٍ من التوثيق العلمي.

العاشر: تحقيق الاختلاف في مرتبة الاتباع، مع مقدمات ضرورية في قضية الاجتهاد والتقليد. (لم يكتب اسم مؤلف الكتاب)^(١).

بنى المؤلف كتابه على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مقدمات ضرورية. وذكر تحتها تسع مقدمات ممهدة للموضوع.

المبحث الثاني: في الاجتهاد: تعريفه وشروطه، ومشروعية التقليد لمن حاز الاجتهاد.

المبحث الثالث: ذكر فيه: التقليد: تعريفه، ومشروعيته للعوام، والعامي لا يصح له مذهب، والتقليد المشروع عند ابن حزم والشوكاني، ثم التمذهب بين الغلاة، والجفاة.

المبحث الرابع: الاتباع: تعريفه، إثباته، المذهبية المتعصبة، السلفية الغالية.

= في عقيدة أهل السنة المرضية، وجوهرة الفرائض، وسبيل الجنة في التمسك في القرآن والسنة، ونقض كلام المفتريين على الحنابلة السلفيين، توفي بقطر سنة ١٤٢٣ هـ. انظر ترجمته في: سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة للبنعلي (ص/٦)، وتنزيه السنة والقرآن له (ص/٤)، وذيل الأعلام لأحمد العلاونة (٢١/٣).

(١) ثم وجدت الكتاب منشوراً على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) منسوباً إلى مؤلفه الدكتور صلاح بن محمد الصاوي.

ويتمتع مؤلف الكتاب بالتوسط والاعتدال حينما تحدث عن مسألة: (حكم التمدد).

والدراسة التي قمتُ بها تزيد على ما في الكتاب على النحو الآتي:

- الباب الأول: (الدراسة النظرية) في أكثر فصوله ومباحثه.

- الباب الثاني: (الدراسة النقدية) بكامله.

الحادية عشرة: التقليد وأحكامه. للدكتور سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار الوطن بالرياض، ودار الغيث بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

عرض المؤلف في أحد مباحث كتابه من (ص/١٤٢) إلى (ص/١٤٥) مسألة التمدد بشكل مقتضب، فذكر الأقوال دون نسبة، والأدلة، ثم الترجيح.

الثانية عشرة: الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي. للدكتور وليد بن فهد الودعان.

والدراسة رسالة ماجستير بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بإشراف الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن المشعل، العام الجامعي: (١٤٢٠هـ).

تطرق الباحث إلى الحديث عن مسألة: (التمدد عند الإمام الشاطبي) في النقطتين الآتيتين:

الأولى: تعريف التمدد.

الثانية: حكمه عند الشاطبي.

الثالثة عشرة: الاجتهاد والتقليد والفتوى عند ابن تيمية - جمعاً وتوثيقاً ودراسة. للباحثة: ريم بنت مسفر الشردان.

والدراسة رسالة ماجستير بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بإشراف الدكتور سعد بن ناصر الشري، العام الجامعي (١٤٢٤هـ).

تطرّقت الباحثة إلى الحديث عن التمذهب عند ابن تيمية في النقطتين الآتيتين:

الأولى: تعريف التمذهب.

الثانية: حكمه عند ابن تيمية.

الرابعة عشرة: دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول عند الأصوليين والفقهاء. للباحث: جبريل بن المهدي بن علي ميغا.

والدراسة رسالة دكتوراه بقسم الفقه وأصوله بجامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع الفقه وأصوله، بإشراف الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل، العام الجامعي (١٤٢١/١٤٢٢هـ).

تكلم الباحث عن التمذهب في الصفحات من (ص/٧٣٤) إلى (ص/٧٤٢) في ضوء النقطتين الآتيتين:

الأولى: تعريف التمذهب في: اللغة، والاصطلاح.

الثانية: تقسيم التمذهب إلى: تمذهب صحيح، وتمذهب فاسد.

ولم يخل حديث الباحث في النقطة الثانية من ذكر أدلة في المسألة، لكن دون ترتيب الكلام، بحيث يبدأ فيه بذكر الأقوال، ثم الأدلة، ثم الترجيح.

الخامسة عشرة: الانسلاخ من المذاهب الفقهية: حقيقته وأسبابه، وآثاره في الفقه الإسلامي. للباحثة: مليكة صوالح.

والدراسة رسالة ماجستير في الفقه وأصوله بقسم الشريعة، بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة الحاج الأخضر جامعة الحاج لخضر بالجزائر، بإشراف الدكتور رضوان غربية، العام الجامعي: ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

وإنَّ كَانَ عنوانُ الدراسةِ في الانسلاخِ مِنَ المذاهبِ، إلا أنَّ الباحثةَ قد تحدّثتْ عن التّمدُّبِ باعتباره مِنَ المصطلحاتِ المرتبطةِ بالانسلاخِ مِنَ المذاهبِ، فذكرتْ تعريفه في الصفحتين (ص/١٩، ٢٠).

ثم تحدّثتْ عن نشأة المذاهبِ في الصفحات من (ص/٤١) إلى (ص/٤٨).

ثم تحدّثتْ الباحثةُ عن مسألة: (حكم التمدُّب) في الصفحات من (ص/٥٦) إلى (ص/٦٣).

وقد توافر في دراسة الباحثة عناصر المسألة الخلافية: (الأقوال، الأدلة، الاعتراضات، الترجيح) في عرضها، وهذا ما لم يوجد في الدراسات السابقة.

السادسة عشرة: التمدُّب - دراسة تأصيلية مقارنة لمسائل وأحكام التمدُّب. لعبد الفتاح بن صالح اليافعي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

الكتاب مطبوعٌ في مائتين وخمس وتسعين صفحةً مع الفهارس، وقد قدّم للكتاب بعض أهل العلم^(١)، وليس الكتاب رسالةً علميةً.

وقد جعل المؤلف كتابه في ستة فصول:

الفصل الأول: في الاجتهاد، من (ص/٣٧) إلى (ص/٩٣)، والمباحث التي ذكرها:

المبحث الأول: مرتبة المجتهد المستقل.

المبحث الثاني: مراتب غير المجتهد المستقل.

المبحث الثالث: خلو العصر من المجتهد المستقل.

(١) وهم: الشيخ محمد بن إسماعيل العمراني، والدكتور حسن بن محمد مقبول الأهدل، والدكتور مصطفى سعيد الخن.

المبحث الرابع: هل يُوجدُ في زماننا مجتهدون مستقلون؟

المبحث الخامس: هل بابُ الاجتهاد مغلق؟

الفصل الثاني: التمذهب والتقليد، من (ص/٩٤) إلى (ص/١٩٨)،
والمباحث التي ذكرها:

المبحث الأول: الإجماعُ على مشروعية التمذهب والتقليد، ودليل ذلك.

المبحث الثاني: اعتراضاتُ المعترضين على التمذهب والتقليد،
والجواب عنها.

المبحث الثالث: حكمُ لزومِ مذهب.

المبحث الثالث: خروجُ المرءِ عن مذهبه.

الفصل الثالث: حكمُ الخروجِ عن المذاهبِ الأربعة، من (ص/١٩٩)
إلى (ص/٢١٢)، والمباحثُ التي ذكرها:

المبحث الأول: الإجماعُ على عدمِ الخروجِ إلى قولٍ لم يُسبقِ إليه.

المبحث الثاني: حكايةُ الاتفاقِ على عدمِ جوازِ الخروجِ.

المبحث الثالث: حكمُ الخروجِ عن المذاهبِ عند الحنفية.

المبحث الرابع: حكمُ الخروجِ عن المذاهبِ عند المالكية.

المبحث الخامس: حكمُ الخروجِ عن المذاهبِ عند الشافعية.

المبحث السادس: حكمُ الخروجِ عن المذاهبِ عند الحنابلة.

المبحث السابع: شروطُ جوازِ الخروجِ عند مَنْ يُجيزُهُ، والتوفيق بين القولين.

الفصل الرابع: هل مذهب الظاهرية معتبر؟ من (ص/٢١٣) إلى (ص/٢٢٧)،
والمباحث التي ذكرها:

المبحث الأول: حكايةُ الاتفاقِ على عدمِ الاعتبارِ.

المبحث الثاني: مِنْ أقوالِ الحنفيةِ في ذلك.
 المبحث الثالث: مِنْ أقوالِ المالكيةِ في ذلك.
 المبحث الرابع: مِنْ أقوالِ الشافعيةِ في ذلك.
 المبحث الخامس: مِنْ أقوالِ الحنابلةِ في ذلك.
 المبحث السادس: أسبابُ عدمِ اعتبارِ مذهبِ الظاهريةِ.
 المبحث السابع: مِنْ أقوالِ مَنْ لا ينتسبُ إلى المذاهبِ الأربعةِ.
 الفصل الخامس: العملُ بالحديثِ الضعيفِ في الفضائلِ ونحوها، من (ص/٢٢٨) إلى (ص/٢٥٦)، والمباحث التي ذكرها تحته:
 المبحث الأول: حكايةُ الاتفاقِ على العملِ بالحديثِ الضعيفِ في الفضائلِ.

المبحث الثاني: مِنْ أقوالِ أهلِ الحديثِ في ذلك.
 المبحث الثالث: مِنْ أقوالِ أهلِ الفقهِ في ذلك.
 المبحث الرابع: ثبوتُ الاستحبابِ والكراهةِ بالحديثِ الضعيفِ.
 المبحث الرابع^(١): شروطُ العملِ بالحديثِ الضعيفِ.
 المبحث الخامس: مجالاتُ العملِ بالحديثِ الضعيفِ.
 الفصل السادس: متفرقاتُ ذاتُ صلةٍ بالتمذهبِ، من (ص/٢٥٧) إلى (ص/٢٨٤)، والمباحث التي ذكرها تحته:
 المبحث الأول: بين الفقه والحديثِ.
 المبحث الثاني: فوضى علمية لم يشهد لها التاريخُ مثيل^(٢).

(١) هكذا في الكتاب في مقدمته وفي فهرسه، والصواب: المبحث الخامس.

(٢) الصواب أن يقول: «مثيلاً».

المبحث الثالث: كيف يصلُ إلى المعتمد في مذهب الشافعية؟

المبحث الرابع: سلّم تعليمي للمذهب الشافعي.

وقد أورد المؤلفُ تحتَ بعضِ المباحثِ السابقةِ فروعاً، وتحتَ بعضِ المطالبِ مسائل.

ويُعَدُّ الكتابُ أولَ مؤلّفٍ يحملُ اسمَ التمذهبِ، ومن أهمِّ الملحوظاتِ عليه، ما يأتي:

الأولى: مع أنَّ الكتابَ يحملُ اسمَ التمذهبِ، إلا أنَّ المؤلفَ لم يتكلّم عن تعريفِ التمذهبِ في اللغة، والاصطلاح.

الثانية: كان منهجُ المؤلفِ في كتابته معتمداً اعتماداً شبة تامّاً على النقول، فمثلاً: أورد تحتَ مسألة: (شروط المجتهد المستقل) نقولاً عدة، فمثلاً يقول: «شروط الاجتهاد عند الإمام الشافعي»^(١)، ويذكر تحته نقلاً عن الخطيب البغدادي^(٢)، ثم يورد بعده عنواناً جانبياً: «شروط الاجتهاد عند الإمام أحمد»^(٣)، وينقل عن شمس الدين ابن القيم، وهكذا في غالبِ صفحاتِ الكتابِ، وحين تحدث عن الشروط التي وضعها الأصوليون اكتفى بالنقلِ المجرّد، فنقلَ عن بدر الدين الزركشي نقلاً طويلاً في ثماني صفحات، دونَ أيّ تعليق^(٤).

(١) التمذهب (ص/٣٨).

(٢) هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبوبكر، المشهور بالخطيب البغدادي، ولد سنة ٣٩٢هـ كان حافظاً علامة ناقدًا محدثاً متقناً، وله عناية بالتاريخ، ومعرفة كبيرة بعلم الحديث والرجال، حتى قال عنه أبو إسحاق الشيرازي: «يُسَبَّه بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه»، وهو من أكابر علماء الشافعية، من مؤلفاته: الكفاية في علم الرواية، والفصل للوصل المدرج في النقل، وشرف أصحاب الحديث، والرحلة في طلب الحديث، وتاريخ مدينة السلام، توفي سنة ٤٦٢هـ. انظر ترجمته في: تبين كذب المفترى لابن عساكر (ص/٢٦٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٩٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٨)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١١٣٥/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٩/٤)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢٠١/١)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/١٦٤).

(٣) التمذهب (ص/٣٨). (٤) انظر: المصدر السابق (ص/٤١-٤٨).

وفي المبحث الأول: (الإجماع على مشروعية التمدّهب والتقليد ودليل ذلك)، من الفصل الثاني: (التمدّهب والتقليد)، اكتفى المؤلف في غالب فروع المبحث^(١) التي ذكرها بالنقل المجرد عن علماء المذاهب الأربعة.

وقد ظهرَ هذا الأمرُ - وهو اكتفاء المؤلف بالنقل المجرد عن علماء المذاهب الأربعة - فيما أورده تحت بعض المباحث، وظهرَ بصورة أكبر فيما أورده تحت الفروع والمسائل.

الثالثة: نتجَ عن اعتماد المؤلف على النقل عدمُ وجود تحرير للمسألة، فلا تجد عنده عنواناً: تحرير محل النزاع، أو الأقوال في المسألة، أو الموازنة والترجيح... مع أن كثيراً من المسائل التي تحدث عنها هي محل خلاف عند الأصوليين، فمثلاً: ذكر المؤلف مسألة: (تجزؤ الاجتهاد)^(٢)، وبين أن العلماء اختلفوا فيها، ثم نقلَ عن بدر الدين الزركشي نقلين، ونقلَ عن أبي بكر الجصاص نقلاً، ثم نقلَ عن سعد الدين التفتازاني^(٣) نقلاً في التوفيق بين القولين.

وحينما تكلم المؤلف عن مسألة: (حكم التمدّهب)^(٤) - وهي أهمُّ

(١) سار المؤلف في كتابه على وضع الفروع تحت المباحث.

(٢) انظر: المصدر السابق (ص/٤٩-٥١).

(٣) هو: مسعود - وقيل: محمود - بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، ولد بفتازان سنة ٧١٢هـ وقيل: سنة ٧٢٢هـ كان إماماً علامةً أصولياً محققاً كبير القدر، برع في العلوم العقلية، وفي النحو والصرف واللغة والبلاغة والمنطق، اشتهر اسمه، وطار صيته، وانتفع الناس بمؤلفاته، وقد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول، ولم يكن له نظير في معرفتهما، وقد اختلفوا في مذهبه أشافعي، أم حنفي؟ يقول ابن العماد: «يقلب على ظني أنه كان شافعيًا»، من مؤلفاته: حاشية على تفسير الكشاف للزمخشري، والمقاصد في علم الكلام، والتلويح على التوضيح، وشرح الشمسية في المنطق، وشرح التصريف للغزي، توفي بسمرقند سنة ٧٩٢هـ وقيل سنة ٧٩١هـ. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (٣٥٠/٤)، وإنباء الغمر له (٣٧٧/٢)، ووجيز الكلام للسخاوي (٢٩٥/١)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢٨٥/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥٤٧/٨)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٨٢١).

(٤) انظر: التمدّهب (ص/٩٤ وما بعدها).

مسألة في موضوع التمذهب - لم يذكرها في ضوء عناصر عرض المسألة الخلافية.

وفي هذا خللٌ بين، وضعفٌ ظاهرٌ في عرض المسائل الخلافية.

الرابعة: ضعفُ التوثيقِ العلمي للكتاب، فيما عدا النقول، فقد يحكي المؤلفُ إجماعاً، ولا يوثقه^(١)، ولمَّا ذَكَرَ المؤلفُ اعتراضاتِ المعارضين للتمذهب^(٢)، ذَكَرَهَا دونَ توثيقٍ لها.

الخامسة: تضمَّنَ الكتابُ بعضَ الأشياءِ التي ليس لها أيُّ صلةٍ بعنوانِ البحثِ، فمثلاً: أوردَ المؤلفُ في فاتحةِ كتابه من (ص/١٥) إلى (ص/٢٢) أسانيدهُ وطرقه لحديثِ ذَكَرَهُ^(٣)، وَمِنْ (ص/٨٨) إلى (ص/٩٠) ذَكَرَ أثراً عن عائشةَ رضي الله عنها^(٤) رواه مسلسلاً.

وليس الكتابُ مناسباً لذكرِ مثلِ هذه الأمورِ.

السادسة: في الكتابِ بعضُ العباراتِ الإنشائية التي لا صلة لها بموضوع الكتاب^(٥).

والدراسةُ التي قمتُ بها تزيدُ على ما في الكتابِ على النحو الآتي:

- الباب الأول: (الدراسة النظرية) في كثيرٍ من فصوله ومباحثه، إضافةً إلى اختلافٍ منهجيٍّ عرضِ المسائلِ التي تحدَّثَ عنها المؤلفُ، ووردتْ عندي.

(١) انظر: المصدر السابق (ص/٩٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص/١٠٣-١٥٥).

(٣) الحديث: (لا تكونوا إمعة، تقولون: إن أحسن الناس أحسناً، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أسأوا فلا تظلموا).

(٤) أثر عائشة رضي الله عنها: «يرحم الله ليبدأ إذ يقول:

ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلف كجلد الأجر
يتاكلون ملامةً ومذمةً ويماب قائلهم وإن لم يشغب

قالت عائشة: (يرحم الله ليبدأ، كيف لو أدرك زماننا هذا؟!).

(٥) انظر مثلاً: التمذهب (ص/٨٠، ٨٦، ١٣٦، ٢٦٧).

- الباب الثاني: (الدراسة النقدية) الفصل الأول في غالب مباحثه، والفصول الثلاثة التالية له.

السابعة عشرة: التمهيد - دراسة تأصيلية واقعية. للدكتور عبدالرحمن بن عبد الله الجبرين.

والدراسة منشورة في: (مجلة البحوث الإسلامية)، التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، العدد (٨٦)، عام (١٤٣٠هـ).

وقد خَرَجَ البحثُ في ستين صفحةً، مهَّد له الدكتور بتعريف الاجتهاد، وبيان بعض أحكامه في: ست صفحات، وبالحديث عن تعريف التقليد، وبيان حكمه في خمس عشرة صفحة.

ثم تحدَّث الدكتور عن مسألة: (التمهيد)، فذكر تعريفه، والواقع الذي نعيشه، والآراء في التمهيد، ثم ذكر أدلة الأقوال، والترجيح بينها.

وبعد ذلك عقَّد الدكتور عنواناً: (معالم رئيسة في حقيقة التمهيد)، ذكر تحته بعض الضوابط للقول بجواز التمهيد.

ويعدُّ البحثُ من وجهة نظري أفضل البحوث السابقة التي تحدثت عن مسألة: (حكم التمهيد)، على وجه الخصوص، من حيث دراسة المسألة، والتوازن في الترجيح، والتوسط والاعتدال في طرقها، وقد أفدت منه في عددٍ من المواضع، إلا أنَّ في البحث شيئاً من القصور في نسبة الأقوال.

وما تحدث عنه الدكتور عبدالرحمن الجبرين ورَدَ عندي في المبحث الثاني من الفصل الثالث، فالدراسة التي قمتُ بها تزيد على ما في بحث الدكتور عبدالرحمن الجبرين على النحو الآتي:

- الباب الأول: (الدراسة النظرية) في فصوله ومباحثه، عدا المبحث الثاني في الفصل الثالث.

- الباب الثاني: (الدراسة النقدية) بكامله.

وبعد استعراض ما سَبَقَ: يتضح أنَّ المؤلفات والدراسات السابقة لم تستوعب موضوعَ التمذهب مِنْ كافَّةِ جوانبه، ولم يسرْ كثيرٌ منها على المنهجية العلمية في عَرْضِ الموضوعِ مِنْ حيثُ التوثيقُ، وعرضُ المسألةِ الخلافية، ولذا، كان الموضوعُ بحاجةً إلى دراسةٍ علميةٍ مستوفيةِ الجوانب، تنظم الجانبَ النظري، والجانبَ النقدي.

خطة البحث:

يتكوّن البحثُ من: مقدمة، وباين، وخاتمة:

المقدمة، وتشتمل على:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- أهداف الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.
- الصعوبات التي واجهت الباحث.
- الشكر والتقدير.

الباب الأول:

الدراسة النظرية للتمذهب

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: حقيقة التمذهب. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التمذهب. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التمذهب في اللغة
 المطلب الثاني: تعريف التمذهب في الاصطلاح
 المبحث الثاني: العلاقة بين التمذهب، والمصطلحات ذات الصلة.
 وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: العلاقة بين التمذهب، والتقليد
- المطلب الثاني: العلاقة بين التمذهب، والاجتهاد
- المطلب الثالث: العلاقة بين التمذهب، والاتباع
- المطلب الرابع: العلاقة بين التمذهب، والتأسي
- المطلب الخامس: العلاقة بين التمذهب، والتعصب
- المطلب السادس: العلاقة بين التمذهب، والخلاف
- المطلب السابع: العلاقة بين التمذهب، والانتصار للمذهب
- المطلب الثامن: العلاقة بين التمذهب، والصلابة في المذهب
- المبحث الثالث: أركان التمذهب. وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: إمام المذهب (صاحب المذهب). وفيه ثلاث مسائل:
- المسألة الأولى: تعريف إمام المذهب
- المسألة الثانية: شروط إمام المذهب
- المسألة الثالثة: طرق إثبات أقوال إمام المذهب. وفيه ثمانية فروع:
- الفرع الأول: القول
- الفرع الثاني: مفهوم القول
- الفرع الثالث: الفعل
- الفرع الرابع: السكوت

الفرع الخامس : التوقف

الفرع السادس : القياس على قول الإمام

الفرع السابع : لازم قول الإمام

الفرع الثامن : ثبوت الحديث

المطلب الثاني : المتمذهب . وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى : تعريف المتمذهب

المسألة الثانية : شروط المتمذهب

المسألة الثالثة : العلاقة بين المتمذهب والمخرج

المسألة الرابعة : العلاقة بين المتمذهب والفروع

المسألة الخامسة : تمذهب المجتهد

المسألة السادسة : مذهب العامي

المطلب الثالث : المذهب (المتمذهب فيه) وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى : تعريف المذهب في : اللغة والاصطلاح

المسألة الثانية : محل التمذهب

المسألة الثالثة : شروط نقل المذهب

المسألة الرابعة : صور الخطأ في نقل المذهب

المسألة الخامسة : ألفاظ نقل المذهب . وفيه تسعة عشر فرعاً :

الفرع الأول : الرواية

الفرع الثاني : التنبيه

الفرع الثالث : القول

الفرع الرابع : الوجه

- الفرع الخامس: الاحتمال
- الفرع السادس: التخريج
- الفرع السابع: النقل والتخريج
- الفرع الثامن: الصحيح
- الفرع التاسع: المعروف
- الفرع العاشر: الراجح
- الفرع الحادي عشر: قياس المذهب
- الفرع الثاني عشر: المشهور من المذهب
- الفرع الثالث عشر: ظاهر المذهب
- الفرع الرابع عشر: الضعيف
- الفرع الخامس عشر: المنكر
- الفرع السادس عشر: الشاذ
- الفرع السابع عشر: الطرق
- الفرع الثامن عشر: الإجراء
- الفرع التاسع عشر: التوجيه
- المسألة السادسة: تفضيل مذهب من المذاهب
- المبحث الرابع: أقسام التمذهب
- الفصل الثاني: نشأة التمذهب وتاريخه. وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: نشأة التمذهب. وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: حالة الناس قبل نشوء المذاهب
- المطلب الثاني: نشأة المذاهب الفقهية

المطلب الثالث: أسباب نشوء المذاهب الفقهية

المطلب الرابع: أسباب بقاء المذاهب الفقهية الأربعة

المبحث الثاني: تاريخ التمذهب. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التمذهب من نشأته إلى نهاية القرن الثالث الهجري

المطلب الثاني: التمذهب من القرن الرابع الهجري إلى نهاية القرن

السابع الهجري

المطلب الثالث: التمذهب من القرن الثامن الهجري إلى منتصف

القرن الرابع عشر الهجري

المطلب الرابع: التمذهب من منتصف القرن الرابع عشر الهجري إلى

العصر الحاضر

الفصل الثالث: حكم التمذهب. وفيه: تمهيد، وثلاثة مباحث:

تمهيد في: حكم تقليد الميت

المبحث الأول: التمذهب بمذهب الصحابي والتابعي

المبحث الثاني: التمذهب بأحد المذاهب الأربعة الفقهية المشهورة

المبحث الثالث: التمذهب بغير المذاهب الأربعة

الفصل الرابع: الأحكام المترتبة على التمذهب. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طبقات المتمذهبين. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبرز مناهج المتقدمين في تقسيم طبقات المتمذهبين.

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تقسيم ابن الصلاح

المسألة الثانية: تقسيم ابن حمدان

المسألة الثالثة: تقسيم ابن القيم

المسألة الرابعة: تقسيم ابن كمال باشا

المطلب الثاني: أبرز مناهج المتأخرين في تقسيم طبقات المتهميين.
وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تقسيم شاه ولي الله الدهلوي

المسألة الثانية: تقسيم الشيخ محمد أبو زهرة

المسألة الثالثة: تقسيم الدكتور محمد الفرفور

المطلب الثالث: الموازنة بين التقسيمات

المبحث الثاني: الانتقال عن المذهب. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الانتقال عن التمهيد إلى الاجتهاد. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الانتقال عن التمهيد إلى الاجتهاد المستقل

المسألة الثانية: الانتقال عن التمهيد إلى الاجتهاد المنتسب

المطلب الثاني: الانتقال عن التمهيد بمذهب معين إلى التمهيد
بمذهب آخر

المطلب الثالث: الخروج عن المذهب في بعض المسائل

المبحث الثالث: تتبع الرخص. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التبع

المطلب الثاني: تعريف الرخصة في اللغة والاصطلاح

المطلب الثالث: تعريف تتبع الرخص

المطلب الرابع: الفرق بين الرخصة من العالم، وزلة العالم

المطلب الخامس: حكم تتبع الرخص

- المبحث الرابع: التلفيق بين المذاهب. وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: تعريف التلفيق في اللغة والاصطلاح. وفيه مسألتان:
- المسألة الأولى: تعريف التلفيق في اللغة
- المسألة الثانية: تعريف التلفيق في الاصطلاح
- المطلب الثاني: صور التلفيق. وفيه مسألتان:
- المسألة الأولى: التلفيق بين قولين في مسألة وفروعها
- المسألة الثانية: التلفيق بين أثر القول وقول آخر في مسألة وفروعها
- المطلب الثالث: أقسام التلفيق، وحكم كل قسم. وفيه ثلاث مسائل:
- المسألة الأولى: التلفيق في الاجتهاد
- المسألة الثانية: التلفيق في التقليد
- المسألة الثالثة: التلفيق في التقنين
- المطلب الرابع: الفرق بين التلفيق وتتبع الرخص
- الفصل الخامس: أحكام المتمذهب. وفيه ثمانية مباحث:
- المبحث الأول: عمل المتمذهب إذا خالف مذهبه الدليل
- المبحث الثاني: عمل المتمذهب عند تعدد أقوال إمامه في مسألة واحدة. وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: حكم تعدد أقوال إمام المذهب
- المطلب الثاني: الترجيح بين أقوال إمام المذهب
- المبحث الثالث: أخذ المتمذهب قولاً رجح عنه إمامه
- المبحث الرابع: عمل المتمذهب فيما توقف فيه إمامه
- المبحث الخامس: الاعتداد بقول المتمذهب في الإجماع

المبحث السادس: عمل المتمذهب إذا خالف أحد أتباع الإمام
مذهب الإمام

المبحث السابع: عمل المتمذهب عند اختلاف أصحابه في تعيين
المذهب

المبحث الثامن: إفتاء المتمذهب. وفيه تمهيد ومطلبان:

تمهيد: في تعريف الإفتاء في اللغة، والاصطلاح

المطلب الأول: إفتاء المتمذهب بمذهب إمامه

المطلب الثاني: إفتاء المتمذهب بغير مذهب إمامه

الفصل السادس: أثر التمذهب في التوصل إلى حكم النازلة. وفيه
تمهيد ومبحثان:

تمهيد: في تعريف النازلة في اللغة والاصطلاح

المبحث الأول: التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على أصول
المذهب

المبحث الثاني: التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على فروع
المذهب

الباب الثاني:

الدراسة النقدية للمذهب

وفيه تمهيد، وأربعة فصول:

تمهيد: في الحاجة إلى المذاهب الفقهية

الفصل الأول: آثار التمذهب الإيجابية. وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: ظهور المناظرات الفقهية

المبحث الثاني: ازدهار النشاط في مجال التأليف

المبحث الثالث: تجنب الآراء الشاذة

المبحث الرابع: الإلمام الشمولي بالمسائل الفقهية والأصولية

المبحث الخامس: دعم سبيل الارتقاء إلى مقام الاجتهاد

المبحث السادس: تجنب التناقض في الاختيار بين الأقوال

المبحث السابع: بروز فن الفروق الفقهية، والأشباه والنظائر

الفصل الثاني: آثار التمذهب السلبية. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ظهور التعصب المذهبي. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإعراض عن الاستدلال بالكتاب والسنة الثابتة

المطلب الثاني: رد دلالة الآيات والأحاديث الثابتة، والتكلف في

ذلك

المطلب الثالث: الانتصار للمذهب بالأحاديث الواهية

المطلب الرابع: الاستدلال بالحديث متى ما وافق المذهب ومخالفة

الحديث نفسه في حكم آخر دل عليه لمخالفته المذهب

المبحث الثاني: دعوى غلق باب الاجتهاد، ومحاربة من يدعيه

المبحث الثالث: ظهور الحيل الفقهية

المبحث الرابع: عدم الاطلاع على ما لدى المذاهب الأخرى

الفصل الثالث: أسباب ظهور الآثار السلبية، وطرق علاجها. وفيه

مبحثان:

المبحث الأول: أسباب ظهور الآثار السلبية

المبحث الثاني: طرق علاج الآثار السلبية

الفصل الرابع: مشروع توحيد المذاهب الفقهية. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عرض المشروع

المبحث الثاني: نقد المشروع

الخاتمة: وتتضمن أهمّ نتائج البحث، والتوصيات.

منهج البحث:

ويتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: منهج الكتابة في الموضوع ذاته، وكان على ضوء النقاط الآتية:

- ١- الاستقراء التام لمصادر المسألة، ومراجعتها المتقدمة والمتأخرة.
- ٢- اعتمدت عند الكتابة على المصادر الأصيلة في كل مسألة بحسبها.
- ٣- مهدت للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام لذلك.
- ٤- اتبعت في دراسة التعريفات المنهج الآتي:
 - أ - التعريف اللغوي: ويتضمن الجوانب الآتية: الجانب الصرفي، جانب الاشتقاق، جانب المعنى اللغوي للفظ.
 - ب - التعريف الاصطلاحي: ويتضمن ذكر أهم تعريفات العلماء، والموازنة بينها وصولاً إلى التعريف المختار، وشرحه.
 - ج - ذكر المناسبة بين التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي.
- ٥- اتبعت في بحث المسائل الخلافية المنهج الآتي:
 - أ - تحرير محل الخلاف فيها.
 - ب - ذكر الأقوال في المسألة.
 - ج - ذكر أدلة الأقوال بعد الانتهاء من سرد الأقوال.
 - د - ذكر ما يرد على الدليل من مناقشات واعتراضات، والجواب عنها.

- هـ - ترجيح ما يظهر رجحانه، وبيان سبب الترجيح.
- و - ذكر نوع الخلاف أهو لفظي، أم معنوي؟ مع ذكر ثمرته إن كان معنوياً.
- ز - ذكر سبب الخلاف في المسألة، ما أمكن ذلك.
- ٦- العناية بضرب الأمثلة التي تقتضيها مسائل البحث.
- ٧- كتابة المعلومات بأسلوب ما لم يقتضِ المقام نقل نصوص الآخرين.
- ٨- الاعتراف بالسبق لأهله في تقرير فكرة، أو نصب دليل، أو مناقشته، أو ضرب مثال، أو ترجيح رأي، ونحو ذلك.
- الأمر الثاني: منهج التعليق والتهميش، وكان على ضوء النقاط الآتية:
- ١- بيان أرقام الآيات وعزوها لسورها، فإن كانت آية كاملة قلت: الآية رقم: (...). من سورة (كذا)، وإن كانت جزءاً من آية قلت: من الآية رقم: (...). من سورة (كذا).
- ٢- اتبعت في تخريج الأحاديث والآثار المنهج الآتي:
- أ - بينت من أخرج الحديث أو الأثر بلفظه الوارد في البحث، فإن لم أجد الحديث أو الأثر بلفظه، خرّجته بنحو اللفظ الوارد في البحث، فإن لم أجد الحديث أو الأثر بلفظه أو بنحوه، ذكرت ما ورد في معناه.
- ب - أحلت على مصدر الحديث بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث أو الأثر إن كان مذكوراً في المصدر.
- ج - إن كان الحديث بلفظه في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما.
- د - إن لم يكن الحديث في أي من الصحيحين خرّجته من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

- ٣- اتَّبَعْتُ في عزوِّ الأشعارِ إلى مصادرها المنهج الآتي:
 - أ - إنَّ كان لصاحبِ الشعرِ ديوانٌ وثَقْتُ شعره مِنْ ديوانه.
 - ب - إنَّ لم يكنْ له ديوانٌ، وثَقْتُ الشعرَ مما تيسر مِنْ دواوينِ الأدبِ واللغة.
- ٤- عزوْتُ نصوصَ العلماءِ وآراءهم لكتبهم مباشرةً، ولا ألجأ للعزوِّ بالواسطةِ إلا عند تعذرِ الأصلِ.
- ٥- وثَقْتُ نسبةَ الأقوالِ إلى المذاهبِ مِنْ الكتبِ المعتمدةِ في كلِّ مذهبٍ.
- ٦- وثَقْتُ المعاني اللغويةَ مِنْ معجماتِ اللغةِ المعتمدة، وتكون الإحالةُ على معجماتِ اللغةِ بالمادة، والجزءِ والصفحة.
- ٧- وثَقْتُ المعاني الاصطلاحيةَ الواردةً في البحثِ مِنْ كتبِ المصطلحاتِ المختصةِ بها، أو مِنْ كتبِ أهلِ الفنِ الذي يَتَّبَعُه هذا المصطلح.
- ٨- بيَّنتُ المعاني اللغويةَ لما يَرِدُ في البحثِ مِنْ ألفاظٍ غريبةٍ، والمعاني الاصطلاحيةَ لما يَرِدُ فيه مِنْ مصطلحاتٍ تحتاجُ إلى بيانٍ.
- ٩- اتَّبَعْتُ في ترجمةِ الأعلامِ المنهجَ الآتي:
 - أ - ضمنتُ الترجمةَ:
 - اسم العلم، ونسبه، مع ضبط ما يُشكِّلُ مِنْ ذلك.
 - تاريخ مولده، ومكانه .
 - شهرته، ككونه محدثاً، أو فقيهاً، أو لغوياً، والمذهب الفقهي والعقدي.
 - أهمّ مؤلفاته.
 - وفاته.
 - مصادر ترجمته.
 - ب - اتسام الترجمةِ بالاختصار، واقتصرتُ في الترجمةِ على الأعلامِ غير المشهورين عند الأصوليين.

ج - أن تكون مصادر الترجمة في نوعها متناسبة مع الجانب الذي برز فيه العالم؛ فإن كان فقيهاً فيكون الاعتماد على كتب تراجم الفقهاء، مع مراعاة طبقات المذهب، وإن كان محدثاً فيكون الاعتماد على كتب المحدثين، وهكذا.

١٠- اتبعت في التعريف بالفرق المنهج الآتي:

- ذكر الاسم المشهور للفرقة والأسماء المرادفة له.
- نشأة الفرقة، وأشهر رجالها.
- آراؤها التي تميزها، معتمداً في ذلك على كتب أصحابها ما أمكن ذلك، مقتصرأ على التعريف بالفرق غير المشهورة.

١١- أحلت إلى المصدر في حالة النقل منه بالنص بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل بالمعنى بذكر ذلك مسبقاً بكلمة: (انظر).

الأمر الثالث: ما يتعلق بالناحية الشكلية والتنظيمية ولغة الكتابة:

وراعيت فيه الأمور الآتية:

- ١- العناية بضبط الألفاظ التي يترتب على عدم ضبطها شيء من الغموض أو إحداث لبس.
- ٢- الاعتناء بصحة المکتوب، وسلامته من الناحية اللغوية، والإملائية، والنحوية، ومراعاة حسن تناسق الكلام ورفي أسلوبه.
- ٣- العناية بعلامات الترقيم، ووضعها في مواضعها الصحيحة فقط.
- ٤- الاعتناء بانتقاء حرف الطباعة في: العناوين، وفي صلب الموضوع، وفي الهوامش وبدايات الأسطر.
- ٥- وضع ما يدل على انتهاء المطلب، أو المبحث ونحو ذلك.
- ٦- اتبعت في إثبات النصوص المنهج الآتي:

- أ - وضع الآيات القرآنية بين قوسين مميزين على هذا الشكل: ﴿ 》
- ب - وضع الأحاديث والآثار بين قوسين مميزين على هذا الشكل: ()
- ج - وضع النصوص التي أنقلها من الآخرين على هذا الشكل: « ».

الصعوبات التي واجهت الباحث:

لما بدأت في جمع المادة العلمية للبحث واجهني عددٌ من الصعوبات، ويمكن إجمالها في الآتي:

الأولى: طول البحث وكثرة مسائله، وطول الحديث في كثيرٍ منها.

الثانية: أن مظنة مادة البحث مترامية في عددٍ من العلوم، فلا تقف المادة عند حدود العلوم الشرعية، بل تتجاوزها إلى مدونات التاريخ والمؤلفات في طبقات علماء المذاهب، وتاريخ المذاهب، وقد استدعى ذلك مني في جمع مادة البحث العلمية أن أقرأ عدداً ليس بالقليل من كتب علم الفقه وأصوله والقواعد الفقهية والتراجم، واستدعى كذلك أن أقرأ كتب بعض العلماء المحققين، وقد أخذ مني هذا الأمر جهداً كبيراً، ووقتاً طويلاً.

الثالثة: تعلق البحث بعددٍ من العلوم، فبعض مسائله يتكلم عنها الأصوليون في مدوناتهم الأصولية، والفقهاء في مؤلفاتهم الفقهية، وفي بعض كتب الفتاوى، وفي هذا الأمر شيء من تشتت الذهن لدى الباحث.

الرابعة: عدم التنصيص على محل الخلاف وتحريره في بعض المسائل، ممّا استدعى كثيراً من النظر والتأمل لكلام الأصوليين؛ للوصول إلى بعض ما يمكن اعتباره تحديداً لمحل الخلاف.

الخامسة: أن مظنة مادة البحث ولاسيما الباب الثاني غير محددة الأبواب في أصول الفقه، ممّا استدعى مني قراءة كتب أصولية كثيرة كاملة؛ بغية الوقوف على ما يمكن الإفادة منه ممّا ورد في غير مظنته.

السادسة: أنَّ مادةَ البحثِ غيرُ مقصورةٍ على ما دَوَّنه متقدمو العلماءِ من الأصوليين وغيرهم، بل إنَّ الباحثين المعاصرين لهم إسهامٌ في الحديثِ عن بعضها، وفي سبيلِ استقراءِ هذه الجهودِ احتجْتُ إلى كثيرٍ من الوقتِ والجهدِ.

الشكر والتقدير:

وفي نهاية المطافِ أتوجَّه إلى الله سبحانه وتعالى بالحمدِ والثناءِ عليه، فقد أعانني على إتمامِ البحثِ، ويسَّرَ لي إنِّهائه بهذه الصورة، فله الحمدُ في الأولى والآخرة.

وأ تقدِّمُ في هذا المقامِ بجزيلِ الشكرِ، وعظيمِ العرفانِ إلى كلِّ من:

١- والديَّ الكريمين على كريمِ رعايتهما لي، وحُسنِ تربيتهما، وتسهيلهما لي سلوكَ طريقِ العلمِ، وأسألُ الله تعالى أنْ يعينني على برِّهما، والإحسانِ إليهما، والقيامِ بحَقِّهما على الوجهِ الذي يرضيه سبحانه وتعالى.

٢- زوجتي الفاضلة، وابنتي الصغيرتين، فقد عانوا من انشغالي عنهم مدةَ إعدادي للرسالة، وهَيَّؤوا لي الوسائلَ المعينة، فكانوا عوناً لي في إتمامها، فأسالُ الله لهم الهدايةَ والصَّلاحَ والتوفيقَ والسدادَ.

٣- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلةً بكلية الشريعة بالرياض، وقسم أصولِ الفقه.

٤- شيخِي الفاضل، وأستاذي الكريم، الأستاذ الدكتور فهد بن محمد السدحان، المشرف على الرسالة، والأستاذُ بقسم أصولِ الفقه بكلية الشريعة بالرياض، فأفضاله عليَّ كثيرةٌ، فلقد أرشدني في أثناءِ إعدادِ خطةِ البحثِ، ودلَّنِي على محاور تجعلُ الدراسةَ دراسةً متكاملةً، وتفضَّلَ مشكوراً بالموافقة على قبولِ الإشرافِ على الرسالة، ومنحني الكثيرَ من وقته وجُهدِه، ولم يبخلْ عليَّ برأي ولا بمشورة، ولم يألُ

جهداً في إرشادي ونصحي، وقد استفدتُ مِنْ توجيهاته العلمية، وإرشاداته القيّمة، وآرائه السديدة في أثناء إعداد الرسالة مما كان له أبلغ الأثر في تقويم الرسالة، وإنجازها على هذا الوجه، كلُّ ذلك في أدبٍ جمٍّ، وخُلُقٍ رفيع، ولينٍ جانبٍ، ورحابة صدرٍ، وعدم ضيقٍ بمخالفة رأيه، فشكر الله له صنيعة، وجزاه خيراً على ما بذّله مِنْ نصيحٍ وتوجيه، وأسأل الله تعالى له التوفيق والسداد، وأسأله تعالى أن يبارك له في علمه ووقته ورزقه وذريته، وأن يُجْزِلَ له العطاء، وأن يجزيه عني خيراً ما جرى شيخاً عن تلميذه، وأن يجعلَ ذلك في موازين أعماله، إنه سميعٌ مجيبٌ.

٥- عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد العنقري - أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض - والأستاذ الدكتور محمد سعد بن أحمد اليوبي - أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية - فقد استفدتُ من ملحوظاتهما وآرائهما، فجزاهما الله خيراً، وجعل ما قدماه لي في موازين أعمالهما.

وختاماً: إنني لأرجو الله أن أكونَ قد وُفِّتُ في الكتابة في الموضوع، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وما كتبته هو جهد المقل، وحسبي أنني بذلتُ فيه ما أمكنتني مِنْ وسع، وأملّي أن يكونَ صوابه أكثرَ مِنْ خطئه، «والمنصفُ مَنْ اغْتَفَرَ قَلِيلَ خَطَأِ الْمَرْءِ فِي كَثِيرِ صَوَابِهِ»^(١).

وصدّق أبو إسحاق الشاطبي؛ إذ يقول: «فالإنسان - وإن زعمَ في الأمرِ أنه أدركه وقتله علماً - لا يأتي عليه الزمانُ إلا وقد عَقَلَ فيه ما لم يكنْ عَقَلَ، وأدركَ مِنْ علمه ما لم يكنْ أدركَ قبلَ ذلك، كلُّ أحدٍ يشاهدُ ذلك مِنْ نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلومٍ دونَ معلومٍ»^(٢).

(١) تقرير القواعد لابن رجب (٤/١).

(٢) الاعتصام (٢٨٦/٣). وانظر في المعنى نفسه: المنتقى شرح الموطأ للباجي (٣/١) ط/ السعادة بمصر.

«فيا أيها القارئ له والناظر فيه، هذه بضاعة صاحبه المزجاة مسوقة إليك، وهذا فهمه وعقله معروض عليك، لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه، ولك ثمرته وعليه عائدته. فإن عدم منك حمداً وشكراً، فلا يعدم منك مغفرة وعذراً، وإن أبيت إلا الملام فبأبه مفتوح»^(١).

وصلّى الله وسلم على نبيا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين.

خالد بن مساعد بن محمد الرويتع

١٤٣١/٢/٢ هـ

للتواصل: جوال: ٠٥٠٥٢٩٣١٧٤

البريدي الشبكي: khalied99999@hotmail.com

(١) طريق الهجرتين لابن القيم (١/١٠-١١).

الباب الأول:

الدراسة النظرية للتمذهب

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: حقيقة التمذهب

الفصل الثاني: نشأة التمذهب وتاريخه

الفصل الثالث: حكم التمذهب

الفصل الرابع: الأحكام المترتبة على التمذهب

الفصل الخامس: أحكام المتمذهب

الفصل السادس: أثر التمذهب في التوصل إلى حكم النازلة

الفصل الأول: حقيقة التمدّهب

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التمدّهب

المبحث الثاني: العلاقة بين التمدّهب والمصطلحات ذات الصلة

المبحث الثالث: أركان التمدّهب

المبحث الرابع: أقسام التمدّهب

المبحث الأول:

تعريف التمدّھب

وفیه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التمدّھب في اللغة

المطلب الثاني: تعريف التمدّھب في الاصطلاح

المطلب الأول:

تعريف التمذهب في اللغة

التمذهبُ: مصدرٌ من الفعلِ تمذهب^(١)، ولكونِ التمذهبِ مرتبطاً - لفظاً ومعنى - بالمذهب، فسأعرضُ أولاً تعريفَ المذهبِ في اللغة، ثم أذكرُ بعده المعنى اللغوي للتمذهب.

تعريف المذهب في اللغة:

المَذْهَبُ: على وزنِ (مَفْعَل)، وتأتي لفظُهُ: (مَذْهَب) مصدرأً، واسمَ مكانٍ، واسمَ زمانٍ^(٢)، يُقالُ: ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهَاباً، ومَذْهَباً، وهنا مذهبه، أي: موضع ذهابه، وحن مذهبه، أي: زمان ذهابه^(٣).
والمَذْهَبُ مشتقٌ مِنْ ذَهَبَ^(٤).

ولمادة (ذهب) معنيان في اللغة:

المعنى الأول: الحسنُ والنضارة^(٥). يقول ابنُ فارس^(٦): «الذال

(١) انظر: محيط المحيط للبستاني، مادة: (ذهب)، (ص/٣١٢)

(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (ذهب)، (٦/٢٦٥)، والمحيط في اللغة لابن عباد، مادة: (ذهب)، (٣/٤٧٠)، ولسان العرب، مادة: (ذهب)، (١/٣٩٣)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (ذهب)، (٦/٢٣٠٤)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص/٦٤٦).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: لسان العرب، مادة: (ذهب)، (٦/٢٦٥)، والقاموس المحيط، مادة: (ذهب)، (ص/١١١).

(٥) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (ذهب)، (٦/٢٦٢)، ومقاييس اللغة، مادة: (ذهب)، (٢/٣٦٢).

(٦) هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي - نسبة للري - القزويني، =

والهاء والباء، أُصِيلٌ، يَدُلُّ على حَسَنِ ونَصَارَةٍ^(١).

ومن هذا المعنى:

أولاً: الذَّهَبُ، المعدِنُ الثَّمِينُ^(٢). يُقَالُ: ذَهَبَ - بالكسر - الرجلُ، إذا رأى ذَهَباً في المعدِنِ، فَبَرَقَ بَصَرُهُ مِنْ عِظَمِهِ في عينه^(٣).

والمذاهبُ: سيورٌ تموّه بالذَّهَبِ، وكلُّ شيءٍ ممّوه بالذهب، فهو مذهب، والفاعل مذهب^(٤).

والإذهابُ، والتذهيبُ واحدٌ، وهو: التمويه بالذهب^(٥).

ثانياً: الذَّهْبَةُ، وهي: المطرَةُ. وقيل: المطرَةُ الضعيفةُ. وقيل:

= أبو الحسين، ولد بقزوين سنة ٣٢٩هـ من أعيان علماء اللغة المحققين، جمع بين إتقان العلماء، وظرف الكتاب والشعراء، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، كان رأساً في اللغة والأدب، مناظراً فقيهاً محدثاً علامةً، كريم النفس جواد اليد، كان أول أمره شافعي المذهب، ولما تحول إلى الري قال: «أخذتني الحمية للإمام مالك أن يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه»، فانتقل إلى التمذهب بالمذهب المالكي، من مؤلفاته: مقاييس اللغة، والمجمل في اللغة، وحلية الفقهاء، وغريب إعراب القرآن، توفي بالري سنة ٣٩٥هـ وقيل: سنة ٣٩٠هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٨٤/٧)، وإرشاد الأديب للحموي (٤١٠/١)، وإنباه الرواه للقفطي (١٢٧/١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/١١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠٣/١٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٧٨/٧)، والديباج المذهب لابن فرحون (١٦٣/١)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/٦١)، وبغية الرعاة للسيوطي (٣٥٢/١).

(١) مقاييس اللغة، مادة: (ذهب)، (٣٦٢/٢).

(٢) انظر: المصدر السابق، والمحيط في اللغة لابن عباد، مادة: (ذهب)، (٤٦٨/٣)، والصاحح، مادة: (ذهب)، (١٢٩/١).

(٣) انظر: المصادر السابقة، وتهذيب اللغة، مادة: (ذهب)، (٢٦٤/٦)، ولسان العرب، مادة: (ذهب)، (٣٩٥/١)، وأساس البلاغة للزمخشري، مادة: (ذهب)، (ص/٢١٠).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (ذهب)، (٣٦٢/٢)، ولسان العرب، مادة: (ذهب)، (١/٣٩٥).

الجَوْدُ^(١)، والجَوْدُ: المطرُ الغزيرُ^(٢)؛ لأنَّ بالمطرِ تنضر الأرضُ والنباتُ.

وجمُعُ ذَهَبِ ذَهَابٍ^(٣)، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(٤):

حَوَاءُ فَرَحَاءٍ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَّتْ مِنْهَا الذَّهَابُ وَحَفَّتْهَا الْبِرَاعِيمُ^(٥)

يقولُ ابنُ فارسٍ عن المعنى الأولِ: «فهذا معظمُ البابِ»^(٦).

الثاني: المضيُّ، أو السيرُ، أو المرورُ^(٧). يُقَالُ: ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهَابًا، وَذُهِبًا^(٨).

وَذَهَبَ فَعْلٌ لَازِمٌ، ويتعدى بالحرفِ، يُقَالُ: ذَهَبَ فُلَانٌ مَذْهَبًا حَسَنًا،

(١) انظر: المصدرين السابقين، وتهذيب اللغة، مادة: (ذهب)، (٢٦٣/٦)، والمحيط في اللغة

لابن عباد، مادة: (ذهب)، (٤٦٨/٣)، والقاموس المحيط، مادة: (ذهب)، (ص/١١١).

(٢) انظر: القاموس المحيط، مادة: (جود)، (ص/٣٥١).

(٣) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (ذهب)، (٣٦٢/٢)، ولسان العرب، مادة: (ذهب)، (١/١)

(٣٩٥)، والقاموس المحيط، مادة: (ذهب)، (ص/١١١).

(٤) هو: غيلان بن عقبة بن بُهيس - وجاء في بعض المصادر: بهيش - بن مسعود بن حارثة المضري، أبو الحارث، المعروف بذي الرُّمَّة - الرُّمَّة: الحبل البالي، والرُّمَّة: العظم البالي - أحد فحول الشعراء، له مدائح في الأمير بلال بن أبي بردة، وكان أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، توفي بأصبهان كهلاً سنة ١١٧هـ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء للجمحي (٥٣٤/٢)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (٥٢٤/١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١١/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/٥)، وخزانة الأدب للبغدادي (١٠٦/١).

(٥) ديوان ذي الرمة (٣٩٩/١). وذكر البيت: ابنُ فارس في: مقاييس اللغة (٣٦٢/٢)، وابنُ منظور في: لسان العرب (٣٩٦/١).

يقول أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي في كتابه: شرح ديوان ذي الرمة (٣٩٩/١-٤٠٠): «والحوّة: خضرة شديدة تضرب إلى السواد. فرحاء: فيها نَوْرٌ، وزهر أبيض، كقرحة الفرس، وهو مثَلٌ، والقرحة: بياض في وجه الفرس. أشراطية: مطرت بنوء الشرطين، وكَفَّتْ: قطرت، والذهاب: الأمطار فيها ضعف، حففتها: أحاطت بها، والبراعيم: أكمة الزهر قبل أن ينشق».

(٦) مقاييس اللغة، مادة: (ذهب)، (٣٦٢/٢).

(٧) انظر: الصحاح، مادة: (ذهب)، (١٣٠/١)، ومقاييس اللغة، مادة: (ذهب)، (٣٦٢/٢)،

ولسان العرب، مادة: (ذهب)، (٣٩٣/١).

(٨) انظر: المصادر السابقة.

وَذَهَبَ عَلَيَّ كَذَا، أَيُّ: نسيته، وَذَهَبَ الرَّجُلُ فِي الْقَوْمِ، أَيُّ: ضلَّ، وفلانٌ يَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَيُّ: يأخذُ به^(١).

وَالْمَذْهَبُ: سيرةُ الرجلِ، ومعتقده^(٢).

تعريف التمذهب في اللغة:

ذكرتُ في صدرِ المطلبِ أنَّ التمذهبَ مصدرٌ من الفعلِ: (تمذهب)، ووزنه (تَمَفَّعَل)، وقد جاءَ في لغةِ العربِ ولسانهم أفعالٌ على هذا الوزنِ، مثل: تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق^(٣).

يقول سيبويه^(٤) عن وزنِ (تَمَفَّعَل): «وقد جاءَ (تَمَفَّعَل)، وهو قليلٌ، قالوا: تَمَسَّكَنَ، وَتَمَدَّرَعَ»^(٥).

و يدلُّ الوزنُ (تَمَفَّعَل) على: الإظهارِ، والأخذِ^(٦).

(١) انظر: أساس البلاغة للزمخشري، مادة: (ذهب)، (ص/٢١٠).

(٢) انظر: لسان العرب، مادة: (ذهب)، (١/٣٩٤)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (ذهب)، (٤/٢٣٠٤)، والقاموس المحيط، مادة: (ذهب)، (ص/١١١)، والكليات للكفوي (ص/٨٦٨).

(٣) انظر: العين للخليل (٥/٤١٠)، والصحاح، مادة: (ندل)، (٥/١٨٢٨)، والممتع في التصريف لابن عصفور (١/٢٤١-٢٤٢)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١/١٧١).

(٤) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، وأبو الحسن الفارسي ثم البصري، مولى بني الحارث بن كعب، المعروف بسيبويه، طلب الفقه والحديث مدةً، ثم أقبل على العربية، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ولازمه، وكان الخليل يقول لسيبويه إذا أقبل إليه: «مرحباً بذاثر لا يُمل»، كان إمام البصريين، وأحد أعلام النحو البارعين، بل أعلم المتقدمين والمتأخرين به، جرت بينه وبين عدد من النحاة مناظرات، كان في لسانه حبسة، وقلمه أبلغ من لسانه، وسيبويه لقب، قيل في معناه: رائحة التفاح، من مؤلفاته: الكتاب، وهو أشهرها، توفي بشيراز سنة ١٨٠هـ وقيل: بالبصرة سنة ١٦١هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٤/٩٩)، وإرشاد الأريب لياقوت (٥/٢١٢٢)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/٣٤٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٤٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٨/٣٥١)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/١٦٣)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٢٩).

(٥) الكتاب (٤/٢٨٦).

(٦) انظر: المفراج في شرح مراح الأرواح لحسن باشا (ص/٥٧)، ومحيط المحيط للبستاني، مادة: (ذهب)، (ص/٣١٢).

فمعنى تمذهب بكذا: أتبعه واتخذ مذهباً^(١).

وذكر مؤلف كتاب: (محيط المحيط)^(٢) أنَّ أكثر استعمال (تمذهب) في الأديان، وقد تستعمل في غيرها من مطلق الآراء. وما ذكره محل نظر، ولو ادَّعى العكس لما كان بعيداً عن الصواب.

وذهب جمع من العلماء من أهل اللغة إلى أنَّ الوزن (تمفعّل) شاذ^(٣). وهذا محل نظر؛ فقد صرَّح كلٌّ من ابن عصفور^(٤)، وأبي حيان^(٥) بهذا الوزن، ولم يشيرا إلى شذوذه، وتقدم لنا كلام سيويه قبل قليل.

(١) انظر: محيط المحيط للبستاني، مادة: (ذهب)، (ص/٣١٢).

(٢) انظر: مادة: (ذهب)، (ص/٣١٢).

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/٤٣٣)، والمنصف له (١/٨٩)، والصاح، مادة: (ندل)، (٥/١٨٢٨)، والأصول في النحو للسراج البغدادي (٣/٢٣٧)، ودقائق التصريف لأبي القاسم المؤدب (ص/٣٥٦)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ص/٣٥٨)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/٦٩٩)، والصفوة الصفية للنيلي (ج٢/٢٠٥٧٧)، وشرح سنن أبي داود للعيني (٦/٣٧١).

(٤) انظر: الممتع في التصريف (١/٢٤١-٢٤٢). وابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد الحضرمي الأشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، ولد سنة ٥٩٧هـ ترقى في دراسة العلم، فكان من علماء العربية، وحامل لوائها بالاندلس، وقد لزم الأستاذ أبا علي الشلوبين، واشتغل به عشر سنوات، وختم عليه كتاب سيويه، وكان من أصبر الناس على المطالعة، لا يمل منها، من مؤلفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح الجمل، وشرح الحماسة، توفي سنة ٦٦٩هـ وقيل: سنة ٦٦٣هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٢/٢٦٥)، وفوات الوفيات لابن شاکر (٣/١٠٩)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/١٦٠)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢١٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (٧/٥٧٥).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/١٧١). وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، أثير الدين أبو حيان النفري - نسبة إلى قبيلة من قبائل البربر - ولد بمطبخشارش - مدينة مسورة من أعمال غرناطة - سنة ٦٥٤هـ كان فريد عصره، وشيخ زمانه، من أئمة اللغة والنحو والصرف، مفسراً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات والحديث والأدب والتاريخ، وشدا طرفاً صالحاً في الفقه الشافعي، وقيل: إنه ظاهري المذهب، وقد أقرأ النحو =

ويقولُ ابنُ جني^(١): «جاء: (تمسكَن)، و(تمذرع)، و(تمنطق)، و(تمندل)، و(تمخرق)، وكان يُسمَّى محمداً، ثمَّ تَمَسَّلَم، أي: صار يُسمَّى مُسَلِّماً، ومرحبك الله ومسهلك.

فتحملوا - أي: العرب - ما فيه تَبْقِيَةِ الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق؛ كلُّ ذلك توفيةٌ للمعنى، وحراسةٌ له، ودلالةٌ عليه؛ ألا تراهم إذ قالوا: تدرع، وتسكَن - وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا - فقد عرَّضوا أنفسهم لثلاث يُعرف غرضهم: أَمِن الدرع والسكون، أم من المدرعة والمسكنة؟ وكذلك بقية الباب.

ففي هذا... حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقراراً الأصول^(٢).

= في حياة شيوخه؛ لتقدمه فيه، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره، وكان يقبل على الطلبة الأذكياء، يقول عنه الصفدي: «لم أره قط إلا يسمع، أو يشتغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب»، ألف كتباً كثيرة، منها: البحر المحيط في التفسير، والتذيل والتكميل في شرح التسهيل، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والنافع في قراءة نافع، توفي سنة ٧٤٥هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٦٧/٥)، وفوات الوفيات لابن شاعر (٧١/٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٧٦/٩)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٤٥٧/١)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٢٨٠)، وطبقات المفسرين للداودي (٢٨٧/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/٢٥١)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٨٠٦).

(١) هو: عثمان بن جني الرومي الموصللي، أبو الفتح، المعروف بابن جني، ولد قبل ٣٣٠هـ من أئمة اللغة العربية، وأحد النحاة المشهورين، ومن أحق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والصرف، لزم أبا علي الفارسي دهرًا، وتبعه في أسفاره، واستوطن بغداد، ودُرِّس بها العلم إلى أن مات، تخرج به العلماء الكبار، من مؤلفاته: سر صناعة الإعراب، والخصائص، والمقصود والممدود، وإعراب الحماسة، توفي سنة ٣٩٢هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢٠٥/١٢)، ونزهة الألباء للأنباري (ص/٢٤٤)، وإرشاد الأريب لياقوت (١٥٨٥/٤)، وإنباء الرواة للقفطي (٣٣٥/٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٧)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/١٤١)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٣٢/٢).

(٢) الخصائص (٢٢٩/١). وقارن بسر صناعة الإعراب لابن جني (٤٣٣/١).
وقد علّق الدكتور شوقي ضيف في كتابه: تيسيرات لغوية (ص/٩٩-١٠٠) على كلام ابن جني =

وأيضاً: يشهد لوزن: (تَمَفَّل): حديث، وأثر:

أما الحديث: فقولُه ﷺ (الصلاة مثنى مثنى، في كلِّ تشهد ركعتين، وتخشع وتضرع وتمسك، وتُقنع يديك^(١))^(٢).

= السابق، قائلًا: «وابنُ جني لا يثبت في هذه الأمثلة صيغة: (تمفعّل) فحسب، بل يضيف احتجاجاً لها ذا شقين: أما الشق الأول: أن العرب لجأت إلى هذه الصيغة للفرقة بين دالّتين: دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها ومما زيد معها من الميم.

ويوضح ابنُ جني ذلك في الفعلين: تمدّرع وتمسك، فإن دلالة مجرّدهما من الميم: (تدرّع وتمسك) تغاير دلالة المزيد؛ فتدرّع: لبس درع الحرب، وتمدرّع: لبس مدرعة أو قميصاً من الصوف؛ وتمسك: من السكون، ضد الحركة، وتمسك: من المسكنة، أي: الفقر... وواضح أن صيغة: (تمفعّل) في الأمثلة كلها تعتبر عن دلالة خاصة، بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم...

ويكمل ابن جني احتجاجه للصيغة التي بنيت على أساسها هذه الأفعال - وهي صيغة: (تمفعّل) - فيقول: إنَّ للحرف الزائد في الكلمة عند العرب، كحرف الميم في هذه الصيغة ما للحرف الأصلي من حُرمة الاشتقاق، وواضح في الاحتجاج أن العرب تصنع ذلك حين تريد التعبير عن دلالات جديدة بجانب دلالة الكلمة مجرّدة، مما يجعل الحرف الزائد في الألفاظ يأخذ حكم الحروف الأصلية».

(١) (تقنع يديك) أي: ترفعهما حال الدعاء. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ص/٧٧٤)، وتحفة الأحوذى للمباركفوري (١/٦٨١)، وفيض القدير للمناوي (٤/٢٢٢).

(٢) جاء الحديث من طريق: الليث بن سعد، حدثنا: عبدربه بن سعيد، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع ابن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن العباس رضي الله عنه، وأخرجه: البخاري في: التاريخ الكبير (٣/٢٨٤) معلقاً، وقال بعده: «وهو حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض». والترمذي في: جامعه، كتاب: مواقيت الصلاة عن النبي، باب: ما جاء في التخشع في الصلاة (ص/١٠٤)، برقم (٣٨٥)؛ والنسائي في: السنن الكبرى، كتاب: السهو، باب: في نقصان الصلاة (١/٣١٧)، برقم (٦١٨)، وفي: كتاب: أبواب الوتر، باب: كيف الرفع؟ (٢/١٧٠)، برقم (١٤٤٤)؛ وأحمد في: المسند (٣/٣١٥)، برقم (١٧٩٩)، و(٢٩/٦٨) برقم (١٧٥٢٥)؛ وأبو يعلى في: مسنده (١٢/١٠١)، برقم (٦٧٣٨)؛ وابن خزيمة في: صحيحه، كتاب: جماع أبواب التطوع، باب: ذكر الأخبار المنصوصة والدالة على خلاف قول من زعم أن تطوع النهار أربعاً لمثنى (٢/٢٢١)، برقم (١٢١٣)؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله في الصلاة التي سماها خداجاً ما هي؟ (٣/١٢٤)، برقم (١٠٩٢، ١٠٩٥)؛ والعقيلي في: الضعفاء (٣/٣٨٤)؛ والطبراني في: المعجم الكبير (١٨/٢٩٥)، برقم =

= (٧٥٧)؛ وفي: المعجم الأوسط (٢٧٨/٨)، برقم (٨٦٣٢)، وقال: «لم يَجُودَ إسنَادُ هذا الحديث أحدٌ ممن رواه عن عبد ربه بن سعيد إلا الليث، ورواه شعبة: عن عبد ربه بن سعيد، فاضطرب في إسناده». وفي: الدعاء، باب: الأمر بالتضرع والتخشع والتمسكن في الدعاء (٨٢٨/٢)، برقم (٢١٠)، وقال: «ضبط الليثُ إسنَادَ هذا الحديث، وَوَهَّم فيه شعبة». والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (٢/٤٨٧-٤٨٨).

وخالف شعبة الليث بن سعد، فرواه عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب بن ربيعة عن النبي، وأخرج الحديث من طريق شعبة: أبو داود في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: في صلاة النهار (ص/٢٠١)، برقم (١٢٩٦)؛ والنسائي في: السنن الكبرى، كتاب: السهو، باب: في نقصان الصلاة (٣١٨/١)، برقم (٦١٩)، وفي: كتاب: أبواب الوتر، باب: كيف الرفع؟ (١٧١/٢)، برقم (١٤٤٥)، وقال: «ما نعلم أحداً روى هذا الحديث غير الليث وشعبة على اختلافهما فيه». وابن ماجه في: سننه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ماجاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (ص/٢٣٤)، برقم (١٣٢٥)؛ والطيالسي في: مسنده (٧٠٦/٢)، برقم (١٤٦٣)؛ وأحمد في المسند: (٦٦/١٩)، برقم (١٧٥٢٣)؛ وابن أبي عاصم في: الأحاد والمثاني (٣٥٦-٣٥٧)، وقال: «هذا حديث فيه اختلاف». وابن خزيمة في: صحيحه، كتاب: جماع أبواب التطوع، باب: ذكر الأخبار المنصوصة والدالة على خلاف قول من زعم أن تطوع النهار أربعاً لامثنى (٢/٢٢٠)، برقم (١٢١٢)؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله في الصلاة التي سماها خداجاً ما هي؟ (٣/١٢٤)، برقم (١٠٩٢، ١٠٩٣)؛ والعقيلي في: الضعفاء (٣/٣٨٤)، وقال عن إسناده رواية الليث، ورواية شعبة: «وفي الإسنادين جميعاً نظراً». والطبراني في: الدعاء، باب: الأمر بالتضرع والتخشع والتمسكن في الدعاء (٢/٨٢٩)، برقم (٢١١)؛ والدارقطني في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: صلاة النافلة في الليل والنهار (٢/٢٨٩)، برقم (١٥٤٨).

وقد رجح جمعٌ من المحدثين رواية الليث، وأنَّ شعبة أخطأ في إسناده، قال الترمذي في: جامعه (ص/١٠٤): «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: روى شعبةُ هذا الحديث عن عبد ربه بن سعيد، فأخطأ في مواضع: فقال: «عن أنس بن أبي أنس»، وهو عمران ابن أبي أنس، وقال: «عن عبد الله بن الحارث»، وإنما هو عبد الله بن نافع ابن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، وقال شعبة: «عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب، عن النبي»، وإنما هو عن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب عن الفضل بن عباس عن النبي. قال محمد: وحديث الليث بن سعد صحيح، يعني: أصح من حديث شعبة.

= وقال البخاري في: التاريخ الكبير (٥/٢١٣) عن الحديث: «لم يصح حديثه».

وأما الأثر: فما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال في كتابه الذي أرسله إلى أبي عثمان النهدي^(١): (اخشوشنوا.....)

= وانظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٢٠٢)، وشرح مشكل الآثار للطحاوي (٣/١٢٦-١٢٧).

وقال أبو حاتم الرازي في: العلل (٢/٢٢٠) عن الحديث: «حديث الليث أصح؛ لأن أنس بن أبي أنس لا يعرف»، وقال في: المصدر السابق (٢/٢٧٠): «ما يقول الليث أصح؛ لأنه قد تابع الليث عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، وعمر والليث كانا يكتبان، وشعبة صاحب حفظ»، ثم قال عن الحديث: «حسن».

وأخرج رواية ابن لهيعة: الطحاوي في: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله في الصلاة التي سماها خداجاً ما هي؟ (٣/١٢٦)، برقم (١٠٩٦)؛ وأبو بكر الشافعي في: الغيلانيات (١/٣٩٦)، برقم (٤٣٩). وقال عبد الله بن الإمام أحمد في المسند (٢٩/٦٨) بعد رواية الليث: «هذا هو الصواب عندي».

وقال الخطابي في: معالم السنن (٢/٨٧): «وأصحاب الحديث يُغلطون شعبة في رواية هذا الحديث».

وقال ابن عبد البر في: التمهيد (٥/٦٢٨) عن رواية الليث: «إسناد مضطرب ضعيف، لا يحتج بمثله؛ رواه شعبة على خلاف ما رواه الليث».

وقد ضعف الألباني الحديث في: تعليقه على السنن في المواضع السابقة. وحسن الحديث السيوطي كما في: فيض القدير للمناوي (٤/٢٢٢)، لكن مدار الحديث على عبد الله بن نافع ابن العمياء، قال عنه ابن حجر في: تقريب التهذيب (ص/٣٨٥): «مجهول».

(١) هو: عبدالرحمن بن مل - بثلاث الميم - بن عمرو القضاعي بن عمرو بن عدي بن وهب بن ربيعة القضاعي، ويُعرف بأبي عثمان النهدي، أصله من الكوفة، ولما قُتل الحسين بن علي تحول إلى البصرة، وهو مخضرم؛ إذ أدرك الجاهلية، وأسلم على عهد رسول الله ﷺ، ولم يلقه، كان إماماً حجة ثقة صالحاً كثير العبادة، حسن القراءة، شيخ وقته، لزم سلمان الفارسي رضي الله عنه، فصحبته اثنتي عشرة سنة، وقد روى عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن مسعود، وروى عنه: ثابت البناني، وأيوب السختياني، وحמיד الطويل، توفي سنة ٩٥ هـ وقيل: سنة ١٠٠ هـ وهو ابن مائة وثلاثين سنة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٩٧)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (١١/٤٩٥)، وتهذيب الكمال للمزي (١٧/٤٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٧٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٢/٥٥٥)، وتقريب التهذيب له (ص/٤١٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/٤٠٤).

وتمعددوا^(١)...^(٢).

وَذَهَبَ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّ الْوَزْنَ (تَمَفَّلَ) مُلْحَقٌ^(٣) بِالرَّبَاعِيِّ

(١) معنى: «تَمَعَّدُوا»، أي: تشبهوا بعيش معد بن عدنان في تقشفهم وخشونة عيشهم، وكانوا أهل غلظ وقشف، أي: كونوا مثلهم، ودعوا التمتع. وقيل: معنى: «تمعدد»: الغلظ، يُقال للغلام إذا شَبَّ وغلظ: قد تمعدد. انظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري مادة: (فرق)، (٣/ ١٠٥)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (معد)، (ص/ ٨٧٥)، وفيض القدير للمناوي (٣/ ٢٦٨).

(٢) أخرج أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أبو عوانة في: المستخرج (٥/ ٢٣١)، برقم (٨٥١٤)، وصحح ابن مفلح في: الفروع (٢/ ٨٧)، ومحمد السفاريني في: غذاء الألباب (٢/ ٣٤١) إسناداً رواية أبي عوانة؛ وأبو القاسم البغوي في: الجعديات (١/ ٣٠٣)، برقم (١٠٠١)؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: (أما أنا فلا أكل متكناً) (٥/ ٣٣٩)؛ وفي شرح معاني الآثار، كتاب: الكراهية، باب: الشرب قائماً (٤/ ٢٧٥)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: السبق، باب: التحريض على الرمي (١٠/ ١٤).

وقال تقي الدين ابن تيمية في: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٧٨) عن أثر عمر رضي الله عنه: «هذا مشهور محفوظ عن عمر رضي الله عنه».

وأخرج ابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: فضائل القرآن، باب: ما جاء في إعراب القرآن (١٥/ ٤٣٣)، برقم (٣٠٥٣٤) عن عمر بن زيد قال: كتب عمر إلى أبي موسى: (أما بعد: فتفقهوا في السنن... وتمعددوا).

وقد جاء حديث عن النبي ﷺ، ولفظه: (تمعددوا واخشوشنوا)، وهو ضعيف جداً؛ إذ مدار الحديث على عبد الله بن سعيد المقبري، وهو ضعيف جداً. انظر: تخريج إحياء علوم الدين للعراقي (٢/ ٦٧٢)، ومجمع الزوائد للهيتمي (٥/ ١٣٦)، وفيض القدير للمناوي (٣/ ٢٦٨)، وكشف الخفاء للعجلوني (١/ ٣٧٨)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للالباني (٧/ ٤٢٦).

وهنا أثر آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (دارُ المؤمن في الجنة لؤلؤة فيها شجرة تنبت بالحلل، فيأخذ الرجلُ بأصبعيه حلّةً متمنقة باللؤلؤ والمرجان)، ولم أذكره في الصلب؛ لأنه ورد في بعض المصادر بلفظ: (منطقة). وأخرجه: ابن أبي الدنيا في: صفة الجنة برقم: (١٥١)؛ وابن المبارك في: الزهد، برقم (٢٦٢)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: صفة الجنة والنار، باب: ما ذكر في صفة الجنة وما فيها وما أعد لأهلها (١٨/ ٤٥٧)، برقم (٣٤١٧٤). وانظر: حادي الأرواح لابن القيم (١/ ٤٣٥).

(٣) الإلحاق عند الصرفيين: جعل لفظ على مثال لفظ آخر ليعامل معاملة. وعرفه العيني في: شرحه للمراح (ص/ ٤٩) بقوله: «هو: جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملة» قال: أي ليوازن موازنته.

المزيد فيه حرف واحد^(١).

وتعقب هذا الشيخ محمد الاسترابادي^(٢)، فقال: «وفي عدّ النحاة (تَمْدَرع) و(تَمْنَدل) و(تَمَسْكَن) مِنَ الملحقِ نظراً، وإن وافقتْ تَدْخَرَجَ في جميع التصارييف؛ وذلك لأنَّ زيادة الميم فيها ليستْ لقصدِ الإلحاق، بل هي مِنْ قبيلِ التوهمِ والغلطِ، ظَنُّوا أَنَّ ميمَ منديلٍ ومسكينٍ ومدرعة فاء الكلمة، كقافِ قنديلٍ ودالِ درهمٍ، والقياسَ تَدْرَع وتَنْدَل وتَسْكَن... فتَمْدَرع وتَمْنَدل وتَمَسْكَن، وإنْ كانتْ على تَمَفْعَل في الحقيقة، لكن في توهم تَفْعَلَل»^(٣).



(١) انظر: المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري (ص/ ٣٧٥-٣٧٦)، وشرح المفصل في صناعة الإعراب للخوارزمي (٣/ ٣٣٦)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١/ ١٧١)، والمفراج في شرح مراح الأرواح لحسن باشا (ص/ ٥٧)، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي (٢/ ٤١)، وتاج العروس، مادة: (سكن)، (٣٥/ ٢٠٢).

(٢) هو: محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي، نجم الدين، ونجم الأئمة، ولد سنة ٦٢٤هـ من علماء النحو والصرف، ومؤلفاته دالة على سعة علمه، منها: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب، يقول جلال الدين السيوطي عن شرح الرضي للكافية: «الذي لم يُؤلف على الكافية - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل»، توفي سنة ٦٨٦هـ أو: ٦٨٤هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥٦٧)، وخزانة الأدب للبغداد (١/ ٢٨)، والأعلام للزركلي (٦/ ٨٦).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٦٨). وانظر: الصحاح، مادة: (سكن)، (٥/ ٢١٣٧). ولمزيد من التوسع في صبغة: (تمفعّل) انظر: تيسيرات لغوية للدكتور شوقي ضيف (ص/ ٩٨-١٠٢)، وآراء ابن بري التصريفية للدكتور فراج الحمد (١/ ٣٧٩-٣٨٠).

المطلب الثاني:

تعريف التمذهب في الاصطلاح

كما بيّنتُ المعنى اللغوي للمذهب حين عرضتُ تعريفَ التمذهب في اللغة، فإنّي - قبل سياق التعريف الاصطلاحي للتمذهب - سأوردُ التعريفَ الاصطلاحي للمذهب، وأنتقلُ بعده إلى ذكرِ التعريفِ الاصطلاحي للتمذهب.

تعريف المذهب اصطلاحاً:

اهتمَّ العلماءُ ببيانِ المعنى الاصطلاحي للمذهب، وتعدّدت عباراتهم في تحديده، فمن تلك التعريفات:

التعريف الأول: أن مذهب الإنسان هو: اعتقاده.

ذهبَ إلى هذا التعريف: أبو الحسين البصري^(١)، وأبو المظفر السمعاني^(٢)، وغيرهما.

يقولُ أبو الحسين البصري: «فمتى ظنّنا اعتقادَ الإنسان، أو عرفناه ضرورةً، أو بدليلٍ مجملٍ، أو مفصّلٍ: قلنا: إنّه مذهبُه، ومتى لم نظنّ ذلك، ولم نعلمه، لم نقل: إنّه مذهبُه»^(٣).

ويُشكّلُ على هذا التعريف: أنّه قَصَرَ المذهبَ على ما اعتقده الإنسان، دونَ ما ظنّه، أو غَلَبَ على ظنّه، والمجزومُ به شمولُ مصطلحِ المذهبِ لما اعتقده الإنسان، ولما ظنّه، ولما غَلَبَ على ظنّه.

(١) انظر: المعتمد (٢/٨٦٥)، وشرح العمدة (٢/٣٣٤).

(٢) انظر: قواطع الأدلة (٥/٨٨).

(٣) المعتمد (٢/٨٦٥).

وقد يُقَالُ ليس المرادُ بالاعتقادِ هنا الحكمَ الجازمَ المرادفَ لليقين، بل المرادُ مجردُ الإدراكِ، سواء أكانَ علماً، أم ظناً، أم شكّاً، أم تقليداً^(١).

التعريف الثاني: ما قاله المجتهدُ بدليلٍ، ومات قائلاً به.

ذَهَبَ إلى هذا التعريفِ: تقيُّ الدينِ ابنُ تيمية^(٢)، والمرداوي^(٣)، وغيرهما.

وقد حوى التعريف قيداً، وهو عدمُ رجوعِ المجتهدِ عن قوله، فلو رَجَعَ عنه، لما عُدَّ قائلاً به.

التعريف الثالث: ما قاله المجتهدُ، أو دلَّ عليه بما يجري مجرى القول، من تنبيه، أو غيره.

ذَهَبَ إلى هذا التعريفِ: أبو الخطاب^(٤)، وابنُ مفلح^(٥)، وابنُ المبرد^(٦)، وغيرهم.

ويتميّزُ هذا التعريف بتوسيع دائرة المذهب، فيشملُ القول، وما جرى مجراه.

(١) انظر: المحصول في أصول الفقه للرازي (٨٦/١)، والحاصل من المحصول (٢٣٢/١)، والتحصيل من المحصول (١٧/١)، ونفائس الأصول (١٩١/١).

(٢) انظر: المسودة (٩٤٨/٢). (٣) انظر: التحيير (٣٩٦٣/٨).

(٤) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٣٦٨/٤) (٥) انظر: أصول الفقه (١٥٠٩/٤).

(٦) انظر: شرح غاية السؤل (ص/٤٣٥). وابن المبرد هو: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن علي بن أحمد بن عبد الهادي القرشي العدوي الدمشقي، أبو المحاسن جمال الدين، المشهور بابن المبرّد، ولد بدمشق سنة ٨٤٠هـ وقيل ٨٤١هـ كان عالماً عاملاً محدثاً فقيهاً أصولياً متقناً، مشاركاً في النحو والتصريف والبيان والتفسير، جليل القدر، حنبلي المذهب، أفنى عمره بين العلم والعبادة، له مؤلفات كثيرة، منها: إرشاد الحائر إلى علم الكبائر، والإغراب في أحكام الكلاب، وشرح غاية السؤل إلى علم الأصول، ومقبول المنقول من علمي الجدل والأصول، توفي بدمشق سنة ٩٠٩هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٣٠٨/١٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦٢/١٠)، والنعت الأكمل للغزي (ص/٦٧)، والسحب الوابلة لابن حميد (١١٦٥/٣)، وفهرس الفهارس والأثبت للكتاني (١١٤١/٢).

التعريف الرابع: ما اعتقده المجتهد - جزماً، أو ظناً - بدليل .
 ذَكَرَ هذا التعريف تقي الدين ابن تيمية في: (المسودة)^(١).
 ويحتملُ قوله: «جزماً، أو ظناً» أحدَ معنيين:
 المعنى الأول: أنَّ الاعتقادَ قد يكون اعتقاداً جازماً، وقد يكون
 اعتقاداً ظنياً.

المعنى الثاني: أننا نجزمُ، أو نظنُّ أنَّ هذا اعتقادُ المجتهد.
 التعريف الخامس: ما نصَّ عليه الإمامُ، أو أوماً إليه، أو خرَّجه
 أصحابه، أو ما استنبطوه من قوله، أو تعليقه .
 ذَكَرَ هذا التعريف ابنُ حمدان^(٢).

وينفردُ التعريفُ الخامسُ عن التعريفاتِ السابقة بإدخاله ما خرَّجه أتباعُ
 المذهبِ في تعريفِ المذهبِ.

التعريف السادس: ما ذهبَ إليه الإمامُ من الأحكامِ الاجتهادية.
 وهذا تعريفُ محمد الحطاب^(٣)، وإبراهيم اللقاني^(٤)، ومحمد

(١) انظر: (٩٤٨/٢).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١١٣).

(٣) انظر: مواهب الجليل (٢٤/١). ومحمد الحطاب هو: محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرعيني المغربي، أبو عبد الله، المعروف بالحطاب، ولد بمكة سنة ٩٠٢ هـ من أئمة المالكية المتأخرين، كان علامةً فقيهاً حافظاً محققاً ثقةً نظاراً، صالحاً ورعاً متقناً لعدة علوم، كال تفسير والحديث والأصول واللغة وغريبها، متصرفاً في الفنون تصرفاً تاماً، له مؤلفات في مذهب المالكية جيدةً ونفسيةً، منها: مواهب الجليل شرح مختصر خليل، وتحرير الكلام في مسائل الالتزام، وقرّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، توفي سنة ٩٥٤ هـ. انظر ترجمته في: نيل الابتهاج للتنبكي (ص/٥٩٢)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٧٠)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٧٠)، والأعلام للزركلي (٧/٥٨).

(٤) انظر: منار أصول الفتوى (ص/٢٢١). وإبراهيم اللقاني هو: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن علي اللقاني، برهان الدين أبو إسحاق - وفي بعض المصادر: أبو الأمداد! - كان مالكي المذهب، فقيهاً أصولياً، قوي النفس، عظيم الهبة، متفقاً على جلالته، وعلو شأنه، أحد الأعلام المشار إليهم بسعة العلم، والتبحر فيه، وقد أخذ العلم عن جماعة من غير =

الدسوقي^(١)، وغيرهم.

التعريف السابع: ما اختصَّ به الإمام من الأحكام الشرعية الفروعية والاجتهادية، وما اختصَّ به من أسباب الأحكام، والشروط، والموانع، والحجاج المثبتة لها.

وهذا تعريفُ شهاب الدين القرافي^(٢)، وقد أفاضَ في شرحه وتوجيهه^(٣).

وقريبٌ منه تعريفُ أحمد الحموي^(٤)، إذ عرَّفَ المذهبَ بأنه: ما

= أرباب مذهبه، وتولى إفتاء الناس، من مؤلفاته: جوهرة التوحيد، وقضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، وحاشية على مختصر خليل، ومنار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى، توفي سنة ١٠٤١هـ. انظر ترجمته في: خلاصة الأثر للمحبي (١/١٦)، وفهرس الفهارس والأنبات للكتاني (١/١٣٠)، وتاريخ عجائب الآثار للجبرتي (١/١١٥)، وهدية العارفين للبغدادى (٥/٣٠)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٩١)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٧٧)، والأعلام للزركلي (١/٢٨).

(١) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٩). ومحمد الدسوقي هو: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، أبو عبد الله شمس الدين، ولد بدسوق من قرى مصر، كان علامةً فهامةً محقق عصره، ووحيد دهره، واحداً من كبار علماء المذهب المالكي، وقد اتقن علم الهيئة والهندسة والتوقيت، تصدر للإفتاء وللتدريس، وأتى بكل نفيس، كان فريداً في تسهيل المعاني وتبيين المباني، يفك كل مشكل، من مؤلفاته: الحدود الفقهية، وحاشية على مغني اللبيب، وحاشية على الشرح الكبير للدردير، وحاشية على مختصر السعد، وحاشية على الرسالة الوضعية، توفي سنة ١٢٣٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ عجائب الآثار للجبرتي (٣/٤٩٦)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٣٦١)، والأعلام للزركلي (٦/١٧)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/٨٢).

(٢) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص/١٩٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص/١٩٢-٢٠٦).

(٤) هو: أحمد بن محمد الحسيني الحموي الأصل، أبو العباس شهاب الدين المصري، من محققى الحنفية، ومدققهم، كان فقيهاً أصولياً، تولى إفتاء الحنفية، والتدريس بالقاهرة، من مؤلفاته: غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، والدر الفريد في بيان حكم التقليد، وكشف الرمز عن خبايا الكنز، وحكم الصلاة في السفينة، توفي سنة ١٠٩٨هـ. انظر ترجمته في: عجائب الآثار للجبرتي (١/١١٤)، والأعلام للزركلي (١/٢٣٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١/٢٥٩).

اختصَّ به المجتهدُ من الأحكام الشرعية الاجتهادية، المستفادة من الأدلة الظنية^(١).

ويتميّز التعريفان: السادس والسابع بنصّهما على أنّ المذهب إنّما يصدّق على الأحكام الاجتهادية، أمّا الأحكام القطعية - كوجوب الصلاة والزكاة ونحوهما - فلا يسمّى القول بها مذهباً، فلا يُقال مثلاً: مذهب أحمد وجوب الصلاة أو وجوب الزكاة.

يقول شهاب الدين القرافي: «ألا ترى أنّه لو قال قائل: وجوب الخمس صلوات في كلّ يوم هو مذهب مالك، لنبا عنه السمع، ونقرّ منه الطبع، وتذكر بالضرورة فرقاً بين هذا القول، وبين قولنا: وجوب التدليك في الطهارات مذهب مالك، ووجوب الوتر مذهب أبي حنيفة، ولا يتبادر إلى الذهن إلا هذا الذي وقّع به الاختصاص، دون ما اشترك فيه السلف والخلف، والمتقدمون والمتأخرون»^(٢).

التعريف الثامن: ما ذهب إليه الإمام، وأصحابه من الأحكام في المسائل.

وهذا تعريف الرملي الشافعي^(٣).

ويتميّز التعريف بإدخاله أقوال أصحاب الإمام في المذهب، وهذا

(١) غمز عيون البصائر (٤٦/١).

(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص/١٩٤-١٩٥)، بتصرف يسير.

(٣) انظر: نهاية المحتاج (٤٢/١). والرملي هو: محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري المصري، أبو العباس شمس الدين، ولد بالقاهرة سنة ٩١٩هـ كان أحد الفقهاء المحققين، وعمدة المذهب الشافعي في وقته، حتى لقب بالشافعي الصغير، وبأستاذ الأستاذين، وكان أحد أساطين العلماء، جمع الله له بين الحفظ والفهم، ولي منصب إفتاء الشافعية، واشتهر اسمه بين علماء عصره، من مؤلفاته: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، وشرح البهجة الوردية، والفرر البهية في شرح المناسك النووية، وغاية البيان شرح زبدة الكلام، توفي بالقاهرة سنة ١٠٠٤هـ. انظر ترجمته في: خلاصة الأثر للمحيي (٣/٣٢٨)، والأعلام للزركلي (٧/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٦١/٣).

يَتَّفَقُ مَعَ ما عليه عملُ أربابِ المذاهبِ مِنْ إدخالِهِمْ أقوالَ أصحابِ الإمامِ في مسمّى المذهبِ.

ولو أُبدِلَ لفظُ: «و» بـ «أو» لكانَ أنسبُ؛ لثلاثِ يفهمُ أحدُ أنَّ المذهبَ لا يصدقُ إلا على ما قال به الإمامُ وأصحابُه معاً

التعريف التاسع: المسائلُ التي يقولُ بها المجتهدُ، أو التي يستخرجها أتباعُه مِنْ قواعدهِ.

وهذا تعريفُ الشيخ أحمدَ الهلالي^(١).

التعريف العاشر: المشهور من المذهب.

ذَكَرَ هذا التعريفَ الشيخُ عبدُ الله بن محمد بن عبد الوهاب^(٢).

(١) انظر: نور البصر (ص/١٢٩-١٣٠)، بواسطة محقق كتاب الطريقة المثلى في الإرشاد إلى ترك التقليد لأبي الخير القنوجي (ص/٢٢).

وأحمد الهلالي هو: أحمد بن عبدالعزيز بن رشيد الهلالي السجلماسي، أبو العباس، ولد سنة ١١١٣هـ كان فقيهاً مالكيّاً نظاراً محدثاً متبحراً في العلم، لغوياً متمكناً مشاركاً في عدة فنون، علامة المنقول والمعقول بالمغرب، عُرف بالورع والزهد، وشدة التمسك بالسنة والدين، من مؤلفاته: شرح على مختصر خليل، وفتح القدوس في شرح خطبة القاموس، ونور البصر في شرح المختصر، وشرح منظومة القادي في المنطق، والمراهم في الدراهم، توفي بمدغشقر تافيلالت سنة ١١٧٥هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحضيكي (١/١١٦)، وفهرس الفهارس والأبواب للكتاني (٢/١٠٩٩)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٣٥٥)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٩٠)، والأعلام للزركلي (١/١٥١).

(٢) انظر: الدرر السنية (٤/١٨). وعبد الله بن محمد هو: عبد الله بن الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد التميمي، ولد بالدرعية سنة ١١٦٥هـ نشأ في بيت والده نشأة دينية صالحة، وطلب العلم عليه، كان حنبلي المذهب، اشتغل بالبحث واستنباط المسائل، فبرز في الفقه والأصول والتفسير والحديث، كان تقياً ورعاً ثبّتاً مجاهداً، وصار مرجعاً للعلماء في وقته، ثم بعد وفاة والده حل محله في الزعامة الدينية، ولما خربت الدرعية نُقِلَ إلى مصر، واستقر بالقاهرة، من مؤلفاته: جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية، ومنسك الحج، ومختصر في السيرة النبوية، وتوفي بمصر سنة ١٢٤٤هـ. انظر ترجمته في: عنوان المجد لابن بشر (١/١٨٦)، والدرر السنية لابن قاسم (١٦/٣٧٦)، وعلماء نجد لابن بسام (١/١٦٩)، ومشاهير علماء نجد لآل الشيخ (ص/٤٨)، وروضة الناظرين للقاضي (١/٣٢٧).

ويُعْتَرَضُ على التعريف بأنَّ إيرادَ لفظة: (المذهب) فيه، تؤدي إلى الدُّور^(١).

التعريف الحادي عشر: ما ترجَّح عند المجتهد في أيِّ مسألة بعد الاجتهاد.

وهذا تعريفُ الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب^(٢).

التعريف المختار:

يمكنُ القولُ بأنَّ عدَّ قول الإمام مذهباً محلُّ اتفاق، ويبقى النظرُ فيما يأتي، أتعبرُ من المذهب، أم لا؟

أولاً: اعتبارُ أقوالِ أتباعِ إمامِ المذهبِ وأصحابه التي لا تتعارضُ مع أصولِ المذهب.

ثانياً: اعتبارُ تخريجاتِ أتباعِ إمامِ المذهبِ وأصحابه من المذهب.

ثالثاً: شمولُ المذهبِ للأصولِ، وللفروع.

وإذا أجلنا النظرَ في مدوناتِ المذاهبِ الفقهية والأصولية، نجدُ أنَّها تشملُ الأمورَ الثلاثة، وتعدّها من المذهب^(٣).

يقولُ الشيخُ محمد أبو زهرة^(٤) في معرضِ حديثه عن تخريجاتِ علماء

(١) الدُّور: هو توقف كلِّ واحدٍ من الشَّيْخَيْن على الآخر. انظر: لقطه العجلان وبله الظمآن للزركشي (ص/٨٤)، والتعريفات للجرجاني (ص/١٧٣)، والتوقيف على مهمات التعريف للمناوي (ص/٣٤٣)، والكيلات للكفوي (ص/٤٤٧)، والمعجم الفلسفي (ص/٨٥).

(٢) انظر: الدرر السنية (١٨/٤).

(٣) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٩/١).

(٤) هو: محمد بن أحمد أبو زهرة المصري، ولد بمدينة المحلة الكبرى بمصر سنة ١٣١٦هـ فقيه أصولي، من أجل علماء عصره، قال عنه خير الدين الزركلي: «أكبر علماء الشريعة الإسلامية في عصره»، كان محققاً في تأليفه، حنفي المذهب، أشعري المعتقد، عُرف بالشجاعة في قول الحق والجرأة فيه، من مؤلفاته: أصول الفقه، وتاريخ الجدل، وتاريخ المذاهب الإسلامية، وأبو حنيفة حياته وعصره، ومالك حياته وعصره، توفي بالقاهرة سنة ١٣٩٤هـ. انظر ترجمته =

الشافعية: «آراء تُعَدُّ مِنْ مذهبِ الشافعي، وإن لم يُؤثَرْ عن الشافعي نصٌّ فيها، تلك الآراء التي تُعَدُّ مُخَرَّجَةً على أصولِ الشافعي، ولم تكن مخالفةً لرأي له، فإنَّ هذه تُعَدُّ مِنْ مذهبِ الشافعي بلا خلافٍ»^(١).

وبناءً على ما تقدّم، يمكنُ تعريفُ المذهبِ بأنّه: أقوالُ الإمامِ في المسائلِ الشرعيةِ الاجتهادية، وما جرى مجرى قوله، وقواعدُ الاستنباطِ التي سار عليها، وما خُرجَ على قوله، أو على أصله.

المناسبة بين التعريف اللغوي للمذهب والاصطلاح:

يظهرُ أنَّ المعنى اللغويَّ الثاني للمذهبِ أنسبُ للمعنى الاصطلاحي، وكما تقدّم مِنْ أنَّ المذهبَ يأتي مصدراً، واسمَ مكانٍ، فيمكنُ بيانُ وجهِ المناسبةِ على النحو الآتي:

المناسبةُ بين المعنى المصدري للمذهب - بمعنى: الذهاب - والمعنى الاصطلاحي هي: حصولُ الذهابِ مِنَ المجتهدِ إلى الأحكامِ الشرعية^(٢).

والمناسبةُ بين المذهبِ - باعتباره: اسمَ مكانٍ - والمعنى الاصطلاحي، هي: مشابهةُ الأحكامِ للمكانِ؛ لأنَّ الأحكامَ مكانٌ اعتباري لتردّدِ الذهنِ وتأمله^(٣).

تعريف المذهب في الاصطلاح:

سأتحدث عن المعنى الاصطلاحي للمذهب في ضوء الآتي:

أولاً: لم يتعرض متقدمو الأصوليين - فيما رجعتُ إليه مِنْ

= في: الأعلام للزركلي (٢٥/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٤٣/٣)، ومحمد أبو زهرة للدكتور محمد شبير (ص/٢٣).

(١) الشافعي - حياته وعصره (ص/٣٢١).

(٢) انظر: تقريرات عيش على حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٩).

(٣) انظر: المصدر السابق.

مصادر- إلى بيان المعنى الاصطلاحي للتمذهب، وقُصارى ما وقفتُ عليه وروُدُ مصطلح التمذهب عَرَضاً في تضاعيف كلام بعض الأصوليين، كأبي الوفاء ابن عقيل، حيث يقول: «وقيل: الوقف»^(١) ليس بمذهب، إنما هو جنوح عن التمذهب»^(٢)، ويقول في موطن آخر: «قولهم: إنَّ ما ذهبتم إليه ها هنا يعود بقولكم، ويفضي به إلى التمذهب بمذهب»^(٣) أهل الوقف»^(٤).

ويظهر لي أنَّ مراد ابن عقيل بالتمذهب الإفصاح عن المذهب.

إلى جانب ذلك عَرَضَ جمعٌ من الأصوليين مسألة: (التزام العامي بمذهب معيّن)، بحيث يأخذ برخصه وعزائمه، متصلةً بالتمذهب، فَوَرَدَتْ عندهم: هل يلزمُ العامي أن يتمذهب بمذهب معيّن، بحيث يأخذ برخصه وعزائمه؟

فممن أوردوها بهذه الهيئة: ابنُ الصلاح^(٥)، وابنُ حمدان^(٦)، وتقيُّ الدين ابنُ تيمية^(٧)، وابنُ القيم^(٨)، وابنُ مفلح^(٩)، وابنُ اللحام^(١٠)،

(١) هكذا وردت في: الواضح في أصول الفقه (٣١/١)، ولعل الصواب: «الوقف»، وليس «الوقف».

(٢) المصدر السابق.

(٣) في المصدر السابق (١١٢/٤): «مذهب»، ولعل المثبت هو الصواب.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١).

(٦) انظر: أدب الفتوى (ص/٧٢). (٧) انظر: المسودة (٢/٨٥٥).

(٨) انظر: إعلام الموقعين (٦/٢٠٣). (٩) انظر: أصول الفقه (٤/١٥٦٢).

(١٠) انظر: المختصر في أصول الفقه (ص/١٦٨). وابن اللحام هو: علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان البعلبي الدمشقي، علاء الدين أبو الحسن، المعروف بابن اللحام، ولد بعد سنة ٧٥٠هـ كان فقيهاً حنبلياً بارعاً، وأصولياً متمكناً، مشاركاً في عدد من الفنون، درّس وأفتى، ووعظ بالجامع الأموي في حلقة ابن رجب، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلي في زمنه، عُرف بالتواضع والزهد، من مؤلفاته: القواعد الأصولية، والأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، وتجريد العناية في تحرير أحكام النهاية، توفي بالقاهرة سنة ٨٠٣هـ. =

والمرداوي^(١).

وصنعهم صحيح لا غبار عليه، وإنما الخطأ تطرّق إلى مَنْ فهِمَ مِنْ هذا السياق انحصارَ التّمدّهِبِ في صورة المسألة - كما سيأتي في بعض تعريفات المعاصرين بعد قليل - مع أنّ التّمدّهِبَ أوسعُ مِنْ صورة المسألة، وإن كانت هذه الصورة هي السائدة في تطبيق التّمدّهِبِ في بعض العصور .

يقول تاجُ الدّين ابنُ السبكي: «المحمدون الأربعة: محمد بن نصر^(٢)، ومحمد بن جرير^(٣)،

= انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر (٤/٣٠١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٢٣٧)، والضوء اللامع للسخاوي (٥/٣٢٠)، والجواهر المنضد لابن المبرد (ص/٨٠)، والدر المنضد للعليمي (٢/٥٩٦)، والسحب الوابلة لابن حميد (٢/٧٦٥).

(١) انظر: التّحبير (٨/٤٠٨٦-٤٠٨٧). وقد ذكر جمعٌ من الأصوليين هذه المسألة دون إيراد لفظ التّمدّهِب، انظر على سبيل المثال: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٣٨)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (٢/١٢٦٥)، والبحر المحيط (٦/٣١٩).

(٢) هو: محمد بن نصر بن الحسين المروزي، أبو عبدالله، ولد ببغداد سنة ٢٠٢هـ نشأ ببغداد، ورحل إلى عدة أوطان في طلب العلم، واستوطن سمرقند، تميّز بالمذهب الشافعي، وبلغ رتبة الاجتهاد المطلق، كان فقيهاً بارعاً، ومحدثاً متمكناً، عابداً ناسكاً، وزاهداً ورعاً، من أعلم الناس باختلاف الصحابة عليهم السلام ومن بعدهم في الأحكام، ومن أجمع الناس للسنن، وأضبطهم لها، من مؤلفاته: القسامة، وتعظيم قدر الصلاة، وقيام الليل، ورفع اليدين، توفي بسمرقند سنة ٢٩٤هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٤/٥٠٥)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٠٤)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/٩٢)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٣٦٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٣٣)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٢٤٦)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٣٤).

(٣) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، أبو جعفر، من أهل طبرستان، ولد سنة ٢٢٤هـ طوّف الأقاليم في طلب العلم، كان إماماً جليلاً مجتهداً عالماً فقيهاً أصولياً، رأس المفسرين على الإطلاق، بصيراً بمعاني كتاب الله، فقيهاً في أحكامه، عارفاً بالقراءات، عالماً بالآثار والسنن، علامة في اللغة والتاريخ وأيام الناس، من أعيان عصره، كل ذلك مع الزهد والورع، له مصنفات بديعة، منها: جامع البيان في تفسير القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار، والتبصير في أصول الدين، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢/٥٤٨)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/٩٠)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/١٩١)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي =

وابن خزيمة^(١)، وابن المنذر^(٢) من أصحابنا، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق، ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي، المخرجين على أصوله، المتمذهبين بمذهبه، لوفاق اجتهادهم اجتهاده... فإنهم وإن خرجوا عن رأي الإمام الأعظم في كثير من المسائل، فلم يخرجوا في الأغلب، فأعرف ذلك، واعلم أنهم في أحزاب الشافعية معدودون، وعلى أصوله - في الأغلب - مخرجون، وبطريقه متعذبون، وبمذهبه متمذهبون^(٣).

= (٢/٤٣١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٢٦٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٧١٠)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٢٨٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/١٢٠)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/١٠٦)، وطبقات المفسرين للأذنه وي (ص/٤٨).

(١) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، أبو بكر، الملقب بإمام الأئمة، ولد سنة ٢٢٣هـ أحد الحفاظ الأثبات، محدث فقيه حجة، شافعي المذهب، جمع ثقات العلوم، وارتفع مقداره، كان إمام زمانه بخراسان، عديم النظر، يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، قال عنه ابن سريج: «يستخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش»، له منزلة عظيمة في نفوس العلماء، من مؤلفاته: الصحيح، والتوحيد، توفي سنة ٣١١هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٠٣)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/٧٨)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٤٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٣٦٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/١٩٦)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/١٠٩)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٤٨).

(٢) هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبوبكر، ولد في حدود موت الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، كان أحد الأئمة الأعلام، وشيخ الحرم ومفتيه، علامة فقيهاً محدثاً حافظاً، زاهداً ورعاً ديناً، وعداده من فقهاء الشافعية، قال عنه محيي الدين النووي: «له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه فيه أحد»، من مؤلفاته: الإشراف في معرفة الخلاف، والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، والإجماع، والإقناع، والتفسير، توفي بمكة سنة ٣١٨هـ. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/١٩٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٠٧)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٤٩٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٧٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٤٩٠)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/١٠٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٣٧٤)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/٤٨٢)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٥٩).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (٣/١٠٢-١٠٣). وانظر: طبقات الشافعية لابن الصلاح (١/٢٧٧).

ويؤيد ما سبق ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن كثيراً من العلماء متمذهبون بمذاهب محددة، بدليل: ما يختص به الواحد منهم اسمه من النسبة إلى مذهبه، وورود أسمائهم في كتب طبقات المذهب، وهم ليسوا من العامة قطعاً، ولم يلتزم جمع منهم برخص المذهب وعزائمه، بل خالفوا بعض ما في مذهبه، ولم يخرجهم ذلك عن كونهم متمذهبين^(١).

يؤكد ذلك: ما يرد في ترجمة بعض العلماء في كتب الطبقات من ذكر آرائه التي انفرد بها، ولو أخرج ذلك عن التمذهب بمذهبه، لما ذكروا اسمه في طبقات المذهب.

الأمر الثاني: أن جماعة من أهل العلم بلغوا شأواً كبيراً فيه، ومع ذلك فهم ينتسبون إلى مذاهب أئمتهم^(٢).

الأمر الثالث: الواقع العلمي لمؤلفات جمع غفير من العلماء، فتجد العالم يؤلف كتاباً في مذهب إمامه في الأصول أو الفروع، ويستدل لأقواله، وتجد منه التصريح بقوله: مذهبتنا، إمامنا.

ثانياً: كان اهتمام المتأخرين بالحديث عن التمذهب أكثر من اهتمام العلماء المتقدمين، وقد عرّف جمع منهم مصطلح: (التمذهب).

وأنبه إلى أن بعض التعريفات التي سأوردها بعد قليل، قد وردت في سياق معين، وليست بصريحة في كونها تعريفاً للتمذهب، لكن يمكن أخذ التعريف منها، فاعتبرتها تعريفاً، وقد نبهت على هذا في موضعه.

تعريف التمذهب عند المتأخرين:

التعريف الأول: التزام غير المجتهد مذهباً معيناً، يعتقد أنه أرجح أو مساوياً لغيره.

(١) انظر: الإمام أبو الحسن اللخمي للدكتور محمد المصلح (١/ ١٩٠ وما بعدها).

(٢) انظر: البرهان (٢/ ٧٤٧)، وقواطع الأدلة (٥/ ١٧٥)، والمنحول (ص/ ٤٩٥).

أورد تاج الدين ابن السبكي الكلام المذكور في كتابه: (جمع الجوامع)^(١) على أساس أنه مسألة مستقلة، ولم ينص على أنه تعريف للتمذهب.

وقد جعله بعض شراح كتاب: (جمع الجوامع)، كبدل الدين الزركشي^(٢)، وولي الدين العراقي^(٣)، وابن رسلان الرملي^(٤) تعريفاً للتمذهب.

ومعنى: «الالتزام»: أن لا يأخذ المتمذهب فيما يقع له من أمور إلا بمذهب معين^(٥).

التعريف الثاني: الالتزام لمذهب إمام معين.

وهذا التعريف ظاهر سياق كلام الشيخ حمد بن معمر^(٦).

(١) انظر: (ص/١٢٣).

(٢) انظر: تشيف المسامع (٤/٦١٩).

(٣) انظر: الغيث الهامع (٣/٩٠٥).

(٤) انظر: لمع اللوامع، القسم الثاني (٢/٦٧١). وابن رسلان هو: أحمد بن أمين الدين حسين ابن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان - ويقال: ابن رسلان - أبو العباس، شهاب الدين، ولد في الرملة سنة ٧٧٣هـ وقيل سنة ٧٧٥هـ كان شافعي المذهب، كثير الاشتغال بالعلم، مشاركاً في كثير الفنون إلى أن صار إماماً عالمياً في كل منها، لكثرة مذكرته بما يعرفه، وقصده الخير، ملازماً للمطالعة، أشعري المعتقد متصوفاً، وكان مقيماً بالقدس تارة، وبالرملة أخرى، كان في الزهد والورع والتقشف، كلمة إجماع، من مؤلفاته: تصحيح الحاوي، وإعراب ألفية ابن مالك، وشرح سنن أبي داود، ولمع اللوامع في شرح جمع الجوامع، توفي بالقدس سنة ٨٤٤هـ. انظر ترجمته في: درر العقود الفريدة للمقرئزي (١/٢٦٠)، وبهجة الناظرين للعامري (ص/١٤٦)، والدليل الشافي لابن تغري بردي (١/٤٥)، والضوء اللامع للسخاوي (١/٢٨٢)، ووجيز الكلام له (٢/٥٧٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/٣٦٢).

(٥) انظر: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/٤٤٠).

(٦) انظر: الدرر السنية (٤/٥٩). وابن معمر هو: حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر التميمي النجدي، ولد في العيينة سنة ١١٦٠هـ نشأ في مسقط رأسه، ثم انتقل إلى الدرعية، وتلمذ للشيخ محمد بن عبد الوهاب في عدد من الفنون، وقد وُصف بالذكاء والنباهة وقوة الحفظ، كان عالماً حنبلياً جليلاً مدققاً فقيهاً أصولياً، وقد أخذ عنه العلم خلق كثير، من مؤلفاته: الفواكه العذاب =

ولا يعني الالتزام عدم الخروج عن المذهب متى ما رأى المتمذهب مخالفة مذهبه للدليل^(١).

وقد ذكر الشيخ حمد بن معمر صورة أخرى للمذهب، فقال: «أما لزوم التمسك بمذهب بعينه، بحيث لا يخرج عنه، وإن خالف نص الكتاب والسنة، فهذا مذموم غير ممدوح»^(٢).

ويدل ظاهر السياق على أن التمسك يشمل لزوم المذهب دون الخروج عنه، ولزوم المذهب والخروج عنه، إن خالف الدليل.

التعريف الثالث: تلقي الأحكام من إمام معين، واعتبار أقواله كأنها من الشارع نصوص يلزم المقلد اتباعها.

وهذا تعريف الشيخ محمد الخضري^(٣)، وساقه على أنه تعريف للتقليد الواقع في القرن الخامس إلى سقوط الدولة العباسية، وما ذكره يصدق على حقيقة المذهب.

ويظهر لي أن ما ذكره الشيخ الخضري وصف للأمر الواقع في تلك الحقبة الزمنية، لا أنه تعريف للمذهب على وجه الاستقلال.

= في الرد على من لم يحكم بالسنة والكتاب، ورسالة في الاجتهاد والقليد، توفي بمكة سنة ١٢٢٥هـ. انظر ترجمته في: الدرر السنية لابن قاسم (٣٨٢/١٦)، وتراجم لمؤرخي الحنابلة لابن حمدان (ص/١٤)، والأعلام للزركلي (١/٢٦٣)، وروضة الناظرين للقاضي (١/٨٣)، وعلماء نجد لابن بسام (١/١٢١)، ومشاهير علماء نجد لآل الشيخ (ص/٢٠٢).

(١) انظر: الدرر السنية (٤/٥٩). (٢) المصدر السابق (٤/٦٠).

(٣) انظر: تاريخ التشريع الإسلامي (ص/٣٢٣). ومحمد الخضري هو: محمد بن عفيفي الباجوري المصري، المعروف بالشيخ الخضري، ولد سنة ١٢٨٩هـ أحد علماء المذهب الشافعي، فقيه أصولي مؤرخ، تخرج في مدرسة دار العلوم، وعين قاضياً شرعياً بالخرطوم، ثم مدرساً في مدرسة القضاء الشرعي بالقاهرة، ثم أستاذاً للتاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية، فوكيلاً لمدرسة القضاء الشرعي، فمفتشاً بوزارة المعارف، من مؤلفاته: أصول الفقه، وتاريخ التشريع الإسلامي، ومحاضرات في تاريخ الأمم، ومذهب كتاب الأغاني، توفي بالقاهرة سنة ١٣٤٥هـ. انظر ترجمته في: الأعلام الشرقية لركي مجاهد (٣/٩٣٢)، والأعلام للزركلي (٦/٢٦٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/٤٩٠).

التعريف الرابع: السلوك في طريق الاجتهاد مسلک إمام معيّن.

ذَكَرَ هذا التعريف الشيخ عبد القادر ابن بدران^(١)، وسياق كلامه ليس بصريح في كونه تعريفاً للتمذهب؛ إذ يقول: «بل المراد باختيار مذهبه - أي: اختيار بعض العلماء مذهب الإمام أحمد - إنما هو السلوك على طريقة أصوله في استنباط الأحكام.

وإن شئت قل: السلوك في طريق الاجتهاد مسلکه، دون مسلک غيره»^(٢).

وما ذكره يُعدّ تعريفاً للاجتهاد المذهبي.

التعريف الخامس: اتباع أُمَّةٍ كبيرةٍ من المسلمين لإمام معيّن، في العبادات والمعاملات.

وهذا تعريفُ الشيخ أحمد الوزير^(٣).

(١) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/١١١). والشيخ عبد القادر بن بدران هو: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد الدومي، المعروف بابن بدران، ولد بدومة بالقرب من دمشق سنة ١٢٦٥هـ وقيل: سنة ١٢٦٧هـ من أعيان الحنابلة في وقته، كان سلفي المعتقد، فقيهاً أصولياً مفسراً، بارعاً في معرفة الكتاب والسنة النبوية، مع معرفته بالتاريخ والأدب، اشتغل بالتدريس في الجامع الأموي، ثم انتقل إلى مدرسة عبد الله العظم، ودرّس بها قرابة نصف قرن من الزمان، وقد أصيب بالفالج في آخر عمره، من مؤلفاته: جواهر الأفكار ومعادن الأسرار في التفسير، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ونزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، ومنادمة الأطلال، وتهذيب تاريخ دمشق، توفي بدمشق سنة ١٣٤٦هـ. انظر ترجمته في: منتخبات التواريخ الدمشقية لمحمد أديب (٢/٧٦٢)، وهدية العارفين للبيгдаدي (١/٦٠٢)، والأعلام الشرقية لزكي مجاهد (١/٣٣٤)، والأعلام للزركلي (٤/٣٧)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١/١٨٤)، وملحق النعت الأكمل للغزي (ص/٤١١)، وتسهيل السابلة لابن عثيمين (٣/١٧٨١)، ومقدمة تحقيق المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٢٥).

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/١١٠-١١١).

(٣) انظر: المصنف في أصول الفقه (ص/٤٤). وأحمد الوزير هو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد الوزير الحسني اليماني، من أسرة الوزير المشهورة في اليمن، ولد باليمن بهجرة السر سنة ١٣٣٧هـ وقيل: قريباً من سنة ١٣٣٥هـ نشأ في مدينة ذمار، وتلقى العلم فيها على علماء =

ويؤخذ على هذا التعريف عدة أمور، منها:

أولاً: العموم في قوله: «أمة كبيرة من المسلمين»، إذ يشمل العلماء والعوام، فيكون التعريف تعريفاً غير جامع.

ثانياً: قصر الاتباع على العبادات والمعاملات، وهذا غير صحيح؛ إذ التمذهب - كما يقع في العبادات والمعاملات - يقع في الأنكحة والأقضية وسائر أبواب الفقه.

ثالثاً: لم يذكر التمذهب في الأصول، مع أن أحمد الوزير نفسه يُقر بوجوده في الأصول^(١).

التعريف السادس: أن يقلد العامي، أو من لم يبلغ رتبة الاجتهاد مذهب إمام مجتهد، سواء التزم واحداً بعينه، أو عاش يتحول من واحد إلى آخر.

وهذا تعريف الدكتور محمد البوطي^(٢).

ويؤخذ على تعريفه أمور، منها:

أولاً: أدخل العامي في التمذهب - وهي مسألة خلافية - وما ذكره بعده «من لم يبلغ رتبة الاجتهاد» يغني عن قوله: «العامي».

ثانياً: ما المقصود بقوله: «أو عاش يتحول من واحد إلى آخر»؟ أيقصد أن العامي، أو من لم يبلغ رتبة الاجتهاد يتحول من مذهب مجتهد إلى

= الزيدية، ثم انتقل إلى صنعاء، ودرّس على علمائها، ثم رجع إلى مسقط رأسه، فظل يدرس وينشر العلم فيها، وقد عُرف بمحاربه للتقليد السائد في قطره، كان عالماً فقيهاً أصولياً محققاً، من مؤلفاته: المصنف في أصول الفقه، ولم أقف على تاريخ وفاته، وكان حياً في سنة ١٤١٧هـ. انظر ترجمته في: هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢١٤)، والمستدرك على هجر العلم له (ص/ ٢٠٥)، ومقدمة المعني بكتاب المصنف في أصول الفقه (ص/ ٩).

(١) انظر: المصنف في أصول الفقه (ص/ ٤٦).

(٢) انظر: اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية (ص/ ١١)، حاشية رقم (١).

مذهب مجتهد آخر، أم أنه يتحول في آحاد المسائل من مذهب مجتهد إلى مذهب مجتهد آخر، فيقع في التلفيق؟

ثالثاً: قوله في التعريف: «أو عاش يتحول من واحد إلى آخر» من أحكام التمذهب، وليس من حقيقته، وأحكام المعرف لا تُذكر في التعريف. التعريف السابع: تقليد طائفة من الناس لإمام معين في آرائه واجتهاداته، وكذلك اجتهادات الفقهاء الذين أخذوا بمنهج الإمام في البحث الفقهي.

وهذا تعريف الدكتور محمد الدسوقي^(١).

ومما يؤخذ على التعريف: أنه جعل المتمذهبين طائفة من الناس، ولم يُحدد درجة هذه الطائفة.

التعريف الثامن: التزام غير المجتهد مذهب مجتهد واحد، لا يخرج عنه. وهذا التعريف هو ما يفهم من سياق الدكتور سعد الشري؛ إذ يقول تحت عنوان: (التمذهب): «المراد بالمسألة: هل يجب على من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد التزام مذهب مجتهد واحد، لا يخرج عنه»^(٢).

وهذا التعريف تعريف جيد من جهة تحديده للمتمذهب، ويُؤخذ عليه: أولاً: تقييده للتمذهب بعدم الخروج عن المذهب، وهذا يعدّ وجهاً للتمذهب، في حين أن من التزم مذهباً، وخُرج عنه في بعض المسائل، فإنه متمذهب، وغير خارج عن حقيقة التمذهب؛ بدليل: أن من أتباع المذاهب من خالف إمامه في مسائل؛ لدليل اقتضى المخالفة، ولم يخرجوا عن التمذهب بمذهب إمامهم^(٣).

(١) انظر: الاجتهاد والتقليد (ص/٢١٩). (٢) التقليد وأحكامه (ص/١٤٢).

(٣) هناك أمثلة لعدد من علماء المذاهب الذين خالفوا إمامهم في بعض أقواله، ولم يخرجوا بذلك عن التمذهب بمذهبه. انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٣/١٣١ وما بعدها)، والاختلاف الفقهي في المذهب المالكي لعبد العزيز الخلفي (ص/١٤٧ وما بعدها).

ثانياً: لم يُبين محلّ الأخذ بمذهب المجتهد، أهو في الفروع فقط، أم في الأصول والفروع؟

التعريف التاسع: التزام العامي مذهباً معيناً، يأخذ برخصه وعزائمه. وهذا تعريف الشيخ عبد الله آل خنين^(١).

وقد قَصَرَ التمذهب على العامي فقط، وهذا محلّ نظر؛ لأمرين: الأمر الأول: عدم صحة التمذهب من العامي - على خلاف في المسألة - إلا إذا أراد بالعامي مَنْ عدا المجتهد.

الأمر الثاني: ما ذكره يُعَدُّ وجهاً للتمذهب، وليس التمذهب مقتصراً عليه، كما تقدم التنبيه عليه قبل قليل.

التعريف العاشر: ذَكَرَ الشيخ محمد العثيمين تفصيلاً لمعنى التمذهب - ضمنه بيان حكمه - فأطلق التمذهب على التزام الإنسان مذهباً معيناً؛ بحيث يُعْرَضُ عمّا سواه، سواء أكان الصواب في مذهبه، أم مذهب غيره؛ وعلى الانتساب إلى مذهب معين؛ لينتفع بما فيه من القواعد والضوابط، لكن مع ردّ ذلك إلى الكتاب والسنة^(٢).

و حاصلُ كلامه، أنّ التمذهب يطلق على مَنْ التزم مذهباً معيناً، ولم يخرج عنه، وعلى مَنْ انتسب إلى مذهب معين - لينتفع بقواعده وضوابطه - وخَرَجَ عنه؛ لمخالفته الدليل.

التعريف الحادي عشر: اتخاذ عالم مذهب مجتهد مذهباً له، يتبعه ويلتزمه في الأصول والفروع، دون غيره من مذاهب المجتهدين الآخرين، أو انتساباً فقط.

(١) انظر: توصيف الأقضية في الشريعة الإسلامية (١/٣٥٣)، والفتوى في الشريعة الإسلامية (٣١/١).

(٢) انظر: العلم (ص/١٥٨-٢٥٩).

وهذا تعريف الدكتور جبريل ميغا^(١).

ويقولُ مُوضِحاً تعريفه: «فواضحٌ - مِنْ خلالِ هذا التعريفِ - أنَّ التَّمَذَّهَبَ إِنَّمَا يَصَحُّ مَمَّنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى التَّعَرُّفِ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِهِ مِنْ بَيْنِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، وَقَادِرٌ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ لَهُ، وَالْإِنْتِصَارِ لَهُ، فَهُوَ اقْتِدَاءٌ عَنْ وَغْيٍ وَعِلْمٌ بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ: أَصُولًا وَفُرُوعًا، أَوْ اقْتِدَاءٌ بِمَجَرَّدِ الْإِنْتِسَابِ وَالْإِنْتِمَاءِ»^(٢).

وهذا التعريفُ - مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرِيٍّ - مِنْ أَجُودِ التَّعَرِيفَاتِ وَأَسْلَمِهَا، وَإِنْ كَانَ تَعْيِيرُهُ بِلَفْظٍ: «عَالَمٌ» مُحَلًّا نَظَرٍ؛ مِنْ جِهَةٍ عَدَمِ تَحْدِيدِ رَتَبَةِ الْعَالَمِ، أَهْوِ الْمَجْتَهِدِ، أَمْ مِنْ عَدَاهُ مَمَّنْ لَمْ يَبْلُغْ رَتَبَةَ الْاجْتِهَادِ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْعِلْمِ؟

التعريف الثاني عشر: اتِّبَاعُ إِمَامٍ اقْتَفَى طَرِيقَةً مُعَيَّنَةً فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الْفُرْعِيَّةِ مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ.

وهذا تعريف الدكتور وليد الودعان^(٣).

وَيَرُدُّ عَلَى تَعْرِيفِهِ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ:

الأمر الأول: يُمْكِنُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ قَوْلِهِ: «اقْتَفَى طَرِيقَةً مُعَيَّنَةً...» بِقَوْلِنَا: مَجْتَهِدٌ مُسْتَقِلٌّ؛ لِأَنَّ الْمَجْتَهِدَ مُسْتَقِلٌّ بِأَصُولِهِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الْفُرْعِيَّةِ مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ.

الأمر الثاني: لَمْ يَتَضَحَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ: «طَرِيقَةً مُعَيَّنَةً».

الأمر الثالث: لَمْ يَحْدُدْ مُحَلَّ اتِّبَاعِ الْإِمَامِ، أَهْوِ فِي الْفُرُوعِ وَحْدَهَا، أَمْ فِي الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ؟

(١) انظر: دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول (ص/ ٧٣٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي (٢/ ٨١٤).

التعريف الثالث عشر: الانتساب لمذهب معين، دون غيره من المذاهب.

وهذا التعريف هو ظاهرُ سياقِ الدكتور أحمد الحجي الكردي؛ إذ يقول: «وعُرفَ الاتجاه الذي يضمُّ المنتسبين لمذهب معين، دون غيره بالمذهب»^(١).

وعلى التسليم باعتبارِ السياقِ السابقِ تعريفاً للمذهب، فإنه لم يحدّد في التعريف المتمذهب، ولا محلّ المذهب، أهو في الفروع فحسب، أم في الأصول والفروع؟

التعريف الرابع عشر: التزام العامي، أو مَنْ لم يبلغ درجة الاجتهاد مذهباً معيناً، ولا يخرج عنه إلا بفتوى مجتهد.

وهذا تعريفُ الباحثة مليكة صوالح^(٢).

ويُردُّ على تعريفها أمورٌ، منها:

الأمر الأول: عدمُ صحةِ المذهبِ مِنَ العامي، على خلافٍ في المسألة، كما سيأتي الحديثُ عنه في مسألةٍ مستقلة.

الأمر الثاني: في التعريف تكرارٌ؛ لأنَّ قولها: «مَنْ لم يبلغ درجة الاجتهاد» يغني عن قولها: «العامي»؛ لأنَّ العامي مَنْ لم يبلغ درجة الاجتهاد.

الأمر الثالث: لم تُحدد الباحثة محلّ المذهب.

الأمر الرابع: قولها: «ولا يخرج عنه إلا بفتوى مجتهد»: لم تُحدد درجة المجتهد، أهو المجتهد المطلق، أم المجتهد المقيّد؟

(١) بحوث وفتاوى فقهية معاصرة (ص/١٧٨).

(٢) انظر: الانسلاخ من المذاهب الفقهية (ص/٢٠).

ثم حصرُ الخروج عن المذهبِ بفتوى المجتهدِ، محلُّ نظريٍّ؛ فقد يخرجُ المتمذهبُ عن مذهبه؛ لنظره في الأدلة، إذا كان ذا أهلية.

التعريف الخامس عشر: أن يقلدَ مَنْ لم يبلغْ درجةَ النظرِ والاجتهادِ في علومِ الشريعة، مذهباً من المذاهبِ الفقهيةِ المعتمدةِ يأخذُ برخصه وعزائمه، ولا يقلدَ غيرَ أهله.

وهذا تعريفُ الدكتور عطية فياض^(١).

ويردُّ على التعريفِ عدةُ أمورٍ، منها:

الأمر الأول: يدخلُ في عمومِ التعريفِ العاميُّ الصرفُ، ومن وجهةِ نظري لا يصحُّ التمذهبُ من العامي وإن ادَّعاه، وسيأتي الحديثُ عن مذهبِ العامي في مسألةٍ مستقلة.

الأمر الثاني: أنه حَصَرَ التمذهبَ بالأخذِ بمذهبٍ فقهيٍّ معتبرٍ، والواقعُ أنه يصحُّ تصوُّرُ التمذهبِ بمذهبٍ فقهيٍّ غيرِ معتبرٍ.

الأمر الثالث: جعلَ من حقيقةِ التمذهبِ أنَّ المتمذهبَ لا يقلدُ غيرَ مذهبه، وهذا وإن كان من أحكامِ التمذهبِ - فالأولى عدمُ ذكره في التعريفِ - إلا أنه قد يَنازَعُ فيه، من جهةِ أنَّ الخروجَ عن المذهبِ في بعضِ المسائلِ لا ينافي التمذهبَ.

التعريف السادس عشر: اتِّباعُ إمامٍ من الأئمةِ المجتهدين.

وهذا تعريفُ الدكتور عبدالرحمن الجبرين^(٢).

ويردُّ على التعريفِ عدةُ أمورٍ، منها:

الأمر الأول: لم يُحددْ في التعريفِ درجةَ الاتِّباعِ، أهى في كلِّ المسائلِ، أم في أغْلِها؟

(١) انظر: التمذهب الفقهي بين الغالين فيه والجاين عنه (ص/٢).

(٢) انظر: التمذهب دراسة تأصيلية واقعية، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٨٦ (ص/١٥٠).

الأمر الثاني: مدارُ المذهب - مِنْ وجهة نظري - قائمٌ على الالتزام، فالإتيانُ بلفظ: «الالتزام» أدلُّ على المرادِ مِنَ الإتيانِ بلفظ: «الاتباع».

الأمر الثالث: لم يُحدّد في التعريفِ المتَّبِع، أهو العامي، أم المجتهد، أم المتعلم الذي لم يبلغْ درجة الاجتهاد؟

الأمر الرابع: لم يُحدّد في التعريف محلّ المذهب.

التعريف المختار:

مِنْ خلالِ تأملِ التعريفاتِ المتقدمة أجدُ أنَّ أقربها هو التعريف الحادي عشر، لكنْ مع بعض التعديل، فالمذهب هو: التزامٌ غيرِ العامي مذهبٌ مجتهدٌ معيّنٌ في الأصولِ والفروع، أو في أحدهما، أو انتسابٌ مجتهدٌ إليه .

شرح التعريف:

- «الالتزام» هو: التصميمُ على التمسكِ بمذهبِ المجتهد^(١)، أو: التصميمُ على أن لا يأخذَ فيما يقعُ له من أمورٍ إلا بمذهبٍ معيّنٍ^(٢).

ويأتي الالتزامُ على صورتين:

الصورة الأولى: الالتزامُ بالمذهب، مع عدم الخروجِ عنه.

الصورة الثانية: الالتزامُ بالمذهب - في الجملة - مع الخروجِ عنه، لمسوّغ، كما لو كانَ المذهبُ على خلافِ الدليل^(٣).

- «غير العامي»، قيدٌ خرَجَ به العاميُّ؛ لأنَّ العاميَّ لا مذهبَ له؛ إذ حقيقةُ المذهبِ إنّما تكونُ لأهلِ العلم، الذين يختارون مذهباً على آخر؛ لأسبابٍ علمية؛ كقوةِ أصولِ المذهب، أو قربه مِنَ الأثر، وهذا وأمثاله لا

(١) انظر: حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٠٠).

(٢) انظر: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٤٠).

(٣) انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٣/ ١٣١ وما بعدها).

يتحقق من العامي^(١)، وسيأتي الحديث عن تمذهب العامي في مسألة مستقلة.

ويدخل تحت هذا القيد: المجتهد، والعالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد، والمتعلم الذي ارتفع عن مرتبة العامي.

- «مذهب مجتهد»، تقدّم تعريف المذهب فيما سبق.

والمجتهد هو الفقيه الذي استكمل شروط الاجتهاد^(٢)، وسيأتي في مسألة مستقلة الحديث عن إمام المذهب، وسأتحدث فيها عن تعريف المجتهد.

- «مجتهد»، قيد خرج به من عداه؛ إذ لا مذهب له.

- «معين»، أي: دون غيره من المجتهدين.

- «في الأصول»، أي: في أصول الفقه^(٣)، وما يتبعها من القواعد والضوابط الفقهية؛ ممّا يشارك أصول الفقه في التقعيد، وصورة التمذهب في الأصول أن يلتزم المتمذهب أصول إمامه وقواعده، ويسلك طريقه في الاجتهاد عند النظر في الفروع^(٤).

- «والفروع»، أي: المسائل الشرعية العملية التي لا يُعلم كونها من الدين بالضرورة^(٥)، أو: هي المسائل الاجتهادية من الفقه^(٦).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١)، وروضة الطالبين للنووي (١١/١١٧)، وصفة الفتوى (ص/٧١)، وإعلام الموقعين (٦/٢٠٣)، وكيف نتعامل مع التراث؟ للدكتور يوسف القرضاوي (ص/٨٢).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/١٦٢)، والبحر المحيط (١/٢٤).

(٣) انظر: البرهان (١/٢٥٣-٢٥٤). (٤) انظر: المدخل لابن بدران (ص/١١١).

(٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (١/٧٨).

(٦) انظر: التقرير والتحرير (٣/٣٠٣)، والتفريق بين الأصول والفروع للدكتور سعد الشثري (١/١٠٧).

- «أو أحدهما»، أي: أن المتمذهب يلتزم أصول المذهب دون فروعِهِ، أو فروعِهِ دون أصولِهِ، وبناءً على هذا القيد يوجد عندنا ثلاث صور:

الصورة الأولى: التزام المتمذهب أصول مذهب إمامِهِ، وفروعِهِ.

الصورة الثانية: التزام المتمذهب أصول مذهب إمامِهِ، دون فروعِهِ.

الصورة الثالثة: التزام المتمذهب فروع مذهب إمامِهِ، دون أصولِهِ.

وقد يكون التزام المذهب في كلِّ واحدةٍ من الصور آنفة الذكر مع عدم الخروج عنه، أو مع الخروج عنه إنَّ ظَهَرَ الدليلُ على خلافِ المذهب.

- «أو انتساب مجتهد إليه»، هذا القيد للعالم الذي بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، وينتسب إلى مذهب معيَّن، دون التزام بأصول المذهب وفروعِهِ، ودون أن تُؤثِّر هذه النسبة على آرائِهِ الأصولية والفروعية.

نستخلص مما سبق:

أولاً: أن التمتع بالمذهب قد يقع من المجتهد، ويقع من العالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد، ومن المتعلم الذي ارتفع عن رتبة العامي.

ثانياً: أن محلَّ التمتع بالمذهب في الفقه، وأصولِهِ.

ثالثاً: أن التزام المذهب، والخروج عنه - إنَّ وُجِدَ ما يقتضي الخروج - لا ينافي حقيقة التمتع بالمذهب، فيما ظَهَرَ لي، فالمهمُّ لوجود حقيقة التمتع هو الالتزام بالمذهب في الجملة، فلو كان شخصٌ ما يقلدُ المفتين، أو العلماء من عدة مذاهب، فإنه غير متمذهب، وإنَّ كان الإطلاق اللغوي لا يمنع من وصفِهِ بالتمتع^(١).

(١) انظر: التمتع بدراسة تأصيلية واقعية للدكتور عبدالرحمن الجبرين، مجلة البحوث

رابعاً: قد يصاحبُ الالتزامُ بالْمذهبِ معرفةُ أدلّيته في المسائلِ الأصولية والفروعية، وأدلة المذاهبِ المخالفة - وقد تؤدي تلك المعرفةُ إلى مخالفةِ المذهبِ، أو نصرته - وقد لا يصاحبُ الالتزامُ بالْمذهبِ معرفةُ الأدلة، بل يقتصرُ على المسائلِ مجردةً عن أدلتها .

العلاقة بين التعريف اللغوي للتمذهب والتعريف الاصطلاحي:

تظهر العلاقة بين التعريف اللغوي للتمذهب والتعريف الاصطلاحي من جهة دلالة الوزن الصرفي للتمذهب (تمفعّل) على الاتخاذ والظهور، وهذا المعنى متحقّق في المعنى الاصطلاحي للتمذهب؛ إذ التمذهبُ أخذٌ لمذهبٍ المجتهد وإظهارٌ للالتزام به.



المبحث الثاني:

العلاقة بين التمدّھب، والمصطلحات ذات الصلة

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: العلاقة بين التمدّھب والتقليد

المطلب الثاني: العلاقة بين التمدّھب والاجتهاد

المطلب الثالث: العلاقة بين التمدّھب والاتباع

المطلب الرابع: العلاقة بين التمدّھب والتأسي

المطلب الخامس: العلاقة بين التمدّھب والتعصب

المطلب السادس: العلاقة بين التمدّھب والخلاف

المطلب السابع: العلاقة بين التمدّھب والانتصار للمذھب

المطلب الثامن: العلاقة بين التمدّھب والصلابة في المذھب

تمهيد

هناك عددٌ من المصطلحات والألفاظ ذات صلة بمصطلح التمذهب، ومن المناسب لتحقيق معنى التمذهب الاصطلاحي بيان هذه الألفاظ، وإظهار العلاقة بينها، وبين التمذهب.

الطلب الأول:

العلاقة بين التمذهب والتقليد

قبل تجلية العلاقة بين مصطلحي التمذهب والتقليد، لا بُدَّ من بيان معنى التقليد في اللغة، والاصطلاح؛ لأتمكّن بعدها من بيان العلاقة بينهما.

تعريف التقليد في اللغة:

التَّقْلِيدُ: مصدرٌ من الفعل الثلاثي: قَلَدَ - بالتشديد - يُقَالُ: قَلَدَ يُقَلِّدُ تَقْلِيداً، بناءً على القاعدة الصرفية في مصدر الثلاثي المشدّد العين إذا كان صحيح اللام، فإنَّ مصدره التَّقْعِيلُ^(١).

والْقَلْدُ أصله: القَتْلُ^(٢)، يُقَالُ: قَلَدْتُ الحبلَ، أَقْلِدُهُ قَلْداً، إذا فتلته^(٣).

ولمادة: (قلد) عدة معان في اللغة، منها:

المعنى الأول: وضع الشيء في العنق، محيطاً به. يقول ابن فارس: «القاف واللام والداأل أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على: تعليق شيء

(١) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢٣٨/٣).

(٢) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (قلد)، (١٩/٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

على شيء، وليّه به»^(١).

ومن هذا المعنى: القِلَادَةُ التي في العنق، وجمعها قلائد^(٢)، يُقَالُ: قَلَدَ فلانٌ فلاناً قِلَادَةً سوءً، إذا هجاه بما يبقى عليه وسُمِّه^(٣)، ويُقَالُ: قَلَدْتُ المرأةَ قِلَادَةً، إذا جعلتها في عنقها^(٤).

المعنى الثاني: الحِطُّ والنصيب من الماء. يقول ابن فارس: «والأصل الآخر القِلْدُ: الحِطُّ من الماء، يُقَالُ: سَقِينَا أَرْضَنَا قِلْدَهَا، أي: حِطَّهَا، وسَقَتْنَا السَّمَاءَ قِلْدًا كذلك، أراد حِطًّا»^(٥).

ويقول ابن منظور^(٦): «القِلْدُ: الحِطُّ من الماء، والقِلْدُ: سَقَى السَّمَاءَ، وقد قَلَدْتْنَا وسَقَتْنَا السَّمَاءَ قِلْدًا في كلِّ أسبوعٍ، أي: مطرتنا لوقت»^(٧).

المعنى الثالث: التفويض. وهذا الاستعمال على سبيل المجاز^(٨)،

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (قلد)، (٣٢/٩)، والصحاح، مادة: (قلد)، (٥٢٧/٢)، ومقاييس اللغة، مادة: (قلد)، (١٩/٥)، والقاموس المحيط، مادة: (قلد)، (ص/٣٩٨).

(٣) انظر: المصادر السابقة، وأساس البلاغة للزمخشري، مادة: (قلد)، (ص/٥١٩).

(٤) انظر: القاموس المحيط، مادة: (قلد)، (ص/٣٩٩).

(٥) مقاييس اللغة، مادة: (قلد)، (٢٠/٥).

(٦) هو: محمد بن مكرم بن علي - وقيل: ابن رضوان - بن أحمد بن أبي القاسم بن منظور الأنصاري الإفريقي، أبو الفضل جمال الدين، ولد سنة ٦٣٠هـ كان من كبار علماء اللغة والنحو، فاضلاً في الأدب، مليح الإنشاء، عارفاً بالتاريخ، كثير الحفظ، وقد ولي قضاء طرابلس، وقد كان مغرمًا باختصار الكتب المطولة، لا يمل من ذلك، وفيه تشيع بلا رفض، من مؤلفاته: لسان العرب، ومختصر الأغاني، ومختصر تاريخ دمشق، توفي بمصر سنة ٧١١هـ. انظر ترجمته في: فوات الوفيات لابن شاعر (٣٩/٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٥٤/٥)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢٦٢/٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢٤٨/١)، وحسن المحاضرة له (٥٠٦/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٤٨/٨).

(٧) لسان العرب، مادة: (قلد)، (٣٦٧/٣).

(٨) انظر: أساس البلاغة للزمخشري، مادة: (قلد)، (ص/٥١٩)، وتاج العروس، مادة: (قلد)، (٦٧/٩).

يُقَالُ: أَعْطِيَتْهُ قِلْدٌ أَمْرِي، إِذَا فَوْضَتْهُ إِلَيْهِ^(١)، وَقِلْدَهُ الْأَمْرَ، أَي: فَوَّضَهُ؛ كَأَنَّهُ رَبَطَ الْأَمْرَ بَعْنِقِهِ^(٢)، وَمِنْهُ: تَقْلِيدُ الْوَلَاةِ الْأَعْمَالِ^(٣).

وَمِنْهُ أَيْضاً: قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

فَقَلَّدُوا أَمْرَكُمْ لَهِ دَرْكُكُمْ رَحَبَ الذَّرَاعِ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مُضْطَلَعًا

المعنى الرابع: اللزوم. واستعمالُ التقليدِ بمعنى اللزوم استعمالٌ مجازي^(٥)، يُقَالُ: قِلْدَهُ الْأَمْرَ، أَي: أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ^(٦)، وَمِنْهُ: حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ (قَلَّدُوا الْخَيْلَ، وَلَا تُقَلِّدُوهَا الْأَوْتَارَ)^(٧)، أَي: اجْعَلُوا طَلَبَ أَعْدَاءِ الدِّينِ،

(١) انظر: المصدرين السابقين. (٢) انظر: روضة الناظر (٣/١٠١٦).

(٣) انظر: الصحاح، مادة: (قلد)، (٢/٥٢٧)، والقاموس المحيط، مادة: (قلد)، (ص/٣٩٩).

(٤) البيت للقيط بن يعمّر - وبعضهم يقول: ابن مَعْمَر - الإيادي، والبيت في: ديوانه (ص/٤٧).

وقد نسب إلى لقيط بن يعمّر: ابنُ قتيبة في: الشعر والشعراء (١/٢٠١)، وأبو العباس المبرّد

في: الكامل (٢/٦٨٢)، وأبو هلال العسكري في: ديوان المعاني (١/١٧٨)، وعلي البصري

في: الحماسة البصرية (١/٢٨٣).

وقد ورد البيت في بعض المصادر: «وقلدوا».

(٥) انظر: تاج العروس، مادة: (قلد)، (٩/٦٩).

(٦) انظر: لسان العرب، مادة: (قلد)، (٣/٣٦٧).

(٧) جاء الحديث بهذا اللفظ عن مكحول عن النبي ﷺ مرسلاً، وأخرجه: سعيد بن منصور في:

سننه، كتاب: الخيل، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة (٢/٢٠٠)، برقم

(٢٤٣٣) ط/الأعظمي، ولفظه: (قَلَّدُوا الْخَيْلَ، وَلَا تُقَلِّدُوهَا بِالْأَوْتَارِ)؛ وابن أبي شيبة في:

المصنف، كتاب: السير، باب: في النهي عن تقليد الإبل الأوتار (١٨/١٥٢-١٥٣)، برقم

(٣٤١٨٣، ٣٤١٨٥).

وجاء الحديث بلفظ: (الخيال معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، وصاحبها معانٍ

عليها، فقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار)، وأخرجه: سعيد بن منصور في: سننه، كتاب:

الخيال، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة (٢/٢٠٠)، برقم (٢٤٢٩) ط/

الأعظمي، مرسلاً عن مكحول؛ وأحمد في: المسند (٢٣/١٠٤)، برقم (١٤٧٩١) موصولاً

من حديث جابر بن عبد الله ﷺ؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل

ماروي عن رسول الله ﷺ من نهيه عن تقليد الخيل الأوتار (١/٢٩٤)، برقم (٣٢٣) موصولاً

من حديث جابر بن عبد الله ﷺ؛ وفي: شرح معاني الآثار، كتاب: السير، باب: إنزال

الحمير على الخيل (٣/٢٧٤) موصولاً من حديث جابر بن عبد الله ﷺ؛ والطبراني في:

الأوسط (٩/١٣)، برقم (٨٩٨٢) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

والدفاع عن المسلمين لازماً لها في أعناقها لزوم القلائد للأعناق^(١).

تعريف التقليد في الاصطلاح:

تعددت تعريفات الأصوليين للتقليد، وليس المقام هنا مقام استقصاء وبسط لها؛ لذا سأذكر أبرز التعريفات من وجهة نظري؛ لأبين في ضوئها العلاقة بين التمذهب، والتقليد.

أشار إمام الحرمين الجويني^(٢)، وبدر الدين الزركشي^(٣) إلى أن تعريفات الأصوليين للتقليد سارت في أحد اتجاهين:

الاتجاه الأول: قبول قول القائل، مع عدم معرفة مستند قوله.

الاتجاه الثاني: قبول القول الذي ليس له حجة.

ويترتب على هذين الاتجاهين: دخول أخذ العامي قول العالم في

مسمى التقليد:

= وجود المنذري في: الترغيب والترهيب (٢٢٣/٢) حديث جابر.
وقال الهيثمي في: مجمع الزوائد (٢٥٩/٥): «رواه الطبراني في: الأوسط، وفيه ابن لهيعة، وفيه ضعف، وحديثه حسن، ورواه أحمد أتم منه، ورجاله ثقات».
وحسن الألباني رواية أحمد، ورواية الطبراني في: صحيح الجامع الصغير (٦٣٣/١).
وأخرج الحديث بلفظه الثاني موقوفاً على أبي أمامة رضي الله عنه: ابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: السير، باب: في النهي عن تقليد الإبل الأوتار (١٥٣/١٨)، برقم (٣٤١٨٤).
وجاء الحديث بلفظ أطول، من حديث أبي وهب الجشمي رضي الله عنه، وفيه: (واربطوا الخيل، وامسحوا بنواصيها وأعجازها، وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار...) الحديث، وأخرجه: أحمد في: المسند (٣٧٧/٣٠)، برقم (١٩٠٣٢)؛ والدولابي في: الكنى والأسماء (١/١٧٧-١٧٨)؛ والطبراني في: المعجم الكبير (٣٨١-٣٨٠/٢٢)، برقم (٩٤٩)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: قسم الفياء والغنيمة، باب: ما ينهى عنه من تقليد الخيل الأوتار (٣٣٠/٦).

وفي سند الحديث: عقيل بن شبيب، قال عنه الذهبي في: ميزان الاعتدال (٨٨/٢): «لا يُعرف هو ولا صحابي إلا بهذا الحديث، تفرد به محمد بن مهاجر عنه». وقال عنه أبو حاتم في: العلل (٢٠٢/٦): «مجهول، لا أعرفه».

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادة: (قلد)، (٩٩/٤)، ولسان العرب، مادة: (قلد)، (٣٦٦/٣).

(٢) انظر: البرهان (٨٨٨/٢). (٣) انظر: البحر المحيط (٢٧٠/٦).

فعلى الاتجاه الأول: يُعَدُّ تقليداً، وعلى الاتجاه الثاني: لا يُعَدُّ تقليداً.

وقبل عرض التعريفات، أُبينُ أنَّ هناك مسائلَ اختلفَ في دخولها تحت حقيقة التقليد، وعلى رأسها: العملُ بقولِ النبي ﷺ، هل يُسمَّى تقليداً^(١)؟ والأخذُ بقولِ المجمعين^(٢)، والأخذُ بقولِ الصحابي^(٣)، وأخذُ القاضي بقولِ الشهود^(٤)، هل يُسمَّى - ما تقدم - تقليداً؟

ونظراً لأنَّ المقامَ ليس مقامَ عرض للخلافِ في المسألة، فإنِّي سأسيرُ على القولِ المشهورِ - وهو قولُ الأكثر^(٥) - وهو أنَّ الأخذَ بما تقدَّم ذكره آنفاً ليس بتقليد.

من التعريفات التي سارث في الاتجاه الأول:

التعريفُ الأولُ: قبولُ قولِ القائلِ، وأنتَ لا تدري من أين قاله؟

وهذا تعريفُ القفالِ الشاشي^(٦)، وقد ذكره إمامُ الحرمين الجويني في

(١) انظر: المصدر السابق، وسلاسل الذهب (ص/٤٣٩).

(٢) انظر: العدة (٤/١٢١٦)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٩٥).

(٣) انظر: التجميع (٨/٤٠١٣).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٢١).

(٥) انظر: العدة (٤/١٢١٦)، وقواطع الأدلة (٥/٩٧-٩٨)، والمنحول (ص/٤٧٢)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٩٥)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٢١)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (٢/١٢٤٨)، والبحر المحيط (٦/٢٧١)، وسلاسل الذهب (ص/٤٣٩)، ومسلم الثبوت (٢/٤٠٠).

(٦) انظر: البحر المحيط (٦/٢٧٠). والقفال الشاشي هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخراساني، أبو بكر، المعروف بالقفال الشاشي، ولد سنة ٣٢٧هـ من كبار علماء الشافعية، وشيخ الخراسانيين وإمام طريقتهم، كان وحيد عصره فقهاً وحفظاً، وورعاً وزهداً، غواصاً على المعاني الدقيقة، جليل القدر، وأحد أئمة زمنه، له في مذهبه من الآثار ما ليس لغيره من أبناء عصره، صار معتمد المذهب، وكان قد بدأ بالتفقه وهو ابن ثلاثين عاماً، اشتغل عليه خلقٌ كثير، وانتفعوا به، من مؤلفاته: شرح التلخيص، وشرح فروع أبي بكر ابن الحداد، والفتاوى، توفي سنة ٤١٧هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤٠٥)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/٥٣)، وطبقات =

كتابه: (البرهان)^(١).

التعريف الثاني: أخذ القول من غير معرفة دليله.

وهذا تعريف تاج الدين ابن السبكي^(٢).

وجليّ شمول التقليد - في ضوء هذين التعريفين - لأخذ العامي قول المجتهد، وأخذ العامي قول عامي مثله، وأخذ المجتهد قول عامي، وأخذ المجتهد قول مجتهد مثله.

التعريف الثالث: أخذ مذهب الغير، بلا معرفة دليله.

وهذا تعريف المرداوي^(٣)، وابن النجار الفتوح^(٤).

ويدخل تحت التعريف أخذ العامي قول مجتهد.

من التعريفات التي سارت في الاتجاه الثاني:

التعريف الأول: اتباع من لم يقدّم باتباعه حجة، ولم يستند إلى علم.

وهذا تعريف القاضي أبي بكر الباقلاني^(٥).

يقول القاضي أبو بكر الباقلاني معلقاً على هذا التعريف: «الذي نختاره أن ذلك - أي: أخذ العامي قول المجتهد - ليس بتقليد أصلاً؛ فإن قول العالم حجة في حقّ المستفتي؛ إذ الربّ - تعالى وجلّ - نصّب قول العالم علماً في حقّ العامي، وأوجب عليه العمل به... ويتخرج لك من هذا الأصل أنه لا يتصور - على ما نرتضيه - تقليد مباح في الشريعة»^(٦).

= الشافعية للإسنوي (٢/٢٩٨)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/١٣٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥/٨٧).

(١) انظر: (٢/٨٨٨).

(٢) انظر: جمع الجوامع (٢/٣٩٢) بشرح المحلي.

(٣) انظر: التحبير (٨/٤٠١١).

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير (٤/٥٢٩-٥٣٠).

(٥) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤٢٥).

(٦) المصدر السابق (٣/٤٢٦-٤٢٧).

التعريف الثاني: قبول قول الغير من غير حجة.

ذَكَرَ إمام الحرمين الجويني هذا التعريف في كتابه: (البرهان)^(١).

وقريب منه تعريف أبي حامد الغزالي؛ إذ عرّفه بأنه: «قبول قول، بلا حجة»^(٢).

وقريب منهما تعريف الآمدي، إذ عرّف التقليد بأنه: «العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة»^(٣)، وقال عقيبه: «وعلى هذا، فرجوع العامي إلى قول المفتي لا يكون تقليداً؛ لعدم عروءه عن الحجة الملزمة»^(٤).

وأنبّه إلى أنّ بعض مَنْ سارَ مع أصحاب الاتجاه الثاني - كالموفق ابن قدامة؛ إذ عرّف التقليد بأنه «قبول قول الغير من غير حجة»^(٥) - لم يقصد ما أَرَادَهُ أصحاب الاتجاه الثاني، بل أَرَادَ المعنى الذي سار عليه أصحاب الاتجاه الأول، وهو شمول التقليد لأخذ العامي قول المجتهد^(٦)، فيكون معنى تعريفهم قبول قول الغير من غير أن تُعرف حجته^(٧).

وقد أشار بعض الأصوليين: كالآمدي^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، وابن الساعاتي^(١٠)،

(١) انظر: (٨٨٨/٢). (٢) المستصفى (٤٦٢/٢).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٢٢١/٤). (٤) المصدر السابق، بتصرف.

(٥) روضة الناظر (١٠١٧/٣).

(٦) انظر: المصدر السابق (١٠١٨/٣)، وأصول الفقه للدكتور عياض السلمي (ص/٤٧٧).

(٧) انظر: قواطع الأدلة (٩٩-٩٨/٥).

(٨) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٢١/٤).

(٩) انظر: مختصر منتهى السؤل (١٢٤٩/٢).

(١٠) انظر: نهاية الوصول (٦٨٩/٢). وابن الساعاتي هو: أحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياء البغدادي البعلبكي الأصل، أبو الضياء مظفر الدين، وقيل: أبو العباس، المعروف بابن الساعاتي، ولد ببعلبك سنة ٦٥١هـ من علماء الحنفية، كان إماماً علامة كبيراً حافظاً متقناً متفتناً، عارفاً بالمتقول والمعقول، فصيحاً بليغاً قوي الذكاء، أقر له شيوخه بأنه فارس جواد في ميدانه، من مؤلفاته: بديع النظام الجامع بين أصول البرزوي والإحكام، ومجمع البحرين في الفقه، وشرح مجمع البحرين، توفي سنة ٦٩٤هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضية =

وابن الهمام الحنفي^(١) إلى أنَّ الخلاف في دخول أخذ العامي قول المجتهد في حقيقة التقليد، خلاف لفظي، لا أثر له.

وتعقب الشيخ عبدالرزاق عفيفي ذلك، فقال: «ليس هذا مجرد اختلاف في العبارة والاصطلاح، بل الاختلاف بين حقائق مدلولات تلك العبارات، يتبعه اختلاف في حكم بعضها، واتفاق على حكم بعض آخر»^(٢).

ويتوجه تعقب الشيخ عبدالرزاق عفيفي على مَنْ نظَرَ في كلام الأصوليين في مسألة: (حكم التقليد)، دون معرفته باختلافهم في حقيقته.

العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي:

أشار بعض الأصوليين إلى العلاقة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي، يقول القاضي أبو يعلى: «واشتقاقه - أي: التقليد - مِنْ القلادة؛ لأنها تكون في رقبة الإنسان، فاشتقَّ التقليد منها؛ لأنه إذا قِيلَ قوله فيما سأله، فقد قلَّد رقبته ذلك»^(٣).

= للقرشي (٢٠٨/١)، وتاج التراجم لقطوبغا (ص/٩٥)، والطبقات السنية للغزي (٤٠٠/١)، والفوائد البهية للكنوي (ص/٣٥)، والأعلام للزركلي (١٧٠/١).

(١) انظر: التحرير (٣/٣٤٠) مع شرحه التقرير والتحبير. وابن الهمام هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الأصل، ثم السكندري، كمال الدين ابن الهمام، ولد بالإسكندرية سنة ٧٨٨هـ وقيل: سنة ٧٨٩هـ كان علامة إماماً نظَّاراً فارساً في البحث فقهيّاً أصولياً محققاً، محدثاً حافظاً، ومفسراً كبيراً، عالماً بالكلام والمنطق والجدل والنحو، ومن مشاهير علماء المذهب الحنفي، وقد تصدَّى لنشر العلم وإقرائه، فدرَّس الفقه، وأنتفع به خلق كثير، وكان حسن اللقاء والسَّمْت، مع الوقار والهيبة، والتواضع والإنصاف، من مؤلفاته: فتح القدير للعاجز الفقير - وصل فيه إلى باب الوكالة - والتحرير في أصول الفقه، والمسامرة في أصول الدين، وزاد الفقير مختصر مسائل الصلاة، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ وقيل سنة ٨٦٢هـ. انظر ترجمته في: الدليل الشافي لابن تغري بردي (٢/٦٥٠)، والنجوم الزاهرة له (١٦/١٨٨)، والضوء اللامع للسخاوي (٨/١٢٧)، ويغية الوعاة للسيوطي (١/١٦٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/٤٣٧)، الفوائد البهية للكنوي (ص/٢٣٥).

(٢) تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي على الأحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٢١).

(٣) العدة (٤/١٢١٦). وانظر: الأحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٢١)، وميزان الأصول للسمرقندي (٢/٩٤٩)، والبحر المحيط (٦/٢٧٠).

وجعل بعض الأصوليين المناسبة بين المعنيين من جهة أن المقلد كأنه يطوِّق المجتهد إثم ما غشَّه به في دينه، وكتمه عنه من علمه، إن كان المجتهد أخطأ في قوله؛ أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَكَلَّ إِنْسَانٌ أَلْزَمَهُ طَكِيرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (١).

وقد أشار أبو الخطاب إلى مناسبة أخرى، فقال: «التقليد مشتق من تطويق المقلد للمقلد ما يتعلق بذلك الحكم من خير وشر، كتطويق القلادة، وخص بذلك؛ لأن القلادة ألزم الملابس لعنق الإنسان، ولهذا يُقال للشئ اللازم: هذا عنق فلان، أي: لزومه له كلزوم القلادة... وإنما سُمي بذلك؛ لأن المقلد يقبل قول المقلد بغير حجة، فيلزم المقلد ما كان في ذلك القول من خير وشر» (٢).

العلاقة بين التمذهب والتقليد:

سَبَقَ وأن بينتُ اختلاف الأصوليين في دخول أخذ العامي قول المجتهد في حقيقة التقليد، وسأسير هنا على القول القائل بأنه داخل في حقيقة التقليد؛ لأنه قول معظم الأصوليين (٣).

يقول بدر الدين الزركشي: «مَنْ نَظَرَ كَتَبَ العلماء والخلافيين وجدها طافحةً بجعل العوام مقلدين» (٤).

يجتمع التمذهب والتقليد في: أن كلا منهما أخذ لقول قائل.

ويفترق التمذهب والتقليد في أمور، منها:

الأول: التمذهب أخذ قول إمام مجتهد، أمّا التقليد، فهو أخذ لقول قائل سواء أكان القائل مجتهداً، أم غير مجتهد.

(١) من الآية (١٣) من سورة الإسراء. وانظر: رسالة في أصول الفقه للعكبري (ص/١٢٨)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٥١-٦٥٢).

(٢) التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٩٥).

(٣) انظر: البحر المحيط (٦/٢٧٤)، والتحجير (٨/٤٠١٦).

(٤) البحر المحيط (٦/٢٧٤).

الثاني: التمذهب أخذ أقوال إمام معين، أمّا التقليد، فقد يكون الأخذ فيه - عند تعدد الوقائع - عن مجتهد معين، وقد يكون عن عدد من المجتهدين.

الثالث: يمثل التمذهب منظومة متكاملة من الفقه وأصول الفقه والقواعد والضوابط الفقهية، أمّا التقليد، فهو خالٍ عن هذه الأمور.

الرابع: يتفرع عن الثالث: أن التمذهب في كثير من صورهِ طريقٌ للتفقه، أمّا التقليد، فليس بطريقٍ للتفقه.

يقول القاضي عبد الوهاب المالكي^(١): «والتفقه من التفهم والتبين، ولا يكون ذلك إلا بالنظر في الأدلة واستيفاء الحجة، دون التقليد؛ فإنه لا يُثمرُ علماً، ولا يُفضي إلى معرفة»^(٢).

ويقول - أيضاً - : «فإن قيل: أتراكم تعتقدون مذهب مالك بن أنس - ﷺ - وتختارونه دون غيره من مذاهب المخالفين، وتُخبرون عن صوابه، وتأمرون مبتدئ التفقه بدريسه، فحَبَرُونَا عَنْ مَوْجِبِ ذَلِكَ عِنْدَكُمْ، أَهْوَ تَقْلِيدُكُمْ لَهُ، وَأَنْتُمْ صَرْتُمْ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ قَالَ؟ أَوْ لَأَنَّ الدَّلِيلَ قَامَ عِنْدَكُمْ عَلَيْهِ؟

(١) هو: عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك التغلبي البغدادي، أبو محمد المعروف بالقاضي عبد الوهاب، ولد ببغداد سنة ٣٦٢هـ كان إمام المالكية بالعراق، علامة بارعاً في الفقه والأصول، حسن النظر، جيد العبارة، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي في زمانه، له شعر جميل، من مؤلفاته: التلقين، والمعونة على مذهب عالم المدينة، وعيون المجالس - وهو اختصار لعيون الأدلة لابن القصار - والتلخيص في أصول الفقه، والإفادة، والإشراف في مسائل الخلاف، والمعرفة في شرح الرسالة، توفي سنة ٤٢٢هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢٩٢/١٢)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٢٠/٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢١٩/٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٢٩/١٧)، وفوات الوفيات لابن شاعر (٤١٩/٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢٢٦/٢)، والبداية والنهاية (٦٣٩/١٥)، والوفيات لابن قنفذ (ص/٢٣٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥/١١٢)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١٠٣/١).

(٢) نقل جلال الدين السيوطي كلام القاضي عبد الوهاب في: الرد على من أخلد إلى الأرض (ص/١٠٧)، وانظر منه: (ص/١١٠).

قيل له: إننا لم نصر إلى قوله إلا وقد علمنا صحته، وعرفنا صحة الأصول التي بنى عليها، واعتمد في اجتهاده على الرجوع إليها، فلمّا عرفنا ذلك من مذهبه اعتقدناه، وحكّمنا بصوابه»^(١).

ويقول أحد المعاصرين: «وقد وجدنا لمن يطلب الفقه - بالجلوس في حلقات العلم - أن أحكم طريقة، وأسرع وأحسن وسيلة توصله إلى غايته، أن يتخذ واحداً من المذاهب الأربعة وسيلة للتفقه في الشريعة، أي: أن يتمذهب»^(٢).

الخامس: لا يصح التمذهب من العامي - على خلاف في ذلك، كما سيأتي الحديث عنه في مسألة مستقلة - أمّا التقليد، فيصح من العامي.

السادس: التقليد أسبق في الوجود من التمذهب؛ إذ وقّع التقليد في عهد الصحابة رضي الله عنهم، ولم يكن ثمة تمذهب بالمعنى المعهود.

السابع: أن معرفة الدليل تُخرج من حقيقة التقليد - على خلاف في نوع هذه المعرفة - بخلاف التمذهب، فإن معرفة الدليل لا تُخرج عن حقيقة التمذهب.

الثامن: أن التمذهب طريق لمعرفة حكم النازلة؛ بتخريجها على فروع المذهب أو على أصوله، أمّا التقليد، فليس بطريق لمعرفة حكم النازلة.

نخلص من هذا إلى أن من التمذهب ما هو تقليد، ومنه ما ليس بتقليد، فالأول هو التقليد المذهبي، والثاني هو الاجتهاد المذهبي، والذي يُمكن أن يُسمى بالاجتهاد المشوب بالتقليد.

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التمذهب والتقليد، نجد أنهما يجتمعان في شخصين:

(١) المعونة على مذهب عالم المدينة (ص/٢٤٨-٢٤٩).

(٢) برنامج عملي للمتفقهين للدكتور عبدالعزيز القارئ (ص/٢٦).

الأول: الشخص غير العامي الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد، ويقلد إمامه ومذهبه، دون معرفته بدليله.

الثاني: المجتهد المنتسب إلى مذهب الذي يأخذ بقول إمام المذهب، دون معرفته بدليله.

و ينفرد المذهب عن التقليد في: الشخص غير العامي الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد، ويأخذ بقول إمامه، مع معرفته بدليله.

وينفرد التقليد عن المذهب في: العامي الذي يأخذ بقول المجتهد، أو بقول عامي مثله.

وبناء على ما سبق، فالنسبة بين التمذهب والتقليد هي: العموم والخصوص الوجهي.



الطلب الثاني :

العلاقة بين التمذهب والاجتهاد

قبل بيان العلاقة بين التمذهب والاجتهاد، سأبيّن المعنى اللغوي والاصطلاحي للاجتهاد، ثمّ بعد ذلك أعرضُ العلاقة بينهما.

تعريف الاجتهاد في اللغة :

الاجتهادُ: مصدرٌ من الفعلِ اجْتَهَدَ، يُقالُ: اجْتَهَدَ يَجْتَهِدُ اجْتِهَاداً.

والاجتهادُ مشتقٌّ من الفعلِ: (جَهَدَ)، ولمادة: (جهد) معانٍ في اللغة، منها:

المعنى الأولى: المشقة^(١). الجَهْدُ - بالفتح - : المشقة. يقولُ ابنُ فارس: «الجيمُ والهاءُ والداُلُ أصلُهُ: المشقةُ، ثمَّ يُحْمَلُ عليه ما يقارِبُهُ، يُقالُ: جَهَدْتُ نفسي، وأَجْهَدْتُ»^(٢).

ويُقالُ: جَهَدَ دابَّتَهُ، وأَجْهَدَهَا، إذا حَمَلَ عليها في السيرِ فوق طاقتها^(٣).

يقولُ الليثُ^(٤) الجَهْدُ: ما جهدَ الإنسانُ مِنْ مرضٍ، أو أمرٍ شاقٍّ، فهو

(١) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (جهد)، (٣٧/٦)، والصحاح، مادة: (جهد)، (٤٦٠/٢)، وأساس البلاغة للزمخشري، مادة: (جهد)، (ص/١٠٦).

(٢) مقاييس اللغة، مادة: (جهد)، (٤٨٦/١).

(٣) انظر: الصحاح، مادة: (جهد)، (٤٦٠/٢)، ولسان العرب، مادة: (جهد)، (١٣٣/٣).

(٤) هو: الليث بن المظفر - وقيل: الليث بن رافع - بن نصر بن سيار الخرساني، كان رجلاً صالحاً، بارعاً في الأدب، عارفاً بالشعر والنحو والغريب، من أكتب الناس في زمانه، صاحباً للخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول الليث عن نفسه: «ما تركتُ شيئاً من فنون العلم =

مجهود^(١).

واستعمال الجهد بمعنى: المشقة، بفتح الجيم فقط، فلا يأتي الجهد بمعنى: المشقة. يقول ابن الأثير^(٢): «قد تكرر لفظ: (الجهد)، و(الجهد) في الحديث كثيراً، وهو بالضم: الوسع والطاقة، وبالفتح: المشقة... فأما في المشقة، فالفتح لا غير»^(٣).

المعنى الثاني: الطاقة والوسع^(٤). الجهد - بالضم - : الطاقة والوسع، يُقال: اجهد جُهدك، أي: طاقتك، وهذا جهدي، أي: طاقتي^(٥). يقول الفراء^(٦):

= إلا نظرث فيه، إلا النجوم؛ لأنني رأيت العلماء يكرهونه»، وقيل: إن الليث انتحل كتاب العين للخليل؛ لينفق كتابه باسم الخليل. انظر ترجمته في: تهذيب اللغة (١٤/١)، وإرشاد الأديب لياقوت (٢٢٥٣/٥)، وإنباه الرواة للقفطي (٤٢/٣)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢٧٠/٢).

(١) نقل كلام الليث ابن منظور في: لسان العرب، مادة: (جهد)، (١٣٣/٣).

(٢) هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري الموصل، أبو السعادات مجد الدين، المعروف بابن الأثير، ولد بجزيرة ابن عمر - بلدة فوق الموصل - سنة ٥٤٤هـ وهو كاتب فاضل، وعالم بارع، له معرفة تامة بالأدب، ونظرٌ حسن بالعلوم الشرعية، من أشهر العلماء ذكراً، وأكبر النبلاء قدراً، كان شافعي المذهب، من مؤلفاته: النهاية في غريب الحديث والأثر، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، والبدیع في النحو، والمختار في مناقب الأخيار، توفي بالموصل سنة ٦٠٦هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (١٤١/٤)، وإرشاد الأريب لياقوت (٢٢٦٨/٥)، وإنباه الرواة للقفطي (٢٥٧/٣)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢٧٤/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٢/٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث، مادة: (جهد)، (٣٢٠/١)، بتصرف يسير.

(٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (جهد)، (٣٨/٦)، والصحاح، مادة: (جهد)، (٤٦٠/٢)، وأساس البلاغة للزمخشري، مادة: (جهد)، (ص/١٠٦).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدليمي الكوفي، أبو زكريا المعروف بالفراء، مولى بني أسد، كان إمام العربية، من أعلم الكوفيين بالنحو واللغة والأدب، مع معرفته بأيام العرب وأخبارها، فقيهاً عالماً بالخلاف، متديناً ورعاً، على عجب وتعظيم، محباً لعلم الكلام، ويميل إلى الاعتزال، من مؤلفاته: معاني القرآن، والمقصود والممدود، والنوادر، توفي سنة ٢٠٧هـ وله سبعة وستون عاماً، وقيل: عمره ثلاثة وستون عاماً. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢٢٤/١٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١٧٦/٦)، وإرشاد الأديب =

«الجُهدُ - بالضم - الطاقة»^(١). ويقولُ الجوهريُّ^(٢): «الجُهدُ، والجُهدُ: الطاقة»^(٣).

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾^(٤).

فالجُهدُ - بالضم - يستعملُ بمعنى: الطاقة، وقد اختلف العلماء في استعمالِ الجُهد - بفتح الجيم - بمعنى: الطاقة على قولين:

القول الأول: لا يأتي الجُهدُ بمعنى: الطاقة.

القول الثاني: يأتي الجُهدُ بمعنى: الطاقة، فيكونُ في الجهدِ الذي بمعنى: الطاقة، لغتان: الضمُّ، والفتحُ^(٥).

ويتصلُ بهذا المعنى تفسيرُ الجُهدِ - بالفتح - بالغاية، أو ببلوغ الغاية.

= لياقوت (٢٨١٢/٦)، وإنباه الرواة للقفطي (٧/٤)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/٢٣٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (٣٣٣/٢).

(١) نقل كلامَ الفراء الجوهريُّ في: الصحاح، مادة: (جهد)، (٤٦٠/٢)، وابنُ منظور في: لسان العرب، مادة: (جهد)، (١٣٢/٣).

(٢) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، أصله فاراب من بلاد الترك، لا يعرف تاريخ ولادته؛ يقول ياقوت الحموي: «ومن العجب أني بحثتُ عن مولده، ووفاته بحثاً شافياً، وسألتُ عنها الواردين من نيسابور، فلم أجد مخبراً»، وهو أحد أئمة اللغة والأدب، أديب فاضل، ومن فرسان علم الكلام، ومن أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعلماً، وكان حسن الخط، يضرب المثل بحسنه، محباً للسفر والتطواف والتغرب، من مؤلفاته: الصحاح، وعروض الورقة، واختلف في وفاته، فقيل: ٣٩٣هـ وقيل: في حدود ٤٠٠هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري (ص/٢٥٢)، وإرشاد الأديب لياقوت (٢/٦٥٦)، وإنباه الرواة للقفطي (١/٢٢٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٨٠-٨٢)، والوافي بالوفيات للصفدي (٩/١١١)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/٦٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٤٤٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (٤/٤٩٦).

(٣) الصحاح، مادة: (جهد)، (٤٦٠/٢). وانظر: مقاييس اللغة، مادة: (جهد)، (١/٤٨٦)، ولسان العرب، مادة: (جهد)، (١٣٢/٣).

(٤) من الآية (٧٩) من سورة (التوبة).

(٥) انظر: الصحاح، مادة: (جهد)، (٤٦٠/٢)، والنهية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (جهد)، (١/٣٢٠)، ولسان العرب، مادة: (جهد)، (١٣٢/٣).

قال ابن السكيت^(١) والفراء: «الجَهْدُ: الغاية»^(٢).

تقول: اجْهَدْ جَهْدَكَ في هذا الأمر، أي: ابلغ فيه غايتك^(٣).

يقول الفراء: «الجَهْدُ - بالفتح - مِنْ قولك: اجْهَدْ جَهْدَكَ في هذا الأمر، أي: ابلغ فيه غايتك»^(٤).

والجَهْدُ: بلوغ غاية الأمر الذي لا تألو عن الجهد فيه^(٥)، تقول: جَهِدْتُ جَهْدِي، واجتهدتُ برأيي وبنفسي حتى بلغتُ مجهودي^(٦).

واستعمالُ الجَهْدِ في هذا المعنى، بفتح الجيم^(٧).

وقد ذكرَ بعضُ الأصوليين تعريفاً لغوياً للاجتهاد، فمن هذه التعريفات، ما أورده الفخر الرازي، إذ عرّف الاجتهاد في اللغة بأنه استفرغُ الوسع في أيِّ فعلٍ كان^(٨)، يُقالُ: استفرغَ وسعَه في حملِ الثقل،

(١) هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، المعروف بابن السكيت، والسكيت لقب أبيه، ولد سنة ١٨٦هـ كان قبل تعلم النحو معلماً للصبيان، ولما تعلمه أصبح من أكابر علماء اللغة، كان من أهل الفضل والدين، عالماً بنحو الكوفيين، والقرآن واللغة والشعر والأدب، موثقاً بروايته، وتولى تأديب أولاد الخليفة المتوكل، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، والقلب والإبدال، والنوادر، والألفاظ، والأضداد، توفي سنة ٢٤٤هـ وقيل: سنة ٢٤٣هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري (ص/١٣٨)، وإرشاد الأديب لياقوت (٦/٢٨٤٠)، وإنباه الرواة للقفطي (٤/٥٦)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٦/٣٩٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/١٦)، والبلغة للفيروزبادي (ص/٢٤٣)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٣٤٩).

(٢) نقل كلام ابن السكيت والفراء: الأزهرى في: تهذيب اللغة، مادة: (جهد)، (٦/٣٧)، وابن منظور في: لسان العرب، مادة: (جهد)، (٣/١٣٣).

(٣) انظر: المصدرين السابقين، والقاموس المحيط، مادة: (جهد)، (ص/٣٥١).

(٤) نقل كلام الفراء: الجوهرى في: الصحاح، مادة: (جهد)، (٢/٤٦٠)، وابن منظور في: لسان العرب، مادة: (جهد)، (٣/١٣٢).

(٥) انظر: المصدرين السابقين، والقاموس المحيط، مادة: (جهد)، (ص/٣٥١).

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (جهد)، (١/٣٢٠).

(٨) المحصول في علم أصول الفقه (٦/٦).

ولا يُقال: استفرغ وسعه في حمل النواة^(١).

وسبب قصر الرازي الاجتهاد في اللغة على ما فيه مشقة وكلفة فحسب؛ أن من ضرورة كون الاجتهاد استقراغاً للوسع أن لا يكون إلا فيما فيه مشقة وكلفة^(٢).

وقد وافق الفخر الرازي على هذا المعنى جمع من الأصوليين، منهم: ابن قدامة^(٣)، والآمدي^(٤)، والطوفي^(٥)، وتاج الدين ابن السبكي^(٦).

تعريف الاجتهاد في الاصطلاح:

تعددت تعريفات الأصوليين للاجتهاد في الاصطلاح، وهي - في الجملة - متقاربة، وسأعرض عدداً منها:

التعريف الأول: بذل الجهد في استخراج الأحكام من شواهد الدالة عليها، بالنظر المؤدي إليها.

وهذا تعريف أبي المظفر السمعاني^(٧).

التعريف الثاني: بذل المجهود في طلب العلم بأحكام الشريعة.

وهذا تعريف أبي حامد الغزالي^(٨).

وقد ذكره ابن قدامة مع اختلاف يسير، فعرفه بأنه: بذل المجهود في العلم بأحكام الشرع^(٩).

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٨٦٣).

(٣) انظر: روضة الناظر (٣/٩٥٩).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/١٦٢).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٥).

(٦) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٨٦٣).

(٧) انظر: قواطع الأدلة (١/٥). (٨) انظر: المستصفي (٢/٣٨٢).

(٩) روضة الناظر (٣/٩٥٩).

التعريف الثالث: استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية، على وجه يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه.
وهذا تعريف الآمدي^(١).

وقد عرّف ابن الحاجب الاجتهاد بتعريف قريب من تعريف الآمدي، فعرفه بأنه: استفراغ الفقيه الوسع؛ لتحصيل ظن بحكم شرعي^(٢).
التعريف الرابع: استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية.
وهذا تعريف تاج الدين الأرموي^(٣).

واختاره: القاضي البيضاوي^(٤)، إلا أنه أبدل لفظة: (الجهد) بـ(الوسع).

التعريف الخامس: استفراغ الفقيه وسعه لدرك حكم شرعي.
وهذا تعريف ابن مفلح^(٥)، والمرداوي^(٦)، وابن النجار^(٧).
التعريف السادس: بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي، بطريق الاستنباط.

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١٦٢/٤).

(٢) مختصر منتهى السؤل (١٢٠٤/٢).

(٣) انظر: الحاصل من المحصول (١٠٠٠/٢). وتاج الدين الأرموي هو: محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي، أبو الفضائل، من تلاميذ الفخر الرازي، كان علامة متكلماً أصولياً بارعاً في العقلية، من فرسان المناظرات، له حشمة وثروة ووجاهة وتواضع، درّس بالمدرسة الشرفية، من مؤلفاته: الحاصل من المحصول، توفي ببغداد، واختلف في سنة وفاته، ف قيل: توفي سنة ٦٥٥ هـ وهو ابن ثمانين عاماً، وقيل: توفي سنة ٦٥٣ هـ وهو ابن نيف وثمانين عاماً، وقيل: سنة ٦٥٦ هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٣٤/٢٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٧٨٥/١٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٥٣/٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٤٥١/١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢٥٢/٣).

(٤) انظر: منهاج الوصول (٢٨٦٣/٨) مع شرحه الإيهاج.

(٥) انظر: أصول الفقه (١٤٦٩/٤).

(٦) انظر: التحيير (٣٨٦٥/٨). (٧) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٥٨/٤).

وهذا تعريف بدر الدين الزركشي^(١).

وذكر الشوكاني أن بعض الأصوليين زاد على تعريف الزركشي، لفظة (الفقيه)، فيكون التعريف: بذل الفقيه الوسع في نيل حكم شرعي عملي، بطريق الاستنباط^(٢).

وهناك تعريفات اصطلاحية أخرى للاجتهاد، لم أوردتها؛ لأنَّ المقام ليس مقام بسيط واستقصاء لها، وكذلك لم أقف مع التعريفات السابقة، إذ ما من تعريف إلا وورد عليه اعتراض أو أكثر، وأجيب عن الاعتراض؛ وليس المقام مقام عرضها، كما ذكرت آنفاً.

وأنبه إلى أن مقصد الأصوليين حين عرفوا الاجتهاد في المدونات الأصولية، هو الاجتهاد في الفروع^(٣)؛ لذا يحسنُ اشتمال التعريف على قيد: فروعى أو عملي؛ لإخراج الأحكام الشرعية: الاعتقادية، والأصولية، على أن بعض الأصوليين أخرج الأحكام الاعتقادية، والأصولية بقيد: «حكم شرعي» على اعتبار أن الحكم الشرعي هو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع^(٤).

ويمكن القول بأنَّ التعريف السادس من أجود تعريفات الاجتهاد، وقد اشتمل على قيد: «بطريق الاستنباط»، وهو قيد مهم - لم يُذكر في التعريفات قبله - وفائدته: إخراج بذل الوسع في نيل الأحكام من النصوص الدالة عليها صراحة، أو بحفظ المسائل من كتب الفقه^(٥).

(١) انظر: البحر المحيط (١٩٧/٦).

(٢) انظر: إرشاد الفحول (١٠٢٦/٢).

(٣) انظر: سلم الوصول لمحمد المطيعي (٥٢٥/٤).

(٤) انظر: نهاية السؤل (٥٢٥/٤)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٥٢٥/٤). وانظر تعريف

الحكم الشرعي في: مختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (٢٨٢/١-٢٨٣).

(٥) انظر: البحر المحيط (١٩٧/٦).

العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي :

تظهرُ العلاقةُ بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي من جهة: أنَّ المجتهدَ يبذلُ طاقته ووسعه؛ للتوصلِ إلى حكمٍ شرعي عملي، مع ما يصاحبُ هذا البذلُ من مشقة.

فالمعنيان المذكوران في التعريف اللغوي مناسبان للمعنى الاصطلاحي، إلا أنَّ المعنى الاصطلاحي مخصوصٌ ببذلِ الطاقةِ من المجتهدِ للتوصلِ إلى حكمٍ شرعي عملي، فالعلاقةُ بينهما هي العمومُ والخصوصُ المطلقُ.

العلاقة بين التمذهب والاجتهاد :

بعدَ بيانِ معنى الاجتهاد، أُبينُ العلاقةَ بين التمذهبِ والاجتهادِ في ضوءِ الآتي :

يجتمع التمذهب والاجتهاد في: أنَّ كلاَ منهما فيه بذلُ الوسع؛ لاستخراجِ حكمٍ شرعي عملي.

وبيرز الفرق بين التمذهب والاجتهاد في الآتي :

أولاً: ليس في الاجتهاد التزامٌ لمذهبٍ أحدٍ من المجتهدين، بخلافِ التمذهبِ، إذ مبناه على التزامِ مذهبٍ مجتهدٍ معيّنٍ.

ثانياً: في الاجتهاد تُؤخذُ أحكامُ الفروعِ من الأدلة، أمّا في التمذهبِ، فقد تُؤخذُ أحكامُ الفروعِ من فروعِ المذهبِ أو من أصوله، فالاجتهادُ المذهبي اجتهادٌ مشوبٌ بالتقليد.

ثالثاً: الاجتهادُ سابقٌ في الوجودِ على التمذهبِ؛ إذ التمذهبُ التزامٌ مذهبٍ مجتهدٍ، ولا يتصور التمذهبُ إلا بعدَ وجودِ المجتهدِ.

رابعاً: قد يكونُ بلوغُ رتبةِ الاجتهادِ ثمرةَ التمذهبِ؛ إذ تَمَذهبُ الشخصُ، وترقيه في سُلّمِ العلمِ قد يوصله إلى رتبةِ الاجتهادِ المطلقِ في الشريعة.

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التمذهب والاجتهاد، نجد أنهما يجتمعان في: العالم الذي بَلَغَ رتبة الاجتهاد، وينتسب إلى مذهبٍ إمامٍ معيّن. ومع كون التمذهب والاجتهاد يلتقيان في الأمر الآنف الذكر، إلا أن هذا الالتقاء التقاء اسمي فقط، ليس له أيُّ أثرٍ على آراء العالم؛ لأنَّ مَنْ بَلَغَ رتبة الاجتهاد، ونَسَبَ نفسه إلى مذهبٍ فقهي، فحقيقة أمره أنه مجتهد. وينفرد التمذهب عن الاجتهاد في: المتمذهب الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد.

وينفرد الاجتهاد عن التمذهب في: المجتهد الذي لا ينتسب إلى مذهبٍ معيّن. وفي ضوء ما سَبَقَ، يمكن القول بأنَّ النسبة بين التمذهب والاجتهاد هي: المباينة.



الطلب الثالث:

العلاقة بين التمذهب والاتباع

قبل توضيح العلاقة بين التمذهب والاتباع، سأعرضُ تعريفَ الاتباع في اللغة، والاصطلاح، ثم بعد ذلك أُبينُ العلاقة بين مصطلحي التمذهب والاتباع.

تعريف الاتباع في اللغة :

الاتباعُ: مصدرٌ من الفعل اتَّبَعَ، يُقال: اتَّبَعَ يَتَّبِعُ اتِّبَاعاً، وَتَتَّبَعْتُهُ اتِّبَاعاً، يقول سيويه: «تَتَّبَعْتُهُ اتِّبَاعاً»^(١)؛ لأنَّ تَتَّبَعْتُ في معنى اتَّبَعْتُ^(٢).

وَتَبِعَتِ الْقَوْمَ تَبِيعاً، وَتَبَاعَةً - بالفتح - إذا مشيت خَلْفَهُمْ، أو مروا بك، فمضيت معهم^(٣).

والاتباع كالَّتَبِعَ^(٤)، وَتَابَعْتُهُ مُتَابَعَةً وَتَبَاعاً^(٥).

ومعنى مادة: (تبع): التلو والقفو. يقول ابنُ فارس: «التاء والباء والعين، أصلٌ واحدٌ، لا يشدُّ عنه مِنَ الْبَابِ شيءٌ، وهو التَّلُو والقفو، يُقال: تَبِعْتُ فلاناً، إذا تلوته واتَّبَعْتُهُ، وأَتَّبَعْتُهُ، إذا لحقته، والأصلُ واحدٌ»^(٦).

(١) نقل ابنُ منظور كلامَ سيويه في: لسان العرب، مادة: (تبع)، (٢٧/٨).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: الصحاح، مادة: (تبع)، (١١٩٠/١)، والقاموس المحيط، مادة: (تبع)، (ص/٩١١).

(٤) انظر: المصدرين السابقين. (٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) مقاييس اللغة، مادة: (تبع)، (٣٦٢/١).

وَيُسْتَعْمَلُ التَّبِعُ فِي الظِّلِّ، فَيُقَالُ لَهُ: تَبِعَ؛ لِأَنَّهُ تَابَعَ أَبْدَأَ لِلشَّخْصِ^(١).
وَتَتَّبَعْتُ الشَّيْءَ تَتَّبِعًا، أَيُّ: تَطَلَّبْتُهُ مَتَّبِعًا لَهُ^(٢).
وَاسْتَعْمَالُ الْإِتْبَاعِ مَوْضِعُ التَّبِعِ اسْتِعْمَالٌ مُجَازِي^(٣).

تعريف الاتباع في الاصطلاح:

اختلف العلماء في تعريف الاتباع في الاصطلاح، ومرد ذلك إلى سؤال، وهو: هل هناك فرق بين الاتباع والتقليد؟ فمن لم يُفرّق بينهما، عرّف الاتباع بالتقليد. وقد سار على هذا الأمر كثير من الأصوليين. ويدل عليه: إتيان كثير من العلماء بلفظة: (الاتباع) عند تعريفهم للتقليد^(٤).

إضافة: إلى عدم نص كثير من الأصوليين على التفريق بين الاتباع والتقليد.

وممن سار على عدم التفرقة بينهما: القاضي أبو بكر الباقلاني^(٥)، وإمام الحرمين الجويني^(٦)، وأبو بكر السمرقندي^(٧)،

(١) انظر: الصحاح، مادة: (تبع)، (١١٩٠/٣)، ومقاييس اللغة، مادة: (تبع)، (٣٦٣/١)، والقاموس المحيط مادة: (تبع)، (ص/٩١١).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: الصحاح، مادة: (تبع)، (١١٩٠/٣)، ولسان العرب، مادة: (تبع)، (٢٧/٨).

(٤) انظر: التقليد وأحكامه للدكتور سعد الشري (ص/٣٣).

(٥) انظر: البحر المحيط (٢٧٤/٦).

(٦) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤٢٥/٣).

(٧) انظر: ميزان الأصول (٩٥٠/٢). وأبو بكر السمرقندي هو: محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، أبو بكر علاء الدين، من علماء المذهب الحنفي ومحققه، كان شيخاً كبيراً فاضلاً جليل القدر، وقد تفقه على أبي اليسر البزدوي، وتفقه عليه الكاساني، من مؤلفاته: تحفة الفقهاء، وميزان الأصول في نتائج العقول، واللباب في الأصول، توفي سنة ٥٥٣هـ. =

والنسفي^(١)، واللامشي^(٢)، وهو ظاهرُ كلامِ تقي الدين ابنِ تيمية^(٣).

وبناءً على عدم التفريق بين الاتباع، والتقليد: فإنَّ الناسَ عند هؤلاء: إمَّا مقلدون، وإمَّا مجتهدون، ولا يُوجد بينهما واسطة.

فمَنْ لم يبلغ درجة الاجتهاد في الشريعة، فهو مقلدٌ، لا فرق بين العالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد، والعامي الصِّرف، في انطباق وصف التقليد عليهما.

ويرى آخرون التفريق بين الاتباع، والتقليد:

فالاتباع هو: أخذ قول المجتهد؛ مع معرفة دليل قوله.

والتقليد: أخذ القول؛ لأنَّ فلاناً قاله، دون علم ومعرفة بدليل قوله.

وقد ذهب إلى التفريق بين الاتباع، والتقليد جمعُ من العلماء، منهم: ابنُ خويز منداد^(٤)،

= انظر ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي (٣/ ٦٤، ٨٣)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/ ٢٥٧)، والفوائد البهية للكنوي (ص/ ٢٠٥).

(١) انظر: كشف الأسرار (١٧٢/٢). والنسفي هو: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات حافظ الدين، أحد أئمة المذهب الحنفي، عديم النظير في زمانه، علامة الدنيا، ورأس في الفقه وأصوله، بارع في التفسير والحديث ومعانيه، زاهد ورع عامل، من مؤلفاته: التفسير، والمنار في أصول الفقه، والكافي شرح الوافي، وكشف الأسرار شرح المصنف على المنار، وكنز الدقائق، توفي سنة ٧١٠هـ، وقيل: ٧٠١هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي (٢/ ٢٩٤)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٢٤٧)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/ ١٧٤)، والطبقات السنية للغزي (٤/ ١٥٤)، والفوائد البهية للكنوي (ص/ ١٣٠)، والأعلام للزركلي (٤/ ١٩٢).

(٢) انظر: كتاب في أصول الفقه (ص/ ٢٠٠). واللامشي هو: محمود بن زيد اللامشي، أبو الشناء، من علماء المذهب الحنفي، كان عالماً بالفقه والأصول، من مؤلفاته: كتاب في أصول الفقه، وتوفي في أوائل القرن السادس الهجري. انظر ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي (٣/ ٤٣٧)، و(٤/ ٣٤٥)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/ ٢٩٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٥-١٦).

(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٩٣). وابن خويز هو: محمد بن أحمد بن عبد الله - وقيل: ابن علي بن إسحاق - أبو بكر البصري، ويقال: أبو عبد الله، المعروف بابن خويز =

وابن عبد البر^(١)، وابن القيم^(٢)، وابن أبي العز الحنفي^(٣)، والشوكاني^(٤).
وقد نسب ابن القيم إلى الإمام أحمد أنه يفرق بين التقليد والاتباع^(٥)؛
أخذاً من قول الإمام أحمد في رواية أبي داود: «الاتباع: أن يتبع الرجل ما
جاء عن النبي ﷺ، وعن أصحابه، ثم هو بعد في التابعين مخيراً»^(٦).
واختار التفريق بين التقليد والاتباع جمع من المعاصرين، منهم:
الشيخ محمد الأمين الشنقيطي^(٧)، والدكتور محمد مذكور^(٨)، والدكتور
عياض السلمي^(٩)، والدكتور جبريل ميغا^(١٠)، والأستاذ محمد عيد

= منداد، ويقال: ابن خواز منداد، من علماء المالكية، وأحد أعلام الأصوليين، له اختيارات
في الفقه والأصول خالف فيها مذهبه، وقد وصفه القاضي عياض بأنه لم يكن جيداً في النظر،
ولا بالقوي في الفقه، كان يجانب علم الكلام، وينافر أهله، ويحكم عليهم بأنهم من أهل
الأهواء، من مؤلفاته: كتاب كبير في مسائل الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، وكتاب في
أحكام القرآن، توفي سنة ٣٩٠هـ تقريباً. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض
(٧٧/٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦٨٠/٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٥٢/٢)،
والديباج المذهب لابن فرحون (٢٢٩/٢)، ولسان الميزان لابن حجر (٣٥٩/٧)، وطبقات
المفسرين للداودي (٧٢/٢)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١٠٣/١).

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٧٨٧/٢).
(٢) انظر: إعلام الموقعين (٤٦٤/٣) وما بعدها.
(٣) انظر: الاتباع (ص/٢٣). وابن أبي العز هو: علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز
الدمشقي الصالح، صدر الدين أبو الحسن، ولد سنة ٧٣١هـ فقيه حنفي حافظ، مشارك في
عدة فنون، وكان قاضي القضاة بالديار المصرية، ثم بدمشق، تولى التدريس والإفتاء، وكان
على عقيد السلف الصالح، من مؤلفاته: التنبيه على مشكلات الهداية، وشرح العقيدة
الطحاوية، والاتباع، توفي سنة ٧٩٢هـ. انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر (٥٠/٣)،
والدرر الكامنة له (٨٧/٣)، ووجيز الكلام للسخاوي (٢٩٥/١)، وشذرات الذهب لابن
العماد (٥٥٧/٨).

(٤) انظر: القول المفيد (ص/١٦١) وما بعدها.
(٥) انظر: إعلام الموقعين (٤٦٩/٣).
(٦) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص/٣٦٨).
(٧) انظر: أضواء البيان (٥٨١/٨) وما بعدها.
(٨) انظر: مناهج الاجتهاد في الإسلام (ص/٤٣٠).
(٩) انظر: أصول الفقه (ص/٤٧٨).
(١٠) انظر: دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول (ص/٧٤٤).

عباسي^(١).

يقول ابن خوير منداد: «التقليد معناه في الشرع: الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه، وهذا ممنوع منه في الشريعة؛ والاتباع: ما ثبت عليه حجة»^(٢).

ويقول ابن عبد البر: «التقليد عند العلماء غير الاتباع؛ لأن الاتباع هو تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله، وصحة مذهبه»^(٣).

ويقول ابن أبي العز الحنفي: «وإن قلده - أي: قلده إمامه - فيما تبين له فيه من الدليل، موافق»^(٤) له، فليس ذلك بتقليد له، بل يكون في ذلك متبعاً للدليل، إلا أن ينوي تقليد الإمام دون متابعة الدليل»^(٥).

وبناءً على التفريق بين الاتباع، والتقليد: فالناس: إما مقلدون، وإما متبعون، وإما مجتهدون.

وليس المقام هنا مقام استقصاء للخلاف في معنى الاتباع في الاصطلاح؛ إذ المسألة خارجة عما نحن فيه، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: فالمسألة لا تعدو أن تكون اصطلاحاً، ولا مشاحة في الاصطلاح، كما هو معلوم^(٦).

العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي:

العلاقة بين التعريف اللغوي، والاصطلاحي للاتباع: هي العموم

(١) انظر: بدعة التعصب المذهبي (ص/٣٣).

(٢) نقل كلام ابن خوير ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٩٣).

(٣) المصدر السابق (٢/٧٨٧).

(٤) هكذا في المطبوع من: الاتباع (ص/٢٣)، ولعل الصواب «موافقاً».

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر عبارة: (لا مشاحة في الاصطلاح) في: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٤٥).

والخصوص المطلق؛ لأنَّ الاتِّباعَ في الاصطلاح اقتفاء قول المجتهد؛ لقوَّة دليله، ويدخلُ المعنى الاصطلاحي للاتِّباع في المعنى اللغوي؛ لوجود الاقتفاء والتَّبع.

العلاقة بين التمذهب والاتِّباع:

سَبَقَ قَبْلَ قَلِيلٍ أَنْ أَوْضَحْتُ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْإِتِّبَاعِ وَالتَّقْلِيدِ، وَسَأَسِيرُ فِي بَيَانِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالْإِتِّبَاعِ فِي ضَوْءِ الْإِتِّجَاهِ الْمَفْرَقِ بَيْنَ الْإِتِّبَاعِ وَالتَّقْلِيدِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَرَى التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا يَجْعَلُ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالْإِتِّبَاعِ هُوَ الْفَرْقُ نَفْسَهُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالتَّقْلِيدِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَنْهُ.

يجتمعُ التَّمَذُّبُ وَالْإِتِّبَاعُ فِي الْآتِي:

أولاً: كُلُّ مَنْ التَّمَذُّبِ وَالْإِتِّبَاعِ أَخَذَ لِقَوْلِ مُجْتَهِدٍ.

ثانياً: عَدَمُ تَحَقُّقِ وَصْفِ التَّمَذُّبِ وَالْإِتِّبَاعِ فِي الْعَامِي؛ لِأَنَّ التَّمَذُّبَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ لَدَيْهِ أَهْلِيَّةٌ لِفَهْمِ الدَّلِيلِ^(١)، وَالْعَامِيُّ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ - فِي الْجُمْلَةِ - الْفَهْمُ الْإِجْمَالِيُّ لِلدَّلِيلِ.

ويفترقُ التَّمَذُّبُ وَالْإِتِّبَاعُ فِي الْآتِي:

أولاً: التَّمَذُّبُ أَخَذَ أَقْوَالَ مُجْتَهِدٍ مُعَيَّنٍ، أَمَّا الْإِتِّبَاعُ، فَلَاخِذٌ قَدْ يَكُونُ عَنْ مُجْتَهِدٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يَكُونُ عَنْ أَكْثَرٍ مِنْ مُجْتَهِدٍ، بِشَرِطِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِ قَوْلِهِ.

ثانياً: محلُّ الْإِتِّبَاعِ فِي الْغَالِبِ الْمَسَائِلُ الْمَنْصُوصَةُ عَلَى حُكْمِهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(٢)، سِوَاءٍ أَكَانَتْ قِطْعِيَّةً أَمْ ظَنِّيَّةً، أَمَّا التَّمَذُّبُ، فَيَشْمَلُ الْمَسَائِلَ الْمَنْصُوصَةَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي لَا يُقْطَعُ بِحُكْمِهَا، وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ.

(١) انظر: أصول الفقه للدكتور عياض السلمي (ص/٤٧٨).

(٢) انظر: أضواء البيان (٨/٥٨١).

ثالثاً: قد يكونُ التَّمْذَهُبُ أَخْذاً لِقَوْلِ إِمَامِ المَذْهَبِ دُونَ مَعْرِفَةٍ بِدَلِيلِهِ، أَمَّا فِي الِاتِّبَاعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ، وَلَا يَصْدُقُ الِاتِّبَاعُ عَلَى حَالِ الجَهْلِ بِهِ.

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التَّمْذَهُبِ والِاتِّبَاعِ، نجدُ أنَّهُما يجتمعانِ فِي الِآتِي:

الأول: الشَّخْصُ غَيْرُ العَامِي الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ رتبةَ الاجتهادِ، حينَ يأخذُ بقولِ إِمَامِهِ، مع مَعْرِفَتِهِ بِدَلِيلِهِ، فيوصَفُ فعُلُهُ حَيْثُذُ بِالتَّمْذَهُبِ وبِالِاتِّبَاعِ.

الثاني: المَجْتَهِدُ المُنْتَسِبُ إِلَى مَذْهَبٍ مَعَيَّنٍ، حينَ يأخذُ بقولِ إِمَامِ مَذْهَبِهِ، مع مَعْرِفَتِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ.

وينفردُ التَّمْذَهُبُ عَنِ الِاتِّبَاعِ فِي الِآتِي:

الأول: غَيْرُ العَامِي الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ رتبةَ الاجتهادِ، إِذَا أَخَذَ بِقَوْلِ إِمَامِهِ، دُونَ مَعْرِفَةٍ بِدَلِيلِهِ.

الثاني: المَجْتَهِدُ المُنْتَسِبُ إِلَى مَذْهَبٍ مَعَيَّنٍ، حينَ يأخذُ بِقَوْلِ إِمَامِهِ دُونَ مَعْرِفَةٍ بِدَلِيلِهِ.

وينفردُ الِاتِّبَاعُ عَنِ التَّمْذَهُبِ فِي: غَيْرِ العَامِي الَّذِي لَا يَنْتَسِبُ إِلَى مَذْهَبٍ مَعَيَّنٍ، إِذَا أَخَذَ قَوْلَ مَجْتَهِدٍ، مع مَعْرِفَةٍ بِدَلِيلِهِ.

ونخلصُ مِنْ هَذَا إِلَى أَنَّ العِلَاقَةَ بَيْنَ التَّمْذَهُبِ، والِاتِّبَاعِ هِيَ العَمُومُ والِاخْصَوصُ الوَجْهِي.



الطلب الرابع :

العلاقة بين التمذهب والتأسي

قبل الدخول في بيان العلاقة بين التمذهب والتأسي، أُبينَ المعنى اللغوي، والاصطلاحي للتأسي، ثم بعد ذلك أُنقلُ إلى بيان العلاقة بين المصطلحين.

تعريف التأسي في اللغة :

التَّأْسَى: مصدرٌ مِنَ الفعلِ: تَأَسَّى، يُقَالُ: تَأَسَّى يَتَأَسَّى تَأْسِيًّا^(١)؛ بناءً على القاعدة الصرفية فيما كَانَ على وزنِ: (تَفَعَّلَ) فمصدره: (تَفَعَّلَ)^(٢).

ويجعلُ بعضُ أهلِ اللغةِ أصلَ كلمةِ التَّأْسَى مِنْ (أَسَو)^(٣)، في حين أنَّ بعضَ اللغويين يجعلُ أصلَها (أَسَى)^(٤).

ولمادة (أَسَو) معانٍ، منها:

المعنى الأول: المداوة والإصلاح. يقول ابنُ فارسٍ: «الهمزة والسين والواو، أصلٌ واحدٌ، يدُلُّ على المداوة والإصلاح»^(٥).

يُقَالُ: أَسَا الجُرْحَ، أَسَوَّ، وَأَسَأَ، إِذَا دَاوَاهُ^(٦).

(١) انظر: الصحاح، مادة: (أَسَا)، (٢٢٦٨/٦)، ولسان العرب مادة: (أَسَا)، (٣٤/١٤).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٢١/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري (٣٢٣/٣).

(٣) انظر: الصحاح، مادة: (أَسَا)، (٢٢٦٨/٦)، ولسان العرب مادة: (أَسَا)، (٣٤/١٤).

(٤) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (أَسَو)، (١٠٥/١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق، والصحاح، مادة: (أَسَا)، (٢٢٦٩/٦)، ولسان العرب، مادة:

(أَسَا)، (٣٥/١٤)، والقاموس المحيط، مادة: (أَسَا)، (ص/١٦٢٦).

والآسي: الطيب^(١)، والأسو- كعدو-: الدواء^(٢). وأسوت بين القوم، إذا أصلحت بينهم^(٣).

المعنى الثاني: القدوة. فالإسوة، والأسوة: القدوة^(٤). يقال: ائتسى به، أي: اقتدى، وائتس به، أي: اقتد به وكن مثله، ولا تأتس بمن ليس لك بأسوة، أي: لا تقتد بمن ليس لك بقدوة^(٥)، ولي في فلان إسوة، وأسوة، أي: قدوة وائتمام^(٦).

ومن هذا المعنى قولهم: أسيئت فلاناً تأسيته، إذا عزيت^(٧). يقول ابن فارس: «أسيئت فلاناً، إذا عزيت^(٨)، من هذا - أي: القدوة - أي قلت له: ليكن لك بفلان أسوة، فقد أصيب بمثل ما أصبت به، فرضي وسلم^(٩)».

ولمادة: (أسي) معنى واحد، وهو: الحزن^(٩).

يقال: أسي على مصيبت^(١٠)، يأسى أساً، أي: حزن، وقد أسيئت لفلان، أي: حزن^(١١) له.

والإسوة، والأسوة: ما يأتسي به الحزين، وتجمع على إساً، وأساً^(١١).

(١) انظر: المصادر السابقة، وتهذيب اللغة، مادة: (أسي)، (١٣٩/١٣).

(٢) انظر: القاموس المحيط، مادة: (أسا)، (ص/١٦٢٦).

(٣) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (أسي)، (١٣٩/١٣)، والصاحح، مادة: (أسا)، (٢٢٦٩/٦)، ومقاييس اللغة، مادة: (أسو)، (١٠٥/١)، والقاموس المحيط، مادة: (أسا)، (ص/١٦٢٦).

(٤) انظر: المصادر السابقة، ولسان العرب، مادة: (أسا)، (٣٤/١٤).

(٥) انظر: المصادر السابقة. (٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) انظر: الصاحح، مادة: (أسا)، (٢٢٦٨/٦)، ولسان العرب، مادة: (أسا)، (٣٤/١٤)، والقاموس المحيط، مادة: (أسا)، (ص/١٦٢٦).

(٨) مقاييس اللغة، مادة: (أسو)، (١٠٥/١).

(٩) انظر: المصدر السابق، مادة: (أسي)، (١٠٦/١).

(١٠) انظر: المصدر السابق، والصاحح، مادة: (أسا)، (٢٢٦٨/٦)، ولسان العرب، مادة:

(أسا)، (٣٤/١٤)، والقاموس المحيط، مادة: (أسا)، (ص/١٦٢٦).

(١١) انظر: المصادر السابقة.

تعريف التأسّي في الاصطلاح:

قبل إيراد المعنى الاصطلاحي للتأسّي، أُبَيِّنُ أَنَّ مصطلحَ (التأسّي) قد ارتبط بأفعالِ النبي ﷺ.

ولقد اهتمَّ الأصوليون ببيانِ أقسامِ أفعالِ النبي ﷺ، وبيانِ حكمِ كلِّ قسم، على وجهِ التفصيل، فهناك: الفعلُ الجبليُّ، والفعلُ البيانيُّ، والفعلُ المختصُّ به ﷺ، والفعلُ المبتدأ، أو المجرّد الذي لا يدخلُ تحتَ الأقسامِ السابقة^(١).

ومحلُّ ورودِ مصطلحِ (التأسّي) في الفعلِ المبتدأ.

يقولُ الشيخُ محمد الطاهرُ ابنُ عاشور^(٢): «اصطلاحُ أهلِ الأصولِ على جعلِ التأسّي لقباً لاتباعِ الرسولِ ﷺ في أعمالِهِ التي لم يطالبَ بها الأمةُ على وجهِ التشريع»^(٣).

وإليك تعريفُ التأسّي في اصطلاحِ الأصوليين:

التعريفُ الأولُ: التأسّي في الفعلِ: أنْ تفعلَ صورةَ ما فَعَلَ النبيُّ ﷺ على الوجهِ الذي فَعَلَ، لأجلِ أَنَّهُ فَعَلَ؛ وفي التركِ: أنْ تتركَ ما تَرَكَ النبيُّ ﷺ على الوجهِ الذي تَرَكَ، لأجلِ أَنَّهُ تَرَكَ.

(١) انظر: المعتمد (٣٧٢/١)، والعدة (٧٣٤/٣) وما بعدها، والتبصرة (ص/٢٤٢)، وقواطع الأدلة (١٧١/٢) وما بعدها، والمستصفى (٢١٩/٢) وما بعدها، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣١٣/٢) وما بعدها، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٧٢/١) وما بعدها.

(٢) هو: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، ولد في تونس سنة ١٢٩٦هـ من كبار العلماء المتأخرين، وأحد أعلام المالكية المعاصرين، كان علامةً فقهياً أصولياً مفسراً، ذا فصاحة منطق، وبراعة بيان، وقوة نظر، واسع الاطلاع، مهيب الجنب، وقد عُيِّن شيخ الإسلام في الفتوى على المذهب المالكي، من مؤلفاته: التحرير والتنوير في تفسير القرآن العظيم، وحاشية على شرح تنقيح الفصول للقرافي، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وأصول النظام الاجتماعي، توفي سنة ١٣٩٤هـ. انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (١٧٤/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣٧٣/٣)، ومقدمة تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (١٥٣/١)، وتراجم لتسعة من الأعلام للزركلي لمحمد الحمد (ص/١٥٣).

(٣) التحرير والتنوير (٣٠٣/١٠).

و هذا تعريفُ أبي الحسين البصري^(١).

وتَبَعَ أبا الحسين البصري جمعٌ من الأصوليين، منهم: أبو المظفر السمعاني^(٢)، وأبو حامد الغزالي^(٣)، وأبو الخطاب^(٤)، والأسمندي^(٥)، والآمدني^(٦)، وأبو عبد الله الأصبهاني^(٧).

التعريف الثاني: التأسّي في الفعل: أَنْ تَفْعَلَ مَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، لأجلِ أَنَّهُ فَعَلَ، وفي الترك: أَنْ تَتْرُكَ مَا تَرَكَ، لأجلِ أَنَّهُ تَرَكَ.

وهذا تعريفُ ابنِ مفلح^(٨)، والمرداوي^(٩)، وابنِ النجار^(١٠)، وغيرهم.

- (١) انظر: المعتمد (١/٣٧٣). (٢) انظر: قواطع الأدلة (٢/١٧٩).
- (٣) انظر: المستصفى (٢/٢٢٢). (٤) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٢/٣١٣).
- (٥) انظر: بذل النظر (ص/٥٠١-٥٠٢). والأسمندي هو: محمد بن عبد الحميد بن الحسين بن الحسن بن حمزة الأسمندي، أبو الفتح علاء الدين السمرقندي، ولد بسمرقند سنة ٤٨٨هـ كان فقيهاً فاضلاً، مناظراً متقناً، أصولياً بارعاً، مفسراً لكتاب الله، من فحول المذهب الحنفي، له عبارات حسنة، وقد تنسك آخر حياته، من مؤلفاته: بذل النظر في الأصول، وطريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، توفي ببخارى سنة ٥٥٢هـ وقيل: ٥٥٣هـ وقيل: ٥٦٣هـ. انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١/٢٤٦)، والوافي بالوفيات للصفدي (٣/٢١٨)، والجواهر المضية للقرشي (٣/٢٠٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٧/٢٧٤)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/٢٤٣، ٢٦٥)، وطبقات المفسرين للدوادني (٢/١٨٠).
- (٦) انظر: الإحكام في أصول الإحكام (١/١٧٢).
- (٧) انظر: الكاشف عن المحصول (٥/١٥٥). وأبو عبد الله الأصبهاني هو: محمد بن محمود بن محمد بن عباد، أبو عبد الله شمس الدين الأصبهاني، ولد بأصبهان سنة ٦١٦هـ كان شافعي المذهب إماماً في المنطق والكلام والأصول والجدل، عارفاً بالنحو والشعر، فارساً لا يشق له غبار، متديناً ليبياً ورعاً، كثير العبادة، مهيباً وقوراً، تولى القضاء والإفتاء، له اليد الطولى في العربية والشعر، من مؤلفاته: الكاشف عن المحصول، وغاية المطلب، والقواعد، توفي بالقاهرة سنة ٦٨٨هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (٥/١٢)، وفوات الوفيات لابن شاعر (٢/٢٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/١٠٠)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/١٥٥)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/٥١٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٧/٧١٠).
- (٨) انظر: أصول الفقه (١/٣٣٥). (٩) انظر: التحيير (٣/١٤٨٤-١٤٨٥).
- (١٠) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/١٩٦).

والتعريف الثاني مستفاد من التعريف الأول، إلا أنه حذفَ قيدين، وهما: «على الوجه الذي فَعَلَ»، و«على الوجه الذي تَرَكَ».

فالتأسي يتحقق بمجرد موافقة الفعل، لأجل أن النبي ﷺ فَعَلَ، دون اعتبار لغرض الفعل، وكذلك الترك.

واختار أبو شامة المقدسي^(١) عدم اشتراط الموافقة في النية لتحقيق معنى التأسي^(٢).

العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي:

من خلال تأمل التعريفين الاصطلاحيين السابقين للتأسي، يظهر أن المعنى اللغوي المناسب للمعنى الاصطلاحي هو المعنى الثاني لمادة: (أسو)، وهو: الاقتداء، والعلاقة بين المعنى اللغوي، والاصطلاحي ظاهرة؛ فالتأسي الاصطلاحي اقتداء، لكنه مختص بالنبي ﷺ، فكل تأسي مصطلح عليه داخل تحت معنى الاقتداء اللغوي، دون العكس.

وبناء على ما تقدم، فالعلاقة بين المعنى اللغوي، والاصطلاحي هي: العموم والخصوص المطلق.

العلاقة بين المذهب والتأسي:

بعد أن بينت المعنى اللغوي والاصطلاحي للتأسي، أستطيع بعده أن

(١) هو: عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي، شهاب الدين أبو القاسم، المشهور بأبي شامة؛ لشامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر، ولد بدمشق سنة ٥٩٩هـ كان إماماً راسخاً في العلم، متفنناً مقرئاً فقيهاً أصولياً محدثاً نحويلاً مؤرخاً، زاهداً ورعاً، شافعي المذهب، من مؤلفاته: المحقق من علم الأصول فيما يتصل بأفعال الرسول ﷺ، وكتاب الروضتين بأخبار الدولتين، والكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول، توفي سنة ٦٦٥هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٦٠)، وفوات الوفيات لابن شاعر (٢/٢٦٩)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/١٦٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/١١٨)، والبداية والنهاية (١٧/٤٧٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٧٧)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٢٦٣).

(٢) انظر: المحقق من علم الأصول (ص/١٠٢ وما بعدها).

أُبيِّنَ العلاقة بين التمذهب والتأسي في ضوء الآتي:
يجتمع التمذهب والتأسي في: أن كلاً منهما اقتفاء لشخص محدد،
دون من عداه .

ويفترق التمذهب والتأسي في الآتي:
أولاً: التمذهب التزام مذهب مجتهد، أمّا التأسي، فهو متابعة
للنبي ﷺ فحسب.

ثانياً: أن التمذهب أخذ أقوال إمام المذهب وأفعاله وإقراره - على
خلاف في الآخرين - أمّا التأسي، فمحلّه الفعل الصادر من النبي ﷺ والترك.
ثالثاً: يصحّ التأسي من العامي، أمّا التمذهب فلا يصحّ من العامي
على خلاف في ذلك، كما سيأتي الحديث عنه في مسألة مستقلة.
تلك هي أبرز الفروقات التي ظهرت لي من تأمل مدلول مصطلحي:
التمذهب، والتأسي.

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التمذهب، والتأسي، نجد أنهما يجتمعان
في: المتمذهب الذي يفعل مثل فعل النبي ﷺ، لأجل أنه فعل، أو يترك
لأجل ترك النبي ﷺ.

وينفرد التمذهب عن التأسي في: المتمذهب الذي يفعل أمراً - أو
يترك أمراً - بناءً على قول إمامه، دون اقتداء بالنبي ﷺ.
وينفرد التأسي عن التمذهب في الآتي:

الأول: المجتهد غير المنتسب الذي يفعل مثل فعل النبي ﷺ، لأجل
أنه فعل، أو يترك لأجل ترك النبي ﷺ.

الثاني: العامي الذي يفعل مثل فعل النبي ﷺ، لأجل أنه فعل، أو
يترك لأجل ترك النبي ﷺ.

وبناءً على ما تقدّم، فالنسبة بين التمذهب والتأسي هي: العموم
والخصوص الوجهي.

الطلب الخامس : العلاقة بين التمدّج والتعصب

قبل الدخول في بيان العلاقة بين التمدّج والتعصب، أمهدُ لذلك بيان المعنى اللغوي، والاصطلاحي للتعصب.

تعريف التعصب في اللغة :

التَّعَصُّبُ: مصدرٌ من الفعل تَعَصَّبَ، يُقَالُ: تَعَصَّبَ يَتَعَصَّبُ تَعَصُّبًا، بناءً على القاعدة الصرفية، فيما كان على وزن: (تَفَعَّلَ)، فمصدره: (تَفَعَّلَ)^(١).

والتَّعَصُّبُ مأخوذٌ من العصبية^(٢)، والعصبية: أن يدعو الرجلُ إلى نصرّةٍ عصبية، والتَّأَلُّبُ معهم على مَنْ يناوئهم، ظالمين أو مظلومين^(٣).

فالعصبية والتَّعَصُّبُ معناهما: المحاماة والمدافعة^(٤). والعَصَبِيُّ: الذي يغضبُ لعصبية، ويحامي عنهم^(٥). يقول ابنُ فارس: «العين والصاد والباء أصلٌ صحيحٌ واحدٌ، يدلُّ على ربط شيءٍ بشيءٍ، مستطيلاً أو مستديراً»^(٦).

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٢١/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري (٣٢٣/٣).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (عصب)، (٤٩/٢)، والصحاح، مادة: (عصب)، (١٨٢/١)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (عصب)، (٤٥٨٤/٧)، ولسان العرب، مادة: (عصب)، (٦٠٦/١).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (عصب)، (٢٤٦/٣)، ولسان العرب، مادة: (عصب)، (٦٠٦/١).

(٤) انظر: المصدرين السابقين. (٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) مقاييس اللغة، مادة: (عصب)، (٣٣٦/٤).

ومن هذا المعنى: الْعَصَبُ^(١). يُقَالُ: لَحْمٌ عَصِيبٌ، أَيُّ: صُلْبٌ مَكْتَنَزٌ
كثيرُ الْعَصَبِ، وفلانٌ معصوبُ الْخَلْقِ، أَيُّ: شديدُ اكْتِنَازِ اللحمِ^(٢).
وَالْعَصَبُ: الطيُّ الشَّدِيدُ^(٣). وَالْمُعَصَّبُ: الْفَقِيرُ، وَالْمَحْتَاجُ^(٤). يَقُولُ
أَبُو عُبَيْدٍ^(٥): «الْمُعَصَّبُ: الَّذِي يَتَعَصَّبُ مِنَ الْجُوعِ بِالْخَرَقِ»^(٦).
وَالْعَصَابَةُ: الشَّيْءُ يُعَصَّبُ بِهِ الرَّأْسُ^(٧). وَالْعَصَابُ: الْغَزَالُ^(٨)، يَقُولُ
ابْنُ فَارَسٍ: «وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْخَيْطَ يُعَصَّبُ بِهِ»^(٩).
وَالْعُصْبَةُ مِنَ الرِّجَالِ: عَشْرَةٌ إِلَى أَرْبَعِينَ؛ وَسُمِّيَتْ عَصْبَةً؛ لِأَنَّهَا قَدْ
عُصِبَتْ، أَيُّ: كَأَنَّهَا رُبِطَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ^(١٠).

تعريف التعصب في الاصطلاح:

محلٌ حديثي في هذا المبحث عن التعصب المذهبي، لا عن مطلق
التعصب للآراء أو الفِرَق.

- (١) انظر: المصدر السابق، وتهذيب اللغة، مادة: (عصب)، (٤٨/٢)، والصاحح، مادة: (عصب)، (١٨٢/١).
- (٢) انظر: المصادر السابقة. (٣) انظر: المصادر السابقة.
- (٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (عصب)، (٤٦/٢)، والصاحح، مادة: (عصب)، (١٨٢/١).
- (٥) هو: القاسم بن سلام، أبو عبيد، ولد بهراة سنة ١٥٧هـ كان إماماً حافظاً فقيهاً محدثاً، لغوياً مشهوراً، ديناً عابداً ورعاً، كبير الشأن، أحد العلماء المبرزين، ولي قضاء طرطوس، له مصنفات سارت بها الركبان، منها: الغريب المصنف في علم اللسان، وكتاب الأموال، وفصائل القرآن، والظهور، توفي بمكة سنة ٢٢٤هـ وقيل: ٢٢٣هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٥٥/٧)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (٣٩٢/١٤)، ونزهة الألباء للأنباري (ص/١٠٩)، وإنباه الرواة للقفطي (١٢/٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٦٠)، وسير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٠)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/١٧٢).
- (٦) نقل كلام أبي عبيد ابن فارس في: مقاييس اللغة، مادة: (عصب)، (٣٣٦/٤).
- (٧) انظر: المصدر السابق، وتهذيب اللغة، مادة: (عصب)، (٤٦/٢)، والصاحح، مادة: (عصب)، (١٨٢/١).
- (٨) انظر: المصادر السابقة، وشمس العلوم للحميري، مادة: (عصب)، (٤٥٧٠/٧).
- (٩) مقاييس اللغة، مادة: (عصب)، (٣٣٨/٤).
- (١٠) انظر: المصدر السابق، والصاحح، مادة: (عصب)، (١٧٢/١)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (عصب)، (٤٥٦٤/٧).

لقد كثر ورودُ لفظِ: (التعصب) عند العلماء بمختلف مذاهبهم وفنونهم، ومع كثرة ورودِهِ لم يهتم كثيرٌ من العلماء - فيما رجعتُ إليه من مصادر - بتعريف التعصب بحدٍّ معين؛ ولعل ذلك عائدٌ إلى ظهورِ معناه عندهم.

وقد عرّف بعض العلماء مصطلحَ: (التعصب)، فمن هذه التعريفات: التعريف الأول: عدمُ قبولِ الحقِّ عند ظهورِ الدليل، بناءً على ميلٍ إلى جانب.

وهذا تعريف سعد الدين التفتازاني^(١)، وابن أمير الحاج^(٢)، وأمير باد شاه^(٣).

واختاره بعضُ الحنفية^(٤)، وبعضُ المعاصرين^(٥).

التعريف الثاني: الميلُ مع الهوى؛ لأجلِ نصرَةِ المذهب، ومعاملة الإمام الآخر، أو مقلّديه بما يُغضُّ منهم.

(١) انظر: التلويح على التوضيح (٤٦/٢).

(٢) انظر: التقرير والتحجير (٩٦/٣). وابن أمير الحاج هو: محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الحلبي، أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن أمير الحاج، وابن الموقت، ولد بحلب سنة ٨٢٥هـ طلب العلم في حلب وحماة والقاهرة، وسمع من الحافظ ابن حجر، ولزم ابن الهمام، كان فاضلاً ديناً قوي النفس، فقهياً أصولياً، من علماء المذهب الحنفي البارزين، وقد برع في فنون عدة، وتصدى للإقراء والإفتاء، من مؤلفاته: التقرير والتحجير شرح التحرير، وشرح منية المصلي، وذخيرة العصر في تفسير سورة العصر، توفي سنة ٨٧٩هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٢١٠/٩)، ووجيز الكلام له (٨٥٩/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٤٩٠/٩)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٧٧١)، والأعلام للزركلي (٤٩/٧).

(٣) انظر: تيسير التحرير (٢٣٩/٣). وأمير باد شاه هو: محمد أمين بن محمود الحسيني البخاري، المعروف بأمير باد شاه، ولد بخراسان، ونشأ ببخارى، واستقر بمكة، من علماء المذهب الحنفي، فقيه وأصولي ومفسر، كان فيه شيء من التصوف، من مؤلفاته: تيسير التحرير، وتفسير سورة الفتح، وشرح تائية ابن الفارض، توفي في حدود سنة ٩٧٢هـ، وقيل: في حدود ٩٨٧هـ. انظر ترجمته في: مقدمة تيسير التحرير (٢/١)، وهدية العارفين للبغدادي (٢٤٩/٢)، والأعلام للزركلي (٤١/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٤٨/٣).

(٤) انظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (٤٥٨/١).

(٥) انظر: أثر العرف في تغير الفتوى لجمال كركار (ص/١٤٦).

وهذا تعريفُ الشيخ محمد بن المُلا فروخ^(١)، وتبعه بعض المعاصرين^(٢).

التعريف الثالث: أن تجعل ما يصدر عن إمام المذهب من الرأي، ويروي لك من الاجتهاد، حجةً عليك، وعلى سائر العباد.
وهذا تعريفُ الإمام محمد الشوكاني^(٣).

التعريف الرابع: الدفاع عن المذهب، والمحاماة عنه، سواء أكان على خطأ، أم على صواب، مع اعتقادٍ فسادٍ غيره من المذاهب.
وهذا تعريفُ الباحث محمد المامي^(٤).

وقد يُشكلُ على التعريف الرابع أن الدفاع عن المذهب إذا كان صواباً لا يتطرقُ إليه ذمٌّ، إذا لم يتضمّن الحطّ من قدرِ المذاهب الأخرى، والظعن فيها.

ومهما يكن من أمرٍ: فإنّ التعريفات السابقة لمصطلح: (التعصب)، واستعمالات العلماء له تدلُّ على أن التعصب: دفاعٌ عن المذهب، مع هوى - أي: أن المتمذهب سيدافع عن مذهبه، بغض النظر أكان الصواب معه، أم لا - واعتقاد خطأ كل ما خالف المذهب؛ لمجرد المخالفة، دون اعتبار للنظر في الأدلة، مع ما يتبع ذلك من ردّ الصواب، وعدم قبوله،

(١) انظر: القول السديد (ص/١١٤). ومحمد فروخ هو: محمد بن عبدالعظيم بن الملا فروخ الموروي، أبو عبدالله، ولد بمكة سنة ٩٦٦هـ كان أحد الحنفية المعروفين في زمنه، عارفاً بالفقه والأصول، والعقل والنقل، تولى إفتاء الناس بمكة، من مؤلفاته: القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ورسالة في صلاة التسابيح، وإعلام القاضي والداني بمشروعية تقبيل الركن اليماني، توفي سنة ١٠٥١هـ وقيل: ١٠٦١هـ. انظر ترجمته في: إيضاح المكنون للبغدادي (٢/٢٤٩)، وهدية العارفين له (٢/٢٨٠)، والأعلام للزركلي (٦/٢١٠)، ومقدمة تحقيق رسالة القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد (ص/١٣).

(٢) انظر: التعارض في الحديث للدكتور لطفي الزعير (ص/٩٦).

(٣) انظر: أدب الطلب (ص/٨٦).

(٤) انظر: المذهب المالكي - مدارسه ومؤلفاته (ص/٥١٧).

والاستمرار على القول المرجوح، والاعتداء على المخالفين، والحط من قدرهم، ثم الوقوع في التفرق.

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

تقدّم لنا أن من معاني التعصب في اللغة: المحاماة والمدافعة، وهذا المعنى مناسب للمعنى الاصطلاحي، إلا أن المعنى الاصطلاحي أضيق؛ لأن المحاماة والمدافعة من أتباع المذهب عن مذهبيهم، فالعلاقة بينهما هي العموم والخصوص المطلق.

وللتعصب صورٌ متعددة، سيأتي الحديث عنها - إن شاء الله - في مبحث مستقل في الباب الثاني، وقد حذر جمع من العلماء من داء التعصب المذهبي، ولنستمع إلى قول تقي الدين ابن تيمية: «وبلاذ المشرق من أسباب تسليط الله التتر عليها: كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها، حتى تجد المنتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى مالك يتعصب لمذهبه على هذا وهذا».

وكل هذا من التفرق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه^(١).

العلاقة بين التمذهب والتعصب:

من خلال تأمل حقيقة كل من التمذهب والتعصب، نجد أنهما يجتمعان في: أن كلا منهما أخذ لمذهب إمام معين في الأصول، أو في الفروع.

ويفترق التمذهب والتعصب في الآتي:

أولاً: التمذهب أسبق وجوداً من التعصب المذهبي؛ إذ الذي ولد

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٢/٢٥٤).

التعصب المذهبي هو التمذهب، فالتعصب أثرٌ من آثار التمذهب؛ لأنَّ ممارسة المتمذهبيين في بعض العصور هي التي أظهرت التعصب المذهبي.

يقول أبو إسحاق الشاطبي: «اعتیاد الاستدلال لمذهب واحد ربما يكسب الطالب نفوراً وإنكاراً لمذهب غير مذهبه»^(١).

ثانياً: ليس في التمذهب إعراض عن الأدلة أو هدم لها، متى ما أحسن تطبيقه، بخلاف التعصب، فإنه هادمٌ للدليل؛ فتجد المتعصب يقف موقف الهادم للدليل المخالف لمذهبه؛ لمجرد المخالفة، أو يقف موقف الراذ للدليل.

فردُّ الدليل المخالف للمذهب، أو تأويله تأويلاً بعيداً؛ لمجرد مخالفته للمذهب من التعصب، وليس من حقيقة التمذهب.

ثالثاً: يؤدي التعصب إلى تفريق المسلمين، وإحداث النزاع والشقاق بينهم، أمّا التمذهب، فليس كذلك.

رابعاً: قد يكون البقاء على المذهب؛ لأجل قوة الدليل أو لمكانة الإمام أو لعدم الاطلاع على ما لدى المذاهب الأخرى، وقد يكون لهوى المتمذهب؛ أمّا في التعصب فنضرة المذهب والبقاء عليه؛ للهوى، دون اعتبار للدليل.

يقول ابن القيم: «أمّا المتعصبون، فإنهم عكسوا القضية، ونظروا في السنة: فما وافق أقوالهم منها قبلوه، وما خالفها تحيلوا في رده أو ردّ دلالة...»^(٢).

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التمذهب والتعصب، نجد أنهما يصدقان على المتمذهب الذي يتعصب لمذهبه ولأقوال إمامه.

(١) الموافقات (٣/١٣١-١٣٢).

(٢) إعلام الموقعين (٢/١٤٣).

وينفرد المذهبُ عن التعصبِ في الآتي:

الأول: المجتهدُ الذي ينتسبُ إلى مذهبٍ معيّن، دونَ تعصبٍ لرأي إمامه.

الثاني: المتمذهبُ الذي يخرجُ عن رأي إمامه؛ لمخالفته الدليل.

الثالث: المتمذهبُ الذي يأخذُ برأي إمامه، دونَ أنْ يظهرَ عليه أثرُ من آثارِ العصيةِ لمذهبه.

وكلُّ المتعصبين لمذاهبهم هم متمذهبون، فالتعصبُ تمذهبٌ وزيادة، وهذه الزيادة ليست من حقيقة المذهب^(١).

وبناءً على ما سَبَقَ، فالنسبةُ بين التمثهْبِ والتعصبِ هي: العمومُ والخصوصُ المطلقُ.



(١) فإن قال قائل: ينفرد التعصب عن التمثهْبِ في الشخص الذي يتعصب لعالمه الذي لا يتتمي لمذهب معين، فالجواب: حقيقة صنيع المتعصب في هذه الحال أنه متمذهب.

الطلب السادس :

العلاقة بين التمذهب والخلاف

قبل البدء بذكر العلاقة بين التمذهب، والخلاف أبيتُ المعنى اللغوي، والاصطلاحِيَّ للخلاف، ثم أنتقلُ بعد ذلك إلى بيانِ العلاقة بين المصطلحين.

تعريفُ الخلاف في اللغة :

الخِلَافُ: اسمُ مصدرٍ من الفعلِ خَالَفَ، يُقال: خَالَفَ يُخَالِفُ مُخَالَفَةً، وَخِلَافاً^(١).

ولمادة: (خلف) معانٍ في اللغة، منها:

المعنى الأول: أن يجيء شيءٌ بعد شيءٍ يقومُ مقامه^(٢). ومن هذا المعنى: الخلافة؛ لأنَّ الثاني يجيء بعد الأول، قائماً مقامه^(٣)، تقول: هو خَلَفَ صدقي من أبيه، وخَلَفَ سوء من أبيه^(٤).

(١) انظر: لسان العرب، مادة: (خلف)، (٩٠/٩)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (خلف)، (ص/٦٩).

(٢) انظر: الصحاح، مادة: (خلف)، (١٣٥٦/٤)، ومقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢/٢١٠).

(٣) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢/٢١٠).

(٤) انظر: المصدر السابق، والصحاح، مادة: (خلف)، (١٣٥٤/٤)، ولسان العرب، مادة: (خلف)، (٨٩/٩).

ويقول الأخفش - كما نقل كلامه الجوهري في: الصحاح، مادة: (خلف)، (١٣٥٤/٤) - عن قولنا: هو خلف صدقي من أبيه، وخلف سوء من أبيه: «منهم من يحرك - خلف صدق، وخلف سوء - ومنهم من يسكن فيهما جميعاً إذا أضاف، ومنهم من يقول: خَلَفَ صدق، بالتحريك، ويسكن الآخر».

المعنى الثاني: خلافٌ قدام^(١). ومن هذا المعنى: قولهم: هذا خَلْفِي^(٢)، وهذا المعنى مشهور^(٣).

المعنى الثالث: التغيّر^(٤). ومن هذا المعنى: قولهم: خَلَفَ فُوهُ، أي: تَغَيَّرَ^(٥)، ومنه - أيضاً - قول النبي ﷺ: (لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمَسْلُوكِ)^(٦).

وتقول: خَلَفَ الرَّجُلُ عَنْ خُلُقِ أَبِيهِ، إِذَا تَغَيَّرَ^(٧).

ومعنى الخلاف: المضادة^(٨)، والمخالفة: ضدّ الاتفاق^(٩). قال الله تعالى: ﴿فَرَحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾^(١٠) أي: مخالفة رسول الله^(١١).

ويُقَالُ: خَالَفْتُهُ، وَتَخَالَفَ الْقَوْمُ، وَاخْتَلَفُوا، إِذَا ذَهَبَ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى خِلَافٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْآخَرُ^(١٢).

-
- (١) انظر: الصحاح، مادة: (خلف)، (١٣٥٣/٤)، ومقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢١٠/٢)، والقاموس المحيط، مادة: (خلف)، (ص/١٠٤٢).
- (٢) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢١٢/٢)، ولسان العرب، مادة: (خلف)، (٨٢/٩).
- (٣) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢١٠/٢).
- (٤) انظر: الصحاح، مادة: (خلف)، (١٣٥٦/٤)، ومقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢١٠/٢)، ولسان العرب، مادة: (خلف)، (٩٢/٩).
- (٥) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢١٢/٢)، ولسان العرب، مادة: (خلف)، (٩٢/٩).
- (٦) هذا اللفظ قطعة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه البخاري في: صحيحه، كتاب: الصوم، باب: فضل الصوم (ص/٣٦٠)، برقم (١٨٩٤)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الصوم، باب: فضل الصيام (٥١١/١)، برقم (١١٥١).
- (٧) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢١٢/٢)، ولسان العرب، مادة: (خلف)، (٩٣/٩).
- (٨) انظر: لسان العرب، مادة: (خلف)، (٩٠/٩).
- (٩) انظر: الصحاح، مادة: (خلف)، (١٣٥٧/٤)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (خلف)، (ص/٦٩).
- (١٠) من الآية (٨١) من سورة (التوبة).
- (١١) انظر: لسان العرب، مادة: (خلف)، (٩٠/٩).
- (١٢) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (خلف)، (ص/٦٩).

يقول ابن فارس: «أما قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه، أي: مختلفون، فمن المعنى الأول؛ لأن كل واحد منهم يُنحى قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نجاه»^(١).

تعريف الخلاف في الاصطلاح:

تعددت تعريفات العلماء لعلم الخلاف، ومن تلك التعريفات:

التعريف الأول: الجدُل الواقع بين أصحاب المذاهب الفرعية. وهذا تعريف طاش كبري زاده^(٢).

وقريب منه تعريف سعد الدين التفتازاني، إذ عرفه بـ: علم الاختلاف الواقع بين المجتهدين^(٣).

ويتميز تعريف التفتازاني بأنه لم يقصر الخلاف على الخلاف في الفروع، بل عرفه بما يشمل بعمومه الاختلاف في الأصول.

التعريف الثاني: علم يُعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية، ودفع الشبه، وقوادح الأدلة الخلافية، بإيراد البراهين القطعية. وهذا تعريف حاج خليفة^(٤).

(١) مقاييس اللغة، مادة: (خلف)، (٢/٢١٣)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: مفتاح السعادة (٢/٥٩٩). وطاش كبري زاده هو: محمد بن أحمد بن مصطفى بن خليل الرومي، عصام الدين أبو الخير، المعروف بطاش كبري زاده، ولد في بروسة سنة ٩٠١هـ وهو من العلماء الأعيان، أخذ عن أبيه الحديث والتفسير، كان حنفي المذهب، مؤرخاً، تولى القضاء بالقسطنطينية، ودُرّس بعدة مدارس، من مؤلفاته: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، والمعالم في الكلام، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، توفي سنة ٩٦٨هـ. انظر ترجمته في: كشف الظنون لحاج خليفة (٢/١٧٦٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/٥١٤)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/١٣٨)، والأعلام للزركلي (١/٢٥٧)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١/٣٠٨).

(٣) نقل هذا التعريف ساجقلي زاده في: ترتيب العلوم (ص/١٤٣).

(٤) انظر: كشف الظنون (١/٧٢١). وحاج خليفة هو: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، المعروف بين أهل الديوان بحاجي خليفة، أو حاج خليفة، والشهير بين العلماء بـ: كاتب =

ومرتضى الزبيدي^(١)، وصديق القنوجي^(٢)، وعبد القادر ابن بدران^(٣)،
ومحمد حسنين مخلوف^(٤).

= جليبي، ولد بالقسطنطينية سنة ١٠١٧هـ كان علامة فقيهاً حنفياً، مؤرخاً بحائته، رئيساً لكتبة أسرار السلطان مراد الرابع العثماني، انقطع في السنوات الأخيرة من حياته إلى تدريس العلوم، من مؤلفاته: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وتقويم التواريخ، وميزان الحق، وله مؤلفات باللغة التركية، توفي بالقسطنطينية سنة ١٠٦٧هـ. انظر ترجمته في: مقدمة كشف الظنون (١/هـ)، والأعلام للزركلي (٧/٢٣٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/٨٧٠).

(١) انظر: إتحاف السادة المتقين (١/٢٨٧). ومرتضى الزبيدي هو: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، أبو الفيض وأبو الوقت، الشهير بمرتضى الحسيني، أصله من واصل بالعراق، ولد بالهند سنة ١١٤٥هـ من كبار علماء اللغة والنحو والأدب، علامة نسابة فقيه وأصولي ومحدث، حنفي المذهب، وقد عده الشهاب المرجاني من المجددين على رأس المائة الثانية عشرة، من مؤلفاته: إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين، وتاج العروس شرح القاموس، وبلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب، وعقد الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة، توفي بمصر سنة ١٢٠٥هـ. انظر ترجمته في: تاريخ عجائب الآثار للجبرتي (٢/١٠٣)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (١/٥٢٦)، والأعلام للزركلي (٧/٧٠)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/٦٨١).

(٢) انظر: أبجد العلوم (ص/٣٩٢). وصديق القنوجي هو: محمد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله خان الحسيني البخاري القنوجي، ولد بقنوج بالهند سنة ١٢٤٨هـ نشأ بمسقط رأسه، وأخذ العلم عن علماء بلده، كان علامة فقيهاً أصولياً، له معرفة بالحديث والتفسير، وتقلد عدة مناصب في بهوبال، وتزوج من ملكة بهوبال، وقد ألف كتباً كثيرة، وكان متأثراً بالإمام محمد الشوكاني، ويوافقه في موقفه من أرباب المذاهب، من مؤلفاته: فتح البيان في مقاصد القرآن، والدين الخالص، والتاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، وحصول المأمول من علم الأصول، وعون الباري شرح مختصر صحيح البخاري، توفي سنة ١٣٠٧هـ. انظر ترجمته في: التاج المكمل للقنوجي (ص/٥٤١)، وأبجد العلوم له (ص/٧٢٥)، ونزهة الخواطر لعبد المحي الحسيني (٨/١٢٤٦)، والأعلام الشرقية لزكي مجاهد (١/٣٨٥)، والأعلام للزركلي (٦/١٦٧).

(٣) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٤٥٠).

(٤) انظر: بلوغ السؤل (ص/١٠-١١). ومحمد مخلوف هو: محمد بن حسنين بن محمد مخلوف العدوي المصري الأزهري، شمس الدين، ولد في بلدة بني عدي بمصر سنة ١٢٧٧هـ من علماء المذهب المالكي، كان فقيهاً أصولياً، عارفاً بالتفسير والفلسفة وعلم الكلام، عفاً اللسان، كريم الأخلاق، مهيباً في مجلسه، شديد الصلابة في الحق، صريح المقال، صوفياً خلوتى الطريقة، وأول من بدأ في إنشاء مكتبة الأزهر وتنظيمها، من مؤلفاته: بلوغ السؤل في علم الأصول، والمدخل المنير في علم التفسير، والفصول الوفيات في أحكام المعاملات، =

يقول حاج خليفة بعد التعريف: «وهو الجدل الذي هو قسمٌ من المنطق، إلا أنه حُصِّنَ بالمقاصد الدينية»^(١).

التعريف الثالث: علمٌ باحثٌ عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية، أو التفصيلية، الذاهب إلى كلٍّ منها طائفة من العلماء.

نقل هذا التعريف الشيخ صديق القنوجي في كتابه: (أبجد العلوم)^(٢).

وبتأمل التعريفات السابقة، وبالنظر إلى واقع الكتب المؤلفة في الخلاف^(٣) أجد أن أقربها هو التعريف الأول، لكن دون قصره على الخلاف في الفروع، بل توسيع دائرة التعريف؛ ليشمل الخلاف الواقع بين الأئمة في الأصول، والفروع.

العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي:

تقدم لنا أن من معاني الخلاف في اللغة: المضادة وعدم الاتفاق، وهذا المعنى متحقق في المعنى الاصطلاحي للخلاف، إلا أنه مقصورٌ على الخلاف الواقع بين المجتهدين، والقائم به أتباعهم.

وإذا كان الخلاف بالمعنى المتقدم، فإن الخلاف سيَتَّبِعُ المنهج الآتي:

أولاً: تقريرُ مذهبِ إمامه في المسألة الخلافية.

ثانياً: ذكرُ المخالف - أو المخالفين - لإمامه.

= توفي سنة ١٣٥٥ هـ. انظر ترجمته في: الأعلام الشرقية لزكي مجاهد (٣٧٦/١)، والأعلام للزركلي (٩٦/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢٤٤/٣).

(١) كشف الظنون (٧٢١/١). وانظر: علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري للدكتور أحمد الضويحي (٩٤٩/٢).

(٢) انظر: (ص/٣٩٤).

(٣) الكتب المؤلفة في الخلاف في الفروع كثيرة، منها: اختلاف الفقهاء للطحاوي، وعيون الأدلة لابن القصار، وتأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي. ومن الكتب المؤلفة في الخلاف في الأصول: مسائل الخلاف في أصول الفقه لأبي عبد الله الصيمري.

ثالثاً: الاستدلال لقول إمامه بالأدلة الشرعية، وبيان ما وردَ عليها من اعتراضات، والإجابة عنها.

رابعاً: ذكر أدلة المخالفين، والإجابة عنها^(١).

فائدة علم الخلاف:

لعلم الخلاف فائدة، وهي: دفع الشكوك التي ترد على المذهب، وتأييده بإيراد الحجج والأدلة، وبيان القواعد والأصول التي اعتمدت في المذهب في الاجتهاد والاستنباط، وتضعيف المذهب المخالف^(٢).

يقول ابن خلدون^(٣) متحدثاً عن نشأة الخلاف: «فاعلم أن هذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين؛ باختلاف مداركهم، واتسع ذلك في الملة، ثم انتهى ذلك إلى الأئمة الأربعة، واقتصر الناس على تقليدهم، وجرى الخلاف بين المتمسكين بها، والآخذين بأحكامها مجرى الخلاف في النصوص الشرعية.

(١) انظر: مقدمة تحقيق الانتصار لأبي الخطاب (٢/٨١-٨٢)، وظاهرة الانتصار للمذهب، للدكتور محمد المصلح (٥/٣٦٣)، ضمن بحوث ملتقى القاضي عبدالوهاب البغدادي.

(٢) انظر: مفتاح السعادة لطاش زاده (٢/٥٩٩)، وأبجد العلوم للفتوح (ص/٣٩٤)، والإمام الجويني للدكتور محمد الزحيلي (ص/١٨٥).

(٣) هو: عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن خلدون الحضرمي المغربي، أبو زيد، ولد بتونس سنة ٧٣٢هـ وقيل: سنة ٧٣٣هـ مؤرخ معروف، جم الفضائل، رفيع القدر، عالي الهممة، كثير الحفظ، من أرباب المذهب المالكي، تعدد مقدمة تاريخه من التأليفات المهمة في علم الاجتماع، نشأ بتونس، ثم رحل إلى الأندلس في طلب العلم، ثم عاد إلى تونس، ورحل بعدها إلى القاهرة فاستقر بها، وولي قضاء المالكية بها، كان بارعاً في العلوم، ماهراً في الأدب والكتابة، وكان كثيراً ما يرتاح في النقول لفن أصول الفقه، خصوصاً عن الحنفية، من مؤلفاته: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، وشرح البردة، وتلخيص المحصل للرازي، توفي سنة ٨٠٨هـ. انظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٣/٤٩٧)، وإنباء الغمر لابن حجر (٥/٣٣٢٧)، والضوء اللامع للسخاوي (٤/١٤٥)، ونيل الابتهاج للتنبكي (ص/٢٥٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/١١٤)، والأعلام للزركلي (٣/٣٣٠).

وجرث بينهم المناظرات... وأجريت في سائر أبواب الفقه، وكان في هذه المناظرات: بيان مأخذ هؤلاء الأئمة، ومشاراة اختلافهم، ومواقف اجتهدهم^(١).

ويقول الدكتور محمد الزحيلي: «ثم تجدد الخلاف بين أتباع الأئمة والمذاهب... واندفع العلماء في كل مذهب يؤيدون أقوال إمامهم، ويستدلون لها، ويدعمون مذهبه بالأدلة والحجج والبراهين، وينافحون عن المذهب وإمام المذهب، ويدللون على منهجه في الاجتهاد، وقواعده في الاستنباط»^(٢).

العلاقة بين التمذهب والخلاف:

بعد أن كشفت عن المعنى اللغوي والاصطلاحي للخلاف، أبين العلاقة بين التمذهب والخلاف الواقع بين أتباع المذاهب، فأقول:

يجتمع التمذهب والخلاف في: أن كلا منهما أخذ أقوال إمام مذهب معين في الأصول، أو في الفروع.

ويفترق التمذهب عن الخلاف في الآتي:

أولاً: التمذهب سابق في الوجود على الخلاف الواقع بين أرباب المذاهب الفقهية؛ إذ الخلاف الواقع بين أرباب المذاهب الفقهية أثر من آثار التمذهب، وتقدم لنا قبل قليل كلام ابن خلدون.

ثانياً: لا بُدَّ في الخلاف من معرفة أدلة المذهب، وأقوال المخالفين، وأدلتهم والجواب عنها، وهذا القدر غير مشروط في التمذهب.

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التمذهب والخلاف، نجد أنهما يجتمعان في: التمذهب الخلافي، فالشخص الذي يلتزم مذهباً معيناً، ويستدل لقول

(١) مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٦٦-١٠٦٧)، بتصرف.

(٢) الإمام الجويني للدكتور محمد الزحيلي (ص/١٨٦)، بتصرف.

إمامه، ويذُبُّ عنه، ويعرفُ الأقوالَ المخالفةَ لمذهبه، وأدلتها، والإجابةَ عنها، يصدق عليه وصفُ التمذهبِ ووصفُ الخلافِ.

وينفردُ التمذهبُ عن الخلافِ في: الشخصِ المتمذهبِ الذي لا يستدلُّ لقولِ إمامه بالحججِ، ولا يُضَعِّفُ القولَ المخالفَ لمذهبه .

وبناءً على ما تقدّم، فالنسبةُ بين التمذهبِ والخلافِ هي العمومُ والخصوصُ المطلقُ.



الطلب السابع :

العلاقة بين التمذهب والانتصار للمذهب

لقد حَفَلَتْ كُتُبٌ متعددةٌ مؤلَّفةٌ في المذاهبِ الفقهيَّةِ المختلفةِ بعنوان: (الانتصار للمذهب)، فما العلاقةُ بين مصطلحِ (الانتصار للمذهب)، والتمذهب؟

لا بُدَّ أولاً مِنْ بيانِ التعريفِ اللغوي، والاصطلاحي للانتصار للمذهب، ثمَّ بعد ذلك أُبينُ العلاقةَ بينه، وبين التمذهب.

تعريف الانتصار في اللغة :

الانتصارُ: مصدرٌ مِنَ الفعلِ: انتَصَرَ^(١)، يُقَالُ: انتَصَرَ يَنْتَصِرُ انتِصَاراً. والانتصار عائد إلى مادة: (نصر)، ولهذه المادة عدَّةُ معانٍ في اللغة، منها :

المعنى الأول: الإتيانُ، أو إتيانُ خيرٍ^(٢). يقولُ ابنُ فارسٍ: «النونُ والصادُ والراءُ، أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على إتيانٍ خيرٍ»^(٣). يُقَالُ: نَصَرَ اللهُ المسلمين، أي: آتاهم الظَّفَرَ على عدوِّهم^(٤)، ونَصَرْتُ بلدَكَ، إذا أتيته^(٥).

(١) انظر: القاموس المحيط، مادة: (نصر)، (ص/٦٢٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (نصر)، (١٥٩/١٢)، والصاحح، مادة: (نصر)، (٨٢٩/٢)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (نصر)، (١٠/٦٦٢٨).

(٣) مقاييس اللغة، مادة: (نصر)، (٤٣٥/٥).

(٤) انظر: المصدر السابق، وتهذيب اللغة، مادة: (نصر)، (١٦٠/١٢)، ولسان العرب، مادة: (نصر)، (٥/٢١١).

(٥) انظر: المصادر السابقة، والصاحح، مادة: (نصر)، (٨٢٩/٢).

المعنى الثاني: العطاء، والإيتاء^(١). ومن هذا المعنى: النصائر، وهي: العطايا^(٢). ومنه: قولُ الشاعر^(٣):

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُنْ سَطْرًا لِقَائِلْ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

المعنى الثالث: العون^(٤). يقال: نَصَرَهُ اللهُ على عدوّه، أي: أعانه^(٥)، وَنَصَرَ الغيْثُ البلدَ، إذا أعانه على الخصب^(٦). ومن هذا المعنى: قوله تعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾^(٧)، وقول النبي ﷺ: (انصر أخاك ظالماً، أو مظلوماً)^(٨).

(١) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (نصر)، (٤٣٥/٥)، والصحاح، مادة: (نصر)، (٨٢٩/٢)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (نصر)، (١٠/٦٦٢٠).

(٢) انظر: لسان العرب، مادة: (نصر)، (٢١١/٥)، وتاج العروس، مادة: (نصر)، (١٤/٢٣٤).

(٣) هذا البيت لرؤية بن العجاج، كما في: ديوانه (ص/١٧٤). وقد أورده سيبويه في: الكتاب (١٨٥/٢)، وابنُ جني في: الخصائص (١/٣٤١)، والجوهري في: الصحاح، مادة: (نصر)، (٨٢٩/٢)، وابنُ فارس في: مقاييس اللغة، مادة: (نصر)، (٤٣٦/٥)، وابنُ منظور في: لسان العرب، مادة: (نصر)، (٢١١/٥).

وبعضهم يورد الشطر الثاني: لِقَائِلْ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا ويقول الأستاذُ عبدالسلام هارون في تعليقه على: الكتاب لسبويه (١٨٥/٢)، حاشية (٣): «سُطْرُنْ: كَتَبْنِ، ويعني بالأسطار: آيات الكتاب الكريم. ونصر هذا هو نصر بن سيار... وقال الجرمي: النصر: العطية، فيريد: يا نصرُ عطيةً عطيةً...».

(٤) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للأصبهاني، مادة: (نصر)، (ص/٨٠٨)، ولسان العرب، مادة: (نصر)، (٥/٢١٠).

(٥) انظر: لسان العرب، مادة: (نصر)، (٥/٢١٠)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (نصر)، (١٠/٦٦٢٠).

(٦) انظر: المصدرين السابقين. (٧) من الآية (١٣) من سورة (الصف).

(٨) أخرج الحديث: البخاري في: صحيحه، كتاب: المظالم، باب: أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً (ص/٤٦١)، برقم (٣٤٤٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم في: صحيحه، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً (٢/١٢٠٠)، برقم (٢٥٨٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ولفظه: (وَلْيُنْصَرِ الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً).

وهذا المعنى قريب من المعنى الأول.

يقول أبو منصور الأزهري^(١): «النصر: عونُ المظلوم»^(٢).

المعنى الرابع: الانتقام^(٣). يُقال: انتَصَرَ الرجلُ، إذا امتنع عن ظالمه^(٤). يقول أبو منصور الأزهري: «ويكون الانتصارُ مِنَ الظالم: الانتصاف والانتقام منه»^(٥).

وجعل ابنُ فارسِ المعنى الرابع من المعنى الأول، ولم يُبين وجه ذلك^(٦).

وجعلَ الراغبُ الأصبهاني^(٧) الانتصارَ بمعنى طلبِ النصرة، وهي:

(١) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري الهروي، أبو منصور، ولد سنة ٢٨٢هـ كان علامةً ثبتاً ثقةً ديناً ورعاً، رأساً في اللغة والفقه، شافعي المذهب، عارفاً بالحديث، عالي الإسناد، مهتماً بالتفسير وعلل القراءات، من مؤلفاته: تهذيب اللغة، والتقريب في التفسير، وتفسير ألفاظ المزني، وشرح ديوان أبي تمام، توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري (ص/٢٣٧)، وإرشاد الأريب لياقوت (٥/٢٣٢١)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٣٣٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٣١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/٦٣)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٤٩)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/١٨٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/١٩).

(٢) تهذيب اللغة، مادة: (نصر)، (١٢/١٦٠).

(٣) انظر: الصحاح، مادة: (نصر)، (٢/٨٢٩)، ومقاييس اللغة، مادة: (نصر)، (٥/٤٣٥)، ولسان العرب، مادة: (نصر)، (١٢/٢١٠).

(٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (نصر)، (١٢/١٦٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (نصر)، (٥/٤٣٥).

(٧) هو: الحسين - وقيل: محمد، وقيل: المفضل - بن محمد بن المفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بالراغب، عاش في أوائل القرن الخامس الهجري، وقيل: عاش في القرن الرابع، كان علامةً ماهراً محققاً باهراً، من أذكى المتكلمين، يقول عنه شمس الدين الذهبي: «لم أظفر له بوقاة»، ولا بترجمة، وقد ذكر جلال الدين السيوطي أنَّ كثيراً من الناس يظنون الراغب معتزلياً، وتعب ذلك، ويُنَّ أنه من أهل السنة، من مؤلفاته: مفردات ألفاظ القرآن، ومحاضرات الأدباء ومحاورات البلغاء، والذريعة إلى مكارم الشريعة، وأفانين البلاغة، اختلف في سنة وفاته: قيل: سنة ٥٠٣هـ وقيل: ٤٠٢هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء =

العون^(١).

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَصَرَّ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ: أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرْ﴾^(٣).

تعريف الانتصار للمذهب في الاصطلاح:

وَرَدَ لَفْظُ: (الانتصار)، أو (الانتصار للمذهب)، أو (نصرة المذهب) في تضاعيف مؤلفات العلماء في وقت مبكر، يقول ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «ثُمَّ خَالَفَ جَمِيعُ مُتَأَخِّرِيهِمْ - أي: متأخري الحنفية، فقالوا: بعدم مشروعية التحييس - هذا الإجماع، وخرقوه، وابتدعوا ضلالة لم يسبقهم إليها أحدٌ قبلهم، فصاروا فرقتين... الأخرى جعلت شغلها في دينها البحث عما ينصرون به أقوال أبي حنيفة»^(٤).

ويقول أبو الوفاء ابن عقيل (ت: ٥١٣هـ): «فصل: في نصرة كلامه - أي: الإمام الشافعي في تفسيره للبيان - والرد على من اعترضه»^(٥).

ويقول الطوفي (ت: ٧١٦هـ): «وأدلة الفور والتراخي من الطرفين متقاربة في القوة، ولكل منها اتجاه، فإن جاز لنا نصرة المذهب الظاهر - وهو الفور - أجبنا عن أدلة أصحاب التراخي»^(٦).

ويظهر أن المراد بنصرة القول في كلام العلماء أنف الذكر هو

= (١٨/١٢٠)، والوافي بالوفيات للصفدي (٤٥/١٣)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٩٧)، وطبقات المفسرين للدواودي (٢/٣٢٩)، وأبجد العلوم للقنوجي (ص/٦٠٣)، والأعلام للزركلي (٢/٢٥٥).

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة: (نصر)، (ص/٨٠٩).

(٢) من الآية (٤١) من سورة (الشورى).

(٣) الآية (١٠) من سورة (القمر).

(٤) الإعراب عن الحيرة والالتباس (٣/١٠٩٦).

(٥) الواضح في أصول الفقه (١/١٨٥).

(٦) شرح مختصر الروضة (٢/٣٩٣).

الاستدلال للمذهب، والردُّ على أدلة المذاهب الأخرى^(١).

وهناك كلامٌ للشيخ عبدالقادر ابنِ بدران يمكنُ الإفادَةُ منه في تعريف الانتصار للمذهب، يقولُ: «وقد سَمَّى أبو الخطاب كتابَه بـ(الانتصار في المسائل الكبار)، وكلاهما - أي: كتاب أبي الخطاب، وكتاب المفردات للقاضي أبي يعلى - يذكرانِ أفرادَ المسائلِ الكبارِ من الخلافِ بين الأئمة، وينتصرانِ لمذهب الإمام أحمد، مع ذكر ما استدلَّ به أصحابُ كلِّ إمام، لنصرة إمامه وهدمه»^(٢).

فيمكنُ تعريف الانتصارِ بناءً على ما قاله ابنُ بدران بأنَّه: الاستدلالُ لقولِ إمام المذهب في المسائلِ الخلافية، وذكرُ أقوالِ المخالفين، وأدلتهم، والإجابةُ عنها.

وقد عرَّف الدكتور محمد أبو الأجفان الانتصارَ للمذهب بأنَّه: ترجيحُ المذهب الفقهي، والذبُّ عنه، ودعمه بالأدلة الشرعية^(٣).

وبناءً على ما تقرَّر آنفاً: فلا ينهضُ للانتصارِ للمذهب على الوجه الأمثل، إلا المتضلُّع في الأصول والفروع، المستوعِب لأصولِ مذهبه وفروعه، العارفُ بأصولِ المذاهبِ الأخرى، وفروعها^(٤).

(١) يؤكد ذلك أيضاً النظر في الكتب المؤلفة المعنونة بـ«النصرة أو الانتصار»، ككتاب (الانتصار لأهل المدينة) لأبي عبد الله محمد بن عمر ابن الفخار المالكي (ت: ٤١٩هـ) وكتاب (تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك على منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف) لأبي الحجاج يوسف الفندلاوي المالكي (ت: ٥٤٣هـ).

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٤٥٣).

(٣) مناصرة المذهب وأثرها العلمي (ص/١٤١)، مطبوع ضمن مجلة جامعة الزيتونة، العدد الأول، السنة الأولى عام ١٩٩٢م. وانظر: تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١٨٠).

(٤) انظر: ظاهرة الانتصار للدكتور محمد المصلح (٣٦٣/٥) ضمن بحوث ملتقى القاضي عبدالوهاب البغدادي.

وللانتصار للمذهبِ صورٌ، منها:

الأولى: التأليفُ في فروعِ المذهبِ، مع الاستدلالِ، ومناقشة أدلة المخالفين.

الثانية: ترجيحُ التمثيلِ بمذهبِ إمامٍ معيّن، وذلك بترجيحِ أصوله على أصولٍ غيره من المذاهبِ، أو بالتأليفِ في مناقبِ الإمام، وبيان ما كانَ عليه من سعة في العلم، وحسن في الاستنباط، وشدة تمسكٍ بالكتابِ السنة.

الثالثة: عقدُ المناظراتِ مع المخالفِ؛ لنصرة المذهبِ، بسوقِ الحججِ والبراهين على رجحانه.

الرابعة: تفسيرُ آياتِ الأحكامِ، وشرحُ أحاديثِ الأحكامِ، واستنباطُ أحكامِ الفروعِ المذهبيةِ منهما^(١).

وقد جعلَ الدكتورُ محمدُ أبو الأجفان من صورِ الانتصارِ للمذهبِ: الترجمة لأعلامِ المذهبِ^(٢).

ويظهرُ لي عدمُ دخولِ هذه الصورة في الانتصارِ للمذهبِ؛ لخلوها عن معنى الانتصارِ، وقصارى الأمرِ أن تكونَ من قبيلِ خدمةِ المذهبِ.

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

يمكنُ إبرازُ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للانتصارِ

(١) انظر: مقدمة تحقيق انتصار الفقير السالك (ص/ ٧٨-٧٩)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/ ٣٣٣)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/ ١٧٩)، وتاريخ الفقه الإسلامي لبدران أبو العيين (ص/ ٩٨)، والمدرسة المالكية في عهد سيادة القيروان للدكتور محمد أبو الأجفان (٢٥٣/١) ضمن بحوث ملتقى القاضي عبدالوهاب البغدادي.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق انتصار الفقير السالك للراعي (ص/ ٧٨-٧٩)، والمدرسة المالكية في عهد سيادة القيروان للدكتور محمد أبو الأجفان (٢٥٣/١) ضمن بحوث ملتقى القاضي عبدالوهاب البغدادي.

للمذهب من جهة: أن إقامة أدلة المذهب، والإجابة عن أدلة المخالفين، وترجيح المذهب على غيره من المذاهب، يكون بها النصر للمذهب، والإعانة له على من يخالفه.

العلاقة بين التمذهب والانتصار للمذهب:

قبل بيان العلاقة بين مصطلحي: التمذهب، والانتصار للمذهب، أبين أن هناك تقارباً بين الانتصار للمذهب والخلاف - المتقدم في المطلب السادس - يدل على هذا: أن بعض المؤلفات في الخلاف لا يوجد بينها وبين المؤلفات في الانتصار للمذهب كبير فرق^(١)، إلا أن مسمى الانتصار للمذهب يشمل ما هو أوسع من نصرته المذهب في المسائل الخلافية، كما تقدم قبل قليل في صور الانتصار للمذهب.

ويمكن القول: إن من سمي مؤلفه بالخلاف، اتجه نظره إلى حكاية الأقوال المخالفة لمذهبه؛ ومن سمي مؤلفه الذي خصه بالمسائل الخلافية بالانتصار، اتجه نظره إلى إقامة الدلائل على قوة مذهبه، وضعف ما خالفه.

وقد يكون للروح المذهبية المسيطرة على بعض أتباع المذاهب في بعض العصور أثر في عنونة الكتب المؤلفة في الخلاف بالانتصار للمذهب.

يجتمع التمذهب والانتصار للمذهب في: أن كلاهما أخذ لقول الإمام في الأصول، أو في الفروع.

ويفترق التمذهب والانتصار في الآتي:

أولاً: التمذهب سابق في الوجود على الانتصار للمذهب؛ إذ الانتصار للمذهب إنما وجد بعد قيام المذهب الذي يُراد نصرته، فالانتصار للمذهب أثر من آثار التمذهب.

يقول الشيخ محمد الخضري: «لم يكن انتساب العلماء في هذا الدور

(١) انظر: تاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٣٣).

- من أوائل القرن الرابع إلى سقوط الدولة العباسية - إلى أئمتهم واقفاً بهم عند حدّ التقليد المحض، بل كان لهم من الأعمال ما يرفعُ درجتهم، ويُعلي كعبهم، فمن ذلك: ... قيام كل فريق بنصرة مذهبه جملةً وتفصيلاً... وذلك بترجيح المذهب في كل مسألة خلافية، ووضعوا لذلك كتب الخلاف، يذكرون فيها المسائل التي اختلف فيها^(١).

ثانياً: في الانتصار للمذهب ترجيح لكفة المذهب - إمّا بالدعوة إلى التمدّ به، وإمّا ببيان قوة أصوله، وإمّا بذكر مناقب الإمام - أمّا التمدّ، فيتحقّق دون وجود ترجيح لكفة المذهب.

وجُملة القول: إنّ الانتصار للمذهب يُعدّ وجهاً من أوجه التمدّ، ورافداً قوياً لاستمرار المذهب وبقائه.

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التمدّ والانتصار للمذهب، نجد أنّهما يجتمعان في: المتمذهب الذي ينتصر لمذهبه، بأيّ وجه من أوجه الانتصار. وينفرد التمدّ عن الانتصار في: المتمذهب الذي لا ينتصر لمذهبه. وبناءً على ما تقدم، فالنسبة بين التمدّ والانتصار هي: العموم والخصوص المطلق، فكلّ منتصر لمذهبه متمذهب، دون العكس.



(١) تاريخ التشريع الإسلامي (ص/٣٢٩-٣٣٣)، بتصرف يسير.

الطلب الثامن :

العلاقة بين التمذهب والصلابة في المذهب

سأبيّن المعنى اللغويّ، والمعنى الاصطلاحيّ للصلابة في المذهب، ثمّ أعرضُ إلى العلاقة بين التمذهب والصلابة في المذهب.

تعريف الصلابة في اللغة :

الصلابة: مصدرٌ من الفعل: صَلَبَ، يُقَالُ: صَلَبَ وَصَلَبَ، يَصْلُبُ، وَيَصْلُبُ، صَلْبًا وَصَلَابَةً^(١).

وتعودُ الصلابةُ إلى مادة: (صلب)، ولهذه المادةُ معنيان :

المعنى الأول: الشدّة والقوّة^(٢). يقولُ ابنُ فارس: «الصادُ واللامُ والباءُ، أصلان، أحدهما: يدلُّ على الشدّة والقوّة»^(٣).

فالصُّلْبُ: الشديد^(٤)، والصلابةُ: الشدّة، ضدُّ اللين^(٥). يُقَالُ: تَصَلَّبَ لَكَ فُلَانٌ، أَي: تشدّد^(٦).

ومن هذا المعنى: الصُّلْبُ: فقراتُ الظَّهْرِ^(٧)، والصلابُ مِنَ الحُمَى،

(١) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (صلب)، والقاموس المحيط، مادة: (صلب)، (ص/١٣٥).

(٢) انظر: المصدرين السابقين، والصحاح، مادة: (صلب)، (١/١٦٣)، ولسان العرب، مادة: (صلب)، (١/٥٢٨).

(٣) مقاييس اللغة، مادة: (صلب)، (٣/٣٠١).

(٤) انظر: الصحاح، مادة: (صلب)، (١/١٦٣)، والقاموس المحيط، مادة: (صلب)، (ص/١٣٥).

(٥) انظر: لسان العرب، مادة: (صلب)، (١/٥٢٧).

(٦) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (صلب)، (١٢/١٩٧).

(٧) انظر: الصحاح، مادة: (صلب)، (١/١٦٣)، ومقاييس اللغة، مادة: (صلب)، (٣/٣٠١).

وهي الشديدة^(١)، والتصليب: وهو بلوغ الرطب اليُبْس، يُقال: صلب الرطب، إذا بلغ اليُبْس^(٢).

المعنى الثاني: الودك^(٣)، وعبر بعض اللغويين بـ: ودك العظم^(٤). يقول ابن فارس: «الأصل الآخر: جنس من الودك»^(٥).

والصليب: الودك^(٦)، يُقال: اضطلب الرجل، إذا جمَعَ العظام، فاستخرج ودكها؛ ليأتمم به، وهو الاصطلاح^(٧).

تعريف الصلابة في المذهب في الاصطلاح:

لم يتعرض أكثر العلماء - فيما وقفت عليه من مصادر - إلى تعريف الصلابة في المذهب، ولقد وقفت على تعريفين لعالمين متأخرين:

التعريف الأول: الثبات على ما ظهر للمجتهد من الدليل.

وهذا تعريف الشيخ محمد الملا فروخ^(٨). وقال عقيبه: «وذلك لا يتم إلا للمجتهد نفسه، أو لمن هو من أهل النظر والترجيح ممن أخذ بقوله»^(٩).

والظاهر أن مراده بالمجتهد في التعريف المجتهد المطلق، والمجتهد الجزئي، والمجتهد في المذهب، إذا تحققت له أهلية النظر في الدليل.

(١) انظر: المصدرين السابقين، وتهذيب اللغة، مادة: (صلب)، (١٢/١٩٧).

(٢) انظر: المصادر السابقة، ولسان العرب، مادة: (صلب)، (١/٥٣٠).

(٣) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (صلب)، (١٢/١٩٥)، ولسان العرب، مادة: (صلب)، (١/٥٢٨).

(٤) انظر: الصحاح، مادة: (صلب)، (١/١٦٤)، ومقاييس اللغة، مادة: (صلب)، (٣/٣٠٢).

(٥) مقاييس اللغة، مادة: (صلب)، (٣/٣٠١).

(٦) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (صلب)، (١٢/١٩٥).

(٧) انظر: المصدر السابق مادة: (صلب)، (١٢/١٩٦)، والصحاح، مادة: (صلب)، (١/١٦٤).

(٨) (١٦٤)، ومقاييس اللغة، مادة: (صلب)، (٣/٣٠٢)، ولسان العرب مادة: (صلب)، (١/٥٢٩).

(٩) انظر: القول السديد (ص/١١٤).

(٩) المصدر السابق.

وبناءً على ما سبق: فيُعنى بالمذهب في التعريف السابق: (الصلابة في المذهب): القول.

ويظهرُ لي أنَّ الصلابة في قولنا: (الصلابة في المذهب)، يُعنى بها: الشدة في التمسك بالمذهب، ويظهرُ أثرها في الثبات عليه.

التعريف الثاني: وجوب الثبات على الطريقة الثابتة عن النبي ﷺ، والصحابة والتابعين، ومن بعدهم من أئمة الدين والسلف الصالحين، من اتباع الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

هذا تعريف الشيخ محمد بخيت المطيعي^(١)، ذكره في موضع^(٢)، وفي موضع آخر أشار إليه، فقال: «ومعنى وجوب الصلابة في المذهب، هو وجوب الثبات على الطريقة الثابتة عن النبي ﷺ، والصحابة والتابعين، ومن بعدهم من أئمة الدين والسلف الصالحين، من اتباع^(٣) الكتاب والسنة والإجماع والقياس، لا التزام مذهب فقيه والتقيّد به، والتعصب له، من غير قيام دليل يُوجب ذلك»^(٤).

(١) انظر: إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهله (ص/٢٢٧). والشيخ محمد المطيعي هو: محمد بخيت بن حسين المطيعي، ولد في المطيعة بأسبوط مصر سنة ١٢٧١هـ. دَرَسَ في الأزهر على أيدي كبار علماء عصره، وتولى القضاء في عدد من المدن المصرية، كان من كبار العلماء المتأخرين، وشيخ فقهاء عصره، ومن أعيان المذهب الحنفي، علامةً محمراً فقيهاً أصولياً بارعاً، متبحراً في عدة علوم: كالتفسير والفلسفة والمنطق، وقد تقلد منصب مفتي الديار المصرية، من مؤلفاته: البدر الساطع على جمع الجوامع، وإرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهله، وسلم الوصول على نهاية السؤل، وإرشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة، توفي سنة ١٣٥٤هـ. انظر ترجمته في: الفتح المبين للمراغي (٣/١٨١)، وأقوالنا وأفعالنا لمحمد كرد علي (ص/٣٩٣)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٣٤)، والأعلام الشرقية لزكي مجاهد (٢/٤٩٧)، والأعلام للزركلي (٦/٥٠)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/١٥٩).

(٢) انظر: رسالة في بيان الكتب التي يعول عليها (ص/٥٠).

(٣) في المطبوع من: إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهله (ص/٢٢٧): «أُتباع»، ولعل المثبت هو الصواب.

(٤) المصدر السابق.

وبتأمل الكلام الآنف الذكر، يظهر لي أن الشيخ محمداً المطيعي أراد معالجة التعصب والتشدد المذهبي ببيان أن الصلابة في المذهب على الوجه الصحيح تعني الثبات على طريقة النبي ﷺ وأصحابه ومن تبع سبلهم؛ إذ لا مناسبة بين الصلابة في المذهب، والتعريف الذي أورده الشيخ المطيعي.

ومهما يكن من أمر: فإنني سأسير في أثناء عرض العلاقة بين التمذهب، والصلابة في المذهب في ضوء التعريف الأول، تاركاً ما أورده الشيخ محمد المطيعي.

العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي:

جلي أن المعنى الأول للصلابة - وهو: الشدة والقوة - أنسب للمعنى الاصطلاحي، فالصلابة في المذهب هي الشدة في التمسك به، ومن أثرها الثبات على المذهب، وعدم الترحيح عنه.

العلاقة بين التمذهب والصلابة في المذهب:

بعد بيان معنى الصلابة في المذهب، أُبين العلاقة بين التمذهب والصلابة في المذهب، فأقول:

يجتمع التمذهب والصلابة في المذهب في: أن كلا منهما أخذ لقول في الأصول، أو في الفروع.

ويفترق التمذهب والصلابة في المذهب في الآتي:

أولاً: التمذهب أخذ لقول إمام المذهب المجتهد، أما الصلابة في المذهب، فالأخذ قد يكون لقول إمام المذهب المجتهد، وقد يكون قول المجتهد نفسه.

ثانياً: تتحقق الصلابة في المذهب بمعرفة الدليل والقناعة به، ثم الثبات عليه، أما التمذهب فيتحقق مع معرفة الدليل، ثم الثبات على المذهب، وبدونها.

ثالثاً: لا بُدَّ مِنْ أهليّة النظر في الأدلة للصلاية في المذهب؛ ليتحقّق للنّاظر في الأدلة الوصول إلى الحكم، ثمّ الثبات عليه، وهذا القدر غير مشروط في التّمذهب.

وإذا أردنا معرفة النسبة بين التّمذهب، والصلاية في المذهب، نجد أنّهما يجتمعان في الآتي:

الأول: المجتهد المطلق المنتسب إلى مذهب معيّن، الثابت على رأيه.

الثاني: التّمذهب الذي اقتنع بقول إمامه؛ لقوة دليّله، ثمّ ثبّت عليه.

وينفرد التّمذهب عن الصلاية في المذهب في الآتي:

الأول: التّمذهب الذي اطلّع على دليل المذهب، ولم يورثه ثباتاً عليه.

الثاني: التّمذهب الذي لم يعرف دليل مذهبه.

وتنفرد الصلاية في المذهب عن التّمذهب في: المجتهد غير المنتسب الذي ثبّت على قوله.

وبناءً على ما سبق، فإنّ النسبة بين التّمذهب والصلاية في المذهب هي: العموم والخصوص الوجهي.



المبحث الثالث: أركان التمدّھب

وفیه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إمام المذهب (صاحب المذهب)

المطلب الثاني: المتمذهب

المطلب الثالث: المذهب (المتمذهب فیه)

الطلب الأول:

إمام المذهب (صاحب المذهب)

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف إمام المذهب

المسألة الثانية: شروط إمام المذهب

المسألة الثالثة: طرق إثبات أقوال إمام المذهب

توطئة

يُعتبرُ إمامُ المذهبِ الركيزةَ الأولى في التمدُّبِ؛ إذ هو الشخصُ الذي تؤخذُ أقواله.

المسألة الأولى:

تعريف إمام المذهب

المرادُ بإمامِ المذهبِ: المجتهدُ المستقلُّ، الذي له أتباعٌ يسرون على أصوله وفروعه.

وتجملُ الإشارةُ إلى تعريفِ المجتهدِ عند الأصوليين، ثمَّ الانتقالُ بعده إلى تعريفِ إمامِ المذهبِ.

وقد تقدّم لنا تعريفُ الاجتهادِ في الاصطلاح، ويُمكنُ أخذُ تعريفِ المجتهدِ من تعريفِ الاجتهادِ^(١)، ومع هذا فقد نصَّ جمعٌ من الأصوليين على تعريفٍ محدّدٍ للمجتهدِ، فمن تلك التعريفاتِ:

التعريف الأول: كلُّ مَنْ اتصفَ بصفةِ الاجتهادِ.

وهذا تعريفُ الآمدي^(٢).

وتَبَعَ الآمديُّ في تعريفه: عبدُ العزيز البخاري^(٣)، وتاجُ الدين ابنُ

(١) انظر: نهاية السؤل (٥٢٨/٤).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١٦٢/٤).

(٣) انظر: كشف الأسرار (١٤/٤). وعبدُ العزيز البخاري هو: عبدُ العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، علاء الدين، كان من علماء الحنفية البارعين، بَحراً في الفقه وأصوله، علامةٌ =

السبكي^(١).

وساق الطوفي تعريف الأمدي، وأضاف في آخره القيد الآتي: «وحصل أهليته»^(٢).

ويتوجه الاعتراض إلى التعريف من جهة اشتماله على مصطلح: (الاجتهاد)، الذي يحتاج إلى بيان وإيضاح.

التعريف الثاني: هو الذي يستقل بإدراك الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية، من غير تقليد، وتقييد بمذهب أحد.

وهذا تعريف ابن الصلاح^(٣)، وابن حمدان^(٤).

التعريف الثالث: هو المستفرغ وسعه في درك الأحكام الشرعية.

وهذا تعريف جمال الدين الإسوي^(٥).

وقد اعترض الشيخ محمد المطيعي على تعريف الإسوي بأنه إذا أريد إدراك كل الأحكام الشرعية، والمستفرغ وسعه بالفعل، لم يصدق تعريفه على أحد ممن حصل الإجماع على وصفهم بالاجتهاد، ولا على من عنده ملكة الاجتهاد، لكنه لم يجتهد بالفعل^(٦).

التعريف الرابع: هو البالغ العاقل، ذو ملكة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مأخذها.

= بارعاً، من مؤلفاته: كشف الأسرار في شرح البزدوي، وشرح المنتخب للحسامي، وشرح الهداية للمرغيناني، وصل فيه إلى كتاب النكاح، كانت وفاته سنة ٧٣٠هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي (٢/٤٢٨)، وتاج التراجع لقطلوبغا (ص/١٨٨)، والطبقات السنية للغزي (٤/٣٤٥)، والفوائد البهية للكنوي (ص/١٢١)، والفتح المبين للمراغي (٢/١٤١)، والأعلام للزركلي (٤/١٣٧).

(١) انظر: رفع الحاجب (٤/٥٢٩). (٢) شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٧).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (١/٨٧). (٤) انظر: صفة الفتوى (ص/١٦).

(٥) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٢٨-٥٢٩).

(٦) انظر: سلم الوصول (٤/٥٢٨).

وهذا تعريف بدر الدين الزركشي^(١).

وأعترض على تعريفه بأنه غير مانع؛ لإطلاق لفظ: (الأحكام)؛ إذ لم يقيدها بالشرعية، فيدخل في التعريف غير الأحكام الشرعية، كالأحكام العقلية والنحوية، ونحوهما^(٢).

وإذا علمنا أن الفقيه عند الأصوليين هو المجتهد^(٣)، فإن ما ذكره علماء أصول الفقه عند تعريفهم للفقيه، صادق على تعريف المجتهد^(٤).

ومن خلال ما سبق: يمكن القول بأن التعريف الثاني هو أقرب التعريفات إلى الصواب، ولا سيما أنه ينص على أن المجتهد لا يتقيد بمذهب أحد، وهو قيد مهم؛ لإخراج من عدا المجتهد المستقل.

وأنتبه إلى عدة أمور:

الأمر الأول: المراد بالمجتهد هنا: المجتهد المستقل بأصوله وفروعه.

الأمر الثاني: قد يكون للمجتهد أتباع ينصرون مذهبه في الأصول وفي الفروع، وقد لا يكون له أتباع.

الأمر الثالث: توجد حقيقة المذهب في حالة وجود أتباع للمجتهد، ولفظ: (الإمام) دالٌّ على وجود من يسير على درب المجتهد؛ إذ الإمام كل من يؤتم به^(٥).

(١) انظر: البحر المحيط (١٩٩/٦).

(٢) انظر: اجتهاد الخلفاء الراشدين للبيدي (ص/٢٩).

(٣) انظر: تشنيف المسامع (٥٦٤/٤)، والتحبير (٣٨٦٧/٨)، والتقرير والتحبير (٢٩١/٤)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (١١٥/٤)، وثمار أصول الفتوى للقاني (ص/١٩٣)، وإجابة السائل للصنعاني (ص/٣٨٣).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٦٩٧/٥)، وصفة الفتوى (ص/١٤)، والتحبير (٣٨٦٧/٨).

(٥) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (٤٨٨/١) ط/ ابن حزم.

الأمر الرابع: جاء في: (الموسوعة الفقهية الكويتية)^(١): «فهو - أي: لفظ: الأئمة - يُطلق عند الفقهاء على مجتهدي الشرع أصحاب المذاهب المتبوعة».

وبناءً على ما تقدم: يُمكن تعريف إمام المذهب بأنه: مجتهدٌ مستقلٌّ بأصول وفروع، وله أتباعٌ يسرون عليهما.



المسألة الثانية:

شروط إمام المذهب

لقد أفاض الأصوليون في ذكر شروط الاجتهاد، فلا يكاد يخلو كتاب مؤلف في أصول الفقه من ذكر شروط الاجتهاد.

وقد اختلفت مناهج الأصوليين في عرضها، فلم تكن وجهتهم متحدة؛ فمنهم من عرّضها شروطاً متعددة متوالية مفصلة، وهذا منهج أكثر الأصوليين.

ومنهم من جعلها شرطين، ثم فرّع على كلّ شرط شروطاً فرعية، وقد سلك هذا المنهج عدد من الأصوليين، منهم: أبو حامد الغزالي^(١)، والآمدي^(٢)، وأبو إسحاق الشاطبي^(٣).

ويمكن جعل شروط الاجتهاد على نوعين:

النوع الأول: الشروط المتعلقة بالجانب الشخصي للمجتهد.

النوع الثاني: الشروط المتعلقة بالجانب العلمي للمجتهد^(٤).

وسأعرض أهم الشروط المندرجة تحت هذين النوعين، مع ذكر ما لا يشترط مما نصّ الأصوليون على عدم اشتراطه.

النوع الأول: الشروط المتعلقة بالجانب الشخصي للمجتهد:

هناك شروط للاجتهاد تتعلق بالجانب الشخصي للمجتهد، وأهمها:

الشرط الأول: العقل^(٥).

(١) انظر: المستصفى (٣٨٢/٢).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١٦٢/٤).

(٣) انظر: الموافقات (٤١/٥).

(٤) انظر: التخرّيج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب اللباسين (ص/٣٢٣).

(٥) انظر في تفسير العقل: التقريب والإرشاد للباقلاني (١/١٩٥)، والعدة (١/٨٥)، والبرهان

(١/٩٥)، والبحر المحيط (١/٨٥)، وشرح المحلى على جمع الجوامع (٢/٣٨٢) بحاشية

البناني، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/١١٥).

من شروط الاجتهاد البديهية: العقل، والمراد باشتراطه في المجتهد أن يكون سليم الإدراك، خالياً عما يُعْتَبَرُ عيباً فيه؛ كالجنون والعتو والسفه^(١)، فلا يتأتى الاجتهاد من غير العاقل.

ولا يُكتفى بالعقل الذي يتعلق به التكليف، بل لا بُدَّ من أن يكون صحيح التمييز، جيد الفطنة، بعيداً عن السهو^(٢).

ويدلُّ على اشتراط العقل في المجتهد أدلة، منها:

الدليل الأول: إجماع العلماء على أن الجنون مانع من الاجتهاد^(٣).

الدليل الثاني: أن غير العاقل لا يُدْرِكُ علماً ولا فقهاً، ولا غيره^(٤)، ولا تميز له يهتدي به لما يقوله حتى يصحَّ نظره^(٥).

الشرط الثاني: البلوغ.

لا بُدَّ أن يكون المجتهد بالغاً.

ودليل اشتراط البلوغ: أن الصبي غير مكتمل العقل؛ فلا يصحَّ نظره^(٦).

وقد ذهب بعض الأصوليين إلى تصوّر الاجتهاد من الصبي. يقول إمام الحرمين الجويني: «إنَّ الصبيَّ، وإنْ بَلَغَ رتبة الاجتهاد، وتيسَّرَ عليه دَرَكُ الأحكام، فلا ثقة بنظره وطلبه، فالبالغ هو الذي يُعْتَمَدُ قوله»^(٧).

(١) انظر: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص/١٦٣).

(٢) انظر: لمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٥٨٨-٥٨٩).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/٥٨٨)، والمفتي في الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالعزيز الربيعه (ص/٢٠).

(٤) انظر: البحرالمحيط (٦/١٩٩)، والتحبير (٨/٣٨٧٠).

(٥) انظر: حاشية البناني على شرح جمع الجوامع (٢/٣٨٢).

(٦) انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/٣٨٢) بحاشية البناني.

(٧) البرهان (٢/٨٦٩).

وَجَنَحَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ إِلَى صَحَّةِ اجْتِهَادِ الصَّبِيِّ^(١).

الشرط الثالث: الإسلام.

يُعَدُّ اشْتِرَاطُ الْإِسْلَامِ فِي الْمُجْتَهِدِ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَعْلُومَةِ بَدَاهَةً؛ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ، فِي حِينَ أُغْفِلَ ذِكْرُهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ^(٢).

يَقُولُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ: «الْإِسْلَامُ شَرْطٌ فِي الْمَفْتِي لَا مُحَالَةٌ»^(٣).

وَيَقُولُ الْآمِدِيُّ فِي سِيَاقِ حَدِيثِهِ عَنْ شُرُوطِ الْمُجْتَهِدِ: «الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْلَمَ وَجُودَ الرَّبِّ تَعَالَى، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَيَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْكَمَالَاتِ، وَأَنَّهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِذَاتِهِ... وَأَنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا بِالرَّسُولِ، وَمَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ الْمَنْقُولُ»^(٤).

وَيَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ فِي الْاجْتِهَادِ أَدَلَّةٌ، مِنْهَا:

الدليل الأول: إجماع العلماء على اشتراط الإسلام في المجتهد، حكاه ابنُ حمدان، فَقَالَ عَنْ الْمُجْتَهِدِ: «أَمَّا اشْتِرَاطُ إِسْلَامِهِ... فَبِالْإِجْمَاعِ»^(٥).

الدليل الثاني: أَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ لِكُلِّ الْعِبَادَاتِ، وَالْاجْتِهَادُ عِبَادَةٌ، فَلَا بُدَّ فِي صَحَّتِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ^(٦).

وَمَعَ ظُهُورِ اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ فِي الْمُجْتَهِدِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيَّ

(١) انظر: المسودة (٢/٨٤٢)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٥٧).

(٢) انظر: التخریج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٣٢٤).

(٣) المستصفى (٢/٣٨٦).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام (٤/١٦٢-١٦٣). وانظر: الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٥٧).

(٥) صفة الفتوى (ص/١٣). وانظر: المفتي في الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالعزيز الربيعية (ص/٢٠).

(٦) انظر: فواتح الرحموت (٢/٣٦٣)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٥٥٣).

قرّر صحة اجتهاد الكافر في الشريعة الإسلامية، يقول: «وقد أجازَ النظائر وقوع الاجتهاد في الشريعة من الكافر المنكر لوجود الصانع والرسالة والشريعة؛ إذ كان الاجتهاد إنما ينبغي على مقدمات تُفرض صحتها»^(١).

وقد نُقِشَ رأي أبي إسحاق الشاطبي من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما الثمرة المرجوة لاجتهاد الكافر؟ فهل سيقلّده المسلمون فيما ذهب إليه؟! وهل سيعمل بما آذاه إليه اجتهاده؟!^(٢).

الوجه الثاني: من شروط صحة استنباط الحكم: اعتقاد صحته، أو ظنّها، والكافر لا يعتقد صحة مقدمات الحكم - وهي: الكتاب والسنة وما يرجع إليهما - التي بنى عليها حكمه^(٣).

الوجه الثالث: يلزم من الأخذ برأي أبي إسحاق الشاطبي، القول بصحة آراء المستشرقين، والمنكرين للإسلام، ولنبوّة النبي ﷺ، وهذا باطل قطعاً^(٤).

الشرط الرابع: الملكة^(٥).

يُشترط لبلوغ رتبة الاجتهاد وجود الملكة الفقهية في العالم، والتي يُعبّر عنها بفقّه النفس^(٦).

(١) الموافقات (٤٨/٥-٤٩).

(٢) انظر: تعليق دراز على الموافقات (٨٤/٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: التخرّيج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٣٢٤).

(٥) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٨٦)، وتقريب الوصول لابن جزي (ص/٤٢٧)، والبحر المحيط (١٩٩/٦).

(٦) انظر: المنحول (ص/٤٦٤)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (١١٦/٤).

ولابن خلدون كلام جيد في توضيح المراد بالملكة، يقول في مقدمته (١٠١٩/٣): «وذلك أنّ الحذف في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذف في ذلك المتناول حاصلًا».

يقول إمام الحرمين الجويني متحدّثاً عن أهمية الملكة الفقهية: «ثمَّ يُشترطُ: فقه النفس؛ فهو رأسُ مالِ المجتهدِ، ولا يتأتَّى كسبه؛ فإنَّ جُلَّ على ذلك فهو المرادُ، وإلا فلا يتأتَّى تحصيله من الكتب»^(١).

والمرادُ به (فقه النفس): أن يكونَ الفقهُ سجيةً وطبعاً في نفسِ المجتهدِ^(٢)، فيكونَ شديدَ الفهمِ بالطَّبعِ لمقاصدِ الكلامِ^(٣)، وتكونَ له قدرةٌ على استخراجِ أحكامِ الفقه من أدلتها^(٤).

ودليلُ اشتراطِ الملكة في المجتهدِ: الاشتقاقُ على القاعدةِ الصرفية؛ لأنَّ الفقيهَ - وهو المجتهد - اسمُ فاعلٍ من (فقه) - بضم القاف - إذا صارَ الفقهُ سجيةً له^(٥).

تلك هي أهمُّ شروطِ الاجتهادِ المتعلقةِ بالجانبِ الشخصي للمجتهدِ، وبقي أن أقولَ: إنَّ ثمةَ أوصافاً متعلقةً بالجانبِ الشخصي للمجتهدِ، لا تُشترطُ فيه، وقد نصَّ بعضُ الأصوليين على عدمِ اشتراطها، وهي:

أولاً: العدالة.

ثانياً: الذكورية.

ثالثاً: الحرية.

= وهذه الملكة غير الفهم والوعي؛ لأننا نجد فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد ووعيتها مشتركاً بين من شدا في ذلك الفن وبين من هو مبتدئ فيه، وبين العامي الذي لم يحصل علماً وبين العالم النحرير، والملكة إنما هي للعالم أو الشادي في الفنون، دون من سواهما، فدل على أن هذه الملكة غير الفهم والوعي. وانظر: المصدر السابق (٣/١٢٨٦ وما بعدها).

(١) البرهان (٢/٨٧٠) بتصرف يسير. وانظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٨٦).

(٢) انظر: لمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٥٩٢).

(٣) انظر: التحرير (٨/٣٨٧٠)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/١١٦).

(٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٨٦)، وشرح المحلي على جمع الجوامع (٢/٣٨٢) بحاشية البناني.

(٥) انظر: لمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٥٩٢)، والفرائد الجديدة للسيوطي (٢/٦٧٥).

أولاً: العدالة.

عُرِّفَت العدالة بتعريفات متعددة، ومن أشهر التعريفات، أنها: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة^(١).

وقد ذهب جمهور الأصوليين إلى أن العدالة ليست من شروط الاجتهاد في الشريعة، فقد يبلغ الفاسق درجة الاجتهاد.

وممن نصّ على عدم اشتراط العدالة في الاجتهاد: أبو بكر الجصاص^(٢)، وإمام الحرمين الجويني^(٣)، وأبو المظفر السمعاني^(٤)، وأبو حامد الغزالي^(٥)، والموفق ابن قدامة^(٦)، والطوفي^(٧)، وتاج الدين ابن السبكي^(٨)، وبدر الدين الزركشي^(٩)، والمرداوي^(١٠)، وجلال الدين السيوطي^(١١)، وابن

(١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٣٩٩/٤)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدني (٧٦-٧٧)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٦١)، وصفة الفتوى (ص/١٣)، والبحر المحيط (٢٧٣/٣)، والتحجير (١٨٥٨/٤)، وشرح الكوكب المنير (٣٨٤/٢).

(٢) انظر: الفصول في الأصول (٢٧٣/٤).

(٣) انظر: الغياني (ص/٤٠٤)، والبرهان (٨٧١/٢).

(٤) انظر: قواطع الأدلة (٩/٥).

(٥) انظر: المنحول (ص/٤٦٣)، والمستصفي (٣٨٢/٢).

(٦) انظر: روضة الناظر (٩٦٠/٣). (٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨٨/٣).

(٨) انظر: جمع الجوامع (ص/١١٩). (٩) انظر: تشنيف المسامع (٥٧٣/٤).

(١٠) انظر: التحبير (٣٨٨٠/٨).

(١١) انظر: شرح الكوكب الساطع (١٢٥/٤). وجلال الدين السيوطي هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي أو الأسيوطي، أبو الفضل جلال الدين، ولد سنة ٨٤٩هـ من علماء المذهب الشافعي، وقد ادعى بلوغ رتبة الاجتهاد المطلق في الشريعة مع انتسابه إلى المذهب الشافعي، كان مكثراً من التأليف، مشاركاً في كثير من العلوم، يقول عن نفسه: «رُزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، على طريقة العرب البلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة»، وقد تفرغ بعد سن الأربعين للعبادة والتصنيف، من مؤلفاته: الرد على من أخلد إلى الأرض، والأشباه والنظائر، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، والكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع في أصول الفقه، وشرح الكوكب الساطع، والجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، والجامع الكبير، والإتقان في علوم القرآن، توفي سنة ٩١١هـ. انظر ترجمته في: الكواكب السائر للغزي (٢٢٦/١)، =

عبدالشكور^(١).

وقد أشار أبو المظفر السمعاني إلى الحد الذي يُمكن معه صحة اجتهاد الفاسق، بقوله: «اعلم أنَّ الثقة والأمانة في أن لا يكون متساهلاً في أمر الدين، لا بُدَّ منه؛ لأنَّه إذا لم يكن كذلك لا يستقصي في النظر في الدلائل، ومن لا يستقصي النظر في الدلائل، لا يصل إلى المقصود.

وأما الذي ذكره الأصحاب أنَّه لا تُعتبر العدالة، فيجوز أن يكون المراد ما وراء هذا، وأما هذا القدر فلا بُدَّ منه»^(٢).

والدليل على عدم اشتراط العدالة: جوازُ تحصيل الفاسق قوة الاجتهاد؛ باجتماع شروط الاجتهاد الباقية فيه^(٣).

وقد ذهب بعض العلماء إلى اشتراط العدالة في الاجتهاد^(٤).

والذي يظهر لي أنَّه لا خلاف بين الأصوليين في عدم اشتراط العدالة لبلوغ رتبة الاجتهاد، وأنَّ مراد مَنْ قال باشتراطها، اشتراطها لقبول فتوى

= والضوء اللامع للسخاوي (٦٥/٤)، وحسن المحاضرة للسيوطي (٣١٠/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٧٤/١٠)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٣٣٧)، وجامع كرامات الأولياء للنبهاني (٦٢/٢)، والأعلام للزركلي (٣٠١/٣).

(١) انظر: مسلم الثبوت (٣٦٤/٢) مع شرحه فواتح الرحموت. وابن عبدالشكور هو: محب الله ابن عبدالشكور البهاري الهندي، يلقب بفاضل خان، ولد في كره في الهند، أحد علماء المذهب الحنفي، فقيه وأصولي ومنطقي، اشتهر بالذكاء، وقد تولى القضاء في لکنهو، من مؤلفاته: مسلم الثبوت شرح فواتح الرحموت، وسلم العلوم في المنطق، ورسالة في إثبات أنَّ مذهب الحنفية أبعد عن الرأي من مذهب الشافعية، توفي سنة ١١١٩ هـ. انظر ترجمته في: مقدمة فواتح الرحموت (٧/١)، وهدية العارفين للبغدادي (٥/٢)، وأبجد العلوم للقنوجي (ص/٧٠٣)، ونزهة الخواطر لعبدالحی الحسني (٧٣٩/٦)، والأعلام للزركلي (٢٨٣/٥)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٧/٣).

(٢) قواطع الأدلة (١٠/٥)، بتصرف يسير.

(٣) انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع (٣٨٥/٢) بحاشية البنانی، وغاية الوصول للأنصاري (ص/١٤٨).

(٤) انظر: تقريب الوصول لابن جزي (ص/٤٢٧)، وجمع الجوامع لابن السبكي (ص/١١٩).

المجتهد^(١).

يدلّ على هذا: كلامُ الأصوليين في الموطن الذي يوردون فيه شروط الاجتهاد، وذلك بجعلِ الشروط - ومنها: العدالة - شروطاً للمفتي، أو بذكرِ شروطِ الاجتهاد - ومنها: العدالة - وإردافها بأن من اجتمعت فيه، ساعَ له الاجتهادُ والإفتاء.

ويدلّ على الاتفاقِ على عدمِ اشتراطِ العدالة في المجتهدِ أمور، منها:

الأمر الأول: لمّا ساق أبو المظفر السمعاني شروط الاجتهاد، ذكرَ منها العدالة، ثم بيّن أنّ العدالة إنّما تُعتبرُ في الحكمِ والفتوى، دونَ الاجتهاد^(٢).

الأمر الثاني: لمّا ساق أبو حامد الغزالي شروط الاجتهاد، ذكرَ منها: العدالة، ثم أعقبَ ذلك ببيان أنّ العدالة شرطٌ لجوازِ الاعتمادِ على فتوى المجتهد، أمّا في اجتهاده، فليست بشرط^(٣).

والأمرانِ السابقانِ يدلانِ على أنّ مرادَ مَنْ نصَّ على اشتراطِ العدالة في الاجتهاد، اشتراطُها في قبولِ فتوى المجتهد.

الأمر الثالث: نصَّ جمعٌ من الأصوليين على عدمِ وجودِ خلافٍ في المسألة، وأنّ مرادَ مَنْ قال باشتراطِ العدالة، اشتراطُها في قبولِ فتوى الفاسق.

(١) انظر على سبيل المثال: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤٦٠)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/٨٦)، وإحكام الفصول (ص/٧٢٢)، وشرح اللمع (٢/١٠٣٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٩٢).

(٢) انظر: قواطع الأدلة (٩/٥).

(٣) انظر: المستصفى (٢/٣٨٢-٣٨٣). ويقول أبو حامد الغزالي في: المنحول (ص/٤٦٣): «ولا بُدّ من الورع؛ فلا يصدق الفاسق، ولا يجوز التعويل على قوله».

يقول الشيخ زكريا الأنصاري^(١): «يُعتبر؛ ليعتمد على قوله .

وَتُعْتَبَرُ بِأَنَّهُ لَا تَخَالَفَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؛ إِذَا عَتَبَارَ الْعَدَالَةُ؛ لَاعْتِمَادِ قَوْلِهِ، لَا يَنَافِي عَدَمَ عَتَبَارِهَا لاجتهاده؛ إِذِ الْفَاسِقُ يَعْمَلُ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدِ قَوْلُهُ اتِّفَاقاً»^(٢).

وكذلك نفى الخلاف: وليُّ الدين العراقي^(٣)، وجلال الدين السيوطي^(٤)، والبناني^(٥)، وعبدالله العلوي^(٦).

(١) هو: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري، أبو يحيى، ولد بسكينة سنة ٨٢٦هـ كان إماماً محققاً متكلماً فقيهاً أصولياً منطقياً، بارعاً في المنقول والمقول، متمزهاً بالمذهب الشافعي، عظيم الشأن عن الوالي، من مؤلفاته: لب الأصول، وغاية الوصول شرح لب الأصول، ومنهج الطالبين، وشرح إيساغوجي في المنطق، توفي بالقاهرة سنة ٩٢٦هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٣/٢٣٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٨٦)، والكواكب السائرة للغزي (١/١٩٨)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٢٦٤).

(٢) غاية الوصول (ص/١٤٨)، والاتفاق المحكي عائد إلى عدم العمل بفتوى الفاسق.

(٣) انظر: الغيث الهامع (٣/٨٧٨). (٤) انظر: شرح الكوكب الساطع (٢/٧٣٨).

(٥) انظر: حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/٣٨٥). والبناني هو: عبدالرحمن بن جاد الله أبو زيد البناني المغربي، أحد علماء المذهب المالكي ومحققه، كان علامةً فهامةً فقيهاً أصولياً مدققاً محققاً، ماهراً في المنقول والمقول، قدم مصر، ودَرسَ بالجامع الأزهر، ودَرسَ برواق المغاربة، وانتفع به الطلاب، وتولى مشيخة رواقهم، لم يتزوج حتى مات، من مؤلفاته: حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع، وحاشية على المقامة التصحيحية، توفي سنة ١١٩٨هـ. انظر ترجمته في: عجائب الآثار للجبرتي (١/٥٨٥)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٣٤٢)، والأعلام للزركلي (٢/٣٠٢)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/٨٦).

(٦) انظر: نشر البنود (٢/٣٢١). وعبدالله العلوي هو: عبد الله بن الحاج إبراهيم بن أحمد العلوي، أبو محمد الشنقيطي، ولد بعد منتصف القرن الثاني عشر بقرية تججكة بشنقيط، دَرسَ على علماء قطره، ثم توجه إلى فاس ومراكش بالمغرب، فأقام بهما سنوات، تجرد أربعين سنة لطلب العلم في الصحاري والمدن، وكان مالكي المذهب، ومن علماء عصره البارزين، ومن الأصوليين المعروفين، مشاركاً في الحديث واللغة، من مؤلفاته: مراقي السعود - منظومة في أصول الفقه - ونشر البنود شرح مراقي السعود، ونيل النجاح، ونور الأفاق - منظومة في علم البيان - وفيض الفتاح شرح نور الأفاق، توفي في حدود سنة ١٢٣٠هـ عن عمر يناهز الثمانين عاماً. انظر ترجمته في: الوسيط في تراجم أدياء شنقيط للشنقيطي (ص/٣٧)، والأعلام للزركلي (٤/٦٥)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/٢٢٠).

ثانياً: الذكورية.

ثالثاً: الحرية.

لا يُشترط لبلوغ رتبة الاجتهاد أن يكون المجتهد ذكراً، ولا أن يكون حراً؛ فيصح الاجتهاد من المرأة، ومن الرقيق^(١).

ويدل على عدم اشتراط الذكورية والحرية في الاجتهاد: رجوع الصحابة عليهم السلام إلى قول عائشة رضي الله عنها وإلى قول سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أخذ التابعون بقول نافع^(٢) - مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنه - وبقول عكرمة^(٣) - مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنه قبل عتقهما^(٤).

النوع الثاني: الشروط المتعلقة بالجانب العلمي للمجتهد:

ثمة شروط يشترطها الأصوليون لبلوغ رتبة الاجتهاد ذات اتصال

(١) انظر: قواطع الأدلة (٩/٥)، والمنحول (ص/٤٦٣)، والتحجير (٨/٣٨٨٠)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/١٢٥).

(٢) هو: نافع بن هرمز - ويقال: ابن كاوس - أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأحد الرواة عنه، أصله من المغرب، وقيل: من نيسابور، تابعي جليل القدر، كان كثير الحديث، ثقة، وأحد الأثبات في الرواية، عالم المدينة ومفتيها، وقد بعثه الخليفة عمر بن عبدالعزيز إلى مصر؛ ليعلم أهلها السنة، توفي سنة ١١٧هـ وقيل: ١٢٠هـ. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/١٣٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٥/٣٦٧)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٩/٢٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/٩٥)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/٩٩).

(٣) هو: عكرمة القرشي مولاهم المدني، أصله من البربر من المغرب، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، كان علامة حافظاً مفسراً، بحرّاً من بحور العلم، روى عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة رضي الله عنهن، يقول عكرمة: «طلبت العلم أربعين سنة»، وقال عنه قتادة: «أعلم الناس بالتفسير عكرمة»، ولما قيل لسعيد بن جبيرة: أتعلم أحداً أعلم منك؟ قال: «نعم، عكرمة»، توفي سنة ١٠٦هـ وقيل: ١٠٧هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٢٨٧)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٣/٣٢٦)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/٣٤٠)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢٦٥)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٠/٢٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٢)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٣٨٠).

(٤) انظر: الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٥٨)، والاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص/١٦٢).

بالجانب العلمي للمجتهد، وأهمّهما:

الشرط الأول: معرفة كتاب الله سبحانه وتعالى.

من أهمّ شروط الاجتهاد: معرفة القرآن الكريم^(١)؛ لأنّه أصل الأحكام^(٢).

وأيضاً: قد يكون الفرع مردوداً إلى القرآن الكريم، فإن لم يعرفه المجتهد فقد يخالف حكماً منصوصاً^(٣).

ولا بُدّ أن يكون المجتهد عالماً بالقرآن الكريم: عامّه وخاصّه، مطلقه ومقيده، مجمله ومفصله، منطوقه ومفهومه، ناسخه ومنسوخه، ومعاني الآيات^(٤).

وهنا عدّة مسائل متصلة باشتراط معرفة القرآن الكريم:

المسألة الأولى: هل تُشترط معرفة القرآن الكريم كلّها؟

جاء القرآن الكريم مشتملاً على ذكر أسماء الله تعالى وصفاته، وتضمّن الأحكام الشرعية، والقصص والمواعظ، وغيرها، فهل تُشترط معرفة كلّ ما ورد في القرآن الكريم؛ لبلوغ درجة الاجتهاد؟

• تحرير محل النزاع:

أولاً: اتفق الأصوليون على لزوم معرفة المجتهد لآيات الأحكام.

(١) انظر: العدة (٥/١٥٩٤)، والإشارة في معرفة الأصول للباجي (ص/٣٢٧)، وشرح اللمع (٢/١٠٣٣)، والبرهان (٢/٨٧٠)، وقواطع الأدلة (٢/٦)، والمستصفى (٢/٣٨٢)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٢٣)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤٣٧)، وشرح مختصر الروضة (٣/٥٧٧)، والتحبير (٨/٣٨٧٠).

(٢) انظر: البرهان (٢/٨٧٠).

(٣) انظر: العدة (٥/١٥٩٤).

(٤) انظر: المصدر السابق، وقواطع الأدلة (٥/٦)، والواضح في أصول الفقه (٥/٤٥٦).

ثانياً: محلُّ الخلاف في اشتراط معرفة الآيات التي وردت في غير الأحكام، كالقصص والمواظ، ونحوهما.

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: تُشترط معرفة القرآن الكريم كله.

وقد نُسب هذا القول إلى الإمام الشافعي^(١)، وهو ظاهرُ كلام شهاب الدين القرافي^(٢)، وذهب إليه: الطوفي^(٣)، وجمال الدين الإسنوي^(٤).

القول الثاني: لا تُشترط معرفة القرآن الكريم كله؛ وإنما تُشترط معرفة آيات الأحكام فحسب.

اختار هذا القول جمعٌ من الأصوليين، منهم: أبو إسحاق الشيرازي^(٥)، وابن العربي^(٦) - كما نسب إليه بدر الدين الزركشي^(٧) - وأبو

(١) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٤٨).

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٣٧)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦/١١٢-١١٣).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٧).

(٤) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٤٨). (٥) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٣٣).

(٦) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعارفي الأندلسي، أبو بكر المعروف بابن العربي، من أهل أشبيلية، ولد سنة ٤٦٨هـ من أعيان علماء المذهب المالكي في وقته، كان إماماً عالماً فقيهاً أصولياً، حافظاً متبحراً في العلوم، متفتناً فيها، أشعري المعتقد، وقد رحل إلى المشرق، وتفقه بأبي حامد الغزالي، ثم رجع إلى الأندلس، وقدم إشبيلية بعلم كثير، لم يُدخله أحد قبله ممن كانت له رحلة للمشرق، وقد صنف مؤلفات مفيدة، منها: عارضة الأحوذ في شرح جامع الترمذي، والمسالك في شرح موطأ الإمام مالك، وأحكام القرآن، والمحصول في أصول الفقه، والعواصم من القواصم، وقانون التأويل، توفي بالعدوة سنة ٥٤٣هـ ودفن بفاس. انظر ترجمته في: الغنية للقاضي عياض (ص/٦٦)، والصلة لابن بشكوال (٢/٥٥٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٩٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/١٩٧)، وسلوة الأنفاس للكتاني (٣/٢٤٤)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١٣٦)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٢١).

(٧) انظر: البحر المحيط (٦/١٩٩).

حامد الغزالي^(١)، وصفي الدين الهندي^(٢)، وتاج الدين ابن السبكي^(٣).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن آيات القرآن الكريم كلها لا تخلو من حكم، فمثلاً: ما ورد في صفات الله تعالى، والثناء عليه، المقصود به الأمر بتعظيمه، والثناء عليه، وما ورد في القرآن من ذكر ذم فعل ما، فإن من مقاصده تحريم ذلك الفعل^(٤).

يقول الطوفي: «إن أحكام الشرع كما تُستنبط من الأوامر والنواهي، كذلك تُستنبط من الأقايص والمواعظ ونحوها، فقل أن يُوجد في القرآن آية، إلا ويُستنبط منها شيء من الأحكام»^(٥).

الدليل الثاني: أن تمييز آيات الأحكام عن غيرها من القصص والمواعظ والأمثال، متوقف على معرفة القرآن الكريم جميعه بالضرورة؛ إذ لا يسوغ للمجتهد أن يقلد غيره في حصر آيات الأحكام، فإذا أراد حصرها، لزمه النظر في القرآن الكريم كله^(٦).

دليل أصحاب القول الثاني: أن بيان الأحكام الشرعية، وبيان الحلال والحرام بالآيات الواردة في الأحكام، وما عدا آيات الأحكام لا نشترط معرفتها على المجتهد؛ لأنه لا تعلق لها بالأحكام^(٧).

(١) انظر: المستصفى (٣٨٣/٢). (٢) انظر: نهاية الوصول (٣٨٢٧/٨).

(٣) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٢٨٩٨/٧).

(٤) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٣٧)، ونفائس الأصول (٩/٤٠١١).

(٥) شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٧-٥٧٨).

(٦) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٤٨-٥٤٩).

(٧) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٣٣)، وشرح مختصر الروضة (٣/٥٧٨).

• الموازنة وال ترجيح:

لا شك في أن اعتناء المجتهد بالقرآن الكريم كله أكمل وأولى، والذي يظهر لي رجحانه في المسألة هو القول بلزوم معرفة المجتهد لآيات الأحكام فقط، دون اشتراط ما زاد عليها؛ لأن استمداد الأحكام الشرعية ابتداءً من الآيات التي وردت في بيانها، لكن معرفة القرآن الكريم جميعه لازمة؛ لتمييز آيات الأحكام عن غيرها؛ ضرورة عدم تقليد المجتهد لغيره في حصر آيات الأحكام.

وأشير في هذا المقام إلى أنه يحسن بالمجتهد أن لا يستغني عن النظر والاستنباط في جميع القرآن بالنظر في آيات الأحكام^(١).

• سبب الخلاف:

من خلال النظر في القولين، وما استدلا به، يظهر لي أن الخلاف عائد إلى لزوم معرفة المجتهد لما دل عليه القرآن من الأحكام مما لم يسق الكلام لأجله.

فإن قلنا: لا يلزم المجتهد معرفة ما دل عليه القرآن من الأحكام مما لم يسق الكلام لأجله، لم نوجب عليه معرفة القرآن كله، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الثاني.

وإن قلنا: يلزم المجتهد معرفة ما دل عليه القرآن من الأحكام مما لم يسق الكلام لأجله، أوجبنا عليه معرفة القرآن كله، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الأول.

المسألة الثانية: عدد آيات الأحكام في القرآن الكريم.

من القرآن الكريم آيات دالة على الأحكام الشرعية، فهل عدد هذه الآيات محدد؟

(١) انظر: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص/ ١٨١).

اختلف العلماء في عدد آيات الأحكام في القرآن الكريم على أقوال، منها:

القول الأول: أن مقدار آيات الأحكام ألف ومائة آية.

نسب هذا القول إلى القاضي أبي يوسف^(١).

القول الثاني: أن مقدار آيات الأحكام تسعمائة آية.

نسب هذا القول إلى عبد الله بن المبارك^(٢).

(١) انظر: إيقاظ الوسنان في العمل بالسنة والقرآن لمحمد الإدريسي (ص/٦٧). والقاضي أبو يوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حنيس بن سعد الأنصاري الكوفي، الشهير بالقاضي أبي يوسف، ولد سنة ١١٣هـ من أشهر أصحاب أبي حنيفة، كان فقيهاً مجتهداً علامة حافظاً للحديث والمغازي وأيام العرب، ولي قضاء بغداد، وهو أول من دُعي بقاضي القضاة، كان أثبت أهل الرأي في الحديث، قال عنه الإمام أحمد: «كان أميل إلى المحدثين من أبي حنيفة ومحمد»، وهو أيضاً أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها، وقد قيل: «لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة»، وقد بلغ في العلم بما لا مزيد عليه، وكان الخليفة الرشيد يباليه في إجلاله، من مؤلفاته: كتاب الخراج، والأمالى والنوادر، والجوامع، واختلاف الأمصار، توفي سنة ١٨٢هـ وقيل: ١٨١هـ. انظر ترجمته في: أخبار القضاة لوكيع (٣/٢٥٤)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/٣٩٧)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (١٦/٣٥٩)، والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة لابن عبد البر (ص/١٧٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٦/٣٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥)، والجواهر المضية للقرشي (٣/٦١١)، وتاج التراجم لقطولغا (ص/٣١٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/٣٧٦)، والفوائد البهية للكنوي (ص/٢٩٧).

(٢) انظر: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص/١٨٠). وابن المبارك هو: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم المروزي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ١١٨هـ طلب العلم وهو ابن عشرين سنة، كان إماماً حافظاً، عالم زمانه، وأحد الأعلام العظام، فقيهاً زاهداً سخيماً مجتهداً شجاعاً، شديد الورع، وقد جمع بين الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء والتجارة، من أقواله: «في صحيح الحديث شغل عن سقيمه»، من مؤلفاته: كتاب السنن، توفي بهيت - بلدة على نواحي الفرات قريبة من بغداد - سنة ١٨١هـ. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢١٢)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٨/١٦٢)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (١١/٣٨٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٣٢)، وسير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨)، والبداية والنهاية (١٣/٦١٠).

القول الثالث: أن مقدار آيات الأحكام خمسمائة آية.

وهذا قول أبي حامد الغزالي^(١)، وأبي بكر ابن العربي^(٢)، والفخر الرازي^(٣)، والموفق ابن قدامة^(٤).

القول الرابع: أن مقدار آيات الأحكام مائة آية.

وقد ذكر جلال الدين السيوطي هذا القول، ولم ينسبه إلى أحد^(٥).

القول الخامس: عدم تحديد آيات الأحكام.

وهذا قول ابن دقيق العيد^(٦)، وبدر الدين الزركشي^(٧)، والشوكاني^(٨)، وعبدالله العلوي^(٩).

ولعل الأقرب من وجهة نظري: عدم التحديد المذكور في الأقوال الأربعة الأولى؛ لأنَّ اختلاف القرائح والأذهان، وما يفتحه الله على عباده المجتهدين من وجوه الاستنباط، يختلف معها الاستنباط من الآيات، ولعلَّ نظر القائلين بالتحديد المذكور في الأقوال اتجه إلى الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية، لا بطريق التضمن والالتزام^(١٠).

(١) انظر: المستصفى (٣٨٢/٢).

(٢) انظر: المحصول في أصول الفقه (ص/١٣٥)، وقد ذكر قوله الزركشي في: البحر المحيط (١٩٩/٦).

(٣) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٢٣/٦).

(٤) انظر: روضة الناظر (٩٦٠/٣).

(٥) انظر: شرح الكوكب الساطع (٧٣٥/٢).

(٦) انظر: البحر المحيط (١٩٩/٦). (٧) انظر: المصدر السابق.

(٨) انظر: إرشاد الفحول (٢/٠٣٠). (٩) انظر: شرح مراقبي السعود (٦٤٢/٢).

(١٠) انظر: البحر المحيط (١٩٩/٦). ودلالة التضمن هي: دلالة اللفظ على جزء مسماه. انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٥/١)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٢٤)، والبحر المحيط (٣٧/٢)، ولقطة العجلان وبله الظمان للزركشي (ص/١٠٤)، وشرح الكوكب المنير (١٢٦/١)، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص/٢٠).

ودلالة الالتزام هي: دلالة اللفظ على خارج عن مسماه، لكنه لازم له لزوماً ذهنياً. انظر: المصادر السابقة.

المسألة الثالثة: هل يُشترط حفظ القرآن الكريم؛ لبلوغ رتبة الاجتهاد؟

لا ريب أن حفظ القرآن الكريم أكمل، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين العلماء، وإنّما وقّع خلافهم في اشتراط حفظه لبلوغ رتبة الاجتهاد على أقوال، أهمها:

القول الأول: لا يُشترط حفظ القرآن الكريم، ولا يُشترط أيضاً حفظ آيات الأحكام، وإنّما يُشترط العلم بمواضع الآيات عند طلب الحكم.

وقد ذهب إلى هذا القول جمع من الأصوليين، منهم: أبو الوليد الباجي^(١)، وأبو حامد الغزالي^(٢)، والفخر الرازي^(٣)، والموفق ابن قدامة^(٤)، وأبي القاسم الرافعي^(٥)، وصفي الدين الهندي^(٦)، والطوفي^(٧)، وتاج الدين ابن السبكي^(٨)، والمرداوي^(٩).

القول الثاني: يُشترط حفظ القرآن الكريم جميعه.

نسب هذا القول إلى الإمام الشافعي^(١٠). ونسبه أبو المظفر

(١) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢٢). (٢) انظر: المستصفى (٢/٣٨٣).

(٣) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٢٣).

(٤) انظر: روضة الناظر (٣/٩٦١).

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٢/٤١٥). وأبو القاسم الرافعي هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني، أبو القاسم، ولد سنة ٥٥٥ هـ كان إماماً في الفقه والأصول، وعلماً من أعلام المذهب الشافعي، متضلّعاً من علوم الشريعة: تفسيراً وحديثاً وأصولاً، زاهداً ورعاً تقياً نقيّاً صالحاً، وقد بلغ درجة الاجتهاد في مذهبه، من مؤلفاته: شرح مسند الشافعي، وشرح المحرر في الفقه، والعزيز شرح الوجيز، توفي سنة ٦٢٤ هـ. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٢٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، وفوات الوفيات لابن شاكر (٢/٧)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/٢٨١)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٥٧١)، وشدرات الذهب لابن العماد (٧/١٨٩).

(٦) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٨٢٧). (٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٨).

(٨) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٨٩٨).

(٩) انظر: التحيير (٨/٣٨٧١). (١٠) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٤٩).

السمعاني^(١)، وأبو الوفاء ابن عقيل^(٢)، وأمير بادشاه^(٣) إلى كثير من أهل العلم.

واختاره ابن جزي المالكي^(٤).

القول الثالث: يُشترط حفظ آيات الأحكام، دون الآيات الواردة في غيرها، كالقصص والأمثال والزواجر.

نسب أبو الوفاء ابن عقيل هذا القول إلى المحققين^(٥).

وذكر بعض الأصوليين هذا القول دون نسبة إلى أحد، منهم: أبو المظفر السمعاني^(٦)، ومحمد الباقر^(٧)، وأمير بادشاه^(٨).

(١) انظر: قواطع الأدلة (٦/٥). (٢) انظر: الواضح في أصول الفقه (١/٢٧٠).

(٣) انظر: تيسير التحرير (١٨١/٤).

(٤) انظر: تقريب الوصول (ص/٤٣١). وابن جزي هو: محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي، أبو القاسم الغرناطي، ولد سنة ٦٩٣هـ من علماء المذهب المالكي، فقيه أصولي، حافظ متقن، عالم بالتفسير والقراءات والحديث واللغة، من ذوي الواجهة والنباهة والعدالة، عاكف على العلم، والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين، من مؤلفاته: التسهيل لعلوم التنزيل، والقوانين الفقهية، وتقريب الوصول إلى علم الأصول، ووسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، توفي سنة ٧٤١هـ. انظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٣/٢٠)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٢٧٤)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/٣٥٦)، ودرة الحجال لابن القاضي (٢/١١٧)، ونيل الابتهاج للتنكيكي (ص/٣٩٨)، ونفح الطيب للمقري (٨/٥٨)، وأزهار الرياض له (٣/١٨٤)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢١٣).

(٥) انظر: الواضح في أصول الفقه (١/٢٧٠).

(٦) انظر: قواطع الأدلة (٦/٥).

(٧) انظر: التقرير لأصول فخر الإسلام (٦/٢٦٣). ومحمد الباقر هو: محمد بن محمد بن محمود الرومي البابرقي، أبو عبد الله أكمل الدين، ولد سنة بضع عشرة وسبعائة للهجرة، كان فقيهاً أصولياً نابغاً علامة محققاً متبحراً في المذهب الحنفي، وافر العقل، قوي النفس مهيباً، برع وساد وأفتى ودرّس وأفاد، من مؤلفاته: التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي، والعناية شرح الهداية، والنقود والردود في شرح مختصر ابن الحاجب، وحاشية على الكشف للزمخشري، توفي سنة ٧٨٦هـ. انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر (٢/١٧٩)، والدرر الكامنة له (٤/٢٥٠)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/٢٧٦)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١١/٣٠٢)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/٤٤٢)، وبغية الوعاة له (١/٢٣٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/٥٠٤)، والفوائد البهية للكنوي (ص/٢٥٦).

(٨) انظر: تيسير التحرير (١٨١/٤).

واختاره: بعضُ الحنابلة^(١).

• أدلة الأقوال:

دليلُ أصحابِ القولِ الأول: أنَّ المقصودَ من الاجتهادِ إثباتُ الحكمِ بدليله، وهذا المقصدُ يحصلُ دونَ الحاجةِ إلى الحفظِ، والذي يُحقِّقه العلمُ بموضعه^(٢).

دليلُ أصحابِ القولِ الثاني: أنَّ الحافظَ للقرآنِ الكريمِ أضبطُ لمعانيه من الناظرِ في القرآنِ^(٣).

ويمكن مناقشة الدليل: بأنَّه لا نُسَلِّمُ أنَّ الحافظَ للقرآنِ أضبطُ لمعانيه من غيرِ الحافظِ؛ بدليلِ الواقعِ المشاهد؛ فهناك مَنْ يحفظُ القرآنَ دونَ أنْ يغوصَ في معانيه، وهناك مَنْ هو عالمٌ بمعاني القرآنِ، وهو غيرُ حافظٍ له.

دليلُ أصحابِ القولِ الثالث: لم أقفُ لأصحابِ القولِ الثالثِ على دليلٍ - فيما رجعت إليه من مصادر - ولعلَّهم جمعوا بين القولين، فقالوا بالتوسطِ بينهما؛ فاشتروا الحفظَ لآياتِ الأحكامِ، دونَ الآياتِ الواردةِ في غيرها.

• الموازنة والترجيح:

بالنظرِ في الأقوالِ، وما استدلوا به، يظهرُ لي رجحانُ القولِ الأولِ القائلِ بعدمِ اشتراطِ حفظِ القرآنِ؛ لأنَّ قصدَ المجتهدِ أصالةً استنباطَ الحكمِ من القرآنِ الكريمِ، ومعرفةُ موضعِ الآيةِ من القرآنِ يُحقِّقُ له هذا المقصدَ، دونَ أدنى خللٍ في اجتهاده، إضافةً إلى أنَّ كثيراً من مجتهدِي الصحابةِ رضي الله عنهم كأبي بكرٍ وعمرَ وغيرهما، لم يحفظوا القرآنَ الكريمَ^(٤).

(١) انظر: رسالة في أصول الفقه للعكبري (ص/١٢٦).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٨).

(٣) انظر: تقريب الوصول لابن جزى (ص/٤٣١)، وتيسير التحرير (٤/١٨١).

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٠٧)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٢٤١)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢/٤٦٤).

• سبب الخلاف:

مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ فِي الْأَقْوَالِ، وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ، يَظْهَرُ لِي أَنَّ سَبَبَ الْخِلَافِ عَائِدٌ إِلَى الْمَقْدَارِ الَّذِي تَتَحَقَّقُ مَعَهُ مَعْرِفَةُ الْقُرْآنِ.
فَأَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، قَالُوا: الْقَدْرُ الَّذِي تَتَحَقَّقُ مَعَهُ مَعْرِفَةُ الْقُرْآنِ، هُوَ الْعِلْمُ بِمَوَاطِنِ الْآيَاتِ.
وَأَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي، قَالُوا: الْقَدْرُ الَّذِي تَتَحَقَّقُ مَعَهُ مَعْرِفَةُ الْقُرْآنِ، هُوَ حِفْظُهُ.

الشرط الثاني: معرفة السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

تَعُدُّ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الْمَصْدَرُ الثَّانِي مِنْ مَصَادِرِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَأْتِي فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
وَالسُّنَّةُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ: مَا أُثِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ^(١).

يَقُولُ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ الْجَوِينِي - فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ السُّنَّةِ لِلْمَجْتَهِدِ - : «فَهِيَ - أَيُّ: السَّنَنِ - الْقَاعِدَةُ الْكُبْرَى؛ فَإِنَّ مَعْظَمَ أَصُولِ التَّكَالِيفِ مَتَلَقًى مِنْ أَقْوَالِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَفْعَالِهِ، وَفَنُونِ أَحْوَالِهِ، وَمَعْظَمُ آيِ الْكِتَابِ لَا يَسْتَقِلُّ دُونَ بَيَانِ الرَّسُولِ»^(٢).

ولمعرفة السنة النبوية جانبان:

الأول: السُّنْدُ الَّذِي يُرَوَّى بِهِ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ.

وَيَتَعَلَّقُ بِهِ ثُبُوتُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَيُسَمَّى مَعْرِفَةُ السُّنَّةِ رَوَايَةً.

الثاني: لَفْظُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ.

(١) انظر: أصول السرخسي (١/١١٣)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/١٦٣)، وفواتح الرحموت (٢/٩٧)، وشرح الكوكب المنير (٢/١٦٠).

(٢) الغياني (ص/٤٠٠).

ويتعلّق به دلالة الحديث النبوي على الحكم، ويُسمّى معرفة السنة
درّاية.

فُتْشِرْطُ معرفة المجتهد للسنة النبوية: رواية، ودرّاية.

أولاً: معرفة السنة النبوية رواية.

من المعلوم أنّ السنة النبوية متى ما كانت ثابتة، فهي حجة^(١)؛ ولذا
فإنّ المجتهد يحتاج إلى التمييز بين السنن والأحاديث صحةً وضعفاً^(٢).

وحتى يُحقّق المجتهد هذه الوظيفة، لا بُدّ له من معرفة أحوال الرواة،
فيعرف الرواة الذين تُقبل روايتهم، والرواة الذين تُردّ روايتهم؛ ليتمكن من
الحكم على الحديث صحةً وضعفاً^(٣).

ولا يُشترط أن يكون حافظاً لأحوال الرواة عن ظهر قلب، بل المعتبر
أن يتمكن من معرفة حال الراوي بالنظر في كتب الرجال، متى احتاج إلى
تحقيق الحكم على أيّ حديث^(٤).

ولا يُشترط أيضاً: أن يبلغ في معرفة الأسانيد، وأحوال الرجال درجة
أئمة الحديث، كابن معين^(٥) وسفيان الثوري^(٦) والبخاري ومسلم وغيرهم،

(١) انظر: المستصفى (٢/٣٨٧).

(٢) انظر: البرهان (٢/٨٧٠)، والمستصفى (٢/٣٨٧).

(٣) انظر: إرشاد الفحول (٢/١٠٣٠). (٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد، وقيل: ابن معين بن غياث، أبو زكريا البغدادي، ولد
سنة ١٥٨ هـ كان إماماً ربانياً عالماً حافظاً ثباتاً متقناً جهيداً، شيخ المحدثين، قال الإمام أحمد:
«كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين، فليس بحديث»، وقال علي بن المديني: «انتهى علم
الناس إلى يحيى بن معين»، كانت وفاته سنة ٢٣٣ هـ ودفن بالقيع. انظر ترجمته في: تاريخ
مدينة السلام للخطيب (١٦/٢٦٣)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/٥٣٠)، ووفيات
الأعيان لابن خلكان (٦/١٣٩)، وتهذيب الكمال للمزي (٣١/٥٤٣)، وسير أعلام النبلاء
(١١/٧١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٤/٣٨٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٣/١٠٣)،
والمنهج الأحمد للعلّيمي (١/١٧٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/١٥٥).

(٦) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ولد بالكوفة سنة ٩٥ هـ =

إنما يكفيه أن يُعَوَّلَ على أهل هذا الشأن^(١).

ولا يظهر لي مانع من أخذ المجتهد الحكم على الحديث من أحد الأئمة الذين يثق بهم في صناعة الحديث.

ثانياً: معرفة السنة النبوية ذراية.

كما تقدم القول فيما يحتاجه المجتهد في النظر في القرآن الكريم: عامه وخاصه، مطلقه ومقيده، مجمله ومفصله... كذلك القول هنا: يحتاج المجتهد إلى النظر في السنة المطهرة، عامها وخاصها، مطلقها ومقيدها، مجملها ومفصلها، منطوقها ومفهومها، ناسخها ومنسوخها، ومعاني ألفاظها^(٢).

يقول أبو المظفر السمعاني: «إذا عَرَفَ من الله ما يعلم به مراد الله تعالى، ورسوله ﷺ من الكتاب والسنة في الخطاب الوارد فيهما، وعَرَفَ موارد الخطاب، ومصادره من الكتاب والسنة، من الحقيقة والمجاز، والأمر والنهي، والعام والخاص، والمجمل والمفصل، والمنطوق والمفهوم، والمطلق والمقيد، وعَرَفَ الناسخ والمنسوخ، وعَرَفَ أحكام النسخ: فهذا القدر كاف»^(٣).

= شيخ الإسلام، وأحد العلماء الحفاظ، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، كان رأساً في الحفاظ، رأساً في معرفة الآثار، رأساً في الفقه، لا يخاف في الله لومة لائم، ويلقب بأمير المؤمنين في الحديث، قال عنه النسائي: «هو أهل أن يُقال فيه ثقة»، من مؤلفاته: كتاب الجامع، توفي سنة ١٦١ هـ. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٩٢/٤)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٣٥٦/٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣٨٧/٢)، وتهذيب الكمال للمزي (١٥٤/١١)، وسير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٥٦/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٥٠/١).

(١) انظر: قواطع الأدلة (٨/٥)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٦٣/٤)، وتشنيف المسامع (٥٧٢/٤).

(٢) انظر: العدة (١٥٩٤/٥)، وقواطع الأدلة (٨/٥)، والعزيز شرح الوجيز للرافعي (١٢/٤١٦)، وتشنيف المسامع (٥٧١/٤).

(٣) قواطع الأدلة (٨/٥).

ويتصل باشتراط معرفة السنة النبوية عدّة مسائل، منها:

المسألة الأولى: القدر الواجب معرفته من السنة النبوية.

لا تُشترط الإحاطة بالسنة النبوية لبلوغ رتبة الاجتهاد في الشريعة الإسلامية؛ وإلا لو قيلَ باشتراط الإحاطة بالسنة، لأدّى ذلك إلى عدم وجود مجتهد^(١).

يقولُ أبو بكر الجصاص: «ولو كان ذلك - أي: إحاطة المجتهد بالسنة - شرطَ جواز الاجتهاد، لما جازَ لأحدٍ من القائسين بعد النبي ﷺ أن يجتهد؛ لفقدِ علمه بالإحاطة لهذه الأصول»^(٢).

وأيضاً: فقد اجتهد الصحابة رضي الله عنهم في وقائع متعددة، مع عدم إحاطتهم بجميع ما جاء عن النبي ﷺ^(٣).

المسألة الثانية: اقتصار المجتهد على معرفة أحاديث الأحكام.

اتفق الأصوليون على أن من شروط الاجتهاد معرفة أحاديث الأحكام، واختلفوا في اشتراط معرفة الأحاديث الواردة في غير الأحكام، كالقصص والمواعظ، على قولين:

القول الأول: لا تُشترط معرفة الأحاديث الواردة في غير الأحكام.

دَهَبَ إلى هذا القول جمهورُ الأصوليين، كإمام الحرمين الجويني^(٤)، وأبي حامد الغزالي^(٥)، والفخر الرازي^(٦)، وصفي الدين الهندي^(٧)، وعبد العزيز البخاري^(٨)، وتاج الدين ابن السبكي^(٩)، وجمال الدين

(١) انظر: البحر المحيط (٦/٢٠٠). (٢) الفصول في الأصول (٤/٢٧٤).

(٣) انظر: المصدر السابق. (٤) انظر: الغياثي (ص/٤٠١).

(٥) انظر: المستصفى (٢/٣٨٤).

(٦) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٢٣).

(٧) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٨٢٧). (٨) انظر: كشف الأسرار (٤/١٥).

(٩) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٨٩٨)، وجمع الجوامع (ص/١١٨).

الإسنوي^(١)، والمرداوي^(٢).

القول الثاني: تُشترطُ معرفة الأحاديث الواردة في الأحكام، والأحاديث الواردة في غيرها.

وهذا القول هو ظاهرُ اختيارِ شهاب الدين القرافي^(٣)، واختاره عددٌ من العلماء، منهم: الشوكاني^(٤)، والشيخ محمد الخضر حسين^(٥).

وقد بيّن الشوكانيّ القدرَ المطلوبَ من المجتهد في معرفة السنة بقوله: «الحقُّ الذي لا شكَّ فيه ولا شبهة، أنَّ المجتهد لا بُدَّ أن يكونَ عالماً بما اشتملت عليه مجاميعُ السنة التي صنفها أهلُ الفنِّ، كالأمهات الست، وما يلتحقُ بها؛ مُشرفاً على ما اشتملت عليه المسانيدُ والمستخرجاتُ، والكتب التي التزمَ مصنفوها الصحة»^(٦).

وما ذكرته تحت مسألة: (هل تشترط معرفة القرآن الكريم كله لبلوغ رتبة الاجتهاد؟) من أدلة ومناقشات، تُذكرُ هنا.

المسألة الثالثة: اشتراطُ حفظِ الأحاديث النبوية .

تكادُ تتفقُ كلمةُ الأصوليين على عدمِ اشتراطِ حفظِ الأحاديث النبوية

(١) انظر: نهاية السؤل (٤/ ٥٥٠). (٢) انظر: التحبير (٨/ ٣٨٧٠).

(٣) انظر: نفائس الأصول (٩/ ٤٠١٦). (٤) انظر: إرشاد الفحول (٢/ ١٠٣٠).

(٥) انظر: رسائل الإصلاح (٢/ ١١٢). ومحمد الخضر هو: محمد الخضر بن الحسين بن علي بن عمر الحسني التونسي، جزائري الأصل، ولد بقفطة بتونس سنة ١٢٩٣هـ وقيل: ١٢٩٤هـ تخرج في جامع الزيتونة، ودرس فيه، وأنشأ مجلة السعادة العظمى، وولي قضاء بنزرت، تنقل بين عدة بلدان، وعمل بالقاهرة مصححاً في دار الكتب خمس سنوات، وتقدم لامتحان العالمية الأزهرية، فنال شهادتها، ودرس بالأزهر، كان أحد علماء العالم الإسلامي المالكيين، ومن أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة، وأحد أعضاء هيئة كبار العلماء بمصر، وممن تولوا مشيخة الأزهر، من مؤلفاته: حياة اللغة العربية، والخيال في الشعر العربي، ومدارك الشريعة الإسلامية، والقياس في اللغة العربية، وتعليقات على الموافقات للشاطبي، توفي بالقاهرة سنة ١٣٧٧هـ. انظر ترجمته في: أعلام وعلماء لمحمد أبو زهرة (ص/ ٣٤٩)، والأعلام للزركلي (٦/ ١١٣)، والفتح المبين للمراغي (٣/ ٢١٣)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/ ٢٧٣).

(٦) إرشاد الفحول (٢/ ١٠٣٠).

بألفاظها، وإن كان حفظها أحسن وأتم.

وممن نصّ على عدم اشتراطِ الحفظ: أبو حامد الغزالي^(١)، والفخر الرازي^(٢)، وعبد العزيز البخاري^(٣)، وتاج الدين ابن السبكي^(٤)، وجمال الدين الإسنوي^(٥)، والشوكاني^(٦).

يقول بدر الدين الزركشي: «ظاهر كلامهم - أي: كلام العلماء - أنه لا يُشترط حفظ السنن بلا خلاف»^(٧).

وعلة عدم اشتراطِ حفظ السنة النبوية، صعوبته وعسره^(٨).

ويُشترط في هذا المقام: أن يتمكن المجتهد من استخراج الحديث من مواضعه ومطأته عند الحاجة إلى ذلك^(٩).

وقد ذكر أبو حامد الغزالي^(١٠)، والفخر الرازي^(١١) - وهما من

(١) انظر: المستصفى (٣٨٤/٢).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٢٣/٦).

(٣) انظر: كشف الأسرار (١٥/٤).

(٤) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٢٨٩٨/٧)، وجمع الجوامع (ص/١١٨).

(٥) انظر: نهاية السؤل (٥٥٠/٤). (٦) انظر: إرشاد الفحول (١٠٣٠/٢).

(٧) البحر المحيط (٢٠١/٦). وأنبه إلى أن ابن جزي المالكي ذكر في كتابه: تقريب الوصول (ص/٤٣٣-٤٣٢) اشتراط حفظ أحاديث رسول الله وحفظ أسانيدها، ومعرفة الرجال الناقلين لها. ويظهر لي أن قصده ابن جزي بحفظ الأحاديث الاطلاع عليها، ومعرفة صحتها؛ بدليل: ما ذكره في آخر كلامه من أن المجتهد لو لم يعرف الحديث، أفنى الناس بالقياس أو غيره، وخالف النص النبوي.

ففي تعليقه إشارة إلى أن قصده بالحفظ معرفة المجتهد للحديث؛ لئلا يفتي المجتهد بخلافه، والمعرفة تتحقق بالحفظ - وهو الأكمل - وبالتمكن من استخراج الحديث متى ما احتاج إليه المجتهد. والله أعلم.

(٨) انظر: البحر المحيط (٢٠١/٦).

(٩) انظر: نهاية الوصول للهندي (٣٨٢٧/٨)، وإرشاد الفحول (١٠٣٠/٢).

(١٠) انظر: المستصفى (٣٨٤/٢).

(١١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٢٣/٦). وقد مثل أبو القاسم الرافي في: العزيز شرح الوجيز (٤١٦/١٢) بالسنن لأبي داود.

القائلين باشتراط معرفة أحاديث الأحكام - أن المجتهد يكفي أن يكون عنده أصلٌ مُصَحَّحٌ لجميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام، ك(السنن) لأبي داود، وكتاب (معرفة السنن والآثار) لأبي بكر البيهقي^(١)، ويكفيه أن يعرف موقع كل باب، فيراجع وقت الحاجة.

وقد انتقد بعض العلماء التمثيل بسنن أبي داود؛ من وجهين:

الوجه الأول: أن كتاب (السنن) لأبي داود لم يستوعب الأحاديث الصحيحة.

يقول محيي الدين النووي^(٢): «لا يصح التمثيل بسنن أبي داود؛ فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه، وذلك ظاهر، بل معرفته ضرورية لمن له أدنى اطلاع، وكم في: صحيح البخاري ومسلم من حديث حُكْمِي ليس في سنن أبي داود؟! وأما ما في كتابي: الترمذي

(١) هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى بن عبدالله، أبو بكر البيهقي، ولد سنة ٣٨٤هـ أحد أئمة الحديث، كان علامة ثبتاً فقيهاً أصولياً حافظاً ديناً ورعاً، من أعيان المذهب الشافعي، مقبلاً على الجمع والتأليف، خدم مذهبه بالاستدلال له والتصنيف فيه، حتى قيل عنه: «ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منة، إلا أبا بكر البيهقي، فإن المنة له على الشافعي؛ لتصانيفه في نصرته مذهبه»، وقد بورك له في علمه، من مؤلفاته: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، والأسماء والصفات، وشعب الإيمان، والخلافات، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر ترجمته في: تبیین کذب المفتری لابن عساکر (ص/٢٦٥)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/٧٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٦/٣٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٦٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣/١١٣٢)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٤/٨)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/١٩٨).

(٢) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي الدمشقي، أبو زكريا محيي الدين، ولد بنوى سنة ٦٣١هـ أحد أعلام الدين، وأبرز علماء الشافعية ومحققهم، اتقن علوماً كثيرة، وصنف تصانيف جمة، كان ورعاً زاهداً مقبلاً على العلم والعبادة، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، من مؤلفاته: شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين، ومنهاج الطالبين، وروضة الطالبين، توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٧٠)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/٣٩٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٢٨٦)، والبداية والنهاية (١٤/٥٣٩)، والدليل الشافي لابن تغري بردي (٢/٧٧٥)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٢٢٥).

والنسائي وغيرهما من الكتب المعتمدة، فكثرت شهرته غنيته عن التصريح بها^(١).

الوجه الثاني: أن في (السنن) لأبي داود من الأحاديث ما لا يحتج به في الأحكام الشرعية؛ لضعفه^(٢).

الشرط الثالث: معرفة الناسخ والمنسوخ.

مما يتصل بالشرطين السابقين: معرفة الناسخ والمنسوخ من الكتاب الكريم، والسنة النبوية في نصوص الأحكام^(٣).

والمراد بهذا الشرط: أن يعرف المجتهد أن هذا الحكم بعينه ناسخ، وهذا الحكم بعينه منسوخ، لا معرفة حقيقة النسخ وأحكامه؛ لأن ذلك من علم أصول الفقه^(٤)، وسيأتي اشتراطه بعد قليل.

ولا يشترط أن يحفظ المجتهد الآيات والأحاديث المنسوخة، بل المشروط: أن يعلم المجتهد متى ما استنبط حكماً من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، أن الآية والحديث ليسا من جملة المنسوخ^(٥). والإحاطة بالآيات والأحاديث المنسوخة يسيرة^(٦).

وشرط معرفة الناسخ والمنسوخ يعم الكتاب الكريم، والسنة النبوية.

لكن قصر الفخر الرازي الشرط الثالث على القرآن الكريم، فقال: «فأما العلّمان المتممان، فأحدهما: يتعلق بالكتاب، وهو علم الناسخ والمنسوخ»^(٧).

(١) روضة الطالبين (٩٥/١١). (٢) انظر: البحر المحيط (٢٠١/٦).

(٣) انظر: المنحول (ص/٤٦٤)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٦٣/٤)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (١٢٢/٤).

(٤) انظر: نثر الورود للشقيطي (٦٤٤/٢).

(٥) انظر: المستصفى (٣٨٧-٣٨٦/٢)، وروضة الناظر (٩٦١/٣)، ونفائس الأصول (٩/٤٠٢٣).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨٠/٣). (٧) المحصول في علم أصول الفقه (٢٤/٦).

وما ذكره متعقّب؛ فليس النسخ مختصاً بالكتاب الكريم، بل يقع في الكتاب، وفي السنة النبوية، أيضاً^(١).

دليل اشتراط معرفة الناسخ والمنسوخ: أن الحكم المنسوخ بطل العمل به بنسخه، وصار العمل بالناسخ، وقد تُفْضِي عدم معرفة المجتهد بالناسخ من المنسوخ إلى العمل بالحكم المنسوخ، وترك الناسخ^(٢).

الشرط الرابع: معرفة سبب نزول الآية، وسبب ورود الحديث. من الشروط المعتمدة في المجتهد: معرفة سبب نزول الآية، وسبب ورود الحديث^(٣).

إذا نَظَرَ المجتهد في آية من آيات الأحكام، لزمه العلم بسبب نزولها، إن كان لها سبب نزول^(٤)؛ لما في معرفة سبب النزول من أثر في معرفة المراد بالآية، وما يتعلق بها من تخصيص أو تعميم^(٥).

ويؤكد أبو إسحاق الشاطبي على أهمية معرفة أسباب النزول لمن أراد فهم القرآن على الوجه الصحيح، فيقول: «الجهل بأسباب التنزيل موقّع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع»^(٦).

وإذا نَظَرَ المجتهد في حديث من أحاديث الأحكام، لزمه معرفة سبب وروده، إن كان له سبب ورود^(٧)؛ للعلّة ذاتها المذكورة في معرفة سبب نزول الآية.

(١) انظر: نفائس الأصول (٤٠١٧/٩)، ونهاية الوصول للهندي (٣٨٢٩/٨).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨٠/٣)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٠٠/٧)، والبحر المحيط (٢٠٣/٦)، ونهاية السؤل (٥٥٣/٤).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٦٣/٤)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (١٢٢/٤).

(٤) انظر: نهاية الوصول للهندي (٣٨٣٠/٨).

(٥) انظر: تشنيف المسامع (٥٧١/٤)، والتجوير (٣٨٧٥/٨).

(٦) الموافقات (١٤٦/٤). (٧) انظر: التجوير (٣٨٧٥/٨).

الشرط الخامس: معرفة المسائل المجمع عليها.

يحتاج المجتهد قبل النظر في المسألة؛ ليجتهد فيها: أن يعلم أهى ممّا أجمع العلماء السابقون على حكمها، أم هي محلّ خلاف بينهم، أم هي نازلة من نوازل عصره؟

فإن كانت المسألة محلّ إجماع أهل العلم، ذهب إلى القول بالإجماع، ولم يخالفه.

وإن كانت ممّا وقع فيها الخلاف، أو كانت من نوازل عصره، اجتهد فيها^(١).

وفائدة معرفة المسائل المجمع عليها: أن لا يقول المجتهد قولاً يخرق به إجماعاً سابقاً^(٢).

ولا يلزم المجتهد أن يحفظ المسائل المجمع عليها جميعها؛ بل يكفي أن يعلم أن قوله في المسألة التي ينظر فيها غير مخالف لإجماع من قبله^(٣).

وذكر تقي الدين السبكي أن هذا الشرط شرط لإيقاع الاجتهاد بالفعل^(٤)، فالمجتهد يوصف بالاجتهاد قبل أن يعلم المسائل المجمع عليها، وأمّا عند إيقاع الاجتهاد بالفعل، فيشترط أن يعلم أن ما نظر فيه ليس مجمعاً عليه^(٥).

(١) انظر: قواطع الأدلة (٥/٨-٩).

(٢) انظر: العدة (٥/١٥٩٤)، والإشارة في معرفة الأصول للباقي (ص/٣٢٨)، والمستصفي (٢/٣٨٤)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٢٤)، والفوائد شرح الزوائد للأبناسي (٢/١٢٣١)، وفواتح الرحموت (٢/٣٦٣).

(٣) انظر: المستصفي (٢/٣٨٤)، وشرح مختصر الروضة (٣/٥٨١)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٨٩٩).

(٤) انظر: جمع الجوامع (ص/١١٨).

(٥) انظر: حاشية البناني على شرح المحلي جمع الجوامع (٢/٣٨٤)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٥٥٠)، ورسائل الإصلاح للخضر حسين (٢/١١٦).

وقد ذَكَرَ بعضُ الأصوليين هذا الشرطَ على أساسٍ أنَّه مِنْ شروطِ الاجتهادِ، ولعل مرادهم أنَّه شرطٌ في كونِ المجتهدِ مجتهداً اجتهداً صحيحاً^(١).

يقولُ الشيخُ محمدُ المطيعي: «والخطبُ في ذلك سهلٌ»^(٢). ويتصل بالشرطِ الخامسِ مسألةٌ، وهي: اشتراطُ معرفةِ المسائلِ الخلافيةِ^(٣).

يقولُ الإمامُ الشافعي: «ولا يكون لأحدٍ أن يقيسَ حتى يكونَ عالماً بما مضى قبله مِنَ السنينِ، وأقاويلِ السلفِ، وإجماعِ الناسِ، واختلافهم»^(٤). والفائدة من ذلك: أن لا يُحدثَ المجتهدُ قولاً يخالفُ أقوالَ مَنْ سبقه؛ فيخرجُ بذلك عن إجماعهم الضمني^(٥).

وألفتُ النظرَ إلى أنَّ مِنَ الأصوليين مَنْ ذَكَرَ عند اشتراطِ معرفةِ المسائلِ الإجماعيةِ: أنَّ على المجتهدِ معرفة مَنْ يُعتدُّ به في الإجماع، وَمَنْ لا يُعتدُّ به^(٦).

ولم أوردُ ما ذكروه هنا؛ لأنَّ هذه المسائلَ داخلةً في شرطِ معرفةِ علمِ أصولِ الفقه.

الشرط السادس: معرفة علمِ أصولِ الفقه. لا يستريبُ أحدٌ في مدى أهميةِ أصولِ الفقه للمجتهد؛ إذ هو المعينُ في استنباطِ الأحكامِ الشرعيةِ مِنَ الأدلةِ بالطريقِ الصحيحِ.

(١) انظر: سلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٥٥٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: الإشارة في معرفة الأصول للباقي (ص/٣٢٨)، وشرح اللمع (٢/١٠٣٤)، وقواطع الأدلة (٥/٨)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤٣٧).

(٤) الرسالة (ص/٥١٠).

(٥) انظر: الغياثي للجويني (ص/٤٠١)، والبحر المحيط (٦/٢٠١)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦/١١٣).

(٦) انظر على سبيل المثال: شرح اللمع (٢/١٠٣٤)، وقواطع الأدلة (٥/٨-٩).

يقول إمام الحرمين الجويني: «علمُ الأصول أصلُ الباب؛ حتى لا يُقدّم مؤخراً، ولا يُؤخّر مقدّماً، ويستين مراتب الأدلة والحجج»^(١).

بل إنّ الفخر الرازي عدّ هذا الشرط أهمّ العلوم للمجتهد^(٢).

ويقول صفّي الدين الهندي: «اعلم أنّ الإنسان كلّما كان أكمل في معرفة أصول الفقه كان منصبه أتمّ وأعلى في الاجتهاد»^(٣).

ويشمل علمُ أصول الفقه على الآتي:

أولاً: الحكم الشرعي، وأقسامه.

ثانياً: الأدلة، وما يندرج تحت كلّ دليل من مسائل.

ثالثاً: الدلالات، وأقسامها، وما يندرج تحت كلّ قسم من مسائل.

رابعاً: الاجتهاد والتقليد.

خامساً: مراتب الأدلة، وطُرُق الجمع بينها، ودفع التعارض عنها، وأوجه الترجيحات^(٤).

وكان من منهج بعض الأصوليين أنّهم يذكرون بعض ما تقدّم على أنّه شرط مستقلّ، فيذكرون مثلاً: القياس، وما يتعيّن على المجتهد معرفته فيه^(٥)، أو التعارض والترجيح، وأهمية معرفة المجتهد له^(٦)، أو الإجماع،

(١) البرهان (٢/ ٨٧٠).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/ ٢٥)، ونقل كلام الرازي برهان الدين الأبناسي في: الفوائد شرح الزوائد (٢/ ١٢٣٥).

(٣) نهاية الوصول (٨/ ٣٨٣١). وانظر: تشنيف المسامع (٤/ ٥٦٩)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/ ١١٨).

(٤) انظر: الإشارة في معرفة الأصول للباقي (ص/ ٣٢٧-٣٢٨)، وإحكام الفصول (ص/ ٧٢٢)، وشرح اللمع (٢/ ١٠٣٤-١٠٣٥)، وقواطع الأدلة (٥/ ٩)، والواضح في أصول الفقه (٥/ ٤٥٧-٤٥٨)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦/ ١١٠).

(٥) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/ ٢٨٩٩)، والبحر المحيط (٦/ ٢٠١).

(٦) انظر: شرح اللمع (٢/ ١٠٣٥)، والواضح في أصول الفقه (٥/ ٤٥٨).

وَمَنْ يَعْتَدُ بِهِ، وَمَنْ لَا يَعْتَدُ بِهِ^(١)، أو أفعال النبي ﷺ^(٢).

ولعل في اشتراط معرفة أصول الفقه غنية عن هذا كله^(٣).

وقد نازع أحمد الكوراني^(٤) في اشتراط معرفة أصول الفقه للمجتهد^(٥)؛ محتجاً لقوله بأن الإمام الشافعي مجتهد، ولم يكن علم أصول الفقه في وقته مدوناً^(٦).

وما ذكره الكوراني ضعيف جداً؛ لوجهين:

الوجه الأول: أن المراد بمعرفة أصول الفقه معرفة قواعده، سواء أكانت مدونة أم لا، وقد ركزت القواعد الأصولية في الإمام الشافعي - وفي غيره من المجتهدين الذين بلغوا رتبة الاجتهاد قبل تدوين علم أصول الفقه - فهي معلومة عنده^(٧).

الوجه الثاني: يلزم من قول الكوراني عدم اشتراط معرفة اللغة العربية؛ فإن مجتهدى الصحابة رضي الله عنهم كانوا في أعلى مراتب الاجتهاد، ولم تكن اللغة العربية في عصرهم وزمنهم مدونة^(٨).

(١) انظر: شرح اللمع (١٠٣٤/٢)، وقواطع الأدلة (٩/٥).

(٢) انظر: المستصفي (٣٨٤-٣٨٥/٢)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٢٣/٦)، ونهاية الوصول للهندي (٣٨٢٨/٨).

(٣) انظر: رفع النقاب (١١١/٦).

(٤) هو: أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن أحمد بن رشد الهمداني الكوراني ثم القاهري، شرف الدين وشهاب الدين، ولد بقرية كوران سنة ٨١٣هـ وقيل: ٨١٩هـ كان إماماً علامة بارعاً في أصول الفقه وأصول الدين، ماهراً في النحو والبلاغة والمنطق، مشاركاً في الفقه والتفسير والحديث، كان أول أمره شافعي المذهب، ثم انتقل إلى المذهب الحنفي، من مؤلفاته: الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع، وشرح صحيح البخاري، وكشف الأسرار عن قراءة الأئمة الأخيار، توفي سنة ٨٩٣هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٢٤١/١)، ووجيز الكلام له (١٠٥٤/٣)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٥٨)، والتاج المكلل للفتوحي (ص/٣٥٢).

(٥) انظر: الدرر اللوامع (ص/٥٩٤). (٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: الآيات البيئات للعبادي (٣٣٧/٤)، ونثر الورود للشنيطي (٦٤٢/٢).

(٨) انظر: الآيات البيئات للعبادي (٣٣٧/٤).

ويتصلُ باشتراط معرفة أصولِ الفقه مسألةً، وهي: هل القولُ بحجية القياسِ مِنْ شروط الاجتهاد؟ فأقول:

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوالٍ، أهمّها:

القول الأول: ليس القولُ بحجية القياسِ مِنْ شروط الاجتهاد.

نسب أبو منصور البغدادي^(١) هذا القول إلى الجمهور^(٢). ونسبه بدرُ الدين الزركشي إلى الشافعية^(٣).

واختاره جمعٌ من العلماء، منهم: القاضي عبد الوهاب المالكي^(٤)، وشمس الدين ابن القيم^(٥)، وجلال الدين السيوطي^(٦).

القول الثاني: أنَّ القولَ بحجية القياسِ مِنْ شروط الاجتهاد، فلا يُعدُّ منكرو القياسِ مِنْ المجتهدين.

ذهَبَ إلى هذا القولِ جمعٌ من العلماء، منهم: القاضي أبو بكر الباقلاني^(٧)، وإمام الحرمين الجويني^(٨)، وأحمد الكوراني^(٩).

(١) هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد، أبو منصور البغدادي، كان علامةً متفنناً إماماً بارعاً من أئمة المذهب الشافعي، فقيهاً أصولياً متكلماً، ماهراً في فنون كثيرة، كالنحو والأدب والشعر، درّس تسعة عشر نوعاً من العلوم، وقد استفاد الناس منه، من مؤلفاته: الفرق بين الفرق، والتحصيل في أصول الفقه، والتفسير، وفصائح المعتزلة، توفي بمدينة إسفراين سنة ٤٢٩هـ وقد شاخ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (١٨٥/٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٠٣/٣)، وسير أعلام النبلاء (٥٧٢/١٧)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٣٦/٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١٩٤/١)، والبداية والنهاية (٦٧٢/١٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٨٧/١)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٠٥/٢).

(٢) انظر: البحر المحيط (٤٧٣/٤).

(٣) انظر: تشنيف المسامع (٥٦٦/٤).

(٤) انظر: نشر البنود (٨٣/٢).

(٥) انظر: إعلام الموقعين (١٠٣/٥)، و(١١١/٥).

(٦) انظر: شرح الكوكب الساطع (١١٧/٤).

(٧) انظر: البرهان (٥١٥/٢).

(٨) انظر: المصدر السابق.

(٩) انظر: الدرر اللوامع (ص/٥٩٤).

القول الثالث: أنَّ القولَ بحجية القياسِ الجلي^(١) مِنْ شروطِ الاجتهادِ، فإنَّ أنكرَ القياسَ الجليَّ فليس مِنَ المجتهدين، وإنَّ لم ينكره فهو مِنَ المجتهدين.

ذَهَبَ إلى هذا القولِ جمعٌ مِنَ الأصوليين، منهم: ابنُ الصلاح^(٢)، وبدرُ الدين الزركشي^(٣)، وشمسُ الدين البرماوي^(٤).

• أدلة الأقوال:

دليلُ أصحابِ القولِ الأول: أننا لو قلنا بأنَّ منكرَ القياسِ ليس بمجتهدٍ، للزمَ مِنْ ذلك أنَّ مَنْ أنكرَ حجيةَ الخبرِ المرسلِ، أو كونَ الأمرِ للوجوبِ، أو أنَّ للعمومِ صيغةً تخصُّه، ونحو ذلك، فليس بمجتهدٍ! ولا يقول بهذا أحدٌ^(٥).

دليلُ أصحابِ القولِ الثاني: أنَّ المقايضةَ هي طريقُ الاجتهادِ، فمَنْ لم يعرفها فإنه لا يصلحُ للاجتهادِ، فيكون كالعامي الذي لا معرفةَ له^(٦).

(١) القياس الجلي: هو القياس الذي قطع فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع، أو نص الشارع على علته، أو أجمع العلماء عليها. انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/٤)، وشرح الكوكب المنير (٤/٤٠٨).

(٢) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١/٢٠٧).

(٣) انظر: تشنيف المسامع (٤/٥٦٧).

(٤) انظر: الفوائد السنية (٣/١١٤٧). والبرماوي هو: محمد بن عبد الدايم بن موسى بن عبد الدايم بن فارس بن محمد النعمي العسقلاني الأصل البرماوي، أبو عبد الله شمس الدين، ولد سنة ٧٦٣هـ كان إماماً علامةً فقيهاً أصولياً، من علماء المذهب الشافعي، موصوفاً بكثرة الحفظ، وقلة الكلام، له مشاركة في عددٍ من العلوم، تتلمذ لبدر الدين الزركشي، وسراج الدين البلقيني، من مؤلفاته: شرح صحيح البخاري، وألفية في أصول الفقه، والفوائد السنية في شرح الألفية، وشرح العمدة، توفي ببيت المقدس سنة ٨٣١هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤/١٠١)، وإنباء الغمر لابن حجر (٨/١٦١)، والضوء اللامع للسخاوي (٧/٢٨٠)، ووجيز الكلام له (٢/٤٩٩)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/٤٠٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/٢٥٦)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٦٩٧).

(٥) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٣٤٢)، والبحر المحيط (٦/٤٧٢)، ونشر البنود (٢/٨٣).

(٦) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٣٤٢)، والبحر المحيط (٦/٤٧٢)، وإرشاد الفحول (١/٣٨٣).

ويمكن أن يُستدل لأصحاب القول الثالث: بأن منكر القياس الجلي يقع في أقوال شنيعة، كالقول بجواز التغوط في الماء الراكد، دون التبول فيه! وهذه أقوال يردّها الشرع، والعقل.

• الموازنة والترجيح:

بالنظر في المسألة بأقوالها وأدلتها يظهر رجحان القول الأول القائل بأن القول بحجية القياس ليس بشرط لبلوغ رتبة الاجتهاد؛ وذلك للآتي:

أولاً: هناك مسائل أصولية، أنكر بعض العلماء القول بها، ولم يقل أحد من علماء أصول الفقه: إن القول بها شرط لبلوغ رتبة الاجتهاد، فكذا الأمر في مسألة: (حجية القياس).

ثانياً: عمل الفقهاء في مصنفاتهم، فلم يزل الفقهاء يعتدون برأي الظاهرية، فيذكرونه، ويذكرون أدلتهم، ويجيبون عنها، ولو لم يبلغوا درجة الاجتهاد، لما كان لإيراد أقوالهم مسوغ.

ثالثاً: أن القائل بعدم حجية القياس إنما قاله عن اجتهاد، فكيف نطالبه بمخالفة اجتهاده؟!

رابعاً: القول بأن المقايضة طريق الاجتهاد، هذا صحيح، لكنّها ليست طريقه الوحيد، فهناك مدارك أخرى للشرع توصل إلى أحكام الحوادث.

• نوع الخلاف:

يبدو أن الخلاف بين الأقوال خلاف معنوي - كما أشار إلى ذلك: جلال الدين السيوطي^(١) - ويظهر أثره في الاعتداد بخلاف نفاة القياس في الإجماع:

فمن لم يشترط القول بحجية القياس لبلوغ رتبة الاجتهاد، لم يُخرج نفاة القياس من زمرة المجتهدين، ولا ينعقد الإجماع إلا بموافقتهم.

(١) انظر: شرح الكوكب الساطع (١١٧/٣).

وَمَنْ اشْتَرَطَ الْقَوْلَ بِالْقِيَاسِ، أَخْرَجَ نَفَاةَ الْقِيَاسِ مِنْ زُمْرَةِ الْمُجْتَهِدِينَ،
وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عِنْدَهُ مَعَ مَخَالَفَتِهِمْ.

واستمع إلى ما يقوله إمام الحرمين الجويني عن داود الظاهري^(١):
«وعندي أنَّ الشافعيَّ لو عاصر داودَ لما عدَّه مِنَ العلماء!»^(٢). ويقول أيضاً
عنه وعن الظاهرية: «ليسوا معدودين مِنْ علماء الشريعة»^(٣).

الشرط السابع: معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية^(٤).

نصَّ أبو إسحاق الشاطبيُّ على اشتراط معرفة مقاصد الشريعة
الإسلامية للمجتهد، فقال: «إنَّما تحصلُ درجةُ الاجتهادِ لِمَنْ اتصفَ
بوصفين: أحدهما: فهمُ مقاصدِ الشريعةِ على كمالِها»^(٥).

(١) هو: داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان البغدادي، المعروف بـداود الظاهري،
ولد سنة ٢٠٠هـ وقيل: ٢٠٢هـ كان رئيس أهل الظاهر، إماماً علامة عالمياً ورعاً ناسكاً زاهداً،
من أوعية العلم، بصيراً بمعاني القرآن، حافظاً للأثر، موصوفاً بالذكاء، انتهت إليه رئاسة
العلم ببغداد، من مؤلفاته: الإيضاح، والأصول، والدعوى، والإجماع، وإبطال القياس،
والعموم والخصوص، توفي سنة ٢٧٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٩/
٣٤٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٢٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٩٧)، وميزان
الاعتدال للذهبي (٢/١٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٢٨٤)، وطبقات
المفسرين للداودي (١/١٧١).

(٢) نقل كلام إمام الحرمين الزركشي في: البحر المحيط (٤/٤٧٢-٤٧٣).

(٣) البرهان (٢/٥١٥).

(٤) ثمة تعريفات لمقاصد الشريعة الإسلامية، منها:

- تعريف الطاهر ابن عاشور في كتابه: مقاصد الشريعة الإسلامية (٣/١٦٥): «المعاني
والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع، أو معظمها؛ بحيث لا تختص
ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة».
- تعريف علال الفاسي في كتابه: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها (ص/٧): «الغاية
منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها».
- تعريف الدكتور يوسف العالم في كتابه: المقاصد العامة (ص/٨٣): «الغاية التي يرمي إليها
التشريع، والأسرار التي وضعها الشارع الحكيم عند كل حكم من الأحكام».
- تعريف الدكتور أحمد الريسوني في كتابه: نظرية المقاصد عند الشاطبي (ص/٧):
«الغايات التي وضعت الشريعة؛ لأجل تحقيقها لمصلحة العباد».

(٥) الموافقات (٥/٤١).

ويقول تقي الدين السبكي: «اعلم أن كمال رتبة الاجتهاد تتوقف على ثلاثة أشياء: ... الثالث: أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة، ما يكسبه قوة يفهم مراد الشرع من ذلك، وما يناسب أن يكون حُكماً له في ذلك المحل، وإن لم يُصرَّح به»^(١).

ونقلَ إمام الحرمين الجويني عن الإمام الشافعي ما يقرر اعتبار معرفة المجتهد لمقاصد الشريعة، يقول إمام الحرمين: «ذَكَرَ الشافعيُّ في: (الرسالة) ترتيباً حسناً، فقال: إذا وقعت واقعة، فأخوج المجتهد إلى طلب الحكم فيها؛ فينظر أولاً في: نصوص الكتاب، فإن وجد مسلكاً دالاً على الحكم، فهو المراد... فإن عديم المطلوب في هذه الدرجات، لم يخض في القياس بعد، ولكنه ينظر في كليات الشرع، ومصالحها العامة»^(٢).

دليل اعتبار معرفة مقاصد الشريعة من شروط الاجتهاد: أن الشريعة مبنية على اعتبار المصالح، والمصالح إنما اعتبرت؛ لأن الشرع بين أنها مصالح - وإدراك المكلف للمصالح يختلف باختلاف الأوقات والأحوال - وإذا كانت المصالح المعتبرة هي المصالح التي قررها الشارع، كان لازماً على المجتهد أن يفهم عن الشارع قصده في كل مسألة من مسائل الشرع؛ لتحقيق له معرفة الحكم والغايات من الشريعة، فيضبط اجتهاده في ضوءها^(٣).

وقد تبع أبا إسحاق الشاطبي في اعتبار معرفة مقاصد الشريعة شرطاً لبلوغ درجة الاجتهاد جمع من المتأخرين، منهم: الشيخ الطاهر ابن عاشور^(٤)، والشيخ محمد أبو زهرة^(٥)، والدكتور الطيب خضري السيد^(٦)،

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (١٧/٢-١٨).

(٢) البرهان (٢/٨٧٤-٨٧٥)، ولم أف على كلام الإمام الشافعي في: (الرسالة)، ولعله في (الرسالة) القديمة.

(٣) انظر: الموافقات (٥/٤٢-٤٣).

(٤) انظر: مقاصد الشريعة (٣/٤٠-٤١).

(٥) انظر: أصول الفقه (ص/٣٨٦). (٦) انظر: الاجتهاد فيما لا نص فيه (١/٢٨).

وعبدُالحي بن الصديق^(١)، والدكتورُ زكريا البري^(٢)، والدكتورُ يوسفُ العالم^(٣).

الشرط الثامن: معرفة لسان العرب.

يُشترطُ لبلوغ رتبة الاجتهاد معرفة اللسان العربي، ومعرفة اللغة العربية في جانب: اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة^(٤).

وقد نصَّ أغلبُ الأصوليين على هذا الشرط، وهو شرط متفق عليه.

دليل اعتبار معرفة اللسان العربي من شروط الاجتهاد: أنَّ الشريعة الإسلامية عربية؛ لأنها مأخوذة من الكتاب والسنة، وقد جاء بلسان العرب، قال الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٥)، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾^(٦).

ومن رآه فهم الكتاب والسنة - وقد جاء بلسان العرب - فلا بُدَّ له من معرفة اللسان العربي، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب^(٧).

يقول تقي الدين ابن تيمية: «إنَّ فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يُفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»^(٨).

وللإعراب والتصريف أثر في تغيير المعنى، فاحتيج إلى معرفتهما^(٩).

(١) انظر: نظرية المقاصد عند الشاطبي (ص/٣٧٢).

(٢) انظر: الاجتهاد في الشريعة وبحوث أخرى (ص/٢٤٥).

(٣) انظر: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية (ص/١٠٦).

(٤) انظر: العدة (١٥٩٤/٥)، والإشارة في معرفة الأصول للباجي (ص/٣٢٨)، وشرح اللمع (١٠٣٤/٢)، والبرهان (٨٦٩/٢)، وقواطع الأدلة (٤/٥)، والعزیز شرح الوجيز للرافعي (٤١٦/١٢)، والموافقات (٥٢/٥).

(٥) من الآية (١٩٥) من سورة الشعراء. (٦) من الآية (٤) من سورة إبراهيم.

(٧) انظر: البرهان (٨٦٩/٢)، وقواطع الأدلة (٤/٥)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٢٤/٦)، والعزیز شرح الوجيز للرافعي (٤١٦/١٢).

(٨) اقتضاء الصراط المستقيم (٥٢٧/١). (٩) انظر: نفائس الأصول (٤٠١٩/٩).

وأما معرفة البلاغة؛ فلأن القرآن الكريم، والسنة النبوية في الذروة العليا من الإعجاز، فلا بُدَّ من معرفة البيان وأساليبه؛ ليتمكن المجتهد من الاستنباط منهما على الوجه الأكمل^(١).

يقول الإمام الشافعي: «القرآن نزل بلسان العرب، دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها»^(٢).

ويقول الشوكاني: «الاستكثار من ممارسة لسان العرب، والتوسع في الاطلاع على مطولاته، مما يزيد المجتهد قوة في البحث، وبصراً في الاستخراج، وبصيرة في حصول مطلوبه»^(٣).

ولا يشترط في هذا المقام: معرفة غرائب اللغة^(٤)، وهي: الألفاظ التي تُخلُّ بالفصاحة؛ لأنها لا توجد في القرآن الكريم، ولا في السنة النبوية^(٥).

ويتصل باشتراط معرفة اللسان العربي، مسألة، وهي: القدر المشترك في معرفة اللسان العربي.

يحتاج المجتهد من اللسان العربي قدراً يُثْمِرُ له فهم خطاب العرب، وعاداتهم في الاستعمال إلى حدٍّ يُميّز بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله ومفصله، وحقيقته ومجازه، ويعرف أوضاع العرب في كلامهم؛ بحيث يُميّز العبارة الصحيحة عن الفاسدة، والراجحة عن المرجوحة، ويُميّز بين دلالات الألفاظ - من المطابقة^(٦) والتضمن والالتزام - والمفرد والمركب،

(١) انظر: تشنيف المسامع (٤/٥٦٩).

(٢) الرسالة (ص/٥٠). (٣) إرشاد الفحول (٢/١٠٣١).

(٤) انظر: البرهان (٢/٨٦٩)، والمنحول (ص/٤٦٣)، والموافقات (٥/٥٢).

(٥) انظر: تعليق دراز على الموافقات (٥/٥٢).

(٦) دلالة المطابقة: دلالة اللفظ على تمام مسماه. انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي =

والمترادف والمبتاين^(١).

ولا يُشترط أن يبلغ درجة الأصمعي^(٢) أو الخليل^(٣) أو المبرد^(٤)، ولا

= (١٥/١)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٢٤)، والبحر المحيط (٢/٣٧)، ولقطة العجلان للزركشي (ص/١٠٤)، وشرح الكوكب المنير (١/١٢٦)، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص/٢٠).

(١) انظر: المستصفي (٢/٣٨٦)، والإحكام في أصول الأحكام للأمدي (٤/١٦٣)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٨٢٩).

(٢) هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي البصري، ولد سنة بضع وعشرين ومائة، أحد أئمة اللغة والنحو والأشعار والغريب والأخبار، كان علامة حافظاً حجة في الأدب، ولسان العرب، يتقي أن يفسر الحديث كما يتقي أن يفسر القرآن، قال عنه الإمام الشافعي: «ما عبر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي»، من مؤلفاته: غريب القرآن، والنوادر، وخلق الإنسان، والأضداد، توفي سنة ٢١٦هـ وقيل: ٢١٥هـ وله ثمانية وثمانون عاماً. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٥/٤٣٨)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (١٢/١٥٧)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/١٩٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/١٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/١٧٥)، والبلغة للفيروزبادي (ص/١٣٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/١١٢).

(٣) هو: الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي البصري، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ١٠٠هـ أحد أئمة اللغة والنحو، وصاحب العربية، ومنشئ علم العروض والقوافي، ومخترع حركات الإعراب، كان رأساً في العلم، ديناً ورعاً زاهداً متقشفاً، كبير الشأن، من مؤلفاته: العين - على خلاف في صحة نسبة الكتاب إليه - والعروض، والشواهد، والعوامل، والنغم، توفي سنة ١٧٥هـ وقيل: سنة ١٧٠هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري (ص/٤٥)، وإرشاد الأديب لياقوت (٣/١٢٦٠)، وإنباه الرواة للقفطي (١/٣٧٦)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/١٧٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٢٤٤)، وسير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩)، والبلغة للفيروزبادي (ص/٩٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/٣٢١).

(٤) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عميرة بن حسان الأزدي، أبو العباس المبرد، ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ كان عالماً بالنحو والأدب، إمام العربية ببغداد، فصيحاً بليغاً مفوهاً، ثقة إخبارياً علامة، صاحب نوادر وظرافة، غزير الحفظ، ومن أمثال أهل المغرب التي تدل على علو شأن المبرد: «من لم يقرأ: (الكامل) فليس بكامل»، من مؤلفاته: المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، ومعاني القرآن، والمقصود والممدود، توفي ببغداد سنة ٢٨٥هـ ودفن بمقابر الكوفة. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٤/٦٠٣)، وإرشاد الأديب لياقوت (٦/٢٦٧٨)، وإنباه الرواة للقفطي (٣/٢٤١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٣١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٧٦)، والوافي بالوفيات للصفدي (٥/٢١٦)، والبلغة للفيروزبادي (ص/٢١٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٢٦٩).

أن يتعمق في النحو، ولا أن يعرف جميع اللغة العربية، بل المشترط القدر الذي يتعلق به فهم الكتاب والسنة^(١).

وقد ذهب أبو إسحاق الشاطبي إلى اشتراط أن يبلغ المجتهد في العربية درجة الاجتهاد، كالأئمة فيها، كالخليل وسيبويه والأخفش^(٢).

وقد أبدى الشاطبي أن ما قاله في القدر المشترط غير مخالف لكلام الأصوليين، بل هو موافق لهم^(٣).

تلك هي أهم الشروط المتعلقة بالجانب العلمي للمجتهد.

ومما يتصل بالجانب العلمي، ذكر ثلاثة علوم وقّع خلاف الأصوليين في اشتراطها لبلوغ رتبة الاجتهاد، وهي:

أولاً: معرفة علم الكلام^(٤).

(١) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٤٥٩/٣)، والمستصفي (٣٨٦/٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٦٣/٤)، والعزیز شرح الوجيز للرافعي (٤١٦/١٢)، ونهاية الوصول للهندي (٣٨٢٩/٨)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٠٠/٨)، والفوائد شرح الزوائد للأنباسي (١٢٣٣/٢).

(٢) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، المشهور بالأخفش، مولى بني مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، من مشاهير علماء النحو واللغة، وقد زاد في العروض بحر الخيب، كان من أعلم الناس بعلم الكلام، وأحذقهم بالجدل، معتزلي المعتقد؛ يقول بالقدر، من مؤلفاته: الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، توفي سنة ٢١٦هـ وقيل: سنة ٢١٥هـ وقيل: ٢٢١هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري (ص/١٠٧)، وإنباه الرواة للقفطي (٣٦/٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٣٨٠)، والبلغة للفيروزآبادي (ص/١٠٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٩٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/٧٣).

(٣) انظر: الموافقات (٥٣-٥٧). وقارن برسائل الإصلاح للخضر حسين (١١٣-١١٤). وانظر في قول أبي إسحاق الشاطبي: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص ١٧٠-١٧١)، والاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي للدكتور وليد الودعان (١/٢٨٠-٢٩٥)، والاجتهاد وضوابطه عند الإمام الشاطبي للدكتور عمار علوان (ص ٧٩-٨١).

(٤) علم الكلام: هو العلم الذي يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج، ودفع الشبه. انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي (ص/٧)، وشرح العقائد النسفية للفتنازاني (ص/١٢).

ثانياً: معرفة علم المنطق^(١).

ثالثاً: معرفة الفروع الفقهية.

أولاً: معرفة علم الكلام.

لقد اختلف العلماء في اشتراط معرفة المجتهد لعلم الكلام لبلوغ رتبة الاجتهاد على أقوال، أشهرها:

القول الأول: أن معرفة علم الكلام، والتبحر فيه شرط لبلوغ رتبة الاجتهاد.

وهذا قول القاضي أبي بكر الباقلاني^(٢)، وهو مذهب القدريّة^(٣).

القول الثاني: أن معرفة أصول الاعتقاد شرط من شروط الاجتهاد.

وقد نسب أبو القاسم الرافعي هذا القول إلى بعض الشافعية^(٤)، ونسبه

(١) تعددت تعريفات العلماء لعلم المنطق، ومن أشهرها: علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الوقوع في الخطأ. انظر: التذهيب للخيصي (ص/٦٣)، والسلم المرونق للأخضري (ص/٤٦).

(٢) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤٦٠).

(٣) انظر: البحر المحيط (٦/٢٠٤). والقدريّة: هي المعتزلة؛ إذ من أوصاف المعتزلة أنهم قدريّة، والمعتزلة إحدى الفرق المشهورة، وتسمى بالوعيدية، والعدلية، وبأصحاب العدل والتوحيد، وتنسب هذه الفرقة إلى واصل بن عطاء حينما اعتزل مجلس الحسن البصري، فسمي أتباعه بالمعتزلة، وللمعتزلة طوائف كثيرة منها: الواصلية، والعمروية، والهديّة، والنظامية والبشرية، من أشهر رجال المعتزلة: عمرو بن عبيد، والهديّ بن محمد، والنظام، وبشر بن المعتمر، والجبائي وابنه أبو هاشم، والقاضي عبد الجبار، وأبو الحسين البصري، ومن أقوال المعتزلة: نفي صفات الله تعالى، والقول باستحالة رؤية الله تعالى في الآخرة، ونفي القدر، والقول: بأن العبد يخلق فعله، وأن مرتكب الكبيرة في منزلة بين منزلة المؤمن ومنزلة الكافر، لا مؤمن ولا كافر، هذا في الدنيا، أما في الآخرة فهو مخلد في النار. انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/٢٣٥)، والفرق بين الفرق للبغداد (ص/١١٢)، والفصل في الملل والأهواء لابن حزم (٤/١٩٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/٦١)، وطبقات المعتزلة للمرتضى (ص/٢)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/٧٦)، ورسائل ودراسات في الأهواء للدكتور ناصر العقل (٢/٣٤٩).

(٤) انظر: العزيز في شرح الوجيز (١٢/٤١٧).

تاج الدين ابن السبكي إلى الشافعية^(١).

وهناك قولٌ لبعض العلماءٍ تتفقُ حقيقتهُ مع القولِ الثاني، وهو اشتراطُ صحةِ الإسلامِ فقط، أمّا تفاريغُ الكلامِ، وطُرُقُهُ، والأدلةُ عليه، فليست بشرطٍ^(٢).

وهذا قولٌ أكثرُ العلماءِ؛ ونسبه إمامُ الحرمين الجويني إلى الفقهاء قاطبةً^(٣). ونسبه الأستاذُ أبو إسحاق^(٤) إلى أكثرِ أصحابِ كتبِ الحديثِ والفقه^(٥). ونسبه بدرُ الدين الزركشي^(٦)، والمرداوي^(٧) إلى الأصوليين.

واختاره جمعٌ من المحققين، منهم: إمامُ الحرمين الجويني^(٨)، وأبو حامد الغزالي^(٩)، وأبو الخطاب^(١٠)، وأبو الوفاء ابن عقيل^(١١)، والآمدي^(١٢)، وصفيُّ الدين الهندي^(١٣)، وتاجُ الدين ابن السبكي^(١٤).

(١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٠٢/٧).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤٦١/٣).

(٤) هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، ركن الدين الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الخراساني، أحد أئمة المذهب الشافعي، كان إماماً في علم الكلام والأصول والفقه العربية، عارفاً بالكتاب والسنة، عابداً ورعاً زاهداً، اتفق الأئمة على تبجيله، وأقروا له بالتقدم والفضل، بُنيت له مدرسة مشهورة بنيسابور، من مؤلفاته: الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين، ومسائل الدور، وتعليقة في أصول الفقه، وأدب الجدل، توفي بنيسابور سنة ٤١٨ هـ. انظر ترجمته في: تبیین کذب المفتری لابن عساکر (ص/٢٤٣)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١٦٩/٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٣٥٣/١٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٠٤/٦)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٥٦/٤)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٥٩/١).

(٥) انظر: البحر المحيط (٢٠٤/٦). انظر: تشنيف المسامع (٥٧٣/٤).

(٦) انظر: التحيير (٣٨٧٩/٨). انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤٦٠/٣).

(٧) انظر: المستصفى (٣٨٦/٢). انظر: التمهيد في أصول الفقه (٣٩١/٤).

(٨) انظر: الواضح في أصول الفقه (٤٥٦/٥).

(٩) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١٦٣/٤).

(١٠) انظر: نهاية الوصول (٣٨٣٠/٨).

(١١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٠١/٧).

وجمال الدين الإسوي^(١).

القول الثالث: أن علم الكلام ليس بشرط في بلوغ رتبة الاجتهاد مطلقاً.

وهذا القول هو ظاهر اختيار الفخر الرازي^(٢)، وهو قول عبد العزيز البخاري^(٣)، وجلال الدين السيوطي^(٤).

وقد حمل بدر الدين الزركشي قول الرازي على القول الثاني، فقال: «وأطلق الرازي عدم اشتراط علم الكلام، وفصل الأمدى، فشرط الضروريات؛ كالعلم بوجود الرب سبحانه، وصفاته... ولا يُشترط علمه بدقائق الكلام، وكلام الرازي محمول على هذا التفصيل»^(٥).

وكل من لم ير مشروعية علم الكلام، فإنه يقول بعدم اشتراطه لبلوغ رتبة الاجتهاد^(٦).

• أدلة الأقوال:

دليل أصحاب القول الأول: لم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر - على دليل للقائلين باشتراط معرفة علم الكلام لبلوغ رتبة الاجتهاد، ويظهر لي بتأمل الحالة العلمية للقرن الرابع الذي كان فيه القاضي أبو بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) مدى الصراع الكلامي بين المعتزلة والأشاعرة، والذي امتد أثره إلى المسائل الأصولية، فظهر الفكر الكلامي على هيئة علم مستقل، ولعل هذا هو ما دفع بأصحاب القول الأول إلى القول باشتراط معرفة علم الكلام، والاعتداد به لبلوغ مرتبة الاجتهاد^(٧).

(١) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٥٣).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٢٥).

(٣) انظر: كشف الأسرار (٤/١٦).

(٤) انظر: شرح الكوكب الساطع (٤/١٢٥). (٥) انظر: البحر المحيط (٦/٢٠٤).

(٦) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١/١٦٣)، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/١٤٥ وما بعدها).

(٧) انظر: أدوات النظر الاجتهادي المنشود للدكتور قطب سانو (ص/٤٥-٤٧).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن الأئمة المجتهدين من الصحابة عليهم السلام والتابعين ومن بعدهم، حازوا رتبة الاجتهاد، مع عدم معرفتهم بعلم الكلام^(١).

ويمكن مناقشة الدليل الأول: بأن ما ذكره دالٌّ على عدم اشتراط علم الكلام مطلقاً، وليس فيه اشتراط قدر منه للدخول في الإسلام.

الدليل الثاني: أن المجتهد يمكنه استنباط أحكام الحوادث من الأدلة الشرعية مع جهله بعلم الكلام^(٢).

ويمكن مناقشة الدليل الثاني: بما نوقش به الدليل الأول.

دليل أصحاب القول الثالث: ما تقدم من أدلة لأصحاب القول الثاني صالح لأن يستدل به أصحاب القول الثالث.

• الموازنة وال ترجيح:

بتأمل المسألة بأقوالها وأدلتها، يظهر لي رجحان القول الثالث القائل: إن معرفة علم الكلام ليست بشرط من شروط الاجتهاد، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: انتفاء الدليل المشترط معرفة علم الكلام لبلوغ رتبة الاجتهاد.

الثاني: أن بعض الأئمة المجتهدين المتفق على اجتهادهم، قد حذروا من علم الكلام، ومن ذلك: قول الإمام الشافعي: «حكمي في أهل الكلام

(١) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤٦١)، والمستصفي (٢/٣٨٦).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٢٥)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٨٣)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٠١)، ونهاية السؤل (٤/٥٥٣)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/١٢٥).

أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ...»^(١). وقول الإمام أحمد: «لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أَبَدًا، وَلَا تَكَادُ تَرَى أَحَدًا نَظَرَ فِي الْكَلَامِ، إِلَّا وَفِي قَلْبِهِ دَغَلٌ»^(٢)»^(٣).

فكيف يُقال: إن معرفة علم الكلام شرط من شروط الاجتهاد؟!

الثالث: أن الأئمة المجتهدين من الصحابة عليهم السلام والتابعين وأئمة المذاهب المتبوعة، متفق على بلوغهم رتبة الاجتهاد المطلق في الشريعة، مع عدم معرفتهم بعلم الكلام.

الرابع: أن ما استدلل به أصحاب القول الثاني، لا يؤيد قولهم.

وتحسن الإشارة إلى أن معرفة المجتهد لمسائل الاعتقاد من ضرورة منصب الاجتهاد؛ لما يشمل عليه القرآن الكريم من تقرير مسائل العقيدة^(٤).

• نوع الخلاف:

يظهر لي أن الخلاف بين أصحاب القول الثاني والقول الثالث خلاف لفظي؛ لأن سبب اشتراط أصحاب القول الثاني قدراً من علم الكلام؛ ليدخل به صاحبه الإسلام^(٥)؛ واشتراط إسلام المجتهد متفق عليه بين القولين، والقدر الزائد عنه غير مشروط عند الفريقين.

ويبقى النظر في نوع الخلاف بين هؤلاء، وبين أصحاب القول الأول

(١) ذكر قول الإمام الشافعي: البيهقي في مناقب الشافعي (١/١٦٢)، والبغداد في: شرف أصحاب الحديث (ص/١٦٨).

(٢) الدغل: الفساد. انظر: مجمل اللغة، مادة: (دغل)، (١/٣٢٨)، والقاموس المحيط، مادة: (دغل)، (ص/١٢٩١).

(٣) ذكر قول الإمام أحمد: ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢)، وتقي الدين ابن تيمية في: درء تعارض العقل والنقل (٧/١٤٧).

(٤) قارن بالمستقصى (٢/٣٨٦).

(٥) مع العلم أن قول سلف الأمة عدم اشتراط ما يذكره المتكلمون من أن أول واجب على المكلف أهو النظر، أم المعرفة؟ انظر: الاستقامة لابن تيمية (١/١٤٢)، ودرء تعارض العقل والنقل له (٧/٣٥٢ وما بعدها)، وفتح الباري لابن حجر (١/٧٠).

(المشترطين لعلم الكلام)، فأقول: يصعب الجزم بنوع الخلاف؛ لعدم وقوفي على أدلة المشترطين؛ مع أن الظاهر أن الخلاف بينهما خلاف معنوي؛ لأن إمام الحرمين الجويني (ت: ٤٧٨هـ) لما عرّض كلام أبي بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) - وهو قريب من زمنه - لم يُشر إلى ما قد يفهم منه أن الخلاف لفظي، بل ردّ إمام الحرمين قول القاضي الباقلاني؛ لمخالفته للدليل.

• سبب الخلاف:

أشار ابن رشد^(١) إلى ما يمكن جعله سبباً للخلاف، فقال: «وقد اشترطوا مع هذا أن يكون عالماً بعلم الكلام... وهذا إنما يلزم على رأي من يرى أن أول الواجبات النظر والاستدلال، وأما من لا يرى ذلك، فيكفيه الإيمان بمجرد الشرع، دون نظر العقل»^(٢).

فمن قال: إن أول واجب على المكلف هو النظر، أوجب على المجتهد معرفة علم الكلام، وهذا ما اتجه إليه أصحاب القول الثاني.

ومن قال: ليس أول واجب على المكلف النظر، وإنما يقرر أن أول واجب هو الشهادتان، لم يوجب على المكلف معرفة علم الكلام، وهذا ما اتجه إليه أصحاب القول الثالث.

(١) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد القرطبي، المعروف بابن رشد الحفيد، ولد سنة ٥٢٠هـ كان مالكي المذهب، علامة بارعاً في الفقه والأصول والعربية والحكمة وعلوم الأوائل والطب، فيلسوفاً، متميزاً بالذكاء وصحة النظر، وجودة التأليف، متواضعاً، خافضاً لجناحه، يفرغ إلى قوله في الطب كما يفرغ إليه في الفقه، وكان قاضي الجماعة بقرطبة، من مؤلفاته: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، والضروري في أصول الفقه، والكتليات في الطب، توفي بمراكش سنة ٥٩٥هـ. انظر ترجمته في: الغنية للقاضي عياض (ص/٥٤)، وبغية الملتبس للضبي (ص/٥٤)، والتكملة لوفيات النقلة للمنذري (١/٣٢١)، وسير أعلام النبلاء (٣٠٧/٢١)، والوافي بالوفيات للصفدي (١١٤/٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٢٥٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/٥٢٢).

(٢) الضروري في أصول الفقه (ص/١٣٨).

أمّا المشترطون لعلم الكلام؛ فلعل ذلك من أثر الحالة العلمية في عصرهم؛ إذ بلغ علم الكلام منزلة رفيعة، فغلب النظر الكلامي بين المدارس العلمية، وامتزج بالمسائل الأصولية، الأمر الذي أضفى على علم الكلام في ذلك الوقت صبغة مرتبطة بتكوين المجتهد.

ثانياً: اشتراط معرفة علم المنطق.

ذهب بعض الأصوليين إلى اشتراط معرفة علم المنطق لبلوغ رتبة الاجتهاد، وقبل سوق الخلاف في اشتراط معرفة علم المنطق للاجتهاد، أبين خلاف العلماء في حكم تعلم المنطق ودراسته:

اختلف العلماء في حكم تعلم المنطق على أقوال، أشهرها:

القول الأول: تحريم دراسة المنطق.

وهذا قول ابن الصلاح^(١)، وجلال الدين السيوطي^(٢).

القول الثاني: جواز دراسة المنطق، وفق ضوابط معينة.

وهذا قول الأخضري^(٣).

القول الثالث: الحث على تعلم المنطق.

وهذا قول أبي حامد الغزالي^(٤).

وبدهي أن لا يشترط أصحاب القول الأول معرفة المنطق لبلوغ رتبة

(١) انظر: فتاوى ابن الصلاح (ص/٣٥). (٢) انظر: الحاوي للفتاوى (١/٢٥٥).

(٣) انظر: السلم الموروث بشرح الأخضري (ص/٢٤). والأخضري هو: عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن عامر الأخضري النطوسي المغربي، من أهل بسكرة بالجزائر، ولد سنة ٩١٨هـ من علماء المذهب المالكي، منطقي مشهور، وعالم مشارك في عدد من العلوم، من مؤلفاته: السلم في علم المنطق، والجواهر المكنون في ثلاثة فنون، ومختصر في العبادات على مذهب مالك، والدررة البيضاء، توفي في الجزائر سنة ٩٨٣هـ. انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٨٥)، والأعلام للزركلي (٣/٣٣١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/١١٦).

(٤) انظر: المستصفى (١/٤٥).

الاجتهاد، فالخلاف في اشتراطه منحصر بين أصحاب القولين: الثاني، والثالث.

وسأنسب حين عرض الأقوال في اشتراط معرفة علم المنطق القول لبعض القائلين بتحريم دراسته؛ لنصهم على حكم مسألة: (اشتراط معرفة المنطق لبلوغ رتبة الاجتهاد) بعينها.

اختلفت أنظار الأصوليين في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن معرفة علم المنطق ليست بشرط لبلوغ رتبة الاجتهاد. وهذا قول أكثر الأصوليين؛ إذ إن أغلبهم لم يذكر معرفة المنطق في شروط الاجتهاد.

واختار هذا القول ابن دقيق العيد^(١)، وتقي الدين ابن تيمية^(٢)، والطوفي^(٣)، وجلال الدين السيوطي^(٤).

ومقتضى قول ابن القيم أن علم المنطق ليس بشرط لرتبة الاجتهاد؛ إذ وصفه بأن باطله أضعاف حقه^(٥).

وإن كان الطوفي (ت: ٧١٦هـ) لم يشترطه، إلا أنه حذّر للمجتهد معرفته، خصوصاً في زمنه الذي اشتهر فيه علم المنطق^(٦).

يقول تقي الدين ابن تيمية: «من قال من المتأخرين: إن تعلم المنطق من شروط الاجتهاد؛ فإنه يدل على جهله بالشرع! وجهله بفائدة المنطق»^(٧).

ويقول جلال الدين السيوطي في معرض حديثه عن شروط المجتهد: «أما علم المنطق، فأقل وأذل من أن يذكر»^(٨).

(١) انظر: البحر المحيط (٢٠٢/٦). (٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٧٢/٩).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨٣/٣). (٤) انظر: تيسير الاجتهاد (ص/٤١).

(٥) انظر: مفتاح دار السعادة (٤٤٩/١) ط/ دار ابن حزم.

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨٣/٣).

(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٧٢/٩) بتصرف يسير.

(٨) تيسير الاجتهاد (ص/٤١).

القول الثاني: أن معرفة المنطق شرط لبلوغ رتبة الاجتهاد.

فيشترط أن يعرف المجتهد كيفية النظر، ونصّب الأدلة، وشروطها التي بها تصير البراهين والأدلة منتجة.

وهذا قول أبي حامد الغزالي^(١)، والفخر الرازي^(٢)، والقاضي البيضاوي^(٣)، وشهاب الدين القرافي^(٤)، وصفي الدين الهندي^(٥)، وتاج الدين ابن السبكي^(٦)، وجمال الدين الإسني^(٧).

وبيّن صفي الدين الهندي القدر المطلوب من المجتهد، فيقول: «علم شرائط الحدّ والبرهان، والمتكفل ببيان ذلك هو المنطق؛ ولا يشترط في ذلك أن يكون بالغاً إلى الغاية القصوى... بل يكفي أن يكون في المرتبة الوسطى من ذلك»^(٨).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن أئمة السلف بلغوا رتبة الاجتهاد بالاتفاق، ولم يعرفوا علم المنطق، فضلاً عن أن يخوضوا فيه ويدرسوه^(٩).

الدليل الثاني: أن أئمة المسلمين قد حذروا من المنطق، وزجروا

(١) انظر: المستصفى (٢/٣٨٥).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٢٤).

(٣) انظر: منهاج الوصول (٢/١٠٧٥) مع شرحه السراج الوهاج.

(٤) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٣٧).

(٥) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٨٢٨).

(٦) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٨٩٩).

(٧) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٥١). (٨) نهاية الوصول (٨/٣٨٢٨).

(٩) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٨٣)، والبحر المحيط (٦/٢٠٢)، والفوائد شرح الزوائد للأبناسي (٢/١٢٣٣).

الناس عن تعلّمه وتعليمه؛ فكيف يُقالُ باشرطه لبلوغ رتبة الاجتهاد؟^(١).

مناقشة الدليل الثاني: أنّ المنطق الذي حذّر منه علماء الإسلام، هو المنطق المشوّب بعقائد فاسدة؛ فيكون تعلّمه مدعاةً للوقوع في تلك العقائد، أمّا المنطق السالم من هذه العقائد، فلا يقع عليه تحذير علماء المسلمين، إذا كان متعلّمه ذا إدراك جيّد، وعقيدة راسخة^(٢).

الدليل الثالث: أنّ علم أصول الفقه يُغني عن علم المنطق؛ لأنّه يُعنى بطرق الاستنباط من الأدلة، وسلامتها ممّا يقدح فيها^(٣).

دليل أصحاب القول الثاني: يتعيّن على المجتهد أن يتعلّم من علم المنطق ما يعلم به كيفية النظر الصحيح - فيعلم شروط الحدّ والبرهان والأدلة المنتجة - ليأمن الخطأ في نظره، ويكون على بصيرة.

ولمزيد البيان: فإنّ التصورات^(٤) تُضبط بالحدود، فمن علم ضابط شيء، فهو مستضيء به، فأيّ محلّ صدّق الضابط عليه، قضى بأنّه تلك الحقيقة، وما لا يصدق عليه ذلك الضابط، قضى بأنّه مغاير لتلك الحقيقة، فمن لا يعرف صحة الضابط من سقمه، فلن يعرف كيف يستضيء به.

وكذلك فيما يتعلق بالبراهين؛ يحتاج المجتهد إلى معرفة شروطها؛ لأنّه لا بدّ له من دليل يدلّه على الحكم، والدليل له شروط محررة في علم

(١) انظر: تيسير الاجتهاد (ص/ ٤١).

(٢) انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص/ ٦)، والتعليم والإرشاد لمحمد النعساني (ص/ ٤١).

(٣) انظر: تيسير الاجتهاد للسيوطي (ص/ ٤١).

(٤) التصورات: جمع تصور، والتصور عند المناطقة: إدراك الماهية من غير حكم عليها. أو هو: إدراك معنى المفرد (إدراك خالي عن الحكم). انظر: التذهيب للخبصي (ص/ ٢٩)، وتحرير القواعد المنطقية لقطب الدين الرازي (ص/ ٧)، ولقطة العجلان وبلة الظمان للزركشي (ص/ ٩٢)، والتعريفات للجرجاني (ص/ ١٢٣)، والتوقيف على مهمات التعريف للمناوي (ص/ ١٨٠)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٥٨)، وضوابط المعرفة لعبدالرحمن الميداني (ص/ ١٨)، وطرق الاستدلال ومقدماتها للدكتور يعقوب الباحسين (ص/ ٣٣).

المنطق، متى أخطأ شرطاً منها، فسَدَ عليه الدليل، وهو يعتقده صحيحاً^(١).

• الموازنة والترجيح:

يظهر لي مِنْ خلال تأمل القولين، وأدلتهم الآتي:

أولاً: عدم طرد القول باشتراط معرفة علم المنطق للمجتهد، أو عدم اشتراط معرفته، بل الأمر عائد إلى استغناء المجتهد عنه مِنْ عديمه: فإن كان المجتهد يعرف كيفية نصب الأدلة ودلالاتها على المطلوب بالذرية مثلاً، فلا تُشترط معرفة المنطق في حقه حينئذٍ؛ لاستغنائه عنه.

أمّا إن لم يعرف المجتهد كيفية نصب الأدلة، ودلالاتها على المطلوب، فشترط معرفة المنطق في حقه حينئذٍ؛ لينضبط نظره.

ثانياً: أن الأولى بالمجتهد تعلّم المنطق، وإن لم يحتج إليه؛ لما يحققه مِنْ فوائد متعددة، تعود على المجتهد، فضلاً عن عصمة ذهنه عن الوقوع في الخطأ^(٢).

وأما ما ذُكر مِنْ بلوغ أئمة المسلمين رتبة الاجتهاد، مع عدم معرفتهم بالمنطق، فيقال: إنَّ أئمة السلف، وإن لم يتعلموا المنطق، فإنَّهم يعرفون الأمور التي يتحقق بها نصب الدليل، وتقرير مقدماته، ووجه إنتاجه المطالب، فهم أصلاً غير محتاجين إليه^(٣)؛ ولذا قررتُ آنفاً أنَّ مَنْ استغنى عنه مِنَ المجتهدين، لم يُشترط في حقه معرفته، ومَنْ لم يستغن عنه، اشترطت عليه معرفته.

وقد يُقال: إنَّ أئمة المسلمين كانوا عارفين بعلم المنطق، غير أنَّهم لم يكونوا يعرفون العبارات الخاصة والاصطلاحات الموجودة بعدهم^(٤).

(١) انظر: نفائس الأصول (٩/٤٠١٩-٤٠٢٠)، وشرح مختصر الروضة (٣/٥٨٣)، ونهاية السؤل (٤/٥٥١).

(٢) انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص/٨-٩).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٨٣).

(٤) انظر: الفوائد شرح الزوائد للأبناسي (٢/١٢٣٣).

• نوع الخلاف:

لم أقف - فيما رجعتُ إليه مِن مصادر - على مَنْ نصَّ على نوع الخلاف في المسألة، والظاهر أنَّ الخلاف خلافٌ معنوي، يظهر أثره فيمن لم يستغن عن معرفة المنطق:

فالقائلون بعدم اشتراط معرفة المنطق في المجتهد، لا يُؤثِّر جهله به في بلوغ رتبة الاجتهاد.

وعند المشتركين لمعرفة المنطق، لا تحصلُ له درجة الاجتهاد.

أمَّا مَنْ استغنى عن علم المنطق، فيظهرُ لي أنَّ الخلاف لفظي، أو يكادُ أن يكونَ لفظياً؛ لأنَّ المشتركين لمعرفة علم المنطق؛ أنما اشتراطوه؛ لصحة نظر المجتهد، وهي متحققة له دونَ تعلُّم لعلم المنطق، فالغاية من الشرط متحققة، فلا وجه لسلب وصف الاجتهاد عنه في هذه الحالة.

• سبب الخلاف:

يظهر أنَّ الخلاف عائدٌ إلى أحد السببين الآتين:

السبب الأول: حكمُ تعلُّم علم المنطق؟

فمن حرَّم تعلُّمه، لم يجعله شرطاً للاجتهاد، وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الأول.

ومن لم يحرمه، فقد اختلفت أقوالهم في اعتباره شرطاً للاجتهاد.

السبب الثاني: هل يمكنُ أن تتحقَّق الغاية مِن علم المنطق - وهي عصمة الدَّهْن عن الوقوع في الخطأ - دونَ تعليمه؟

من قال بإمكان تحقيقها دونَ تعلُّم علم المنطق، لم يجعله شرطاً للاجتهاد، وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الأول.

ومن قال بعدم إمكان تحقيقها في الغالب إلا بدراسة علم المنطق، اشترط معرفته، وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني.

ثالثاً: اشتراطُ معرفةِ الفروعِ الفقهيةِ.

من شروط الاجتهاد التي وَقَعَ فيها خلافٌ بين الأصوليين: معرفةُ الفروعِ الفقهيةِ، فهل يُشترطُ في العالمِ لوصفه بالاجتهاد أن يتعلّم الفروعَ الفقهيةَ؟

اختلفَ الأصوليون في اعتبارِ معرفةِ الفروعِ الفقهيةِ شرطاً لبلوغِ رتبةِ الاجتهادِ على قولين:

القول الأول: أن معرفةَ الفروعِ الفقهيةِ ليست بشرطٍ لبلوغِ رتبةِ الاجتهادِ.

وهذا قولُ جمهورِ الأصوليين، وممن ذَهَبَ إليه: أبو حامد الغزالي^(١)، والفخر الرازي^(٢)، والموفق ابن قدامة^(٣)، وصفي الدين الهندي^(٤)، والطوفي^(٥)، وعبد العزيز البخاري^(٦)، وتاج الدين ابن السبكي^(٧)، وبدر الدين الزركشي^(٨)، وجمال الدين الإسنوي^(٩)، ومحمد البابرتي^(١٠)، والمرداوي^(١١)، وابن النجار^(١٢).

القول الثاني: أن معرفةَ الفروعِ الفقهيةِ شرطٌ لبلوغِ رتبةِ الاجتهادِ.

ونُسبَ هذا القولُ إلى الأستاذ أبي إسحاق^(١٣)، وأبي منصور

(١) انظر: المستصفى (٢/٣٨٨).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٢٥).

(٣) انظر: روضة الناظر (٣/٩٦٣). (٤) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٨٣١).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٨٢). (٦) انظر: كشف الأسرار (٤/١٦).

(٧) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٠٢).

(٨) انظر: البحر المحيط (٦/٢٠٥). (٩) انظر: نهاية السؤل (٤/٥٥٤).

(١٠) انظر: التقرير لأصول فخر الإسلام (٦/٢٦٣).

(١١) انظر: التجميع (٨/٣٨٧٨). (١٢) انظر: شرح الكوكب المنير (٤/٤٦٦).

(١٣) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٠٢)، والبحر المحيط (٦/٢٠٥)، والتجميع (٨/٣٨٧٨).

البغدادي^(١). ونسبه ابن مفلح إلى بعض الحنابلة، وبعض الشافعية^(٢).

وقد مال إليه: شهاب الدين القرافي^(٣)، وابن حمدان^(٤).

وقد أول تاج الدين ابن السبكي قول أبي إسحاق، فقال: «لعله أراد ممارسة الفقه»^(٥).

ولم يرتض الزركشي تأويل تاج الدين ابن السبكي؛ لصراحة قول أبي إسحاق في اشتراط معرفة الفروع الفقهية^(٦).

• أدلة القولين:

دليل أصحاب القول الأول: الفروع الفقهية من نتاج الاجتهاد، فهي مولدة من المجتهدين بعد حيازتهم منصب الاجتهاد، ولو اشترطت معرفتها في الاجتهاد، للزم الدور؛ لتوقف الاجتهاد على فرع الذي هو الفروع الفقهية^(٧).

دليل أصحاب القول الثاني: لا ريب في أن معرفة أصول الفقه شرط لبلوغ رتبة الاجتهاد، والفروع الفقهية يحتاج إليها في أصول الفقه في أمرين:

الأول: تصورهما؛ لأن أصول الفقه أدلة مضافة للفقه، ومعرفة المضاف فرع معرفة المضاف إليه.

(١) انظر: البحر المحيط (٢٠٥/٦). انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٣٢).

(٢) انظر: نفائس الأصول (٩/٤٠١٧-٤٠١٨).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/١٦).

(٤) الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٣٨٧٨). وانظر: لمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٦١٠).

(٥) انظر: البحر المحيط (٢٠٥/٦).

(٦) انظر: المستصفي (٢/٣٨٨)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٢٥)، وروضة الناظر (٣/٩٦٣)، وشرح مختصر الروضة (٣/٥٨٢)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٠٢)، وكشف الأسرار للبخاري (٤/١٦).

الثاني: التمثيل بالفروع، والاستشهاد بها، والاحتجاج لها، والنقض على الخصوم وعلى الأدلة.

فإذا كان منصب الاجتهاد متوقفاً على أصول الفقه، وأصول الفقه متوقفة على الفروع - من الوجهين المتقدمين - لزم توقف منصب الاجتهاد على الفروع^(١).

ويمكن مناقشة الدليل: بأن ما ذكر مسلف به؛ لكن لا يلزم منه معرفة الفروع الفقهية، بل يكفي لتحقيقه أمثلة من الفروع على المسألة الأصولية.

• الموازنة والترجيح:

يظهر لي رجحان القول الأول القائل بأنه لا تُشترط معرفة الفروع الفقهية؛ لبلوغ رتبة الاجتهاد، وذلك للآتي:

أولاً: كيف نجعل ثمرة الاجتهاد، وهي: الفروع الفقهية شرطاً لبلوغ رتبة الاجتهاد؟! فلا يكون مجتهداً حتى يعرف الفروع، ولا يؤلّد الفروع حتى يجتهد!

ثانياً: تتابع أكثر الأصوليين على القول بعدم اشتراط معرفة الفروع الفقهية لبلوغ درجة الاجتهاد.

ومع القول بعدم الاشتراط، إلا أن الواقع العلمي يدل على أن العالم لا ينال منصب الاجتهاد إلا بالتدرج في العلم، وممارسة الفقه؛ ومطالعة ما ولده المجتهدون من قبل، ومعرفة مداركهم، ومآخذ أقوالهم، وهذا طريقٌ تحصيل الدربة فيه، كما نبّه إلى ذلك أبو حامد الغزالي^(٢).

يقول ابن حمدان: «وقيل: لا يُشترط حفظه لفروع الفقه؛ لأنه فرعُ الاجتهاد، وفيه بُعد»^(٣).

(١) انظر: نفائس الأصول (٩/٤٠١٧-٤٠١٨).

(٢) انظر: المستصفى (٢/٣٨٨). (٣) صفة الفتوى (ص/١٦).

ولعلَّ البعدَ الذي أشارَ إليه ابنُ حمدان، مِنْ جهةٍ ما يشهدُ به الواقعُ العلميُّ مِنْ أنَّ نيلَ رتبةِ الاجتهادِ بالتدرُّجِ في الفقه.

ويقولُ الشيخُ محمدُ الخضر حسين: «التحقيقُ أنَّ معرفةَ المذاهبِ، ودَرْسَ أحكامِ الفقهِ مربوطَةٌ بأصولِها، ممَّا يخطو بالعالمِ في سبيلِ الاجتهادِ خطواتَ سريعة، لولا دراسةُ الفقهِ على هذا الوجه، لأنَّفقَ في بلوغِها مجهوداً كبيراً، وزمناً طويلاً»^(١).

• نوع الخلاف:

يظهرُ لي أنَّ الخلافَ ليس له أثرٌ في الواقعِ العلمي؛ إذ يبعدُ أن يبلغَ العالمُ رتبةَ الاجتهادِ، دونَ أن يسبقَ ذلكَ معرفةُ بالفروعِ الفقهيةِ. فالقائلون بعدمِ اشتراطِ معرفةِ الفروعِ، كالمقرِّين بأنَّ ممارسةَ الفقهِ أمرٌ لا بُدَّ منه للوصولِ إلى رتبةِ الاجتهادِ.

• سبب الخلاف:

يحتملُ أنَّ سببَ الخلافِ في مسألة: (اشتراطِ معرفةِ الفروعِ الفقهيةِ لبلوغِ رتبةِ الاجتهادِ)، عائدٌ إلى لزومِ الدَّورِ.

فمَنْ رأى لزومَ الدورِ مِنَ القولِ باشتراطِ معرفةِ الفروعِ الفقهيةِ، مَنَعَ الاشتراطَ، وهذا ما ذَهَبَ إليه أصحابُ القولِ الأولِ.

ومَنْ لم يرَ لزومَ الدورِ مِنَ القولِ باشتراطِ معرفةِ الفروعِ الفقهيةِ، اشترطَ معرفتها، وهذا ما ذَهَبَ إليه أصحابُ القولِ الثاني.

وفي ختامِ الحديثِ عن شروطِ المجتهدِ، أرى مِنَ المناسبِ سوقَ كلامِ موجزٍ للشيخِ محمد الطاهر ابنِ عاشور، يتضمَّنُ خلاصةً مفيدةً في بابها، يقولُ: «مرجعُ هذه الشرائطِ إلى أربعةِ أشياء:

الأول: الإدراكُ، وإليه يرجعُ البلوغُ والعقلُ.

(١) رسائل الإصلاح (٢/١١٥).

الثاني: العلم، وإليه يرجع ما اشترط علمه به ممّا يفيدُه ملكة يفهمُ بها مقصد الشارع من أقواله وتصرفاته. وذلك بعلم الشريعة والإحاطة بمعظم قواعدها، وما يعين على ذلك من علم اللغة، سواء كان ذلك اكتساباً بممارسة كلام العرب واستعمالهم، أو ممارسة علوم العربية، أو كان له سجية، كعلم مجتهدِي الصحابة ومن يليهم.

الثالث: الفهم، وهو أن يكون له فقه نفس بطريق الفهم والجدل، وملكة بها يُدرِك العلوم النظرية، سواء اكتسب ذلك بممارسة علوم المنطق والجدل، أم كان له فطرة في سلامة طبع، ورُبّما كان التضلع في أساليب الاستعمال كافياً عن ذلك، كما كان يكفي مجتهدِي الصحابة ومن يليهم.

الرابع: الثقة في إخباره عمّا بَلَغَ إليه اجتهاده، وإليه يرجع شرط العدالة على القول باشتراطها، والجمهورُ على عدمه^(١).



(١) التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح (٢/ ٢١٠ - ٢١١). وقد بينت وجهة نظري في اشتراط العدالة في المجتهد فيما سبق.

المسألة الثالثة:
طرق إثبات أقوال إمام المذهب

- وفيه ثمانية فروع:
- الفرع الأول: القول
 - الفرع الثاني: مفهوم القول
 - الفرع الثالث: الفعل
 - الفرع الرابع: السكوت
 - الفرع الخامس: التوقف
 - الفرع السادس: القياس على قول الإمام
 - الفرع السابع: لازم قول الإمام
 - الفرع الثامن: ثبوت الحديث

توطئة

لقد اهتم أتباع الأئمة بما جاء عن أئمتهم، ونظراً لانهصار ما جاء عن الأئمة من أقوال، ولكثرة النوازل التي تحتاج إلى بيان حكمها - ممّا لم يردّ بشأنه نصّ عن الأئمة - فقد اتجه كثير من الأتباع إلى استخراج أقوال أئمتهم بطرق متعددة؛ لتفي بنوازل عصرهم.

وقد تحصّل لديّ من فعل أرباب المذاهب ثمانية طرق - وفي بعضها خلاف - لإثبات قول الإمام، وهي:

الطريق الأول: القول.

الطريق الثاني: المفهوم.

الطريق الثالث: الفعل.

الطريق الرابع: السكوت.

الطريق الخامس: التوقف.

الطريق السادس: القياس على القول.

الطريق السابع: لازم القول.

الطريق الثامن: الحديث الصحيح.

وسأعرض الطرق الثمانية في الفروع الآتية:

الفرع الأول:

القول

تشحُّ كتاباتُ الأصوليين - عدا ما دونه علماء الحنابلة - في الحديث عن هذا الفرع؛ ولعلَّ ذلك عائدٌ إلى أنَّه لا يكادُ يختلف أحدٌ في إثباتِ مذهبِ الإمامِ عن طريقِ قوله، بلُ إنَّه الطريقُ الأصيلُ في نقلِ أقوالِ الإمامِ. يقولُ أبو إسحاق الشاطبي: «أما الفتوى بالقول؛ فهو الأمرُ المشهورُ، ولا كلامَ فيه»^(١). ويقولُ تقيُّ الدِّينِ ابنُ تيمية: «مذاهبُ الأئمة تُؤخذُ من أقوالهم»^(٢).

ولم يزل الناسُ ينسبون إلى غيرهم أقوالهم الثابتة عنهم. والمرادُ بالقولِ هنا: قولُ إمامِ المذهبِ الذي كتبه، أو أملاه، أو تَلَفَّظَ به، ونُقِلَ عنه^(٣).

والنظرُ إلى قولِ الإمامِ من جهتين:

الجهة الأولى: ثبوتُ القولِ عن إمامِ المذهبِ.

الجهة الثانية: دلالة قولِ إمامِ المذهبِ.

الجهة الأولى: ثبوتُ القولِ عن إمامِ المذهبِ.

قبلَ النظرِ في دلالة قولِ الإمامِ، لا بُدَّ أولاً من النظرِ في ثبوتِ القولِ عنه.

تصلُ أقوالُ إمامِ المذهبِ إلينا من طريقين:

الطريق الأول: مؤلفاتُ إمامِ المذهبِ.

(١) الموافقات (٢٥٨/٥). (٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٢/١٩).

(٣) انظر: المسودة (٩٤٨/٢)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢٣٧/١).

الطريق الثاني: ذَكَرَ التلاميذ قولَ إمامٍ مذهبهم، وتفسيرهم له^(١).

الطريق الأول: مؤلفاتُ إمامِ المذهب.

يقولُ أبو الحسين البصري متحدثاً عن مؤلفاتِ الأئمة: «أو ما يذكره - أي: المجتهد - في تصنيفه، لأنَّ العلماء أجروا ما يُوجدُ في التصنيف مجرى ما يظهرُ بالقول في بابِ الإضافةِ إلى صاحبِ المذهب»^(٢).

ويُعدُّ هذا الطريقَ أفضلَ طريقٍ لثبوتِ رأيِ إمامِ المذهب^(٣).

وإذا أُلِفَ إمامُ المذهب كتاباً، فإنَّ ما يذكره فيه مِنْ أقواله التي كتبها، تصحُّ نسبتُها إليه، بالإجماع^(٤).

وإذا أوردَ إمامُ المذهب قولاً في مؤلفه، فهنا أربعةُ أنواع:

النوع الأول: إذا صرَّحَ إمامُ المذهبِ باختيارِ القولِ، أو ترجيحِه، أو تصحيحِه، فهذا قولُه.

النوع الثاني: إذا ساقَ إمامُ المذهبِ قولاً واحداً في المسألة؛ فما ذكره يُعدُّ قولاً له.

النوع الثالث: إذا ساقَ إمامُ المذهبِ أقوالاً، وأوردَ أدلتها، وأجابَ عنها، وسَلِمَتْ منها أدلةُ قولٍ مِنْ تلكَ الأقوالِ، فالقولُ السالمُ مِنَ الاعتراضِ هو قولُه الذي يُنسبُ إليه.

النوع الرابع: إذا نَقَلَ إمامُ المذهبِ عن غيره مِنَ العلماءِ قولاً، فهنا تفصيلٌ، ويمكنُ ذكرُ ثلاثِ حالاتٍ تحتِ النوعِ الرابع:

(١) انظر: مالك - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٨٣)، وتحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/١٩)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٠-٢٠٣).

(٢) شرح العمدة (٢/٣٣٤) بتصرف يسير.

(٣) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٠)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٣٩).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

الحالة الأولى: أن ينقله، ويختاره، فهو قوله، وتصحُّ نسبته إليه.

الحالة الثانية: أن ينقله، ويردّه، فليس المنقولُ قوله.

الحالة الثالثة: أن ينقله دون تصريحٍ باختيارٍ أو ردٍّ، فهذه الحالةُ تحتُمِلُ صحّةَ نسبةِ القولِ إليه، وعدمها:

فيُنظرُ في مؤلفاتِ الإمامِ الأخرى، أو فيما نقله عنه طلابه، أو فيما حرره محققو مذهبه:

فإن وُجِدَ فيها ما يدلُّ على اختيارِ القولِ، نُسبَ إليه.

وإن وُجِدَ فيها ما يدلُّ على تضعيفِ القولِ، لم ينسبَ إليه^(١).

وإن لم يُوجدْ على ما يُرجَّحُ أحدُ الاحتمالين، فإنّه ينسبُ إليه، وهذا هو ظاهرُ إطلاقِ المرداوي؛ إذ يقول: «وما دونه في كتبه، ولم يرده، ولم يُفتَ بخلافه، فهو مذهبه»^(٢).

ودَهَبَ الدكتورُ عياض السلمي إلى أنّه مسكوتٌ عنه^(٣).

الطريق الثاني: ذكرُ التلاميذ قولَ إمامٍ مذهبهم، وتفسيرهم له.

الطريق الثاني لثبوت قول الإمام: ما يذكره تلامذته من أقواله التي قالها - إمّا بنصّها، وإمّا بحكايتها - أو إجاباته عن الأسئلة التي سُئِلَ عنها، أو تفسيرهم لأقواله .

وينقسمُ الطريقُ الثاني ثلاثةَ أقسام:

القسم الأول: نقلُ التلاميذ قولَ إمامهم.

القسم الثاني: حكايةُ التلاميذ قولَ إمامهم.

(١) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/١٩)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٠-٢٠١).

(٢) الإنصاف (١٢/٢٥٠). (٣) انظر: تحرير المقال (ص/١٩).

القسم الثالث: تفسيرُ التلاميذ قولَ إمامهم^(١).

القسم الأول: نقلُ التلاميذ قولَ إمامهم.

يُعدُّ نقلُ التلاميذ قولَ إمامهم مِنْ أَفْضَلِ الطَّرِيقِ بَعْدَ مَوْلَفَاتِ الْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَلُهَا؛ لِأَنَّ مَلَازِمَةَ التَّلَامِيذِ لِإِمَامِهِمْ، وَتَدْوِينَهُمْ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالٍ وَفَتَاوَى وَإِجَابَاتٍ، تَجْعَلُ هَذَا الطَّرِيقَ صَحِيحاً لِلتَّعَرُّفِ عَلَى قَوْلِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ^(٢).

ويندرجُ تحتَ القسمِ الأولِ حالتان:

الحالة الأولى: أَنْ يَتَّفَقَ تَلَامِيذُ الْإِمَامِ عَلَى النُّقْلِ عَنْهُ.

الحالة الثانية: أَنْ يَخْتَلِفَ تَلَامِيذُ الْإِمَامِ فِي النُّقْلِ عَنْهُ.

الحالة الأولى: أَنْ يَتَّفَقَ تَلَامِيذُ الْإِمَامِ عَلَى النُّقْلِ عَنْهُ.

إِذَا اتَّفَقَ تَلَامِيذُ الْإِمَامِ عَلَى النُّقْلِ عَنْ إِمَامِهِمْ دُونَ اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ، فَالْمَنْقُولُ قَوْلُ الْإِمَامِ الَّذِي تَصَحُّ نَسْبَتُهُ إِلَيْهِ^(٣)؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ تَطَرُّقِ الشَّكِّ إِلَى نَقْلِهِمْ^(٤).

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ - فِيمَا رَجَعْتُ إِلَيْهِ مِنْ مَصَادِرٍ - وَلَعَلَّ إِغْفَالَهُمُ الْحَدِيثَ عَنْهَا عَائِدٌ إِلَى صِحَّةِ نَسْبَةِ الْقَوْلِ الْمَنْقُولِ حِينَئِذٍ.

وَتَحَسُّنُ الْإِشَارَةِ إِلَى مَسْأَلَةٍ، وَهِيَ: إِذَا انْفَرَدَ أَحَدُ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ بِنَقْلِ قَوْلِهِ، فَهَلْ يَنْسَبُ الْقَوْلُ إِلَى إِمَامِ الْمَذْهَبِ؟

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦)، والإنصاف (١٢/٢٥٤)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٤)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٤٠).

(٢) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٣).

(٣) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٢٠)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٤)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٣٩).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

في الحقيقة لم أقف على مَنْ تكلم عن هذه المسألة على وجه الخصوص - فيما رجعتُ إليه مِنْ مصادر - ولا يظهرُ لي مانعٌ مِنْ نسبة القولِ إلى الإمامِ في هذه الحالة، إذا كان التلميذُ عدلاً، ولا سيما أَنَّ علماء المذهبِ الحنبلي - ولهم قَصَبُ السبقِ في الحديثِ عن مسألة: (صحة نسبة القولِ إلى الإمامِ في ضوء ما نقله التلاميذ) - لم يشترطوا في التلميذِ الناقلِ قولَ إمامِهِمْ أَنَّ يوافقَهُ غيرُهُ في نقلِهِ.

ويمكنُ أَنْ يستدلَّ على ذلك: بأنَّ قولَ النبي ﷺ يثبتُ بنقلِ الواحدِ إذا كانَ الناقلُ عدلاً، وإذا ثَبَتَ قولُ النبي ﷺ، وهو أَجَلٌ قدراً مِنْ غيرِهِ؛ فَمِنْ بابِ أولى أَنْ يثبتَ قولُ الإمامِ بنقلِ الواحدِ عنه.

الحالة الثانية: أَنْ يختلفَ تلاميذُ الإمامِ في النقلِ عنه.

إذا نَقَلَ التلاميذُ قولَ إمامِهِمْ، ولم يتفقوا في نقلِهِمْ عنه، بل اختلفوا فيه، فالأمرُ في هذه الحالة لا يخلو مِنْ صورتين:

الصورة الأولى: أَنْ يختلفَ التلاميذُ في النقلِ عن الإمامِ، وليس أحدهم منفرداً بالاختلافِ.

الصورة الثانية: أَنْ يختلفَ التلاميذُ في النقلِ عن الإمامِ بانفرادِ أحدهم بالاختلافِ.

الصورة الأولى: أَنْ يختلفَ التلاميذُ في النقلِ عن الإمامِ، وليس أحدهم منفرداً بالاختلافِ.

إذا نَقَلَ التلاميذُ قولاً لإمامِهِمْ، واختلفوا فيه، دونَ أَنْ ينفردَ أحدهم بالمخالفة، فمذهبُ الإمامِ لا يخرجُ عن نقلِهِمْ.

ويبقى النظرُ في الترجيحِ بين تلك الأقوال؛ لِيُنسَبَ إلى الإمامِ واحدٌ منها^(١)، وستأتي مسألة: (الترجيح بين أقوال الإمام) في مطلبٍ مستقلٍّ.

(١) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٢٠)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٤).

الصورة الثانية: أن يختلف التلاميذ في النقل عن الإمام بانفراد أحدهم بالاختلاف.

إذا نَقَلَ التلاميذ قول الإمام، وانفرد أحدهم بنقل يخالف ما نَقَلَهُ الباقيون، فهل يُنسَبُ قول المنفرد إلى الإمام؟

لقد تكلم علماء الحنابلة عن هذه الصورة، والذي تحصيل لدي من خلال تأمل كلامهم فيها، أن الأمر لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن ينفرد التلميذ بقول عن الإمام، وليس للقول دليل قوي.

الحالة الثانية: أن ينفرد التلميذ بقول عن الإمام، وللقول دليل قوي.

الحالة الأولى: أن ينفرد التلميذ بقول عن الإمام، وليس للقول دليل قوي. إذا انفرد أحد تلاميذ الإمام بنقل عنه، وليس للقول دليل قوي، فالظاهر في هذه الحالة عدم صحة نسبة القول إلى الإمام.

وهذا هو ظاهر مذهب الحنابلة؛ لأن خلافهم - في حال انفرد أحد التلاميذ بنقل عن الإمام مخالفاً لبقية - منصب على ما إذا كان هناك دليل قوي^(١).

ومفهوم هذا القيد: أن لا يُنسَبَ القول إلى الإمام إذا لم يكن للقول المنفرد دليل قوي.

الحالة الثانية: أن ينفرد التلميذ بقول عن الإمام، وللقول دليل قوي.

إذا نَقَلَ تلاميذ الإمام قولاً عن إمامهم، وانفرد أحدهم بالمخالفة فنَقَلَ

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦)، والفروع لابن مفلح (١/٤٧)، والإنصاف (١٢/٢٤٧)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٨).

قولاً يخالف بقيتهم، وللقول المنفرد دليل قوي، فهل تصح نسبة القول الذي انفرد به التلميذ إلى إمامه في هذه الحالة؟

اختلف العلماء في صحة نسبة القول إلى الإمام في هذه الحالة على قولين:

القول الأول: يُنسب القول إلى الإمام.

وهذا القول وجهه عند الحنابلة^(١). واختاره: الحسن بن حامد^(٢)، والمرداوي^(٣).

القول الثاني: لا يُنسب القول إلى الإمام.

وهذا القول وجهه عند الحنابلة^(٤). ونسبه ابن حمدان إلى أكثر الحنابلة^(٥). واختاره: الخلال^(٦)،

(١) انظر: الفروع لابن مفلح (٤٧/١).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦)، والإنصاف (٢٤٦/١٢). والحسن بن حامد هو: الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، أبو عبدالله، ويعرف بالوراق، كان إمام المذهب الحنبلي في وقته، وأحد أصولي مذهبه، تولى التدريس والإفتاء، وكان يكثر من حج بيت الله الحرام، من مؤلفاته: تهذيب الأجوبة، وأصول الفقه، والجامع في المذهب، وشرح مختصر الخرقي، توفي وهو راجع من مكة سنة ٤٠٣هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٨/٢٥٩)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/٣٠٩)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/٦٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٢٠٣)، والوافي بالوفيات للمصفي (١١/٤١٥)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٣١٩)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٤١٣)، والدر المنضد له (١/١٨٢).

(٣) انظر: الإنصاف (١٢/٢٥٠)، وتصحيح الفروع (١/٤٨).

(٤) انظر: الفروع لابن مفلح (٤٧/١). (٥) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٧).

(٦) انظر: المصدر السابق، والإنصاف (١٢/٢٤٧)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٨).

والخلال هو: أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر البغدادي، المعروف بالخلال، ولد سنة ٢٣٤هـ أحد الأعلام المعروفين عند الحنابلة، حافظ فقيه، أخذ الفقه عن خلق كثير، ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل أقوالاً كثيرة، من أقوال الخلال: «ينبغي لأهل العلم أن يتخذوا للعلم المعرفة له، والمذاكرة به، ومع ذلك كثرة السماع، وتعاهده، والنظر»، من مؤلفاته: الجامع، والسنة، والعلل، وأدب أحمد، توفي سنة ٣١١هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام =

وعلامه^(١).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن لدى المنفرد بالنقل زيادة علم على بقية الناقلين، والزيادة من العدل مقبولة في الحديث النبوي^(٢)، وإذا قُبِلَت الزيادة في الحديث النبوي، فقبولها في غيره من باب أولى^(٣).

الدليل الثاني: أن الراوي عن الإمام ثقة، وخبير بما نقله، وهذا الوصف كاف في صحة نسبة ما نقله إلى الإمام^(٤).

دليل أصحاب القول الثاني: أن نسبة الخطأ إلى الواحد أولى من

= للخطيب (٣٠٠/٦)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٦٠)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢٣/٣)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/٦١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٢٩٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٨/٩٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/١٦٦)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٣١٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/٢٦١).

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٧)، والإنصاف (١٢/٢٤٧)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٨). وعلام الخلال هو: عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف، أبو بكر، ويعرف بعلام الخلال؛ لملازمته شيخه أحمد بن محمد الخلال، ولد سنة ٢٨٥هـ برع في الفقه والأصول، كان ذا دين وورع، علامة بارعاً في مذهب الإمام أحمد بن حنبل، معظماً في النفوس، مقدماً عند السلطان، من مؤلفاته: الشافي، والمقتع، وزاد المسافر، والخلاف مع الشافعي، توفي سنة ٣٦٣هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٢/٢٢٩)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٦١)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/٢١٣)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/٦٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٤٣)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٨/٤٦٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/١٦٢)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٢٧٤)، والدر المنضد له (١/١٧٦).

(٢) انظر: العدة (٣/١٠٠٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣/١٥٣)، والتحبير (٥/٢٠٩٨).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦-٩٧)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٨).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

نسبته إلى الجماعة، والأصل في نقل التلاميذ اتحاد المجلس^(١).

مناقشة دليل أصحاب القول الثاني: قولكم باتحاد المجلس مجرد دعوى، ليس عليها دليل، بل المقام يحتمل اتحاد المجلس، وعدمه، وانفراد التلميذ بالنقل يرجح تعدد المجلس، وعدم اتحاديه، والأصل في الراوي الثقة عدم الغفلة^(٢).

• الموازنة والترجيح:

بتأمل القولين، وما استدلوا به، يظهر لي التفصيل الآتي:

أولاً: إذا ظهرت قرينة ترجح تعدد المجلس، نُسب نقل التلميذ المنفرد إلى الإمام.

ثانياً: إذا ظهرت قرينة تدل على اتحاد المجلس، لم يُنسب نقل التلميذ المنفرد إلى الإمام؛ لترجح غفلته حينئذ.

ثالثاً: إذا لم تظهر قرينة مُرجحة لتعدد المجلس، أو اتحاديه، نُسب النقل إلى الإمام، لأن الأصل في التلميذ أن يكون عارفاً بمعاني كلام إمامه.

رابعاً: إذا كان التلميذ المنفرد بالنقل كثير الانفراد في نقله عن إمامه، مخالفاً لما ينقله الباكون، فهنا يتوقف في نقله، فلا يُقبل؛ لكثرة مفاريدته المخالفة لما ينقله البقية، الموجبة للريب في ضبطه وحفظه.

يقول ابن القيم - في حديثه عن تفرد حنبل^(٣) بالنقل عن الإمام

(١) انظر: المصدرين السابقين.

(٢) انظر: تصحيح الفروع للمرداوي (٤٨/١)، والإنصاف (٢٤٨/١٢).

(٣) هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، أبو علي، ولد قبل المائتين، كان أحد الحفاظ والمحدثين، وهو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل، وتلميذه، وأحد كبار أصحابه، وقد سمع المسند منه في بيته، قال عنه الخطيب البغدادي: «كان ثقة ثباتاً»، وقال عنه الدارقطني: «كان صدوقاً»، وقال عنه أبو بكر الخلال: «جاء بمسائل أجاد فيها الرواية، وأغرب بشيء منها»، من مؤلفاته: كتاب التاريخ، وكتاب الفتن، وكتاب المحنة، توفي سنة ٢٧٣هـ. وقد قارب الثمانين عاماً. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢١٧/٩)، وطبقات الفقهاء =

أحمد - : «فإن حنبلاً تفرّد بها عنه - أي: عن الإمام أحمد - وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرّد بما يخالف المشهور: فالتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه»^(١).

ويقول أيضاً: «أصحاب أحمد إذا انفردوا برؤية تكلموا فيها، وقالوا: تفرّد بها فلان، ولا يكادون يجعلونها رواية؛ إلا على إغماض، ولا يجعلونها معارضة لرواية الأكثرين عنه، وهذا موجود في كتبهم»^(٢).

وأما القول بأن انفرد التلميذ بالنقل يُعدّ من قبيل الزيادة، فلا يظهر لي هذا الاستدلال؛ لأن التلميذ لم يتفرّد بزيادة، وإنما انفرد بنقل مخالف لما نقله البقية، فهم يقولون مثلاً: قال الإمام: إنه حرام، وهو يقول: قال الإمام: إنه مباح، وهذه مخالفة، وليس بزيادة.

• سبب الخلاف:

يظهر أن الخلاف عائد إلى احتمال الخطأ في نقل التلميذ:

فمن رجّح احتمال الصواب على الخطأ في النقل، صحّح نسبة القول إلى الإمام، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الأول.

ومن رجّح احتمال الخطأ، لم يُصحّح نسبة القول إلى الإمام، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الثاني.

ويتصل بالقسم الأول: (نقل التلاميذ قول إمامهم) مسألتان، وهما:

المسألة الأولى: إذا أجاب إمام المذهب بآية أو حديث أو بقول

= للشيرازي (ص/١٥٩)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣٨٣/١)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٣٠٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥١)، والوافي بالوفيات للصفدي (٤/٢٩٦)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٣٦٥)، والمنهج الأحمد للعليمي (١/٢٦٤)، والدر المنضد له (١/٦٣).

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٣/١٢٣٥) بتصرف.

(٢) الفروسية المحمدية (ص/٢٢٣).

صحابي، فهل يُنسب إليه ما أورده في جوابه؟

المسألة الثانية: إذا سُئِلَ إمامُ المذهب، فأجابَ بقولِ فقيه، فهل يُنسب إليه ما أورده في جوابه؟

المسألة الأولى: إذا أجابَ إمامُ المذهبِ بآيةٍ أو حديثٍ أو بقولِ صحابي، فهل ينسبُ إليه ما أورده في جوابه؟

يمكنُ تفصيلُ الحديثِ في هذه المسألةِ على النحو الآتي:

أولاً: إذا أجابَ إمامُ المذهبِ بآيةٍ من القرآن الكريم.

إذا سُئِلَ إمامُ المذهبِ عن مسألةٍ ما، فأجابَ عن السؤالِ بتلاوةِ آيةٍ، كان قوله في المسألة هو ما دلَّت عليه الآية.

وهذا هو مذهبُ الحنابلة^(١).

الأدلة على اعتبار قول الإمام ما دلَّت عليه الآية:

الدليل الأول: أنَّ الإجابةَ بالآيةِ الكريمة، وجعلها بمنزلة القول والبيان، هو منهجُ النبي ﷺ^(٢)، ويشهدُ لذلك عدَّةٌ وقائع، منها:

الأولى: حادثة اللعان^(٣)، لما جاء إلى النبي ﷺ الرجلُ يقذف زوجته، فقالَ له النبي ﷺ: (البينة، وإلا حدٌ في ظهرك). فأنزلَ الله آيةَ اللعان، فدعاه النبي ﷺ، فقرأَ عليه الآية^(٤).

الثانية: قصة المجادلة، لما جاءت المرأةُ إلى النبي ﷺ، تخبره أنَّ

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٢١)، وصفة الفتوى (ص/٩٧).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٢٤-٣٢٨).

(٣) اللعان: شهادات مؤكدة بآيمان من الزوجين، مقرونة باللعن والغضب، قائمة مقام حد قذف في جانب الزوج، وحد زنا في جانب الزوجة. انظر: عقد الجواهر الشمينه لابن شاس (٢/٥٥١)، والمبدع لابن مفلح (٨/٧٣)، والتوضيح للشويكي (٣/١٠٩١).

(٤) أخرج الحديث: البخاري في: صحيحه، كتاب: الشهادات، باب: إذا ادعى أو قذف (ص/٥٠٨)، برقم (٢٦٧١) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

زَوْجَهَا قَدْ ظَاهَرَ^(١) مِنْهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^(٢). فدعاها النبي ﷺ، وزوجها، فقرأ عليهما الآية^(٣).

الدليل الثاني: إذا سُئِلَ إمام المذهب عن مسألة، فإنَّ الجوابَ متعينٌ عليه، فإذا تلا الآية، كان جوابه بتلاوتها بياناً لحكم المسؤول عنه^(٤).

ثانياً: إذا أجاب إمام المذهب بالحديث النبوي.

إذا أجاب إمام المذهب بالحديث النبوي، كان قوله في هذه الحالة

(١) الظهار: أن يشبه الرجل امرأته - أو عضواً منها - بظهر من تحرم عليه على التأيد. انظر: عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٢/ ٥٦٤)، ومنهاج الطالبين للنووي (٢/ ٥٧٧)، والدر النقي لابن المبرد (٣/ ٦٨٩)، والتوضيح للشويكي (٣/ ١٠٨١).

(٢) من الآية رقم (١) من سورة المجادلة.

(٣) جاء الحديث من طريق خويلة بنت مالك ؓ في حديث طويل، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: الطلاق، باب: الظهار (ص/ ٣٣٦)، برقم (٢٢١٤)؛ وابن الجارود في: المنتقى، باب: في الظهار (٣/ ٦٥)، برقم (٧٤٦)؛ والطبراني في: المعجم الكبير (١/ ٢٢٥)، برقم (٦١٦)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الظهار، باب: من له الكفارة بالصيام (٧/ ٣٨٩).

وصحح الحديث ابن حبان، كما نقله عنه ابن حجر في: فتح الباري (١٣/ ٣٧٤).

وجاء الحديث من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: (الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت خولة إلى رسول الله ﷺ تشكو زوجها، فكان يخفي عليّ كلامها، فأَنْزَلَ اللَّهُ عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [من الآية (١) من سورة المجادلة]، وأخرجه: البخاري معلقاً في: صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [من الآية ١٣٤ من سورة النساء]؛ والنسائي في: المجتبى، كتاب: الطلاق، باب: الظهار (ص/ ٥٣٦)، برقم (٣٤٦٠)؛ وابن ماجه في: سننه، كتاب: الطلاق، باب: الظهار (ص/ ٣٥٦)، برقم (٢٠٦٣)؛ وأحمد في: المسند (٤٠/ ٢٢٨)، برقم (٢٤٢٩٥)؛ وابن جرير في: جامع البيان (٢٢/ ٤٥٤)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: التفسير، تفسير سورة المجادلة (٢/ ٦٠١)، برقم (٣٧٩١)، وصححه، ووافقه الذهبي؛ والبيهقي في: معرفة السنن والآثار (١١/ ١١٥)، برقم (١٤٩٦٩)؛ وفي: الأسماء والصفات (٢/ ٥٠١)، برقم (٣٩١).

وقال ابن حجر في: فتح الباري (١٣/ ٣٧٤) عن حديث عائشة ؓ: «هذا أصح ما ورد في قصة المجادلة، وتسميتها».

وصحح الألباني في: إرواء الغليل (٧/ ١٧٥) الحديث بشواهد.

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/ ٣٢٤).

هو ما دلّ عليه الحديث.

وهذا مذهبُ الحنابلة^(١)، يقولُ الحسنُ بنُ حامدٍ: «هذا مذهبُ أصحابنا كافةً، لا أعلمُ بينهم فيه خلافاً»^(٢).

أمثلة للإجابة بالحديث النبوي:

المثال الأول: قال أبو الحارث^(٣): قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: صدقةُ الخيلِ والرقيقِ؟ فقال: حديثُ النبي ﷺ: (ليس على الرجلِ في عبده، ولا فرسه صدقة)^(٤).

المثال الثاني: قال الأثرم^(٥): قلتُ للإمام أحمد: الرجلُ انقطعَ

(١) انظر: المصدر السابق (٣٤٣/١)، والمسودة (٩٤٤/١)، وصفة الفتوى (ص/٩٧)، والإنصاف (٢٥٠/١٢).

(٢) تهذيب الأجوبة (٣٤١/١).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله الصائغ، أبو الحارث، من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وكان الإمام أحمد يأنس به، ويكرمه ويقدمه، وكان عنده بموضع جليل، وقد روى أبو الحارث مسائل كثيرة عن الإمام أحمد، وجودها. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٧٧/١)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/١٢٧)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١٦٣/١)، والمنهج الأحمد للعلمي (٢٦٣/١)، والدر المنضد له (٧٣/١).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (٣٣٤/١). وأخرج الحديث بهذا اللفظ: مسلم في: صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (٤٣٦/١)، برقم (٩٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن هانئ الطائي - ويقال: الكلبي - الأثرم الإسكافي، أبو بكر، ولد في خلافة هارون الرشيد، كان أحد الحفاظ في وقته، إماماً فقيهاً، جليل القدر، كان عنده تيقظ عجيب، حتى إن يحيى بن معين قال عنه: «إن أحد أبويه جني!»، وقد لزم الأثرم الإمام أحمد، وروى عنه، يقول الأثرم: «كنت أحفظ الفقه والاختلاف، فلما صحبت أحمد بن حنبل تركت ذلك كله»، من مؤلفاته: السنن، والتخريج والعلل، والناسخ والمنسوخ، توفي بإسكاف في حدود سنة ٢٦٠ هـ وكان من المعمرين. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢٩٥/٦)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٦٢/١)، وتهذيب الكمال للمزي (٤٧٦/١)، وسير أعلام النبلاء (٦٢٣/١٢)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١٦١/١)، والمنهج الأحمد للعلمي (٢٤٠/١)، والدر المنضد له (٦٠/١).

شسُع^(١) نعلِه، أيمشي في الأخرى؟ فقال: لا؛ حديث النبي ﷺ: (إذا انقطع شسُع أحدكم فلا يمشِ في الأخرى حتى يصلحها)^(٢).

الأدلة على اعتبار قول الإمام ما دلَّ عليه الحديث النبوي:

الدليل الأول: أنَّ الجواب بالحديث كالجواب بالآية؛ لأنَّ كلاَّ منهما حجةٌ، وتصحُّ نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على إجابته بالآية - كما تقدَّم قبل قليل - فكذلك إجابته بالحديث النبوي^(٣).

الدليل الثاني: أنَّ من نهج الصحابة رضي الله عنهم الإفتاء والجواب بالحديث النبوي^(٤)، فمن ذلك:

أولاً: في حادثة قتال مانعي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه كيف تقاتل، وقد قال ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله)^(٥).

(١) الشسُع: أحد سيور النعال، وهو الذي يدخل بين الأصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام، والزمام هو السير الذي يعقد فيه الشسُع. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/٧٤)، والصحاح، مادة: (شسُع)، (٣/١٢٣٧)، والقاموس المحيط، مادة: (شسُع)، (ص/٩٤٧).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٣٣-٣٣٤).

ولعل لفظة: «لا» الواردة في كلام الإمام أحمد من إضافة الناسخ لتهذيب الأجوبة؛ لأنه بإثباتها يصبح إيراد الحديث من باب الاستدلال، ونسبة الوهم إلى الناسخ أولى من نسبته إلى ابن حامد، لا سيما والكتاب مطبوع عن نسخة واحدة.

وأخرج الحديث: مسلم في: صحيحه، كتاب: اللباس والزينة، باب: إذا انتعل فليبدأ باليمين، (٢/١٠٠٨)، برقم (٢٠٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٤١).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) أخرج الحديث: البخاري في: صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة (ص/٢٨)، برقم (٢٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (١/٣١)، برقم (٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثانياً: لما اختلف الصحابة رضي الله عنهم في مسألة: (إيجاب الغسل بالإيلاج دون إنزال)، وسأل الصحابة رضي الله عنهم عائشة رضي الله عنها، فقالت: على الخير سقطت، قال عليه السلام: (إذا جلس بين شعبها الأربع، ومسّ الختان الختان، فقد وجب الغسل)^(١).

الدليل الثالث: أن إجابة إمام المذهب بالحديث إعلام وبيان أن مدلول الحديث قوله، ولو لم يتبين له مدلول الحديث، لما أجاب به^(٢).

يبقى أن أقول: إن ابن حامد (ت: ٤٠٣هـ) أشار إلى قول آخر في المسألة، وهو عدم نسبة القول إلى الإمام، وقد وصفه بأنه شذوذ من بعض المتأخرين^(٣).

ثالثاً: إذا أجاب إمام المذهب بقول صحابي.

إذا أجاب الإمام بقول صحابي، فقله كقول الصحابي الذي ذكره في جوابه^(٤).

أمثلة للإجابة بقول الصحابي:

المثال الأول: قال المروزي^(٥): قلت للإمام أحمد: يؤذّن وهو قاعد؟

(١) أخرج الحديث - بهذا اللفظ -: مسلم في: صحيحه، كتاب: الحيض، باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (١/١٦٧)، برقم (٣٤٩).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٤٣). (٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: المصدر السابق (١/٣٥٥)، وصفة الفتوى (ص/٩٧)، والمسودة (٢/٩٤٤)، والإنصاف (١٢/٢٥٠).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبدالعزيز، المروزي أبو بكر، كانت أمه مروزية، وأبوه خوارزمياً، من أشهر أصحاب الإمام أحمد، وهو المقدم منهم؛ لورعه وفضله، وكان الإمام أحمد يأنس به، وينسب إليه، وقد لزم الإمام أحمد إلى أن مات، وقد تولى إغماض عين الإمام أحمد، وغسله، وقد حمل الأثر عنه علماً كثيراً، وروى عنه مسائل كثيرة، وروى عنه كتاب الورع، توفي سنة ٢٧٥هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٦/١٠٤)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٥٩)، والطبقات لابن أبي يعلى (١/١٣٧)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/٦١١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/١٥٦)، والمنهج الأحمد للعلمي (١/٢٧٢)، والدر المنضد له (١/٦٣).

قال: «قد رُوي عن رجلٍ من أصحابِ النبي ﷺ»^(١).

المثال الثاني: قال صالح بن أحمد^(٢): قلت لأبي: صلاة الجماعة؟ فقال: أخشى أن تكونَ فريضةً، ولو ذهبَ الناسُ يجلسونَ عنها، لتعطلت المساجدُ، ويروى عن عليٍّ، وابنِ مسعودٍ، وابنِ عباسٍ: (مَنْ سَمِعَ النداءَ فلم يجبْ، فلا صلاةَ له)^(٣).

(١) انظر: تهذيب الأجابة (١/٣٥٢). وجاء أن أبا زيد رحمه الله صاحب رسول الله ﷺ - وكانت رجله أصيبت في سبيل الله - يؤذن وهو قاعد، وأخرجه: ابن سعد في: الطبقات الكبرى (٧/٢٧)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: الأذان، باب: في الرجل يؤذن وهو جالس (٢/٣٤٠)، برقم (٢٢٣٠).

وجاء في أثر آخر: عن الحسن بن محمد قال: دخلت على أبي زيد الأنصاري، فأذن وأقام، وهو جالس، وأخرجه: البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: الأذان راكباً وجالساً (١/٣٩٢).

وقال الألباني في: إرواء الغليل (١/٢٤٢) عن إسناده البيهقي: «هذا إسنادٌ حسنٌ - إن شاء الله تعالى - رجاله كلهم ثقات معروفون، غير الحسن بن محمد، وهو العبدري... ارتفعت جهالة عينه، وذكره ابن حبان في: الثقات (١/١٥)، وهو تابعي، وقد روى أمراً شاهده، فالتفحص تظمن إلى مثل هذه الرواية».

(٢) هو: صالح بن الإمام أحمد بن حنبل، أبو الفضل، ولد سنة ٢٠٣هـ أكبر أبناء الإمام أحمد، وكان الإمام أحمد معتنياً بتثنيته، محباً له، وكان صالح ثقةً صدوقاً، فقيهاً محدثاً، كريماً سخي النفس، وقد تولى قضاء أصبهان، وسمع من أبيه مسائل كثيرة، من مؤلفاته: مسائل الإمام أحمد، توفي سنة ٢٦٦هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٠/٤٣٣)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٤٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٥٢٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٤٤٤)، والمنهج الأحمد للعلمي (١/٢٥١)، والدر المنضد له (١/٦١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/١٤٩).

(٣) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٢/٣٤)، وتهذيب الأجابة (١/٣٤٦). وجاء أثر علي بن أبي طالب رحمه الله بلفظ: (من سمع النداء فلم يأتيه لم تجاوز صلاته رأسه إلا من عذر)، وأخرجه: عبد الرزاق في: المصنف، كتاب: الصلاة، باب: من سمع النداء (١/٤٩٧)، برقم (١٩١٤)؛ وسعيد بن منصور في: السنن، كما ذكره ابن القيم في كتابه: الصلاة (ص/١٢٦)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: الصلاة، باب: من قال: إذا سمع المنادي فلم يجب (٣/١٩٥)، برقم (٣٤٨٨)؛ وأحمد كما في: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٢/٣٥-٣٦)، برقم (٥٧٥)؛ وابن المنذر في: الأوسط (٤/١٣٦)، برقم (١٩٠١).

الأدلة على اعتبار إجابة إمام المذهب بقول الصحابي أنها قوله:
 الدليل الأول: أن مقام الجواب مقام بيان، ولا يسع إمام المذهب أن
 يجيب إلا بقوله، ولا يفتي إلا بما يصح له، إذا ثبت هذا، فإن إجابة إمام
 المذهب بقول الصحابي بيان منه للحكم، وظاهره أنه موافق للصحابي الذي
 أورد قوله^(١).

- = وفي إسناده سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة وأحمد: الحسن البصري، وقد عنعنه.
 وجاء أثر علي بن أبي طالب (عليه السلام) بلفظ: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)، قيل له: ومن جار
 المسجد؟ قال: (من أسمع المنادي)، وأخرجه: عبد الرزاق في: المصنف، الموضع السابق
 (١/٤٩٧)، برقم (١٩١٥)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، الموضع السابق (٣/١٩٥) -
 (١٩٦)، برقم (٣٤٨٨)؛ وأحمد كما في: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٢/٣٤)، برقم
 (٥٧٤)؛ وابن المنذر في: الأوسط (٤/١٣٧)، برقم (١٩٠٧)؛ والبيهقي في: السنن
 الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في التشديد في ترك الجماعة من غير عذر (٣/٥٧)،
 وباب: وجوب الجمعة (٣/١٧٤).
 وصحح إسناده هذا الأثر: ابن حزم - كما نقله الزيلعي في: تخريج أحاديث الكشاف (١/٨٩)،
 وابن حجر في: الكافي الشافعي (١/٣٣٠).
 ولفظ أثر عبد الله بن مسعود (عليه السلام): (من سمع المنادي، ثم لم يجب من غير عذر، فلا صلاة
 له)، وأخرجه: ابن أبي شيبة في: المصنف، الموضع السابق (٣/١٩٤)، برقم (٣٤٨٦)؛
 وأحمد كما في: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٢/٣٦-٣٧)، برقم (٥٧٧)؛ وابن
 المنذر في: الأوسط (٤/١٣٦)، برقم (١٩٠٢).
 وقال محقق كتاب مسائل الإمام أحمد لصالح (٢/٣٧)، حاشية (٣): «وفي إسناده أبو موسى
 الهلالي، وهو مقبول، يعني: عند المتابعة، وهي لم توجد فيما أعلم».
 ولفظ أثر ابن عباس رضي الله عنهما: (سمع المنادي، ثم لم يجب من غير عذر، فلا صلاة
 له)، وقد روي عنه مرفوعاً، وموقوفاً عليه، وأخرج الموقوف: عبد الرزاق في: المصنف،
 الموضع السابق (١/٤٩٧)، برقم (١٩١٤)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، الموضع السابق
 (٣/١٩٤)، برقم (٣٤٨٣)؛ وأحمد كما في: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٢/٣٨)،
 برقم (٥٧٩)؛ وابن المنذر في: الأوسط (٤/١٣٦)، برقم (١٨٩٩)؛ والطبراني في: المعجم
 الكبير (١٢/١٥)، برقم (١٢٣٤٤)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، في: الموضعين السابقين،
 وصحح وقفه.
 وذكر السيوطي في: الدر المنثور (٧/٢٥٨) أن ابن مردويه أخرج أثر ابن عباس.
 وصحح عبد الحق الإشبيلي في: الأحكام الوسطى (١/٢٧٤) أثر ابن عباس رضي الله عنهما.
 وانظر: المحلى لابن حزم (٤/٢٧٥).
 (١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٥٥).

الدليل الثاني: أنَّ الجوابَ بقولِ الصحابي كالجوابِ بالآية والحديث؛ لأنَّ كلاً منها حجةٌ، وتصحُّ نسبةُ القولِ إلى الإمام بناءً على إجابته بالآية والحديث - كما تقدم - فكَذلك إجابتهُ بقولِ الصحابي.

المسألة الثانية: إذا سئلَ إمام المذهب، فأجاب بقول فقيه، فهل يُنسب إليه ما أورده في جوابه؟

• تحرير محل النزاع:

أولاً: إذا صرَّحَ إمامُ المذهب في جوابه باختيارِ القولِ، أو إذا اقترنت بجوابه قرينةٌ دالةٌ على موافقته له: يُنسبُ القولُ إليه.

ثانياً: إذا صرَّحَ إمامُ المذهب في جوابه برَدِّ القولِ، أو إذا اقترنت بجوابه قرينةٌ دالةٌ على رَدِّه له: لم يُنسبِ القولُ إليه.

ثالثاً: إذا تجرَّدَ جوابُ إمام المذهب عن تصريح باختيارِ القولِ أو رَدِّه، وعن قرينةٍ دالةٍ على موافقته، أو رَدِّه لما حكاه، فهذا محلُّ النزاع^(١).

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في نسبة القولِ إلى إمام المذهب على قولين:

القول الأول: يُنسبُ القولُ إلى إمام المذهب.

وهذا القولُ وجهٌ عند الحنابلة^(٢). واختاره: ابنُ حامد^(٣)، والمرداوي^(٤).

القول الثاني: لا يُنسبُ القولُ إلى إمام المذهب، وإنما يُنسبُ إليه أنه أخبرَ عن غيره.

(١) انظر: المصدر السابق (١/٥٢٢).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠١)، والمسودة (٢/٩٤٦)، والفروع لابن مفلح (١/٤٧)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٧).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٢٢). (٤) انظر: تصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٧).

وهذا القول وجهٌ عند الحنابلة^(١). ونَسَبَهُ ابنُ حامِدٍ إلى بعض الحنابلة^(٢). واختاره: ابنُ حمدان^(٣).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أنَّ السؤالَ يقتضي جواباً من المسؤول، ومتى ما صَدَرَ جوابٌ من الإمام - سواء أكان آيةً أم حديثاً أم قولَ فقيه - فإنه يُنسبُ إليه؛ إذ لو لم يُنسب القولُ إليه، لما عُذَّ مجيباً عن السائل، ولَمَّا اقتصرَ في الجوابِ عليه^(٤).

الدليل الثاني: تواترَ عن الإمام أحمدَ نهيه عن التقليد^(٥)، فَيَتَعَيَّنُ حملُ ما جاءَ عنه في إجاباته بأقوالِ الفقهاء على أنه أفتى بقولِ الفقيه، ودَكَرَ الإمامُ قولَه؛ لموافقته له^(٦).

الدليل الثالث: لا تخلو إجابةُ إمام المذهب بقولِ الفقيه من ثلاثِ حالات:

الحالة الأولى: أن يحكي إمام المذهب الإجابة، ويرى صحتها.

الحالة الثانية: أن يحكي إمام المذهب الإجابة، ويرى فسادها.

الحالة الثالث: أن يحكي إمام المذهب الإجابة، ولا يعلم صحتها، ولا فسادها.

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠١)، والمسودة (٩٤٦/٢)، والفروع لابن مفلح (٤٧/١)، وتصحيح الفروع للمرداوي (٤٧/١).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٢٥). (٣) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠١).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٢٧-٥٢٨)، وصفة الفتوى (ص/١٠١).

(٥) انظر أقوال الإمام أحمد في: مسائل أحمد رواية أبي داود (ص/٢٧٧)، وإعلام الموقعين (٤٦٩/٣).

(٦) انظر: تصحيح الفروع للمرداوي (٤٧/١١).

فالحالة الثانية: (أن يحكي إمام المذهب الإجابة، ويرى فسادها) باطلّة؛ لوجهين:

الوجه الأول: أن المذهب الفاسد لا تجوز حكايته عن أحد، ولا إنشاؤه ابتداءً.

الوجه الثاني: أن الواجب على الحاكي، حين يرى فساد القول أن لا يسكت عن بيان بطلانه.

والحالة الثالثة: (أن يحكي إمام المذهب الإجابة، ولا يعلم صحتها، ولا فسادها) باطلّة أيضاً؛ لأنّ الجواب إنّما يكون عن علم، ولا يجوز أن يجيب بشيء لا يعلم صحته ولا فسادَه.

فإذا بطلت الحالتان: الثانية والثالثة، لم تبق إلا الحالة الأولى: (أن يحكي إمام المذهب الإجابة، ويرى صحتها)، وهذا هو المطلوب^(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: قد يحكي إمام المذهب في بعض إجاباته قول فقيه، ثم في موضع آخر يذهب إلى غير القول الذي حكاها^(٢)، وقد وقع هذا الأمر للإمام أحمد بن حنبل، فمن ذلك: أن الإمام أحمد سئل عمّن نسي مسح رأسه، أيجزئه بلل لحيته؟ فقال: «قد قال بذلك قوم».

وليس هذا مذهب الإمام أحمد^(٣).

مناقشة الدليل الأول: إن ما يذكره الإمام عن غيره منسوب إليه، إلا إذا جاء موجباً ينقلنا عن جوابه بمقالة غيره.

وأما ما ذكرتموه في دليلكم عن الإمام أحمد، فقد جاء عنه ما ينقل

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٢٨-٥٢٩). (٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠١).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٢٦)، والمغني لابن قدامة (١/١٨)، والإنصاف (١/٣٥).

عَنْ جَوَابِهِ بِقَوْلِ الْفَقِيهِ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ مَا حَكَاهُ عَنْ غَيْرِهِ قَدْ يَنْتَقِلُ عَنْهُ إِلَى قَوْلٍ آخَرَ، فَإِذَا وُجِدَتْ حِكَايَةُ خَالَفَهَا قَوْلٌ، صَرْنَا إِلَى الْقَوْلِ^(١).

الدليل الثاني: إذا أجاب الإمام بأنَّ الناسَ اختلفوا في المسألة، فمن غير الممكن جعل الاختلاف قولاً، فكذلك إذا أجاب بقول فقيه، لا نجعل الجواب قولاً^(٢).

مناقشة الدليل الثاني: هناك فرقٌ بين إجابة الإمام باختلاف الناس، وإجابته بقول فقيه؛ لأنَّ في إجابته باختلاف الناس دليلاً على توقُّفه وعدم جزمه برأي محدد، بخلاف إجابته بقول فقيه واحد؛ إذ في اقتصاره عليه دليلٌ على جزمه بالقول^(٣).

• الموازنة والترجيح:

من خلال تأمل القولين، وما استدلا به، يظهر لي رجحان القول الأول القائل بنسبة القول إلى الإمام إذا أجاب بقول فقيه، وذلك للآتي:

أولاً: الأصلُ نسبةُ الأقوال التي تصدر عن إمام المذهب إليه، وحين يذكر الإمام رأي فقيه، فالظاهر رجحانه عنده.

ثانياً: جاء عن الأئمة نهيمهم عن التقليد، والأخذ برأي الرجال، فلو حملنا ما يذكره الإمام في إجابته بقول الفقيه على عدم اختياره، لارتكب ما نهى الناس عنه، فيتعيَّن حملُه على أنَّه اختارَ هذا القول.

• سبب الخلاف:

يظهر أنَّ الخلافَ عائدٌ إلى ترجيح احتمال موافقة الإمام لقول الفقيه من عدمها:

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/ ٥٣٠-٥٣٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٥٢٦-٥٢٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٥٣٣).

فَمَنْ رَأَى أَنَّ إِجَابَةَ الْإِمَامِ بِقَوْلِ فُقَيْهِهِ، وَاقْتِصَارَهُ عَلَيْهِ، قَرِينَةٌ تَرْجَحُ جَانِبَ الْمَوَافَقَةِ، ذَهَبَ إِلَى صَحَّةِ نَسْبَةِ الْقَوْلِ إِلَى الْإِمَامِ، وَهَذَا مَا سَارَ عَلَيْهِ أَرْبَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

وَمَنْ رَأَى أَنَّ إِجَابَةَ الْإِمَامِ بِقَوْلِ فُقَيْهِهِ، وَاقْتِصَارَهُ عَلَيْهِ، لَيْسَ بِقَرِينَةٍ، لَمْ يُرَجَّحْ جَانِبَ الْمَوَافَقَةِ، وَقَالَ بَعْدَ صَحَّةِ نَسْبَةِ قَوْلِ الْفُقَيْهِ إِلَى الْإِمَامِ، وَهَذَا مَا سَارَ عَلَيْهِ أَرْبَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي.

القسم الثاني: حكاية التلاميذ رأي إمامهم.

إِذَا أَخْبَرَ التَّلْمِيزُ بِرَأْيِ إِمَامِهِ، وَحَكَاهُ عَنْهُ لَا بِنَصِّهِ، وَلَكِنْ بِمَعْنَاهُ، فَهَلْ تُعَدُّ هَذِهِ الْحِكَايَةُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْإِمَامِ نَفْسِهِ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أَنَّ حِكَايَةَ التَّلْمِيزِ مَقْبُولَةٌ، وَتَكُونُ كَنَصِّ الْإِمَامِ، وَيُنَسَبُ الْقَوْلُ إِلَيْهِ.

هذا القول وجه عند الحنابلة^(١). واختاره جمع من أهل العلم، منهم: ابن حامد^(٢)، وابن مفلح^(٣). وهو قياس قول أبي القاسم الخرقى^(٤).

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦)، والإنصاف (١٢/٢٥٤).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٠٢). (٣) انظر: الفروع (١/٤٧).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٠٨)، وصفة الفتوى (ص/٩٦)، والإنصاف (١٢/٢٥٥).

وأبو القاسم الخرقى هو: عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى، أبو القاسم، ولد ببغداد، أحد أعيان الحنابلة في وقته، كان بارعاً في الفقه، ذا دين وورع، صنف تصانيف عدة، واحترقت ما عدا مختصره الفقهي المشهور، وقد أخذ العلم عن أبي بكر المروزي، وحرب الكرمانى، وصالح وعبد الله ابني الإمام أحمد، من مؤلفاته: المختصر في الفقه، توفي سنة ٣٣٤هـ بسبب أنه أنكر منكراً بدمشق، فضُرب، فكان موته بذلك. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٣/٨٧)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٦١)، والأنساب للسمعاني (٥/٩٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٤٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٣٦٣)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/١٤٧)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٢٩٨)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٢٦٦)، والدر المنضد له (١/١٧٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/٣٣٦).

واختاره من المعاصرين: فضيلة الدكتور يعقوب الباحسين^(١)،
والدكتور عياض السلمي^(٢).

القول الثاني: أن حكاية التلميذ غير مقبولة، ولا ينسب القول إلى
الإمام بناءً على هذه الحكاية.

وهذا القول وجهٌ عند الحنابلة^(٣). واختاره جمعٌ من أهل العلم،
منهم: الخلال^(٤)، وغلّامه^(٥).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول بأدلة،
منها:

الدليل الأول: أن ما ينقله الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ بغير لفظه،
يُعزى إليه ﷺ، ويكون بمنزلة لفظه، وإذا ثبت هذا في السنة النبوية المطهرة
- وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع - فما دونها من باب أولى^(٦).

الدليل الثاني: إذا كان التلميذ ظاهر العدالة، فإنه لن ينسب إلى إمامه
قولاً، إلا وهو جازمٌ بذلك، والتلميذ من أعرف الناس بما يقوله إمامه،
ومن أفهمهم لمقاصد كلامه^(٧).

دليل أصحاب القول الثاني: أن ما يحكيه التلميذ عن إمام مذهبه لا
يعدو أن يكون ظناً وتخميناً، ويجوز أن يعتقد الإمام خلاف ما حكاه عنه
التلميذ^(٨).

(١) انظر: التخریج عند الفقهاء والأصوليين (ص/٢٠٦).

(٢) انظر: تحرير المقال (ص/٢١).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦)، والإنصاف (١٢/٢٥٤).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٠٧-٤٠٨)، وصفة الفتوى (ص/٩٦).

(٥) انظر: المصدرين السابقين. (٦) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٠٨-٤٠٩).

(٧) انظر: المصدر السابق (١/٤٠٩). (٨) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦).

ويمكن مناقشة دليل أصحاب القول الثاني: بأن ما ذكره مدفوع بما يُعرف عن التلميذ من حرص على ما يليقه إمامه، مع ما يصاحب ذلك من كون التلميذ - بسبب ملازمته لإمامه - أقدر من غيره على فهم كلام إمام المذهب، فيبعد احتمال الخطأ والتخمين، ويرجح جانب الإصابة.

• الموازنة وال ترجيح:

بتأمل القولين وما استدلا به، يظهر لي رجحان القول الأول القائل بصحة نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على ما يحكيه التلميذ عنه؛ وذلك لما عُرف عن تلامذة الأئمة من حرص على فهم أقوال أئمتهم، ولملازمتهم لهم، بحيث أصبحوا أقدر من غيرهم على فهم كلام أئمتهم.

• سبب الخلاف:

يظهر أن الخلاف عائد إلى السببين الآتين:

السبب الأول: احتمال الخطأ أو الوهم فيما يحكيه التلميذ عن إمامه.

فمن رجع احتمال الخطأ أو الوهم، لم يقبل حكاية التلميذ، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الثاني.

ومن لم يرجح جانب الخطأ أو الوهم، قبل حكاية التلميذ، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الأول.

السبب الثاني: صحة قياس حال التلميذ مع إمامه، بحال الصحابة رضي الله عنهم مع النبي ﷺ:

فمن صحح القياس، قبل حكاية التلميذ رأي إمامه، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الأول.

ومن لم يصحح القياس، لم يقبل حكاية التلميذ رأي إمامه، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الثاني.

القسم الثالث: تفسير التلاميذ مذهب إمامهم.

إذا فسّر التلميذ قول إمام المذهب، أو ذكّر له قيّداً، أو مخصصاً^(١)، فهل يُنسب ما فعله التلميذ إلى إمامه؟
اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

والخلاف في هذا القسم كالخلاف في القسم الثاني: (حكاية التلاميذ رأي إمامهم)؛ إذ عرّض جمع من العلماء الخلاف والأدلة في القسمين: الثاني والثالث في سياق واحد.

يقول ابن حامد: «باب: البيان عن نسبة المذهب إليه من حيث تفسير أصحابه، وإخبارهم عن رأيه»^(٢)، ثم ساق الاختلاف سياقاً واحداً للقسمين. ويقول ابن حمدان: «وصيغته»^(٣) الواحد من أصحابه، ورواه في تفسير مذهبه، وإخبارهم عن رأيه، كنّصه في: أحد الوجهين^(٤).

فما ذكّر في القسم الثاني من الأقوال والأدلة والترجيح، يُذكر هنا. وبذلك أكون قد أنهيت الجهة الأولى المتعلقة بقول الإمام، ويبقى النظر في الجهة الثانية، وهي: دلالة قول إمام المذهب.

ينقسم قول إمام المذهب باعتبار دلالاته ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القول الصريح في مدلوله الذي لا يحتمل غيره.

القسم الثاني: القول الظاهر في مدلوله الذي يحتمل غيره.

القسم الثالث: القول المحتمل لشيئين، أو أكثر على السواء^(٥).

(١) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٢٠)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٠٤).

(٢) تهذيب الأجوبة (١/٤٠٢).

(٣) في صفة الفتوى (ص/٩٦): «وصفة»، وهي تحريف، ولعل المثبت هو الصواب؛ كما أوردها المرادوي في: الإنصاف (١٢/٢٥٤).

(٤) صفة الفتوى (ص/٩٦).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص/٨٥، ٨٩)، والتحبير (٨/٣٩٦٣)، والإنصاف (١/٩)، و(١٢/٢٤٠)، وشرح الكوكب المنير (٤/٤٩٦).

القسم الأول: القول الصريح في مدلوله الذي لا يحتمل غيره.

إذا قال إمام المذهب قولاً صريحاً، ولا معارض له، نُسب إليه^(١).

مثال ذلك: ما جاء في مسائل عبد الله بن أحمد^(٢)، قال: سمعتُ أبي سئل عن العبد، كم يتزوج؟ قال: «اثنتين»^(٣).

ويعبرُ الحنابلة عن هذا القسم بقولهم: نصَّ عليه، أو المنصوص عنه^(٤).

القسم الثاني: القول الظاهر في مدلوله الذي يحتمل غيره.

إذا قال إمام المذهب قولاً ظاهراً في مدلوله، نُسب إليه، إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه^(٥)، ويجوز تأويله، بدليل أقوى منه^(٦).

مثال الظاهر الذي لم يرد له معارض أرجح منه: قول الإمام أحمد بن حنبل في رواية المروزي: «إذا اختلف الصحابة، يُنظر إلى أقرب القولين

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٥).

(٢) هو: عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ٢١٣ هـ لم يكن أحد من الناس أروى عن أبيه منه، كان ملازماً له، وقد طلب الحديث في حداثة سنه، كان كثير الحياء، صالحاً ديناً ثقةً ثبتاً فهماً، حافظاً محدثاً جهيداً ناقدًا، روى عن أبيه المسند - وله عليه زيادات - والزهد؛ وفضائل الصحابة، من مؤلفاته: الزوائد على مسند الإمام أحمد، والزوائد على كتاب الزهد للإمام أحمد، وكتاب السنة، ومسائل الإمام أحمد، توفي سنة ٢٩٠ هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١١/١٢)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/٥)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/٣٨٣)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٣٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥١٦)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٦٦٥)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٥)، والمنهج الأحمد للعليمي (١/٣١٣)، والدر المنضد له (١/٦٨).

(٣) انظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (٣/١٠٣١).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤١٩)، وصفة الفتوى (ص/٨٥)، والإنصاف (١/٩).

(٥) انظر: العدة (١/١٤١)، وصفة الفتوى (ص/٨٩)، والإنصاف (١٢/٢٤٧).

(٦) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٩).

إلى الكتاب والسنة^(١).

فظاهر القول أن الصحابة عليهم السلام إذا اختلفوا على قولين، وأجمع التابعون على أحدهما، فإن الخلاف لا يرتفع؛ لأنه رجع إلى موافقة الدليل، ولم يرجع إلى إجماع التابعين على أحد القولين^(٢).

مثال الظاهر الذي خالفه ما هو أقوى منه: قول الإمام أحمد بن حنبل في رواية المروزي: «كيف يجوز للرجل أن يقول: أجمعوا؟! إذا سمعته يقولون: أجمعوا، فأتهمهم، لو قال: إني لم أعلم لهم مخالفاً، جاز»^(٣).

فظاهر كلام الإمام أحمد أنه يمنع صحة انعقاد الإجماع.

يقول القاضي أبو يعلى: «وليس ذلك على ظاهره، وإنما قال ذلك على طريق الورع، نحو أن يكون هناك خلاف لم يبلغه، أو قال هذا في حق من ليس له معرفة بخلاف السلف؛ لأنه أطلق القول بصحة الإجماع في رواية عبدالله، وأبي الحارث»^(٤).

القسم الثالث: القول المحتمل لشيئين، أو أكثر على السواء.

إذا كان اللفظ الوارد في كلام إمام المذهب محتملاً لمعنيين أو أكثر، ولا مرجح لأحد المعنيين، فلا ينسب مدلول القول إليه؛ لأن اللفظ مجمل، ولا يسوغ أخذ الحكم من لفظ مجمل^(٥)، وتتوقف نسبة مدلول القول على ورود البيان^(٦).

فلو قال إمام المذهب مثلاً: تعتد المطلقة بالأقراء، فإننا نشبث له القول - وهو اعتداد المرأة بالأقراء - ونتوقف في مراده بالقرء.

(١) نقل قول الإمام أحمد الحسن بن حامد في: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٥)، والقاضي أبو يعلى في: العدة (٤/١١٠٥).

(٢) انظر: العدة (٤/١١٠٦).

(٣) نقل أبو يعلى قول الإمام أحمد في: المصدر السابق (٤/١٠٦٠).

(٤) المصدر السابق. (٥) انظر: فتاوى البرزلي (١/١٠٨).

(٦) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٠).

الفرع الثاني:

مفهوم القول

قبل الحديث عن نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق المفهوم، أمهدُ ببيان أقسام المفهوم.

ينقسم المفهوم^(١) قسمين:

القسم الأول: مفهوم الموافقة^(٢).

القسم الثاني: مفهوم المخالفة^(٣).

وبناءً على تقسيم المفهوم؛ فإنه يندرج تحت الفرع الثاني قسماً المفهوم:

القسم الأول: مفهوم الموافقة.

تحسنُ الإشارةُ إلى أنَّ مفهومَ الموافقة حجةٌ عند جماهير العلماء، عدا الظاهرية^(٤).

(١) المفهوم هو: ما فهم من اللفظ في غير محل النطق. وقيل: ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق. انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٦٦/٣)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (٩٢٤/٢).

(٢) مفهوم الموافقة هو: فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده. وقيل: أن يكون المسكوت موافقاً للمنطوق في الحكم. انظر: المستصفى (١٩٥/٢)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (٩٣٤/٢).

(٣) مفهوم المخالفة هو: إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه. وقيل: ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل النطق. انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٦٩/٣)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٥٣).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢/٧)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢٢٦/٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٦٧/٣)، وشرح الكوكب المنير (٤٨٣/٣).

ومن الأصوليين مَنْ حكى الإجماعَ على حجية مفهوم الموافقة^(١)؛ لضعف خلاف الظاهرية.

ونظراً لقوة مفهوم الموافقة؛ فالذي يظهر صحة نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على مفهوم كلامه الموافق^(٢).

وممن صرح بصحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على مفهوم الموافقة أبو عبد الله المقرئ^(٣)، والدكتور يعقوب الباحسين^(٤)، والدكتور عياض السلمي^(٥).

ولم أقف - فيما رجعتُ إليه من مصادر - على مَنْ منع نسبة القول إلى الإمام، بناءً على مفهوم الموافقة.

القسم الثاني: مفهوم المخالفة.

قبل الدخول في الحديث عن صحة نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على مفهوم كلامه المخالف، أمهد ببيان أقوال الأصوليين في حجية مفهوم المخالفة في نصوص الشارع، فأقول:

اختلف الأصوليون في حجية مفهوم المخالفة في نصوص الشارع على قولين:

(١) انظر: كشف الأسرار للبخاري (١/٧٤)، والبحر المحيط (٤/١٢).

(٢) انظر: التجميع (٨/٣٩٦٤).

(٣) انظر: المعيار المعرب (٦/٣٧٧). وأبو عبد الله المقرئ هو: محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن القرشي التلمساني، أبو عبد الله الشهير بالمقرئ، كان فقيهاً علامةً محققاً أصولياً حجةً نظاراً عابداً، من فحول المذهب المالكي، وقد تولى قضاء الجماعة بفاس وتلمسان، وحمدت سيرته فيه، من مؤلفاته: القواعد، وحاشية على مختصر ابن الحاجب الفروع، والحقائق والرقائق في التصوف، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر ترجمته في: الإحاطة بأخبار غرناطة لابن الخطيب (٢/١٩١)، ونيل الابتهاج للتبكي (ص/٤٢٠)، ونفح الطيب للمقرئ (٥/٢٠٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/٣٣٢)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٣٢).

(٤) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص/٢١١).

(٥) انظر: تحرير المقال (ص/٢٤).

القول الأول: أنَّ مفهوم المخالفة حجة. وهذا مذهب جمهور العلماء^(١).

القول الثاني: أنَّ مفهوم المخالفة ليس بحجة. وهذا مذهب الحنفية^(٢).

ولست بصدد عرض المسألة مفصلة، فهذا خارج عن البحث، وإنما القصد معرفة الخلاف في حجية مفهوم المخالفة.

إذا جاء نص عن إمام المذهب، وكان له مفهوم مخالفة، فهل تصح نسبة القول إلى الإمام بناء على المفهوم؟

اختلف العلماء في هذه المسألة، وقبل ذكر أقوالهم، أورد مثلاً لهذا القسم:

جاء في: (مسائل الإمام أحمد بن حنبل) لابن هانئ^(٣): أنَّ ابن هانئ سأل الإمام أحمد عن رجل ادعى على رجل مالا، والمدعى عليه ليس عنده شيء، هل يسع المدعي أن يقدمه إلى الحاكم؟ فقال الإمام أحمد: «إن كان يعلم أنَّ عنده مالا ما، يؤدي إليه حقه، فأرجو أن لا يَأْثُمَ»^(٤).

ومفهوم كلام الإمام أحمد: أنه يَأْثُمُ إذا لم يعلم أنَّ عنده مالا^(٥).

(١) انظر: العدة (٤٤٨/٢)، وإحكام الفصول (ص/٥١٥)، والتبصرة (ص/٢٧٠)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٠٣/٣)، والتحبير (٢٩٠٦/٦).

(٢) انظر: أصول السرخسي (٢٥٥/١)، وكشف الأسرار للبخاري (٢/٢٥٣)، وتيسير التحرير (١٠١/١).

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، أبو يعقوب، ولد ببغداد سنة ٢١٨ هـ من أصحاب الإمام أحمد، وقد نقل عنه مسائل كثيرة، كان فقيهاً ورعاً ديناً من العلماء العاملين، وقد خدم الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين، من مؤلفاته: مسائل الإمام أحمد، توفي ببغداد سنة ٢٧٥ هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩/١٣)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٢٤١)، والمنهج الأحمد للعلمي (١/٢٧٤)، والدر المنضد له (١/٦٣).

(٤) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ (٢/٣٥) بتصرف يسير.

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٣٢).

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في نسبة القول إلى الإمام بناءً على مفهوم المخالفة على قولين:

القول الأول: صحة نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على مفهوم المخالفة.

وهذا قول الحنفية^(١)، وهو وجه عند الحنابلة^(٢). ونسبه ابن حامد إلى عامة الحنابلة^(٣)، وقال المرداوي عنه: «إنه الصحيح من المذهب»^(٤).

واختاره جمع من أهل العلم، منهم: إبراهيم الحربي^(٥)، وأبو القاسم الخرقى^(٦)، وابن حامد^(٧)، وأبو الحسن اللخمي^(٨)،

(١) انظر: شرح السير الكبير للسرخسي (١/١٧٨)، وتبيين الحقائق للزيلعي (١/٢٦)، والتحرير لابن الهمام (١/١٠١) مع شرحه تيسير التحرير، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٣٧)، ورد المختار على الدر المختار له (١/٣٦٧).

(٢) انظر: المسودة (٢/٩٤٦)، وصفة الفتوى (ص/١٠٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٩).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٣٣). (٤) التحبير (٨/٣٩٦٤).

(٥) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٢). وإبراهيم الحربي هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن ديسم، أبو إسحاق الحربي البغدادي، أصله من مرو، ولد سنة ١٩٨ هـ كان علامة بارعاً إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميزاً لعلله، قَيِّماً بالأدب، جماعةً للغة، من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وقد نقل عنه مسائل كثيرة جداً، من مؤلفاته: غريب الحديث، ودلائل النبوة، وسجود القرآن، وذم الغيبة، والمناسك، توفي سنة ٢٨٥ هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٦/٥٢٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٦٠)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٢١٨)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٢٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٥٦)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٢١١)، والمنهج الأحمد للعلمي (١/٣٠٢)، والدر المنضد له (١/٦٧).

(٦) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٣٤)، وصفة الفتوى (ص/١٠٢).

(٧) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٢٨).

(٨) انظر: القواعد للمقري (١/٣٤٩)، وفتاوى البرزلي (١/١٠٨). وأبو الحسن اللخمي هو: =

وابن رشد^(١)، وابن عرفة^(٢)، وابن مفلح^(٣)، وابن المبرد^(٤).

ولقائل أن يقول: لِمَ احتجَّ علماء الحنفية بمفهوم المخالفة في نصوص الأئمة، ولم يحتجوا به في نصوص الشارع؟
أجاب عن هذا ابن عابدين^(٥)، فقال: «لأنَّ التنصيص على الشيء في

= علي بن محمد الربيعي، أبو الحسن القيرواني، المعروف باللمخي، نزيل صفاقس، كان فقيهاً مالكيّاً فاضلاً ديناً متفنناً، ذا حظ من الأدب والحديث، جيد النظر والفهم، حسن الفقه، تفقه به جماعة من الطلاب من أهل صفاقس، وقد حاز رئاسة الفقه في إفريقية جُملةً في وقته، من مؤلفاته: التبصرة، وهو تعليق كبير على المدونة، توفي بصفاقس سنة ٤٧٨هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (١٠٩/٨)، والديباج المذهب لابن فرحون (١٠٤/٢)، والوفيات لابن قنفذ (ص/٢٥٨)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١١٧/١)، والفكر السامي للحجوي (٢١٥/٤).

(١) انظر: فتاوى البرزلي (١٠٨/١).

(٢) انظر: المصدر السابق. وابن عرفه هو: محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، أبو عبدالله، ولد بتونس سنة ٧١٦هـ كان علامة إماماً فقيهاً أصولياً مالكيّاً، ومفسراً لكتاب الله، وأحد المقرئين، من أهل الرسوخ في العلم، عالماً بالمنطق والبيان والعربية، مشتغلاً بالعلم، حافظاً للمذهب، ضابطاً لقواعده، زاهداً ورعاً عابداً، ونعته ابن حجر بأنه شيخ الإسلام بالمغرب، من مؤلفاته: مختصر الفقه، والحدود الفقهية، توفي سنة ٨٠٣هـ. انظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون (٣٣١/٢)، وإنباء الغمر لابن حجر (٤/٣٣٦)، والمعجم المؤسس له (٤٦٠/٢)، والضوء اللامع للسخاوي (٢٤٠/٩)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢٢٩/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦١/٩)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (٢٢٧/١)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٧٧٣).

(٣) انظر: الفروع (٤٦/١). (٤) انظر: شرح غاية السؤل (ص/٤٣٥).

(٥) هو: محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز الدمشقي، المعروف بابن عابدين، ولد في دمشق سنة ١١٩٨هـ ونشأ بها، واشتغل بالعلم، فأمسى من أئمة المذهب الحنفي في زمانه، ومفتي الديار الشامية، كان فقيهاً أصولياً مقرئاً، شيخ القراء في بلده، له اليد الطولى في العلوم النقلية والعقلية، كان أول أمره يتفقه على المذهب الشافعي، فلزم الشيخ شاكراً العقاد، وألزمه بالانتقال إلى المذهب الحنفي، من مؤلفاته: رد المحتار على الدر المختار، وشرح عقود رسم المفتي، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ونسمات الأسحار على شرح المنار، وحواشي على تفسير البيضاوي، توفي في دمشق سنة ١٢٥٢هـ. انظر ترجمته في: منتخبات التواريخ الدمشقية لمحمد أديب (٦٨٠/٢)، والأعلام للزركلي (٤٢/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٤٥/٣).

كلام الشارع لا يلزم منه أن تكون فائدته النفي عمّا عداه؛ لأنّ كلامه معدنُ البلاغة، فقد يكون مراده غير ذلك، وأمّا في كلام الناس: فهو خالٍ عن هذه المزية، فيستدلّ بكلامهم على المفهوم؛ لأنّه المتعارف بينهم^(١).

القول الثاني: لا تصحُّ نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على مفهوم المخالفة.

وهذا القول وجهه عند الحنابلة^(٢)، وهو قول بعض الشافعية^(٣). ونسبه أبو عبدالله المقرئ إلى المحققين^(٤). واختاره: الخلال^(٥)، وأبو عبدالله المقرئ^(٦).

• أدلة القولين:

دليل أصحاب القول الأول: أنّ الأئمة يعرفون اللغة العربية، ويميّزون بين ألفاظها، فتخصيصهم لشيء بالذكر، لا بدُّ له من فائدة، وليس له فائدة إلا اختصاص المنطوق بالحكم، ونفيه عن المسكوت، ولو لم نقل ذلك، لأدّى إلى أن يكون تخصيص الأئمة للشيء بالذكر دون غيره عبثاً ولغواً، وهذا بعيدٌ عن مقام الأئمة^(٧).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: قد يكون المفهوم غير مراد لإمام المذهب؛ إمّا لمجيء

(١) شرح عقود رسم المفتي (ص/١٣٨) بتصرف يسير.

(٢) انظر: المسودة (٢/٩٤٦)، وصفة الفتوى (ص/١٠٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٩).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/١٥)، وإرشاد الفحول (٢/١٤٣).

(٤) انظر: القواعد (١/٣٤٨).

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٣٤)، وصفة الفتوى (ص/١٠٣)، والتحجير (٨/٣٩٦٤).

(٦) انظر: القواعد (١/٣٤٨).

(٧) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٣٩)، وصفة الفتوى (ص/١٠٣)، وفتاوى البرزلي (١/١٠٨).

كلامه جواباً لسؤال سائل، وإمّا لخروجه مخرج الغالب، وإمّا لغفلته عن المفهوم، ولهذه الاحتمالات وغيرها لا يكون المفهوم طريقاً إلى إثبات القول إلى الإمام^(١).

الدليل الثاني: إن قصد الإمام مفهوم كلامه ففي الغالب، أنه سيبيته نصاً في مقام آخر، فإذا لم يرد للمفهوم نص يُقرره، لم ننسبه إليه^(٢).

• الموازنة والترجيح:

من خلال تأمل القولين، وما استدلوا به، يظهر لي:

- صحة نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على مفهوم المخالفة متى ما احتفت قرينة تدل على اختصاص المذكور بالحكم^(٣).

- عدم صحة نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على مفهوم المخالفة، إذا خلا الكلام عن قرينة دالة على اختصاص المذكور بالحكم.

وقد رجحت ما سبق للآتي:

أولاً: أن الأخذ بمفهوم المخالفة بإطلاق في نصوص إمام المذهب، لا يخلو من نوع مجازفة، وإنزال للإمام فوق منزلته.

ثانياً: أن القرينة لها اعتبار في الشرع وفي كلام الناس، لذا اعتبرتها في الترجيح.

• نوع الخلاف:

يظهر أن الخلاف بين القولين خلاف معنوي، وقد أشار أبو عبدالله المقرئ إليه، وبين أنه يظهر أثره في المسألتين الآتيتين:

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٣)، والقواعد للمقري (١/٣٤٨).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٣).

(٣) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٢٧)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢١٨).

المسألة الأولى: تقليدُ إمامِ المذهبِ في قوله المأخوذُ مِنْ طريقِ مفهومِ المخالفة^(١).

فَمَنْ قال بصحة نسبة القولِ إلى الإمامِ بناءً على مفهومِ المخالفة، جَوَزَ لغيرِ المجتهدِ تقليده فيه؛ لأنَّه قوله الثابتُ عنه.

وَمَنْ قال بعدمِ صحة نسبة القولِ إلى الإمامِ بناءً على مفهومِ المخالفة، لم يجوزْ تقليدُ الإمامِ في مفهومِ كلامه؛ لانتهاء نسبته إليه.

المسألة الثانية: الاعتدادُ بالقولِ المأخوذِ مِنْ مفهومِ المخالفة في الخلاف^(٢).

إن قلنا بصحة نسبة القولِ إلى الإمامِ بناءً على مفهومِ المخالفة، صارَ المفهوم قولاً له، وينظرُ إليه كنصِّ الإمام، فيذكرُ في الخلاف.

وإن قلنا بعدمِ صحة نسبة القولِ إلى إمامِ المذهبِ بناءً على مفهومِ المخالفة، لم نعتد به، ولم يذكرُ في الخلاف.

• سبب الخلاف:

قد يظنُّ الناظرُ أنَّ الخلافَ عائدٌ إلى القولِ بحجية مفهومِ المخالفة في نصوصِ الشرع^(٣)، فَمَنْ نفى حجية مفهومِ المخالفة، نفى القولَ بصحته في نصوصِ الأئمة.

وَمَنْ قال بحجيته في نصوصِ الشرع، اختلف قولهم في اعتباره طريقاً لنسبة القولِ إلى الأئمة.

لكنَّ يُعَكَّرُ على هذا موقفُ علماءِ الحنفية القائِلين بعدمِ حجية مفهومِ المخالفة في نصوصِ الشرع، وصحة نسبة القولِ إلى الإمامِ بناءً على مفهومِ المخالفة.

(١) انظر: القواعد (١/٣٤٨-٣٤٩).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: فتاوى البرزلي (١/١٠٨).

ويتصلُ بنسبة القولِ إلى الإمامِ بناءً على مفهومِ المخالفةِ مسألةٌ، وهي: على القولِ بصحةِ نسبةِ القولِ إلى الإمامِ بناءً على مفهومِ المخالفةِ، إذا عارضَ المفهومَ منطوقُ للإمامِ في موضعٍ آخر، فهل تبطلُ دلالةُ مفهومِ المخالفةِ حينئذٍ؟

محلُّ الحديثِ في هذه المسألةِ عند القائلين بصحةِ نسبةِ القولِ إلى إمامِ بناءً على مفهومِ المخالفةِ.

مثال ذلك: جاء عن الإمامِ أحمدَ بن حنبل، أنه سُئِلَ عن الرجلِ إذا ملكَ أخاه، هل يعتقُ؟ فقال: «إذا ملكَ أباه عتق»^(١).

فمفهوم هذه الرواية أنَّ الرجلَ إذا ملكَ أخاه لا يعتقُ.

وجاءت روايةٌ أخرى عن الإمامِ أحمدَ، تدلُّ على عتقِ الأخ بالملك^(٢).

فمنطوقُ الروايةِ الثانيةِ يعارضُ مفهومَ الروايةِ الأولى.

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماءُ في إبطالِ دلالةِ مفهومِ المخالفةِ إذا عارضها منطوقٌ على قولين:

القول الأول: أنَّ دلالةَ المفهومِ تبطل حينئذٍ.

وهذا القول وجهٌ عند الحنابلة^(٣). ومال إليه ابنُ حامدٍ - ولم يصرخ باختياره^(٤) - واختاره: ابنُ عابدين^(٥).

(١) انظر: تهذيب الأُجوبة (٢/٨٤٣)، وصفة الفتوى (ص/١٠٣).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: صفه الفتوى (ص/١٠٣)، والمسودة (٢/٩٤٦)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٩).

(٤) انظر: تهذيب الأُجوبة (٢/٨٤٤).

(٥) انظر: شرح عقود رسم المفتي (ص/١٣٩).

القول الثاني: لا تبطل دلالة المفهوم إن عارضها منطوق، بل تُقَرَّر كلتا الدالّتين إن جعل أول قولي إمام المذهب في مسألة واحدة مذهباً له، ويكون للإمام قولان: أحدهما بالمنطوق، والآخر بالمفهوم.

وهذا القول وجه عند الحنابلة^(١).

• أدلة القولين:

دليل أصحاب القول الأول: أن المنطوق أقوى من المفهوم، فإذا تعارضاً، قُدِّمَ المنطوق؛ لقوّته^(٢).

دليل أصحاب القول الثاني: أن مفهوم المخالفة كالنص في إفادته الحكم، لذا اعتبرناه حجة في صحة نسبة القول إلى الإمام، فإذا عارض المفهوم منطوق، قلنا بتقريرهما؛ لأنّ كلاهما حجة^(٣).

مناقشة دليل أصحاب القول الثاني: إن سلمنا لكم أن المفهوم حجة، فهو حجة لكن بشرط عدم مخالفته للمنطوق؛ وهذا هو المعمول به في النصوص الشرعية^(٤).

• الموازنة والترجيح:

يظهر لي رجحان القول الأول القائل ببطلان دلالة مفهوم المخالفة إن عارضها منطوق؛ وذلك للآتي:

أولاً: أن دلالة المنطوق أقوى من دلالة مفهوم المخالفة، ومن المقرر أن الأقوى مقدّم على غيره.

ثانياً: أن نص الإمام على خلاف مفهوم المخالفة قرينة دالة على عدم إرادته ما دلّ عليه المفهوم.

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٣)، والمسودة (٢/٩٤٦)، والتجبير (٨/٣٩٦٥)، والإنصاف (١٢/٢٥٤). (٣) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٣). (٤) انظر: البحر المحيط (٤/١٨).

• نوع الخلاف:

الخلاف بين القولين خلافٌ معنوي، ويظهر أثره في المسألتين اللتين ذكرتهما في أثر الخلاف في صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على مفهوم المخالفة.

• سبب الخلاف:

أشار ابن حامد إلى ما يمكن اعتباره سبباً للخلاف في المسألة، فقال: «فأصل هذه المسألة - تعارض المفهوم والمنطوق - ونظائرها، متعلق بتبنيّة كلام إمامنا بعضه على بعض»^(١).

فعلى القول ببناء كلام الإمام بعضه على بعض - كردّ عامّه إلى خاصّه، ومطلقه إلى مقيدّه - لا يُعمل بمفهوم المخالفة إذا عارض المنطوق. وعلى القول بعدم البناء يعمل بكلتا الدالتين: دلالة المنطوق، ودلالة مفهوم المخالفة.



(١) تهذيب الأجوبة (٢/ ٨٤٤).

الفرع الثالث:

الفضل

من المعلوم أنَّ إمام المذهب تصدر عنه أقوال، وتصدر عنه أفعال أيضاً، فإذا فعلَ عبادةً، فهل يُنسبُ إليه القولُ بمشروعيتها، إما على سبيل الندبِ أو الوجوبِ؟^(١) وإذا فعلَ أمراً ليس بعبادةٍ، فهل يُنسبُ إليه القولُ بجوازِهِ؟

• تحرير محل النزاع:

أولاً: إذا خَرَجَ الفعلُ مخرجَ البيانِ للقولِ، فإنَّه يُنسبُ إلى إمام المذهب^(٢)، كأن يُقالَ للإمام مثلاً: اشرح لنا القدرَ المجزئ في الوضوء، فيغسل وجهه، ولا يتمضمض ولا يستنشق، ويتم بقية الوضوء، ففي هذه الحالة تصحُّ نسبةُ القولِ بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق إلى الإمام^(٣)؛ إذ مثل هذا لا يحتملُ الخلاف.

ثانياً: محلُّ الخلاف في نسبة القولِ إلى إمام المذهب بناءً على فعله، إذا لم يخرج الفعلُ مخرجَ البيان^(٤).

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في صحة نسبة القولِ إلى إمام المذهب بناءً على فعله على قولين:

القول الأول: صحة نسبة القولِ إلى إمام المذهب بناءً على فعله.

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٣/١٩).

(٢) انظر: الموافقات (٢٥٨/٥، ٢٦٢).

(٣) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٣٧).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٣/١٩).

وهذا القول وجهٌ عند الحنابلة^(١). ونسبه ابنُ حامدٍ إلى عامّةِ الحنابلة^(٢). ووصفه المرداويُّ بأنه الصحيحُ من المذهب^(٣).

واختاره جمعٌ من العلماء، منهم: ابنُ حامدٍ^(٤)، وابنُ حمدانٍ^(٥)، وأبو إسحاق الشاطبي^(٦)، وابنُ مفلح^(٧)، وابنُ المبرد^(٨).

ويقولُ صدرُ الدّين السلمي^(٩): «لم أرَ التصريحَ به - أي: بنسبة القولِ إلى الشافعي بناءً على فعله - لأصحابنا، ولكن مقتضى ما قلنا في الفرع قبله - إذا نصَّ على حكمٍ، ونُقِلَ عنه أنّه عملٌ بخلافه - أن يُجعل ذلك مذهباً له»^(١٠).

وظاهرُ قولِ تقيِّ الدين ابنِ تيمية أنّه يرى صحّة النسبة عن طريقِ الفعلِ

(١) انظر: المسودة (٩٤٦/٢)، وصفة الفتوى (ص/١٠٣)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٩/١٥٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٩).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤١٢). (٣) انظر: التحبير (٨/٣٩٦٤).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤١٠). (٥) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٣).

(٦) انظر: الموافقات (٥/٢٦٢). (٧) انظر: الفروع (١/٤٧).

(٨) انظر: شرح غاية السؤل (ص/٤٣٥).

(٩) هو: محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عبدالرحمن السلمي المناوي، صدر الدين أبو المعالي، ولد بمصر سنة ٧٤٢هـ أخذ العلم عن شيوخ بلده، وكان شافعي المذهب، فقهياً أصولياً، مهتماً شهماً، درّس في عدد من المدارس، وولي الإفتاء بدار العدل، والقضاء بالديار المصرية، من مؤلفاته: كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصاييح، وفرائد الفوائد وتعارض القولين لمجتهد واحد، توفي غريقاً في نهر الزاب بالقرب من الموصل، سنة ٨٠٣هـ. انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر (٤/٣١٥)، والدليل الشافعي لابن تغري بردي (٢/٥٧٧)، والضوء اللامع للسخاوي (٦/٢٤٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٧/٣٤)، وحسن المحاضرة للسيوطي (٢/١٥٥).

(١٠) فرائد الفوائد (ص/٤٥). تنبيه: جعل الدكتور عياض السلمي في: تحرير المقال (ص/٣١)، والدكتور يعقوب الباحسين في: التخرّيج عند الفقهاء والأصوليين (ص/٢٢٥) القول الأول وجهاً للشافعية، أخذاً من كلام تقي الدين ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩/١٥٣).

وهذا محل نظر؛ لأنّ سياق المسألة عند تقي الدين ابن تيمية فيما إذا تعارض الفعل مع القول، فللشافعية في هذه الحالة وجهان.

إِنْ غَلَبَ عَلَى إِمَامِ الْمَذْهَبِ التَّقْوَى وَالْوَرَعُ^(١).

القول الثاني: عدمُ صحة نسبة القولِ إلى إمامِ المذهبِ بناءً على فعله. وهذا القولُ وجهٌ عند الحنابلة^(٢). ونسبه ابنُ حامدٍ إلى طائفةٍ من الحنابلة^(٣). واختاره: شمسُ الدّين ابنُ القيم^(٤).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: قول النبي ﷺ: (إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ)^(٥).

- (١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٣-١٥٢/١٩).
- (٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٣)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٢/١٩)، وأصول الفقه لابن مفلح (١٥٠٩/٤)، والتحجير (٣٩٦٤/٨).
- (٣) انظر: تهذيب الأجوبة (٤١٢/١). (٤) انظر: إعلام الموقعين (٨٤/٥).
- (٥) جاء هذا اللفظ قطعة من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وأول الحديث: (من سلك طريقاً يطلب فيه علماً...)، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: العلم، باب: الحث على طلب العلم (ص/٥٥١)، برقم (٣٦٤١)؛ والترمذي في: جامعه، كتاب: العلم عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة (ص/٦٠٤)، برقم (٢٦٨٢)؛ وابن ماجه في: سننه، في: المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم (ص/٥٦)، برقم (٢٣٣)؛ وأحمد في: المسند (٤٥٠٤٦/٣٦)، برقم (٢١٧١٥)؛ والدارمي في: السنن، في: المقدمة، باب: فضل العلم والعالم (١/٣٦١-٣٦٢)، برقم (٣٥٤)؛ والفسوي في: المعرفة والتاريخ (٣/٥٠٣)؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل حديث النبي في تركه أخذ ميراث مولاة الذي سقط من نخله فمات... (١٠/٣)، برقم (٩٨٢)؛ وابن حبان في: صحيحه، كتاب: العلم، باب: ذكر وصف العلماء الذين لهم الفضل (١/٢٨٩)، برقم (٨٨)، وقال: «في هذا الحديث بيان واضح أن العلماء الذين لهم الفضل الذي ذكرنا: هم الذين يعلمون علم النبي، دون غيره من سائر العلوم». والبيهقي في: شعب الإيمان، فصل: في فضل العلم وشرف مقداره (٤/٣٢٦-٣٢٩)، بالرقمين (١٥٧٣، ١٥٧٤)؛ وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (١/١٦٠-١٧١)، بالأرقام (١٦٩-١٧٩)؛ والخطيب البغدادي في: الرحلة في طلب الحديث (ص/٧٧-٨٢)، بالأرقام (٤-٦)؛ والبنوني في: شرح السنة، باب: فضل العلم (١/٢٧٥)، برقم (١٢٩)، وقال: «هذا حديث غريب، لا يعرف إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة».

وجه الدلالة من الحديث: أن وراثَةَ الأنبياء تكون في: العلم والتبليغ والهداية والاتباع، والوراثَةُ تقتضي أن لا يأتي الإمام بما لا دليل له عليه^(١).

يقول ابنُ حامدٍ: «مقاماتُ العلماءِ بمثابةِ مقاماتِ صاحبِ الشريعة؛ إذ لا يجوزُ لعالمٍ أن يأتي في عمله كلُّه شيئاً إلا من حيثُ الدليلُ شقيق الحقِّ المبين»^(٢).

ويقولُ أبو إسحاق الشاطبيُّ: «إذا ثَبَتَ أَنَّ المفتي قائم مقام النبي، نائبُ منابه، لزمَ مِنْ ذلك أن أفعاله محلٌّ للاقتداء أيضاً؛ لأنَّه وارثٌ، وقد كان المورثُ قدوةً بقوله وفعله، فكذلك الوارثُ؛ وإلا لم يكن وارثاً على الحقيقة»^(٣).

مناقشة الدليل الأول: ليس في الحديثِ دلالةٌ على نسبة القولِ إلى إمام المذهبِ أخذاً مِنْ فعله، ولا على التسوية بين أفعالِ النبي ﷺ، وأفعالِ الأئمةِ المجتهدين، وغايةُ ما دلَّ عليه الحديثُ أَنَّ العلماءَ ورثوا العلمَ عن الأنبياء، والوراثَةُ تعني بصيرتهم بأحكامِ الشريعة^(٤).

= وذكر البخاريُّ الحديثَ في: صحيحه، في كتاب: العلم، بعد باب: العلم قبل القول والعمل. ويقول ابن حجر في: فتح الباري (١/١٦٠) عن الحديث: «حَسَنَةُ حمزة الكناني، وضعفه غيرهم باضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها، ولم يفصح المصنف - أي: البخاري - بكونه حديثاً؛ لذا لا يُعَدُّ في تعاليقه، لكن إيراده له في الترجمة يشعر بأنَّ له أصلاً...». وحسن الحديث ابنُ القيم في: مفتاح دار السعادة (١/٢٠٣)، والألباني في: تعليقه على السنن في المواطن السابقة.

وقال الألباني في: صحيح الترغيب والترهيب (١/١٣٩)، حاشية (١): «مدار الحديث على داود بن جميل عن كثير بن قيس، وهما مجهولان، لكن أخرجه أبو داود من طريق أخرى عن أبي الدرداء بسندٍ حسنٍ». وقارن بالتوضيح لابن الملقن (٢/٣٢٢-٣٢٤).

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٣-١٠٤). (٢) تهذيب الأجوبة (١/٤١٤) بتصرف يسير.

(٣) الموافقات (٥/٢٦٢) بتصرف.

(٤) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٣٥)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٢٨). وانظر للاستزادة في معنى الحديث: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/١٩٣) ط/ ابن حزم.

الدليل الثاني: لم يَزَل العلماء ينسبون أقوال الصحابة رضي الله عنهم إليهم، بناءً على الفعل الصادر منهم^(١).

مناقشة الدليل الثاني: لا يُسَلَّم بأن ما ذكره هو منهج العلماء في الفعل الصادر من الصحابة رضي الله عنهم، وما ذكره داخل في محل النزاع؛ وهو دعوى تحتاج إلى دليل^(٢).

الدليل الثالث: أن في طبائع البشر التأسّي بفعل من يعظمونه، لا يقدرون على الانفكاك عنه بوجه، وقد ظهر هذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حين دعا قومه إلى الإيمان، كان بعض من كفر قد تمسك بالتأسي بالآباء، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾^(٣).

وكذلك الصحابة رضي الله عنهم اقتدوا بفعله صلى الله عليه وسلم، بل ربّما ترك الصحابة رضي الله عنهم قوله لفعله، كما جاء هذا لما نهاهم عن الوصال^(٤)، فلم ينتهوا، واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم يواصل^(٥)، فكانوا يبحثون عن أفعاله صلى الله عليه وسلم، كما يبحثون عن أقواله. وإذا كان هذا شأن الفعل؛ فيستبعد على العالم أن يُقدّم على فعل، ويرى الناس حوله يقتدون بفعله، ولا يكون فعله موافقاً لرأيه^(٦).

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤١٤).

(٢) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٣٦)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٢٨-٢٢٩).

(٣) من الآية (٢١) من سورة لقمان.

(٤) الوصال: أن لا يفطر الصائم بين اليومين. انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٢/٧٩)، والبحر الرائق لابن نجيم (٢/٢٧٨)، وكشاف القناع للبهوتي (٥/٣٣٩).

(٥) أخرج حديث وصال النبي صلى الله عليه وسلم ونهيه للصحابة رضي الله عنهم عنه: البخاري في: صحيحه، كتاب: الصوم، باب: بركة السحور من غير إيجاب (ص/٣٦٤)، برقم (١٩٢٢)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم (١/٤٩٠)، برقم (١١٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) انظر: الموافقات (٥/٢٦٢-٢٦٥)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٢٧)، ونظرية التخريج للدكتور نوار بن الشلي (ص/١٣١).

مناقشة الدليل الثالث: أنَّ ما ذكروه لا يكفي لأن يكون دليلاً شرعياً على شرعية التآسي بالمفتي، إذا لم يقصد البيان بفعله^(١).

ويمكن أن يضاف وجه آخر في المناقشة، وهو: أنَّ ما ذكروه حث للعالم على أن لا يصدر منه فعل إلا وهو يرى إباحته أو مشروعيته، وليس فيه ما يدل على أنَّ العالم لا يقنع منه إلا ما يرى إباحته أو مشروعيته.

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: أنَّ إمام المذهب بشر، وهو غير معصوم، يجوز عليه السهو والنسيان والجهل والتهاون، فلعلة فعل الشيء نسياناً أو ذهولاً، أو كان غير متأمل ولا ناظر^(٢).

مناقشة الدليل الأول: ما ذكرتموه من الاحتمالات في فعل إمام المذهب، ترد أيضاً في قوله، فيمكن فيه الخطأ والنسيان والغفلة؛ لأنَّ القائل ليس بمعصوم، وإذا لم تُعتبر هذه الاحتمالات في القول، لم تكن معتبرة في الفعل^(٣).

الجواب عن المناقشة: هناك فرق بين القول والفعل؛ وذلك من وجهين:

الوجه الأول: بالمشاهدة، فكثير من المنتصبين للفتيا يزنون أقوالهم وزناً تاماً، مع أنَّ أفعالهم قد يكون فيها شيء من مخالفة ما يُفتون به الناس؛ ترخصاً لأنفسهم، ولا سيما في باب المندوبات والمكروهات^(٤).

الوجه الثاني: أنَّ احتمال الخطأ في الفعل أكثر منه في القول؛ لأنَّ

(١) انظر: تعليق دراز على الموافقات (٢٦٢/٥).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٤)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٢/١٩)، وإعلام الموقعين (٨٤/٥).

(٣) انظر: الموافقات (٢٦٥/٥). (٤) انظر: تعليق دراز على الموافقات (٢٦٥/٥).

الإنسان قد ينساق إلى الفعل بطبعه دون انتباه إلى إباحة أو عدمها^(١).
 وإذا ثبت الفرق بين القول والفعل، ساع التفریق بينهما في الحكم.
 الدليل الثاني: أن أفعال النبي ﷺ ليست كلها على سبيل الوجوب، بل لها أحكام مختلفة المراتب؛ وهذا يدل على ضعف دلالة الفعل^(٢).
 مناقشة الدليل الثاني: أن أفعال النبي ﷺ، وإن اختلفت مراتبها، لكنّها لا تخرج عن أن تكون ديناً، ونحن نريد إثبات الجواز؛ وهذا يتحقق بمجرد الفعل^(٣).

• الموازنة والترجيح:

من خلال النظر في القولين، وما استدلوا به، يظهر لي أن الفعل إذا اقترنت به قرينة دالة لى أن ما فعله إمام المذهب هو رأيه، تُنسب القول إليه بناءً على فعله؛ وإذا تجرّد الفعل عن القرينة لم ينسب إليه؛ وذلك لتطرق الاحتمال إلى الفعل المجرد عن القرينة، إذ يحتمل أن الإمام فعله نسياناً أو سهواً أو غفلة، ونحو ذلك، أمّا إذا احتفت بالفعل قرينة، فإن هذه الاحتمالات تُعدّ احتمالات مرجوحة.

مثال القرينة التي تحتفت بالفعل: تكرر الفعل من الإمام المعروف بالتقوى والورع، فإن تكرر الفعل من الإمام، وتقواه قرنتان دالتان على نسبة القول إليه بناءً على فعله^(٤).

ومثال الفعل الذي لم تحتف به قرينة: إذا فعل الإمام أمراً مرة واحدة، دون قرينة، فلا ينسب القول إليه بناءً على فعله.

(١) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٣٦).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤١٣)، وتحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٣٤)، ونظرية التخریج للدكتور نوار بن الشلي (ص/١٣٣).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤١٥).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٩/١٥٢).

• نوع الخلاف:

الخلاف بين القولين خلافٌ معنوي، ويظهر أثره في المسألتين اللتين ذكرتهما في أثر الخلاف في صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على مفهوم المخالفة.



الفرع الرابع:

السكوت

من الطرق التي قد يُنسب بها القولُ إلى إمام المذهب السكوتُ، وللسكوت صورتان:

الصورة الأولى: أن يُفعلَ أمرٌ عند إمام المذهب، ويسكتَ عن إنكاره، فهل يُعدُّ سكوتُهُ إقراراً منه على جواز الفعل؟^(١).

الصورة الثانية: أن يفتي إمام المذهب بحكم، ثم يعترض عليه معترض، فيسكت الإمام عن الجواب، فهل يُعدُّ سكوتُهُ رجوعاً عن قوله؟^(٢).

ونظراً لتقارب أدلة الصورتين، فإنني سأسوق الكلام فيهما في سياقٍ واحدٍ.

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في سكوت إمام المذهب عما يقع أمامه، هل يُعدُّ إقراراً له؟ وفي سكوتِه بعد الاعتراض على جوابه، هل يُعدُّ رجوعاً؟ على قولين:

القول الأول: لا يُعدُّ سكوتُ إمام المذهب إقراراً للفعل، ولا رجوعاً عن القول.

هذا القول وجهٌ عند الحنابلة^(٣). ونسبه ابنُ حامدٍ إلى أكثر الحنابلة^(٤).

(١) انظر: الموافقات (٢٦٥/٥).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (٤٢٣/١)، وصفة الفتوى (ص/٩٥)، والمسودة (٩٤٥/٢)، والإنصاف (٢٥١/١٢).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (٤٢٣/١)، وصفة الفتوى (ص/٩٥)، والفروع لابن مفلح (٤٩/١).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (٤٢٥/١).

ونسبه ابنُ حمدان إلى بعضهم^(١). واختاره: المرداوي^(٢)، وابنُ المبرد^(٣).
 القول الثاني: أنَّ سكوتَ إمامِ المذهبِ إقرارٌ على الفعل، ورجوعٌ عن القول في حالة ما إذا اعترضَ عليه فسكت.
 صرَّحَ بأنَّه إقرارٌ على جوازِ الفعل: أبو إسحاق الشاطبي^(٤). وصرَّحَ بأنَّه رجوعٌ عن القول في حالة ما إذا اعترضَ عليه فسكت: ابنُ حامد^(٥).
 وهذا القول وجهٌ عند الحنابلة^(٦). ونسبه ابنُ حامدٍ إلى أكثرِ الحنابلة^(٧).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: قد يسكتُ إمامُ المذهبِ لعدَّةِ احتمالات؛ فقد يكون في مرحلة النظر، أو أنه لم يتبيَّن له رأي، أو أنه كرهَ الكلامَ في المسألة؛ لوجودِ شبهةٍ، أو لخوفِ فتنةٍ تترتبُ على إنكاره، أو أنَّ قوله مشتهرٌ فلا حاجةَ إلى إعادته، إلى غير تلك الاحتمالات التي لا يكونُ معها السكوتُ دالاً على الإقرارِ والموافقة، وإذا ثبتَ هذا، فليس السكوتُ طريقاً إلى إثبات قول الإمام^(٨).

مناقشة الدليل الأول: ما ذكرتموه من الاحتمالات واردة، لكنَّ الظاهرَ والأرجحَ منها: أنَّ السكوتَ لأجلِ الرضا والموافقة^(٩).

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٥). (٢) انظر: تصحيح الفروع (١/٥٠).

(٣) انظر: شرح غاية السؤل (ص/٤٣٥). (٤) انظر: الموافقات (٥/٢٦٥).

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٢٥)، وصفة الفتوى (ص/٩٦).

(٦) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٥)، والفروع لابن مفلح (١/٤٩).

(٧) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٢٥).

(٨) انظر: المصدر السابق (١/٤٢٥-٤٢٦)، وصفة الفتوى (ص/٩٥)، ونظرية التخريج للدكتور

نوار بن الشلي (ص/١٣٧).

(٩) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٣٦-٤٣٧).

ويمكن الجواب عن المناقشة: بأن ما ذكرتموه من أن الأرجح من تلك الاحتمالات هو الرضا، ادعاء لا دليل عليه؛ وليس للرضا ما يميزه عن غيره من الاحتمالات المذكورة في الدليل، فلا تُسلم لكم المناقشة.

الدليل الثاني: عمل الفقهاء دال على أن السكوت ليس برضا، فالفقيه يرى غيره يأتي في صلاته مثلاً بما يخالفه ولا يرتضيه، ومع ذلك لا يرد عليه، ولا يخاصمه في رأيه، وإذا ثبت هذا، فإن السكوت ليس بطريق لإثبات قول الإمام^(١).

مناقشة الدليل الثاني: ما ذكرتموه في الدليل يختلف القول فيه تبعاً لمن يتوجه إليه الإنكار، والناس في هذا المقام ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العامة، ولا يلزم الفقيه الإنكار عليهم، وله السكوت، إذا أتوا مذهباً متبعاً، وإن بين لهم، فهو أفضل.

القسم الثاني: فقهاء على غير مذهبه، فهؤلاء لا يلزمه الإنكار عليهم، وله السكوت؛ لأنهم في الغالب لا يرجعون عن قولهم إلى قوله.

القسم الثالث: فقهاء على مذهبه، فيلزمه الإنكار عليهم، وليس له السكوت، إلا على يقين من جواز فعلهم.

وإذا تقرر هذا، كان السكوت حينئذ طريقاً لإثبات قول الإمام^(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: إذا سكّت النبي ﷺ عن الشيء، دلّ سكوته على إقراره والرضا به، والعلماء ورثة النبي ﷺ، كما قال ﷺ: (إن العلماء ورثة الأنبياء)^(٣)، وإذا ثبت أن السكوت دليل على الإقرار في حق النبي ﷺ،

(١) انظر: المصدر السابق (١/٤٢٦). (٢) انظر: المصدر السابق (١/٤٣٧-٤٣٨).

(٣) تقدم تخريج الحديث في: (ص/٢٦٤).

فإنه يثبت في حق ورثته^(١).

مناقشة الدليل الأول: تقدم لنا تفسير معنى الوراثة المذكورة في الحديث، وهناك فرق بين النبي ﷺ وبقية الناس، فالنبي ﷺ معصوم عن الخطأ، ولا يُقر عليه، بخلاف غيره.

الدليل الثاني: ذأب الأئمة على إنكار المنكر إذا رآوه، وعلى إنكار القول الفاسد إذا سمعوا به، وإذا ثبتت مبادرتهم بالإنكار، وجب أن يكون سكوتهم دليلاً على الموافقة والرضا^(٢).

مناقشة الدليل الثاني: قد يسكت الإمام عما يراه، مع عدم الرضا والموافقة، إمّا لأن سكوته لعارض يقتضى السكوت، وإمّا أن غيره قد كفاه، وإمّا لأنه لم يتبين له رأي فيما رآه أو سمعه، وإمّا لسبب خفي لم نطلع عليه، فدلالة السكوت على الموافقة احتمالاً، ليس له ما يرجّحه^(٣).

• الموازنة والترجيح:

من خلال النظر في القولين، وما استدلوا به، يظهر لي رجحان القول الأول القائل بأن السكوت ليس بطريق لإثبات قول الإمام في صورتين:

الصورة الأولى: أن يُفعل أمر عند إمام المذهب، ويسكت عن إنكاره، فهل يُعدّ سكوته إقراراً منه على جواز الفعل؟

والصورة الثانية: أن يفتي إمام المذهب بحكم، ثم يعترض عليه معترض، فيسكت الإمام عن الجواب، فهل يُعدّ سكوته رجوعاً عن قوله؟

وذلك للأسباب الآتية:

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٢٧)، والموافقات (٥/٢٦٥-٢٦٦)، ونظرية التخريج للدكتور نوار بن الشلي (ص/١٣٦).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٢٧)، والموافقات (٥/٢٦٦).

(٣) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٣٥)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٥٩).

الأول: الاحتمالات المتعددة للسكوت، والتي يصعب معها الجزم بأرجحية احتمال الرضا والموافقة على بقية الاحتمالات.

الثاني: أن السكوت المجرد لا يدل على شيء، ومن القواعد المقررة أنه لا ينسب لساكِت قول^(١).

الثالث: قد تكون المسألة التي سكت إمام المذهب عنها مسألة اجتهادية، والمسائل الاجتهادية يعذر فيها إمام المذهب مخالفته؛ فلا يُنكر عليه.

• سبب الخلاف:

من خلال تأمل المسألة يظهر لي أن الخلاف عائد إلى أحد السببين الآتين:

السبب الأول: قياس إمام المذهب على النبي ﷺ في جعل سكوته دليلاً على الموافقة.

فمن منع من القياس لم يجعل السكوت دالاً على الموافقة، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الأول.

ومن ألحق إمام المذهب بالنبي ﷺ، جعل السكوت دليلاً على الموافقة، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الثاني.

السبب الثاني: ترجيح احتمال الموافقة على غيره من الاحتمالات في حال سكوت إمام المذهب.

فمن لم يرجح احتمال الموافقة على غيره من الاحتمالات، لم يجعل السكوت دالاً على الموافقة، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الأول.

(١) انظر قاعدة: (لا ينسب لساكِت قول) في: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي (ص/٤٥١)، والمنثور في القواعد للزركشي (٢/٢٠٦)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/٣١٩)، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص/١٥٤)، وشرح المجلة للأتاسي (١/١٨١).

وَمَنْ رَجَّحَ احْتِمَالَ الْمَوَافَقَةِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ، جَعَلَ
السَّكُوتَ دَلِيلًا عَلَى الْمَوَافَقَةِ، وَهَذَا مَا سَارَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي.

• نوع الخلاف:

الخلافُ بين القولين خلافٌ معنوي، ويظهر أثره في المسألتين اللتين
ذكرتهما في أثر الخلاف في صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على مفهوم
المخالفة.



الفرع الخامس:

التوقف

إذا توقّف^(١) إمام المذهب في مسألة من المسائل، فهل يُعدُّ توقّفه قولاً، بحيثُ تصحُّ نسبته إليه؟

قبل ذكر الأقوال؛ تحسّن الإشارة إلى طرق معرفة توقّف إمام المذهب.

طرق معرفة توقّف إمام المذهب:

يُعرف توقّف إمام المذهب بطرق، منها:

الطريق الأول: تصريح إمام المذهب نفسه بالتوقف.

قد يصرّح إمام المذهب في مسألة ما بأنه متوقّف فيها، فيُعلم توقّفه في هذه الحالة بنصّه الصريح.

مثال ذلك: سئل الإمام أحمد بن حنبل عن الإكراه بالتوعّد بغير ضرب؟ فقال: «لا أقول فيها شيئاً، قد اختلف الناس فيها»^(٢).

الطريق الثاني: إجابة إمام المذهب التي يُفهم منها التوقف^(٣).

قد يُسأل إمام المذهب، فيجيب بإجابة يُفهم منها أنه متوقّف في المسألة، ويُفهم التوقف بأمور، منها:

(١) عرّف تقي الدين ابن تيمية في: المسودة (٩٤٨/٢) التوقف بأنه: ترك الأخذ بالأول والثاني، والنفي والإثبات، إن لم يكن فيها قول؛ لتعارض الأدلة وتعادلها. وانظر تعريفات أخرى في: شرح مختصر الروضة (٣٩١/١)، والحدود الأنيفة للأنصاري (ص/٧٥)، والمدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد (٢٦٠/١).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (٥٣٥/١).

(٣) انظر: المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد (٢٦٢/١). وأنبه إلى أن بعض الألفاظ المذكورة - التي يفهم منها التوقف - محل خلاف بين العلماء في إفادتها للتوقف، وسيأتي الحديث عن بعضها.

أولاً: جواب الإمام بلفظ مشعر بالتوقّف؛ كقوله مثلاً: أجبن عنه، أو: لا أجرؤ عليه، أو: أتهيه، أو: أتوقاه^(١).

فهذه الألفاظ ونحوها وإن لم تكن صريحة في توقّف الإمام؛ إلا أنها مشعرة به، وهنا عددٌ من الأمثلة:

المثال الأول: سأل إسحاق بن منصور^(٢) الإمام أحمد بن حنبل: عن الرجل إذا قال: إن اشتريت فلاناً، فهو حرٌّ؟ فقال: «إني أجبن عنه بعض الجبن». وقال إسحاق بن راهويه^(٣): «وأنا أجبن عنه»^(٤).

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٦٨٠)، وصفة الفتوى (ص/٦٢)، والإنصاف (٢/٤٨٢)، والمدخل إلى أصول الإمام أحمد للدكتور عبد الله التركي (ص/٧١٥)، ومفاتيح الفقه الحنبلي للدكتور سالم الثقفي (٢/٣٠).

(٢) هو: إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب المروزي، ولد بمرور، كان أحد الأعلام الثقات، فقيهاً حافظاً حجة ثقة مأموناً، روى عن الإمام أحمد عدداً من المسائل، وشاركه في الأخذ عن بعض شيوخه، توفي بنيسابور سنة ٢٥١هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٧/٣٨٥)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٣٠٣)، وتهذيب الكمال للمزي (٢/٤٧٤)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٢٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٢٥٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٨/٤٢٦)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٢٥٣)، والمنهج الأحمد للعلمي (١/٢١٢)، والدر المنضد له (١/٥٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/١٢٣).

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المروزي، أبو يعقوب المعروف بابن راهويه، ولد سنة ١٦١هـ أحد الأئمة الكبار، وشيخ علماء المشرق، وسيد الحفاظ، جمع بين الفقه والحديث، عابداً زاهداً ثقة مأمون، قال عن نفسه: «ما سمعتُ شيئاً إلا حفظته، ولا حفظتُ شيئاً قط فنسيته»، وقال أيضاً: «أحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلب»، وقال عنه الإمام أحمد: «إسحاق عندنا إمام»، من مؤلفاته: المسند، والتفسير، توفي بنيسابور سنة ٢٤٣هـ. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (١/٣٧٩)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٩/٢٣٤)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (٧/٣٦٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/١٩٩)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٢٨٦)، وتهذيب الكمال للمزي (٢/٣٧٣)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٨٥)، وسير أعلام النبلاء (١١/٣٥٨)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٤٣٣)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٨٣)، وطبقات المفسرين للداودي (١/١٠٣).

(٤) مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية إسحاق بن منصور (٨/٤٢٨٦).

المثال الثاني: سئل الإمام أحمد بن حنبل عن الضفدع، والسلحفاة؟ فقال: «ما أجترئ عليه، ولا بأس بأكل السلحفاة»^(١).

ثانياً: جواب الإمام بتعارض الأدلة، أو باختلاف الصحابة أو باختلاف الناس، دون بيان مذهبه، فيحكم بتوقفه في المسألة^(٢).

يقول ابن حامد: «قد يتخرج في المسألة - جواب الإمام باختلاف الصحابة - وجه آخر، وهو أنه لا يُنسب إليه في ذلك مذهب بحال»^(٣).

ويقول - أيضاً - : «المذهب عندي فيما كان هذا طريقه - أي: جواب الإمام باختلاف العلماء - لم يقارن ذلك في مكان من مذهبه تفسير منه: يُكسبنا التوقف»^(٤).

أمثلة ذلك:

المثال الأول: سأل صالح الإمام أحمد بن حنبل عن رجل ماتت امرأته، هل يجوز له أن ينظر إلى شيء من محاسنها؟ فقال: «الناس يختلفون في هذا، وقد روي عن عمر أنه قال في امرأة لما توفيت فقال^(٥) لأوليائها: (أنتم أحق به)^(٦)، وروي عن أبي بكر^(٧).....

(١) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (١/٥-٦).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٤، ٥٠٠، ٥٣٤-٥٣٦)، وصفة الفتوى (ص/١٠٠).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٤). (٤) انظر: المصدر السابق (١/٥٣٦).

(٥) هكذا ورد في المطبوع من مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح (١/٢٧١)، وقد ساق ابن حامد المسألة في تهذيب الأجوبة (١/٤٣٩) دون لفظة: «فقال».

(٦) لفظ أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: عن مسروق قال: ماتت امرأة لعمر، فقال: (أنا كنت أولى بها إذ كانت حية، أما الآن، فأنتم أولى بها)، وأخرجه: ابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: الجنائز، باب: في الزوج والأخ، أيهما أحق بالصلاة؟ (٧/٤٢٤)، برقم (١٢٠٨٤).

وأخرجه عبد الرزاق في: المصنف، كتاب: الجنائز، باب: من أحق بالصلاة على الميت؟ (٣/٤٧٢)، برقم (٦٣٧٣) بلفظ: (الولي أحق بالصلاة عليها).

(٧) هو: نفع بن الحارث - وقيل: ابن مسروق - بن كلدة بن عمر بن علاج بن أبي سلمة، أبو بكر، مشهور بكنيته، مولى رسول الله ﷺ، نزل إلى رسول الله ﷺ من حصن الطائف، فأسلم في غلمان من غلمان أهل الطائف، وأعلم النبي ﷺ أنه عبد، فأعتقه ﷺ، كان أبو بكر =

أنَّه واثب^(١) إخوة امرأته حتى أدخلها القبر^(٢).

المثال الثاني: سأل صالح الإمام أحمد بن حنبل: الرجل يُغسل امرأته؟ فقال: «فيه اختلاف»^(٣).

المثال الثالث: سئل الإمام أحمد بن حنبل عن شهادة العبد؟ فقال: «فيها اختلاف»^(٤).

ثالثاً: إطلاق الإمام القولين في وقت واحدٍ مِنْ غير ترجيح؛ كأن يقول: في المسألة قولان^(٥).

= يقول: (أنا مولى رسول الله ﷺ)، وقيل: إن رسول الله ﷺ كناه بأبي بكرة؛ لأنه تعلق ببكرة من حصن الطائف، فنزل إلى رسول الله ﷺ، روى عنه ﷺ جملةً من الأحاديث، وكان من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم، وفضلاتهم، سكن البصرة، وكان أولاده أشرافاً بالولايات والعلم، وله عقب كثير، توفي ﷺ بالبصرة سنة ٥١ هـ وقيل: سنة ٥٢ هـ وقد أوصى أن يصلي عليه أبو برزة الأسلمي. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٥/٧)، والاستيعاب لابن عبد البر (ص/٧٨٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٥/٣٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/٣)، والعقد الثمين للفاسي (٣٤٧/٧)، والإصابة لابن حجر (٤٦٧/٦).

(١) واثب: لهذه الكلمة عدة معانٍ، أنسبها للمقام معنى: طأب، أو بادر وسارع. انظر: شمس العلوم للحميري، مادة: (وُثِبَ)، (٧٠٦٧/١١)، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة: (وُثِبَ)، (٣٤١/٢)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (وُثِبَ)، (ص/٥٣١).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح (٢٧١/١).
ولفظ أثر أبي بكرة رضي الله عنه: عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: ماتت امرأة لأبي بكرة، فجاء إخوتها ينازعونه في الصلاة عليها.

فقال أبو بكرة: (لولا أنني أحق بالصلاة عليها ما نازعتكم في ذلك).

قال: فتقدم، فصلى عليها، ثم دخل القبر...، وأخرجه: عبد الرزاق في: المصنف، كتاب: الجنائز، باب: من أحق بالصلاة على الميت؟ (٤٧٣/٣)، برقم (٦٣٧٤).

وأخرجه ابن أبي شيبه في: المصنف، كتاب: الجنائز، باب: في الزوج والأخ، أيهما أحق بالصلاة؟ (٤٢٥/٧)، برقم (١٢٠٩١) مقتصرأ على قول أبي بكرة: (لولا أنني أحقكم بالصلاة عليها ما صليت عليها).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٠)، ولم أعر على هذه المسألة في مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح.

(٤) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح (٣١٣/٢).

(٥) انظر: نهاية السؤل (٤/٤٣٩)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧١١). وسيأتي مزيد كلام عن مسألة: (إطلاق القولين) في مسألة: (عمل المذهب إذا تعددت أقوال إمامه).

يقول تاج الدين ابن السبكي: «إذا نُقِلَ عن مجتهدٍ واحدٍ في مسألةٍ واحدةٍ، قولان، ولم يُعَقَّبْ بما يشعرُ بترجيح أحدهما: فيدلُّ على توقُّفه في المسألة؛ لعدم ترجيح دليل أحد الحكمين في نظره»^(١).

مثال ذلك: قول الإمام الشافعي: «فإنَّ خَطَبَ - أي: الجمعة - بأربعين، ثمَّ كَبَّرَ بهم، ثمَّ انفضوا مِنْ حوله: ففيها قولان...»^(٢).

رابعاً: إعراض الإمام عن المسألة، بقوله مثلاً: دعها، أو: لا أعرفها، أو: لا أدري، أو: ما سمعتُ^(٣)، أو: لا أقول فيها شيئاً^(٤).

يقول ابن حامد تحت باب: (البيان عن مذهبه إذا صدر منه الجواب بأن يدع عنه السؤال): «ظاهرُ جوابه بهذا يُؤْذَنُ بأنه متوقَّفٌ عن القطع في الحال»^(٥). وقال أيضاً: «إذا صدرَ الجوابُ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ب: ما سمعتُ، ولا أعرفُ، فذلك لا يكسبُ قطعاً بتحريم ولا تحليل، بل يقتضي ذلك الوقف لا غير»^(٦).

ويقول ابن عابدين: «توقَّف فيه - أي: فيما لو حَلَفَ لا يكلمه دهرأ، هل هو للأبد؟- أبو حنيفة، وقال: لا أدري ما هو»^(٧).

أمثلة ذلك:

المثال الأول: سأل إسحاق بن منصور الإمام أحمد بن حنبل عن الصبي إذا أمَّ قبل أن يحتلم؟ فقال: «دعها»^(٨).

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (٢٧٠٥/٧) بتصرف.

(٢) الأم (٣٨٠/٢).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (٥٧٣، ٥٠٤/١)، و(٢/٦٧٤، ٦٩٤، ٧٢٨، ٧٠٥)، وشرح العمدة لابن تيمية، كتاب الطهارة (ص/٤٥٦)، والإنصاف (١٧٧/٢).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٥٨٩/١٤).

(٥) تهذيب الأجوبة (٥٧٤/١). المصدر السابق (٦٧٤/٢) بتصرف يسير.

(٦) رد المحتار على الدر المختار (٥١٤/١١).

(٨) مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية إسحاق بن منصور (٧٠٤/١).

المثال الثاني: سُئِلَ الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ عن السَّلَمِ^(١) في الفاكهة؟ فقال: «ما أدري»^(٢).

المثال الثالث: قولُ أبي حنيفة في الخنثى المشكل: «لا أدري ما أقول في هذا»^(٣).

الطريق الثالث: حكايةُ تلاميذ الإمام أو أصحابه عنه أنه متوقف^(٤).
كما ينقلُ تلامذة وأصحابُ الإمام أقواله وأفعاله، فإنهم أيضاً ينقلون توقّعاته، ويُعدُّ هذا طريقاً لمعرفة توقّف إمام المذهب.
أمثلة ذلك:

المثال الأول: يقول ابن مفلح: «هل صلاة مَنْ أذن لصلاته بنفسه أفضل؟... أم يُحتمل أنها وصلاة مَنْ أذن له سواء؟... ذَكَرَ القاضي أنَّ أحمدَ توقّف»^(٥).

المثال الثاني: يقول المرداوي: «لو أذاها - أي: الشهادة - بخطه: فقد توقّف الإمام أحمد، رَحِمَهُ اللهُ»^(٦).

فإذا توقّف الإمام في حكم مسألة، فهل يُعدُّ توقّفه قولاً، بحيثُ تصحُّ نسبته إليه؟

• تحرير محل النزاع:

أولاً: إذا توقّف الإمام، ثم تبيّن له رأيٌ محدّد، فليس متوقفاً^(٧).

-
- (١) السَّلَم: بيع شيء موصوف في الذمة، ببدل يعطى عاجلاً. انظر: نهاية المطلب للجويني (٦/٥)، والبيان للعمرائي (٣٩٤/٥)، ومنهاج الطالبين للنووي (٧١/٢)، وشرح المذهب للسبكي (٩٤/١٣)، وأسنى المطالب للأنصاري (١٢٢/٢).
(٢) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح (٦٤/٣).
(٣) البناية في شرح الهداية للعيني (٦٦٥/١٢).
(٤) انظر: المدخل المفضّل إلى مذهب الإمام أحمد (٢٦٣/١).
(٥) الفروع (٧/٢). (٦) الإنصاف (٣٩/١٢).
(٧) انظر: تهذيب الأجوبة (٤٤٣/١، ٥٠٨)، وصفة الفتوى (ص/١٠١)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٧٠٥/٧).

ثانياً: إذا ثَبَتَ توقُّفُ الإمام، ولم يأتِ ما يدلُّ على قوله، فهذا محلُّ النزاع.

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنَّ التوقف قولٌ، فتصحُّ نسبته إلى إمام المذهب. وهذا قولُ أبي الوفاء ابن عقيل^(١)، والمرداوي^(٢)، وابن النجار^(٣). وقال عنه المرداوي: «هو المعمولُ به عند العلماء»^(٤).

القول الثاني: أنَّ التوقف ليس بقولٍ، فلا تصحُّ نسبته إلى إمام المذهب.

وهذا قولُ أبي حامد الغزالي^(٥)، وابن رشد^(٦)، والفخر الرازي^(٧)، ومحمد الدسوقي^(٨).

وذكرَ القولَ الثاني: أبو الوفاء ابن عقيل^(٩)، وابن مفلح^(١٠)، ولم ينسباه إلى أحدٍ.

• أدلة القولين:

دليلُ أصحابِ القولِ الأول: أنَّ المتوقفَ يفتي بقوله، ويدعو إليه ويقرره، وينظرُ لنصرتِهِ، وما كان هذا شأنه، فإنه قولٌ، وإذا ثَبَتَ أنه قولٌ، صحَّتْ نسبته إلى الإمام^(١١).

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه (١/٣١-٣٢).

(٢) انظر: التحجير (٢/٨١٢). (٣) انظر: شرح الكوكب المنير (١/٣٤٤).

(٤) انظر: التحجير (٢/٨١٢). (٥) انظر: المستصفى (٢/٧٢).

(٦) انظر: الضروري في أصول الفقه (ص/١٤٢).

(٧) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٥/٣٩١).

(٨) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٥٦).

(٩) انظر: الواضح في أصول الفقه (١/٣١). (١٠) انظر: أصول الفقه (١/١٨٤).

(١١) انظر: الواضح في أصول الفقه (١/٣١)، والتحجير (٢/٨١٢).

دليل أصحاب القول الثاني: أنَّ حقيقة التوقف خروجٌ عن الأقوال، وتعطيلٌ لها، وإذا كانت تلك حقيقة التوقف، فإنه لا يُعدُّ قولاً^(١).

• الموازنة والترجيح:

من خلال النظر في القولين، وما استدلوا به، يظهر لي أنَّ الراجح في المسألة هو التفصيل الآتي:

- إن كان سبب التوقف تعارض الأدلة، مع عدم المرجح، فالتوقف حينئذٍ قولٌ.

- إن كان سبب التوقف عدم النظر في المسألة ابتداءً، أو عدم استكمالها، فلا يُعدُّ التوقف حينئذٍ قولاً.

• سبب الخلاف:

بيّن عبد الله العلوي أنَّ الخلاف في المسألة عائدٌ إلى الشك، أهو حكمٌ أم لا؟

فإن قلنا: الشك حكمٌ، كان التوقف حينئذٍ قولاً، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الأول.

وإن قلنا: الشك ليس بحكم، لم يكن التوقف حينئذٍ قولاً، وهذا ما سار عليه أصحاب القول الثاني^(٢).

وهناك قولٌ ثالثٌ في المسألة، وهو أنَّ الشاكَّ إن نشأ شكُّه عن تعارض الأدلة، فهو حاكمٌ بالتردد، وإن نشأ شكُّه؛ لعدم النظر، فهو غير حاكم، وهذا يتفق مع ما رجحته^(٣).

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه (١/٣١).

(٢) انظر: نشر البنود (١/٦٣). وتبع عبد الله العلوي في ذكر سبب الخلاف: المرابط في: مراقي السعود (ص/٨٨)، ومحمد الأمين الشنقيطي في: نثر الورود (١/٤٨).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

الفرع السادس:

القياس على القول

من الطرق التي يُتوصلُ بها إلى معرفة قولِ إمامِ المذهبِ: قياسُ^(١) ما سَكَّتْ عنه على ما نصَّ عليه.

ويسمى بعضُ أهلِ العلمِ القياسَ على القولِ بالتخريجِ^(٢).

وقبلَ الدخولِ في تفاصيلِ مسألة: (القياسُ على قولِ إمامِ المذهبِ)، أُورِدَ بعضُ الأمثلةِ عليها:

المثال الأول: صحة وصاية الصبي^(٣).

ذَهَبَ بعضُ علماءِ الحنابلةِ إلى أنَّ قولَ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ في مسألة: (وصاية الصبي)، الصحة؛ وطريقُ ثبوتِ القولِ هو القياسُ على قولِ الإمامِ أحمدَ بصحة وكالة الصبي، وجواز بيعه إذا كان مأذوناً له فيه^(٤).

المثال الثاني: وجوب الزكاة في الأشنان^(٥)،

(١) عرّف القاضي البيضاوي في: منهاج الوصول (٨٤٦/٢) مع شرحه السراج الوهاج القياسَ بأنه: إثبات مثل حكم معلوم، في معلوم آخر، لاشتراكهما في علة الحكم، عند المثبت. وانظر تعريفات أخرى للقياس في: العدة (١٧٤/١)، وإحكام الفصول (ص/٥٢٨)، وشرح اللمع (٧٥٥/٢)، والبرهان (٤٨٧/٢)، وأصول السرخسي (١٤٣/٢)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢٤/١)، وكشف الأسرار للبخاري (٢٦٨/٣).

(٢) سأحدث بصورة مفصلة عن التخريج في مسألة: (مصطلحات نقل المذهب).

(٣) الوصاية عند الحنابلة: جعل التصرف لغيره بعد موته فيما كان له التصرف فيه. انظر: المغني لابن قدامة (١٤٢/٦).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٥٧/٦)، والقواعد لابن اللحام (٧٢/١).

(٥) الأشنان - بضم الهمة، وكسرها، وعند بعض أهل اللغة أن الضم أعلى - : لفظ فارسيّ معرّب، وهو الحُرْض، يستعمله الناسُ للجَرَبِ والحكّة، وغسل الأيدي على إثر الطعام، وغسل الثياب.

وجاء في: المعجم الوسيط، مادة: (أشن)، (ص/١٩): «الأشنان: شجر من الفصيلة الرمامية، ينبت في الأرض الرملية، يستعمل هو، أو رماده في غسل الثياب والأيدي». =

والكلأ^(١).

ذَهَبَ بعضُ علماءِ الحنابلةِ إلى أنَّ قولَ الإمامِ أحمدَ وجوبُ الزكاةِ في
الأشنانِ والكلأِ، وطريقُ ثبوتِ القولِ هو القياسُ على إيجابِ الإمامِ أحمدَ
الزكاةَ في العسلِ^(٢).

المثال الثالث: إبطالُ الاعتكافِ بلمسِ المرأةِ.

سُئِلَ ابنُ القاسمِ^(٣) عن المعتكِفِ إذا قَبَلَ أو لَمَسَ، أَيْفَسِدَ ذلكَ
اعتكافَهُ؟ فقال: نعم، بَلْغَنِي عن مالِكٍ في القُبْلَةِ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْتَقِضُ اعتكافُهُ»،
واللمسُ عندي مثلُ القُبْلَةِ^(٤).

• تحرير محل النزاع:

أولاً: إنَّ كَانَ الفرعُ الذي سَكَتَ عنه إمامُ المذهبِ في معنى ما نصَّ
عليه، فحكمُهُ مثلُ حكمِ ما نصَّ عليه، نحو: أنَّ يَنْصَرَّ على أنَّ الشفعةَ^(٥)

= وانظر: تهذيب اللغة، مادة: (أشن)، (٤١٦/١١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (أشن)،
(ص/٤٢)، والمطلع على أبواب المقنع للبعلي (ص/٣٥)، والقاموس المحيط، مادة:
(أشن)، (ص/١٥١٧)، والدر النقي لابن المبرد (١/٢٦٩)، وتاج العروس،
مادة: (حرض)، (٢٨٧/١٨)، ومادة: (أشن)، (٣٤/١٨٠).

(١) الكلأ: العُشْبُ رطبه وباسه. انظر: القاموس المحيط، مادة: (كلأ)، (ص/٦٤).

(٢) انظر: الإنصاف (٣/٩٩).

(٣) هو: عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتْقِي مولا هم المصري، أبو عبدالله، ولد سنة
١٣٢هـ أحد أصحاب الإمام مالك والملازمين له، صحبه عشرين سنة، وكان عالم الديار
المصرية ومفتيها، فقيهاً عابداً زاهداً ورعاً، قال عنه الإمام مالك: «مثله كمثل جراب مملوء
مسكاً»، وقد روى عن الإمام مالك المدونة، توفي بمصر سنة ١٩١هـ. انظر ترجمته في:
طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٤١)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٢٤٤)، وفيات
الأعيان لابن خلكان (٣/١٢٩)، وتهذيب الكمال للمزي (١٧/٣٤٤)، وسير أعلام النبلاء
(٩/١٢٠)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٤٦٥)، والمقفى الكبير للمقرئ (٤/٤٨)،
وحسن المحاضرة للسيوطي (١/٢٧٩).

(٤) انظر: المدونة (١/٢٢٧).

(٥) الشفعة هي: استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه، من يد من انتقلت إليه. =

لجارِ الدكانِ، فيُعلم من نصّه أنّ الشفعةَ لجارِ الدارِ؛ لأنّه لا فرقَ بين الدكانِ والدارِ^(١).

ثانياً: إنّ كان القائسُ الذي يريدُ إلحاقَ الفرعِ الذي سكّت عنه إمامُ المذهبِ بما نصّ عليه، ممّن لا معرفةَ له بالقياسِ وأحكامه معرفةً جيدةً: فلا يصحُّ قياسه^(٢).

ثالثاً: إنّ كان هناك فرقٌ مؤثّرٌ بين الفرعِ المسكوتِ عنه، وما نصّ عليه إمامُ المذهبِ، امتنع الإلحاقُ؛ لأنّ الفارقَ بين الفرعِ والأصلِ مؤثّرٌ في القياسِ في نصوصِ الشارعِ، وغيرها ملحقٌ بها^(٣).

رابعاً: محلُّ الخلافِ إذا كان القائسُ ذا معرفةٍ بالقياسِ وأحكامه، ولم يجدْ فرقاً مؤثّراً بين ما سكّت عنه إمامه، وما نصّ عليه، وليس ما سكّت عنه في معنى ما نصّ عليه، فهل يثبتُ للمسكوتِ عنه مثلُ حكمِ المنصوصِ على حكمه؟

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في نسبة القولِ إلى إمامِ المذهبِ عن طريقِ القياسِ على أقوال:

القول الأول: جوازُ قياسِ ما سكّت عنه إمامُ المذهبِ على ما نصّ عليه، وصحةُ نسبةِ حكمِ الفرعِ المسكوتِ عنه إلى الإمامِ.

= انظر: المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة: (شفع)، (٤٤٨/١)، والمطلع على أبواب المقنع للبعلي (ص/٢٧٨).

(١) انظر: المعتمد (٢/٨٦٥)، والتبصرة (ص/٥١٧)، والغياثي للجويني (ص/٤٢١).

(٢) انظر: الغياثي للجويني (ص/٤٢٤)، والفروق للقرافي (٢/٢٠٢)، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام له (ص/٢٤٣)، وضوء النهار للحسن الجلال (١/١٤١)، ومراقي السعود للمرابط (ص/٤٤٨).

(٣) انظر: الفروق للقرافي (٢/٢٠٢)، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام له (ص/٢٤٣)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٤١)، ونهاية السؤل (٤/٤٤٣)، والبحر المحيط (٦/١٢٧)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٤٤٣).

وهذا قول أكثر المالكية^(١). ونسبه أبو إسحاق الشيرازي إلى بعض الشافعية^(٢)، وقال عنه صدر الدين السلمي: «إنَّه الأشبه بفعل الأصحاب»^(٣). وهو وجه عند الحنابلة^(٤)، وقال عنه ابن مفلح: «إنَّه الأشهر»^(٥)، وقال عنه المرادوي: «إنَّه الصحيح من المذهب»^(٦).

وذهب إلى هذا القول: ابن القاسم^(٧)، والأثرم^(٨)، وأبو القاسم الخرقى^(٩). ونُسب هذا القول إلى ابن حامد^(١٠). ونسبه إمام الحرمين الجويني إلى القاضي أبي بكر الباقلاني^(١١).

وهو قول أبي إسحاق التونسي^(١٢)، وإمام الحرمين الجويني^(١٣)، وابن رشد^(١٤)، وأبي عبد الله المازري^(١٥)،

- (١) انظر: نشر البنود (٣٣٤/٢). (٢) انظر: شرح اللمع (١٠٨٤/٢). (٣) فرائد الفوائد (ص/١٠٦). (٤) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (١٥٠٩/٤). (٥) الفروع (٤٢/١). (٦) تصحيح الفروع (٤٣/١). (٧) انظر: المدونة (٢٢٧/١). (٨) انظر: تهذيب الأجوبة (٣٨٣/١)، والمسودة (٩٣٨/٢)، وصفة الفتوى (ص/٨٨). (٩) انظر: المصادر السابقة. (١٠) انظر: المسودة (٩٣٨/٢)، وصفة الفتوى (ص/٨٨)، وتصحيح الفروع للمرادوي (٤٣/١). وسيأتي مزيد بيان فيما يتعلق بنسبة هذا القول إلى ابن حامد. (١١) انظر: البرهان (٨٨٥/٢). (١٢) انظر: نشر البنود (٣٣٤/٢). وأبو إسحاق التونسي هو: إبراهيم بن حسن بن يحيى المعافري، أبو إسحاق التونسي، كان رجلاً جليلاً القدر، صالحاً متبتلاً، مجاب الدعوة، أحد فقهاء المذهب المالكي، عارفاً بالحديث والأصول، لم يُر مثله في فقهاء قطره وزمنه وقاراً وسمتاً، من مؤلفاته: تعاليق على المدونة، وتعاليق على كتاب ابن المواز، توفي بالقيروان سنة ٤٤٣ هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٥٨/٨)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢٦٩/١)، والوفيات لابن قنفذ (ص/٢٤٤)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١٠٨/١). (١٣) انظر: الغياني (ص/٤٢٥). (١٤) انظر: نشر البنود (٣٣٤/٢). (١٥) انظر: المصدر السابق. وأبو عبد الله المازري هو: محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي، أبو عبد الله المازري، ولد سنة ٤٥٣ هـ أحد أعلام المذهب المالكي، ومن أكابر علماء زمانه، وأحد الموصوفين بالذكاء والتبحر في العلوم، كان فقيهاً أصولياً، بصيراً =

وابن الصلاح^(١)، والطوفي^(٢)، وخلييل المالكي^(٣)، وبدر الدين الزركشي^(٤)، وابن عرفة^(٥)، ومحمد الخضري^(٦).

واختارَ هذا القول بشرطِ نسبته إلى الإمام مقيداً بقولنا: «قياسُ قوله»: تقيُّ الدين ابنُ تيمية^(٧)، وابنُ عابدين^(٨)، والشيخُ محمد المطيعي^(٩).

القول الثاني: منَعُ قياس ما سَكَتَ عنه إمامُ المذهبِ على ما نصَّ عليه، فلا تصحُّ نسبةُ القولِ إلى الإمامِ بناءً على القياسِ.

وهذا القولُ وجهٌ عند الحنابلة^(١٠). ونَسَبَهُ ابنُ حامدٍ إلى عامةِ شيوخه،

= بالحدث، دقيق النظر، متبحراً في العلوم، لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم، وكان قلمه في العلم أبلى من لسانه، من مؤلفاته: شرح التلغين، والمعلم بفوائد صحيح مسلم، وإيضاح المحصول من برهان الأصول، توفي سنة ٥٣٦هـ. انظر ترجمته في: الغنية للقاضي عياض (ص/٦٥)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٨٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/١٠٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٤/١٥١)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٢٥٠)، ورياض الأزهار للمقري (٣/١٦٥)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١٢٧).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٧). (٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٤١). (٣) انظر: مختصر خليل (٦/٩٢) مع شرحه مواهب الجليل. وخلييل هو: خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب، المعروف بالجندي، ضياء الدين، من أشهر علماء المذهب المالكي في عصره، اشتغل بالتدريس والإفتاء والتأليف، كان علامةً فهامةً صدرأً في علماء القاهرة، مجمعاً على فضله وديانته، ثاقب الذهن، أصيل البحث، مشاركاً في فنون العربية والحديث، من مؤلفاته: شرح مختصر ابن الحاجب الفروع، والمختصر في الفقه، ومنسك للحج، وشرح على المدونة، لم يكتمل، توفي سنة ٧٧٦هـ وقيل: سنة ٧٦٧هـ وقيل: سنة ٧٤٩هـ. انظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون (١/٣٥٧)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/٨٦)، ودرة الحجال لابن القاضي (١/٢٥٧)، ونيل الابتهاج للتنبكي (ص/١٦٨)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٢٣).

(٤) انظر: البحر المحيط (٥/٨٥). (٥) انظر: مواهب الجليل (٦/٩٢).

(٦) انظر: أصول الفقه (ص/٤٧٢).

(٧) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/٢٨٩).

(٨) انظر: شرح عقود رسم المفتي (ص/٨٤).

(٩) انظر: سلم الوصول (٤/٤٤٣). (١٠) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٩).

وإلى سائر مَنْ شاهده^(١)، وإلى الخلال، وغلّامه، وأبي علي ابن الصواف^(٢)، وإبراهيم الحربي^(٣).

واختاره جمعٌ من العلماء، منهم: أبو إسحاق الشيرازي^(٤)، والحلواني^(٥)، وابنُ العربي المالكي^(٦)، وابنُ رشيد - وعده بدعةً وضلالةً^(٧) - والعزُّ ابنُ عبد السلام^(٨)،

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٨٢).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله البغدادي، أبو علي، ويعرف بابن الصواف، ولد سنة ٢٧٠هـ كان إماماً محدثاً ثقةً حجةً مأموناً، مترجم له في طبقات الحنابلة، قال عنه الدارقطني: «ما رأيت عيناى مثل أبي علي ابن الصواف»، توفي سنة ٣٥٩هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٢/١١٥)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/١١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٨٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٤٤)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٣٣٩)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٢٥٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/٢٨).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٨٢)، والمسودة (٢/٨٣٧)، وصفة الفتوى (ص/٨٨).

(٤) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٨٤).

(٥) انظر: المسودة (٢/٩٣٨). والحلواني هو: محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن المراق الحلواني، أبو الفتح، ولد سنة ٤٣٩هـ أحد علماء الحنابلة، صاحب القاضي أبا يعلى مدةً يسيرة، وتفقه على القاضي أبي علي، والشريف أبي جعفر، تولى التدريس والإفتاء، كان فقيهاً زاهداً عابداً مشهوراً بالورع والديانة، من مؤلفاته: كفاية المبتدي، ومختصر العبادات، وكتاب في أصول الفقه، توفي سنة ٥٠٥هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/٤٧٦)، والوافي بالوفيات للصفدي (٤/١٤٩)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (١/٢٤٦)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٤٧٢)، والمنهج الأحمد للعليمي (٣/٤٦)، والدر المنضد له (١/٢٣٠).

(٦) انظر: أحكام القرآن (٣/١٢١٢).

(٧) انظر: الضروري في أصول الفقه (ص/١٤٥).

(٨) انظر: كشف النقاب لابن فرحون (ص/١٠٧). والعز ابن عبد السلام هو: عبدالعزيز بن عبد السلام بن القاسم بن الحسن بن محمد بن المهذب، أبو محمد السلمي الدمشقي المصري، ويُعرف بالعز ابن عبد السلام، ويلقب بسلطان العلماء؛ لسعة علمه، ولد سنة ٥٧٧هـ وقيل: ٥٧٨هـ كان علامة فقيهاً أصولياً، قوياً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زاهداً، انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي، من مؤلفاته: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ومختصر قواعد الأحكام، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، والإمام في بيان أدلة الأحكام، والتفسير، واختصار النهاية، توفي سنة ٦٦٠هـ. انظر ترجمته في: طبقات =

وأبو عبد الله المقرئ^(١)، وأحمد الوزير^(٢).

ونسبه أحمد الوزير إلى القاسم بن محمد^(٣).

القول الثالث: جواز قياس ما سكّت عنه إمام المذهب على ما نصّ عليه، إن نصّ على العلة أو أومأ إليها، سواء أقال الإمام بتخصيص العلة أم لا، وتصحّ نسبة القول إليه؛ والمنع من القياس على قول الإمام، إن لم ينصّ على العلة، ولم يومئ إليها.

ذَهَبَ إلى هذا التفصيل جمع من العلماء، منهم: ابن حامد^(٤)، وأبو الحسين البصري^(٥)، ومحمد بن يحيى^(٦)،

= الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٠٩/٨)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٨٤/٢)، والبداية والنهاية (١٧/٤٤١)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١٨٢/٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (١٠٩/٢)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٢٢٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥٢٢/٧).

(١) انظر: القواعد (٣٤٨/١). (٢) انظر: المصنف في أصول الفقه (ص/٨٣٢). (٣) انظر: المصدر السابق. والقاسم بن محمد هو: القاسم بن محمد بن علي بن محمد الرشيد، الإمام الأعظم المنصور بالله، ولد سنة ٩٦٧هـ اشتغل بطلب العلم على شيوخ عصره، وبرع في فنون الشريعة، وكانت اليمن في سنة ١٠٠٦هـ تشتعل من الدولة التركية اشتعالاً، فدعا الناس إلى مبايعته، وجرت بينه وبين الأتراك حروب وخطوب، وكانت العاقبة له، كان فصيح العبارة، سريع الاستحضار للأدلة، كثير الحلم، صابراً على المكاره، فارساً شجاعاً، وشاعراً مجيداً، من مؤلفاته: كتاب الاعتصام - كتاب في الحديث - والأساس - كتاب في أصول الدين - والإرشاد، توفي سنة ١٠٢٩هـ. انظر ترجمته في: خلاصة الأثر للمحبي (٣/٢٨٢)، والبدر الطالع للشوكانى (ص/٥٦٦)، والأعلام للزركلي (١٨٢/٥)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٦٥٢/٢).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (٣٨٥/١).

(٥) انظر: المعتمد (٨٦٦/٢)، وشرح العمدة (٣٣٤/٢).

(٦) انظر: فرائد الفوائد (ص/١٠٦)، والبحر المحيط (٨٥/٥).

ومحمد بن يحيى هو: محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري، أبو سعيد، أو أبو سعد، ولد بطريث من خراسان سنة ٤٧٦هـ كان إماماً علامة بارعاً في الفقه، زاهداً ورعاً واسع العلم، شافعي المذهب، انتهت إليه رئاسة المذهب بنيسابور، وقصده الفقهاء من النواحي، وتعدّ صيته، من مؤلفاته: المحيط في شرح الوسيط، والانتصاف في مسائل الخلاف، توفي مقتولاً سنة ٥٤٨هـ. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٥/١)، ووفيات الأعيان =

وأبو المظفر السمعاني^(١)، وأبو الخطاب^(٢)، والموفق ابن قدامة^(٣)، وابن حمدان^(٤)، والأمير محمد الصنعاني^(٥) - وقَصَرَ الجواز على ما إذا نصَّ الإمام على العلة فحسب - والشيخ محمد الأمين الشنقيطي^(٦).

فلو قال الإمام مثلاً: النية واجبة في التيمم؛ لأنه طهارة عن حَدَثٍ، كان قوله: أن النية تجب في الوضوء وغُسلِ الجنبَةِ والحِيضِ؛ لأنه اعتقد وجوب النية؛ لكونها طهارة عن حَدَثٍ، فيجب أن يشمل ذلك طهارة كل حَدَثٍ^(٧).

وفيما يتصل بقول ابن حامد: فمن علماء الحنابلة من نسب إليه القول الأول^(٨)، مع أن ظاهر اختياره في المسألة هو التفصيل.

ولعل سبب الاختلاف في قوله عائد إلى النظر إلى ما اختاره، وإلى ما استدلَّ به؛ إذ إن ابن حامد لما عرَضَ القولين: الأول والثاني، صرح بما اختاره قائلاً: «والمأخوذ به أن تُفَصَّلَ: فما كان من جواب له في أصل يحتوي مسائل، خَرَجَ جوابه على بعضها، فإنه جائز أن يُنسب إليه بقية مسائل ذلك الأصل من حيث القياس»^(٩).

وقوله ظاهر في عدم إطلاق القول بجواز القياس في نصوص الأئمة، لكن ابن حامد حين عرَضَ الأدلة، انساق في عرضها مع القائلين بالجواز.

فلعل من نسب إلى ابن حامد القول بالجواز مطلقاً، اتجه نظره إلى الأدلة التي استدلَّ بها.

= لابن خلكان (٣/٣٥٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٣١٢)، والوافي بالوفيات للصفدي (٥/١٩٧)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٧/٢٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٥٥٩)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٢٠٥).

(١) انظر: قواطع الأدلة (٥/٨٩). (٢) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٦٦). (٣) انظر: روضة الناظر (٣/١٠١٢). (٤) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٨). (٥) انظر: إجابة السائل (ص/٤٠٠). (٦) انظر: مذكرة أصول الفقه (ص/٤٨٨). (٧) انظر: المعتمد (٢/٨٦٦)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٦٦-٣٦٧). (٨) انظر: المسودة (٢/٩٣٨)، وصفة الفتوى (ص/٨٨)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٣). (٩) تهذيب الأجوبة (١/٣٨٥-٣٨٦).

وأنتبه إلى أن ابن حمدان اختار القول الثالث، وبين أن العلة إن لم تكن منصوصةً أو موماً إليها، لكن شهدت أقوال الإمام وأفعاله، أو أحواله للعلّة المستنبطة بالصحة والتعيين، فإنها تلحق بالعلّة المنصوصة^(١).

القول الرابع: جواز قياس ما سكّت عنه إمام المذهب على ما نصّ عليه، إن كان الإمام ممن يجوز تخصيص العلة، والمنع من القياس إن كان الإمام ممن لا يجوز تخصيص العلة.

كذا ذكر هذا القول: ابن حمدان^(٢)، والمرداوي^(٣)، ولم ينسبها إلى أحد.

ولعل عكس قولهم هو الأنسب للمقام؛ فإذا رأى الإمام تخصيص العلة لم يصح الإلحاق، وإن لم ير تخصيص العلة ساع الإلحاق.

ويرجح هذا التعقيب: ما أورده المرداوي نفسه في كتابه: (الإنصاف)^(٤) - ومقتضاه عكس القول الذي ذكره: ابن حمدان^(٥)، والمرداوي في كتابه: (التحجير)^(٦)، و(تصحيح الفروع)^(٧) - بقوله: «وقيل: إن جاز تخصيص العلة، وإلا فهو مذهبه»^(٨).

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن القياس جائز في نصوص الكتاب والسنة، وإذا ساع القياس فيهما - بجعل ما سكّت عنه القرآن والسنة ملحقاً بالمنصوص عليه -

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٨).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: التحجير (٨/٣٩٦٧)، وتصحيح الفروع (١/٤٤).

(٤) انظر: (١٢/٣٤٤).

(٥) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٨).

(٦) انظر: (٨/٣٩٦٧).

(٧) انظر: (١/٤٤).

(٨) الإنصاف (١٢/٢٤٤).

وهما أصل الدين، فجواز القياس في غيرهما من باب أولى^(١).

يقول إمام الحرمين الجويني: «فالذي أحاط بقواعد مذهب الشافعي مثلاً، وتدرّب في مقاييسه، يُنزل في الإلحاق بمنصوصات الشافعي منزلة المجتهد الذي يتمكن بطرق الظنون إلحاق غير المنصوص عليه في الشرع بما هو منصوص عليه.

ولعلّ الفقيه المستقل بمذهب إمام أقدر على الإلحاق بأصول المذهب الذي حواه، من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة»^(٢).

مناقشة الدليل الأول، نقش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أنا قلنا بصحة القياس على نصوص الكتاب والسنة؛ لورود البيان من الشرع بالأمر بالقياس وإقراره؛ وقد تعبّدنا الشارع بذلك، بخلاف الأئمة، فلم يرّد عنهم أمر بالقياس على أقوالهم^(٣).

الوجه الثاني: أن ما يقتضيه القياس على القرآن والسنة، يقال له: دين الله ودين رسوله ﷺ، ولا يقال فيه: قول الله ولا قول رسوله ﷺ.

ولا تصح مثل هذه الإضافة إلى الأئمة، فلا يقال في قياس قول الشافعي أو مالك: دين الشافعي أو دين مالك^(٤).

الدليل الثاني: اتفق العلماء على صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على القياس، وجرى عملهم على وفق هذا الاتفاق، فمن ذلك: أنهم ينقلون عن بعض الصحابة رضي الله عنهم اختلاف قولهم في الجد في باب الفرائض، ويفرّعون على قولهم في مسائل آخر ما جانسه^(٥)، وإذا ثبت هذا الاتفاق، لم يُعوّل على ما جاء من الاختلاف؛ لتقدّم الاتفاق عليه.

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٩٢-٣٩٣).

(٢) الغياثي (ص/٤٢٥-٤٢٦) بتصرف يسير.

(٣) انظر: المعتمد (٢/٨٦٧)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٦٨).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٥١٧)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٤).

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٩٣-٣٩٦)، وأصول الفقه للخضري (ص/٤٧٢).

مناقشة الدليل الثاني: إنَّ دعوى الاتفاق غير مسلَّمة، وخلاف العلماء في صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على القياس قاذخ في صحتها^(١).

الدليل الثالث: أنَّه لا خلاف في صحة قياس الدار على الدكان، فيما إذا أثبت الإمام الشفعة لجار الدكان، وإذا صحَّ القياس دون خلاف في هذه الصورة، فليصحَّ فيما عداها^(٢).

مناقشة الدليل الثالث: هناك فرق بين الصورة التي هي محلُّ اتفاق، وغيرها من الصور؛ لأنَّ الفرع المسكوت عنه في الصورة الأولى في معنى المنصوص عليه؛ فلا فرق بين ما نصَّ الإمام على حكمه، وما سكَّت عنه، بخلاف ما نحن فيه؛ إذ ليس ما سكَّت عنه الإمام في معنى ما نصَّ عليه^(٣).

الدليل الرابع: يترتب على ترك القياس على قول الإمام خلو كثير من الحوادث عن الأحكام الشرعية، وهذه مفسدة، ودفعها بالأخذ بالقياس على أقوال الإمام^(٤).

ويمكن مناقشة الدليل الرابع: بأنَّ لا نسلم أنَّ ترك القياس على أقوال الإمام يؤدي إلى خلو كثير من الحوادث عن الأحكام؛ لأنَّ كلَّ عصر لا يخلو عن قائم لله بالحجة، يُبين حكم الله تعالى في الحوادث.

واستدلَّ مَنْ جوَّزَ - مِنْ أصحاب القول الأول - القياس على قول الإمام، بشرط نسبته إليه مقيداً، بأدلة، منها:

الدليل الأول: أنَّ في نسبة القول إلى الإمام مقيداً تفريقاً بين قوله المنصوص، وقوله المخرَّج؛ لثلاث يحصل اللبس^(٥).

(١) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٥٧).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٥١٧)، وشرح اللمع (١٠٨٤/٢).

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٩٣).

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٨٩/٣٥)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٤٤٣).

الدليل الثاني: ليس قول الإمام المنصوص، وقوله المقيس عليه في منزلة واحدة، فاحتيج إلى التفريق بينهما بالتقييد في نسبة القول المقيس^(١).
أدلة أصحاب القول الثاني: استدلل أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أن نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق القياس، من قبيل القول بلا علم، وقد نهت عنه الآية الكريمة^(٣).

مناقشة وجه الدلالة: لا تُسلّم شمول النهي في الآية لحالة القياس على قول الإمام، إذا نصّ على العلة، أو أومأ إليها؛ لأنّ النصّ على العلة يجعلها كاللفظ العام.

الدليل الثاني: أن مذهب الإمام هو ما نصّ عليه، أو دلّ عليه بما يجري مجرى نصّه، وليس القياس على قوله بنصّ، ولا يجري مجراه، فمن نسب إلى إمام المذهب شيئاً بناءً على القياس، كان كمن نسب إلى ساكت قولاً^(٤).

مناقشة الدليل الثاني، نقوش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أن السكوت على ضريين:

الضرب الأول: سكوت في أصل الأشياء، كمن لا جواب له، ولا فتوى عنه.

الضرب الثاني: سكوت عن نطق.

(١) انظر: المصدرين السابقين.

(٢) من الآية (٣٦) من سورة الإسراء.

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٩١)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٥٧)، ونظرية التخريج للدكتور نوار بن الشلي (ص/١٩١).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٩١)، والتبصرة (ص/٥١٧)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٤).

فالضرب الأول: لا يُنسب إليه قولٌ بحالٍ من الأحوال.
والضرب الثاني: مُستَحَقُّ أَنْ يُنسَبَ إليه ما في معناه، ممَّا وافقه في
علته^(١).

الوجه الثاني: أَنَّ ما نصَّ إمامُ المذهبِ على علته ليس من قبيل
المسكوت عنه؛ بل هو جارٍ مجرى النصِّ؛ لقوته^(٢).

الدليل الثالث: أَنَّ أقوالَ الأئمةِ عبارةٌ عمَّا يعتقدونها ويتدينون بها،
ولا يصحُّ لنا القطعُ بأنَّ الأئمةَ متدينون بحُكمِ الفرعِ المقيسِ على أقوالهم^(٣).
ويمكن مناقشة الدليل الثالث: بأنَّ ما قالوه صادقٌ على حالٍ عدمِ نصِّ
الإمامِ على العلة، أمَّا إذا نصَّ عليها، فإنَّنا نظنُّ أنَّه يتدينُ بما ثبتَّ على
قوله قياساً.

الدليل الرابع: لو قلنا بصحة نسبة القولِ إلى إمامِ المذهبِ بناءً على
القياس؛ لأدَّى بنا إلى أَنْ ننسبَ قولَ الإمامِ أبي حنيفةً مثلاً إلى الإمامِ
أحمد، وهذا لا يصحُّ^(٤).

مناقشة الدليل الرابع: لا يُوجدُ مانعٌ من جعلِ قولِ الإمامِ موافقاً لقولِ
غيره من الأئمة، متى ما صحَّ القياسُ على قوله^(٥).

أدلة أصحاب القول الثالث:

يتألف قولهم من شقين:

الشق الأول: جوازُ القياسِ على قولِ الإمام، إذا نصَّ على العلةِ أو
أوماً إليها، سواءً قلنا بتخصيصِ العلةِ أم لا، وأدلتها:

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٩٩).

(٢) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٥٧-٥٨)، والتخريج عند الفقهاء
والأصوليين للدكتور يعقوب الباسين (ص/٢٦١-٢٦٢).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٩٩). (٤) انظر: المصدر السابق (١/٣٩١).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٤٠٠).

الدليل الأول: إذا نصَّ الإمامُ على حكم، وبينَ علته، ثم وُجِدَتْ مسائلُ تُوجدُ فيها تلك العلة، فقولُه فيها كقولِه في المنصوص؛ لأنَّ الحكمَ يتبعُ العلةَ، فيوجدُ حيثُ وُجِدَتْ^(١).

الدليل الثاني: إذا بينَ الإمامُ علةَ الحكم، كان كلامُه حينئذٍ كاللفظِ العامِّ، يؤيدُ ذلك: أنَّ ما نصَّ الشارعُ على علته، يجوزُ نسخُه والنسخُ به؛ إذ حكمُه في هذه الحالة أنَّه كاللفظِ العامِّ، ولو لم تُذكرْ علته لما نُسَخَ، ولما نُسَخَ به^(٢).

الدليل الثالث: إن قلنا بتخصيصِ العلة؛ فيصحُّ القياسُ على قولِ الإمام؛ لأنَّ العلةَ المنصوصةَ كاللفظِ العامِّ، فلا تُخصَّصُ إلا بدليل، فإذا لم يُوجدَ في كلامِ الإمامِ مُخصَّصٌ، فإنَّ العلةَ باقيةٌ على عمومِها^(٣).

الشق الثاني: عدمُ جوازِ القياسِ على قولِ الإمامِ إذا لم ينصَّ على العلة، ولم يوصي إليها، وأدلته:

الدليل الأول: لا يصحُّ إلحاقُ الفرعِ المسكوتِ عنه بما نصَّ الإمامُ على حكمِه، إذا لم تكن العلةُ منصوصةً وموماً إليها؛ لأمرين:

الأمر الأول: أنَّ القياسَ في هذه الحالةَ بغيرِ جامع؛ والقياسُ دونَ جامعٍ، لا يصحُّ.

الأمر الثاني: يجوزُ أن يظهرَ فارقٌ مؤثِّرٌ في الحكم، فيما لو عُرِضَ الفرعُ على الإمام؛ ولهذا الاحتمالِ لا يصحُّ القياسُ^(٤).

الدليل الثاني: ما تقدَّم مِن أدلةٍ لأصحابِ القولِ الثاني، فإنَّها صالحةٌ

(١) انظر: روضة الناظر (١٠١٢/٣)، وشرح مختصر الروضة (٦٣٨/٣).

(٢) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٦٧/٤)، وروضة الناظر (١٠١٢/٣).

(٣) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٦٧/٤)، والمسودة (٩٣٨/٢).

(٤) انظر: المعتمد (٨٦٦/٢)، وقواطع الأدلة (٩٠/٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب

(٣٦٧/٤)، وروضة الناظر (١٠١٢/٣)، وشرح مختصر الروضة (٦٣٩-٦٤٠/٣).

لأنَّ يَسْتَدِلَّ بها أصحابُ القولِ الثالثِ في حالةٍ عدمِ نصِّ الإمامِ على العلةِ.
 دليلُ أصحابِ القولِ الرابعِ: إنَّ كانَ الإمامُ يَجُوزُ تخصيصَ العلةِ، فلا
 يصحُّ قياسُ ما سَكَتَ عنه على ما نصَّ عليه؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ ما سَكَتَ
 عنه مخصَّصاً بحُكْمٍ يخالفُ ما نصَّ عليه.
 وإنَّ كَانَ لا يَجُوزُ تخصيصَ العلةِ، فيصحُّ القياسُ؛ لاطرادِ العلةِ عنده
 في هذه الحالةِ، وينتفي احتمالُ اختصاصِ ما سَكَتَ عنه بحُكْمٍ آخر^(١).
 مناقشة دليلِ أصحابِ القولِ الرابعِ: إذا نصَّ الإمامُ على العلةِ، فإنَّ
 المحذورَ - وهو اختصاصُ المسكوتِ بحُكْمٍ يخالفُ المنصوصَ - ينتفي؛
 لأنَّ العلةَ المنصوصةَ كاللفظِ العامِّ، لا تُخصَّصُ إلا بدليلٍ، سواءً أقلنا
 بتخصيصِ العلةِ أم لا^(٢).

• الموازنة والترجيح:

مِنْ خِلالِ النَظَرِ فِي الْأَقْوَالِ، وَأَدْلِيَّتِهَا، وَمَا وَرَدَ عَلَيْهَا مِنْ مَنَاقِشَاتٍ،
 يَظْهَرُ لِي الْآتِي:

أولاً: صحَّةُ القياسِ على قولِ إمامِ المذهبِ، إذا نصَّ على علةٍ
 الحُكْمِ، وصحَّةُ نسبةِ القولِ إليه حينئذٍ.

ثانياً: صحَّةُ القياسِ على قولِ إمامِ المذهبِ، إذا لم ينصَّ على علةٍ
 الحُكْمِ، ولم يُؤمِّرْ إليها، لكن يُنسَبُ القولُ إليه مقيداً، كقولنا مثلاً: قياسُ
 قوله كذا، مع ذكرِ الأصلِ المقيسِ عليه.

وقد رجحتُ ما سَبَقَ لِلآتِي:

أولاً: أنَّ للنصِّ على علةِ الحُكْمِ مِنَ الْقُوَّةِ، مَا يَجْعَلُهَا كَالْفِظِ الْعَامِّ،

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٦٧/٤)، وتحرير المقال للدكتور عياض
 السلمي (ص/ ٥٤).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

يؤيد هذا: إذا نصَّ الشارع على علة الحكم، فإنه يُعامل معاملة اللفظ العام، فينسخ ويُنسخ به، بخلاف الحكم الذي لم ينصَّ على علة^(١).

ثانياً: أن نصَّ إمام المذهب على العلة قرينة قوية دالة على أن قول الإمام هو ما تحققت فيه تلك العلة.

ثالثاً: ضعف أدلة الأقوال الأخرى؛ بما وردَ عليها من مناقشات.

أمّا في حالة ما إذا لم ينصَّ إمام المذهب على العلة، فالقول بصحة القياس مطلقاً، قول لا يخلو من نوع مجازفة، لكن لتتابع أرباب المذاهب على القياس على قول إمامهم، كان القول بصحة القياس حينئذ متجهاً؛ بشرطين:

الشرط الأول: تقييد القول المنسوب إلى إمام المذهب بقولنا مثلاً: قياس قوله كذا؛ تفريقاً بينه، وبين قوله المنصوص.

الشرط الثاني: ذكر الأصل المقيس عليه، فيذكر قول الإمام المنصوص.

• نوع الخلاف:

الخلاف بين الأقوال خلاف معنوي، ويظهر أثره في المسألتين اللتين ذكرتهما في أثر الخلاف في صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على المفهوم، ويظهر أثره أيضاً في وصف القول المخرّج:

فعلى قول المجوزين يكون القول المخرّج رواية مخرّجة.

وعلى قول المانعين يكون القول المخرّج وجهاً لمن خرّجه^(٢).

ويتصل بالقياس على قول الإمام مسألتان، وهما:

(١) انظر: شرح اللمع (١/٤٩٠)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/٢٣١)، وروضة الناظر (١/٣٣٢).

(٢) انظر: التحبير (٨/٣٩٦٩)، وتصحيح الفروع (١/٤٣).

المسألة الأولى: هل يصحُّ قياسُ الأولى على قولِ إمامِ المذهب؟

المسألة الثانية: النقلُ والتخريجُ.

المسألة الأولى: هل يصحُّ قياسُ الأولى على قولِ إمامِ المذهب؟

إذا نصَّ إمامُ المذهبِ على حكم، وكان المسكوتُ عنه أولى بالحكم من المنصوص، فهل يصحُّ القياسُ في هذه الحالة؟

مثال ذلك: سُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ هل كان مالكٌ يكره للمُحَرِّمَةِ، وغير المحرمة لبس القَبَاءِ^(١)؟ فقال: نعم كان يكره لبس القَبَاءِ للجواري؛ لأنَّه يصفُ أعجازهن.

فلَمَّا سُئِلَ: هل كان مالكٌ يكره للنساء الحرائر؟ قال: قد أخبرتك بقول مالك في الإمام، فإذا كرهه مالك للإماء، فهو للحرائر أشدَّ كراهيةً عنده^(٢).

تأخذُ هذه المسألة حُكْمَ المسألة السابقة، وهي: (نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق مفهوم الموافقة)، وقد تقدَّم الحديثُ عنها فيما سَبَقَ.

المسألة الثانية: النقلُ والتخريجُ.

على القولِ بجوازِ القياسِ على قولِ الإمام - إمَّا مطلقاً وإمَّا بشرط^(٣) - إذا نصَّ الإمامُ على حُكْمٍ مسألة، ونصَّ في مسألة أخرى تشبه الأولى على حُكْمٍ مخالفٍ للحُكْمِ الأول، فهل ينقلُ جوابُ الإمام من المسألة الأولى إلى المسألة الثانية، ومن المسألة الثانية إلى المسألة الأولى؟

(١) القَبَاءُ: ثوبٌ ضيق الكمين والوسط، مشقوق من الخلف، يلبسه الرجال فوق الثياب، ويلبس عادة في السفر والحرب؛ لأنه أعون على الحركة. انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٢٦٩)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٩/١)، والمعجم الوسيط، مادة: (قبا) (٢/٧١٣).

(٢) انظر: المدونة (٢٢٢/١).

(٣) انظر: تصحيح الفروع للمرداوي (٤٣/١).

ليكون له في كلتا المسألتين قولان: أحدهما بالنص، والثاني بالنقل والتخريج؟^(١).

ويحسن قبل عرض المسألة ذكر بعض الأمثلة للنقل والتخريج:

المثال الأول: نص الإمام الشافعي على أن المتيّم إذا وجد الماء أثناء صلاته، فإنه يبني عليها، وأن المستحاضة إذا انقطع دُمها أثناء الصلاة، لم يجز لها البناء.

اتجه بعض الشافعية إلى النقل والتخريج بين المسألتين، فأصبح للإمام الشافعي في كل مسألة قولان: أحدهما بالنص، والآخر بالنقل والتخريج^(٢).

فالقول الأول المنصوص في مسألة: (التيّم): هو البناء، والقول الثاني: عدم البناء في الصلاة؛ بالنقل والتخريج.

والقول الأول المنصوص في مسألة: (المستحاضة): عدم البناء، والقول الثاني: البناء في الصلاة؛ بالنقل والتخريج.

في حين فرّق بعض الشافعية بين المسألتين، يقول أبو محمد الجويني^(٣): «والفرق بينهما: أن الحدث الذي تيمّم له المتيّم، ما زاد، وما تجدد، ولكنه مستدام على صفته الأولى؛ أمّا المستحاضة فقد تجدد عليها

(١) انظر: المعتمد (٢/ ٨٦٣)، والتبصرة (ص/ ٥١٦)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٣٦٨)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/ ١٠٥).

(٢) انظر: الجمع والفرق للجويني (١/ ١٧٤)، والمجموع شرح المذهب للنووي (٢/ ٣١١)، (٥٣٩).

(٣) هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني الطائي، أبو محمد، كان شيخ الشافعية في وقته، فقيهاً مدققاً، إماماً في التفسير والأصول والنحو والعربية والأدب، زاهداً فاضلاً، متحلياً بالخصال الحميدة، مجتهداً في العبادة، صاحب جد ووقار وسكينة، تصدر للإفتاء والإفادة، من مؤلفاته: الجمع والفرق، وشرح الرسالة، والتذكرة، والمحيط، توفي سنة ٤٣٨ هـ. انظر ترجمته في: تبیین کذب المفتری لابن عساکر (ص/ ٢٥٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦١٧)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/ ٧٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/ ٤٨).

بعد الوضوء حدثٌ حادثٌ - وهو الدم الذي سال منها - وهي لم تتطهر
للحدث الحادث؛ لأنَّ الطهارة لا تسبق الحدث، وإنَّما تطهرت للحدث
السابق، والحدث المقارن بحالِه وهو الحدث اللاحق، فإذا استيقنت في
حال الصلاة الشفاء من تلك العلة، والتمكن من الطهارة، لزمها
الاستئناف^(١).

المثال الثاني: نصَّ الإمام أحمدُ بن حنبل على إعادة صلاة مَنْ صَلَّى
في ثوب نجس؛ لعدم وجود غيره، ونصَّ على عدم إعادة صلاة مَنْ صَلَّى
في موضع نجس، لا يمكنه الخروج منه^(٢).

جَعَلَ بعضُ الحنابلة للإمام أحمدَ قولين في كلتا المسألتين: قولاً
بالنص، والقول الآخر بالنقل والتخريج^(٣).

فالقول الأول المنصوص في مسألة: (الصلاة في الثوب النجس)
الإعادة، والقول الثاني: عدم إعادة الصلاة؛ بالنقل والتخريج.

والقول الأول المنصوص في مسألة: (الصلاة في الموضع النجس)
عدم الإعادة، والقول الثاني: إعادة الصلاة؛ بالنقل والتخريج.

في حين فرَّق بعضُ علماء الحنابلة بين المسألتين؛ مِنْ جهة أنَّ
المصلي لا يقدرُ على مفارقة المكان والخروج منه، بخلاف الثوب،
فيماكانه تركه، والصلاة عُرباناً^(٤).

المثال الثالث: سئل الإمام أحمد بن حنبل عن الرجل يموت، وتُوجدُ
له وصيةٌ تحت رأسه، مِنْ غير أن يكون أشهدَ عليها، هل يجوزُ إنفاذُ ما
فيها؟ قال: «إن كان عَرَفَ خطئه، وكان مشهورَ الخط: فإنه ينفذ ما فيها»^(٥).

(١) الجمع والفرق (١٧٥/١) بتصرف يسير. (٢) انظر: الإنصاف (٤٦٠/١).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: حاشية ابن قندس على الفروع (٥١/٢).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة (٤٧٠/٨)، ومطالب أولي النهى للرحبياني (٤٤٥/٤).

ونصَّ فيمن كَتَبَ وصيته، وقال: اشهدوا عليَّ بما فيها، أنَّهُم لا يشهدون، إلا أن يسمعوها منه، أو تُقرأ عليه، فيُقرُّ بها^(١).

ذَهَبَ بعضُ الحنابلةِ إلى النقلِ والتخريجِ بين المسألتين، فجعلوا للإمام أحمدَ في كلتا المسألتين قولين: أحدهما بالنصِّ، والآخر بالنقلِ والتخريجِ^(٢).

ومن علماء الحنابلةِ مَنْ فرَّق بين المسألتين، يقولُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية- كما نقله عنه ابنُ القيم -: «الفرقُ: أنه إذا كَتَبَ وصيته، وقال: اشهدوا عليَّ بما فيها، فإنَّهُم لا يشهدون؛ لجواز أن يزيدَ في الوصية وينقصَ ويغيِّرَ، وأمَّا إذا كَتَبَ وصيته، ثم مات، وعُرفَ خطُّه، فإنه يشهدُ به؛ لزوالِ هذا المحذورِ»^(٣).

المثال الرابع: نصَّ الإمامُ الشافعي على بيع مسكنِ المفلِسِ وخادمِهِ، وإن كان محتاجاً إلى مَنْ يخدمُهُ؛ لكبرِهِ، أو لمنصبِهِ، ونصَّ في الكفارة المرتبة على أنه يعدلُ إلى الصيام، وإن كان له مسكنٌ وخادمٌ، ولا يلزم صرفُهما إلى الإعتاقِ^(٤).

ذَهَبَ بعضُ علماء الشافعية إلى أنَّ للإمام الشافعي في كلتا المسألتين قولين: أحدهما بالنصِّ، والثاني بالنقلِ والتخريجِ^(٥).

وفرَّق آخرون بين المسألتين من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ الكفارة لها بدلٌ، بخلافِ الحقِّ الثابتِ على المفلِسِ.

(١) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص/٢٨٧).

(٢) انظر: المحرر في الفقه للمجد (١/٣٧٦)، والمغني لابن قدامة (٨/٤٧١).

(٣) الطرق الحكمية (٢/٥٤٩).

(٤) انظر: روضة الطالبين للنووي (٤/١٤٥)، و(٨/١٤٥).

(٥) انظر: المصدر السابق، والقواعد للحصني (٣/٣٨٦).

الوجه الثاني: أنَّ بيع مسكنِ المفلسِ وخادمِهِ؛ لتعلقِهِ بحقِّ الآدمي، بخلافِ الكفارة^(١).

• تحرير محل النزاع في مسألة: (النقل والتخريج):

أولاً: ظَهَرَ لي مِنْ خلالِ النظرِ في مسألة: (النقل والتخريج) أنَّه إذا وَجَدَ مانعٌ مِنَ النقلِ والتخريجِ، لم يَجْزِ القيامُ به، كما لو أَفْضَى النقلُ والتخريجُ بين المسألتين إلى خرقِ الإجماعِ، أو مخالفةِ نصٍّ مِنَ الكتابِ أو السنة^(٢).

ثانياً: محلُّ الخلافِ إذا لم يكن ثمة مانعٌ مِنَ النقلِ والتخريجِ.

• الأقوال في المسألة:

قبلَ عرضِ الأقوالِ، أبَيَّن أنَّ المانعين للقياسِ على قولِ الإمامِ في المسألة السابقة يمنعون النقلَ والتخريجَ؛ لأنَّ مَنْ مَنَعَ قياسَ ما سَكَّتَ عنه الإمامُ على ما نصَّ عليه، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ قياسَ ما نصَّ عليه على ما نصَّ عليه، في حكمٍ آخر، مِنْ بابِ أولى.

اختلفَ العلماءُ في صحةِ نسبةِ القولِ إلى الإمامِ بناءً على النقلِ والتخريجِ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدمُ جوازِ النقلِ والتخريجِ.

وهذا القولُ وجهٌ عند الحنابلة^(٣). ونَسَبَهُ صدرُ الدينِ السلمي إلى محققي الشافعية^(٤). ونسبه ابنُ حامدٍ إلى بعضِ الحنابلة^(٥). وقال المرداويُّ عنه: «إنَّه الصحيحُ مِنَ المذهبِ»^(٦).

(١) انظر: القواعد للحصني (٣/٣٨٦).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٩)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٣).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٨). (٤) انظر: فرائد الفوائد (ص/١٠٥).

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٧٠) (٦) الإنصاف (١٢/٢٤٥).

ونسبه صدر الدين السلمي إلى القاضي أبي بكر الباقلاني^(١).

واختاره جمع من العلماء، منهم: ابن حامد^(٢)، وأبو الحسين البصري^(٣)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٤)، وأبو الخطاب^(٥)، والموفق ابن قدامة^(٦)، وتقي الدين ابن تيمية^(٧).

القول الثاني: جواز النقل والتخريج.

وهذا القول وجه عند الحنابلة^(٨). ونسبه أبو إسحاق الشيرازي إلى بعض الشافعية^(٩). ونسبه ابن حامد إلى بعض الحنابلة^(١٠)، ونسبه المرداوي إلى كثير من متقدمي الحنابلة ومتأخريهم^(١١).

واختاره جمع من أهل العلم، منهم: ابن الحاجب^(١٢)، وابن سريج^(١٣).

(١) انظر: فرائد الفوائد (ص/١٠٥). (٢) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٧٢).

(٣) انظر: المعتمد (٢/٨٦٣).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٥١٦)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٣). وقد ذكرت قول أبي إسحاق الشيرازي وإن كان من مناعي القياس على قول الإمام؛ لأنه نص على حكم المسألة بعينها.

(٥) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٦٨).

(٦) انظر: روضة الناظر (٣/١٠١٢).

(٧) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٥/٥٨).

(٨) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٨)، والفروع لابن مفلح (١/٤٢).

(٩) انظر: التبصرة (ص/٥١٦).

(١٠) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٧٠)، والمسودة (٢/٩٤٠).

(١١) انظر: الإنصاف (١/٤٦١).

(١٢) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/١٠٥).

(١٣) انظر: الجمع والفرق للجويني (١/١٧٤). وابن سريج هو: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، أبو العباس، لُقّب بالبابز الأشهب؛ لقوة حجته، ولد ببغداد سنة ٢٤٩هـ أحد فقهاء المذهب الشافعي، ومن البارعين فيه، والناصرين له، انتهت إليه رئاسة مذهبه، كان زاهداً ورعاً، قال عنه أبو إسحاق الشيرازي: «كان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي حتى المزماني»، وولي القضاء بشيراز، ويُعدّ من المكثرين من التأليف، ويقال: إنها بلغت أربعمئة مصنف، يقول تاج الدين ابن السبكي: «ولم نقف إلا على القليل منها»، وقد قام ابن سريج بنشر المذهب الشافعي في الآفاق، من مؤلفاته: الرد على ابن داود في إبطال القياس، والرد على داود في مسائل اعترض بها الشافعي، والخصال، والودائع لمنصوص الشرائع، توفي =

والطوفي^(١) - ونصَّ على اشتراط البحث عن الفرق والجذ في طلبه -
والمرداوي^(٢)، وتبع الشيخ عبدالقادر بن بدران الطوفي في اختياره^(٣).

القول الثالث: التفصيل في المسألة، فلا يخلو الأمر من حالتين:
الحالة الأولى: أن يعلم تاريخ قول الإمام في المسألتين.
الحالة الثانية: أن يجهل التاريخ.

الحالة الأولى: أن يعلم تاريخ قول الإمام في المسألتين.
إن علم تاريخ قول الإمام في المسألتين، فلا يخلو: إمّا أن يقرب
الزمن بين قولي الإمام، أو أن يبعد:

- فإن قرب الزمن بين قوليّه، لم يجز النقل والتخريج.
- وإن بعد الزمن بين قولي الإمام: نُقلَ حكم الثانية إلى الأولى في
الأقيس، ولا يُنقل حكم الأولى إلى الثانية، إلا أن نجعل أول قوليّه في
مسألة واحدة مذهباً له، مع معرفة التاريخ.

الحالة الثانية: أن يجهل التاريخ.

إن جهل تاريخ قولي الإمام في المسألتين: جازَ نقلُ حكم أقرب
المسألتين من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو الأثر أو قواعد الإمام وأصوله
في الأقيس، دون العكس، إلا أن نجعل أول قوليّه في مسألة واحدة مذهباً
له مع معرفة التاريخ، فتنتقل حكم المرجوحة إلى الراجعة.

= ببغداد سنة ٣٠٦هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٥/٤٧١)، وطبقات
الفقهاء للشيرازي (ص/١٠٥)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/٦٦)، وسير أعلام النبلاء
(١٤/٢٠١)، وطبقات المعتزلة للمرتضى (ص/١٢٩)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن
السبكي (٣/٢١)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٢٠).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٤١).

(٢) انظر: تصحيح الفروع (١/٤٢). وأنه إلى أن المرادوي ذكر في بعض المواضع تصحيح القول
الأول، ومراده الصحيح في المذهب؛ بدليل: أنه في موضع واحد صحح القول الأول،
وصوّب القول الثاني.

(٣) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٣٨٢).

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ ابْنُ حَمْدَانَ^(١).

وَقَرِيبٌ مِنْ اخْتِيَارِ ابْنِ حَمْدَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَمْسُ الدِّينِ البُعْلِيُّ^(٢)؛ إِذْ اخْتَارَ جَوَازَ النُّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ مَا لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَقْرَبُ الزَّمَنُ^(٣).

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أنَّ مغايرة الإمام بين المسألتين في الحكم، وإن تشابهتا في الظاهر، يدلُّ على وجود فرق بينهما، لم يتفطن له الناظرُ فيهما.

يؤيد ذلك: أنَّ كثيراً من المسائل التي ادَّعِيَ فيها انتفاء الفارق المؤثر بين المسألتين، وقيل فيهما بالنقل والتخريج، وُجِدَ بينهما فرقٌ منَع التسوية بينهما في الحكم^(٤).

الدليل الثاني: أنَّ نقلَ الجوابِ عن مكانه بمثابة إحداثِ جوابٍ مبتدأ؛ ولَمَّا لَمْ يَجْزُ إِحْدَاثُ جَوَابٍ مُبْتَدَأٍ، لَمْ يَجْزُ نَقْلُ جَوَابِهِ إِلَى مَسْأَلَةٍ لَهُ فِيهَا

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/ ٨٨-٨٩).

(٢) هو: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن مركان البعلبي، شمس الدين أبو عبد الله، ولد ببغلبك سنة ٦٤٥هـ ونشأ بها، كان إماماً فقيهاً محدثاً نحويّاً لغويّاً، متعبداً صالحاً متواضعاً، على طريقة السلف، حسن السمائل، حنبلي المذهب، وكانت له عناية بالمعاني والرجال، وقد قرأ العربية واللغة على ابن مالك، ولأزمه، وصنف كتباً كثيرة، منها: المطلع على أبواب المقنع، وشرح الجرجانية، وشرح ألفية ابن مالك، ومختصر روضة الناظر، توفي بالقاهرة سنة ٧٠٩هـ. انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٥٠١)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٣٧٢)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ١٤٠)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/ ٤٨٥)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٠٧)، والمنهج الأحمد للعلمي (٤/ ٣٧٩)، والدر المنضد له (٢/ ٤٥٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/ ٣٨).

(٣) انظر: المطلع على أبواب المقنع (ص/ ٤٦١).

(٤) انظر: المعتمد (٢/ ٨٦٣).

قولٌ يخالفُ القولَ المنقولَ^(١).

الدليل الثالث: إذا لم نجعل قول الإمام فيما نصَّ على حكمه قوله فيما سكت عنه، فمن باب أولى أن لا نجعله قوله فيما نصَّ على خلافه^(٢).

الدليل الرابع: أن مذهب الإمام هو: ما قاله، أو دلَّ عليه بما جرى مجرى القول، فإذا لم يقله، ولم يدلَّ عليه، بل نصَّ على خلافه، لم تجزُ نسبته إليه^(٣).

الدليل الخامس: إذا نصَّ الشارعُ على حكمين مختلفين في مسألتين متشابهتين، لم يجز نقل إحداهما إلى الأخرى، فكذا الأمر في أقوال الأئمة، لا يجوز نقل حكم إحدى المسألتين إلى الأخرى^(٤).

الدليل السادس: إذا نصَّ الإمام على التفريق بين المسألتين، لم يجز قياس إحداهما على الأخرى، فكذلك إذا فرَّق بينهما في الحكم^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلل أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن المسألتين اللتين اختلف جواب الإمام فيهما، من جنس واحد؛ فمعناهما متحد أو متقارب، وهذا يُوجب أن يكون جواب الإمام في إحداهما جواباً له في الأخرى، ولذا قلنا بالنقل والتخريج بينهما^(٦).

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٧٤).

(٢) انظر: روضة الناظر (٣/١٠١٣)، ويستدل بهذا الدليل من لم يجوز قياس ما سكت عنه على ما نص عليه.

(٣) انظر: التبصرة (ص/٥١٦)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٣)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٦٨)، وروضة الناظر (٣/١٠١٣).

(٤) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٩)، والتحجير (٨/٣٩٦٧).

(٥) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٨)، والتحجير (٨/٣٩٦٨).

(٦) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٧٣)، وصفة الفتوى (ص/٨٨).

مناقشة الدليل الأول: إنَّ تشابه المسألتين وتقارب معناهما، وكونهما مِنْ جنسٍ واحدٍ، لا يُوجِبُ أن يكون جوابُ الإمام في إحداهما جواباً له في الأخرى؛ إذ ليس كلُّ ما ثَبَتَ في مسألةٍ مِنْ مسائلِ الصلاة - وهي جنسٌ واحدٌ- ينقل إلى بقية مسائلها، فلا يصحُّ نقلُ جوابِ الإمام فيمنَّ صلى قاعداً مريضاً إلى مسألة: مَنْ صلى قاعداً قادراً صحيحاً، بالاتفاق^(١).

الدليل الثاني: إذا اختلف جوابُ الإمام في مسألتين متشابهتين، قلنا بالنقل والتخريج بينهما، قياساً على نصوصِ الشارع؛ ألا تَرَى أن الله تعالى لما نصَّ في كفارة القتل على إيمانِ الرقبةِ المعتقة، وأطلقها في كفارة الظهار، قسنا إحداهما على الأخرى، وشرَطْنَا الإيمانَ في كفارة عتقِ الرقبةِ في الظهار، فكذلك في مسألتنا، نقيسُ كلاً من المسألتين على الأخرى^(٢).

مناقشة الدليل الثاني: قياسُ مسألة: (النقل والتخريج) على ما أوردتموه في دليلكم، قياسٌ مع الفارق، وبيانُ ذلك: أن الله تعالى صرَّحَ بالإيمانِ في كفارة القتل، وسكَّت عنه في كفارة الظهار، فقسنا ما سكَّت عنه على ما نصَّ عليه.

وفي مسألتنا: صرَّحَ الإمامُ في كلتا المسألتين بقولٍ يخالفُ قوله في المسألة الأخرى، فلا يجوزُ حمل إحداهما على الأخرى، فنظيرُ مسألتنا: الصيامُ في كفارة الظهار، وكفارة التمتع، فاعتبرَ الشارعُ تنابُعَ الصيامِ في كفارة الظهارِ في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٣)، واعتبرَ التفريقَ في صيامِ كفارة التمتع في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(٤)، ولم يجرِ نقلُ حكم كلِّ منهما إلى الأخرى^(٥).

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/ ٨٧٥-٨٧٦).

(٢) انظر: التبصرة (ص/ ٥١٦)، وشرح اللمع (٢/ ١٠٨٣)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٣٦٩).

(٣) من الآية (٤) من سورة المجادلة. (٤) من الآية (١٩٦) من سورة البقرة.

(٥) انظر: التبصرة (ص/ ٥١٦)، وشرح اللمع (٢/ ١٠٨٣)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٣٦٩).

الدليل الثالث: لو قال إمام المذهب: الشفعة لجار الدار، لوجب لجار الدكان؛ لأنه لا فرق بينهما، وحقيقة الأمر، نقل حكم مسألة إلى نظيرتها، وكذلك فيما إذا نص الإمام على حكمين مختلفين في مسألتين متشابهتين، فننقل حكم كل واحدة منهما إلى الأخرى^(١).

مناقشة الدليل الثالث، نقش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: ليس قول الإمام: الشفعة لجار الدار، نظيراً لمسألتنا؛ لأن حكم الدكان مسكوت عنه، ونظير مسألتنا أن يقول الإمام: الشفعة لجار الدار، ويقول في موطن آخر: لا شفعة لجار الدكان.

وفي هذا المقام لا يُنقل قول الإمام في كل مسألة إلى الأخرى^(٢).

الوجه الثاني: أننا ألحقنا جار الدكان بجار الدار؛ لأنهما بمعنى واحد، ويسوغ النقل والتخريج فيما كان هذا شأنه من المسائل؛ لأنه لا يمكن الفصل بينهما^(٣).

دليل أصحاب القول الثالث: أننا نمنع النقل والتخريج بين المسألتين المتشابهتين اللتين اختلف قول الإمام فيهما في حالة قرب الزمن بينهما؛ لأن الظن بالإمام أنه ذاكراً لقوله الأول حين أفتى في المسألة الثانية، وأنه لم يفرق بين المسألتين في الحكم إلا لفرق مؤثر بينهما^(٤).

وأما في حالة البعد الزمني بين قولي الإمام في المسألتين: فمن المحتمل استواء المسألتين عنده، ولذا ننقل حكم المسألة الثانية إلى المسألة الأولى، دون العكس، إلا على القول بجواز نسبة قولين إلى الإمام في مسألة واحدة، مع معرفة التاريخ^(٥).

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٧٠).

(٢) انظر: المصدر السابق. (٣) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٨٣).

(٤) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٨-٨٩).

(٥) انظر: المصدر السابق، وتحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٦٦)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٧٧).

مناقشة دليل أصحاب القول الثالث: أن مؤدى هذا القول هو المنع من النقل والتخريج في حالة معرفة التاريخ، والقرب الزمني بين الجوابين، وجواز نقل حكم الثانية إلى الأولى في حالة البعد الزمني بين الجوابين؛ ويُشكل عليه: أن حقيقة النقل في هذه الحالة إلغاء قول الإمام المنصوص عليه في جوابه الأول، بالقياس على جوابه في المسألة الثانية، ولا يجوز إلغاء النص بالقياس^(١).

• الموازنة والترجيح:

من خلال النظر والتأمل في الأقوال وأدلتها، وما ورد على بعضها من مناقشات، يظهر لي رجحان القول الأول المانع من نسبة القول إلى الإمام بناء على النقل والتخريج، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أن اختلاف جواب الإمام بين المسألتين، قرينة دالة على وجود فرق مؤثر بينهما، مَنَعَ التسوية بينهما في الحكم.

الثاني: لو دققنا النظر في كثير من المسائل التي ادّعي فيها انتفاء الفارق المؤثر بين المسألتين، وقيل بالنقل والتخريج بينهما، لوجدنا أن التفريق بين المسألتين في الحكم أنسب من التسوية بينهما.

يقول صدر الدين السلمي: «تجد في عامة هذه المسائل - التي قيل فيها بالنقل والتخريج - الصحيح فيها تقرير النصين، والفرق»^(٢).

الثالث: أن في النقل والتخريج تقويلاً للإمام بما يخالف نصّه.

الرابع: ليس لمن قال بنسبة القول إلى الإمام بناء على النقل والتخريج دليل ينهض به؛ إذ ورد على أدلتهم مناقشات تُضعفها.

(١) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٦٨)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٧٩).

(٢) فرائد الفوائد (ص/١٠٥).

الخامس: فيما يتصل بالقول الثالث، ممّا يشكل عليه في حال النقل والتخريج عند الجهل بالتاريخ - إضافة إلى عدم الدليل الدالّ على القول - أنّ نقل أقرب الجوابين إلى الكتاب أو السنة أو قواعد الإمام وأصوله، إلى المسألة الأخرى، دون العكس، لا يصح؛ لأنّ هذه الطريقة مخالفة لأسس الترجيح وقواعده عند العلماء^(١).

لكن إن كانت المسألتان اللتان اختلفت جواب الإمام فيهما، بمعنى واحد، بحيث لا يمكن الفصل بينهما بوجه:

فإن عُلِمَ التاريخ كان جواب الإمام الثاني رجوعاً عن الأول في الظاهر^(٢)، وإن جهل التاريخ، فيكون حكمهما حكم مسألة واحدة اختلف قول الإمام فيها^(٣).

• أثر الخلاف:

الخلاف بين الأقوال خلاف معنوي، ويظهر أثره فيما تقدمت الإشارة إليه في أثر الخلاف في مسألة: (نسبة القول إلى الإمام بناءً على المفهوم)، وفي وصف القول المنقول إلى المسألة الأخرى:

فعلى قول المانعين من النقل والتخريج - وهم أصحاب القول الأول - يكون القول المنقول وجهاً لمن خرجه.

وعلى قول المجيزين للنقل والتخريج - وهم أصحاب القول الثاني - يكون القول المنقول رواية مخرجة^(٤).



(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٢٧٩).

(٢) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٦٨).

(٣) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٨٣).

(٤) انظر: التحبير (٨/٣٩٦٩)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٣).

الفرع السابع:

لازم القول

تحسُّنُ الإشارةُ قبلَ بيانِ المرادِ باللازم - في مقامِ نسبةِ القولِ إلى الإمام - إلى بيانِ أنَّ اصطلاحَ المناطقَةِ في المرادِ بالآزمِ يختلفُ عن اصطلاحِ الأصوليين:

فاللازمُ عندَ المناطقَةِ: ما يمتنعُ انفكاكُهُ عن الشيءِ^(١).

أمَّا عندَ علماءِ الأصولِ، فمعناه أوسعُ؛ إذ إنَّهم يطلقونَ اللازمَ على اللازمِ العقلي الذي لا يمكنُ تخلفه عن ملزومِهِ - وهذا موافقٌ للآزمِ عندَ المناطقَةِ - وعلى اللازمِ الذي قد يتخلفُ عن ملزومِهِ.

فَجَعَلَ الأصوليونَ مِن أنواعِ الملازمةِ - إضافةً إلى العقليةِ - الملازمةَ الشرعية، والملازمةَ العاديةِ^(٢).

لا يخرجُ تحديدُ اللازمِ في مقامِ نسبةِ القولِ إلى الإمامِ عمَّا قرره الأصوليونَ.

وقد وُجدَ مِن بعضِ العلماءِ المعاصرينَ مَنْ بيَّنَ المرادَ بقولِ الأصوليينَ: لازمِ المذهبِ، هل يُعَدُّ مذهباً؟

يقولُ الدكتورُ عياضُ السلمي في بيانه للمسألة: «ما يلزمُ مِن ثبوتِ القولِ ثبوتهُ عقلاً، أو شرعاً، أو لغةً، ولم يُذكرَ في الكلامِ»^(٣).

(١) انظر: التعريفات للجرجاني (ص/ ٢٧٠)، والتوقيف لمهمات التعاريف للمناوي (ص/ ٦١٥)، وطرق الاستدلال ومقدماتها للدكتور يعقوب الباحسين (ص/ ٦١). وراجع: دره تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١٠/ ١٢٠).

(٢) انظر: التجميع (١/ ٣٣٠)، وشرح الكوكب المنير (١/ ١٣٠)، وتحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/ ٨٨)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/ ٢٨٣)، وطرق الاستدلال ومقدماتها له (ص/ ٦٤).

(٣) تحرير المقال (ص/ ٨٨).

وذكر فضيلة الشيخ بكر أبو زيد صورة المسألة، فقال: «إذا قال المجتهد قولاً في مسألة خلافية، فهل يلزمه ما تولد عن هذا الخلاف من لازم قوله، وثمره خلافه؟ فيكون له حكمان في مسألتين: حكم قاله، وحكم يلزمه على أثر قوله، فيكون بمثابة ما قاله»^(١).

وبالنقلين المتقدمين تتضح صورة المسألة، ويمكن القول بأن المراد باللازم هو فيما إذا قال إمام المذهب قولاً، ولزم منه لازم عقلي، أو شرعي، أو عادي، فهل تصح نسبة القول باللازم إلى الإمام؟

وأحب أن أشير إلى أن جمال الدين الإسني قد نص على المراد باللازم فقال: «إذا لم نعرف القول المنسوب إلى الشافعي في القولين المطلقين، وعرفنا قوله في نظير تلك المسألة: فإن كان بين المسألتين فرق يجوز أن يذهب إليه ذاهب، لم نحكم بأن قوله في المسألة كقوله في نظيرها؛ لجواز أن يكون قد ذهب إلى الفرق.

وإن لم يكن بينهما فرق البتة، فالظاهر أن يكون قوله في إحدى المسألتين قولاً له في الأخرى، وهذه المسألة هي المعروفة بأن لازم المذهب هل هو مذهب أم لا»^(٢).

وما ذكره الإسني مشكل؛ ففرق بين القياس على قول الإمام، ولازم قوله، وقد أول الشيخ محمد المطيعي قول الإسني، فقال: «يريد الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في تلك المسألة، فمن قال: إن لازم المذهب ليس بمذهب، قال: لا يكون قول الشافعي في إحدى المسألتين قولاً له في الأخرى... ومن قال: إن لازم المذهب مذهب، قال: يكون قوله في إحدى المسألتين قولاً له في الأخرى مطلقاً»^(٣).

(١) المدخل المفصل (١/٢٨٤). (٢) نهاية السؤل (٤/٤٤٣).

(٣) سلم الوصول (٤/٤٤٣-٤٤٤). وانظر: نظرية التخريج للدكتور نوار الشلي (ص/٢٣٦-٢٣٧).

ويعلق الدكتور عياض السلمي على كلام جمال الدين الإسني قائلاً: «والواقع أن مسألة: (لازم المذهب، هل هو مذهب؟) أعمّ ممّا ذكره، وليست مقصورة عليه»^(١).

وسأذكرُ بعضَ الأمثلةِ للآزمِ القولِ قبلَ الشروعِ في المسألة:

المثال الأول: ما يدركه المسبوقُ في صلاة الجماعة، أهو آخر صلاته، أم أولها؟

يترتب على القولِ بأنَّ ما يدركه المسبوقُ آخر صلاته، لوازم:

منها: أن الاستفتاحَ في أولِ ركعة يقضيها، والاستعاذة إذا قامَ إلى القضاء، وإذا سبقَ ببعض تكبيرات الجنازة، تابع الإمام في الذكر الذي هو فيه، ثم يقرأ الفاتحة في أول تكبيرة يقضيها.

ويترتب على القولِ بأنَّ ما يدركه المسبوقُ أول صلاته، لوازم:

منها: أن الاستفتاح والاستعاذة في أولِ ركعة يدركها، وإذا سبقَ ببعض تكبيرات الجنازة، قرأ الفاتحة في التكبيرة التي دخلَ فيها مع الإمام^(٢).

فإذا قال إمام المذهب: إنَّ ما يدركه المسبوقُ آخر صلاته، فهل تنسبُ إليه لوازمُ قوله؟ وإذا قال: ما يدركه المسبوقُ أول صلاته، فهل تنسبُ إليه لوازمُ قوله؟

المثال الثاني: الإقالة^(٣) أهى فسخ، أم بيع؟

(١) تحرير المقال (ص/٨٩). وقد استعمل ابن القيم لفظ القياس والمراد به اللازم، انظر: الطرق الحكمية (١/٤٣٦).

(٢) انظر - للمزيد من اللوازم -: تقرير القواعد لابن رجب (٣/٢٧٠-٢٧٤).

(٣) الإقالة هي: فسخ البيع من البائع والمشتري. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (ص/٣٢٨)، والمغني لابن قدامة (٤/٩٦)، وطلبه الطلبة للنسفي (ص/٢٩٦). وقيل: ترك المبيع لبائعه بشئ. انظر: التاج والأكليل للمواق (٦/٤٢٥)، والشرح الصغير للدردير (٣/٢٠٨).

يترتب على القول بأن الإقالة فسخٌ لوازم:

منها: لا يشترط للإقالة شروط البيع، وتصح بلفظ: المصالحة، ولا يثبت فيها خيار المجلس.

ويترتب على القول بأن الإقالة بيعٌ لوازم:

منها: يُشترط لها شروط البيع، ولا تصح بلفظ: المصالحة، ويثبت فيها خيار المجلس^(١).

فإذا قال الإمام: الإقالة فسخٌ، فهل تُنسب إليه لوازم قوله؟

وإذا قال الإمام: الإقالة بيعٌ، فهل تُنسب إليه لوازم قوله؟

المثال الثالث: نفقة الحامل، أهي واجبة لها، أم لحملها؟

يترتب على القول بأن نفقة الحامل لأجلها لوازم:

منها: وجوب النفقة حال عسر الزوج، وسقوط النفقة فيما لو نَشَزَتْ^(٢)، وإذا مات الزوج لم يلزم أقاربه نفقتها، وإذا غاب عنها الزوج ثبتت نفقتها في ذمته، فلا تسقط بمضي الزمان.

ويترتب على القول بأن نفقة الحامل للحمل لوازم:

منها: عدم وجوب النفقة حال عسر الزوج، وعدم سقوط نفقتها إذا نَشَزَتْ، وإذا مات الزوج لزم أقاربه النفقة، وإذا غاب عنها سقطت النفقة بمضي الزمان^(٣).

(١) انظر - للمزيد من اللوازم - : تقرير القواعد لابن رجب (٣/ ٣٠٩-٣٣٢).

(٢) النشوز في أصله: كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه، وسوء عشرته. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (ص/ ٤٣٠)، والمطلع على أبواب المقنع للبعلي (ص/ ٣٢٩)، وأنيس الفقهاء للقنوي (ص/ ١٥٨).

أما النشوز المسقط للنفقة، فهو معصية الزوجة زوجها فيما يجب عليها - مما أوجبه الشرع بسبب النكاح - كما لو امتنعت من فراشه، أو من الانتقال معه إلى مسكن مثلها، أو أبت السفر معه، إن لم تشترط بلدها. انظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٢١/ ٣٢٧).

(٣) انظر - للمزيد من اللوازم - : تقرير القواعد لابن رجب (٣/ ٣٩٨-٤٠٦).

فإذا قال الإمام: نفقة الحامل؛ لأجل المرأة، فهل تنسب إليه لوازم قوله؟

وإذا قال: نفقة الحامل؛ لأجل الحمل، فهل تنسب إليه لوازم قوله؟

• تحرير محل النزاع في المسألة:

أولاً: إذا نصَّ الإمام على التزام لوازم قوله، صحَّح نسبها إليه.
 ثانياً: إذا نصَّ الإمام على عدم التزام لوازم قوله، فلا تنسب إليه^(١).
 ثالثاً: إذا نصَّ الإمام على حكم يخالف لازم قوله، فلا ينسب اللازم إليه^(٢).

رابعاً: محلُّ النزاع، إذا لزم من قول الإمام لازم، ولم ينصَّ على التزامه، ولا على عدم التزامه، بل سكَّت عنه، ولم يصرَّح بخلافه، فهل يُنسب إليه؟

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في المسألة على أقوال:

القول الأول: أن لازم المذهب ليس بمذهب.

نسب أبو إسحاق الشاطبي هذا القول إلى شيوخه من البجائين والمغاربة، وإلى المحققين^(٣). ونسبه الأمير الصنعاني إلى المحققين^(٤).

واختاره جمع من العلماء، منهم: ابن حزم^(٥)، والعزُّ ابن عبد السلام^(٦)، وابن القيم^(٧)، وبدر الدين الزركشي^(٨)، وأبو المواهب

(١) انظر: القواعد الكلية لابن تيمية (ص/٢٥٥).

(٢) انظر: قواعد الأحكام (٣٠٦/١)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢١٧/٢٠).

(٣) انظر: الاعتصام (٣٨٨/٢). (٤) انظر: إجابة السائل (ص/٤٠٣).

(٥) انظر: الفصل والملل (٢٥٠/٣). (٦) انظر: قواعد الأحكام (٣٠٦/١).

(٧) انظر: إعلام الموقعين (٢٤٠/٥).

(٨) انظر: البحر المحيط (٣٩١/١)، وسلاسل الذهب (ص/١٧٠).

اليوسي^(١).

وفي مواضع من كلام تقي الدين ابن تيمية تصريحٌ باختيار هذا القول^(٢).

القول الثاني: أن لازم المذهب مذهبٌ، فتصح نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً عليه.

وهو قول بعض الحنابلة^(٣).

ودكر هذا القول أبو إسحاق الشاطبي^(٤)، وبدر الدين الزركشي^(٥)، ولم ينسباه إلى أحد.

القول الثالث: أن لازم قول الإنسان نوعان:

النوع الأول: لازم قوله الحق، فيجب عليه أن يلتزمه، وتصح نسبته إليه.

النوع الثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، فلا يجب عليه أن يلتزمه، ولا تصح نسبته إليه.

وهذا قول تقي الدين ابن تيمية^(٦).

(١) انظر: البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع (٣/٣٢٣). وأبو المواهب اليوسي هو: الحسن بن مسعود بن محمد بن علي بن يوسف بن أحمد، نور الدين اليوسي، أبو المواهب وأبو علي وأبو السعود، ولد بفركلة إحدى مدن المغرب سنة ١٠٤٠هـ تلقى العلم على طائفة من شيوخ عصره، وقد ظهرت عليه بوادر النبوغ في وقت مبكر، كان فقيهاً أصولياً لغوياً إخبارياً أديباً شاعراً عابداً عالماً عاملاً، حمل راية نشر العلم، وقصده الطلاب، وتلمذوا له، انتهت إليه رئاسة العلم في وقته، من مؤلفاته: البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع، ونيل الأمانى بشرح التهاني، وقانون في جمع العلوم، توفي سنة ١١٠٢هـ. انظر ترجمته في: فهرس الفهارس والأبواب للكتاني (٢/١١٥٤)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٨٤)، والأعلام للزركلي (٢/٢٢٣)، ومقدمة تحقيق البدور اللوامع (١/٣٠).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/٣٠٦)، و(٢٠/٢١٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (٣٥/٢٨٨-٢٨٩). (٤) انظر: الاعتصام (٢/٣٨٨).

(٥) انظر: البحر المحيط (١/٣٩١)، وسلاسل الذهب (ص/١٧٠).

(٦) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٩/٤١-٤٢)، والقواعد النورانية له (ص/١٩٣) ط/ ابن الجوزي.

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: لو قلنا: إن لازم المذهب مذهب، لأدى هذا إلى تكفير عدد من العلماء، كتكفير من نفى استواء الله على العرش مثلاً؛ لأن لازم قوله، أن لا يكون شيء من أسماء الله أو صفاته حقيقة، وهذا القول يستلزم قول الملاحدة المعطلين^(١).

الدليل الثاني: يحتمل أن لا يتنبه إمام المذهب إلى لازم قوله - وهذا من طبيعة البشر - فكيف نسب إليه أمراً قد يغفل عنه؟^(٢).

دليل أصحاب القول الثاني: أننا نقول بأن لازم المذهب مذهب؛ لثلا يقع الإمام في التناقض؛ إذ الأصل في أقواله الاطراد، وعدم التناقض^(٣).

مناقشة دليل أصحاب القول الثاني: أن الإمام غير معصوم من التناقض، بل ثبت وقوع التناقض من بعض العلماء، ولم يعصم منه إلا الأنبياء عليهم السلام^(٤).

دليل أصحاب القول الثالث: أن لازم القول الحق حق، فتجوز نسبته إليه؛ لعدم ترتب ضرر على القائل.

أما لازم القول غير الحق، فلا تجوز نسبته إليه؛ لأن نسبته إليه قد

(١) انظر: المصدر السابق (٢٠/٢١٧). والملاحدة: جمع ملحد، والملحد: هو الذي ينكرون وجود الله سبحانه وتعالى. انظر: المعجم الفلسفي (ص/٢٠، ١٧٤، ١٩٢)، وصراع مع الملاحدة للميداني (ص/٦١)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (٢/٨٠٣).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/٢٨٨)، والقواعد النورانية له (ص/١٩٣) ط/ ابن الجوزي، وإعلام الموقعين (٥/٢٤٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى شيخ الإسلام (٥/٣٠٦)، وتحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٩٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى شيخ الإسلام (٢٩/٤٢).

تؤدي إلى تكفير القائل^(١).

• الموازنة والترجيح:

من خلال تأمل الأقوال في المسألة، وما استدلوا به، يظهر لي ضيق دائرة الخلاف بين الأقوال، إذا طبقنا اللازم في مسائل الفقه؛ ذلك أن غالب من لم يجعل لازم المذهب مذهباً، إنما أورد المنع عند حديثهم عن مسألة عقدية^(٢)، وأساس اعتمادهم على المحاذير التي يؤدي إليها القول باللازم، وتحقق تلك المحاذير في الأخذ باللازم في أصول الدين.

أمّا في الفقه والفروع، فيظهر لي اختلافها عن أصول الدين، وذلك لعدم لحوق المفسد الكبرى المترتبة على الأخذ باللازم.

ومع ما سبق، فإنّ اللازم في الفروع على نوعين:

النوع الأول: اللازم البعيد، الذي يغلب على الظن غفلة القائل عنه، وقد يظهر منه إنكاره، فهذا لا يُنسب إلى إمام المذهب، ولا سيما أنه قد ينازع المتكلم في أنه لازم قوله^(٣).

النوع الثاني: اللازم غير البعيد، الذي نظن عدم غفلة قائله عنه، فهذا ينسب إلى إمام المذهب مقيداً، كقولنا: مقتضى قوله كذا، أو لازم قوله كذا؛ إذ ليس اللازم في منزلة القول المنصوص، ولا في منزلة ما ليس بلازم قوله، بل هو في منزلة بينهما^(٤).

(١) انظر: المصدر السابق، والقواعد النورانية لابن تيمية (ص/١٩٣) ط/ ابن الجوزي.

(٢) انظر على سبيل المثال: الفصل والملل لابن حزم (٣/٢٥٠)، وقواعد الأحكام للعز ابن عبد السلام (١/٣٠٦)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/٣٠٦)، و(٢٠/٢١٧)، والاعتصام للشاطبي (٢/٣٨٨)، والبحر المحيط (١/٣٩١)، وسلاسل الذهب (ص/١٧٠).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/٢٨٨).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/٢٨٩)، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١٠/١٢١). وقارن بسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٤٤٤).

• نوع الخلاف:

الخلافُ بين الأقوالِ خلافٌ معنوي، ويظهرُ أثرُه في المسألتين اللتين ذكرتهما في أثرِ الخلافِ في صحة نسبة القولِ إلى الإمام بناءً على المفهوم.



الفرع الثامن:

ثبوت الحديث

لا شك في أنَّ المصدرين الأساسيين للأحكام الشرعية هما: الكتاب الكريم، والسنة النبوية، وقد حرص الأئمة على موافقة اجتهاداتهم لما دلَّ عليه الكتاب والسنة^(١)، بل أمروا برّد أقوالهم متى ما خالفت الحديث الصحيح، وجعل أقوالهم موافقة لما دلّت عليه السنة الصحيحة:

جاء عن الإمام أبي حنيفة أنّه قال: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي»^(٢). وقال أيضاً: «إذا قلتُ قولاً يخالف كتاب الله، وخبرَ الرسول ﷺ، فتركوا قولِي»^(٣).

وقال الإمام مالك: «إنّما أنا بشرٌ أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكلُّ ما وافق الكتاب والسنة، فخذوا به؛ وكلُّ ما لم يوافق الكتاب والسنة، فاتركوه»^(٤).

وقال الإمام الشافعي: «كلُّ حديث عن النبي ﷺ فهو قولِي، وإن لم تسمعه مني»^(٥). وقال أيضاً: «إذا صحَّ الحديث، فهو مذهبي»^(٦). وقال

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ١٠٨٠).

(٢) ذكر قول الإمام أبي حنيفة: ابن عابدين في: رد المحتار على الدر المختار (١/ ٢٢١)، وصالح الفلاني في: إيقاظ همم أولي الأبصار (ص/ ١٧٨) ط/ دار الفتح.

(٣) ذكر قول الإمام أبي حنيفة: صالح الفلاني في: إيقاظ همم أولي الأبصار (ص/ ١٧٨) ط/ دار الفتح.

(٤) أخرج قول الإمام مالك: ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٧٥)، برقم (١٤٣٥).

وانظر: معنى قول الإمام المطلبي لتقي الدين السبكي (ص/ ١٢٥)، وإيقاظ همم أولي الأبصار لصالح الفلاني (ص/ ١٩٦) ط/ دار الفتح.

(٥) أخرج قول الإمام الشافعي: ابن أبي حاتم في: آداب الشافعي (ص/ ٤).

وانظر: مناقب الإمام الشافعي لابن كثير (ص/ ١٢٥).

(٦) ذكر قول الإمام الشافعي محيي الدين النووي في: المجموع شرح المذهب (١/ ٦٣).

أيضاً: «إذا وجدتم عن رسول الله ﷺ سنةً خلافَ قولِي، فخذوا السنة، ودعوا قولِي؛ فإنِّي أقولُ بها»^(١).

فإذا ثَبَتَ الحديثُ عن النبي ﷺ، فهل يُنسَبُ ما دَلَّ عليه الحديثُ إلى إمامِ المذهب؟

لهذه المسألة أربعُ صورٍ:

الصورة الأولى: إذا روى الإمامُ الحديثَ، أو صححه، ولم يردّه، ولم ينقلْ عنه خلافَ ما دَلَّ عليه الحديثُ.

الصورة الثانية: إذا روى الإمامُ الحديثَ، وخالفه.

الصورة الثالثة: إذا ثَبَتَ الحديثُ مِنْ غيرِ مروي الإمام، وخالفه.

الصورة الرابعة: إذا ثَبَتَ الحديثُ مِنْ غيرِ مروي الإمام، ولم ينقلْ عنه قولٌ بخلافه.

الصورة الأولى: إذا روى الإمامُ الحديثَ، أو صححه، ولم يردّه، ولم ينقلْ عنه خلافَ ما دَلَّ عليه الحديثُ.

إذا روى الإمامُ بسنده حديثاً عن النبي ﷺ، ولم يردّه، ولم يقلْ بنسخه، ولم يُنقلْ عنه قولٌ يخالفُ ما دَلَّ عليه الحديثُ، فهل تدلُّ روايةُ الإمام للحديثِ على قوله؟

ومثلُ هذه المسألة: ما لو صحَّح الإمامُ حديثاً، ولم يُنقلْ عنه قولٌ مخالفٌ لما دَلَّ عليه الحديثُ، فهل يُنسَبُ إليه مدلولُ الحديثِ؟

اهتمَّ الحنابلةُ - على وجه الخصوص - بهذه الصورة، واختلفوا فيها على قولين:

(١) أخرج قول الإمام الشافعي: البيهقي في: مناقب الشافعي (٤٧٢/١)؛ وفي: المدخل إلى السنن الكبرى (٢٢٤/١)، برقم (٢٤٩)؛ والبغداد في: الفقيه والمتفقه (٣٨٩/١)، برقم (٤٠٦)؛ والسمعاني في: أدب الإملاء (٤٤٣/٢) برقم (٣٢١).

وانظر: الملل والنحل للشهرستاني (٤٧٧/١).

القول الأول: أن رواية الإمام للحديث تدل على قوله.
وهذا القول وجه عند الحنابلة^(١). ونسبه ابن حامد إلى عامة
شيوخه^(٢).

واختاره جمع من الحنابلة، منهم: الأثرم^(٣)، وصالح بن أحمد^(٤)،
والمروزي^(٥)، وعبد الله بن أحمد^(٦)، وابن حامد^(٧).

القول الثاني: أن رواية الإمام للحديث لا تدل على قوله.
وهذا القول وجه عند الحنابلة^(٨). ونسبه ابن حامد إلى طائفة من
الحنابلة^(٩).

واختاره المرداوي في حالة ما إذا دَوَّن الإمام الحديث ولم يصححه،
ولم يحسنه^(١٠).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة،
منها:

الدليل الأول: أن من أصول الإمام أحمد بن حنبل الأخذ بالكتاب
والسنة، كما جاء عنه: «إذا كان الكتاب والسنة، فهو الأمر»^(١١).

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٧)، والفروع لابن مفلح (١/٤٧)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٩).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٥٧).

(٣) انظر: المصدر السابق، وصفة الفتوى (ص/٩٨)، والإنصاف (١٢/٢٥١)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٨).

(٤) انظر: المصادر السابقة. (٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر: المصادر السابقة. (٧) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٥٦).

(٨) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٧)، والفروع لابن مفلح (١/٤٧)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤٩).

(٩) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٦٠). (١٠) انظر: تصحيح الفروع (١/٤٩).

(١١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٥٦).

فإذا روى حديثاً، فلا يُظنُّ أنه سيخالفه^(١).

الدليل الثاني: لو سُئِلَ الإمام عن مسألة، فأجاب بنصِّ حديثٍ نبويٍّ، نُسِبَ إليه القولُ بمدلولِ الحديث، فكذا الحالُ فيما إذا روى الحديث، فإنه يُنسبُ إليه القولُ بمدلولِ الحديث^(٢).

ويمكن مناقشة الدليل الثاني: بأنَّ هناك فرقاً بين مقام الإفتاء، ومقام الرواية؛ فمقام الإفتاء مقام بيان الحكم للمستفتي، ودلالة له على حكم الشرع، لذا كان جوابُ الإمام بالحديث إيداناً بأنَّه قوله، بخلاف الرواية.

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلل أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: لو صحَّت نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على رواية الحديث، للزم من ذلك نسبة مَنْ صَنَّفَ في الحديث أنَّه بالفقه مختص، وبمدلولِ الحديث قائلٌ، وهذا لا يصحُّ^(٣).

الدليل الثاني: أنَّ الإمام حين روى الحديث ساكتٌ عن مدلوله، ولا ينسبُ إلى ساكتٍ قولٌ^(٤).

مناقشة الدليل الثاني: أنَّ السكوتَ في معرض البيان كالنطق، فسكوته حالٌ رواية الحديث، كنطقه بمدلولِ الحديث^(٥).

الدليل الثالث: جاء عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه صحح بعض الأحاديث، والمذهب الحنبلي بخلافها، مِنْ ذلك: روايته لحديث سهل بن

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٣-٣٦٦)، وصفة الفتوى (ص/٩٨).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٦٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٠)، وصفة الفتوى (ص/٩٧).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٦٠).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٦-٣٦٧).

سعد^(١) في النكاح على آيات من القرآن^(٢)، مع أنَّ المذهب الحنبليَّ عدُّ الصَّحَّةِ^(٣)، وروى الإمام مالكٌ حديثَ خيارِ المجلس^(٤)، ولم يعملْ به^(٥).

مناقشة الدليل الثالث: أنَّنا لم ننسبْ إلى الإمام القولَ بناءً على روايته للحديث في هذه المسألة وأمثالها؛ لمجيء قولٍ عنه على خلافٍ ما دلَّ عليه الحديثُ الذي رواه، فقابل هذا الحديث ما هو أقوى منه في بيان رأي الإمام^(٦).

الدليل الرابع: قد يتركُ الإمام العملَ بالحديث، وإن رواه أو صححه؛

(١) هو: سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة، الخزرجي الأنصاري الساعدي، أبو العباس، وكناه بعضهم بأبي يحيى، من مشاهير صحابة رسول الله ﷺ، كان اسمه حَزَنًا، فغيَّر الرسول ﷺ اسمه إلى سهل، روى عنه ﷺ عدة أحاديث، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة، وقد ناهز المائة، جاء عنه أنه قال: «لو متُّ لم تسمعوا أحداً يقول: قال رسول الله ﷺ»، توفي بالمدينة سنة ٩١هـ وقيل: سنة ٨٨هـ. انظر ترجمته في: المعرفة والتاريخ للفسوي (١/٣٣٨)، والاستيعاب لابن عبد البر (ص/٣٠٨)، وتهذيب الكمال للزمري (١٢/١٨٨)، وسير أعلام النبلاء (٣/٤٢٢)، والإصابة لابن حجر (٣/٢٠٠)، وتهذيب التهذيب له (٢/١٢٤).

(٢) أخرج الحديث: أحمد في: المسند (٣٧/٤٥٨) برقم (٢٢٧٩٨).
والحديث أخرجه: البخاري في: صحيحه، كتاب: الوكالة، باب: وكالة المرأة الإمام في النكاح (ص/٤٣٣) برقم (٥١٥٠)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم القرآن (١/٦٤٣) برقم (١٤٢٥).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٦١-٣٦٢)، وصفة الفتوى (ص/٩٧-٩٨). وانظر - قول الحنابلة في مسألة جعل تعليم القرآن صداقاً - في: الكافي لابن قدامة (٣/٣٢٩)، والإنصاف (٨/٢٣٢).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ بلفظ: (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا)، في كتاب: البيوع، باب: بيع الخيار (٢/٢٠١)، برقم (١٩٥٨) من حديث ابن عمر رضيهما الله عنهما.

وأخرجه بلفظ: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه: البخاري في: صحيحه، كتاب: البيوع، باب: إذا بين البيعان ولم يكتما (ص/٣٩٨)، برقم (٢٠٧٩)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: البيوع، باب: الصديق في البيع والبيان (٢/٧١٣)، برقم (١٥٣٢).

(٥) انظر: الموطأ (٢/٢٠١).

(٦) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٦٩).

لمعارض أقوى أو لتأويل صارفٍ له عن ظاهره أو ناسخ له، ومع هذه الاحتمالات، لا تسوغ نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على الرواية^(١).

• الموازنة والترجيح:

من خلال تأمل القولين، وما استدلوا به، يظهر لي عدم صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على مجرد روايته للحديث؛ وذلك للسببين الآتين:

الأول: قد يروي الإمام الحديث، ويرى ترك العمل به؛ إمّا لمعارض أرجح وإمّا لصارف وإمّا لناسخ، ومع هذه احتمالات تضعف نسبة القول إلى الإمام لمجرد الرواية.

الثاني: قد يروي الإمام الحديثين المتعارضين فإلى أيّهما ينسب القول بناءً على الرواية؟

لكن إن اقترن برواية الإمام للحديث قرينة دالة على أخذه بمروية، ساع القول بنسبة القول إليه، بناءً على روايته للحديث؛ لوجود القرينة، مثل: أن يُؤبَّ على الحديث تبويهاً دالاً على اختياره، أو ينقل تلميذه قوله بناءً على روايته؛ لقرينة فهم التلميذ مراد إمامه بروايته، أو يصحح الحديث، فيفهم منه العمل بمدلوله.

وأيضاً: إذا روى الإمام الحديث، ولم يرو ما يعارضه ساغت نسبة القول إليه مقيداً، كقولنا: وهذا قوله؛ لأنه روى الحديث.

الصورة الثانية: إذا روى الإمام الحديث، وخالفه.

إذا روى الإمام بسنده حديثاً، وخالفه، فهل تسوغ نسبة القول إليه بناءً على روايته؟

من قال في الصورة الأولى بعدم نسبة القول إلى الإمام بناءً على روايته للحديث، فمن باب أولى أن يذهب إلى عدم نسبة ما دلّ عليه

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٠)، وصفة الفتوى (ص/٩٧).

الحديث إلى الإمام في الصورة الثانية؛ لأنه إذا لم يُنسب إلى الإمام ما دلّ عليه الحديث، مع عدم وجود قول له، فمن باب أولى أن لا ينسب إليه ما دلّ عليه الحديث، مع وجود قول له.

أمّا عند القائلين بنسبة القول إلى الإمام بناءً على روايته، فنصّ بعضهم على عدم نسبة القول حينئذٍ إلى إمام المذهب، يقول الحسن بن حامد: «إنّ وُجِدَ عن الإمام في الحادثة التي فيها الخبر، جواب كافٍ، لا يلتفت إلى غير جوابه»^(١).

ولأنّ مخالفة الحديث، وترك العمل به تدلّ على أنّ الإمام يطعن في صحته، أو يرى معارضته لما هو أرجح منه، أو يرى نسخه^(٢).

ولأنّ رواية الإمام للحديث - عند من يقول بنسبة القول إلى الإمام بناءً عليها - من باب الدلالة، وقد عارضها تصريح، والقاعدة المقررة: لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح^(٣).

بقي أن أقول: إنّ محلّ مخالفة الحديث في الصورة الثانية بعد الرواية، فلو فرض تأخر الرواية عن رأي الإمام المتقدم، فمن المحتمل أن يقول من يُصحح نسبة القول إلى الإمام بناءً على روايته، بتقديم الرواية المتأخرة؛ لأنها التي استقرّ عليها قول الإمام^(٤).

الصورة الثالثة: إذا ثبت الحديث من غير مروي الإمام، وخالفه.

إذا ثبت حديث عن النبي ﷺ، وذهب الإمام إلى خلاف ما دلّ عليه

(١) تهذيب الأجيبة (١/ ٣٧٠).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/ ٩٨).

(٣) انظر قاعدة: (لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح) في: شرح مجلة الأحكام للأناسي (١/ ٣٨)، وشرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا (ص/ ١٤١)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (٢/ ٩٨٥).

(٤) انظر: صفة الفتوى (ص/ ٩٨).

الحديث، فهل يسوغ إلغاء قوله، ونسبة ما دلَّ عليه الحديث إليه؛ لأنَّ الحديث صحيح؟

وحديثي هنا عن نسبة القولِ فحسب، أمَّا عن صنيع المذهب، أيعملُ بالحديث أم لا؟ فمسألة أخرى، سيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى في مبحثٍ مستقلٍّ.

لقد اهتمَّ علماء الشافعية على وجه الخصوص بهذه المسألة؛ وذلك لشهرة مقولة الإمام الشافعي: «إذا صحَّ الحديث، فهو مذهبي»، مع أنَّ هذه العبارة وما في معناها ورادةٌ عن أئمة آخرين، كما تقدَّم في صدرِ الفرع.

اختلف العلماء في صحة نسبة القولِ إلى إمام المذهب فيما إذا ثبت الحديث من غير مرويِّه، وخالفه، على قولين:

القول الأول: عدمُ نسبة القولِ إلى الإمام.

وهذا قولُ ابنِ دقيق العيد^(١)، وابنِ الصلاح^(٢)، ومحبي الدين النووي^(٣).

واختاره من المعاصرين: فضيلة الدكتور يعقوب الباحسين^(٤)، والدكتور عياض السلمي^(٥)، وفضيلة الشيخ بكر أبو زيد^(٦).

القول الثاني: يُنسبُ ما دلَّ عليه الحديث إلى الإمام، ويُنفى قوله المخالف للحديث.

نسبَ ابنُ الصلاح هذا القولَ إلى كثيرٍ من أئمة الشافعية^(٧).

(١) انظر: إحكام الأحكام (ص/٣٠٦-٣٠٧).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢١).

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب (١/١٦٠).

(٤) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص/٢٤١).

(٥) انظر: تحرير المقال (ص/١٠٢).

(٦) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٥٤).

(٧) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١١٨).

وهو قول أبي الوليد بن أبي الجارود^(١)، وابن برهان^(٢)، وأبي شامة المقدسي^(٣)، وابن القيم^(٤)، وبدر الدين الغزي^(٥).

وهو ظاهر قول أبي الحسن الماوردي^(٦)؛ إذ نسب للإمام الشافعي قولاً، لثبوت الحديث النبوي، مع أن للشافعي نفسه قولاً بخلافه^(٧).

(١) انظر: المصدر السابق (ص/١١٩). وأبو الوليد بن أبي الجارود هو: موسى بن أبي الجارود أبو الوليد المكي، كان فقيهاً جليلاً، ثقة صدوقاً، يفتي بمكة بمذهب الإمام الشافعي، ويرجع إليه عند اختلاف الرواية عن الشافعي، روى عن سفيان بن عيينة ويحيى بن معين، وروى عن الشافعي كتباً، منها: كتاب الأمالي، وأبو الوليد من طبقة الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ). انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/٩٩)، والثقات لابن حبان (٩/١٦٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٩/٤١)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/١٦١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٤/١٧٢).

(٢) انظر: الوصول إلى الأصول (٢/٣٥٨).

(٣) انظر: خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١٤٩).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (٦/١٦١).

(٥) انظر: الدر النضيد (ص/١٩٨). وبدر الدين الغزي هو: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن عثمان بن جابر الغزي العامري القرشي، بدر الدين أبو البركات، ولد سنة ٩٠٤هـ كان شافعي المذهب، إماماً في العلم، علامة مدققاً بحراً في العلوم، برع وأفتى في حياة شيوخه، من مؤلفاته: الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد، وأسباب النجاح في آداب النكاح، وفصل الخطاب في وصل الأصحاب، توفي بدمشق سنة ٩٨٤هـ. انظر ترجمته في: الكواكب السائرة للغزي (٢/٣٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/٥٩٣)، ومنتخبات التواريخ الدمشقية لمحمد أديب (٢/٥٨٩)، والأعلام للزركلي (٧/٥٩).

(٦) هو: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، أبو الحسن، ولد بالبصرة سنة ٣٦٤هـ كان إماماً علامة، عالم الشافعية في زمانه، حافظاً لمذهبه، فقيهاً أصولياً أديباً، عظيم القدر، حليماً وقوراً صالحاً، وقد ولي القضاء في بلدان كثيرة، ووصفه أبو إسحاق الشيرازي بأنه أفضى القضاء، وقد أخذ الفقه عن أبي القاسم الصيمري بالبصرة، وعن أبي حامد الإسفراييني ببغداد، من مؤلفاته: الحاوي الكبير، والنكت والعيون، والإقناع، والأحكام السلطانية، وأدب الدنيا والدين، توفي ببغداد سنة ٤٥٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٣/٥٨٧)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٢٥)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٦٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/٢٦٧)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٣٨٧)، والبداية والنهاية (١٢/٨٥)، وطبقات ابن هداية الله (ص/١٥١).

(٧) انظر: الحاوي (٢/٨).

وقد ذَكَرَ بعضُ القائلين بالقولِ الثاني ضوابطَ لصحةِ نسبةِ القولِ إلى الإمام:

الأول: أن يكونَ الناظرُ من أهلِ الاجتهادِ في المذهب.
الثاني: أن يغلبَ على ظنِّه أنَّ إمامَه لم يطلعْ على الحديثِ، أو لم يعلمْ صحتهُ، ويتحققَ هذا الظنُّ بمطالعةِ كتبِ الإمامِ كُلِّها، وكتبِ أصحابِه الآخذين عنه^(١).

فلو تبَيَّن أنَّ الإمامَ قد اطلعَ على الحديثِ، وخالفه؛ لاعتقادِ نسخِه مثلاً، فلا ينسبُ إليه مدلولُ الحديثِ^(٢).

الثالث: انتفاءُ المعارضِ عن الحديثِ^(٣).

• أدلة القولين:

دليل أصحاب القول الأول: قد يصحُّ الحديثُ عند الإمام، ولا يعملُ به، لكونه منسوخاً، أو لمعارضٍ أرجح، وقد وَقَعَ مثْلُ ذلك - كما ذكره ابنُ الصلاح^(٤) - فقد نَسَبَ أبو الوليد بن أبي الجارود إلى الإمام الشافعي القولَ بأنَّ الحِجَامَةَ تُفْطَرُ الصائمُ؛ أَخْذاً مِنْ حَدِيثٍ: (أَفْطَرِ الْحَاجِمَ والمَحْجُومَ)^(٥).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢١).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٦/١٦٢). (٣) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٥٠).

(٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١١٩).

(٥) جاء حديث: (أَفْطَرِ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ) عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، فمن هذا:

أولاً: طريق ثوبان رضي الله عنه، وأخرج حديثه: أبو داود في: سننه، كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم، (ص/٣٦٠)، برقم (٢٣٦٧)؛ والنسائي في: سننه الكبرى، كتاب: الصيام، باب: الحِجَامَةُ للصائم (٣/٣١٨-٣١٩)، بالأرقام (٣١٢٠ - ٣١٢٥)؛ وابن ماجه في: سننه، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الحِجَامَةِ للصائم (ص/٢٩٤)، برقم (١٦٨٠)؛ والطيالسي في: مسنده (٢/٣٣٠)، برقم (١٠٨٢)؛ وعبدالرزاق في: مصنفه، كتاب: الصيام، باب: الحِجَامَةُ للصائم (٤/٢٠٩)، برقم (٧٥٢٢)؛ وابن أبي شيبة في: مصنفه، كتاب: الصيام، باب: من كره أن يحتجم الصائم (٦/٢٠٩)، برقم (٩٣٩٣)؛ والدارمي في: مسنده، كتاب: الصوم، باب: الحِجَامَةُ تفطر الصائم (٢/١٠٨٠)، برقم (١٧٧٢)؛ وابن الجارود =

= في: المنتقى، كتاب الصيام (٣٦/٢)، برقم (٣٨٦)؛ والرويانى في: مسنده (٤١٢/١)، برقم (٦٣٣)؛ وابن خزيمة في: صحيحه، كتاب الصيام، باب: ذكر البيان أن الحجامة تفطر (٣/٢٢٧) بالرقمين (١٩٦٣-١٩٦٢)؛ والطحاوي في: شرح معاني الآثار، كتاب: الصيام، باب: الصائم يحتجم (٩٨/٢)؛ وابن حبان في: صحيحه، كتاب: الصوم، باب: حجامه الصائم (٣٠١/٨)، برقم (٣٥٣٢)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: الصوم (٥٦١/١)، برقم (١٥٥٨)، وقال: «الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصيام، باب: الحديث الذي روي في الإفطار بالحجامة (٢٦٥/٤).

وصحح حديث ثوبان رضي الله عنه البخاري - كما نقله الحافظ ابن حجر في: التلخيص الحبير (٣/١٤١٥) - والإمام أحمد، كما نقله عنه ابن أبي يعلى في: طبقات الحنابلة (٧٥/٢).

ثانياً: طريق شداد بن أوس رضي الله عنه، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم (ص/٣٦٠)، برقم (٢٣٦٩)؛ والنسائي في: السنن الكبرى، كتاب: الصيام، باب: الحجامة للصائم (٣/٣١٩)، برقم (٣١٢٦)؛ وابن ماجه في: سننه، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم (ص/٢٩٤)، برقم (١٦٨١)؛ والطيالسي في: المسند (٢/٤٤٢)، برقم (١٢١٤)؛ والشافعي في: المسند (٢/١٠٦٩)، برقم (٨٩١)؛ وعبدالرزاق في: مصنفه، كتاب: الصيام، باب: الحجامة للصائم (٤/٢٠٩)، بالأرقام (٧٥١٩ - ٧٥٢١)؛ وابن أبي شيبه في: مصنفه، كتاب: الصيام، باب: من كره أن يحتجم الصائم (٦/٢٠٨)، بالأرقام (٩٣٩٢ - ٩٣٩٠)؛ وأحمد في: المسند (٢٨/٣٣٥)، برقم (١٧١١٢)؛ والدارمي في: السنن، كتاب: الصوم، باب: الحجامة تفطر الصائم (٢/١٠٧٩)، برقم (١٧٧١)؛ والطحاوي في: شرح معاني الآثار، كتاب: الصيام، باب: الصائم يحتجم (٢/٩٩)؛ وابن حبان في: صحيحه، كتاب: الصوم، باب: حجامه الصائم (٨/٣٠٢-٣٠٤)، بالرقمين (٣٥٣٣-٣٥٣٤)؛ والطبراني في: المعجم الكبير (٧/٢٧٦-٢٧٨)، بالأرقام (٧١٢٥-٧١٣٢)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: الصوم (١/٥٦٣)، برقم (١٥٦٣)، ونقل عن إسحاق بن إبراهيم أنه قال: «هذا إسناد صحيح يقوم به الحجة، وهذا الحديث قد صحَّ بأسانيد». والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصيام، باب: الحديث الذي روي في الإفطار بالحجامة (٤/٢٦٥).

وممن صحح حديث شداد رضي الله عنه: الإمام أحمد - كما نقله عنه ابن أبي يعلى في: طبقات الحنابلة (٢/٧٥) - وإسحاق بن راهوية، كما في: تنقيح التحقيق لابن عبدالحادي (٣/٢٥٣).

ثالثاً: طريق رافع بن خديج رضي الله عنه، وأخرجه: الترمذي في: جامعه، أبواب الصيام، باب: كراهية الحجامة للصائم (ص/١٩٠)، برقم (٧٧٤)، وقال: «وفي الباب: عن علي، وسعد، وشداد بن أوس، وأسامة بن زيد، وعائشة، ومعتل بن سنان - ويقال: ابن يسار - وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي موسى، وبلال، وحديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح، وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: أصح شيء في الباب حديث رافع بن خديج، وذكر عن =

وردّ عليه علماء الشافعية، بأنّ الإمام الشافعي تركّ الحديث مع صحّته؛ لأنّه يرى نسخته^(١).

دليل أصحاب القول الثاني: جاء عن بعض الأئمة الأمر بالأخذ بالحديث النبوي، فإنّ خالفوا الحديث، فقولهم هو ما دلّ عليه الحديث^(٢).

• الموازنة والترجيح:

لعلّ الأقرب في المسألة عدم نسبة القول إلى إمام المذهب، بناءً على

= علي بن عبد الله أنه قال: أصبح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس. وعبدالرزاق في: المصنف، كتاب: الصيام، باب: الحجامة للصائم (٢١٠/٤)، برقم (٧٥٢٣)؛ وأحمد في: المسند (١٤٨/٢٥)، برقم (١٥٨٢٨)؛ وابن خزيمة في: صحيحه، كتاب: الصيام، باب: ذكر البيان أن الحجامة تفطر (٢٢٧/٣) برقم (١٩٦٤)، ونقل عن علي بن المديني أنه قال: «لا أعلم في: (أفطر الحاجم والمحجوم) حديثاً أصح من ذا». وابن حبان في: صحيحه، كتاب: الصوم، باب: حجامة الصائم (٣٠٦/٨)، برقم (٣٥٣٥)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: الصوم (٥٦٣/١)، برقم (١٥٦١)، وقال: «الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». ونقل الحاكم في: المصدر السابق (٥٦٦/١) عن عثمان الدارمي أنه قال: «قد صح عندي حديث: (أفطر الحاجم والمحجوم)؛ لحديث ثوبان، وشداد بن أوس». وتعقب ابن عبد الهادي في: تنقيح التحقيق (٢٥١/٣) تصحيح الحاكم للحديث على شرط الشيخين، وظاهر كلامه أنّه صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه أيضاً: البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصيام، باب: الحديث الذي روي في الإفطار بالحجامة (٢٦٥/٤)، ونقل البيهقي في: المصدر السابق (٢٦٧/٤) بالأسانيد عن الإمام أحمد، علي المديني، وغيرهما تصحيح حديث: (أفطر الحاجم والمحجوم).

ونقل ابن عبد الهادي في: تنقيح التحقيق (٢٥٥/٣): عن بعض الحفاظ قولهم عن الحديث: «الحديث في هذا متواتر»، ثم قال: «وليس ما قاله ببعيد».

وصحح الألباني الحديث في: إرواء الغليل (٦٥/٤).

وهناك من ضعف الحديث، وللإطلاع على مزيد في تخريج الحديث، انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢٥٠-٢٧١/٣)، ونصب الراية للزيلعي (٤٧٢-٤٧٧)، والبدر المنير لابن الملقن (٦٧١-٦٧٣)، والتلخيص الحبير لابن حجر (١٤١٤-١٤١٨)، وإرواء الغليل للألباني (٦٥-٧٥)، وتحقيق الكلام في احتجام الصوم لفريح البهلال (ص/٩٧ وما بعدها).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٠).

(٢) انظر: خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/١٤٩).

ثبوت الحديث، مع مخالفته له؛ لأنَّ ثبوت الحديث فقط غير كافٍ للقول بمدلوله، من جهة احتمال الحديث للنسخ وللتخصيص وللتأويل وللمعارض الراجح.

ولأنَّ في نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على الحديث إلغاء لقوله المنصوص.

وفيما يتعلق بما وردَّ عن بعض الأئمة من أنَّ قولهم ما وافق السنة النبوية، فالظاهر لي أنَّ المقصد من هذه العبارات والباعث عليها، هو تعظيم السنة في النفوس، وحثُّ التلاميذ على اتباعها، وترك قول من خالفها، وإن كان من علماء الأمة.

الصورة الرابعة: إذا ثبت الحديث من غير مروي الإمام، ولم ينقل عنه قول بخلافه.

إذا ثبت حديث عن النبي ﷺ، ولم يُنقل عن الإمام قول يخالف الحديث، فهل تسوغ نسبة ما دلَّ عليه الحديث إلى الإمام؛ لأنَّ الحديث صحيح؟

تختلف هذه الصورة عن التي قبلها في عدم وجود قول لإمام المذهب، فالخطب فيها أيسر؛ إذ من نسب القول إلى إمامه بناءً على الحديث، لم يقع في إلغاء قول منصوص لإمامه.

وقد توجه كلام أغلب من تكلم عن نسبة القول إلى الإمام بناءً على ثبوت الحديث إلى الصورة الثالثة، أمَّا الصورة الرابعة، فالكلام فيها - فيما رجعت إليه من مصادر - أقلُّ، وممن تكلم عنها من المتقدمين: أبو شامة المقدسي^(١)، وتقي الدين السبكي^(٢)، وقد نصَّا على نسبة القول إلى إمام المذهب.

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: معنى قول الإمام المظلي (ص/١٣٣).

يقول أبو شامة المقدسي: «ما صحَّحَ مِنْ حديثه ﷺ، ودلَّ على حكم لا نصَّ للشافعي على خلافه، فهو مذهبه، لا شكَّ فيه؛ أخذاً مِنْ قوله، وَمِمَّا أَمَرَ بِهِ»^(١).

وقد قال الإمام الشافعي: «كلُّ حديثٍ عن النبي ﷺ، فهو قولي، وإن لم تسمعه مني»^(٢).

ويمكن القول: إنَّ مَنْ قَالَ في الصورة الثالثة: بأنَّ قولَ الإمام ما وافق الحديث، فيقول في الصورة الرابعة بنسبة ما دلَّ عليه الحديث إلى الإمام مِنْ بابٍ أولى.

أمَّا المانعون في الصورة الثالثة، فقد اختلف قولهم في الصورة الرابعة على قولين:

القول الأول: لا يُنسب القول إلى إمام المذهب بناءً على ثبوت الحديث.

صرَّح بهذا القول فضيلة الدكتور يعقوب الباحسين^(٣).

القول الثاني: يُنسب القول إمام المذهب بناءً على الحديث.

صرَّح بهذا القول فضيلة الشيخ بكر أبو زيد^(٤).

أمَّا المانعون في الصورة الثالثة الذين لم يصرَّحوا باختيارهم في الصورة الرابعة، فالظاهرُ لي أنَّهم يمنعون مِنْ نسبة القول إلى الإمام في الصورة الرابعة؛ لوجود الاحتمال؛ إذ قد يطعن الإمام في سند الحديث أو متنه، أو يراه مرجوحاً أو منسوخاً أو مؤولاً، فلا يُنسب إليه القول؛ لهذه الاحتمالات.

(١) انظر: خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١٤٩).

(٢) تقدم توثيقه في صدر الفرع.

(٣) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص/٢٣٦).

(٤) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٥٣).

والأقربُ عندي أنّه إذا لم يَرِدْ قولٌ عن إمام المذهب في المسألة،
وقد صحَّ الحديثُ فيها، ومِن أصوله القولُ بالحديث، وأنّه مذهبه: فإنّه
تصحُّ نسبةُ القولِ إلى الإمام، مع توضيح ذلك، وتقييد النسبة.



الطلب الثاني : المتنذهب

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: تعريف المتنذهب

المسألة الثانية: شروط المتنذهب

المسألة الثالثة: العلاقة بين المتنذهب والمخرج

المسألة الرابعة: العلاقة بين المتنذهب والفروع

المسألة الخامسة: متنذهب المجتهد

المسألة السادسة: مذهب العامي

توطئة

يُعدُّ المتمذهبُ ركناً في التمدُّه؛ إذ لا تُوجدُ حقيقةُ التمدُّهٍ بدونه؛ لأنَّ التمدُّهَ التَّزامٌ، ولا يُوجد التَّزامٌ دون ملتزم.

المسألة الأولى:

تعريف المتمذهب

إذا أردنا تعريفَ المتمذهب، فيمكنُ - أخذاً مِنْ تعريفِ التمدُّهِ السابقِ في أوَّلِ الكتابِ - القولُ بأنَّ التمدُّهَ هو: مَنْ يلتزمُ مذهباً معيَّناً، في الأصولِ والفروعِ، أو في أحدهما، أو يتنسَّبُ إلى مذهبٍ معيَّنٍ . أو نقولُ في تعريفه: هو الشخص الذي خاصَّته التمدُّه^(١).

وقد يبلغُ المتمذهبُ درجةَ الاجتهادِ في المذهبِ، وقد يبلغُ درجةَ الاجتهادِ المطلقِ في الشرعِ، لكن مع بلوغه هذه الدرجة يبقى منتسباً إلى مذهبٍ إمامه، دونَ أنْ تُؤثِّرَ هذه النسبةُ على آرائه واجتهاداته، فهو متمذهبٌ مِنْ هذه الجهةِ فحسب.

وجُملةُ القولِ: إنَّ المتمذهبَ هو: «مَنْ ينتحلُ مذهباً»^(٢)، إمَّا على سبيلِ الالتزامِ، وإمَّا على سبيلِ الانتسابِ. ومن الأسماءِ التي تطلقُ على المتمذهبيين: أتباعُ المذاهبِ، والأصحابِ^(٣).

(١) قارن بالشرح الكبير على الورقات للعبادي (٥٢٤/٢).

(٢) التحرير (٣٨٨١/٨)، والشرح الكبير على الورقات للعبادي (٥٢٨/٢).

(٣) يقول الفيومي في: المصباح المنير، مادة: (صحب)، (ص/٢٧٣) عن لفظ صاحب: =

يُعَدُّ المتمذهبُ الركيزةَ المهمَّةَ في التمذهب، كما قلَّته آنفاً؛ لأنَّ المجتهدَ إذا لم يُوجد له أتباعٌ على مذهبه، يقومون بخدمة إمامهم في آرائه وأقواله، ويحققون أصوله، ويخرجون أحكام النوازل على أصوله وفروعه: فلن يتحقق لمذهبه البقاء.

المسألة الثانية:

شروط المتمذهب

هناك شروطٌ لا بُدَّ مِنْ توافرها في الشخص لصحة وصفه بالتمذهب، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: الشروط العامة.

القسم الثاني: الشروط الخاصة.

القسم الأول: الشروط العامة.

هناك شروطٌ للمتمذهب يتعيَّن اتصافه بها، لكنَّها غيرُ مختصةٍ بالتمذهب، فقد تُشترطُ في أشخاص في مسائل أخرى، وهي:

الشرط الأول: العقل.

يتعيَّن أن يكون المتمذهب عاقلاً سليم الإدراك، فغيرُ العاقل لا يُتصورُ منه التمذهب، وقد تقدَّم ذكرُ دليلِ هذا الشرط في مسألة: (شروط إمام المذهب).

الشرط الثاني: البلوغ.

يُشترطُ في المتمذهب أن يكون بالغاً؛ إذ غيرُ البالغ غيرُ مكتملِ العقل؛ فلا يتهيأ للمتمذهب، وقد تقدَّم تقريرُ دليلِ هذا الشرط في مسألة: (شروط إمام المذهب).

= «يطلق مجازاً على مَنْ تمذهب بمذهب من مذاهب الأئمة، فيقال: أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة». وانظر: المذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي (١/١٦٣).

الشرط الثالث: الإسلام.

لا بُدَّ أن يكونَ المتمذهبُ مسلماً، فلا يصحُّ التمذهبُ مِنَ الكافرِ، وهذا الشرطُ معلومٌ بداهةً، وقد تقدم تقريرُ دليله في مسألة: (شروط إمام المذهب).

القسم الثاني: الشروط الخاصة.

هناك شروطٌ خاصةٌ بالمتمذهبِ، وقد حاولتُ رسمها على الصورة السليمة؛ إذ ليس المتمذهبون على درجة واحدة، بل هم طبقات - كما سيأتي الحديث عنهم - لكنَّ يجمعُ هذه الطبقاتِ وصفُ أربابها بالتمذهبِ، فهناك شروطٌ مشتركةٌ لصحة الوصفِ بالتمذهبِ، كما أنَّ هناك شروطاً لأرباب كلِّ طبقةٍ، ومحلُّ حديثي هنا عن الشروطِ المشتركةِ التي تُؤهلُ الشخصَ لوصفه بالتمذهبِ.

في البدء أحبُّ أن أنبِّه إلى أنَّي لم أقف على مَنْ ذَكَرَ شروطَ المتمذهبِ على وجه الخصوصِ، ولذا اجتهدتُ في تحديدها، وتبين لي أنَّ للمتمذهبِ شرطين، وهما:

الشروط الأول: أن يكونَ الشخصُ متهيئاً -أو متأهلاً- للتمذهبِ.

يُشترطُ في الشخصِ لصحة وصفه بالتمذهبِ التهيؤ - أو التأهل - للتمذهبِ، سواء أكانَ تمذهبه في أصولِ المذهبِ، أم في فروعه، أم فيهما، فليس كلُّ أحدٍ يصحُّ التمذهبُ منه.

وعبرَ بعضُ العلماءِ عن التهيؤِ بفقهِ النفسِ، كما ذكره: إمامُ الحرمين الجويني^(١)، وابنُ الصلاح^(٢)، ومحيي الدين النووي^(٣)، وابنُ حمدان^(٤)، وتقيُّ الدين ابن تيمية^(٥).

(١) انظر: الغياثي (ص/٤١٧ وما بعدها). (٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٠١).

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب (١/٤٤).

(٤) انظر: صفة الفتوى (ص/٢٣). (٥) انظر: المسودة (٢/٩٦٨).

يقول إمام الحرمين الجويني: «لا يستقلُّ بنقل مسائل الفقه مَنْ يعتمدُ الحفظَ، ولا يرجعُ إلى كيسٍ وفطنةٍ وفقه طبع، فإنَّ تصويرَ مسائلها أولاً، وإيرادَ صورِها على وجوهها لا يقومُ بها إلا فقيهٌ»^(١).

ويقول ابنُ الصلاح: «إنَّ تصويرَ المسائل على وجهها، ونقلَ أحكامها بعد استتمامِ تصويرِها - جلياتها وخفياتها - لا يقومُ به إلا فقيهُ النفس»^(٢).

ويكون التهيؤ - أو فقه النفس - بجودة الحفظ، وشدة الفهم^(٣).

يقول ابنُ القيم: «أما مَنْ لم يتأهلْ لذلك - أي: لمعرفة المذهب - البتة، بل قال: أنا شافعي، أو حنبلي، أو غير ذلك، لم يصرْ كذلك بمجرد قوله، كما لو قال: أنا فقيهٌ أو نحوي أو كاتبٌ، لم يصرْ كذلك بمجرد قوله»^(٤).

فمَنْ لم يكن متهيئاً للتمذهب، لا يصحُّ منه التمذهب، ولو ادَّعاه.

فإن كان محلُّ التمذهب في الأصول، فلا بُدَّ مِنْ أهلية إدراكِ أصولِ المذهب: تصوراً وتقريراً، وإن كان محلُّ التمذهب في الفروع، فلا بُدَّ مِنْ أهلية إدراكِ الفروع: تصوراً وتقريراً.

الشرط الثاني: أن يعرفَ مذهبَ إمامه في الأصول والفروع، أو في أحدهما.

لا بُدَّ أن يعرفَ المتمذهبُ أصولَ مذهبِ إمامه، وفروعه، ومردُّ هذا الشرط إلى حقيقة التمذهب؛ فحقيقة التمذهب هي التزامُ مذهبٍ مجتهدٍ معيّن، فإذا لم يعرف المتمذهبُ مذهبَ إمامه، كيف يمكنه التزامه؟!

(١) الغياني (ص/٤١٧). (٢) أدب المفتي والمستفتي (ص/١٠٠).

(٣) انظر: الفروق للقرافي (٢/١٩٨)، وتقريب الوصول لابن جزي (ص/٤٢٧)، ونشر البنود (٢/٣٢٣)، ومراقي السعود للمرابط (ص/٤٤١).

(٤) إعلام الموقعين (٦/٢٠٣).

والقدرُ المشترطُ في المعرفة هو استحضارُ أكثرِ المذهبِ، مع القدرة على مطالعة بقيته قريباً.

يقولُ ابنُ الصلاح: «ينبغي أن يُكتفى في حفظِ المذهب... بأن يكونَ المعظمُ على ذهنه، ويكون؛ لدريته متمكناً من الوقوفِ على الباقي بالمطالعة - أو ما يلحق بها - على القُرْب»^(١).

ومحلُّ الالتزام بالمذهب أصولُ المذهبِ وفروعه، ولا يعتبرُ الخروجُ عن المذهبِ في بعضِ المسائلِ منافياً للمذهبِ، إذا كان الخروجُ لمسوّغ، كما تقدّمت الإشارةُ إليه عند تعريفِ التمهّدِ في الاصطلاح.

هذانِ هما شرطَا التمهّدِ اللذان لا بُدَّ من اجتماعِهما؛ ليتحقّقَ وصفُ الشخصِ بالتمهّدِ، وأحبُّ أنْ أنبه هنا إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنْ ما لا يُشترطُ في المجتهدِ لا يشترطُ في التمهّدِ، فكما لا يشترطُ في المجتهدِ: الذكورية، والحرية، والعدالة، فكذا التمهّدِ، لا تُشترطُ فيه هذه الأوصافُ.

ويُستثنى شرطٌ واحدٌ، وهو: معرفةُ الفروع، فإنّه لا يشترطُ في المجتهدِ، وهو شرطٌ في التمهّدِ إنْ كانَ تمذهبه في الفروع.

الأمر الثاني: هناك شروطٌ خاصةٌ ببعضِ التمهّدين بالنظرِ إلى الطبقة التي ينتمي إليها، وسأوضحُ شروطَ كلّ طبقةٍ حين أذكرُ طبقاتِ التمهّدين.

الأمر الثالث: أنْ الشرطين السابقين هما للتمهّدِ الذي لم يبلغْ رتبةَ الاجتهادِ، أمّا العالم الذي بَلَغَ رتبةَ الاجتهادِ، وانتسبَ إلى مذهبِ إمامٍ معيّنٍ، فهو مجتهدٌ حقيقةً، وإنْ سُمّيَ متمهّداً على سبيلِ المسامحة.

(١) أدب المفتي والمستفتي (ص/١٠٠). وانظر: صفة الفتوى (ص/٢٣)، والتحبير (٨/٣٨٨٤).

المسألة الثالثة:

العلاقة بين المتمذهب والمخرّج

يتعين قبل ذكر العلاقة بين المتمذهب والمخرّج، بيان المراد بهما: تقدّم لنا في المسألة الأولى أنّ المتمذهب هو: الذي يلتزم مذهباً معيناً في الأصول والفروع، أو في أحدهما، أو ينسب نفسه إن كان مجتهداً إلى مذهب معين.

أمّا المخرّج فتعريفه مستفاد من تعريف التخرّيج؛ ولذا يمكن القول إنّ المخرّج، هو: المتمذهب الذي يُبين رأي إمام مذهبه في مسألة لم يرد عنه فيها قول، بإلحاقها بما يشبهها من الفروع المنصوصة عن إمامه، أو بتخرّيجها على أصوله^(١).

ويُسمّى المخرّج بمجتهد المذهب^(٢)، وبصاحب الوجوه والطرق^(٣).

يقول ابن الصلاح: «تخرّجه تارة يكون من نصّ معين لإمامه في مسألة معينة، وتارة لا يجد نصّاً معيناً يخرّج منه، فيخرّج على وفق أصوله، بأنّ يجد دليلاً من جنس ما يحتجّ به إمامه، وعلى شرطه، فيفتي بموجبه»^(٤).

ويقول اللبناني متحدثاً عن وظيفة المخرّج: «معنى تخرّيج الوجوه على النصوص: استنباطها منها، كأنّ يقيس ما سكّت عنه على ما نصّ عليه؛

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (٤٢٢/١٢)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/٩٤)، وروضة الطالبين للنووي (١٠١/١١)، والمجموع شرح المذهب له (٤٣/١)، والبحر المحيط (٦/٢٠٥)، والتحبير (٣٨٨١/٨)، وشرح الكوكب المنير (٤٦٨/٤)، وأبو حنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٩٣، ٣٩٥)، وتخرّيج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (١/٣٧٧ وما بعدها).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٣٦/٤).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٥)، وصفة الفتوى (ص/٢٢)، وسيأتي تعريف الوجوه والطرق في فروع خاصة.

(٤) أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٧).

لوجود معنى ما نصّ عليه فيما سكت عنه... أو يستخرج حكم المسكوت عنه من دخوله تحت عموم ذكره، أو قاعدة قررها... وقد يستنبط أصحاب الوجوه من نصوص الشارع، لكن يتقيدون في استنباطهم منها بالجري على طريق إمامهم في الاستدلال، ومراعاة قواعده وشروطه فيه^(١).

أمّا عن بيان العلاقة بين المذهب والمخرج، فأقول: إنّ كلاً من المذهب والمخرج يشتركان في الالتزام بمذهب إمام معين في أصوله، أو فروعه.

لكنّ المخرج يتصف بأمرٍ يجعله أخص، فالمخرج مذهب يمارس وظيفة معينة، وهي: بيان رأي إمامه في الحوادث التي لم يرد عنه قول بشأنها، فيخرج رأياً لإمامه، أخذاً ممّا نصّ عليه، أو بتخريج حكم النازلة على أصول مذهبه.

فالمخرج داخل تحت طبقة من طبقات المذهبيين.

ثمّ إنّ المخرج يُوصف بالاجتهاد المقيّد - الاجتهاد المذهبي - أمّا المذهب، فلا يُشترط فيه بلوغ رتبة الاجتهاد المذهبي.

يقول إمام الحرمين الجويني: «الذي أحاط بقواعد مذهب الشافعي مثلاً، وتدرّب في مقاييسه، وتهذب في أنحاء نظره، وسبيل تصرفاته، يُنزل في الإلحاق بمنصوصات الشافعي منزلة المجتهد الذي يتمكن بطرق الظنون إلحاق غير المنصوص عليه في الشرع بما هو منصوص عليه»^(٢).

وجُملة القول: إنّ المخرج يُمثل قمة الهرم للمذهبيين، والنسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق، فكلّ مخرج مذهب، دون العكس.

يقول أحمد الوزير: «مسألة التخريج تولدت من المذهب، لمّا استفحل

(١) حاشية البناي على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٣٨٥ - ٣٨٦).

(٢) الغياني (ص/ ٤٢٥ - ٤٢٦).

شأنه، وفرضت نفسها على علم الأصول^(١).

المسألة الرابعة:

العلاقة بين المذهب والفروع

سأبينُ المراد بالفروع قبلَ الدخولِ في بيانِ العلاقةِ بينه وبين المذهب؛ ليتسنى لنا معرفة العلاقة بينهما.
الفروع هو: الشخصُ الحافظُ لأحكامِ الفروع، من غير معرفة بالأصول.

وهذا تعريفُ الموفقِ ابنِ قدامة^(٢)، والآمدي^(٣).
وقريبٌ منه ما ذكره عبدُ العزيز البخاري، إذ عرفه بأنه مَنْ يحفظُ أحكامَ الفروع، ولا معرفةً له بأصولِ الفقه^(٤).
وقريبٌ من هذين التعريفين تعريفُ أبي علي الشوشاوي^(٥)، إذ عرفه بأنه: العالمُ بالفروع خاصةً، دونَ الأصول^(٦).
وهذه التعريفات جميعها تسير في اتجاه واحد، وتجعلُ للفروع سمتين:
الأولى: حفظُ أحكامِ فروع المذهب، بمعنى أنه يتصورُ المسألة، ويعرفُ حكمها فقط، دونَ أنْ يعرفَ دليلَ الفرع^(٧).

(١) المصنف في أصول الفقه (ص/٤٤). (٢) انظر: روضة الناظر (٢/٤٥٤).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٢٨).

(٤) انظر: كشف الأسرار (٣/٢٤٠).

(٥) هو: حسين بن علي بن طلحة الرجرجي الوصيلي الشوشاوي، أبو علي، من علماء القرن التاسع، كان مالكي المذهب، أشعري العقيدة، صالحاً تقياً، مشهوراً بالعلم والدين واتباع السنة، من مؤلفاته: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، والأنوار السواطع على الدرر اللوامع، ونوازل في الفقه المالكي، والفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، توفي بتارذنت من سوس آخر القرن التاسع سنة ٨٩٩هـ. انظر ترجمته في: درة الحجال لابن القاضي (١/٢٤٤)، ونيل الانتباه للتبكي (ص/١٦٣)، وكشف الظنون لحاج خليفة (٢/١٢٩٦)، وطبقات الحضيكي (١/١٨٩)، ومقدمة تحقيق رفع النقاب (١/١٧).

(٦) انظر: رفع النقاب (٤/٦٦٧). (٧) انظر: قواطع الأدلة (٣/٣٤٤).

والتعريفات وإن لم تنصّ على أنّ الفروع التي يعرفها الفروعى داخله تحت مذهب معين، إلا أنّ واقع الفروعيين أنّهم يقتصرون في معرفة الفروع على مذهب إمام معين.

الثانية: عدم معرفة الفروعى بأصول الفقه.

وقد أطلق بعض الأصوليين على الفروعى لفظ: (الفقيه)، ومن هؤلاء: أبو حامد الغزالي^(١)، والموفق ابن قدامة^(٢)، والآمدي^(٣).

ورفض جمع آخر من الأصوليين إطلاق لفظ: (الفقيه) على الفروعى، ومن هؤلاء: العبدري^(٤)، والعزّ ابن عبد السلام^(٥)، وابن الهمام الحنفي^(٦)، وأمير باد شاه^(٧).

يقول العبدري: «وإنما هي - أي: المسائل المدونة في كتب الفقه - نتائج الفقه، والعارف بها فروعى، وإنما الفقيه هو: المجتهد الذي ينتج تلك الفروع عن أدلة صحيحة، فيتلقاها منه الفروعى تقليداً، ويدونها، ويحفظها»^(٨).

(١) انظر: المنحول (ص/٣١١). (٢) انظر: روضة الناظر (٢/٤٥٤).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٢٨).

(٤) انظر: البحر المحيط (١/٢٣). والعبدري هو: محمد بن محمد بن محمد العبدري الفارسي، أبو عبدالله، المعروف بابن حاج المالكي، كان فقيهاً عالمياً زاهداً، متمكناً من معرفة مذهبه، اشتهر بالخير والصلاح، تفقه بالمغرب، ثم سمع الموطأ بالقاهرة، صحب جماعة من المتصوفة، وتخلق بأخلاقهم، وأخذ عنهم الطريقة الصوفية، من مؤلفاته: الأزهار الطبية النشر، وبلوغ القصد والمنى في خواص أسماء الله الحسنى، والفوائد المنتحلة - وقد وصفه ابن فرحون بأنه كتاب حفيظ، جمع فيه علماً غزيراً - والمدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبية على كثير من البدع المحدثّة، توفي سنة ٧٣٧هـ وقد بلغ الثمانين عاماً أو تجاوزها. انظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون (٢/٣٢١)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/٢٣٧)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢١٨)، والأعلام للزركلي (٧/٣٥).

(٥) انظر: البحر المحيط (١/٢٣).

(٦) انظر: التحرير (٤/١٧٩) مع شرحه تيسير التحرير.

(٧) انظر: تيسير التحرير (٤/١٧٩).

(٨) نقل كلام العبدري الزركشي في: البحر المحيط (١/٢٣).

ويظهر لي أنَّ الأقربَ عدمُ إطلاقِ لفظ: (الفقيه) على الفروعِي؛ ولعلَّ مَنْ أطلقَ عليه لفظ: (الفقيه) اتجهَ نظرُهُ إلى حفظِ الفروعِي للمسائلِ الفقهيةِ، فَنَاسَبَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ تسميته بالفقيه؛ لحفظه للفقه، والمسألة - كما هي ظاهرة - لفظيةٌ اصطلاحيةٌ، ولا مشاحةً في الاصطلاح.

ويمكنُ القولُ في بيانِ العلاقة بين التمذهب والفروعِي: إنَّ التمذهبَ والفروعِي يجتمعان في أنَّ كلاً منهما يلتزمُ أقوالَ إمامٍ معيَّنٍ في الفروع.

والفرق بينهما يظهر في أنَّ الفروعِي يمثلُ طبقةً مِنْ طبقاتِ المتهذِّبين - وهي الطبقةُ الدُّنيا - إذ التمهذِّبون طبقاتٌ، وأدنى هذه الطبقات مَنْ اكتفى بحفظِ فروعِ مذهبه مجردةً عن أدلتها، دونَ معرفةِ بأصولِ الفقه.

وبناءً على ما تقدم آنفاً، فكلُّ فروعِي متهذِّبٌ، دونَ العكس، والنسبة بينهما هي العمومُ والخصوصُ المطلق.

المسألة الخامسة:

تمذهب المجتهد

مِنَ المعلوم أنَّ رتبة الاجتهادِ أعلى مِنْ التمذهب، والمجتهدُ أعلى قدرًا مِنَ المتهذِّب، لكنَّ إذا بَلَغَ العالمُ رتبةَ الاجتهادِ المطلقِ في الشرع، فهل له أن يتهذَّبَ بمذهبٍ معيَّن؟

يمكن القولُ بأنَّ لتمذهبِ المجتهدِ ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن ينتسبَ المجتهدُ إلى مذهبٍ معيَّن، دون أن يكونَ لهذه النسبة أثرٌ في اجتهاده.

الحالة الثانية: أن ينتسبَ المجتهدُ إلى مذهبٍ معيَّن، ويأخذ بقولِ إمامه في بعضِ المسائلِ على سبيلِ الاتباع.

الحالة الثالثة: أن ينتسبَ المجتهدُ إلى مذهبٍ معيَّن، ويأخذ بقولِ إمامه في بعضِ المسائلِ على سبيلِ التقليد.

الحالة الأولى: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، دون أن يكون لهذه النسبة أثر في اجتهاده.

قد يبلغ العالم رتبة الاجتهاد في الشريعة، ومع بلوغه هذه الرتبة، إلا أنه ينتسب إلى مذهب إمام معين، دون أن يكون لهذه النسبة أثر في اجتهاده، فهو متمذهب بالاسم فقط، دون الحقيقة، ولهذه الحالة صورتان:

الصورة الأولى: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، دون أن يكون لهذه النسبة أثر في اجتهاده، ولا يذكر أقوال إمامه فيما يختاره من المسائل.

الصورة الثانية: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، دون أن يكون لهذه النسبة أثر في اجتهاده، ويذكر أقوال إمامه فيما يختاره من المسائل.

الصورة الأولى: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، دون أن يكون لهذه النسبة أثر في اجتهاده، ولا يذكر أقوال إمامه فيما يختاره من المسائل.

الذي يظهر لي في حكم التمدد في هذه الصورة، أنه لا محذور فيه؛ لانتفاء تأثيره في الاجتهاد.

لكن يبقى النظر في استحباب انتساب المجتهد إلى مذهب معين من عدمه، عائداً إلى ما يحققه الانتساب من أثر إيجابي للمجتهد نفسه، فقد ينشأ المجتهد بين أناس اعتادوا النسبة المذهبية، ولا يؤثر عندهم إغفالها، بل قد يكون إغفال المجتهد لها سبباً في عدم قبول الناس منه، فالأفضل للمجتهد في هذه الحالة الانتساب إلى المذهب؛ لئلا يرد الناس ما يأتي به من أقوال، والعكس بالعكس.

يقول تقي الدين ابن تيمية: «فأما الانتساب الذي يُفَرِّق بين المسلمين، وفيه خروج عن الجماعة والاتلاف إلى الفرقة، فهذا مما يُنْهَى عنه»^(١).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١١/٥١٤).

الصورة الثاني: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، دون أن يكون لهذه النسبة أثر في اجتهاده، ويذكر أقوال إمامه فيما يختاره من المسائل.

إذا بَلَغَ العالمُ رتبة الاجتهاد في الشريعة، وانتسب إلى مذهب معين، واجتهد في مسألة من المسائل، وتوصل فيها إلى رأي وافق فيه قول إمامه، ومع ذلك فإنه ينسب قوله إلى إمامه، كأن يقول مثلاً: هذا قول إمامي، أو: هذا مذهب الأصحاب، مع أنه لم يذهب إليه إلا بعد اجتهاد ونظر، وكذلك لو أخذ بأصول مذهبه وقواعده بعد قناعتها بها: فالذي يظهر لي في حكم هذه الصورة أنه لا محذور فيها؛ لأنه لا أثر لجعل ما يختاره المجتهد قول إمامه أو مذهب أصحابه؛ وذلك لتحقيق الاجتهاد منه، ولأنه لم يذكر قولاً يخالف ما تقرر عنده.

يقول أبو إسحاق الإسفراييني: «الصحيح الذي ذهب إليه المحققون، ما ذهب إليه أصحابنا، وهو أنهم - أي: أصحاب الشافعي - صاروا إلى مذهب الشافعي رحمته الله لا على جهة التقليد له، ولكن لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والفتاوى أسد الطرق وأولاهها، ولم يكن لهم بُدٌّ من الاجتهاد، سلكوا طريقه في الاجتهاد، وطلبوا معرفة الأحكام بالطريق الذي طلبها الشافعي به»^(١).

الحالة الثانية: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، ويأخذ بقول إمام المذهب في بعض المسائل على سبيل الاتباع.

قد يطلع المجتهد المنتسب إلى مذهب معين على دليل قول إمامه، ولا يعرف له معارضاً، لكنه لم يستكمل النظر في المسألة، فيقول فيها بقول إمامه؛ للدليل الدال عليه.

والذي يظهر لي في حكم هذه الحالة جواز التمذهب؛ لانتفاء المحذور، وهو القول بلا دليل، لكن الأفضل للمجتهد استكمال النظر في المسألة فيما لو أراد العمل، أو الإفتاء.

(١) نقل كلام أبي إسحاق ابن الصلاح في: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٢).

الحالة الثالثة: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، ويأخذ بقول إمامه في بعض المسائل على سبيل التقليد.

قد يبلغ العالم رتبة الاجتهاد في الشريعة، ومع بلوغه تلك المنزلة العلمية، إلا أنه ينسب نفسه إلى مذهبه - الذي تخرج فيه - ومع بلوغه رتبة الاجتهاد، قد يأخذ بقول إمامه في بعض المسائل على سبيل التقليد، أي: أن المجتهد في هذه الحالة أخذ بالقول؛ لأن إمامه قال به، فما حكم التمذهب في هذه الحالة؟

يُبنى الحكم في هذه الحالة على ما حرره الأصوليون في مسألة: (تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين)؛ ولذا سأعرض هذه المسألة، ثم أُبين القولَ الراجح فيها، والذي ينطبق على الحالة الثالثة.

وقبل الدخول في تفاصيل مسألة: (تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين)، أنبه إلى أن الأقوال فيها كثيرة، وسأقتصر في عرضها على أهمها ممّا له علاقة مباشرة بمسألتنا، أمّا الأقوال التي لا تؤثر في مسألتنا - كالقول بجواز تقليد الصحابة فقط، أو جواز تقليد الصحابة والتابعين - فلن أعرض لها؛ لعدم تأثيرها في مسألتنا.

• صورة المسألة:

هل يجوز للمجتهد أن يقلّد مجتهداً آخر في مسألة من المسائل، دون معرفة دليل قوله؟

• تحرير محل النزاع:

يمكن تحرير محل النزاع في ضوء الآتي:

أولاً: اتفق العلماء على أن المجتهد إذا توصل إلى رأي محدد في مسألة من المسائل، فلا يجوز له أن يقلّد فيها مجتهداً آخر.

حكى الاتفاق جمع من المحققين، منهم: أبو المظفر السمعاني^(١)،

(١) انظر: قواطع الأدلة (٥/١٦٨).

وأبو حامد الغزالي^(١)، والفخر الرازي^(٢)، والموفق ابن قدامة^(٣)،
والآمدي^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وسراج الدين الأرموي^(٦)، وشهاب الدين
القرافي^(٧)، وصفي الدين الهندي^(٨)، والطوفي^(٩)، وبدر الدين
الزركشي^(١٠)، وابن الهمام^(١١)، وابن مفلح^(١٢)، وابن عبد الشكور^(١٣)،
وعبد العلي الأنصاري^(١٤)، ومحمد الأمين الشنقيطي^(١٥).

- (١) انظر: المستصفى (٢/٤٥٧).
- (٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٨٣).
- (٣) انظر: روضة الناظر (٣/١٠٠٨).
- (٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٠٤).
- (٥) انظر: مختصر منتهى السؤل (٢/١٢٣٥).
- (٦) انظر: التحصيل من المحصول (٢/٣٠٥). وسراج الدين الأرموي هو: محمود بن أبي بكر
ابن أحمد بن حامد الأرموي، سراج الدين أبو الثناء الأذربيجاني الدمشقي، ولد في مدينة
أرمية سنة ٥٩٤هـ كان قاضي القضاة في زمانه، وقد برع في عدة فنون، وحاز قصب السبق في
المعقول والمنقول، فكان منطقياً حكيماً، مفسراً جديلاً أصولياً فقيهاً، متكلماً، شاعراً، من
مصنفاته: التحصيل من المحصول، ومطالع الأنوار، ومقاصد العقول من معاهد المحصول،
توفي بمدينة قونية سنة ٦٨٢هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/٣٧١)،
وطبقات الشافعية للأسنوي (١/١٥٥)، وهدية العارفين للبغدادي (٢/٤٠٦)، والأعلام
للزركلي (٧/١٦٦)، ومقدمة محقق كتاب التحصيل من المحصول (١/١٥).
- (٧) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٤٣).
- (٨) انظر: الفائق في أصول الفقه (٥/١٠٦).
- (٩) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٩).
- (١٠) انظر: البحر المحيط (٦/٢٨٥).
- (١١) انظر: التحرير (٤/٢٢٧) مع شرحه تيسير التحرير.
- (١٢) انظر: أصول الفقه (٤/١٥١٥).
- (١٣) انظر: مسلم الثبوت (٢/٣٩٢) مع شرحه فواتح الرحموت.
- (١٤) انظر: فواتح الرحموت (٢/٣٩٢). وعبد العلي الأنصاري هو: عبد العلي محمد بن نظام الدين
محمد بن عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو العياش، ولد بمدينة لكنو، ونشأ بها، كان
علامة عالماً فقيهاً أصولياً منطقياً، حنفي المذهب، معدوم النظير في زمانه، اشتغل بالتدريس
والإفادة، من مؤلفاته: فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، وتنوير المنار شرح منار الأنوار،
توفي بميتراس سنة ١٢٢٥هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين للبغدادي (١/٥٨٦)، ونزهة
الخواطر لعبد الحكي الحسني (٧/١٠٢١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/٦٦٩).
- (١٥) انظر: أضواء البيان (٧/٥٢٠).

الأدلة على عدم جواز التقليد في هذه الحالة، ما يأتي:

الدليل الأول: أن ظنَّ المجتهد لا يساوي الظنَّ المستفاد من غيره، والعمل بأقوى الظنين واجب^(١).

يقول الشيخ محمد بخيت المطيعي: «إنما حرُم ذلك - أي: تقليد المجتهد لغيره - وَوَجَبَ عليه العملُ بظنِّه؛ لأنَّ ظنَّه الحاصل له باجتهاده أقوى؛ لعلِّمه بكيفية استنتاجه، وأمَّا غيره، فيحتمل أن في كيفية استنتاجه خللاً عنده لو اطلع عليه، وكيف يجوزُ التقليدُ من بعد الاجتهاد، وحصول الظنِّ؟! وكلُّ مجتهدٍ يعتقدُ أن ما استدلَّ به وأخذَ به الحكمُ دليلٌ، وما أخذَ به مخالفه شبهةٌ دليلٌ، فكيف يجوزُ أن يترك ما يقتضيه الدليلُ إلى ما تقتضيه شبهةٌ دليلٌ؟!»^(٢).

الدليل الثاني: أن ما علَّمه المجتهدُ باجتهاده هو ما يعتقده حكماً لله، فلا يتركه لقول أحد^(٣).

لكن يُشكلُ على حكاية الاتفاق السابق أمران:

الأمر الأول: ما ذكره أبو بكر الجصاص، وأبو عبد الله الصيمري^(٤) عن الإمام أبي حنيفة، من أن المجتهد إذا اجتهد، وتوصلَ إلى رأي، فله أن يأخذَ باجتهاده، وله أن يقلدَ غيره إذا كان أعلمَ منه.

يقول أبو بكر الجصاص: «وقد اختلف أصحابنا فيمن كان من أهل

(١) انظر: البحر المحيط (٢٨٥/٦). (٢) سلم الوصول (٥٨٧/٤ - ٥٨٨).

(٣) انظر: فواتح الرحموت (٣٩٢/٢).

(٤) هو: الحسين بن علي بن محمد، أبو عبد الله الصيمري، كان علامةً فقيهاً أصولياً، صدوقاً، وافر العقل، حسن المعشر، عارفاً حقوق العلماء، حسن العبارة، جيد النظر، من كبار علماء الحنفية، ومن كبار الفقهاء المناظرين، ولي قضاء المدائن، من مؤلفاته: مسائل الخلاف، توفي سنة ٤٣٦ هـ وله إحدى وثمانون سنة. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٦٣٤/٨)، والأنساب للسمعاني (١٢٨/٨)، وسير أعلام النبلاء (٦١٥/١٧)، والبداية والنهاية (٦٩٣/١٥)، والجواهر المضية للقرشي (١١٦/٢)، والفوائد البهية للكنوي (ص/٨٧).

الاجتهاد، هل يجوز له تقليد مَنْ هو أعلمُ منه؟... وذَكَرَ أبو الحسن^(١) أنه قول أبي حنيفة: إِنَّ له تقليده، وأنَّ له أن يعملَ برأيه^(٢).

ويقول أبو عبد الله الصيمري: «عند أبي حنيفة: أنَّ للعالم أن يقلد غيره من العلماء، ويدع قول نفسه، وإن عمل على رأيه جاز له»^(٣).

وأما ما تجاه ما جاء عن الإمام أبي حنيفة أمور:

الأول: أن نردَّ الاتفاق المحكي في المسألة؛ لوجود الخلاف المنقول عن الإمام أبي حنيفة.

وفي هذا الأمر بُعد؛ لتتابع محققي الأصوليين - ومنهم علماء من المذهب الحنفي - على حكاية الاتفاق، دون أدنى إشارة إلى ما ورد عن الإمام أبي حنيفة.

الثاني: أن نضعف ثبوت ما ورد عن الإمام أبي حنيفة، فنجعل القول المذكور غير ثابت عنه.

الثالث: أن نؤول كلام الإمام أبي حنيفة بحمله على ما إذا كان رأي المجتهد مخالفاً لقول صحابي، فحينئذ يُخير^(٤).

(١) المقصود بأبي الحسن هو أبو الحسن الكرخي، وهو: عبيد الله بن الحسين بن دلال البغدادي الكرخي، أبو الحسن، ولد سنة ٢٦٠هـ كان إماماً فقيهاً أصولياً كبير القدر، زاهداً قانعاً، متعافياً عابداً، ديناً خيراً فاضلاً، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي، واشتهر اسمه، وبُعد صيته، رماه أبو الحسن بن الفرات بالاعتزال، ونعته شمس الدين الذهبي بأنه رأس في الاعتزال، من مؤلفاته: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والأشربة، توفي سنة ٣٤٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٧٤/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٢٦/١٥)، والبداية والنهاية (٢٠٩/١٥)، والجواهر المضية للقرشي (٤٩٣/٢)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/٢٠٠)، ولسان الميزان لابن حجر (٣٢١/٥)، والفوائد البهية للكنوي (ص/١٣٩).

(٢) الفصول في الأصول (٢٨٣/٤).

(٣) مسائل الخلاف في أصول الفقه (ص/٣٧٨).

(٤) قارن بالمسودة (٨٦٢/٢).

الرابع: أن نؤول كلام الإمام أبي حنيفة بحمله على أن للمجتهد أن يأخذ بقول نفسه، وله أن يقلد غيره، إذا وجد في رأي غيره قوة.

ويدل على الرابع: ما ذكره أبو بكر الجصاص، وأبو عبدالله الصيمري عند استدلالهم لقول الإمام أبي حنيفة، يقول أبو بكر الجصاص: «فلم يخل في تقليده -أي: المجتهد- إياه -أي: المجتهد المقلد- من أن يكون مستعملاً لضرب من الاجتهاد، يُوجبُ عنده رجحان قول من قلده على قوله»^(١).

ويقول أبو عبدالله الصيمري: «إذا رأى اجتهداً غيره أقوى من اجتهد، كان ذلك ضرباً من الاجتهاد، فلما جاز أن يأخذ بما يؤدي إليه اجتهد، جاز له أن يأخذ بقول غيره»^(٢).

ولعل الأمر الرابع هو أقرب شيء يمكن أن يُقال في شأن ما ورد عن الإمام أبي حنيفة، وبناءً عليه يبقى الاتفاق المحكي سالماً.

الأمر الثاني: ساق أبو الخطاب حين عرّض الأقوال في المسألة قولاً مفاده أن للمجتهد إن لم يجتهد أن يقلد غيره من المجتهدين على الإطلاق، وإن اجتهد، فلا يجوز له التقليد^(٣).

وظاهر هذا التفصيل يدل على أن المجوزين جوزوا التقليد على الإطلاق، سواء أكان قبل اجتهد المجتهد، أم بعد اجتهد^(٤).

وقد أجاب عن هذا الإشكال تقي الدين ابن تيمية، بقوله: «وهذا الذي ذكره أبو الخطاب يدل على أن المجيزين على الإطلاق جوزوا التقليد بعد الاجتهاد، حيث جعل التفصيل قولاً، ثم ذكر أبو الخطاب في أثناء

(١) الفصول في الأصول (٤/٣٨٤).

(٢) مسائل الخلاف في أصول الفقه (ص/٣٧٨).

(٣) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤/٤٠٩).

(٤) انظر: المسودة (٢/٨٦٢).

المسألة: أنَّ المجتهد لو اجتهد، فأذاه اجتهاده إلى خلاف قول مَنْ هو أعلم منه، لم يجز ترك رأيه والأخذ برأي ذلك الغير، فَوَجَبَ أَنْ لا يجوز، وإن لم يجتهد، لأنَّه لا يأمن^(١) لو اجتهد أَنْ يؤديه اجتهاده إلى خلاف ذلك القول^(٢)، فقد جَعَلَ المنع مِنْ تقليده بعد الاجتهاد محلًّا وفاق^(٣).

ثانياً: اتفق الأصوليون على أنَّ للمجتهد إذا اجتهد، وتوصل إلى رأي محدد، ترك قول الأعلَم.

يقول أبو حامد الغزالي: «وله - أي: المجتهد إذا توصل إلى رأي - أَنْ يأخذ بظنِّ نفسه وفاقاً، ولم يلزمه تقليده - أي: الأعلَم - لكونه أعلم^(٤). ويقول أبو الخطاب: «لا خلاف أنَّه يجوز ترك قول الأعلَم باجتهاده»^(٥).

وقد حكى ابن مفلح^(٦)، وأمير باد شاه^(٧) الاتفاق على هذا الأمر. ثالثاً: حكى بعض الأصوليين الاتفاق على أنَّه يجوز للمجتهد أَنْ يقلد غيره من المجتهدين عند ضيق الوقت، وعُسْر الوصول إلى الحكم. يقول أبو حامد الغزالي: «وقد اتفقوا على جواز التقليد عند ضيق الوقت، وعُسْر الوصول إلى الحكم بالاجتهاد والنظر»^(٨).

ويقول الشيخ محمد بخيت المطيعي: «وكلُّ ما حُكي مِنْ هذه الأقوال - وغيرها ممَّا لم يحك هنا - إنما هو عند تمكّن المجتهد مِنْ الاجتهاد، وأمَّا إذا لم يتمكن بأنْ منعه مانع، أو خاف فوت الحادثة، فلا خلاف في

(١) في: المصدر السابق (٨٦٢/٢): «يأس»، وصححتها من التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٢/٤).

(٢) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤١٢/٤).

(٣) المسودة (٨٦٢/٢). (٤) المستصفي (٤٦١/٢).

(٥) التمهيد في أصول الفقه (٤١٢/٤). وانظر: المسودة (٨٦٣/٢).

(٦) انظر: أصول الفقه (١٥١٧/٤). (٧) انظر: تيسير التحرير (٢٢٩/٤).

(٨) المنحول (ص/٤٧٧).

جواز تقليده مجتهداً آخر^(١).

وما حكاه الغزالي، والمطيعي محلٌ نظري؛ لوجود المخالف في تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين حتى عند ضيق الوقت؛ يقول أبو إسحاق الشيرازي: «فأما العالم فلا يجوز له تقليد غيره في شيء من الشرعيات، سواء حشي فوات الوقت، أو لم يخش الفوات»^(٢).

ثم إن أبا حامد الغزالي لم يحك هذا الاتفاق في كتابه: (المستصفى) حين تكلم عن المسألة^(٣).

ويمكن حمل ما حكاه الغزالي والمطيعي على أن الأولى أن لا يقع في هذه الحالة خلاف، فيحمل كلاهما على الأولوية، وقد صرح بها ابن الهمام الحنفي^(٤).

أو يُحمل كلاهما على بعض الصور الجزئية التي يترتب على الاجتهاد فيها تفويت مصلحة كبرى، كما لو قلد المجتهد في القبلة - وكان من أهل الاجتهاد فيها - مجتهداً آخر إذا ضاق الوقت، وخاف فوات الصلاة فيما لو اشتغل بالاجتهاد^(٥).

رابعاً: محل الخلاف في المجتهد قبل أن يتوصل إلى رأي محدد - سواء اجتهد فلم يتوصل إلى شيء، أو لم يجتهد أصلاً - هل له أن يقلد مجتهداً آخر؟

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال كثيرة، أهمها:

القول الأول: المنع من تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين مطلقاً، سواء مع ضيق الوقت أو مع سعيه، وسواء أكان المقلد أعلم أم لا.

(١) سلم الوصول (٤/٥٩٢).

(٢) شرح اللمع (٢/١٠١٢).

(٣) انظر: المستصفى (٢/٤٥٧-٤٦١).

(٤) انظر: التحرير (٤/٢٢٨) مع شرحه تيسير التحرير.

(٥) انظر: البرهان (٢/٨٧٦).

هذا القول هو إحدى الروايتين عن الإمام أبي حنيفة^(١). ونسبته أبو الحسن الكرخي إلى أبي يوسف، ومحمد بن الحسن^(٢)، ونسبته أبو عبد الله الصيمري إلى أبي يوسف أيضاً^(٣). ونسبته ابن القصار^(٤) إلى الإمام مالك، وجماعة من الفقهاء^(٥)، وجعل أبو الوليد الباجي هذا القول هو الأشبه بقول الإمام مالك^(٦).

وهذا القول هو ظاهر قول الإمام الشافعي^(٧). ونسبته أبو الوفاء ابن عقيل إلى إسحاق بن راهويه^(٨).

(١) انظر: المعتمد (٩٤٢/٢).

(٢) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٢٨٣/٤). ومحمد بن الحسن هو: محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولاهم الكوفي، أبو عبد الله، ولد بواسط بالعراق سنة ١٣٢ هـ وقيل: سنة ١٣١ هـ نشأ بالكوفة، كان محدثاً فقيهاً عالماً صدوقاً، وأحد أئمة المذهب الحنفي، وأشهر أصحاب الإمام أبي حنيفة، تفقه بأبي حنيفة وأبي يوسف، وكتب عن الإمام مالك كثيراً، وقد انتهت إليه رئاسة الفقه في العراق بعد أبي يوسف، ولي القضاء للرشد، وكان يضرب بذكائه المثل، من مؤلفاته: الأصل، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير، توفي بالري سنة ١٨٩ هـ وقال الرشيد: «دفنت الفقه بالري». انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٥٦١/٢)، والانتقاء في فضائل الأئمة لابن عبد البر (ص/٣٣٧)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٢٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/١٨٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/١٣٤)، والجواهر المضية للقرشي (٣/١٢٢)، وتاج التراجم لقطولوغا (ص/٢٣٧).

(٣) انظر: مسائل الخلاف في أصول الفقه (ص/٣٧٨)، والعدة (٤/١٢٣٠).

(٤) هو: علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن، المعروف بابن القصار، من كبار تلامذة القاضي أبي بكر الأبهري، كان فقيهاً أصولياً نظاراً علامة ثقة، من كبار علماء المذهب المالكية في وقته، قليل الحديث، ولي قضاء بغداد، قال عنه أبو ذر الهروي: «هو أفقه من رأيت من المالكيين»، من مؤلفاته: المقدمة في أصول الفقه، وعيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار، توفي سنة ٣٩٨ هـ وقيل: ٣٩٧ هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٣/٣٩٦)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٥٧)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٠٧)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/١٠٠)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٩٢).

(٥) انظر: مقدمة في أصول الفقه (ص/١٤٠ - ١٤١).

(٦) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١). (٧) انظر: البحر المحيط (٦/٢٨٥).

(٨) انظر: الواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٤).

وهو ظاهرُ كلام الإمام أحمد بن حنبل^(١).

ونسبَه أبو الحسين البصري^(٢)، والآمدّي^(٣)، وتاج الدين ابنُ السبكي^(٤) إلى أكثر الفقهاء. ونسبَه الباجي إلى أكثر المالكية البغداديين^(٥). ونسبَه الفخر الرازي إلى أكثر الشافعية^(٦). ونسبَه شهاب الدين القرافي^(٧)، وابنُ جزى المالكي^(٨) إلى أكثر أهل السنة.

واختاره جمعٌ من محققي الأصوليين، منهم: القاضي أبو بكر الباقلاني^(٩)، وأبو إسحاق الإسفراييني^(١٠)، والقاضي أبو يعلى^(١١)، وأبو الوليد الباجي^(١٢)، وأبو إسحاق الشيرازي^(١٣)، وأبو الخطاب^(١٤)، وأبو الوفاء ابن عقيل^(١٥)، والفخر الرازي^(١٦)، والآمدّي^(١٧)، وابنُ الحاجب^(١٨)، ومحبي الدين النووي^(١٩)، والقاضي البيضاوي^(٢٠).

- (١) انظر: العدة (١٢٢٩/٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤٠٨/٤)، والواضح في أصول الفقه (٢٤٤/٥).
- (٢) انظر: المعتمد (٩٤٢/٢).
- (٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٠٤/٤).
- (٤) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٥٢/٧).
- (٥) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١).
- (٦) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٨٣/٦).
- (٧) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٤٣).
- (٨) انظر: تقريب الوصول (ص/٤٥٦).
- (٩) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١)، والمنخول (ص/٤٧٦)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدّي (٢٠٤/٤).
- (١٠) انظر: شرح اللمع (١٠١٢/٢)، والمنخول (ص/٤٧٦).
- (١١) انظر: العدة (١٢٢٩/٤).
- (١٢) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١).
- (١٣) انظر: التبصرة (ص/٤٠٣)، وشرح اللمع (١٠١٢/٢).
- (١٤) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤٠٨/٤). انظر: الواضح في أصول الفقه (٢٤٤/٥).
- (١٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٨٤/٦).
- (١٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٠٤/٤).
- (١٧) انظر: مختصر منتهى السؤل (١٢٣٢/٢). انظر: روضة الطالبين (١٠٠/١١).
- (١٨) انظر: منهاج الوصول (١٠٨٧/٢) مع شرحه السراج الوهاج.

والطوفي^(١).

القول الثاني: يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر مطلقاً، سواء مع ضيق الوقت أو سعة، وسواء أكان أعلم منه أم لا.

نسب أبو عبد الله الصيمري هذا القول إلى الإمام أبي حنيفة، ومحمد ابن الحسن^(٢)، ونسبه أبو الوليد الباجي إلى بعض أصحاب الإمام أبي حنيفة^(٣). ونسبه الباجي^(٤) أيضاً، وأبو إسحاق الشيرازي^(٥)، وأبو حامد الغزالي^(٦)، والفخر الرازي^(٧)، والآمدي^(٨)، وتاج الدين ابن السبكي^(٩) إلى الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وسفيان الثوري. واختاره المزي^(١٠) من الشافعية^(١١).

وقد تعقب جمع من محققي الحنابلة نسبة القول بالجواز مطلقاً إلى

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٩).

(٢) انظر: مسائل الخلاف في أصول الفقه (ص/٣٧٨). وتبع الصيمري في نسبة القول بعض الحنفية. انظر: تيسير التحرير (٤/٢٢٨)، وفواتح الرحموت (٢/٣٩٣).

(٣) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: التبصرة (ص/٤٠٣)، وشرح اللمع (٢/١٠١٣).

(٦) انظر: المستصفى (٢/٤٥٨).

(٧) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٨٣).

(٨) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٠٤).

(٩) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٥٣).

(١٠) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو، أبو إبراهيم المزي المصري، ولد سنة ١٧٥ هـ كان أحد أئمة مذهب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، فقيهاً أصولياً زاهداً ورعاً متقلداً من الدنيا حافظاً صدوقاً، جليلاً في العلم، مناظراً محجاً، قال الإمام الشافعي في وصفه: «لو ناظر الشيطان لغلبه»، وكان قليل الرواية، لكنه رأس في الفقه، من مؤلفاته: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمختصر، والمثبور، والترغيب في العلم، توفي بمصر سنة ٢٦٤ هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/٩٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/١٩٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٤٩٢)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٩٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٢٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/١٤٨).

(١١) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤٤٨).

الإمام أحمد؛ يقول أبو الخطاب: «وَحَكَى أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي أَنَّ مَذْهَبَنَا: جَوَازُ تَقْلِيدِ الْعَالَمِ لِلْعَالَمِ.

وهذا لا نعرفه عن أصحابنا! وقد بينّا كلامَ صاحبِ مقالَتِنَا»^(١).

ومقالةُ الإمامِ أحمدَ هي: «لَا تَقْلُدْ دِينَكَ الرِّجَالِ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا أَنْ يَغْلُطُوا»^(٢).

ويقول الطوفي: «ما حكاه - أي: الآمدي - عن أحمدَ مِنْ جَوَازِ تَقْلِيدِ الْعَالَمِ لِلْعَالَمِ مَطْلَقًا، غَيْرُ مَعْرُوفٍ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا الْمَشْهُورُ عَنْهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ، لَا تَقْلِيدًا لَهُ، بَلْ بَنُوْعِ اسْتِدْلَالٍ»^(٣).

ويقول تقي الدين ابنُ تيمية: «حَكَى بَعْضُهُمْ هَذَا - أي: جَوَازِ تَقْلِيدِ الْعَالَمِ لِلْعَالَمِ - عَنْ أَحْمَدَ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي: (اللمع).

وهو غلطٌ على أحمدَ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا يَقُولُ هَذَا فِي أَصْحَابِهِ^(٤) فَقَطْ - عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ - وَأَمَّا مِثْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَسَفْيَانَ، وَمِثْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَةَ وَأَبِي عُبَيْدٍ، فَقَدْ نَصَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْعَالَمِ الْقَادِرِ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ أَنْ يَقْلُدَهُمْ»^(٥).

ونسبَ بعضُ الأصوليين القولَ الثاني إلى جماعةٍ مِنَ الظَّاهِرِيِّينَ!^(٦).

وقد نَسَبَ الطوفي في كتابه: (مختصر الروضة)^(٧) القولَ الثاني إلى

(١) التمهيد في أصول الفقه (٤/٤٠٩ - ٤١٠).

(٢) نقل كلام الإمام أحمد أبو يعلى في: العدة (٤/١٢٢٩ - ١٢٣٠)، وأبو الخطاب في: التمهيد في أصول الفقه (٤/٤٠٨).

(٣) شرح مختصر الروضة (٣/٦٣١).

(٤) هكذا في المطبوع من مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/٢٢٥): «أصحابه»، ولعل الصواب «الصحابة».

(٥) المصدر السابق (٢٠/٢٢٥ - ٢٢٦). وانظر: منهاج السنة النبوية (٢/٢٤٤).

(٦) انظر: السراج الوهاج للجاربردي (٢/١٠٨٨).

(٧) انظر: (٣/٦٢٩) مع شرحه.

الظاهرية، ثم قال في شرحه: «قلتُ هذا عن الظاهرية، لا أعلم الآن من أين نقلته في المختصر؟ ولم أره في: (الروضة)، ولا أحسبه إلا وهماً ممن نقلته عنه، أو في النسخة التي كان منها الاختصار؛ فإن الظاهرية أشد الناس في منع التقليد لغير ظواهر الشرع»^(١).

القول الثالث: يجوز للمجتهد أن يقلد من هو أعلم منه مطلقاً، ولا يجوز له أن يقلد من هو مثله، أو دونه في العلم.

جعل أبو الحسين البصري هذا القول إحدى الروايتين عن الإمام أبي حنيفة^(٢). ونسبه أبو الحسين^(٣)، وأبو بكر الجصاص^(٤)، وأبو الوليد الباجي^(٥)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٦) إلى محمد بن الحسن.

وهذا القول رواية عن ابن سريج^(٧).

وقد قيد أبو الحسين البصري^(٨)، والآمدي^(٩) قول ابن سريج لجواز تقليد الأعلام بتعذر الاجتهاد على المجتهد.

واختار هذا القول: أبو الحسن الكرخي^(١٠)، وابن رشد^(١١).

القول الرابع: يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر، إذا خاف فوات وقت الحادثة.

نسب أبو الوليد الباجي هذا القول إلى القاضي عبد الوهاب

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٦٣٠). (٢) انظر: المعتمد (٢/٩٤٢).

(٣) انظر: المصدر السابق. (٤) انظر: الفصول في الأصول (٤/٢٨٣).

(٥) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١).

(٦) انظر: التبصرة (ص/٤٠٣)، وشرح اللمع (٢/١٠١٣).

(٧) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤/٤٠٩)، والتجوير (٨/٣٩٩٠).

(٨) انظر: المعتمد (٢/٩٤٢).

(٩) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٠٤).

(١٠) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٤/٢٨٤)، والتقريب والتجوير (٣/٣٣٠).

(١١) انظر: الضروري في أصول الفقه (ص/١٤٤).

المالكي^(١).

ونسبه إلى ابن سريج جمع من الأصوليين، منهم: القاضي أبو يعلى^(٢)، وأبو الوليد الباجي^(٣)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٤)، وأبو الخطاب^(٥)، وأبو الوفاء ابن عقيل^(٦)، والفخر الرازي^(٧)، ومحيي الدين النووي^(٨)، وبدر الدين الزركشي^(٩).

وقيد الرازي والنووي والزركشي قول ابن سريج بأنه يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر مع ضيق الوقت فيما يخصه.

القول الخامس: يجوز للمجتهد أن يقلد غيره فيما يخصه ليعمل به، ولا يجوز للمجتهد في إفتائه أن يقلد غيره.

ذكر هذا القول أبو إسحاق الشيرازي^(١٠)، والفخر الرازي^(١١)، وشهاب الدين القرافي^(١٢) ولم ينسبوه إلى أحد.

وحكاه ابن القاص^(١٣)

(١) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١). (٢) انظر: العدة (٤/١٢٣١).

(٣) انظر: إحكام الفصول (ص/٧٢١).

(٤) انظر: التنصرة (ص/٤١٢)، وشرح اللمع (٢/١٠١٢).

(٥) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤/٤٠٩).

(٦) انظر: الواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٤).

(٧) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٨٤).

(٨) انظر: روضة الطالبين (١١/١٠٠). (٩) انظر: البحر المحيط (٦/٢٨٧).

(١٠) انظر: شرح اللمع (٢/١٠١٣).

(١١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٦/٨٤).

(١٢) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٤٣).

(١٣) هو: أحمد بن أبي أحمد الطبري ثم البغدادي، أبو العباس، كان إمام الشافعية في وقته، فقيهاً أصولياً، زاهداً ورعاً، تتلمذ لأبي العباس بن سريج، وقد أخذ أهل طبرستان الفقه عنه، من مؤلفاته: أدب القاضي، والتلخيص في الفقه، والمفتاح، ودلائل القبلة، توفي مرابطاً بطرسوس سنة ٣٣٥هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٠٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٣٧١)، والوفيات للصفدي =

عن ابن سريج^(١). ونسبه الآمدي^(٢)، والطوفي^(٣)، وجمال الدين الإسني^(٤) إلى بعض أهل العراق. ونسبه أمير باد شاه إلى أهل العراق^(٥).

القول السادس: يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر، إذا عجز عن الاجتهاد.

وهذا قول تقي الدين ابن تيمية^(٦)، ومثل للعجز عن الاجتهاد بتكافؤ الأدلة، وضيق الوقت عن الاجتهاد، وعدم ظهور دليل للمجتهد^(٧).

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول (القائلون بمنع المجتهد من تقليد غيره مطلقاً) بأدلة، منها:

الدليل الأول: عموم الأدلة الدالة على المنع من التقليد في أصله، وعموم الأدلة الموجبة للنظر في الأدلة^(٨)، والمجتهد داخل تحت عمومها دخولاً أولياً.

الدليل الثاني: قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٩).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر برّد المتنازع فيه إليه وإلى رسوله ﷺ،

= (٢٢٧/٦)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥٩/٣)، وطبقات الشافعية للإسني (٢٩٧/٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٠٦/١).

- (١) انظر: البحر المحيط (٢٨٦/٦ - ٢٨٧).
- (٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٠٤/٤).
- (٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٦٣٠/٣).
- (٤) انظر: نهاية السؤل (٥٨٩/٤).
- (٥) انظر: تيسير التحرير (٢٢٨/٤).
- (٦) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠٤/٢٠).
- (٧) انظر: المصدر السابق.
- (٨) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٠/٤).
- (٩) من الآية (٥٩) من سورة النساء.

ويكون الردُّ بالرجوع إلى الكتابِ والسنة، وأخذ المجتهد قولَ مجتهدٍ آخر تقليداً له ليس واحداً ممَّا ذُكِرَ في الآية^(١).

مناقشة وجه الدلالة: أنَّ المجتهد إذا قلَّد مجتهداً آخر، فقد ردَّ الحكم إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ؛ لأنَّ المجتهد المقلَّد عالمٌ بطرق الاجتهاد، ولا يفتي إلا بحكم الله تعالى^(٢).

الجواب عن المناقشة: أنَّ المجتهد مأمورٌ باتِّباع الكتاب والسنة، وبالردُّ إليهما، فإذا تَرَكَ ذلك، وقلَّد مجتهداً آخر، فقد تَرَكَ ما أمر به من اتِّباع الكتاب والسنة، وعَمِلَ بغيرهما^(٣).

الدليل الثالث: قال الله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^(٤).

وجه الدلالة: أنَّ المجتهد مأمورٌ بالاعتبار، فإذا قلَّد غيره لم يأتِ بالاعتبارِ المأمور به في الآية، فيكون تاركاً للمأمور^(٥).

مناقشة وجه الدلالة: يلزم من استدلالكم بالآية الكريمة أمرُ العامي بالاجتهاد، ومنعه من التقليد، وأنتم لا تقولون بهذا^(٦).

الجواب عن المناقشة: خَرَجَ العاميُّ من عموم الأمر في الآية؛ لعجزه عن الاجتهاد؛ فيبقى عمومُ الأمر في حقِّ المجتهد^(٧).

(١) انظر: مقدمة في أصول الفقه لابن القصار (ص/١٤٢)، والعدة (٤/١٢٣١)، والتبصرة (ص/٤٠٤)، وشرح اللمع (٢/١٠١٥)، والتبصرة (٤/٤١٠)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٥).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٤٠٤)، وشرح اللمع (٢/١٠١٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٠)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٥).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) من الآية (٩) من سورة الحشر.

(٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٥٥).

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

(٧) انظر: المصدرين السابقين.

الدليل الرابع: قال الله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾^(١).

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِرَدِّ مَا اخْتُلِفَ فِيهِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وهذا يدلُّ على أَنَّ المجتهدَ لا يقلدُ غيره مِنَ المجتهدين؛ لَأَنَّ فِي التَّقْلِيدِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَرْكاً لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢).

الدليل الخامس: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٣).

وجه الدلالة: أَنَّ المجتهدَ إِذَا قَلَّدَ غَيْرَهُ فَقَدْ أَخَذَ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وهذا ما نهى الله عنه فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ^(٤).

الدليل السادس: حديثُ معاذٍ^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، فقال له ﷺ: (كيف تقضي إذا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟). فقال: أقضي بما في كتاب الله. قال ﷺ: (فإن لم يكن في كتاب الله؟). قال: فبسنة رسول الله ﷺ. (فإن لم يكن في سنة رسول الله؟). قال: أجتهد رأيي، ولا آلو^(٦).

(١) من الآية (١٠) من سورة الشورى.

(٢) انظر: العدة (٤/١٢٣١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٠)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٩).

(٣) من الآية (٣٦) من سورة الإسراء.

(٤) انظر: التبصرة (ص/٤٠٤)، وشرح اللمع (٢/١٠١٦)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٠)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٥).

(٥) هو: معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن المدني، شهد بدرًا، وما بعدها من المشاهد، كان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام، وأحد السبعين الذين شهدوا بيعة العقبة، بعثه النبي ﷺ إلى اليمن قاضياً ومعلماً، ولم يرجع إلا في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، قال عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (من أراد الفقه فليأت معاذ بن جبل)، توفي رضي الله عنه بالشام سنة ١٨هـ وقيل: سنة ١٧هـ. انظر ترجمته في: الاستيعاب لابن عبد البر (ص/٦٥٠)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٨/١٠٥)، وسير أعلام النبلاء (١/٤٤٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/١٩)، والإصابة لابن حجر (٣/٤٢٦).

(٦) معنى قوله: «لا آلو» أي: لا أقصر في الاجتهاد، ولا أترك بلوغ الوسع فيه. انظر: معالم السنن للخطابي (٥/٢١٢)، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٦/٣٦-٣٧).

فقال ﷺ: (الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله)^(١).

(١) جاء هذا الحديث من طريق الحارث بن عمرو عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن معاذ ﷺ، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: الأقضية، باب: اجتهاد الرأي في القضاء (ص/٥٤٤)، برقم (٣٥٩٣)؛ والترمذي في: جامعه، كتاب: الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي؟ (ص/٣١٤)، برقم (١٣٢٨)، وقال: «وليس إسناده عندي بمتصل». وعلق ابن حجر في: النكت الظراف (٨/٤٢١-٤٢٢) على قول الترمذي، فقال: «أراد بنفي الاتصال المشي على اصطلاح من يرى أن الإسناد إذا كان فيه مبهم - لم يسم - يكون منقطعاً، وإلا فالجمهور على أنه متصل، في سننه مبهم».

وأخرجه أيضاً: عبد بن حميد في: المنتخب (١/١٥١)، برقم (١٢٤)؛ والطيالسي في: المسند (١/٤٥٤)، برقم (٥٦٠)؛ وابن سعد في: طبقات الكبرى (٢/٣٤٧)؛ وأحمد في: المسند (٣٦/٣٣٣)، برقم (٢٢٠٧)، و(٤١٦/٣٦)، برقم (٢٢١٠٠)؛ والدارمي في: سننه، في: المقدمة، باب: الفتيا وما فيه من الشرط (١/٢٦٧) برقم (١٧٠)؛ والعقيلي في: الضعفاء (١/٥٥٤)؛ والطبراني في: المعجم الكبير (٢٠/١٧٠)، برقم (٣٦٢)؛ وابن حزم في: الإحكام في أصول الأحكام (٦/٢٦، ٣٥)، و(١١١/٧)، وقال في: (٧/١١٢): «هذا حديث ساقط». والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي (١٠/١١٤)؛ وفي: معرفة السنن والآثار، باب: الاجتهاد (١/١٧٣)، برقم (٢٩١)؛ والخطيب البغدادي في: الفقيه والمتفقه (١/٣٩٧) برقم (٤١٣)؛ وابن عبد البر في: جامع بيان العلم (٢/٨٤٥) برقم (١٥٩٣)؛ وابن الجوزي في: العلل المتناهية، كتاب: الأحكام والقضايا، باب: حديث في كيفية الحكم والقضاء (٢/٢٧٢)، برقم (١٢٦٤)، وقال في: (٢/٢٧٣): «هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم، ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً، وإنما ثبوته لا يعرف؛ لأن الحارث بن عمرو، مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وما هذا طريقه، فلا وجه له». والمزي في: تهذيب الكمال (٥/٢٦٦).

وجاء الحديث مرسلًا عن أصحاب معاذ ﷺ عن النبي ﷺ، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: الأقضية، باب: اجتهاد الرأي في القضاء (ص/٥٤٤)، برقم (٣٥٩٢)؛ والترمذي في: جامعه، كتاب: الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي؟ (ص/٣١٣)، برقم (١٣٢٧)؛ وأحمد في: المسند (٣٦/٣٨٢)، برقم (٢٢٠٦١)؛ والعقيلي في: الضعفاء (١/٥٥٦).

واختلف العلماء في تصحيح الحديث وتضعيفه:

فأكثر المحدثين على تضعيفه، ومن ضعفه: البخاري في: التاريخ الكبير (٢/٢٧٧)، والترمذي - كما تقدم - والدارقطني في: العلل (٦/٨٩)، وعبد الحق الإشبيلي في: الأحكام الوسطى (٣/٣٤٢)، وابن الملقن في: البدر المنير (٩/٥٣٤) ط: هجر، وابن حجر في: التلخيص الحبير (٦/٣١٦٣)، والألباني في: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/٢٧٣).

وجه الدلالة: أَنَّ النبي ﷺ لم يذكر لمعاذٍ رضي الله عنه تقليد غيره من المجتهدين^(١).

يمكن أن يناقش الدليل السادس: بأنَّ في الحديث ضعفاً، فلا تقوم به الحجة.

الدليل السابع: قولُ النبي ﷺ: (اجتهدوا، فكلُّ ميسرٍّ لما خُلِقَ له)^(٢). وجه الدلالة: أَنَّ قوله ﷺ: (اجتهدوا) أمرٌ، والأمرُ للوجوب، ويلزمُ

= ويقول الجوزقاني في: الأباطيل والمناكير (١/١٠٦): «أعلم أنني تفحصت عن هذا الحديث في: المسانيد الكبار والصغار، وسألت مَنْ لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجده طريقاً غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وبمثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة». وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر (٦/٣١٦٤).

وقال ابن الملقن في: البدر المنير (٩/٥٣٤): «هذا الحديث كثيراً ما يتكرر في كتب الفقهاء والأصول والمحدثين، ويعتمدون عليه، وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل، فيما أعلم». وذهب بعضُ العلماء إلى تصحيح الحديث أو تحسينه، منهم: ابن العربي في: عارضة الأحوذى (٦/٧٢-٧٣)، والذهبي في: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧٢)، وابن كثير في: تفسيره (١/٧)، وابن القيم في: إعلام الموقعين (٢/٣٤٤)، والشوكاني في: فتح القدير (٣/٢٢٧).

يقول الخطيب البغدادي في: الفقيه والمتفقه (١/٤٧٢): «فإن اعترض المخالف بأنَّ قال: لا يصح هذا الخبر؛ لأنه يروى عن أناس من أهل حمص لم يُسموا، فهم مجاهيل، فالجواب: أَنَّ قول الحارث بن عمرو: «عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ» يدل على شهرة الحديث، وكثرة رواته، وقد عرف فضل معاذ وزهده، والظاهر من حال أصحابه الدين والثقة والزهد والصالح».

ويقول ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٩٤): «حديث معاذ صحيح مشهور، رواه الأئمة العدول».

ويقول تقي الدين ابن تيمية في: مجموع الفتاوى (١٣/٣٦٤): «وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد».

ونقل الزركشي في: المعتمد في تخريج أحاديث المنهاج (ص/٦٦-٦٩) كلام بعض العلماء في تصحيح الحديث.

(١) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٤/٢٨٥).

(٢) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ، والذي وجدته:

أولاً: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولفظه: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له)، وأخرجه: =

مِنْ تَقْلِيدِ الْمُجْتَهِدِ لِمُجْتَهِدٍ آخَرَ تَرَكَ الاجْتِهَادَ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ^(١).

مناقشة الدليل السابع: نقوش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: عدمُ ثبوتِ الحديثِ بلفظ: (اجتهدوا فكلُّ ميسر...).

الوجه الثاني: لو صحَّت رواية: (اجتهدوا)، لَمَّا صَحَّ حَمْلُهَا عَلَى خُصُوصِ الاجْتِهَادِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَدْلَةِ؛ فَإِنَّهُ اسْطِلَاحٌ حَادِثٌ^(٢).

الدليل الثامن: لو جازَ للمُجْتَهِدِ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، لَجَازَ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم تَقْلِيدُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمَا كَانَ لِمَنَاظِرَاتِهِمْ فَائِدَةٌ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَلَّدَ غَيْرَهُ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ^(٣).

مناقشة الدليل الثامن: نقوش الدليل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أَنَّ سَبَبَ مَنَاظِرَةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؛ كَوْنُ الْعَمَلِ عَلَى الْاجْتِهَادِ أَوْلَى مِنَ التَّقْلِيدِ، وَلِأَنَّ لِلْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَأْخُذِ بِسَبَبِ الْمَنَاظِرَةِ تَقْوِيَةً لِلظَّنِّ بِالْحُكْمِ^(٤).

= البخاري في: صحيحه، كتاب: التفسير، باب: فسنيسر للعرسى (ص/ ٩٨١)، برقم (٤٩٤٩)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: القدر، باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله... (٢/ ١٢٢٢)، برقم (٢٦٤٧).

ثانياً: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، ولفظه: (كلُّ يعمل لما خلق له)، وأخرجه: البخاري في: صحيحه، كتاب: القدر، باب: جف القلم على علم الله (ص/ ١٢٦١)، برقم (٦٥٩٦)، واللفظ له؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: القدر، باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، ومتابته رزقه وأجله... (٢/ ١٢٢٢)، برقم (٢٦٤٩).

(١) انظر: التبصرة (ص/ ٤٠٤)، وشرح اللمع (٢/ ١٠١٦)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٤١٠)، والواضح في أصول الفقه (٥/ ٢٤٥)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/ ٧٩)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ٢٠٩).

(٢) انظر: تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي على: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ٢٠٩).
(٣) انظر: المعتمد (٢/ ٩٤٣)، وقواطع الأدلة (٥/ ١٠٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٤١١)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ٢٠٥)، ونهاية الوصول للهندي (٨/ ٣٩١٣).

(٤) انظر: المعتمد (٢/ ٩٤٣)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٤١١)، ونهاية الوصول للهندي (٨/ ٣٩١٣).

الجوب عن الوجه الأول: أنَّ الدليل الذي دلَّ على أنَّ الاجتهاد أولى من التقليد، هو الذي مَنَعَ من التقليد^(١).

الوجه الثاني: أنَّ الوثوق باجتهاد الصحابي؛ لمشاهدته الوحي والتنزيل، ومعرفته التأويل، والاطلاع على أحوال النبي ﷺ، وزيادة اختصاصه بالتشديد في البحث عن قواعد الدين، وعدم تسامحهم فيها أشد من غيرهم، وعلى هذا، فلا يلزم من جواز تقليد غير الصحابي للصحابي تقليد الصحابي للصحابي^(٢)، وتقليد غير الصحابي لغير الصحابي.

الوجه الثالث: لم ينقل عن بعض الصحابة، كطلحة^(٣) والزبير بن العوام^(٤) وعبد الرحمن بن عوف^(٥)، وهم من أهل الشورى، نظر في

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١١).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٥ - ٢٠٦).

(٣) هو: طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي، أبو محمد، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد السابقين إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر ﷺ، وقد أُوذِيَ في الله وصبر، ولما قدم المدينة آخى رسول الله ﷺ بينه وبين كعب بن مالك، لم يشهد طلحة غزوة بدر؛ لأنه كان بالشام في تجارة، وقد أسهم له رسول الله ﷺ بسهم، وشهد أحداً وما بعدها، وقد أبلى في غزوة أحد بلاءً حسناً، ووقى رسول الله ﷺ بنفسه، وأتقى الثبل عنه بيده حتى شلت يده، وهو أحد الستة الذين جعل عمر بن الخطاب فيهم الشورى، قتل ﷺ وهو ابن ستين سنة، وقيل: ابن اثنتين وستين سنة، يوم الجمل سنة ٣٦هـ. انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٤٧١)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (١/٨٧)، والاستيعاب لابن عبد البر (ص/٣٥٩)، وتهذيب الكمال للمزي (١٣/٤١٢)، وسير أعلام النبلاء (١/٢٣)، والإصابة لابن حجر (٣/٥٢٩).

(٤) هو: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي، أبو عبد الله المدني، صاحب رسول الله ﷺ وحواريه، وابن عمته صفية، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، أسلم وهو ابن ست عشرة سنة، شهد بدرًا والمشاهد مع رسول الله ﷺ، ولم يتخلف عن غزواته ﷺ، قتل يوم الجمل سنة ٣٦هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/١٠٠)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (١/٨٩)، والاستيعاب لابن عبد البر (ص/٢٦١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢٥٥)، وتهذيب الكمال للمزي (٩/٣١٩)، وسير أعلام النبلاء (١/٤١)، والإصابة لابن حجر (٢/٥٥٣).

(٥) هو: عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف، أبو محمد القرشي الزهري ﷺ، ولد بعد عام =

الأحكام، مع ظهور الخلاف، والظاهر أنهم أخذوا بقول غيرهم تقليداً، فلا تستقيم لكم دعوى الإجماع^(١).

الجواب عن الوجه الثالث: أن ترك بعض الصحابة رضي الله عنهم للفتيا، بسبب اكتفائهم بغيرهم في الفتوى، أمّا عملهم في حق أنفسهم فكان على سبيل الاجتهاد^(٢).

الدليل التاسع: أن المجتهد متمكن من الاجتهاد؛ لتكامل الآلة له، فلم يجز مع تمكنه من العمل باجتهاده أن يصير إلى قول غيره تقليداً، كما لم يجز له أن يصير إلى قول غيره في العقلية؛ لتمكنه من النظر والاستدلال^(٣).

مناقشة الدليل التاسع: نقش الدليل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أننا لا نسلّم إلحاق المسائل الاجتهادية بالعقلية؛ لأن المطلوب في العقلية العلم، والعلم لا يحصل بالتقليد، والمطلوب في المسائل الاجتهادية العمل التابع للظن؛ وقد حصل الظن بتقليد المجتهد^(٤).

= الفيل بعشر سنوات، صاحب رسول الله ﷺ، ومن السابقين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أهل الشورى، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، وصلى النبي ﷺ وراءه في سفره، كان اسمه عبد عمرو فغيّره النبي ﷺ إلى عبدالرحمن، توفي ﷺ سنة ٣٢ هـ ودفن بالقيع، وصلى عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٢٤٠/٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٧/٥)، والاستيعاب لابن عبدالبر (ص/٤٤٢)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣٠/١)، وتهذيب الكمال للمزي (٣٢٤/١٧)، وسير أعلام النبلاء (٦٨/١)، والإصابة لابن حجر (٣٤٦/٥).

(١) انظر: المستصفى (٤٦٠/٢)، وروضة الناظر (١٠١١/٣).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: المعتمد (٩٤٣/٢ - ٩٤٤)، والعدة (١٢٣٢/٤)، والتبصرة (ص/٤٠٤)، وشرح اللمع (١٠١٦/٢)، وقواطع الأدلة (١٦٨/٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١١/٤)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٨٥/٦)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٠٤/٤).

(٤) انظر: المعتمد (٩٤٤/٢)، والعدة (١٢٣٢/٤)، والتبصرة (ص/٤٠٤)، وشرح اللمع (٢/١٠١٦)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١١/٤)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٨٥/٦).

الجواب عن الوجه الأول: أنا أوجبنا على المكلف تحصيل العلم في العقليات؛ لأنه قادرٌ عليه، والدليل حاضرٌ؛ وهذا المعنى حاصلٌ في مسألتنا؛ لأنَّ المجتهدَ قادرٌ، والدليل المعين للظن حاصلٌ، فوجب تحصيله^(١).

الوجه الثاني: ما ذكرتموه في دليلكم منقوضٌ بقضاء القاضي على المجتهد، فإنه لا يجوزُ خلافُ ما قضى به القاضي، وإن كان المجتهد قد يرى خلافه^(٢).

الجواب عن الوجه الثاني: أن قبول المجتهد لحكم الحاكم - وإن كان يرى خلاف ما قضى به - ليس بتقليد؛ فإنَّ التقليد ما يلزم قبوله واعتقاده، ولا يجبُ على المجتهد أن يقبل ما حكّم به الحاكم، ولا أن يعتقد صحته، وإنما تلزمه طاعته فيما ألزمه بالحكم، وذلك ليس بتقليد^(٣).

الوجه الثالث: أن ما ذكرتموه في دليلكم منقوضٌ بمن دنا من النبي ﷺ، فإنه متمكنٌ من الوصول إلى الحكم بالأخذ من النبي ﷺ، مع أنه يجوزُ له أن يسأل مَنْ أخبر عن رسول الله ﷺ^(٤).

الجواب عن الوجه الثالث، أجيب عنه من وجهين:

الوجه الأول: لا نُسَلِّمُ جوازَ الاكتفاء بسؤال غير النبي ﷺ عند القدرة على سؤاله ﷺ^(٥).

الوجه الثاني: على فرض التسليم لكم، فإن ما ذكرتموه عدوٌّ عن

(١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٨٥/٦).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٤٠٥)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٨٥/٦).

(٣) انظر: المصدرين السابقين، وشرح اللمع (١٠١٦/٢).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٨٦/٦).

طريق إلى طريق، وذلك جائز؛ لأن في الحالين جميعاً أخذاً لحكم النبي ﷺ، ونظيره في مسألتنا: أن يقف المجتهد على دليل يقتضي حكماً، ثم يظهر له طريق آخر يقتضي الحكم نفسه، فيجوز والحال هذه أن يعدل عن الأول إلى الثاني؛ لأن الحكم في الحالين واحد، وإنما اختلف الطريقان؛ بخلاف مسألتنا، فإن المقتضي للحكم هو اجتهاد المجتهد، وقد تركه إلى اجتهاد يقتضي حكماً آخر، ونظيره - من مناقشتكم - أن يترك المجتهد نصاً عن رسول الله ﷺ إلى حكم يخالفه^(١).

الدليل العاشر: لو أدى اجتهاد المجتهد إلى خلاف قول من هو أعلم منه، لما جاز للمجتهد ترك رأيه، والأخذ بقول الأعم، فوجب أن لا يجوز له الأخذ بقول غيره من المجتهدين، وإن لم يجتهد؛ لأنه لا يأمن أن لو اجتهد أن يؤديه اجتهاده إلى خلاف ذلك القول^(٢).

مناقشة الدليل العاشر: نوقش الدليل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لا يمتنع أن تكون مصلحة المجتهد إذا اجتهد العمل على ما يؤديه إليه اجتهاده، وتكون مصلحة المجتهد إن لم يجتهد الأخذ بما يختاره من أقاويل السلف^(٣).

الوجه الثاني: أن ثمة فرقاً بين حال ما إذا اجتهد المجتهد، ثم توصل إلى رأي محدد، وحال ما إذا لم ينظر في المسألة أصلاً؛ لأن وثوق المجتهد برأيه واجتهاده أتم من وثوقه بما يقلد فيه غيره؛ لأنه مع مساواة اجتهاده لاجتهاد غيره، يحتمل أن لا يكون غيره صادقاً فيما أخبر به عن اجتهاده، والمجتهد لا يكابر نفسه فيما أدى إليه اجتهاده، وقبل أن يجتهد لم يحصل له الوثوق بحكم ما، فلا يلزم من امتناع التقليد مع الاجتهاد

(١) انظر: التبصرة (ص/٤٠٥)، وشرح اللمع (١٠١٧/٢).

(٢) انظر: المعتمد (٩٤٤/٢)، والعدة (١٢٣٢/٤)، وقواطع الأدلة (١٦٨/٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٢/٤)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٠٥/٤).

(٣) انظر: المعتمد (٩٤٤/٢).

امتناعه مع عدمه^(١).

يقول صفّي الدين الهندي: «الفرق ظاهرٌ - أي: بين الحال التي توصّل المجتهد فيها إلى رأي، والحال التي لم يجتهد فيها - وهو: أن بعد الاجتهاد حصل له الظنّ القوي بالحكم، فلا يجوز له العدول عنه إلى الظنّ الضعيف، بخلاف ما قبل الاجتهاد؛ فإنه لم يحصل له هذا الظنّ، وإن كانت القدرة عليه حاصلة»^(٢).

الوجه الثالث: يلزم من دليلكم عدم جواز التقليد للعامي؛ فإنه لا يأمن لو تفقّه أن يؤديه اجتهاده إلى خلاف ما أفتاه به العالم، مع أن العاميّ يجوز له التقليد في هذه الحالة^(٣).

الجواب عن الوجه الثالث: أن ثمة فرقاً بين المجتهد والعامي؛ فالعاميّ ليس معه آلة الاجتهاد أصلاً، ولو أراد أن يتعلّم علوم الاجتهاد لخرّج وقت الحادثة، وانقطع عن مصالح دنياه، ثم بعد ذلك ربّما وصل إلى رتبة الاجتهاد، وربّما لم يصل، بخلاف المجتهد^(٤).

الدليل الحادي عشر: لا يجوز للمجتهد بعد اجتهاده وتوصّله إلى رأي محدد أن يقلّد أحداً، فكذلك لا يجوز له التقليد قبل الاجتهاد؛ لوجود الجامع بين الحالين، وهو الاتصاف بالاجتهاد^(٥).

مناقشة الدليل الحادي عشر: نوقش الدليل بالوجه الثاني في مناقشة الدليل العاشر.

الدليل الثاني عشر: أن المجتهد في القبلة لا يقلّد غيره في تحديدها؛

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٤٠٥).

(٢) نهاية الوصول (٨/٣٩١٣).

(٣) انظر: المعتمد (٢/٩٤٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٢).

(٤) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٢).

(٥) انظر: تيسير التحرير (٤/٢٢٩)، وفواتح الرحموت (٢/٣٩٣).

لأنه عالمٌ بأدلتها، فكذلك المجتهدُ في الشرع، لا يجوزُ له التقليدُ في الفروع؛ لأنه عالمٌ بأدلتها^(١).

الدليل الثالث عشر: أنَّ المجتهدَ يتمكنُ من الوقوفِ على الحكمِ باجتهاده، فلم يَجْزُ له العدولُ عن الوقوفِ على الحكمِ باجتهاده إلى ما هو أنقص منه، كما لا يجوزُ للمتمكنِ من العلمِ العدولُ إلى الظنِّ^(٢).

مناقشة الدليل الثالث عشر: نوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ العقلَ لا يمنعُ من أن تكونَ مصلحةُ المتمكنِ من العلمِ العملَ على ظنه، فالأصلُ في قياسكم غيرُ مسلمٍ^(٣).

ويمكن الجواب عن الوجه الأول: بأنَّ المستقرَّ في العقلِ أن اتباعَ الإنسانِ الطريقَ الموثوقَ به أرجحُ ممَّا هو أقلُّ وثوقاً.

الوجه الثاني: يلزمُ من دليلكم عدمُ جوازِ التقليدِ للعامي إذا تمكَّن من التفقه^(٤).

ويجاب عن الوجه الثاني: بالجواب المتقدم عن المناقشة الثالثة في الدليل العاشر.

الدليل الرابع عشر: أنَّ المجتهدَ متعبَّدٌ باجتهاده وبعمله بما توصل إليه؛ لأنه بذلك يكونُ مطيعاً لله تعالى؛ لأنَّ الله تعالى أرادَ من المجتهدين أن يجتهدوا في أدلة الشرع، وليس بعضُ المجتهدين أولى بذلك من بعض، ولا يصحُّ إثباتُ بدَلٍ لما أرادَه الله من المجتهدين إلا لدلالةٍ سمعيةٍ أو عقليةٍ، ولا دليلَ يدلُّ عليها، فَوَجَبَ نفيه^(٥).

(١) انظر: أدب القاضي للماوردي (١/٦٤٨)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٣).

(٢) انظر: المعتمد (٢/٩٤٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٢).

(٣) انظر: المعتمد (٢/٩٤٥). (٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المعتمد (٢/٩٤٥)، وقواطع الأدلة (٢/١٦٩)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٢).

الدليل الخامس عشر: لو جازَ للمجتهدِ تقليدُ غيره من المجتهدين، لَوَجَبَ أَنْ لا يجوزَ له العملُ على اجتهاده؛ لأنَّ الحادثة إذا اشتبهتْ بعلتين، وكان شبهها بأحدِ الأصلين أقوى، لم يجز ردها إلى الأصل الآخر^(١).

الدليل السادس عشر: القولُ بجوازِ التقليدِ للمجتهدِ حكمٌ شرعي، ولا بُدَّ له مِنْ دليلٍ، والأصلُ عدمُ ذلك الدليل، فَمَنْ ادَّعاه احتاجَ إلى بيانه^(٢).

مناقشة الدليل السادس عشر: يُعارضُ دليلكم بأنَّ عدمَ جوازِ تقليدِ المجتهدِ حكمٌ شرعي، فلا بُدَّ له مِنْ دليلٍ، والأصلُ عدمه^(٣).

الجواب عن المناقشة: أنَّ عدمَ الجوازِ نفي، والنفي يكفي فيه انتفاء دليلِ الثبوت، بخلافِ الثبوت، فلا يكفي فيه انتفاء دليلِ النفي^(٤).

الدليل السابع عشر: أنَّ الاجتهادَ أصلٌ في الأحكامِ الاجتهادية، كالوضوءِ في الطهارة، والتقليدُ بدلٌ عن الاجتهادِ، كالتميمِ عن الوضوء، ولا يُصارُ للبدلِ مع إمكانِ المبدلِ، فلا يختارُ المجتهدُ التقليدَ إلا عند تعذرِ الاجتهادِ^(٥).

مناقشة الدليل السابع عشر: نوقش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: لا نُسلِّمُ أنَّ التقليدَ بدلٌ، بلْ كُلُّ مِنَ الاجتهادِ والتقليدِ أصلٌ للعملِ^(٦).

(١) انظر: مسائل الخلاف في أصول الفقه للصيمري (ص/ ٣٨٢).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٠٦/٤)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٣٥/٢)، ونهاية الوصول للهندي (٣٩١٤/٨)، وتيسير التحرير (٢٢٨/٤ - ٢٢٩).

(٣) انظر: بيان المختصر للأصبهاني (٣٣٠/٣)، ورفع الحاجب (٥٦٤/٤)، وتيسير التحرير (٢٢٩).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: تيسير التحرير (٢٢٩/٤)، وفواتح الرحموت (٣٩٣/٢).

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

الوجه الثاني: على فرض التسليم بما ذكرتم في دليلكم، فإنه يدلُّ على جواز التقليد للمجتهد عند تعذر الاجتهاد، وأنتم لا تقولون به.

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلل أصحاب القول الثاني (القائلون بجواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين مطلقاً) بأدلة، منها:

الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

وجه الدلالة: أنَّ المجتهد قبل اجتهاده لا يعلم هذا الحكم بخصوصه، فيتناوله عموم الآية، فجاز له التقليد، كالعامي^(٢).

مناقشة وجه الدلالة: نوقش وجه الدلالة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ليس في الآية ما يدلُّ على قولكم، بل هي دالة على خلافه؛ لأنها شرطت أن لا يعلم، والمجتهد عالم بطرق الاجتهاد، وبطرق الأدلة^(٣).

الوجه الثاني: أنَّ الآية واردة في العامي، والخطاب فيها متوجه إليه، ويدلُّ عليه أمران:

الأمر الأول: أنَّ الله تعالى أوجب السؤال -كما في الآية- والمجتهد لا يجب عليه السؤال، فتعين أن يكون الخطاب فيها للعامي؛ لأنه هو الذي

(١) وردت الآية في موضعين في القرآن: الأول: من الآية (٤٣) من سورة النحل. والثاني: من الآية (٧) من سورة الأنبياء.

(٢) انظر: التبصرة (ص/٤٠٦)، وشرح اللمع (٢/١٠١٧)، وقواطع الأدلة (٥/١٠٢)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٣)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٨)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٦)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٦)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٩١٤)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٣٣).

(٣) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٣).

يجب عليها السؤال^(١).

الأمر الثاني: أن قوله تعالى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢) يقتضي أن يكون المخاطب ليس من أهل الذكر؛ لأن الله جعل الناس فريقين - كما في الآية - فوجب أن يكون أحدهما غير الآخر^(٣).

الوجه الثالث: على فرض التسليم بدخول المجتهد تحت عموم الآية، فإن تقدير السؤال في حقه: سلوا؛ لتعلموا، أي: اسألوا عن الدليل؛ لتحصيل العلم^(٤).

الدليل الثاني: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٥).

وجه الدلالة: أن المراد بأولي الأمر في الآية هم العلماء^(٦)، وقد أمر الله بطاعتهم، وذلك بتقليدهم فيما يخبرون به عن الشرع، والخطاب عام للمؤمنين، ويتناول المجتهد وغيره^(٧).

(١) انظر: التبصرة (ص/٤٠٦)، وشرح اللمع (٢/١٠١٧)، وقواطع الأدلة (٥/١٠٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٣)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٠)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٣٤).

(٢) وردت الآية في موضعين في القرآن: الأول: من الآية (٤٣) من سورة النحل. والثاني: من الآية (٧) من سورة الأنبياء.

(٣) انظر: التبصرة (ص/٤٠٦)، وشرح اللمع (٢/١٠١٧)، وقواطع الأدلة (٥/١٠٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٣)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٠)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٣٤).

(٤) انظر: المستصفى (٢/٤٥٩). (٥) من الآية (٥٩) من سورة النساء.

(٦) انظر أقوال المفسرين في تفسير أولي الأمر في: جامع البيان للطبري (٧/١٧٦-١٨٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/٤٢٨-٤٣٢)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/١٣٦-١٣٧)، والدر المنثور للسيوطي (٤/٥٠٤-٥١٤).

(٧) انظر: التبصرة (ص/٤٠٧)، وشرح اللمع (٢/١٠١٩)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٤)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٦)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٦)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٩١٥)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٣٣)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٥٧).

مناقشة وجه الدلالة: نوقش وجه الدلالة من وجهين:

الوجه الأول: أن المراد بأولي الأمر في الآية الأمراء والولاة؛ لأن الله تعالى أوجب طاعتهم، ولا يجب على المجتهد اتباع المجتهد، وإذا كان أولو الأمر هم الأمراء، فطاعتهم في أمور الدنيا من تدبير الممالك وتجهيز العساكر وغيرهما، ويدل على ذلك: أن الطاعة تستعمل في أمر السلاطين، فأما في فتوى المجتهد، فلا يقال لها: طاعة^(١).

الوجه الثاني: سلمنا لكم أن المراد بأولي الأمر هم العلماء، لكن المأمور بطاعتهم هم العوام، لا المجتهدون؛ لأن طاعة المجتهد على المجتهد غير واجبة، فلا تكون مرادة من الآية^(٢).

الدليل الثالث: قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾^(٣).

وجه الدلالة: أن المراد بأولي الأمر في الآية هم المجتهدون، ويكون الرد إليهم من قبل العامة والمجتهدين؛ إذ الآية عامة، ولم تفصل.

مناقشة وجه الدلالة: أن الخطاب في الآية متوجه إلى العامة، لا إلى المجتهدين؛ بدليل قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(٤)؛ لأن المجتهد من أهل الاستنباط، فظهر أن الخطاب موجه إلى العامة، لا إلى أهل الاستنباط^(٥).

الدليل الرابع: قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(٦).

(١) انظر: المصادر السابقة، والمستصفي (٤٥٩/٢).

(٢) انظر: المستصفي (٤٥٩/٢ - ٤٦٠)، ونهاية الوصول للهندي (٣٩١٥/٨ - ٣٩١٦)، وشرح مختصر الروضة (٦٣٤/٣).

(٣) من الآية (٨٣) من سورة النساء.

(٤) من الآية (٨٣) من سورة النساء.

(٥) انظر: العدة (١٢٣٢/٤).

(٦) من الآية (١٢٢) من سورة التوبة.

وجه الدلالة: أنَّ الله تعالى أوجب قبولَ ما ينذر به الفقهاء إذا رجعوا إلى أهلهم، ولم يفرّق بين أن يكون أهلهم من العامة، أو من مجتهدين^(١).

مناقشة وجه الدلالة: نوقش وجه الدلالة من وجهين:

الوجه الأول: لا نُسلّم دخول المجتهد تحت الآية، بل الآية متوجهة إلى العوام^(٢).

الوجه الثاني: أنَّ المراد من الآية قبول ما سمعه المجتهد من أخبار النبي ﷺ وسننه، فتكون الآية متوجهة إلى الرواية، دون الفتوى^(٣).

الدليل الخامس: انعقد إجماع الصحابة رضي الله عنهم على جواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين^(٤) ويدل على هذا الإجماع ما يأتي:

أولاً: قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لعثمان بن عفان رضي الله عنه: (أبايعك على كتاب الله، وسنة رسول الله، وسيرة الشيخين)، فبايعه عثمان^(٥).

فحين قَبِلَ عثمان بن عفان رضي الله عنه ذلك، مع أنه من أهل الاجتهاد،

(١) انظر: التبصرة (ص/٤٠٧)، وشرح اللمع (٢/١٠١٩)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٦)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٩١٥).

(٢) انظر: المصادر السابقة، وقواطع الأدلة (٥/١٠٥).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٤/٢٨٣)، والمعتمد (٢/٩٤٦)، ومسائل الخلاف للصيمري (ص/٣٧٨)، والعدة (٤/١٢٣٣)، والتبصرة (ص/٤٠٧)، وشرح اللمع (٢/١٠٢٠)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٦)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٧)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٩١٦)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٥٧).

(٥) أخرج قصة البيعة بهذا اللفظ: أحمد في: المسند (١/٥٦٠)، برقم (٥٥٧). وسندها ضعيف، انظر: تعليق محقق المسند.

وأخرج الحادثة: البخاري في: صحيحه، كتاب: الأحكام، باب: كيف يبايع الإمام الناس؟ (ص/١٣٧٥)، برقم (٧٢٠٧) بسياق طويل، وفيها قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: (أبايعك على سنة الله، ورسوله، والخليفين من بعده). وانظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/١٩٨).

وكان ذلك بمحضِ الصحابة رضي الله عنهم، ولم يُنكرْ عليه أحدٌ، دلَّ على انعقاد الإجماع على جواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين^(١).

ثانياً: قولُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إني كنتُ رأيتُ في الجدِّ رأياً، فإن رأيتُم أن تتبعوه، فاتبعوه). فقال له عثمان بن عفان: (إن نتبع رأيك، فرأي رُشدٍ، وإن نتبع رأي الشيخ فينعم ذو الرأي كان)^(٢).

وجه الدلالة: أنَّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه دعا الناسَ - وفيهم: المجتهدون، والعوام - إلى اتباع رأيهِ، وتقليدِهِ فيه، وأقرَّه عثمانُ بن عفان رضي الله عنه على ذلك^(٣).

ثالثاً: أنَّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه أرسلَ إلى امرأةٍ مُعَيَّبةٍ، كان يُدخل عليها، فقيل لها: أجيبِي عمر. فقالت: يا ويلها، مالها ولعمر. فبيَّنا هي في الطريق، فزَعَتْ، فضربها الطُّلُقُ، فدخلت داراً، فألقَتْ ولدها، فصاح الصبي صيحتين، ثم مات.

فاستشار عمرُ الصحابةَ رضي الله عنهم، فقال عثمانُ بن عفان وعبدُ الرحمن بن عوف: (إنما أنتَ مُودِبٌ، ولا شيءَ عليك)، وعليَّ ساكتٌ. فقال له عمرُ: (ما

(١) انظر: المصادر المذكورة في توثيق صدر الدليل الخامس، وفتح الباري لابن حجر (١٣/١٩٨).

(٢) أخرج أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: عبد الرزاق في: المصنف، كتاب: الفرائض، باب: فرض الجد (٢٦٣/١٠)، بالرقمين (١٩٠٥١-١٩٠٥٢)؛ والدارمي في: السنن، في: المقدمة، باب: اختلاف الفقهاء (٤٩٠/١)، برقم (٦٥٥)، وفي: كتاب: الفرائض، باب: قول عمر في الجد (١٩١٦/٤)، برقم (٢٩٥٩)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: الفرائض (٤/٤١٨)، برقم (٧٩٨٣)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وابن حزم في: المحلى (٣٧٣/١٠)، وقال عن إسناده في: (١٠/٣٩٣): «أصح إسناده». والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الفرائض، باب: من لم يورث الإخوة مع الجد (٢٤٦/٦).

وإسناد أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيح. انظر: التحجيل لعبد العزيز الطريفي (١/٣٢٣).

(٣) انظر: التبصرة (ص/٤٠٧)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٨).

تقول يا أبا الحسن؟). فقال: (إن كانوا قالوا برأيهم، فقد أخطأ رأيهم، وإن كان قالوا في هواك، فلم ينصحوا لك، أرى أن ديتك عليك، فإنك أفزعتها...). فأمر عمرُ علياً أن يقسم عقله^(١) على قریش^(٢).

وجه الدلالة: أن عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه وهو من أهل الاجتهاد قلّد علياً رضي الله عنه^(٣)، ولم يُنكر عليه أحدٌ، فكان إجماعاً^(٤).

رابعاً: ما جاء من أن عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه سأل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن مسألة في الصرف؟ فأجاب فيها بأنه لا بأس به. فقال عمر: (لكنني أكرهه). فقال ابنُ مسعود: (قد كرهته إذ كرهته)^(٥).

وجه الدلالة: أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو من أهل الاجتهاد، تركَ قوله تقليداً لعمر رضي الله عنه^(٦).

مناقشة الدليل الخامس: لا نُسَلِّمُ انعقادَ إجماعِ الصحابة رضي الله عنهم على

(١) العقل: الدية. انظر: القاموس المحيط، مادة: (عقل)، (ص/١٣٣٦).

(٢) جاء أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه من طريق الحسن، وأخرجه: عبد الرزاق في: المصنف، كتاب: العقول، باب: من أفزعه السلطان (٩/٤٥٧)، برقم (١٨٠١٠)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الإجارة، باب: الإمام يضمن والمعلم يغرم (٦/١٢٣). والأثر منقطع، يقول ابن الملقن في: البدر المنير (٨/٤٩٤): «هذا منقطع؛ الحسن لم يدرك عمر».

وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر (٥/٢٦٧٤).

وذكر البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الأشربة والحد فيها، باب: الشارب يضرب زيادة على الأربعين (٨/٣٢٢) أن الإمام الشافعي بلغه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فذكر الأثر.

(٣) انظر: العدة (٤/١٢٣٤).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٧).

(٥) ذكر أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عدد من الأصوليين - كما سيأتي توثيقه في حاشية وجه الدلالة منه - ولم أقف عليه مسنداً - فيما رجعت إليه من مصادر - ولم أقف على ذكر له في غير كتب أصول الفقه، ويغني في الاستدلال عنه قول ابن مسعود رضي الله عنه: (إن عمر كره الصلاة بعد العصر، وإنني أكره ما كره عمر). وسيأتي تخريج هذا الأثر.

(٦) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٤/٢٨٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٥)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٤/٣٣٦).

جواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين، وما ذكرتموه من الوقائع، لكل منها مناقشة:

أولاً: مناقشة ما جاء عن عبدالرحمن بن عوف، نوقش من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن علياً عليه السلام خالف عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يقبل ما قاله عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه ^(١)، فلا تصح دعوى الإجماع ^(٢).

الجواب عن الوجه الأول: كون علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يقبل ذلك، لا يدل على عدم جواز قبوله، بل على عدم وجوب قبوله، ونحن نقول: إنه غير واجب القبول، بل هو جائز القبول ^(٣).

الوجه الثاني: المراد بسيرة الشيخين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، سيرتهما في حراسة الإسلام، والذب عنه وحمايته، والدعوة إليه، وسياسة الرعية والعدل بينهم، لا أقوالهما الفقهية؛ يدل عليه: أن سيرة الشيخين في النوازل والحوادث مختلفة، فلكل واحد منهما أقوال تخالف الآخر، فتعين حملها على ما ذكر ^(٤).

الوجه الثالث: المراد بسيرة الشيخين طريقتهما في الاجتهاد، والبحث عن الدليل، لأن في سيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما الاجتهاد وطلب الدليل، والحكم بما يقتضيه الاجتهاد، لا تقليدهما في أعيان المسائل ^(٥).

(١) فقال علي رضي الله عنه لما عرض عليه عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه البيعة: (فيما استطعت). وتقدم في: (ص/٣٨٠) تخريج الحادثة.

(٢) انظر: العدة (٤/١٢٣٤)، والتبصرة (ص/٤٠٨)، وشرح اللمع (٢/١٠٢١)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٧).

(٣) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٧)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٩١٧)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/١٩٨).

(٤) انظر: أدب القاضي للماوردي (١/٦٤٨)، والعدة (٤/١٢٣٤)، والتبصرة (ص/٤٠٨)، وشرح اللمع (٢/١٠٢٠)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٥)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٠).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

الوجه الرابع: يحتمل أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أجاب عبد الرحمن بن عوف في قوله، أخذاً من قوله رضي الله عنه: (اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر)^(١)،

(١) جاء الحديث عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه بهذا اللفظ، وبلفظ: (إني لا أدري ما قدر بقائي فيكم، فاقتدوا باللذين من بعدي)، وأشار إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأخرجه: الترمذي في: جامعه، كتاب: المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما (ص/٨٣٢)، برقم (٣٦٦٢)، وقال: «حديث حسن». وابن ماجه في: سننه، في: المقدمة، باب: فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص/٦٤)، برقم (٩٧)؛ والحميدي في: مسنده (١/٤١٣)، برقم (٤٥٤)؛ وابن سعد في: الطبقات الكبرى (٢/٣٣٤)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: الفضائل، باب: ما ذكر في أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١٧/٣٥)، برقم (٣٢٦٠٥)؛ وأحمد في: المسند (٣٨/٢٨٠)، برقم (٢٣٢٤٥)؛ و(٣٨/٣٠٩)، برقم (٢٣٢٧٦)؛ و(٣٨/٣٩٩)، برقم (٢٣٣٨٦)، (٣٨/٤١٨)، برقم (٢٣٤١٩)؛ وفي: فضائل الصحابة (١/٢٢٨)، برقم (١٩٨)، و(١/٤٠٦)، برقم (٤٧٨)؛ وابن أبي عاصم في: السنة، باب: في ذكر خلافة الراشدين المهديين (٢/٧٧٤) برقم (١١٨٢)؛ والفسوي في: المعرفة والتاريخ (١/٤٨٠)؛ وابن أبي عاصم في: السنة، باب: في ذكر خلافة الراشدين (ص/٥٣١)، بالرقمين (١١٤٨-١١٤٩)؛ واليزاري في: مسنده (٧/٢٤٨-٢٥١)، بالأرقام (٢٨٢٧-٢٨٢٩)؛ والرويان في: مسنده (٣/١٠٣) - المستدرک من النصوص الساقطة - برقم (٧٩)؛ والخلال في: السنة، باب: جامع أمر الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١/٢٧٤-٢٧٥) برقم (٣٣٥-٣٣٦)؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمره للناس بالاعتداء بأبي بكر وعمر (٣/٢٥٦-٢٥٩) بالأرقام (١٢٢٤-١٢٣٣)؛ والعقيلي في: الضعفاء (٢/٥٥٩)؛ وابن حبان في: صحيحه، كتاب: مناقب الصحابة رضي الله عنهم، باب: ذكر أمر المصطفى المسلمين بالاعتداء بأبي بكر وعمر بعده (١٥/٣٢٧)، برقم (٦٩٠٢)؛ والطبراني في: الأوسط (٥/٣٤٤)، برقم (٥٥٠٣)؛ وأبو بكر الأجرى في: الشريعة (٤/١٨٧١-١٨٧٣)، بالأرقام (١٣٤١-١٣٤٣)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: معرفة الصحابة (٣/٩١)، وصححه؛ وأبو نعيم في: حلية الأولياء (٩/١٠٩)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: ما جاء في تنبيه الإمام على من يراه أهلاً للخلافة بعده (٨/١٥٣)؛ وابن عبد البر في: جامع بيان العلم باب: الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها (٢/١١٦٥-١١٦٧) بالأرقام (٢٣٠٧-٢٣٠٩)، وقال عنه في: (٢/١١٦٥): «حديث حذيفة حديث حسن». والخطيب البغدادي في: تاريخ مدينة السلام (٥/٥٦٩)، و(١٣/٤٦٧)؛ والبغوي في: شرح السنة، باب: في فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (١٤/١٠١)، بالرقمين (٣٨٩٤-٣٨٩٥).

وقال العقيلي عن الحديث في: الضعفاء (٥/٣١٤-٣١٥): «يروي عن حذيفة عن النبي بإسناد جيد ثابت».

فَحَمَلَ الحديثَ على عمومِهِ^(١).

ثانياً: مناقشة الاستدلال بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الجَدِّ:

المرادُ بقوله: «فاتبعوني»: اتباعه في الدليل، وذلك كما يدعو العلماء غيرهم إلى ما يرونه من الأقوال، بالدليل، دون التقليد^(٢).

والمرادُ بقول عثمان بن عفان رضي الله عنه «رأيي رشد»، أي: في هذا الدليل، ورأي أبي بكر رضي الله عنه في دليله نغم الرأي^(٣).

يقول أبو الخطاب: «إنَّ هذا - أي: ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم - لا يدلُّ على التقليد، لكنَّ يدلُّ على أنَّ بعضهم تنبَّه على الدليل بقول البعض، وهذا كما يتردد الإنسان بين رأيين في الحرب - لم يصمَّ على أحدهما - فيقول له قائل: ليس هذا بصواب، بل الصوابُ كذا وكذا، فيقول له: صدقت، فيعلم الحاضرون لذلك إنَّما صدَّقه ليتنبَّه^(٤) على وجه الرأي والمصلحة؛ لأنَّ^(٥) قول ذلك عنده أصوب من رأيه^(٦).

= وقال الخليلي في: الإرشاد (٣٧٨/١) عن الحديث: «والحديث صحيح معلول»، ولعله يقصد أنَّ الحديث أعل بعلَّة غير قاذحة.

وقال ابن الملقن في: البدر المنير (٥٧٨/٩) عن الحديث: «هذا الحديث حسن».

وصحح الألباني الحديث في: تخريجه كتاب السنة لابن أبي عاصم (ص/٥٣١).

وزهب ابن حزم في: الإحكام في أصول الأحكام (٨٠/٦) إلى عدم صحة الحديث؛ لأنَّ الحديث مروي عن مولى لرعي، وهو مجهول، وعن المفضل الضبي، وليس بحجة.

وقد أجاب ابن الملقن في: البدر المنير (٥٨١/٩) عما أورده ابن حزم بأنَّ للحديث طريقاً أخرى يثبت بها ليس فيها مولى لرعي، ولا يعلم أنَّ المفضل الضبي ورد في طرق الحديث.

(١) انظر: العدة (١٢٣٤/٤).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٤٠٧)، وشرح اللمع (١٠٢٢)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٦/٤)، والواضح في أصول الفقه (٢٥١/٥).

(٣) انظر: العدة (١٢٣٥/٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٦/٤).

(٤) هكذا في المطبوع في: التمهيد في أصول الفقه (٤١٦/٤)، ولعل الصواب: «للتنبه».

(٥) هكذا في المطبوع في: المصدر السابق «لأن»، ولعل الصواب: «لا أنَّ».

(٦) التمهيد في أصول الفقه (٤١٥/٤ - ٤١٦).

ثالثاً: مناقشة الاستدلال بقصة قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المرأة المغيبة:

أن أخذ عمر رضي الله عنه قول علي رضي الله عنه؛ لأنَّ اجتهاده أدَّى إلى صحة ما قاله علي رضي الله عنه في المسألة، فكان ذلك عملاً بالدليل، لا بالتقليد^(١).

رابعاً: مناقشة الاستدلال بقول عبد الله بن مسعود في الصرف، نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه محمولٌ على اجتهاده، أي: أنه إذ كرهه عمر رضي الله عنه بأن لي وجه الكراهة، فكرهت ذلك^(٢).

الوجه الثاني: يحتملُ أن أخذ ابن مسعود رضي الله عنه قول عمر رضي الله عنه؛ لقول النبي ﷺ: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكرٍ وعمر)^(٣)، فحمل الحديث على عموم الأقوال.

الدليل السادس: أن المجتهد يجوزُ له أن يقلدَ الرسولَ ﷺ، وأن يقلدَ الصحابيَّ، ويترك اجتهاده، فكذاك يجوزُ له أن يقلدَ مجتهداً آخر^(٤).

مناقشة الدليل السادس: أن أخذ المجتهد بقول النبي ﷺ، ويقول الصحابي لا يُسمَّى تقليداً، بل هو أخذٌ بالحجة - هذا على القول بأن قول الصحابي حجة، وأمّا على القول بعدم حجّيته، فلا يجوزُ تقليده - ويدلُّ على الفرق بين الأخذ بقول النبي ﷺ وقول الصحابي، والأخذ بقول المجتهد: أنه يجبُ على المجتهد تركُ اجتهاده، والأخذ بقول الرسول ﷺ، ويقول الصحابي، ولا يجبُ عليه تركُ اجتهاده، وتقليدُ غيره، فظهر الفرق^(٥).

(١) انظر: العدة (١٢٣٥/٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٦/٤)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٠٨/٤).

(٢) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٦/٤).

(٣) تقدم تخريج الحديث في: (ص/٣٨٤).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٤٠٩)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٦/٤).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

الدليل السابع: إذا جازَ للمجتهدِ تقليدُ المجمعين فيما أفتوا به، وأجمعوا عليه، وإن لم يعلم الطريقَ الذي أفتوا عنه، جازَ له تقليدُ آحادِ العلماء، وإن لم يعلم الطريقَ الذي أفتى عنه العالمُ^(١).

مناقشة الدليل السابع: جوازُ الأخذِ بقولِ المجمعين - وإن لم يُعلم طريقَ اجتهدِهم - للأدلة الدالة على عصمة إجماع الأمة، فالإجماعُ حجةٌ في الشرع، ولذا لا يجوزُ للمجتهدِ العملُ على اجتهدِهِ، وتركُ الإجماع، والواحدُ من العلماءِ يجوزُ عليه الخطأُ، وليس قولُهُ حجةً، فلم يجوزُ للمجتهدِ قبولُهُ، وتركُ اجتهدِ نفسه^(٢).

الدليل الثامن: لو كانَ تقليدُ المجتهدِ لغيرِهِ من المجتهدين غيرَ جائزٍ؛ لجوازِ الخطأِ على مَنْ يقلِّدُهُ، لجازَ أنْ يُمنَعَ مِنْ قبولِ خبرِ الواحدِ؛ لجوازِ الخطأِ على ناقلِهِ، ولما بطلَ هذا في قبولِ الأخبارِ، بطلَ في تقليدِ المجتهدِ لغيرِهِ من المجتهدين^(٣).

مناقشة الدليل الثامن: نوقش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ ما ذكرتموه في دليلكم غيرُ لازم، فإنَّ خبرَ الواحدِ ظَهَرَ مِنْ غيرِ كبيرٍ، فهو بمنزلة قولِ الواحدِ من الصحابة إذا انتشرَ مِنْ غيرِ خلافٍ، وفي مسألتنا، اختلفَ العلماءُ وتعددت أقوالُهم، فقياسُ مسألتنا ممَّا ذكرتم: أنَّ يُروى خبرانِ متعارضانِ، فلا يجوزُ المصيرُ إلى واحدٍ منهما قبلَ النظرِ والاجتهدِ^(٤).

الوجه الثاني: أنَّنا لو أوجبنا على المجتهدِ البحثَ عن الرواة، والنظرَ في جميعِ أحوالِ الإسنادِ حتى يساوي الراوي في طريقِهِ، لأدَّى إلى مشقةٍ

(١) انظر: التبصرة (ص/٤٠٩)، وشرح اللمع (٢/١٠٢٤)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٤٩).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: المصادر السابقة، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٧)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٩١٨).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٤٠٩ - ٤١٠)، وشرح اللمع (٢/١٠٢٤)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٢).

عظيمة، ورُبَّما تعذَّر عليه ذلك بتعذُّر الطريقِ بينه وبين المروي عنه، أو بموته، فسَقَطَ عنه ذلك، كما سَقَطَ الاجتهادُ عن العامي، بخلافِ مسألتنا، فإنَّه لا مشقَّة على المجتهد في إدراكِ الحكمِ باجتهاده^(١).

الدليل التاسع: أنَّ قولَ المجتهدِ صوابٌ؛ لأنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ، وكلُّ قولٍ وُصِفَ بالصوابِ يجوزُ الأخذُ به، وتقليده^(٢).

مناقشة الدليل التاسع: لا نُسلِّمُ لكم أنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ، بل الصوابُ أنَّ الحقَّ واحدٌ^(٣)، وبناءً عليه، لا يصحُّ لكم الاستدلالُ بهذه القاعدة^(٤).

الدليل العاشر: أنَّ الحُكْمَ الذي يقلِّدُ المجتهدُ فيه غيره، حُكْمٌ يسوغُ فيه الاجتهادُ، فجازَ لمن لم يكن عالماً به تقليدُ مَنْ علَّمه، كالعامي، والجامعُ حصولُ الظنِّ بقولِ المفتي^(٥).

مناقشة الدليل العاشر: نقوش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ ثمة فرقاً بين المجتهدِ والعامي؛ فالعاميُّ ليس معه آلةٌ يتوصَّلُ بها إلى معرفةِ الحكم، فكانَ فرضُه التقليد، بخلافِ المجتهد؛ إذ عنده الآلةُ التي يتوصَّلُ بها إلى معرفةِ حكمِ الحادثة، لذا لا يجوزُ له التقليدُ^(٦).

(١) انظر: المصادر السابقة، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٧).

(٢) انظر: المعتمد (٢/٩٤٧)، وقواطع الأدلة (٥/١٧٢)، وقواعد الأحكام للعز ابن عبد السلام (٢/٢٧٦).

(٣) انظر مسألة: (تصويب المجتهدين وتخطئتهم) في: الفصول في الأصول للجصاص (٤/٣٧٥) وما بعدها، والعدة (٥/١٥٤٠ وما بعدها)، وشرح اللمع (٢/١٠٤٣ وما بعدها)، والبرهان (٢/٨٥٩)، وقواطع الأدلة (٥/١١ وما بعدها)، والمنحول (ص/٤٥١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٠٧ وما بعدها)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤٣٨).

(٤) انظر: المعتمد (٢/٩٤٧)، وقواطع الأدلة (٥/١٧٢).

(٥) انظر: التبصرة (ص/٤٠٨)، وشرح اللمع (٢/١٠٢٢)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٦)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٨٧ - ٨٨)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٩١٧).

(٦) انظر: المصادر السابقة.

الوجه الثاني: أنه يجب التقليد على العامي، ولو كان المجتهد مثله لَوَجَبَ عليه التقليد، ولَمَّا قلُّم: لا يجب على المجتهد التقليد، بل هو بالخيار، دلَّ ذلك على بطلان دليلكم^(١).

الدليل الحادي عشر: أنَّ مطلوب المجتهد في اجتهاده حصول الظن، وتقليد المجتهد فيما ذهب إليه مفيد للظن، والظن معمول به في الشريعة، فكان تقليده جائزاً^(٢).

مناقشة الدليل الحادي عشر: أنَّ ظنَّ المجتهد حين يقلد غيره من المجتهدين أضعف من ظنه بالحكم حين يجتهد، وهذا أمر معلوم، ولا يجوز العمل بالظن الضعيف مع القدرة على الظن القوي^(٣).

الدليل الثاني عشر: أنَّ الاجتهاد من فروض الكفايات، كالجهاد، ويجوز في الجهاد الاتكال ممن له آلة الجهاد، واجتمعت فيه شروطه، على قيام آخرين به، فكذا الاجتهاد يجوز للمجتهد الاتكال على غيره في اجتهاده^(٤).

مناقشة الدليل الثاني عشر: لا نُسَلِّم أنَّ الاجتهاد فرض كفاية لمن حصلت له أهلية الاجتهاد، ونزلت به نازلة، ولم يكن حكمها معلوماً عنده، بل الاجتهاد في هذه الحالة فرض عين على المجتهد، ونظيره في الجهاد، أن يحضر العدو، ويقرب من موضعه، فيكون الجهاد حينئذ فرض عين^(٥).

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٠٧/٤)، ونهاية الوصول للهندي (٣٩١٧/٨)، وتيسير التحرير (٢٣٠/٤)، وفواتح الرحموت (٣٩٤/٢).

(٣) انظر: المصادر السابقة، ما عدا الإحكام في أصول الأحكام للآمدي.

(٤) انظر: التبصرة (ص/٤١٠)، وشرح اللمع (١٠٢٦/٢)، وقواطع الأدلة (١٠٢/٥، ١٠٧)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١٨/٤)، والواضح في أصول الفقه (٢٤٩/٥)، (٢٥٣).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

الدليل الثالث عشر: أَنَّ الأصلَ جوازُ التقليدِ؛ لامتناعِ حصولِ شروطِ الاجتهادِ في كلِّ أحدٍ عادةً، تُركَ هذا الأصلُ فيمنَ اجتهدَ، وظنَّ الحكمَ؛ لظهورِ الصوابِ له بالفعلِ، فيبقى مَنْ عداه على الأصلِ، وهو جوازُ التقليدِ^(١).

مناقشة الدليل الثالث عشر: قولكم: «الأصل جواز التقليد»، غيرُ مسلمٍ؛ لأنَّ التقليدَ أخذٌ بغيرِ دليلٍ.

وقولكم: «لامتناع حصول شروط الاجتهاد في كل أحد عادة»، لا يجيزُ التقليدَ للمجتهدِ، ثُمَّ الكلامُ فيمنَ اجتمعت فيه شروطُ الاجتهادِ^(٢).

أدلة أصحاب القول الثالث: استدلل أصحاب القول الثالث (القائلون بجواز تقليد المجتهد للأعلم فقط، دون المساوي والأدون) بأدلة، منها:

الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿فَتَشَاوَرُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

وجه الدلالة: أَنَّ المجتهدَ قبلَ اجتِهاده لا يعلمُ الحكمَ، ومَنْ لا يعلمُ الحكمَ يسألُ أهلَ الذِّكرِ، وهم المجتهدون، ولا يسألُ مَنْ يساويه في العلم، فضلاً عَمَّنْ هو دونه؛ لأنَّه لا مزيةَ للمساوي عليه، بل يسألُ مَنْ هو أعلمُ منه؛ لزيادةِ علمه.

مناقشة وجه الدلالة: تقدمت مناقشة الاستدلال بهذه الآية الكريمة في أدلة أصحاب القول الثاني.

الدليل الثاني: قولُ عبد الرحمن بن عوف لعثمان بن عفان رضي الله عنه:

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٦٣٣/٣).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) وردت الآية في موضعين في القرآن: الأول: من الآية (٤٣) من سورة النحل. والثاني: ومن الآية (٧) من سورة الأنبياء.

(أبايعك كتاب الله، وسنة رسول الله، وعلى سيرة الشيخين)، فبايعه عثمان، ولم يفعل علي بن أبي طالب عليه السلام، وقال: (أقضي بالكتاب والسنة، وأجتهد رأيي)^(١).

وجه الدلالة: أن عثمان وعبدالرحمن عليهما السلام قلدا أبا بكر وعمر عليهما السلام؛ لأنهما أعلم منهما، وترك علي عليه السلام تقليد أبي بكر وعمر؛ لأنه مساو لهما في العلم^(٢).

مناقشة الدليل الثاني: تقدمت مناقشة الاستدلال بما جاء عن عبدالرحمن بن عوف وعثمان بن عفان عليهما السلام في أدلة أصحاب القول الثاني.

ويضاف هنا وجه آخر، وهو: من أين لكم أن امتناع علي عليه السلام عن المبايعه على سيرة الشيخين؛ لأنه اعتقد أنه مثلهما في العلم؟! إذ يحتمل أنه امتنع، وهو يرى أنه دونهما في العلم؛ لأنه يمنع المجتهد من تقليد غيره^(٣).

الدليل الثالث: ما جاء أن عمر بن الخطاب عليه السلام سأل عبد الله بن مسعود عليه السلام عن مسألة في الصرف؟ فأجاب فيها بأنه لا بأس به. فقال عمر: (لكنني أكرهه). فقال ابن مسعود: (قد كرهته إذ كرهته)^(٤).

وجه الدلالة: أن عبد الله بن مسعود عليه السلام ترك رأيه تقليداً لعمر؛ لأنه لا يمكن أن يكون قد اجتهد في انتقاله عن قوله الأول؛ إذ لم يكن بين القولين مدة يمكنه معها النظر والاستدلال^(٥).

(١) لم أقف على من أخرج قول علي بن أبي طالب عليه السلام بهذا اللفظ، وقد أورده بعض الأصوليين باللفظ المذكور - كما سيأتي في توثيق وجه الدلالة - وقد تقدم تخريج حادثة البيعة في: (ص/ ٣٨٠).

(٢) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٢٨٣/٤ - ٢٨٤)، ومسائل الخلاف للصيمري (ص/ ٣٧٨)، وقواطع الأدلة (١٠٣/٥)، والواضح في أصول الفقه (٢٥٣/٥).

(٣) انظر: شرح اللمع (١٠٢٩/٢).

(٤) تقدم بيان حال الأثر في: (ص/ ٣٨٢).

(٥) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٢٨٤/٤).

مناقشة الدليل الثالث: تقدمت مناقشة الاستدلال بقول ابن مسعود رضي الله عنه في أدلة أصحاب القول الثاني.

الدليل الرابع: أن تقليد المجتهد لمن هو أعلم منه ضرب من الاجتهاد في تقوية رأي الأعلّم، فإذا كان للمجتهد أن يحكم في الحادثة باجتهاده، كان له أن يقلّد مَنْ هو أعلم منه؛ لأنّ اجتهاد الأعلّم أوثقّ عنده من اجتهاد نفسه^(١).

مناقشة الدليل الرابع: نقوش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: لو جوّزنا للمجتهد تقليد الأعلّم؛ لأنّ اجتهاد الأعلّم أقوى، للزم منه أن لا يعمل المجتهد باجتهاده، ولا يترك تقليد الأعلّم في جميع الحوادث، ولا أحد يقول بهذا^(٢).

الوجه الثاني: لا تصحّ تسميتكم تقليد المجتهد للأعلّم ضرباً من الاجتهاد؛ لأنّ هذا الضرب من الاجتهاد هو اجتهاد فيمن يقلّده، لا اجتهاد يعتمد على النظر في الأدلة^(٣).

ثم إن قلتم: إنه لا يخلو عن اجتهاد في مأخذ قول المجتهد خرّجتم عن محلّ الخلاف، ولم نسّم فعل المجتهد حينئذ تقليداً.

الدليل الخامس: إذا كان المجتهد أعلم من غيره فله مزية، وهي كثرة علمه، وحسن بصيرته بطرق الاجتهاد، وأمّا اجتهاد الإنسان نفسه، فله مزية من وجه آخر، وهي أنّه على ثقة من اجتهاده، ومن إحاطته بالدليل، وليس المجتهد على ثقة وإحاطة من اجتهاد الأعلّم، فإذا اجتمعا - أي: الأعلّم ومن هو دونه - تساويا، فخير بينهما^(٤).

(١) انظر: المصدر السابق، ومسائل الخلاف للصميري (ص/٣٧٨)، والعدة (٤/١٢٣٥).

(٢) انظر: العدة (٤/١٢٣٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٤/١٢٣٦).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٤١٠)، وشرح اللمع (٢/١٠٢٩)، وقواطع الأدلة (٥/١٠٣)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٨)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٣).

مناقشة الدليل الخامس: نوقش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: يبطل دليلكم بالأمرين الآتين:

الأمر الأول: مَنْ طالَتْ صحبته من الصحابة عليهم السلام للنبي صلى الله عليه وآله مع مَنْ لم تطلْ صحبته؛ إذ لَمَنْ طالَتْ صحبته مزية بطول الصحبة، وكثرة السماع من النبي صلى الله عليه وآله، ومع ذلك لا يجوز لَمَنْ لم تطلْ صحبته تقليد مَنْ طالَتْ صحبته، إذا تساوى في العلم، ولا يُقال: إنَّ له مزية بطول الصحبة وكثرة السماع، ولا جهاد مَنْ لم تطلْ صحبته مزية بالثقة فيه، فَوَجَبَ أَنْ يتخيرَ مَنْ لم تطلْ صحبته بينهما! فكَذَلِكَ في مسألتنا^(١).

الأمر الثاني: التابعيُّ مع الصحابي إذا تساوى في العلم، فإنَّ للصحابي مزية الصحبة، والمشاهدة للنبي صلى الله عليه وآله، والسماع منه صلى الله عليه وآله، وهذه الصفات غير موجودة في التابعي، ثمَّ لا يجوز القول بأنَّ للتابعي تقليد الصحابي لهذه المزية، فكَذَلِكَ في مسألتنا^(٢).

الوجه الثاني: لا تصحُّ التسوية بين اجتهاد المجتهد، وتقليد الأعم؛ لأنَّ المجتهد إذا عمل باجتهاد نفسه، كان عالماً بما يعمل به، وإذا قلَّد غيره كان جاهلاً، ولا يتساوى حال العلم مع الجهل، ومن المعلوم أنَّ التقليد من عمل الجهال، والاجتهاد من عمل العلماء، ولا يجوز أن يُقال للمجتهد: لك أن تترك عمل العلماء إلى عمل الجهال^(٣).

ثمَّ إنَّ الإحاطة في حال اجتهاد المجتهد، لا يوازيها زيادة علم المجتهد الآخر؛ لأنَّ المجتهد على يقين من اجتهاد نفسه، وشك من اجتهاد الأعم؛ هل اجتهد على الوجه الصحيح؟ والشك لا يساوي العلم^(٤).

(١) انظر: التبصرة (ص/٤١٠ - ٤١١)، وشرح اللمع (٢/١٠٢٩ - ١٠٣٠)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/١٠٨)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٣).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: التبصرة (ص/٤١١)، وشرح اللمع (٢/١٠٣٠)، وقواطع الأدلة (٥/١٠٨).

(٤) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٩).

الدليل السادس: ما تقدم من أدلة أصحاب القول الثاني الدالة على جواز تقليد المجتهد لغيره - ممّا لم يُذكر في الأدلة الأنفة الذكر - إلا أنّ أصحاب القول الثالث يخصصونها بالأعلم، دون المساوي والأدون؛ لأنّ الظاهر أنّ اجتهاد الأعلم أقرب إلى الصواب^(١).

وقد تقدمت مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني.

أدلة أصحاب القول الرابع: استدلال أصحاب القول الرابع (القائلون بجواز التقليد للمجتهد عند ضيق الوقت) بأدلة، منها:

الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿فَتَلَوُوا هَٰذَا الذِّكْرَ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وجه الدلالة: إذا ضاق الوقت على المجتهد، فإنّه - والحالة هذه - غير عالم، وإذا كان غير عالم جاز له سؤال غيره من العلماء^(٣).

مناقشة وجه الدلالة: تقدمت مناقشة الاستدلال بهذه الآية في أدلة أصحاب القول الثاني.

الدليل الثاني: إذا ضاق الوقت على المجتهد فإنّه لن يتمكن من التوصل إلى معرفة الحكم عن طريق الاجتهاد، فكان له التقليد، قياساً على العامي^(٤).

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤٤٤)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٣٦ - ٦٣٧)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦/١٦٣).

(٢) وردت الآية في موضعين في القرآن: الأول: من الآية (٤٣) من سورة النحل. والثاني: من الآية (٧) من سورة الأنبياء.

(٣) انظر: شرح اللمع (٢/١٠١٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٩ - ٤٢٠)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٥).

(٤) انظر: العدة (٤/١٢٣٧)، وشرح اللمع (٢/١٠١٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤١٩ - ٤٢٠)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٥٥).

مناقشة الدليل الثاني: هناك فرق واضح بين المجتهد العامي؛ إذ العامي عاجز عن الاجتهاد؛ لفقده آله، بخلاف المجتهد، فإنه متمكن من الاجتهاد، وبناءً عليه لا يصح إلحاق المجتهد بالعامي، ونظيرهما من لم يجد ماء ولا ستره، لا يلحق به من يقدر على الماء والستره، لكنه يخاف فوات الوقت لمن استعملهما^(١).

وقولكم عن المجتهد: «لا يتمكن من الوصول إلى الحكم»، غير مسلم؛ بل للمجتهد قدرة على الاجتهاد، وهذه القدرة توصله إلى تحصيل الحكم^(٢).

الدليل الثالث: أن المجتهد في حال ضيق الوقت مضطر إلى التقليد؛ فإنه لو اجتهد فاتته العبادة، وأخرها عن وقتها، وهذا لا يجوز؛ فسأغ له التقليد^(٣).

مناقشة الدليل الثالث: إذا كانت العبادة من العبادات التي يجوز تأخيرها لعذر، صار عدم اجتهاد المجتهد عذراً له في التأخير، وإن كانت العبادة من العبادات التي يجوز تأخيرها عن وقتها، أذاها على حسب حاله، ثم يعيدها إذا اجتهد، فلا توجد ضرورة إلى التقليد^(٤).

يقول أبو الوفاء ابن عقيل: «أما دعواهم أنه -أي: المجتهد- مضطر إلى التقليد، فغير صحيح؛ لأنه إذا نظر وصدق الاجتهاد، هجم به على الحكم، فلا ضرورة إلى ما تشير إليه من ضيق الوقت.

والوقت ظرف، والاجتهاد شرط، فلا يسقط الشرط؛ لضيق الظرف،

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه (٢٥٦/٥).

(٣) انظر: التصرة (ص/٤١٣)، وشرح اللمع (١٠١٤/٢)، وقواطع الأدلة (١٠٩/٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤٢٠)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤٤٤)، ورفع النقاب (١٦٣/٦).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

كسائر العبادات المؤقتة، لا يجوز ترك شروطها؛ لخوف فواتها، ولأنَّ يُجعل الإشكال في الدليل عذراً مبيحاً للتأخير، أولى من أن يُجعل عذراً لإسقاط الاجتهاد، والرجوع إلى التقليد^(١).

وأجيب عن تجويزهم أداء العبادات في وقتها مع عدم التقليد: بأنه لا يجوز أداء العبادات مع الجهل، مع إمكانية حصول أدنى ظنٍّ بحكمها، فإذا أدَّى المجتهد العبادات بتقليد غيره، فقد حصل أدنى ظنٍّ بحكمها، وهذا خيرٌ من أدائها مع الجهل^(٢).

الدليل الرابع: في تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين مع ضيق الوقت، تحصيل العمل في الوقت المحدد بقول مجتهد ما، وهذا أولى من إخلاء الوقت عن وظيفته؛ لتوقع ظهور الحكم بالاجتهاد^(٣).

أدلة أصحاب القول الخامس: استدلال أصحاب القول الخامس (القائلون بجواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين فيما يخصه، دون ما يفتي فيه) بأدلة، منها:

الدليل الأول: يجوز للمجتهد التقليد في الأمور التي تخصه؛ لأنه محتاج إلى التقليد؛ لعمل، أمّا في الفتوى، فهو غير محتاج إلى التقليد، فلا تجوز له الفتوى بناءً على التقليد، لأنَّ له أن يحيل على غيره^(٤).

مناقشة الدليل الأول: لا نسلّم لكم أن المجتهد محتاج إلى التقليد فيما إذا عمل؛ بل هو محتاج إلى معرفة الحكم الشرعي، وتحصل معرفة الحكم بالاجتهاد، لا بالتقليد^(٥).

(١) الواضح في أصول الفقه (٢٥٦/٥).

(٢) انظر: أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب للدكتور عبد المحسن الريس (ص/٥٨٢).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٣٦).

(٤) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٣٠)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤٤٤)، ورفع النقاب (٦/١٦٣).

(٥) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٣٠).

الدليل الثاني: أنَّ غرضَ المستفتي للمجتهد الأخذُ برأي المجتهد نفسه، لا رأي غيره، وما دام المسؤول ليس عنده رأي في المسألة، فليس له أن يفتي فيها برأي غيره؛ لعدم السؤال عنه.
أمَّا في خاصة نفسه، فله أن يقلّد مَنْ شاء؛ لوثوقه به^(١).

ويمكن مناقشة الدليل الثاني: بأنّه لا فرق بين الحالين: عمل المجتهد، وإفتاءه؛ لأنَّ

القول إن كان راجحاً يجوزُ الأخذُ به للعمل وللإفتاء، وإن كان مرجوحاً لم يجز العمل به، ولا الإفتاء^(٢).

أدلة أصحاب القول السادس: استدلل أصحاب القول السادس (القائلون بجواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين عند تعذر الاجتهاد) بأدلة، منها:

الدليل الأول: أنَّ الواجب في الشرع يسقط بالعجز عنه، وهنا المجتهد عاجزٌ عن الاجتهاد، فينتقل إلى بدله، وهو التقليد، ويكون حال المجتهد كحال مَنْ عَدِم الماء ينتقل إلى التيمم^(٣).

الدليل الثاني: أنَّ المجتهد في حال عجزه عن الاجتهاد -لأي سبب- بمنزلة العامي، فيجوزُ له التقليد^(٤).

• الموازنة والترجيح:

بعد عرض أهم الأقوال في المسألة وأدلتها، وما ورَدَ عليها من مناقشات، يظهرُ لي رجحانُ القول السادس، وهو منعُ المجتهد من تقليد

(١) انظر: نزهة المشتاق شرح اللمع (ص/٧٨٧)، بواسطة: التقليد في الشريعة لعبد الله الشنقيطي (ص/١١٧).

(٢) انظر: التقليد في الشريعة لعبد الله الشنقيطي (ص/١١٧).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/٢٠٤).

(٤) انظر: أصول الفقه للدكتور عياض السلمي (ص/٤٨٥).

غيره من المجتهدين إلا إذا تعذّر عليه الاجتهادُ تعذراً حقيقياً؛ لأي سبب كان، إذا ظنّ أنّه لن يتوصلَ إلى رأي راجح في المسألة، لكن لا بُدَّ أنْ تطمئنْ نفسه إلى القولِ الذي قلّدَ فيه المجتهدُ الآخر.

وقد رجحتُ ما سبقُ للآتي:

أولاً: عمومُ الأدلة الدالة على المنع من التقليد، وأولى من تتوجه إليه تلك الأدلة هو المجتهدُ، واستثني من هذا العموم المجتهدُ إذا تعذّر عليه الاجتهادُ.

ثانياً: أنْ أهمّ ما يميز به المجتهدُ عن غيره من العلماء الذين لم يبلغوا رتبة الاجتهادِ، والعوامّ، هو: إمكانية التوصلِ إلى الحكم الشرعي بطريقٍ صحيح، فإذا تركَ الاجتهادَ في الشرع، ورَكَنَ إلى التقليدِ، فقد تركَ أهمَّ خصلة تُميزه عن غيره.

ثالثاً: أنْ المجتهدَ عالمٌ بالحكم الشرعي، وإنْ لم يجتهدْ في المسألة؛ وذلك بالقوة القريبة من الفعل؛ لاجتماعِ شروطِ الاجتهادِ وأدواته فيه^(١)، وبناءً عليه، فعلى المجتهدِ الاجتهادُ، ما لم يتعذّر عليه.

رابعاً: أنْ الاجتهادَ كمالاً، والتقليدَ نقصٌ، والأولى بالمجتهدِ الأخذ بالكمالِ ما استطاع، وترك ما فيه نقصٌ.

خامساً: في منع المجتهدِ من التقليدِ إثراءٌ للشريعة الإسلامية؛ بتعددِ الاجتهاداتِ في المسألة الواحدة، الأمر الذي يؤدي إلى تعددِ الاستدلالاتِ، والجوابِ عن الأدلة الضعيفة، وكلُّ ذلك يؤدي إلى نماءِ الفقهِ وازدهاره.

سادساً: أنْ فرضَ المجتهدِ الاجتهادُ، والفرضُ يسقطُ بالعجز عنه، وعدمِ القدرة عليه^(٢)؛ يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنَّمَا أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ عِلْمُهُ بِمَا أَسْتَطَاعَ﴾^(٣).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٣٥).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٦/٢٤٣).

(٣) من الآية (١٦) من سورة التغابن.

فهذه الآية تدلُّ على أنَّ كلَّ واجبٍ عَجَزَ عنه المكلفُ، فإنَّه يسقط عنه^(١).
يقولُ شمسُ الدين ابنُ القيم: «إنَّ ما أوجبه الله ورسوله... مقيّد بحالِ القدرة؛ لأنَّها الحال التي يُؤمَرُ فيها به، وأمَّا في حالِ العجزِ، فغيرُ مقدورٍ ولا مأمورٍ»^(٢).

وبناءً على ما تقدم آنفاً، فإنَّ العالم إذا بلغَ رتبة الاجتهاد، ونَسَبَ نفسه إلى مذهبٍ أحدِ الأئمة، ولم يقلّدْ مذهبَه، إلا أنَّه التزم الأخذَ بقولِ إمامه - في الجملة - فيما إذا تعذّر عليه الاجتهاد، فإنَّ تمذهبَه في هذه الحالة جائزٌ.

• سبب الخلاف:

بتأمّل المسألة بأقوالها وأدلتها، يظهر أنَّ للخلاف عدّة أسباب:
السبب الأول: تعارضُ عموماتِ الأدلة الشرعية، فقد وَرَدَتْ في الكتابِ الكريم، والسنة المطهرة عموماتٌ دالةٌ على المنعِ مِنَ التقليدِ، وأخرى جاءت دالةٌ على إباحته.
فمَنْ نَظَرَ إلى عموماتِ الأدلة المانعة، قالَ بمنع المجتهدِ مِنَ تقليدِ غيره مِنَ المجتهدين.
ومَنْ نَظَرَ إلى عموماتِ الأدلة المبيحة للتقليدِ قالَ بإباحة التقليدِ للمجتهد.

ومَنْ فَصَّلَ في المسألة، أَخَذَ بعموماتِ الأدلة المانعة أو المبيحة، وفَصَّلَ، أو اسْتثنى؛ لأدلة خاصة.

السبب الثاني: الترددُ في إلحاقِ المجتهدِ الذي لم ينظرْ في المسألة أصلاً، أو لم يتوصلْ فيها إلى رأيٍ محدّدٍ، بالمجتهدين، أو بالعوامِّ:

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي (٤/١٨٤١).

(٢) تهذيب السنن (١/١١٨ - ١١٩).

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى اجْتِمَاعِ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ فِي الْمَجْتَهِدِ، وَتَوَافُرِ آلَةِ
الاجْتِهَادِ فِيهِ، أَلْحَقَهُ بِالْمَجْتَهِدِينَ، وَأَلْزَمَهُ بِالاجْتِهَادِ، وَمَنَعَهُ مِنَ التَّقْلِيدِ.

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى عَدَمِ عِلْمِ الْمَجْتَهِدِ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ، أَلْحَقَهُ بِالْعَوَامِّ، وَأَبَاحَ
لَهُ التَّقْلِيدَ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْهُ.

يَقُولُ الطَّوْفِيُّ: «الْمَسْأَلَةُ الْمُتَنَازِعُ فِيهَا وَاسِطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ؛ فَتَجَاذِبَاهَا،
وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَامِيَ يَقْلُدُ بِاتِّفَاقٍ، وَالْمَجْتَهِدُ إِذَا ظَنَّ الْحُكْمَ بِاجْتِهَادٍ لَا يَقْلُدُ
بِاتِّفَاقٍ.

أَمَّا الْمَجْتَهِدُ الَّذِي لَمْ يَجْتَهِدْ فِي الْحُكْمِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ، فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ
الطَّرَفَيْنِ:

فَبِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ظَنُّ الْحُكْمِ يُلْحَقُ بِالْعَامِيِّ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى
أَنَّهُ فِيهِ أَدَوَاتُ الاجْتِهَادِ - وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ بِقُوَّتِهِ الْقَرِيبَةِ مِنَ
الْفِعْلِ - يُلْحَقُ بِالْمَجْتَهِدِ الَّذِي ظَنَّ الْحُكْمَ، فِي عَدَمِ جَوَازِ التَّقْلِيدِ»^(١).

السبب الثالث: هل كل مجتهد مصيب؟

تُعَدُّ مَسْأَلَةٌ: (التصويب والتخطئة) إحدى المسائل الأصولية التي طَالَ
الْحَدِيثُ وَالْخِلَافُ فِيهَا، وَلَهَا أَثَرٌ فِي عَدِيدِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ، وَيُمْكِنُ
رَدُّ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةٍ: هل للمجتهد أن يُقْلَدَ غَيْرُهُ مِنَ الْمَجْتَهِدِينَ؟ إِلَيْهَا.

فَمَنْ قَالَ: الْحَقُّ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَجْتَهِدٍ مُصِيبًا، مَنَعَ مِنَ تَقْلِيدِ
الْمَجْتَهِدِ لغيره مِنَ الْمَجْتَهِدِينَ.

وَمَنْ قَالَ: الْحَقُّ مُتَعَدِّدٌ، وَكُلُّ مَجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، جَوَّزَ لِلْمَجْتَهِدِ أَنْ يَقْلُدَ
غَيْرَهُ مِنَ الْمَجْتَهِدِينَ؛ لِأَنَّ الْمَجْتَهِدِينَ جَمِيعَهُمْ مُصِيبُونَ.

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٦٣٥).

يقول بدر الدين الزركشي: «في جواز تقليد المجتهد لمجتهد آخر خلافاً... وينبغي التفات الخلاف على الخلاف في أن كل مجتهد مصيب، أم لا؟»^(١).

السبب الرابع: مدى اعتبار حالة المجتهد إذا ضاق عليه الوقت، أو تعذر عليه الاجتهاد حالة حاجة أو ضرورة؛ لقلد غيره.

فمن لم يعتبر حالة المجتهد إذا ضاق عليه الوقت، أو تعذر عليه الاجتهاد حالة حاجة أو ضرورة، منع المجتهد من تقليد غيره.

ومن اعتبر حالة المجتهد إذا ضاق عليه الوقت، أو تعذر عليه الاجتهاد حالة حاجة أو ضرورة، أباح للمجتهد تقليد غيره.

المسألة السادسة:

مذهب العامي

المراد بالمسألة: هل للعامي مذهب؟ بحيث يصح تمذهبه به.

والمراد بالعامي في مسألتنا: العامي الصرف، الذي لم يحصل شيئاً من العلوم المعتمدة لبلوغ رتبة الاجتهاد^(٢)، ويخرج بذلك: أولاً: المجتهد.

ثانياً: العالم الذي ارتفع عن رتبة العامي الصرف؛ بتحصيل بعض العلوم المعتمدة، ولم ينل رتبة الاجتهاد، وهو على مراتب متفاوتة^(٣).

• الأقوال في المسألة:

إذا تقرر ما تقدم، فإن العلماء قد اختلفوا في العامي هل له مذهب؟ على قولين:

(١) سلاسل الذهب (ص/٤٤٦).

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٤٧)، والبحر المحيط (٦/٢٨٣ - ٢٨٤).

(٣) انظر: المصدرين السابقين، والعزیز شرح الوجيز للرافعي (١٢/٤٢٢).

القول الأول: أنَّ العاميَّ لا مذهبَ له.

وهذا القول وجهٌ عند الشافعية^(١)، وعند الحنابلة^(٢). ونقل أبو القاسم الرافعي أنَّ أبا الفتح الهروي^(٣) نسبَه إلى عامة الشافعية^(٤). واختاره جمعٌ من أهل العلم، منهم: ابن القيم^(٥)، وجلال الدين السيوطي^(٦)، وشاه ولي الدهلوي^(٧)، وصالح الفلاني^(٨)، وابن عابدين^(٩)، ومحمد الباني^(١٠)،

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١)، وروضة الطالبين للنووي (١١/١١٧).

(٢) انظر: المسودة (٢/٨٥٥).

(٣) هو: نصر بن سيار بن صاعد بن سيار، أبو الفتح شرف الدين الكتاني الهروي، ولد بهراة سنة ٤٧٥هـ كان مسند خراسان، فقيهاً حنفياً، مناظراً متديناً متواضعاً فاضلاً حسن السيرة، تاركاً للتكلف، سليم الجانب، تولى منصب القضاء، توفي بهراة سنة ٥٧٢هـ. انظر ترجمته في: المنتخب من معجم الشيوخ للسمعاني (٣/١٧٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٥٤٥)، والعبر في خبر من غبر للذهبي (٤/٢١٦)، والجواهر المضية للقرشي (٣/٥٤١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/٤٠٤).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (١٢/٤٢٢)، والبحر المحيط (٦/٣٢٠).

(٥) انظر: إعلام الموقعين (٦/٢٠٣). (٦) انظر: جزيل المواهب (ص/٤٢).

(٧) انظر: حجة الله البالغة (١/٤٨٤)، وعقد الجيّد (ص/٣٠). وشاه ولي الله الدهلوي هو: أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي، أبو عبد العزيز شاه ولي الله، ولد سنة ١١١٠هـ فقيه حنفي، ومحدث مسند، ومن المهتمين بالجمع بين الحديث النبوي والفقه، وبالحديث عن حِكَم الشرع وأسراره، قال الكتاني عنه: «أحبا الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند بعد مواتهما»، اشتغل بالتدريس نحواً من اثنتي عشرة سنة، من مؤلفاته: حجة الله البالغة، والفوز الكبير في أصول التفسير، والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، توفي سنة ١١٧٦هـ. انظر ترجمته في: أبجد العلوم للقتوجي (ص/٧٠٧)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (١/١٧٨)، و(٢/١١١٩)، وإيضاح المكنون للبغدادي (١/٦٥)، والأعلام للزركلي (١/١٤٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١/١٦٨).

(٨) انظر: إيقاظ همم أولي الأبصار (ص/٧٤).

(٩) انظر: حاشية ابن عابدين (١/١٦١).

(١٠) انظر: عمدة التحقيق (ص/٣٢). ومحمد الباني هو: محمد سعيد بن عبد الرحمن بن محمد الباني الدمشقي، ولد بدمشق سنة ١٢٩٤هـ من العاملين للاستقلال في العهد العثماني، تفقه على علماء بلده، ودرّس بالمدرسة الأميرية، واتصل بالشيخ طاهر الجزائري، كان إضافةً إلى طلبه للعلم الشرعي عارفاً باللغة والأدب، وقد تولى منصب الإفتاء في دمشق، وتنقل في =

ومحمد بخيت المطيعي^(١)، وأحمد بن الصديق الغماري^(٢)، ومحمد السنهوري^(٣)، والدكتور محمد مذكور^(٤)، والدكتور وهبة الزحيلي^(٥)، والدكتور يوسف القرضاوي^(٦)، والدكتور سليمان الأشقر^(٧).
والقول الأول هو ظاهر قول أبي الفتح الشهرستاني^(٨).

= بعض الأعمال الحكومية، ثم اعتزل العمل الحكومي إلى أن توفي، قال عنه الشيخ علي الطنطاوي: «هو عالم لم يعرف الناس قدره، وكثير منهم نسي اسمه، مع أنني أكاد أفضله في مصنفاته على علماء عصره، حتى الشيخ جمال الدين القاسمي»، من مؤلفاته: عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، والكوكب الدرر المنير في أحكام الفضة والذهب والحرير، وتنوير البصائر بسيرة الشيخ طاهر، توفي بدمشق سنة ١٣٥١هـ. انظر ترجمته في: منتخبات التواريخ الدمشقية لمحمد أديب (٢/ ٨٦٥)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٤٣)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/ ٣١٩)، وذكريات علي الطنطاوي (٢/ ٢٢١)، وتاريخ علماء دمشق لمحمد مطيع (١/ ٤٦٥).

(١) انظر: سلم الوصول (٤/ ٥٧٨)، ورسالة في بيان الكتب التي يعول عليها (ص/ ٥٠).
(٢) انظر: درة الغمام الرقيق لعبد الله التليدي (ص/ ٣٦). وأحمد الغماري هو: أحمد بن محمد ابن الصديق بن أحمد الحسني الغماري الأزهرى، أبو الفيض، ولد بالمغرب بقرية بني سعيد سنة ١٣٢٠هـ كان أحد كبار المحدثين، ومن العلماء البارزين، مكثراً من التأليف، له اطلاع واسع، وذكاء مفرط، وحافظة قوية، وقوة حجة، كان أول أمره مالكي المذهب، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، ثم ترك المذاهب بالكلية، وقد عُرف عنه التصوف، وله أقوال تناقض توحيد العبادة، وله كلام يدل على قوله بوحدة الوجود، من مؤلفاته: المداوي لعلل المناوي، وحصول التفريغ بأصول العزو والتخريج، والإسهاب في المستخرج على مسند الشهاب، وتخريج أحاديث الشفا، والهداية في تخريج أحاديث البداية، توفي بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ. انظر ترجمته في: مقدمة الهداية في تخريج أحاديث البداية (١/ ٤٧)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٥٣)، ودر الغمام لعبد الله التليدي (ص/ ٧)، وتزيين الألفاظ لمحمود سعيد (ص/ ١٠١)، وصحيفة سوابق لمحمد بو خبزة (ص/ ١٠٦، ١٤٩)، وصديقون للمختار التسماني (ص/ ٢٤٢).

(٣) انظر: التلفيق بين أحكام المذاهب، مجلة البحوث الإسلامية بالأزهر (١/ ٧٥).
(٤) انظر: مناهج الاجتهاد في الإسلام (ص/ ٤٣٨)، والمدخل للفقهاء الإسلاميين (ص/ ٣١٩).
(٥) انظر: أصول الفقه الإسلامي (٢/ ١١٣٨) حاشية رقم (١).
(٦) انظر: كيف نتعامل مع التراث؟ (ص/ ٨٢).
(٧) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب (ص/ ٢٥٩).
(٨) انظر: الملل والنحل (١/ ٤٧٢). وأبو الفتح الشهرستاني هو: محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، ولد بشهرستان سنة ٤٦٧هـ كان شافعي المذهب إماماً مبرزاً، فقيهاً بارعاً، =

القول الثاني: أن للعامي مذهباً.

وهذا القول وجهٌ عند الشافعية^(١)، وعند الحنابلة^(٢).

واختاره: القفال المروزي الشاشي^(٣)، وأبو القاسم الرافعي^(٤)، ومحبي الدين النووي^(٥)، وابنُ رسلان الرملي^(٦).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول بأدلة،

منها:

الدليل الأول: أنَّ المذهب إنما يكون لمن يعرف الأدلة، ويكون له نوعٌ نظريٌ واستدلالي، وبصرٍ بالمذهب، أو لمن قرأ كتاباً في فروع المذهب، وعرف فتاوى إمامه، ومن لم تكن له الأهلية، وقال: أنا على مذهب أحمد مثلاً، لم يصِرْ كذلك بمجرد قوله^(٧).

الدليل الثاني: لو قال العامي: أنا نحوي، أو فقيه، أو أصولي، لم يصِرْ كذلك بمجرد قوله، فكذا الأمر فيما إذا قال: أنا حنبلي مثلاً، لم يصِرْ كذلك بمجرد قوله^(٨).

= متكلماً على مذهب أبي الحسن الأشعري، وواعظاً يستمع له الناس، وقد اتهم بميله إلى أهل الزيغ، وتخبطه في الاعتقاد، من مؤلفاته: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام، توفي بشهرستان سنة ٥٤٨هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٧٣/٤)، والوفيات للصفدي (٢٧٨/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٢٨/٦)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١٠٦/٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (٣١١/١).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١)، وروضة الطالبين للنووي (١١٧/١١).

(٢) انظر: المسودة (٢/٨٥٥).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٢/٤٢٢). (٥) انظر: روضة الطالبين (١١/١٠١).

(٦) انظر: لمع اللوامع، القسم الثاني (٢/٦٧٠).

(٧) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١)، وروضة الطالبين للنووي (١١/١١٧)، وصفة

الفتوى (ص/٧١)، وإعلام الموقعين (٦/٢٠٣)، والدر الفريد لأحمد الحموي (ص/١١٢).

(٨) انظر: إعلام الموقعين (٦/٢٠٣).

دليل أصحاب القول الثاني: أنَّ العاميَّ اعتقد أنَّ المذهب الذي انتسب إليه هو الحق، ورجَّحه على غيره، فصَحَّ ثبوتُ المذهب له، وعليه الوفاء بموجب اعتقاده^(١).

مناقشة دليل أصحاب القول الثاني: لا قيمة لاعتقاد العامي أنَّ مذهبه هو الحق؛ إذا لم تكن لديه أهلية معرفة المذهب الذي نَسَبَ نفسه إليه.

ثم يلزم من قولكم لوازم فاسدة، منها: تحريمُ استفتاء العامي علماء غير المذهب الذي انتسب إليه، وتحريمُ أخذه بقول أرجح من مذهب إمامه^(٢).

• الموازنة والترجيح:

من خلال تأمل القولين، وما استدلوا به، يظهر لي رجحان القول الأول القائل إنَّ العامي لا مذهب له؛ وذلك للآتي:

أولاً: أنَّ قول العامي: أنا حنبلي أو حنفي مثلاً، مجرد قول، لا قيمة له، وليس له أي أثر؛ تماماً كما لو قال: أنا نحوي، لا قيمة لقوله، إلا إن كان بصيراً بعلم النحو.

ثانياً: أنَّ حقيقة قول العامي: أنا حنبلي أو شافعي، زعم أنه متبع لذلك الإمام، سالك طريقه، وهذا إنما يصحُّ، إذا سَلَكَ سبيله في العلم والفقه والاستدلال، فأما مع جهله، وبعده عن العلم، فلا تصحُّ له دعوى الانتساب إلى المذهب^(٣).

• نوع الخلاف:

يظهر أنَّ الخلاف بين القولين خلاف معنوي، ويظهر أثره في مسألة

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١)، وصفة الفتوى (ص/٧١)، والتقريب والتحجير (٣/٣٥٠).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٦/٢٠٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (٦/٢٠٣ - ٢٠٤).

أصولية، وهي: إن انتسب العامي إلى مذهب، فهل له أن يقلّد غير المذهب الذي انتسب إليه؟^(١).

على قول من قال: إنَّ العامي لا مذهب له، له أن يقلّد، ويستفتي غير المذهب الذي انتسب إليه.

وعلى قول من قال: للعامي مذهب، ليس له أن يقلّد، ولا يستفتي غير مذهبه الذي انتسب إليه؛ لأنّه يعتقد أنه أرجح من غيره، فعليه الوفاء بموجب اعتقاده^(٢).

هذا من حيث الأصل، وقد بيّن أبو الفتح الشهرستاني أن أرباب القولين كليهما قد ذهب إلى أنّ العامي ليس له أن يأخذ بغير مذهبه الذي انتسب إليه؛ خروجاً من تخبّط العامي في الأحكام وخلطه فيها^(٣).



(١) انظر مسألة: (إن انتسب العامي إلى مذهب، فهل له أن يقلّد غير المذهب الذي انتسب إليه؟) في: الوصول إلى الأصول لابن برهان (١٩/٢ - ٣٠)، والملل والنحل للشهرستاني (١/٤٧٢-٤٧٣)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٣٨/٤)، والبحر المحيط (٦/٣٢٠).
(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦١)، والمسودة (٢/٨٥٥)، وروضة الطالبين للنووي (١١٧/١١)، وصفة الفتوى (ص/٧١)، وإعلام الموقعين (٦/٢٠٤)، وسلاسل الذهب (ص/٤٥٤).

(٣) انظر: الملل والنحل (١/٤٧٢-٤٧٣).

الطلب الثالث:

المذهب (المتنذهب فيه)

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: تعريف المذهب في اللغة والاصطلاح

المسألة الثانية: محل المتنذهب

المسألة الثالثة: شروط نقل المذهب

المسألة الرابعة: صور الخطأ في نقل المذهب

المسألة الخامسة: أفاضل نقل المذهب

المسألة السادسة: تفضيل مذهب من المذاهب

المسألة الأولى:

تعريف المذهب في اللغة والاصطلاح

تقدّم لنا في أوائل البحث الحديث عن تعريف المذهب في اللغة، والاصطلاح، فأغنى عن إعادته.

المسألة الثانية:

محل المذهب

المراد بمحل المذهب - أو مجال المذهب - : المسائل التي يمكن الأخذ بها على سبيل المذهب، منسوبة إلى مذهب إمام معين. من خلال تأمل حقيقة المذهب، يظهر لي أن محله هو: المسائل الأصولية والفقهية مما يصح فيه الاجتهاد.

وذلك لأن المذهب فرع عن الاجتهاد، فإذا لم يوجد اجتهاد لم يوجد مذهب.

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «المذهب: ما يصح فيه الاجتهاد خاصة»^(١).

ومن المسائل الشرعية العلمية والعملية ما هو مقطوع بها، ومنها ما هو مظنون، ومحل المذهب - سواء أكان في الأصول، أم في الفروع - الأحكام المظنونة.

وقبل ذكر المسائل التي تدخل تحت المذهب - في ضوء ما قرره الأصوليون في مجال الاجتهاد - أحب أن أشير إلى أن العلماء قد اختلفوا، هل في أصول الفقه ما هو ظني؟^(٢).

(١) أضواء البيان (٧/٥١٧).

(٢) انظر مسألة: (هل في أصول الفقه ما هو ظني؟) في: التلخيص في أصول الفقه للجويني (١/١٠٦)، والبرهان (١/٧٩)، والإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٤/٥٠)، والمحصل =

ولنْ أتعرضَ إلى الخلافِ في المسألة، لكنني سأسيرُ في ضوءِ الاتجاهِ القائلِ إنَّ مِنْ أصولِ الفقه ما هو ظني؛ لأنَّ هذا هو ما يتفقُ وواقعِ المؤلفاتِ الأصولية حينَ ننظرُ في الخلافِ المذكورِ في بعضِ المسائلِ، والذي يبعدُ معه كونُ كلِّ مسائلِ أصولِ الفقه قطعياً.

وقد نصَّ غيرُ واحدٍ مِنَ الأصوليين على إدخالِ أصولِ الفقه في المجتَهَد فيه، يقول بدرُ الدين الزركشي: «المجتَهَد فيه: كلُّ حُكْمٍ شرعي عملي أو علمي - يُقصد به العلم - ليس فيه دليلٌ قطعي...»

والمراد بالعلمي: ما تضمنته علمُ الأصولِ مِنَ المظنوناتِ التي يستندُ العملُ إليها^(١).

ويقول الطوفي: «أحكامُ الشريعة... أقسام... منها: أن يستندَ إلى دليلٍ ظني - يحتمل النقيضَ احتمالاً قوياً - فهو اجتهادي، كأحكامِ الفروعِ الفقهية، وأكثرِ أصولِ الفقه»^(٢).

ويقول أبو الوفاء ابنُ عقيل: «إنَّ أصولَ الفقه لا يُطلبُ لها القطعياتِ مِنَ الأدلة؛ إذ كانتِ إلى إثباتِ الأحكامِ أقرب، وعن أصولِ الدين أبعد»^(٣).

وحين عَرَضَ جمعٌ مِنَ الأصوليين مسألة: (المجتَهَد فيه)، أغفلوا قيدَ: (عملية)؛ بحيثُ تدخلُ المسائلُ العلميةُ - كأصولِ الفقه - التي ثبتتْ بدليلٍ غيرِ قاطعٍ في المجتَهَد فيه، ومن هؤلاء: أبو حامد الغزالي^(٤)، والفخرُ

= في علم أصول الفقه للرازي (١/ ٨٠)، ونفائس الأصول (١/ ٤٧)، ونهاية الوصول للهندي (٢٨٢٧/ ٧)، ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية (٥/ ٩١)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٩/ ٢٢٨)، وشرح مختصر الروضة (٣/ ٦١٦)، والموافقات (١/ ١٧).

(١) البحر المحيط (٦/ ٢٢٧).

(٢) شرح مختصر الروضة (٣/ ٦١٦).

(٣) الواضح في أصول الفقه (٥/ ٣٣١)، وانظر منه: (٤/ ١٨٢).

(٤) انظر: المستصفى (٢/ ٣٩٠).

الرازي^(١)، والآمدي^(٢)، وصفي الدين الهندي^(٣).

وقد يُقال: إنَّ بعض هؤلاء صرَّح في موطن آخر بأنَّ أصول الفقه قطعية.

وبعد هذا أقول: محلُّ التمدُّب هو أصول الفقه والفقه^(٤)، ممَّا لم يَقم عليه دليلٌ قاطعٌ. وهذا يشملُ أموراً:

أولاً: مسائلُ أصولِ الفقه التي لم يَقم عليها دليلٌ قاطعٌ^(٥).

ممَّا هو محلٌّ للاجتهادِ مسائلُ أصولِ الفقه التي لم يَقم عليها دليلٌ قاطعٌ، وبناءً عليه، فهي محلٌّ للتمدُّب.

وهذا التقريرُ أنْفُ الذكرِ بناءً على أنَّ مِنْ أصولِ الفقه ما هو ظني، كحجية القراءة الشاذة وعمل أهل المدينة^(٦) ومفهوم المخالفة وحجية

(١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٢٧/٦).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١٦٤/٤).

(٣) انظر: نهاية الوصول (٣٧٨٧/٨).

(٤) لم أدخل مسائل أصول الدين التي ثبتت بدليل ظني؛ لأنها خارجة عن مجال بحثي.

(٥) انظر: الاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٨٦)، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي (ص/٢٠)، وأبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله للدكتور محمد منصور (ص/٤٠).

(٦) أوضح الدكتور عبدالرحمن الشعلان في كتابه: أصول الإمام مالك (١٠٣٩/٢) أنَّ متقدمي أهل العلم لم يعرفوا مصطلح عمل أهل المدينة.

وقد ذكر عددٌ من الباحثين تعريفات لعمل أهل المدينة، منها:

التعريف الأول: ما نقله أهل المدينة من سُننٍ نقلاً مستمراً عن زمن النبي ﷺ، أو ما كان رأياً واستدلالاً لهم. وهذا تعريف الدكتور أحمد نور سيف في كتابه: عمل أهل المدينة (ص/٤٤٣-٤٤٤).

التعريف الثاني: عمل أهل المدينة عبارة عن أقاويل أهل العلم بالمدينة، بعضه أجمع عليه عندهم، وبعضه عمل به بعضُ الولاة والقضاة حتى اشتهر، وكله سمي إجماع أهل المدينة، وأنَّ منه ما كان أصله سنة عن النبي ﷺ، ومنه ما كان سنة خلفائه الراشدين رضي الله عنهم، ومنه ما كان اجتهاداً ممن بعدهم. وهذا تعريف الدكتور حسان فلمبان في كتابه: خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة (ص/٩٩-١٠٠).

الاستحسان^(١).

ويُلحَقُ بالأصولِ القواعدُ والضوابطُ الفقهيةُ التي لم يَقمْ عليها دليلٌ قاطعٌ؛ كقاعدة: (الغالبُ كالمحقق)، و(الحوالةُ بيعٌ).

يقولُ الطوفيُّ حينَ مثَلِ اللَّظَنِيَّاتِ: «وبعضُ المسائلِ الأصوليةِ، كقولنا: الأمرُ للوجوبِ والفورِ ونحوه؛ فإنَّ قائلَ ذلك لا يقطعُ به، بل يترجَحُ عنده»^(٢).

= التعريف الثالث: ما اتفق عليه أهل المدينة من الصحابة والتابعين، وعملوا به، سواء كان توقفاً، أو رأياً واستدلالاً لهم. وهذا تعريف الباحث موسى إسماعيل في كتابه: عمل أهل المدينة (ص/٢٣٨).

التعريف الرابع: ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة كلهم، أو أكثرهم، في زمن مخصوص، سواء أكان سنده نقلاً، أم اجتهداً. وهذا تعريف الدكتور عبدالرحمن الشعلان في كتابه: أصول الإمام مالك (ص/١٠٤٢).
(١) عُرِفَ الاستحسان بعدة تعريفات، منها:

التعريف الأول: دليل ينقدح في نفس المجتهد، تعسر عبارته عنه. ذكر هذا التعريف عددٌ من الأصوليين منسوباً إلى بعض الحنفية، منهم: أبو حامد الغزالي في: المستصفى (١/٤١٣)، والآمدي في: الإحكام في أصول الأحكام (٤/١٥٧)، والزرکشي في: البحر المحيط (٦/٩٣)، والمرداوي في: التحرير (٨/٣٨٢٥).

التعريف الثاني: تخصيص القياس بأقوى منه. ذكر هذا التعريف الأسمندي في: بذل النظر (ص/٦٤٧)، والآمدي في: الإحكام في أصول الأحكام (٤/١٥٨).

التعريف الثالث: العدول في مسألة عن مثل ما حُكِمَ به في نظائرها إلى خلافه؛ لوجوهٍ هو أقوى. وهذا تعريف أبي الحسن الكرخي، كما نسبته إليه جمعٌ من الأصوليين، منهم: أبو إسحاق الشيرازي في: شرح اللمع (٢/٩٦٩)، وأبو حامد الغزالي في: المستصفى (١/٤١٤)، والأسمندي في: بذل النظر (ص/٦٤٧)، والآمدي في: الإحكام في أصول الأحكام (٤/١٥٨).

وللتوسع في تعريفات الاستحسان، وما ورد عليها من مناقشات انظر: نظرية الاستحسان في التشريع للدكتور محمد الفرفور (ص/٦٠-٦٤)، ونظرية الاستحسان لأسامة الحموي (ص/٢٥-٣١، ٤٩-٥٢، ٧٠-٧٢)، ورأي الأصوليين في المصالح المرسله والاستحسان للدكتور زين العابدين محمد النور (٢/١٣-١٦٧)، والاستحسان للدكتور يعقوب الباحسين (ص/١٤-٤١)، والمصلحة المرسله والاستحسان للدكتور عبداللطيف العلمي (ص/١٣٤-١٤١).
(٢) شرح مختصر الروضة (١/١٧٤). وقد وصف الآمدي عدداً من المسائل الأصولية بأنها ظنية، انظر على سبيل المثال: الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٢٨)، و(٢/٨٠ و١١٧)

ويقول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور عن الأصوليين: «لم نرهم دونوا في أصول الفقه أصولاً قواطع يُمكنُ توقيف المخالف عند جريه على خلاف مقتضاها، كما فعلوا في أصول الدين، بل لم نجد القواطع إلا نادرة! مثل: ذكر الكليات الضرورية... وما عدا ذلك فمعظم أصول الفقه مظنونة»^(١).

ويقول الدكتور محمد الدسوقي: «من المعروف أنَّ لبعض المذاهب الفقهية أصولاً فقهية، يعول عليها في استنباط الأحكام، فالأحناف لهم أصول تختلف في بعضها عن غيرهم من الفقهاء، وللإمام مالك بعض القواعد التي يقوم عليها مذهبه، كعمل أهل المدينة، فضلاً عن أنَّ الفقهاء يختلفون حول طرق الاجتهاد: كالقياس والاستحسان... فمثل هذه القضايا الأصولية ظنية، وليست قطعية، ومن ثمَّ اختلفت حولها الآراء، وكانت مجالاً للاجتهاد»^(٢).

ثانياً: المسائل الفقهية التي ثبتت بدليل نقلي ظني، وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المسائل الفقهية التي ثبتت بدليل ظني الثبوت، ظني الدلالة^(٣).

إذا ثبت حكم مسألة فقهية؛ بدليل ظني الثبوت، كخبر الواحد الذي لم تحتف به قرائن، وظني الدلالة، كالعموم: فإنَّ الحكم المستفاد من

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية (١٨/٣). وانظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور يوسف القرضاوي (ص/٧٠)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٨٩).

(٢) الاجتهاد والتقليد (ص/٨٦). وانظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي (ص/٢٠).

(٣) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (١٣/٤)، والبحر المحيط (٢٤٠/٦)، وأصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/٢١٦-٢١٧)، والاجتهاد فيما لا نص فيه للدكتور الطيب خضري (١٦/١)، وأصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله (ص/٨٧)، وأصول الفقه للدكتور محمد مذكور (ص/٣٤٣)، ومناهج الاجتهاد في الإسلام له (ص/٣٤٥)، والمدخل للفقه الإسلامي له (ص/٢٩٤)، وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان (ص/٣٣٤)، =

الدليل يعتبر محلاً للاجتهاد في جانبي: الثبوت والدلالة، وبناءً عليه يكون محلاً للتمذهب.

وذلك مثل: قول النبي ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)^(١)، فالحديث من جهة ثبوته ظني؛ لأنه خبر واحد، وكذلك الأمر من جهة دلاليته على إيجاب قراءة الفاتحة على المصلي.

النوع الثاني: المسائل الفقهية التي ثبتت بدليل ظني الثبوت، قطعي الدلالة^(٢).

تكون المسائل الفقهية الثابتة بدليل ظني الثبوت، قطعي الدلالة، محلاً للاجتهاد في جانب الثبوت فحسب، ويكون الحكم المستفاد من الدليل الظني محلاً للتمذهب.

مثال ذلك: قول النبي ﷺ: (ليس فيما دون خمس ذود^(٣) صدقة)^(٤)،

= والاجتهاد ومقتضيات العصر لمحمد الأيوبي (ص/٤٦)، والوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي (ص/٣١٤)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٨٨)، ودراسات في الاجتهاد للدكتور عبد المجيد السوسة (ص/٤٠).

(١) جاء الحديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وأخرجه: البخاري في: صحيحه، كتاب: الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم (ص/١٥٧)، برقم (٧٥٦)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: وجوب القراءة في كل ركعة (١/١٨٤)، برقم (٣٩٤).

(٢) انظر: البحر المحيط (٦/٢٤٠)، وأصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/٢١٦-٢١٧)، والاجتهاد فيما لا نص فيه للدكتور الطيب خضري (١/١٧)، وأصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله (ص/٨٧)، وأصول الفقه للدكتور محمد مذكور (ص/٣٤٣)، والمدخل للفقه الإسلامي له (ص/٢٩٤)، وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان (ص/٣٣٥)، والاجتهاد ومقتضيات العصر لمحمد الأيوبي (ص/٤٦)، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي (ص/١٨)، والوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي (ص/٣١٤).

(٣) الذود: من الإبل ما بين الثنتين إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، واللفظة مؤنثة. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (ذود)، (ص/٣٣٢)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (ذود)، (ص/١٧٧)، والقاموس المحيط، مادة: (ذود)، (ص/٣٥٩).

(٤) هذا الحديث قطعة من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه: البخاري في: صحيحه، =

فالحديث من جهة ثبوته ظني؛ لأنه غير متواتر، لكنه قطعي في دلاليته، لأن لفظ العدد من ألفاظ النص على الحكم، ويكون الحكم مجالاً للاجتهاد في ثبوته فقط، دون دلاليته.

النوع الثالث: المسائل الفقهية التي ثبتت بدليل قطعي الثبوت، ظني الدلالة^(١).

ما ثبت من المسائل الفقهية بدليل قطعي الثبوت، ظني الدلالة محل للاجتهاد في جانب الدلالة فقط، ويكون الحكم المستفاد من الدليل محلاً للتمذهب.

أمثلة ذلك:

المثال الأول: عدّة المطلقة، أهى بالحيض، أم بالطهر؟ ومرّد الخلاف إلى تفسير القرء في قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢).

المثال الثاني: الخلاف في مقدار ما يمسح من الرأس في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٣).

= كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس يكتز (ص/٢٧٤)، برقم (١٤٠٥)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الزكاة (١/٣٤٥)، برقم (٩٧٩).

(١) انظر: البحر المحيط (٦/٢٤٠)، وأصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/٢١٦-٢١٧)، والاجتهاد فيما لا نص فيه للدكتور الطيب خضري (١٧/١)، وأصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله (ص/٨٧)، وأصول الفقه للدكتور محمد مذكور (ص/٣٤٣)، والمدخل للفقه الإسلامي له (ص/٢٩٤)، وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان (ص/٣٣٥)، والاجتهاد ومقتضيات العصر لمحمد الأيوبي (ص/٤٦)، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي (ص/١٨)، والوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي (ص/٣١٤).

(٢) من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٦) من سورة المائدة.

ثالثاً: المسائل التي لم يرد فيها دليل نقلي أصلاً^(١).

من النوازل ما لم يرد بشأنه دليل من الكتاب، ولا من السنة، ولا من الإجماع، فيطلب حكمها من الأدلة الأخرى، كالقياس والاستحسان ونحوهما، ويكون الحكم المستفاد مجالاً للاجتهاد، وبناءً عليه يكون محلاً للتمذهب.

المسائل التي ليست مجالاً للتمذهب:

هناك عدد من المسائل ليست مجالاً للتمذهب، وهي:

أولاً: القواعد والأصول التي ثبتت بالدليل القاطع^(٢).

ما كان من الأصول والقواعد ثابتاً بدليل قطعي، فليس محلاً للاجتهاد، وذلك مثل: حجية القرآن الكريم في إثبات الأحكام الشرعية، وقاعدة: (الأمور بمقاصدها)، وبناءً عليه ليست الأصول والقواعد القطعية محلاً للتمذهب، فلا يصح أن يقال مثلاً: مذهب مالك أن القرآن حجة^(٣).

وأنبه إلى أن القاعدة الأصولية، والقاعدة الفقهية قد تكونان قاطعتين - فلا تكونان مجالاً للتمذهب - لكن في ضمن مسائلهما ما هو غير قطعي، فيكون مجالاً للتمذهب.

(١) انظر: أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/ ٢١٦-٢١٧)، ومصادر التشريع الإسلامي له (ص/ ٩، ١٢)، والاجتهاد فيما لا نص فيه للدكتور الطيب خضري (١/ ١٧)، وأصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله (ص/ ٨٧)، وأصول الفقه للدكتور محمد مذكور (ص/ ٣٤٤)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور له (ص/ ٢٩٤)، وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان (ص/ ٣٣٥)، والاجتهاد لمحمد الأيوبي (ص/ ٤٧)، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي (ص/ ٢٠)، والوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي (ص/ ٣١٥).

(٢) انظر: الموافقات (١/ ١٨)، والبحر المحيط (٦/ ٢٤٠)، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي (ص/ ١٨)، وأبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله للدكتور محمد منصور (ص/ ٤٣).

(٣) انظر: البحر المحيط (٦/ ٢٤٠).

يقول الدكتور محمد الدسوقي: «القواعد الكلية التي أخذت من الشريعة بنص صريح، أو استنبطت من نصوص الكتاب والسنة بطريق استقراء الأحكام الواردة فيهما، أو استنبطت من عموم العلة التي ربط بها بعض الأحكام، ويمثل للأولى بقاعدة: (لا ضرر ولا ضرار)^(١)»، وقاعدة:

(١) اختلف العلماء في المقصود بالضرر، والضرار على أقوال، أشهرها: القول الأول: أن الضرر: ما تضر به غيرك، وتنتفع به، والضرار: ما تضر به غيرك، دون أن تنتفع به.

القول الثاني: أن الضرر: إيقاع ضرر بشخص لم يضره، والضرار: إيقاع الضرر بمن أضره على غير وجه جائز.

انظر: التمهيد لابن عبد البر (٤١٥/١٨) - ضمن موسوعة شروح الموطأ - وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/٢١٩)، والمجموع المذهب للعلائي (٢/٣٧٦)، والقواعد للحصني (١/٣٣٤).

(٢) أصل هذه القاعدة حديث نبوي، وقد جاء الحديث عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، ومن أشهر من جاء عنهم:

أولاً: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه: الدينوري في: المجالسة (٧/٢٥٩)، برقم (٣١٦٠)؛ والدارقطني في: السنن، كتاب: الأقضية والأحكام، باب: الشفعة (٥/٤٠٨)، برقم (٤٥٤١)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: البيوع (٢/٧٥-٧٦)، برقم (٢٣٤٥)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وقال ابن عبد الهادي في: تنقيح التحقيق (٥/٦٨) عن تصحيح الحاكم: «وفي قوله نظر». وأخرجه أيضاً: البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصلح، باب: لا ضرر ولا ضرار (٦/٧٠-٦٩).

وقال النووي: «وهو حديث حسن» الأربعين النووية (٢/٢١٥) مع جامع العلوم. وأخرج الحديث مرسلًا عن يحيى المازني: مالك في: الموطأ، كتاب: الأقضية، باب: القضاء في المرفق (٢/٢٩٠)، برقم (٢١٧١)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: ما لا يحتمل القسمة (١٠/١٣٣).

ثانياً: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وأخرجه: ابن ماجه في: سننه، كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره (ص/٤٠٠)، برقم (٢٣٤٠)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: ما لا يحتمل القسمة (١٠/١٣٣).

وقال ابن عساكر عن هذه الرواية: «وأظن إسحاق لم يدرك جده»، نقله الزركشي في: المعترف في تخريج أحاديث المنهاج (ص/٢٣٥).

ثالثاً: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وأخرجه: ابن ماجه في: سننه، كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره (ص/٤٠٠)، برقم (٢٣٤١)؛ وأحمد في: =

(البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر)^(١)... ويمثل للنوع الثاني من

= المسند (٥٥/٥) برقم (٢٨٦٥)؛ وأبو يعلى في: المسند (٣٩٧/٤) برقم (٢٥٢٠)؛ والطبراني في: المعجم الكبير (٢٤٠/١١) برقم (١١٨٠٦)؛ وفي: المعجم الأوسط (١٢٥/٤) برقم (٣٧٧٧)؛ والدارقطني في: السنن، كتاب: الأقضية والأحكام، باب: الشفعة (٤٠٨/٥)، برقم (٤٥٤٠)؛ وابن عبد البر في الاستذكار (٢٢٣/٢٢-٢٢٤)، برقم (٢٥١٨).
 رابعاً: حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه: الطبراني في: المعجم الأوسط (٩٠/١)، برقم (٢٦٨)، و(٣٠٧/١) برقم (١٠٣٣) بإسنادين ضعيفين، كما قاله ابن رجب في: جامع العلوم والحكم (٢١٥/٢)؛ والدارقطني في: السنن، كتاب: الأقضية والأحكام، باب: الشفعة (٥/٤٠٧)، برقم (٤٥٣٩) وفي إسناده الواقدي، قال ابن رجب في: جامع العلوم والحكم (٢/٢١٥): «وهو متروك».

خامساً: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه: الدارقطني في: السنن، كتاب: الأقضية والأحكام، باب: الشفعة (٤٠٨/٥)، برقم (٤٥٤٢). وقال الزركشي في: المعبر في تخريج أحاديث المنهاج (ص/٢٣٧): «في إسناده: ابن عياش، وهو مختلف فيه»، وضعفه ابن رجب في: جامع العلوم والحكم (٢/٢١٦).

وقد قوى الحديث بشواهد وطرقه: ابنُ الصلاح - كما نقله عنه ابنُ رجب في: جامع العلوم والحكم (٢/٢١٨) - والعلائق - كما نقله عنه المناوي في: فيض القدير (٦/٤٣٢) - وابنُ رجب في: جامع العلوم والحكم (٢/٢١٧)، وصححه الألباني في: إرواء الغليل (٣/٤٠٨). ويقول ابن عبد البر في: التمهيد (١٨/٤١٢) - ضمن موسوعة شروح الموطأ - : «أما معنى الحديث فصحيح في الأصول».

(١) أصل هذه القاعدة حديث نبوي، وقد جاء فيها حديثان:

أولاً: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولفظه: (البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه)، وأخرجه: الترمذي في: جامعه، كتاب: الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في أن البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه (ص/٣١٦)، برقم (١٣٤١)، وقال: «هذا حديث في إسناده مقال، ومحمد بن عبيد الله العزرمي يضعف في الحديث من قبل حفظه، ضعفه ابنُ المبارك، وغيره». وعبد الرزاق في: المصنف، باب: البيعان يختلفان (٨/٢٧١)، برقم (١٥١٨٤)، ولفظه: (المدعى عليه أولى باليمين إذا لم تكن بينة)؛ والدارقطني في: السنن، كتاب: الحدود والديات (٤/١١٤)، برقم (٣١٩١)، وفي: كتاب: الأقضية والأحكام، باب: إحياء الموات (٥/٣٨٩)، برقم (٤٥٠٨)، وزاد فيه: (إلا في القسامة)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: القسامة، باب: أصل القسامة والبدية فيها مع اللوث بأيمان المدعي (٨/١٢٣)، باللفظ الذي أخرجه الدارقطني؛ وفي: السنن الكبرى، كتاب: الدعوى والبيانات، باب: المتداعيين يتداعيان شيئاً في يد أحدهما (١٠/٢٥٦) باللفظ الذي أخرجه عبد الرزاق؛ وابن عبد البر في: التمهيد (٢١/٣٧٢) - ضمن موسوعة شروح الموطأ - باللفظ الذي أخرجه الدارقطني، وقال: «هذا الحديث وإن كان في إسناده لين، فإن الآثار =

القواعد التي استنبطت من النصوص بقاعدة: (المشقة تجلب التيسير)، كما يُمثل للنوع الثالث من القواعد التي استنبطت من عموم العلة بقاعدة: (اليقين لا يزول بالشك).

فهذه الأنواع الثلاثة من الأحكام قطعية، وليست مجالاً للاجتهاد^(١).

ثانياً: ما عُلِمَ من الدين بالضرورة^(٢).

الأحكام الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة، كوجوب الصلاة والصيام، وتحريم الربا والخمر، ونحوها، ليست محلاً للاجتهاد، وبناءً

= المتواترة في حديث هذا الباب تعضده.

وبين ابن عبد الهادي في: تنقيح التحقيق (٧٤/٥) ضعف الحديث، وأن زيادة الاستثناء فيه منكرة.

وضعف ابن حجر في: التلخيص الحبير (٣٢٤٧/٦) حديث عبد الله بن عمرو.

ثانياً: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وأصله في الصحيحين بلفظ: (لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه)، وأخرجه: البخاري في: صحيحه، كتاب: التفسير، باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [من الآية ٧٧ من سورة آل عمران]، (ص/٨٦١)، برقم (٤٥٥٢)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الأقضية، باب: اليمين على المدعى عليه (٨١٨/٢)، برقم (١٧١١).

وفي رواية: (لو يعطى الناس... ولكن البيعة على المدعى، واليمين على من أنكر)، وأخرجها: البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الدعوى والبيانات، باب: البيعة على المدعى، واليمين على المدعى عليه (٢٥٢/١٠).

وقال الترمذي في: جامعه (ص/٣١٦): «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن البيعة على المدعى، واليمين على المدعى عليه».

وأشار ابن رجب في: جامع العلوم والحكم (٢/٢٣٦) إلى أن الإمام أحمد وأبا عبيد قد استدلا بلفظ رواية البيهقي، وهذا يدل على صحتها عندهما.

وحسن ابن الصلاح رواية البيهقي - كما نقله عنه ابن رجب في: المصدر السابق (٢/٢٣٦) - وقال النووي في: شرح صحيح مسلم (٣/١٢) عنها: «وجاء في رواية البيهقي وغيره بإسناد حسن أو صحيح».

وحسنها ابن رجب في: جامع العلوم والحكم (٢/٢٣٦)، وصححها ابن حجر في: بلوغ المرام (ص/٥٠٦).

(١) الاجتهاد والتقليد (ص/٨١-٨٢).

(٢) انظر: المستصفى (٢/٣٩٠)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٩٨)، =

عليه ليست مجالاً للتمذهب^(١).

ولا تصح في هذه الأحكام النسبة المذهبية، فلا يُقال مثلاً: مذهب الإمام أحمد بن حنبل وجوب الصلوات الخمس.

يقول شهاب الدين القرافي: «لو قال قائل: وجوب الخمس الصلوات في كل يوم، هو مذهب مالك، لنبا عنه السمع، ونفر منه الطبع، ونذكر بالضرورة فرقاً بين هذا القول، وبين قولنا: وجوب التدليك في الطهارات مذهب مالك، ووجوب الوتر مذهب أبي حنيفة»^(٢).

ويقول الشيخ محمد الحجوي^(٣): «لا يُقال في نحو وجوب

= والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٢٧/٦)، والإحكام في أصول الإحكام للآمدي (١٦٤/٤)، وكشف الأسرار للبخاري (١٤/٤)، وتقريب الوصول لابن جزي (ص/٤٣٩)، وأصول الفقه لابن مفلح (١٥٣٩/٤)، والبحر المحيط (٢٨٣/٦)، والتحبير (٤٠٢٩/٨)، ومناهج الاجتهاد في الإسلام للدكتور محمد مذكور (ص/٣٤٤)، والمدخل للفقه الإسلامي له (ص/٢٩٣)، وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان (ص/٣٣٤)، والاجتهاد في الشريعة للدكتور وهبة الزحيلي (ص/١٨٦)، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي (ص/١٧)، والوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي (ص/٣١٢).

(١) انظر: المعتمد (٩٤١/٢)، وتقريب الوصول لابن جزي (ص/٤٣٩)، والبحر المحيط (٦/٢٤٠).

(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص/١٩٤-١٩٥).

(٣) هو: محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الشعالبي الفاسي، ولد بفاس سنة ١٢٩١هـ من رجال العلم والحكم، ومن فقهاء المالكية المتأخرين، يتمتع بحصافة عقل ونباهة فكر ممتازة، درس بالقيروان وفاس والرباط ومراكش، قال عن نفسه: «إن عقيدته سلفية»، أسندت إليه سفارة المغرب في الجزائر، وتقلب في عدة مناصب في عهد الحماية الفرنسية، فنفر عنه كبار مواطنيه، وابتعدوا عنه، من مؤلفاته: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، والتعاضد المتين بين العقل والعلم والدين، والنظام في الإسلام، والعروة الوثقى، والمحاضرة الرباطية في إصلاح تعليم الفتيات في الديار المغربية، توفي بالرباط سنة ١٣٧٦هـ ودفن بفاس. انظر ترجمته في: الفكر السامي للحجوي (٣٧٦/٤)، والأعلام للزركلي (٦/٩٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢١٦/٣)، وتراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي لعبد الفتاح أبو غدة (ص/١٣٧)، والفكر الإصلاحي في المغرب للدكتور سعيد العلوي (ص/٤٥).

الزكاة...: إنه مذهب مالك والشافعي مثلاً، فالسمعُ يمجُّ ذلك...»^(١).

ثالثاً: المسائل التي ثبتت بالإجماع القطع^(٢).

الأحكام الشرعية الثابتة بإجماع قاطع ليست محلاً للاجتهاد، وبناءً عليه لا تكون مجالاً للمذهب؛ لأنَّ الحكم المستفاد من الدليل حكم قطعي.

مثال ذلك: توريث الجدَّة السدس^(٣)، وبطلان نكاح المسلمة بالكافر^(٤).

رابعاً: المسائل الفقهية التي ثبتت بدليل قطعي الثبوت، قطعي الدلالة^(٥).

من الأحكام الفقهية أحكامٌ ثبتت بدليل قطعي في ثبوته، قطعي في دلالته، فهذه الأحكام ليست محلاً للاجتهاد، وبناءً عليه، لا تكون محلاً للمذهب.

(١) الفكر السامي (٤/٤١٦).

(٢) انظر: المعتمد (٢/٩٨٨)، وشرح اللمع (٢/١٠٤٦)، والمستصفي (٢/٣٩٠)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٢٧)، وكشف الأسرار للبخاري (٤/١٤)، وتقريب الوصول لابن جزى (ص/٤٤٠)، ومصادر التشريع الإسلامي لعبد الوهاب خلاف (ص/٩، ١١-١٢)، ومناهج الاجتهاد للدكتور محمد مذكور (ص/٣٤٥)، والمدخل للفقه الإسلامي له (ص/٢٩٣)، وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان (ص/٣٣٤)، والاجتهاد ومقتضيات العصر لمحمد الأيوبي (ص/٤٦)، والوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي (ص/٣١٣).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص/٩٥)، والمغني لابن قدامة (٩/٤٥)، والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان (٣/١٤٣١).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٩/٣٧٧)، والمعونة للقاضي عبد الوهاب (٢/٥٨٦).

(٥) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٤/١٣)، وأصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/٢١٦)، ومصادر التشريع الإسلامي له (ص/٩، ١١)، وأصول الفقه للدكتور بدران أبو العينين (ص/٤٧٥)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور محمد مذكور (ص/٢٩٣)، وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان (ص/٣٣٤)، والاجتهاد في الشريعة للدكتور وهبة الزحيلي (ص/١٨٦)، والوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي (ص/٣١١).

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(١)، دلت الآية الكريمة على حكم مقطوع به، وهو الجلدُ ثمانين جلدَةً لِمَنْ يرمي المحصنات^(٢).

المسألة الثالثة:

شروط نقل المذهب

حَوَتْ المذاهبُ الفقهيةُ عدداً كبيراً من المؤلفاتِ المحتوية على كمٍّ هائلٍ من المسائلِ المنسوبةِ إلى المذهبِ، وإذا أراد الناظرُ معرفةَ المذهبِ ونقلَه، فلهذا طرقٌ، ولكلُّ طريقٍ منها شروطٌ تخصّه، وإليك بيانها:

الطريق الأول: ما صنّفه إمامُ المذهبِ.

الطريق الثاني: ما نقله تلاميذُ إمامِ المذهبِ، ومعاصروه.

الطريق الثالث: ما دَوَّنَه أربابُ المذهبِ في مؤلفاتهم الأصولية والفقهية.

الطريق الأول: ما صنّفه إمامُ المذهبِ.

تقدّم لنا الحديثُ عمّا صنّفه إمامُ المذهبِ باعتباره أحد الطرق الدالة على قوله، وعن أحوال ما يذكره إمامُ المذهبِ باعتبار دلالته على قوله.

يقولُ ابنُ الهمام الحنفي: «طريقُ نقله - أي: المفتي - عن المجتهد أحدُ أمرين: إمّا أن يكونَ له فيه سندٌ إليه، أو يأخذه من كتابٍ معروفٍ»^(٣).

وحديثي هنا عن الشروط الواجب توافرها لنقلِ مذهبِ الإمامِ من كتابه.

(١) من الآية (٤) من سورة النور.

(٢) انظر: دراسات في الاجتهاد للدكتور عبدالمجيد السوسوة (ص/٣٧).

(٣) فتح القدير (٦/٣٦٠).

ينبغي أن تكون نسبة القول إلى إمام المذهب دقيقة؛ لما يترتب على ثبوتها من آثار شرعية في الأخذ بالقول، والاعتداد به في الخلاف^(١).

ويشترط لنسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على ما أُلّفه الشروط الآتية:

الشرط الأول: ثبوت نسبة الكتاب إلى إمام المذهب^(٢).

يُشترط لمن أراد أن يأخذ أقوال إمام المذهب من مؤلف له أن تثبت نسبة المؤلف إليه، أمّا إذا لم تصح نسبة الكتاب إليه، فلا يسوغ أخذ ما فيه، ونسبته إلى إمام المذهب؛ لأنّه لا يصح أن ننسب أقوالاً بناءً على كتاب منحول النسبة.

وتأتي أهمية هذا الشرط؛ نظراً لوجود مؤلفات منسوبة إلى بعض الأئمة لا تصح نسبتهما إليهم.

أمثلة للكتب المنحولة النسبة:

المثال الأول: رسالة أحمد بن جعفر الاصطخري^(٣) المنسوبة إلى الإمام أحمد بن حنبل^(٤):

ضعف جمع من المحققين نسبة هذه الرسالة إلى الإمام أحمد، منهم:

- (١) انظر: منهج البحث في الفقه للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان (ص/١٦٨).
- (٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٧٢)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/١١٥)، والتحصيل من المحصول (٢/٣٠١)، ونهاية السؤل (٤/٥٨٠)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٤٥)، ورسالة في بيان الكتب التي يعول عليها لمحمد المطيعي (ص/٦٧)، والإمام زيد-حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٢٤١).
- (٣) هو: أحمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله، أبو العباس الفارسي الاصطخري، روى عن الإمام أحمد بن حنبل أشياء، منها: الرسالة المشهورة، والمعلومات المذكورة في مصادر الترجمة شحيحة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٥٤)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٨٤)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٤٦)، والدر المنضد له (١/١١٨).
- (٤) انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٥٤-٧٤).

شمس الدين الذهبي^(١)، وابن الوزير^(٢)، فلا تصح نسبة قول إلى الإمام أحمد بناءً على ما جاء في هذه الرسالة.

المثال الثاني: رسالة الصلاة المنسوبة إلى الإمام أحمد بن حنبل^(٣).

ضعف نسبة رسالة الصلاة إلى الإمام أحمد جمع من المحققين، منهم: شمس الدين الذهبي^(٤)، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني^(٥).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٢/١١). والذهبي هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ولد بدمشق سنة ٦٧٣هـ كان من كبار محدثي عصره، حافظاً لا يجارى، ولا فظاً لا يبارى، أعرف أهل زمانه بعلم الحديث وعلمه، وبالتاريخ والسير، لا يدانيه أحد في معرفته برجال الحديث وعلوم الجرح والتعديل، يقول عنه تاج الدين ابن السبكي: «كأنما جُمِعَت الأمة في صعيد واحد، فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها»، تفقه على المذهب الشافعي، وكان جيد الفهم، ثاقب الذهن، له مؤلفات مشهورة، منها: سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام، وميزان الاعتدال، توفي بدمشق سنة ٧٤٨هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (١٦٣/٢)، وفوات الوفيات لابن شاعر (٣/٣١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٩/١٠٠)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٥٥٨)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/٣٣٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/٢٦٤)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٦٢٦).

(٢) انظر: العواصم والقواصم (٣/٣١٢). وابن الوزير هو: محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى ابن المفضل بن المنصور اليماني، المعروف بابن الوزير، ولد بهجرة الظهراويين باليمن سنة ٧٧٥هـ كان أحد كبار العلماء في وقته، وقد قرأ على أكابر المشايخ في بلده وفي مكة، وتبحر في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر صيته، وتعد ذكره، وطار علمه في الأقطار، كان من الداعين إلى نبذ التقليد المذهبي الذي كان عليه أرباب قطره، ومن الناصرين للاجتهد المطلق، جرت بينه وبين علماء بلده من الزيدية عدوات ومحن، وكان يصاولهم ويجاولهم بالحجة، وبعد ذلك أثر العزلة، وأقبل على العبادة، من مؤلفاته: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، والروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم عليه السلام، وإيثار الحق على الخلق، وتنقيح الأنظار في علوم الآثار، والبرهان القاطع في معرفة الصانع، توفي سنة ٨٤٠هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٦/٢٧٢)، وترجمة ابن الوزير لمحمد الهادي الوزير (١/٢٢) مطبوعة في مقدمة تحقيق الروض الباسم، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٥٩٩)، وأبجد العلوم للقنوجي (ص/٦٧٧)، والأعلام للزركلي (٥/٣٠٠).

(٣) انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/٤٣٧-٤٧٥).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٢٨٧).

(٥) انظر: صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (ص/٣٣).

وليس المقام مقام تحقيق نسبة هاتين الرسالتين، بل المقصود التمثيل فحسب.

وإذا ثبتت صحة نسبة الكتاب إلى إمام المذهب، ساع أخذ أقواله منه. ولا يشترط للنقل عن كتب الأئمة وجود إسناد إليها.

يقول أبو بكر الجصاص: «أما ما يُوجد من كلام رجل ومذهبه في كتاب معروف به، قد تناولته النسخ، فإنه جائز لمن نظر فيه أن يقول: قال فلان كذا، ومذهب فلان كذا، وإن لم يسمعه من أحد... لأن وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة خبر التواتر والاستفاضة، لا يحتاج مثله إلى إسناد... ولو لم يكن هذا هكذا، لما جاز لأحد أن يقول لموطأ مالك، أو كتاب أبي يوسف: هذا كتاب فلان، وهذا كتاب فلان، إذا لم يكن قد سمعه بإسناد»^(١).

ويقول جلال الدين السيوطي: «قال الزركشي في جزء له: وحكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة، ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها. وذلك شامل لكتب الحديث، والفقه»^(٢).

الشرط الثاني: سلامة الكتاب من التحريف والتصحيف^(٣).

لا بُدَّ أن يكون الكتاب خالياً من التحريف والتصحيف؛ ليأمن الناظر فيه من الوقوع في الخطأ؛ نتيجة لسوء النسخة التي وقفت عليها. الشرط الثالث: أن يدل كلام إمام المذهب على المسألة.

(١) الفصول في الأصول (٣/١٩٢).

(٢) الأشباه والنظائر (٢/٥٤٨). وانظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٢٠).

(٣) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦/٧٢)، ونفائس الأصول (٩/٤١١)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٢٦)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١٢٣).

وهذا الشرط يبين الظهور؛ وقد تقدّم لنا الحديث عن أحوال ما يُورده الإمام في مؤلفاته من حيث دلالة على قوله واختياره.

الشرط الرابع: معرفة اصطلاح الإمام، ومراتب ألفاظه^(١).

قد يرّد في كلام إمام المذهب مصطلح يدلّ على معنى معيّن، شائع في وقته، ويخالفه المتأخرون في معناه، ويأتي الخطأ من حمل معنى المصطلح الوارد في كلام الإمام على ما اصطلاح عليه المتأخرون، دون انتباه إلى اختلاف الاصطلاح.

وذلك مثل مصطلح: (الكراهة)^(٢)، فإنه يطلق في اصطلاح المتقدمين على المكروه تنزيهاً، وعلى المحرّم، فمن لم يعرف اصطلاحهم وهم في نسبة القول إلى الأئمة.

الشرط الخامس: عدم رجوع إمام المذهب عن قوله.

مما هو معلوم أنّ إمام المذهب قد يجدد اجتهاده في بعض المسائل، وقد ينشأ عنه رجوعه عن قوله الأول، وانتقاله إلى قول آخر.

فإذا وقّف الناظر على قول لأحد الأئمة مدوّن في مؤلفه، واحتمل رجوع الإمام عن قوله، فلا بُدّ من أن يتأكّد من بقاءه على القول، وعدم رجوعه عنه؛ إذ لو رجّع عن القول لما صحّت نسبته إليه^(٣)، وهذا التقرير بناءً على أنّ القول المرجوع عنه لا يُنسب إلى قائله، وسيأتي الحديث عن هذه المسألة في مطلب مستقل.

ويتصل بهذا الشرط: ما إذا كان لإمام المذهب أكثر من مؤلف، فمما يتأكّد في هذه الحالة النظر في بقية مؤلفاته؛ ليأمن عدم رجوع إمامه عن قوله.

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٢٢)، وبلوغ السؤل لمحمد مخلوف (ص/٩٦).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٢/٧٥). (٣) انظر: الواضح في أصول الفقه (٢/٢٢٤).

الطريق الثاني: ما نقله تلاميذُ إمام المذهب، ومعاصروه.
تقدم الحديث عن أحوال ما ينقله تلاميذُ إمام المذهب وما يحكونه عنه، وعن حكم تفسيرهم لأقواله من حيث صحة نسبتها إليه.
والحديث هنا عن الشروط الواجب اجتماعها في الناقل عن إمام المذهب - سواء أكان تلميذاً له أو معاصراً - وفي المنقول؛ لتثبت نسبة القول إلى إمام المذهب.

شروط الناقل عن إمام المذهب:

يُشترط في ناقل قول إمام المذهب ما يُشترط في الراوي لأحاديث النبي ﷺ^(١)؛ لأنَّ المقصد في شروط الراوي لأحاديث النبي ﷺ أن يكون صدقه، وضبطه راجحاً على كذبه، وخطئه^(٢).

وهذا المقصد مراعى هنا؛ إذ المقصد من شروط الناقل عن الإمام أن يكون صدق الناقل، وضبطه راجحاً على كذبه، وخطئه^(٣).

يقول تقي الدين ابن تيمية: «إنَّ الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة... وقد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة، كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي ﷺ»^(٤).

الشرط الأول: الإسلام.

يُشترط في ناقل قول الإمام أن يكون مسلماً^(٥)، فلا يثبت القول بنقل

(١) انظر: نهاية الوصول للهندي (٣٦٦٨/٨)، ونهاية السؤل (٥٧٩/٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٤٥/٧)، وتيسير التحرير (٢٤٩/٤).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٣٩٣/٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/١٨٩١).

(٣) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٧٢/٦)، والحاصل من المحصول (٢/١٠٢٢)، والتحصيل من المحصول (٣٠١/٢)، ونفائس الأصول (٤١١١/٩).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٦٨/٤). وانظر: الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص/٢٤٤)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٦٢٣/٤).

(٥) انظر: أصول السرخسي (٣٤٦/١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٠٥/٣)، =

الكافر؛ وذلك للآتي:

أولاً: أنَّ الكافر لا يتحرَّج من الكذب في نقله، فهو مُتهم فيما ينقله^(١).

ثانياً: إذا لم يُقبل نقلُ الفاسق اتفاقاً، فالكافر من باب أولى^(٢).

الشرط الثاني: العقل.

يُشترط في الناقل عن الإمام أن يكون عاقلاً^(٣)، فلا يصحُّ الاعتمادُ على ما ينقله غيرُ العاقل؛ لعدم قدرته على ضبط ما يسمعه، ولتمكين الخلل في نقله؛ إذ العقل أصلُ الضبط^(٤).

يقول أبو بكرٍ السرخسي: «أمَّا اشتراطُ العقل؛ فلأنَّ الخبرَ الذي يرويه كلامٌ منظومٌ، له معنى معلومٌ، ولا بُدَّ من اشتراطِ العقل في المتكلم من العباد؛ ليكون قوله كلاماً معتبراً، فالكلامُ المعتبرُ شرعاً: ما يكون عن تمييز وبيان، لا عن تلقين وهذيان، ألا ترى أنَّ من الطيور من يُسمع منه حروفٌ

= والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٣٩٥/٤)، وروضة الناظر (٣٨٣/١)، والإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٨٣/٢)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٥٩)، وكشف الأسرار للبخاري (٣٩٢/٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥١٨/٢)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/١٨٩٩)، والبحر المحيط (٢٧٣/٤)، وفتح المغيث للسخاوي (١٥٨/٢)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١١٥/٢).

(١) انظر: أصول السرخسي (٣٤٦/١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٠٦/٣)، وروضة الناظر (٣٨٣/١)، والإحكام في أصول الإحكام للآمدي (١٧٣/٢).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الإحكام للآمدي (١٧٣/٢).

(٣) انظر: العدة (٩٢٤/٣)، وأصول السرخسي (٣٤٥/١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٠٦/٣)، والمحصل في أصول الفقه للرازي (٣٩٣/٤)، وروضة الناظر (١/٣٨٥)، والإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٧١/٢)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٥٩)، وشرح مختصر الروضة (١٤٣/٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥١٦/٢)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/١٨٩١)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (٢٨٠/١) مع شرحه الباعث الحثيث، وفتح المغيث للسخاوي (١٥٨/٢)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١١٥/٢).

(٤) انظر: شرح اللمع (٦٣٠/٢)، والإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٧١/٢)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٥٩)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/١٨٩١).

منظومة، ويُسمَّى ذلك لحنًا، لا كلامًا، وكذلك إذا سُمِعَ مِنْ إنسانٍ صوته بحروفٍ منظومة، لا يدلُّ على معنى معلوم، لا يُسمَّى ذلك كلامًا، فعرَفنا أنَّ معنى الكلام في الشاهد: ما يكون مميّزاً بين أسماء الأعلام، فما لا يكون بهذه الصفة يكون كلاماً صورةً لا معنى... فكان العقل شرطاً في المخبر؛ لأنَّ خبره أحد أنواع الكلام، فلا يكون معتبراً إلا باعتبار عقله^(١).

الشرط الثالث: البلوغ.

يُشترط في الناقل عن الإمام أن يكون بالغاً^(٢)؛ وذلك للآتي:

أولاً: أن غير البالغ لا يحذر الكذب^(٣).

ثانياً: انعقد الإجماع على عدم قبول رواية الفاسق؛ لاحتمال كذبه، مع أنه يخاف الله؛ لكونه مكلفاً، واحتمال الكذب من الصبي مع أنه لا يخاف الله تعالى؛ لعدم تكليفه، أظهر من احتمال الكذب في حق الفاسق، فكان نقل غير البالغ أولى بالرد^(٤).

وهذا الشرط معتبر في أداء النقل، دون تحمّله، لكن لا بُدَّ أن يكون الراوي مميزاً وقت التحمّل^(٥).

(١) أصول السرخسي (١/٣٤٥).

(٢) انظر: العدة (٣/٩٤٩)، وشرح اللمع (٢/٦٣٠)، وأصول السرخسي (١/٣٤٧)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣/١٠٥)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٤/٣٩٣)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٧١)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٥٩)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٤٣)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (١/٢٨٠) مع شرحه الباعث الحثيث، والتحبير (٤/١٨٥٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/١٦٠)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢/١١٤).

(٣) انظر: العدة (٣/٩٤٩)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣/١٠٥).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٧١-٧٢).

(٥) انظر: العدة (٣/٩٤٩)، وشرح اللمع (٢/٦٣٠)، وأصول السرخسي (١/٣٤٧)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/١٠٦)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٤/٣٩٥).

الشرط الرابع: العدالة.

يُشترط في ناقل قول الإمام أن يكون عدلاً^(١)؛ وذلك للآتي:

أولاً: يقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِثْلِهِ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمرنا بالتثبت من خبر الفاسق^(٣)؛ لأنَّ الغالب فيه عدم مطابقته للواقع.

ثانياً: أن الفاسق لا يؤمن عليه الكذب، والتساهل في نقل ما ليس له أصل^(٤).

وضابط العدالة: أن كلَّ مَنْ لا يؤمن منه الجراءة على الكذب، فليس بعدلٍ، ومن أمنت منه الجراءة على الكذب، فهو عدل^(٥).

يقول شهاب الدين القرافي: «الأصل أن لا تجوز الفتيا إلا بما يرويه العدل عن العدل عن المجتهد الذي يقلده المستفتي، حتى يصحَّ ذلك عند المفتي»^(٦).

(١) انظر: المعتمد (٦١٦/٢)، والعدة (٩٢٥/٣)، وإحكام الفصول (ص/٣٦٢)، وشرح اللمع (٦٣١/٢)، وأصول السرخسي (٣٤٥/١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣/١٠٦)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٣٩٨/٤)، والإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٧٦/٤)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥٢٩/٢)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/١٩٠٢)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (٢٨٠/١) مع شرحه الباعث الحثيث، والتحبير (٤/١٨٥٧)، وفتح المغيث للسخاوي (١٥٨/٢)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١١٦/٢)، ورسالة في الكتب التي يعول عليها امحمد المطيعي (ص/٧٥).

(٢) من الآية (٦) من سورة الحجرات.

(٣) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٠٨/٣)، وشرح مختصر الروضة (١٤٣/٢).

(٤) انظر: المعتمد (٦١٦/٢)، والعدة (٩٢٥/٣)، وإحكام الفصول (ص/٣٦٦)، وشرح اللمع (٦٣١/٢)، وأصول السرخسي (٣٤٥-٣٤٦).

(٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٣٩٩/٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/١٩٠٣).

(٦) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص/٢٤٤).

الشرط الخامس: الضبط.

يُشْتَرَطُ في ناقل قول الإمام أن يكون ضابطاً لما ينقله، متقناً له^(١)؛ لأنَّ مَنْ لم يكن حال سماعه ضابطاً؛ ليؤدي ما يسمعه على الوجه الصحيح، لا تحصل الثقة بقوله، ويحتمل أن يغير اللفظ والمعنى^(٢).

وضابط الضبط: أن يكون ضبط الراوي وإتقانه لما يسمعه أرجح من عدم ضبطه وإتقانه، وذكره لما يسمعه أرجح من سهوه عنه^(٣).

تلك هي الشروط التي لا بُدَّ من اجتماعها في ناقل قول الإمام، والغالب أن نقله أقوال الأئمة من تلامذتهم، وغالبهم رواة ثقات، وفقهاء أثبات، وحفاظ مؤتمنون، ولا يقدح فيهم ما يقع من بعضهم من إغراب في بعض نقولاته^(٤).

ويشترط في القول المنقول عن إمام المذهب - إضافة إلى ما يشترط في الناقل عنه - شرطان، وهما:

الشرط الأول: انتفاء الشذوذ عن القول المنقول.

الشرط الثاني: انتفاء العلة عن القول المنقول.

الشرط الأول: انتفاء الشذوذ عن القول المنقول.

يُشْتَرَطُ في القول المنقول عن إمام المذهب؛ لينسب إليه: خلوه عن الشذوذ، فإذا كان في النقل عنه شذوذ، لم تسغ نسبته إليه.

(١) انظر: العدة (٩٤٨/٣)، وأصول السرخسي (٣٤٤/١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٠٦/٣)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٤١٣/٤)، وروضة الناظر (٣٨٧/١)، وشرح مختصر الروضة (١٤٤/٢)، وكشف الأسرار للبخاري (٥٠/٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥٢٧/٢)، والإبهاج في شرح المنهاج (١٩٣٣/٥)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (٢٨٠/١) مع شرحه الباعث الحثيث، والتحبير (١٨٥٤/٤)، وفتح المغيث للسخاوي (١٥٦/٢)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١١٦/٢)، وفواتح الرحموت (١٤٢/٢).

(٢) انظر: روضة الناظر (٣٨٧/١)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥٢٧/٢).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٧٥/٢).

(٤) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٦٥٢/٢).

ويحصلُ الشذوذُ في النقلِ بأمورٍ، منها:

أولاً: انفرادُ أحدِ الرواةِ عن الإمامِ بنقلٍ يخالفُ فيه ما نقله غيره.

وقد تقدّمَ الحديثُ عن تفرّدِ الراوي بنقلٍ عن الإمام.

يقولُ الشيخُ محمدُ المطيعي في معرضِ حديثه عن الرواياتِ الغريبةِ في المذاهبِ: «وأما الرواياتُ الغريبةُ التي يتفرّدُ بنقلها آحادُ المصنفين من أهلِ القرونِ المتأخّرة: فلا يُعتدُّ بها، ولا يعتمدُ عليها، ولا بصاحبها، لا سيما إذا خالفَ فيما قاله الأصولُ، وباينَ المنقولَ والمعقولَ»^(١).

أمثلة ذلك:

المثال الأول: يقولُ بدرُ الدين الزركشي: «المجنونُ ليس بمكلّفٍ إجماعاً... وعن أحمدَ روايةٌ بوجوبِ قضاءِ الصومِ على المجنونِ، نصٌّ عليها في روايةِ حنبلٍ، وضعّفها محققو أصحابه»^(٢).

المثال الثاني: ذكّرَ شمسُ الدين ابنُ القيمِ الأحكامَ المترتبةَ على ملاعنةِ الزوجِ لزوجهِ، وذكّرَ أنَّ الفُرقةَ بين المتلاعنين تُوجبُ تحريماً مؤبداً، ثمَّ قال: «وعنُ أحمدَ روايةٌ أخرى: أنّه - أي: الزوج - إنْ أكذَبَ نفسَه حلَّتْ له، وعادَ فراشه بحاله، وهي روايةٌ شاذّةٌ! شدَّ بها حنبلٌ عنه.

قال أبو بكر^(٣): لا نعلمُ أحداً رواها غيره»^(٤).

المثال الثالث: يقولُ الحافظُ ابنُ رجبٍ: «روى الخضرُ بنُ أحمدَ الكندي^(٥) عن عبدِ الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، قال: إذا كان عليه - أي: الحاج - تكبيرٌ وتلبيةٌ، بدأً بالتكبيرِ، ثمَّ بالتلبيةِ.

(١) رسالة في الكتب التي يعول عليها (ص/٧٢).

(٢) البحر المحيط (١/٣٤٩-٣٥٠). وانظر: العدة (١/٣١٥)، والقواعد لابن اللحام (١/٤٦).

(٣) المقصود أبو بكر الخلال. (٤) زاد المعاد (٥/٣٩٢).

(٥) هكذا جاء اسمه في: (فتح الباري) لابن رجب، والذي في كتب الحنابلة: الخضر بن مثنى الكندي، ولعله المقصود؛ لأنه ممن نقل عن عبد الله بن الإمام أحمد، وقصارى ما وقفت =

قال أبو بكر ابن جعفر^(١): لم يروها غيره.

قلت: الخضر هذا غير مشهور، وهو يروي عن أحمد المناكير التي تخالف روايات الثقات عنه^(٢).

ثانياً: أن يخالف القول المنقول عن الإمام أقواله المعروفة.

قد يُنقل عن إمام المذهب قول، لكن يرد الشذوذ إليه من جهة مخالفته لما عُرف واشتهر عن الإمام من أقوال تخالف ما نُقل عنه، ولذا فلا يُنسب ذلك القول المنقول إلى الإمام؛ لشذوذه.

أمثلة ذلك:

المثال الأول: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي عمّن ذبح للزُهرة؟ قال: لا يعجبني أكله. قلت لأبي: أحرام أكله؟ قال: لا أقول: حرام، ولكن لا يعجبني»^(٣).

قال الشيخ عبد العزيز ابن باز معلّقاً على هذه الرواية: «في صحة هذه الرواية نظر؛ لأنّ الذبح للكواكب - وغيرها من المخلوقات - شرك بلا ريب، فلا يليق بالإمام أحمد رحمته الله أن يتوقف في ذلك»^(٤).

= عليه من أخباره أنه روى عن عبد الله بن أحمد أشياء، منها: كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد، وقد تكلم فيه ابن رجب كما في: الصلب، ونقل ابن القيم عن بعض العلماء أنه وصف الخضر بالجهالة، وردّ ابن القيم هذا الوصف؛ لأنّ الخلّاء عرفه، وروى عنه. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٨٦/٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص/٢٠٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٣٧٢/١)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٢٦٤)، والدر المنضد له (١/١٧١).

(١) هو: عبد العزيز بن جعفر، أبو بكر غلام الخلّاء.

(٢) فتح الباري لابن رجب (٢٣/٩).

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣/٨٧٣-٨٧٤).

(٤) نقل كلام سماحة الشيخ ابن باز زهير الشاويش في: تعليقه على مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص/٢٦٦)، طبعة المكتب الإسلامي، بواسطة: الملتقط في دفع ما ذكر عن الإمام أحمد لعلّي أبو الحسن وزميله (ص/١٥٦).

وقد نَقَلَ أبو بكرٍ الخلال عدةَ نصوصٍ عن الإمام أحمدَ تدلُّ على المنعِ مِنَ الأكلِ ممَّا ذُبِحَ لغيرِ الله، مِنْ ذلك قولُ الإمامِ أحمد: «كلُّ شيءٍ ذُبِحَ على الأصنامِ لا يُؤْكَل»^(١).

المثال الثاني: نسبةُ القولِ بجوازِ تقليدِ المجتهدِ لغيرهِ مِنَ المجتهدين مطلقاً إلى الإمامِ أحمدَ.

وقد تقدم الحديثُ عنها.

المثال الثالث: يقولُ أبو عبد الله المازري: «مَنَعَ الشافعيُّ مِنَ التيممِ ما لم يخفِ التلفُ، ورُوي ذلك عن مالكٍ روايةً شاذةً...»^(٢).

الشرط الثاني: انتفاءُ العلةِ عن القولِ المنقولِ.

مِنْ الشروطِ المهمّةِ لثبوتِ النقلِ عن إمامِ المذهبِ انتفاءُ العلةِ عن القولِ المنقولِ، فإنَّ كانَ خالياً مِنَ العلةِ، تحقَّقَ الشرطُ، وإنَّ لم يكن خالياً منها، لم يثبتِ النقلُ^(٣).

ولإعلالِ النقلِ صورٌ متعددةٌ، منها:

أولاً: أن يُعلَّلَ النقلُ بأنَّ إمامَ المذهبِ قد رَجَعَ عن القولِ المنقولِ.

قد يثبتُ قولٌ عن إمامِ المذهبِ، لكنَّه يرجعُ عن قوله، دون أن يَعْلَمَ مَنْ نَسَبَ إليه القولَ - بناءً على النقلِ - رجوعَ الإمامِ عنه، فيُعلَّلَ النقلُ برجوعِ قائله عنه، وهذا الإعلالُ بناءً على أنَّ القولَ المرجوعَ عنه لا يُنسبُ إلى قائله.

مثال ذلك: يقولُ الحافظُ ابنُ رجبٍ: «مَنْ كانَ عليه صلاةٌ فائتةٌ، وقد ضاقَ وقتُ الصلاةِ الحاضرةِ عن فعلِ الصلاتين: فأكثرَ العلماءِ على أَنَّهُ يبدأُ

(١) كتاب أهل الملل والردة من الجامع للخلال (٤٤٦/٢).

(٢) شرح التلقيب (٢٧٨/١). وللاستزادة من الأمثلة انظر: رياض الأفهام للفاكهاني (٢٠١/١).

(٣) انظر: رسالة في بيان الكتب التي يعول عليها لمحمد المطيعي (ص/٧٥).

بالحاضرة فيما بقي من وقتها، ثم يقضي الفائتة بعدها . . .

وقالت طائفة: بل يبدأ بالفائتة، ولا يسقط الترتيب بذلك . . . وهو رواية عن أحمد، اختارها: الخلائ . . . وأنكر ثبوتها القاضي أبو يعلى، وذكر أن أحمد رجح عنها^(١).

ثانياً: أن يُعلَّ النقل بأن ناقل كلام الإمام المذهب قد خلط بين كلام الإمام، وكلام غيره من الأئمة.

قد ينقل أحد قول الإمام في واقعة معينة، لكنه يخلط بين كلام إمامه، وكلام غيره، فيعلّ نقله من هذه الجهة، وكذلك الأمر فيما لو فهم أحد قولاً بناءً على خلطه بين الكلامين.

ولا يخفى أن إعلال النقل بخلط الناقل بين الكلامين مرتقى صعب، لا يقوله إلا من خبر كلام إمامه، أو وقف على نص الرواية التي نسب القول فيها إلى الإمام بناءً عليها، فظهر له خلط الكلامين.

مثال ذلك: جاء في: (مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن منصور): «قلت: رجل باع ثوباً، فجاء رجل، فأقام البينة أنه اشتراه بمائة، وأقام الآخر البينة أنه اشتراه بمائتين، والبائع يقول: بعته بمائتين، والثوب في يد البائع بعد؟ قال: المتبايعان بالخيار، إن شاء أحدهما أخذ النصف بمائة، والآخر النصف بخمسين، وإن شاء رده . . . قال أحمد: ليس قول البائع بشيء، يُفرغ بينهما، فمن أصابته القرعة، فهو له بالذي ادّعى أنه اشتراه به.

قلت: فإن كان الثوب في يد أحدهما، ولا يُدري أيهما اشتراه أول؟ قال: لا ينفعه ما في يديه، إذا كان مقرأً أنه اشتراه من فلان، يُفرغ بينهما^(٢).

(١) فتح الباري لابن رجب (٥/١٢٤-١٢٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية إسحاق بن منصور (٦/٢٩٣٣-٢٩٣٤).

يقولُ الحافظُ ابنُ رجبٍ: «والعجبُ أنَّ القاضي^(١) في: (المجرد) حكى هذا النصَّ عن أحمدَ، ودَكَرَ أنَّه أجابَ بقسمةِ الثوبِ بينهما نصفين، ثم تأوَّله على أنَّه كان في أيديهما، وإنَّما أجابَ أحمدُ فيه بالقرعة - كما ذكرنا - وإنَّما المجيبُ بالقسمةِ سفيانُ الثوري؛ فإنَّ إسحاقَ بن منصورٍ يذكرُ لأحمدَ أولاً المسألة، وجوابَ سفيانَ فيها، فيجيبه أحمدُ عنها بعد ذلك بالموافقة، أو بالمخالفة، فربَّما يشبه جوابُ أحمدَ بجوابِ سفيانَ، وقد وَقَعَ ذلك للقاضي كثيراً! فليُتَنَبَّه لذلك»^(٢).

ثالثاً: أن يُعَلَّ النقلُ بعدمِ فهمِ الناقلِ لمصطلحاتِ إمامِ المذهبِ.

قد يكونُ لإمامِ المذهبِ اصطلاحٌ في بعضِ الألفاظِ يخالفُه فيه غيره، وهذا أمرٌ لا إشكالَ فيه؛ لأنَّه لا مشاحةَ في الاصطلاح، لكنَّ يَرِدُ الخطأُ إلى مَنْ ينقلُ عن إمامِهِ قولاً مُنزَلاً ألفاظَ إمامِهِ على اصطلاحِ مَنْ بعده.

يقولُ شمسُ الدِّينِ ابنُ القيمِ: «وقد غَلِطَ كثيرٌ مِنَ المتأخِّرينَ مِنْ أتباعِ الأئمةِ على أئمتِّهم بسببِ ذلك - أي: عدمِ معرفةِ مرادِهِم بالألفاظِ التي يستخدمونها - حيثُ تورَّعَ الأئمةُ عن إطلاقِ لفظِ: التحريم، وأطلقوا لفظَ: الكراهة، فنفى المتأخرونَ التحريمَ عمَّا أطلقَ عليه الأئمةُ الكراهةَ، ثم سهلَ عليهم لفظَ: الكراهة، وخفَّتْ مؤنَّته عليهم، فحمَلَه بعضهم على التنزيه... فحصلَ بسببِهِ غلطٌ عظيمٌ على الشريعةِ، وعلى الأئمةِ»^(٣).

مثال ذلك: جاء في: (مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن منصور): «قلتُ: الجمعُ بين الأختين المملوكتين، تقول: إنَّه حرامٌ؟ قال: لا أقول: إنَّه حرامٌ، ولكنَّ يُنْهَى عنه»^(٤).

(١) هو: القاضي أبو يعلى.

(٢) تقرير القواعد وتحرير الفوائد (٣/٢٥٦-٢٥٧).

(٣) إعلام الموقعين (٢/٧٥).

(٤) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية برواية إسحاق بن منصور (٤/١٥٥٠-١٥٥١).

يقولُ ابنُ اللحام: «قال القاضي: ظاهرُ هذا - أي: ما جاء عن الإمام أحمد في رواية إسحاق - أنه لا يحرمُ الجمعُ، وإنما يُكره».

قال أبو العباس^(١): الإمامُ أحمد لم يقل: ليس هذا حراماً، وإنما قال: لا أقول: هو حرام، وكانوا يكرهون فيما لم يرد فيه نصُّ تحريم أن يُقال: هو حرام، ويقولون: يُنهي عنه... وهذا الأدب في الفتوى مأثورٌ عن جماعة من السلف؛ وذلك إمّا لتوقفٍ في التحريم، أو تهييبٍ لهذه الكلمة... وأمّا أن يُجعلَ عن أحمد أنه لا يحرم، بل يُكره، فهذا غلطٌ عليه؛ ومأخذه: الغفلة عن دلالة الألفاظ، ومراتب الكلام^(٢).

رابعاً: أن تُعلَّ نسبَةُ القولِ إلى إمام المذهب بالاشتباه في المراد باللفظ.

قد ينسبُ أحدُ العلماء إلى أحدِ الأئمة قولاً؛ بناءً على ما نُقلَ عنه، لكن يشتبه عليه معنى لفظةً بمعنى لفظةٍ أخرى، كأن يرد في كلام الإمام: «التكبير»، فيحملُه على التكبير في الصلاة، ومرادُ الإمام به التكبير في أيام العيد.

مثال ذلك: قال الإمام أحمد: «يُروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يُكَبِّر إذا صَلَّى وحده... وأحبُّ إلي أن يُكَبِّر، وأمّا التطوع فلا»^(٣).

حملَ الحافظُ ابنُ عبد البر ما جاء عن الإمام أحمد على التكبير في الصلاة - عدا تكبيرة الإحرام - فلا تفسدُ الصلاة بتركِ التكبير؛ لأنَّه سنَّةٌ،

(١) هو: تقي الدين ابن تيمية.

(٢) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص/٣٠٦).

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن منصور (٩/٤٨٠٦-٤٨٠٧). أما قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فجاء عنه ما يدل على عدم التكبير إذا صلى وحده في أثنين:

الأول: أن ابن عمر كان إذا صلى وحده في أيام التشريق لم يكبر دبر الصلاة، وأخرجه: الطبراني في: المعجم الكبير (١٢/٢٠٨)، برقم (١٣٠٧٤)، وإسناده صحيح. انظر: التحجيل لعبد العزيز الطريفي (١/١٠٧).

ونسب إلى الإمام أحمد القول باستحباب تكبيرات الانتقال؛ بناءً على النقل السابق^(١).

يقول تقي الدين ابن تيمية معلّقاً على صنيع ابن عبد البر: «وغلط ابن عبد البر فيما فهم من كلام أحمد؛ فإنّ كلامه إنّما كان في التكبير دبر الصلاة أيام العيد الأكبر، لم يكن^(٢) التكبير في الصلاة، ولهذا فرّق أحمد بين الفرض والنفل... ولم يكن أحمد ولا غيره يفرّقون في تكبير الصلاة بين الفرض، والنفل»^(٣).

خامساً: أن يُعلّ النقل عن إمام المذهب بتغلط الناقل عنه، أو بتوهمه فيه.

ممّا لا شكّ فيه أنّ النقل عن إمام المذهب من باب الرواية، ويتطرّق الخطأ حينئذٍ إلى النقل بتغلط الناقل، أو بتوهمه - ولا يُخلّ الغلط والوهم في ضبط الناقل، إذا كان يسيراً - وكما قلّت من قبل: إنّ إعلال النقل يحتاج إلى طول خبرة، ومزيد بصيرة من المعلّ بنصوص إمام المذهب.

أمثلة ذلك:

المثال الأول: ما ذكره ابن رجب، بقوله: «نقل صالح بن أحمد عن

= الثاني: أنّ ابن عمر كان في أيام التشريق إذا لم يصل في الجماعة لم يكبر أيام التشريق، وأخرجه: ابن المنذر في: الأوسط (٣٠٥/٤)، برقم (٢٢١٢) بسند فيه: الإمام أحمد بن حنبل؛ والخطيب البغدادي في: تاريخ مدينة السلام (١٨٩/٧).

وانظر قول ابن عمر رضي الله عنه في: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٥٥/٣)، ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه

عبد الله (٣٤٤/٢)، ومسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص/٨٩)، والمغني لابن قدامة (٢٩١/٣)، وفتح الباري لابن رجب (٢٧/٩).

(١) انظر: التمهيد (١٩٣/٤-١٩٤) ضمن موسوعة شروح الموطأ.

(٢) هكذا في المطبوع من مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥٨٩/٢٢)، ولعل الصواب إضافة لفظة: «في» بعد قوله: «يكن».

(٣) المصدر السابق.

أبيه في المستحاضة: لا تطوف بالبيت، إلا أن تطول بها الاستحاضة^(١).

قال أبو حفص العكبري^(٢): لعلها غلط من الراوي؛ فإن الصحيح عن أحمد أن المستحاضة بمنزلة الطاهر، تطوف بالبيت، قال في رواية الميموني^(٣): المستحاضة أحكامها أحكام الطاهرة في عدتها، وصلاتها، وحجها، وجميع أمرها.

ونقل عنه ابن منصور: تطوف بالبيت^(٤).

وأما ما وقع في رواية صالح: «أنها لا تطوف، إلا أن تطول بها»، فلعله اشتبه على الراوي الطواف بالوطء؛ فإن ابن منصور نقل عن أحمد ذلك في الوطء^(٥)، وصالح وابن منصور متفقان في المسائل عن أحمد في الغالب^(٦).

(١) لم أقف على هذه المسألة في مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح، بعد البحث عنها في مظانها.

(٢) هو: عمر بن إبراهيم بن عبدالله، أبو حفص العكبري، المعروف بابن المسلم، فقيه أصولي، ومعرفته بمذهب الحنابلة معرفة قوية، سمع من أبي علي بن الصواف، وأبي بكر النجاد، وغيرهما، وأكثر من ملازمة ابن بطة، ولأبي حفص اختيارات في بعض المسائل المشكلات، من مؤلفاته: المقنع، وشرح الخرق، والخلاف بين أحمد ومالك، توفي سنة ٣٨٧هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/٢٩١)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/٦٢٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٣/٤١٠)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٢٩١)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/٣٠٠)، والدر المنضد له (١/١٨٠).

(٣) هو: عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي، أبو الحسن، أحد كبار تلاميذ الإمام أحمد، كان عالم الرقة ومفتيها في زمانه، جليل القدر، ثقة حافظاً فقيهاً، وكان الإمام أحمد يكرمه، ويفعل معه ما لا يفعله مع غيره، وكان الميموني كثير الأسئلة للإمام أحمد، توفي سنة ٢٧٤هـ وعمره دون المائة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/٩٢)، وتهذيب الكمال للمزي (١٨/٣٣٤)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٣٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٨٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/١٤٢)، والمنهج الأحمد (١/٢٦٩).

(٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية برواية إسحاق بن منصور (٣/١٣٠٤-١٣٠٥).

(٥) انظر: المصدر السابق. (٦) فتح الباري لابن رجب (٢/٨٠-٨١).

المثال الثاني: جاء عن الإمام أحمد بن حنبل في رواية مُهنّا^(١) أنَّ المرأة لا تنقض شعرها إذا اغتسلت من الجنابة، وأنَّ المرأة تنقضه إذا اغتسلت من الحيض؛ لحديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها ^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: (تنقضه)^(٣).

يقول الحافظ ابن رجب معلّقاً على جعل الدليل على نقض شعر المرأة لغسلها من الحيض حديث أسماء: «فهذا لعله وهم من مُهنّا، أو ممّن روى عنه؛ ولا يُعرف لأسماء بنت أبي بكر في هذا الباب حديث بالكلية؛

(١) هو: مهنّا بن يحيى السلمي، أبو عبد الله الشامي، من أكبر أصحاب الإمام أحمد، وأكثرهم ملازمة له، وقد لازم الإمام أحمد إلى وفاته، قال عن نفسه: «لزمْتُ أبا عبد الله ثلاثاً وأربعين سنة»، وقد رحل معه إلى عبدالرزاق الصنعاني، وكان يلح على الإمام أحمد في أسئلته حتى يضجره، ويستجري عليه ما لم يستجري عليه أحد غيره، وكان الإمام أحمد يحتمله، يقول مهنّا: «صحبْتُ أبا عبد الله، فتعلّمت منه العلم والأدب»، من مؤلفاته: مسائل الإمام أحمد. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٣٥٨/١٥)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٤٣٢/٢)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/١٤٢)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٤٣/٣)، والمنهج الأحمد للعلمي (١٦٢/٢).

(٢) انظر ما جاء عن الإمام أحمد برواية مهنّا في: المغني لابن قدامة (٢٩٨/١)، وشرح العمدة لابن تيمية، كتاب الطهارة، (ص/٣٧٣)، وفتح الباري لابن رجب (١٠٩/٢)، ومسائل الإمام أحمد بن حنبل الفقهية رواية مهنّا لإسماعيل مرجحا (١١٨-١١٩). وأسماء بنت أبي بكر هي: أسماء بنت أبي بكر الصديق، أم عبد الله القرشية التيمية المكية، ثم المدنية، كانت أسن من عائشة رضي الله عنها ببضع عشرة سنة، وهي زوج الزبير بن العوام، وأم عبد الله ابن الزبير، أسلمت في بدء أمر الإسلام، وكانت تلقب بذات النطاقين، توفيت رضي الله عنها بمكة سنة ٧٣هـ وكانت آخر المهاجرات وفاة، وقد عُمرت دهرًا. انظر ترجمتها في: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٩٦/٨)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٥٥/٢)، والاستيعاب لابن عبد البر (ص/٨٧١)، وأسد الغابة لابن الأثير (٩/٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٨٧/٢)، والإصابة لابن حجر (٧/٨).

(٣) لفظ حديث أسماء رضي الله عنها في غسل دم الحيض من الثوب الذي أشار إليه ابن رجب - في كلامه الآتي في الصلب -: أنها قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة، كيف تصنع به؟ قال: (تحتّه)، ثم تقرّصه بالماء، ثم تنضّجه، ثم تصلي فيه)، وأخرجه: البخاري في: صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: غسل الدم (ص/٦٦)، برقم (٢٢٧)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: نجاسة الدم وكيفية غسله (١/١٤٧)، برقم (٢٩١).

إِنَّمَا حَدِيثُهَا فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ»^(١).

المثال الثالث: يقول ابنُ رجبٍ: «وقد أجمعت الأمة على صحة الصفِّ المستطيل مع البُعْدِ عن الكعبة، وكلَّما كَثُرَ البُعْدُ قلَّ التقوسُ... وَمَنْ حَكَى عن الإمام أحمدَ روايةً بوجودِ التقوسِ لطرفي الصفِّ الطويل، فقد أخطأ، وقال عليه ما لم يقله، بل لو سمعه لبادرَ إلى إنكاره»^(٢).

سادساً: أن يُعلَّ النقلُ عن إمامِ المذهبِ بغرابته، أو بُعْدِ ثبوته.

قد ينقلُ ناقلٌ عن إمامِ المذهبِ قولاً، ولا يتطرقُ القدحُ إلى الناقلِ، لكنَّ يَبْعُدُ أن يقولَ الإمامُ بما نُسِبَ إليه؛ وذلك إمَّا لغرابَةِ القولِ المنقولِ، وإمَّا لغيره من الأسبابِ التي يَبْعُدُ معها نسبةُ النقلِ إلى إمامِ المذهبِ.

مثال ذلك:

المثال الأول: يقول ابنُ رجبٍ: «إنَّ كان المصلي قد ابتدأ بالتطوع قبل الإقامة، ثم أقيمت الصلاة؟ ففيه قولان: أحدهما: أنه يتم... والثاني: يقطعها... وحِكْيِ روايةً عن أحمدَ - حكاه أبو حفص - وهي غريبة»^(٣).

(١) فتح الباري لابن رجب (١٠٩/٢). وهنا فائدة: وهي: أن تقي الدين ابن تيمية في: شرح العمدة، كتاب الطهارة (ص/ ٣٧٤) وجَّه الاستدلال بحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها على نقض الشعر بأنه وَرَدَ في حديث أسماء ذكرُ الصدر، والصدر إنما يستعمل مع نقض الشعر.

ولفظ حديث أسماء: عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض؟ فقال: (تأخذ إحداكن ماءً وسدرتها، فتطهر، فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه ذلكاً شديداً حتى تبلغ شؤون رأسها، ثم تصب عليها الماء...) الحديث، وأخرجه: مسلم في: صحيحه، كتاب: الحيض، باب: استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم (١/ ١٦١)، برقم (٣٣٢).

وأصل الحديث في: صحيح البخاري، كتاب: الحيض، باب: ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض (ص/ ٨٢)، برقم (٣١٤)، ولم يذكر فيه بدء الحديث، ولا اسم السائل.

(٢) فتح الباري لابن رجب (٦٨/٣). وانظر مثلاً آخر في تغليط الناقل في: الطرق الحكيمة لابن القيم (١/ ٤٧٢ وما بعدها).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٦٢).

المثال الثاني: يقول ابن رجب - أيضاً - : «فأما الصلاة في غير موضع صلاة العيد، كالصلاة في البيت أو في المسجد إذا صليت العيد في المصلى: فقال أكثرهم: لا تُكره الصلاة فيه قبلها ولا بعدها... وقالت طائفة: لا صلاة يوم العيد حتى تزول الشمس... واختار هذا القول أبو بكر الآجري^(١)، وأنه تُكره الصلاة يوم العيد حتى تزول الشمس، وحكاها عن أحمد، وحكايته عن أحمد غريبة^(٢)».

سابعاً: أن يُعلَّ النقل بأنَّ إمام المذهب قد صرَّح بعدم الأخذ به. قد يُنسب قول ما إلى إمام المذهب، ويكون ذلك أثناء حياته، ثم يُصرَّح الإمام نفسه بأنه لم يذهب إليه، فحينئذ لا يُنسب القول إليه؛ لتصريحه بعدم الأخذ به.

مثال ذلك: سأل صالح الإمام أحمد بن حنبل عن الرجل يأتي امرأته فيما دون الفرج، هل يجب عليه الغسل؟ قال: لا، إلا أن يُنزَلَ، فإذا التقى الختانان وجب الغسل، إذا توارت الحشفة. قلت: وكنت تذهب^(٣) إلى أن الماء من الماء؟ قال: لا، مَنْ يكذب عليّ في هذا أكثر من ذلك^(٤).

(١) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، أبو بكر الآجري، ولد ببغداد كان إماماً محدثاً فقيهاً قدوة ثقة صدوقاً خيراً عابداً، صاحب سنة وأتباع، وكان شيخ الحرم الشريف، كانت بينه وبين ابن بطة مكاتبات، وقد اختلف في مذهبه الفقهي: فقال تقي الدين ابن تيمية: إنه مالكي المذهب، وقال العلّيمي الحنبلي عنه: «من أكابر الأصحاب»، وقد ذكر ابن خلكان أنه كان شافعي المذهب، وذكره تاج الدين السبكي، وجمال الدين الإسنوي في طبقات الشافعية، وقد صنّف في الفقه والحديث كثيراً، من مؤلفاته: الشريعة، وأخلاق العلماء، والرؤية، وصفة الغرباء من المؤمنين، والأربعين حديثاً، توفي بمكة سنة ٣٦٠هـ وكان عمره ثمانين سنة. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٩٢/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣٣/١٦)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٩٣٦/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/١٤٩)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٧٩/١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٣٨٩/٢)، والمنهج لأحمد للعلّيمي (٢٧٠/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣١٦/٤).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٩٣/٩-٩٤).

(٣) تصحفت في المطبوع من: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (١٣٠/١) إلى: «تهذب».

(٤) المصدر السابق (١٣٠-١٣١).

الطريق الثالث: ما دونه أرباب المذهب في مؤلفاتهم الأصولية والفقهية.

اهتم أتباع المذاهب بالتأليف في فقه إمامهم وأصوله، وكثرت مؤلفاتهم في هذا الباب، فتجد في كل مذهب العدد الكبير من المؤلفات الأصولية والفقهية، وتجد التفاوت فيما بينها في حسن العرض، والاهتمام بالدليل، وتحريير القول.

لكن هل يُنسب كل ما في هذه المدونات إلى إمام المذهب؟ وهل كل ما فيها تصحُّح نسبته إلى المذهب؟

يقول شمس الدين ابن القيم متحدثاً عن واقع كتب المذاهب الفقهية: «والمتاخرون يتصرفون في نصوص الأئمة، ويبتئونها على ما لم يكن لأصحابها ببالي، ولا جرى لهم في مقال، ويتناقله بعضهم عن بعض، ثم يلزمهم من طرده لوازم لا يقول بها الأئمة، فمنهم من يطردها، ويلتزم القول بها، ويضيف ذلك إلى الأئمة، وهم لا يقولون به! فيروج بين الناس؛ بجاء الأئمة، ويُفتى به، ويُحكم به، والإمام لم يقله قط، بل يكون نص على خلافه!»^(١).

ويقول أيضاً: «ولا يحل أن ينسب إليه - أي: إلى إمامه - القول، ويطلق عليه أنه قول بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها أو طالعها من كتب المنتسبين إليه، فإنه قد اختلطت أقوال الأئمة وفتاويهم بأقوال المنتسبين إليهم واختياراتهم، فليس كل ما في كتبهم منصوفاً عن الأئمة، بل كثير منه يخالف نصوصهم!... فلا يحل لأحد أن يقول: هذا قول فلان ومذهبه، إلا أن يعلم يقيناً أنه قوله ومذهبه»^(٢).

وقبل بيان أحوال ما يورده أرباب المذاهب في مؤلفاتهم، أحب أن أبين أن للتأليف في المذهب أساليب متعددة، من ذلك:

(١) الطرق الحكيمة (٢/٦٠٨-٦٠٩).

(٢) إعلام الموقعين (٦/٧٣-٧٤)، وانظر منه: (٦/١٠١).

أولاً: مؤلفات كُتبت على قولٍ واحدٍ - في الجملة - دونَ إشارةٍ إلى بقيةِ الأقوالِ في المسألة، وقد يستدلُّ مصنفو هذه الكتبِ لمذهبهم، وقد يغفلون ذكرَ الدليلِ.

ثانياً: مؤلفاتٌ تعرضُ أقوالاً متعددةً في المسألة الواحدة، إنْ كانت محلَّ خلافٍ، وهي على نوعين:

النوع الأول: مؤلفاتٌ تعرضُ الخلافَ في ضوءِ المذهبِ فحسب، دونَ ذكرِ المخالفين من أربابِ المذاهبِ الأخرى.

النوع الثاني: مؤلفاتٌ تعرضُ خلافَ المذهبِ مع غيره من المذاهبِ، والغالبُ في هذا النوعِ عرضُ المسألةِ مقرونةً بأدلتها.

ويمكنُ تقسيمُ ما يورده أربابُ المذاهبِ من الأقوالِ المنسوبةِ إلى المذهبِ إلى خمسةِ أقسام:

القسم الأول: ما تصحُّ نسبتهُ إلى إمامِ المذهبِ.

القسم الثاني: ما لا تصحُّ نسبتهُ إلى إمامِ المذهبِ، وقد نُفيتِ النسبةُ عنه.

القسم الثالث: ما لا تصحُّ نسبتهُ إلى إمامِ المذهبِ، وقد نُسبَ إليه.

القسم الرابع: ما خرَّجه أتباعُ المذهبِ على فروعِ إمامهم، أو أصوله.

القسم الخامس: ما زاده أتباعُ المذهبِ على مذهبِ إمامهم فقهاً منهم، وهذا القسم على نوعين:

النوع الأول: أن تتفقَ الزيادةُ مع أصولِ المذهبِ وقواعده، وهذا النوعُ على صورتين:

الصورة الأولى: أن ينسبَ القولَ الذي زاده أتباعُ المذهبِ إلى إمامِ المذهبِ.

الصورة الثانية: أن لا ينسبَ القولَ الذي زاده أتباعُ المذهبِ إلى إمامِ المذهبِ، بل ينسبُه إلى المذهبِ.

النوع الثاني: أن لا تتفق الزيادة مع أصول المذهب وقواعده^(١).

ومحل الإشكال من الأقسام السابقة: القسم الثالث، والنوع الثاني من القسم الخامس.

فإذا أراد أحد أن ينقل مذهب إمام من الأئمة اعتماداً على الكتب المؤلفة في مذهبه، فما الذي يُشترط في هذا المقام؟

لا يخلو الأمر من حالتين:

الحالة الأولى: أن ينقل قول إمام المذهب اعتماداً على الكتب المؤلفة في المذهب.

الحالة الثانية: أن ينقل المذهب اعتماداً على الكتب المؤلفة في المذهب.

الحالة الأولى: أن ينقل قول إمام المذهب اعتماداً على الكتب المؤلفة في المذهب.

إذا أراد شخص ما أن ينقل قول إمام المذهب اعتماداً على الكتب المؤلفة من قبل أرباب المذهب، فيُشترط الآتي:

الشرط الأول: صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه^(٢).

يتعين على من أراد الأخذ من كتاب معين أن يكون الكتاب صحيح النسبة إلى مؤلفه؛ لئلا يأخذ شيئاً معتمداً على ما لمؤلفه من مكانة، والحال أن الكتاب ليس من تأليفه.

مثال ذلك: كتاب: (المخارج والحيل)، نُسب إلى القاضي أبي يوسف، والذي بيّنه علماء الحنفية أن الكتاب منحول، لا تصح نسبته

(١) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/ ٧٥).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/ ١١٥)، وصفة الفتوى (ص/ ٣٦)، والاختلاف الفقهي في المذهب المالكي لعبد العزيز الخلفي (ص/ ٢٢١).

إليه^(١).

وليس معنى هذا الشرط أن لا يأخذ معلومة من كتاب حتى يقطع بنسبته إلى مؤلفه، بل المقصود أن يثبت من نسبة الكتاب إلى مؤلفه، إن كان ثمة إشكال في صحة النسبة، أمّا الكتب المشهورة، فلا تحتاج إلى تأكيد وثبت؛ لاستفاضة نسبتها إلى مؤلفيها.

يقول العزّ ابن عبد السلام: «أمّا الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها، فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها، والاستناد إليها؛ لأنّ الثقة قد حصلت بها، كما تحصل بالرواية، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم؛ لحصول الثقة بها، وبُعْد التدليس»^(٢).

ولا يحتاج الناقل من كتاب أن يكون متصل الإسناد إلى مؤلفه، كما تقدم.

وقد تقدّمت حكاية الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني الإجماع على جواز النقل من الكتب، وأنّه لا يشترط اتصال السند إلى مؤلفيها. الشرط الثاني: سلامة الكتاب من التحريف والتصحيف^(٣).

لا بدّ أن يكون الكتاب سالماً من التحريف والتصحيف؛ ليأمن من الوقوع في الخطأ؛ إذ النسخة التي يكثر فيها التحريف تكون محلاً للخلط في نسبة القول، وعدم فهم المراد على الوجه الصحيح، ويمكن التأكد من سلامة الكتاب بالرجوع إلى الكتب الأخرى في المذهب، ولا سيما الكتب المهمة بتحرير أقوال المذهب.

(١) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/ ٣٧٠) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

(٢) نقل كلام العز ابن عبد السلام ابن فرحون في: تبصرة الحكام (١/ ٨١)، والسيوطي في: الأشباه والنظائر (٢/ ٥٨٤)، والونشريسي في: المعيار المعرب (١٠/ ٤٢).

(٣) انظر: نفائس الأصول (٩/ ٤١١)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/ ٢٦)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/ ١٢٣).

مثال ذلك: يقول تقي الدين ابن تيمية: «السنة أن يرميها - أي: جمرة العقبة - من بطن الوادي... هذا هو المذهب المعروف المنصوص... وقال حرب^(١): سألت أحمد، قلت: فإن رمى الجمرة من فوقها؟ قال: لا، ولكن يرميها من بطن الوادي... وذكر القاضي عن حرب عن أحمد: لا يرمي الجمرة من بطن الوادي، ولا يرمي من فوق الجمرة...»

وهذا غلط على المذهب؛ منشأ الغلط في نقل الرواية... ولعل سببه أن النسخة التي نقل منها رواية حرب كان فيها غلط، فإني نقلت رواية حرب من أصل متقن قديم من أصح الأصول^(٢).

الشرط الثالث: معرفة اصطلاح المؤلف في كتابه، إن كان له اصطلاح.

من المؤلفين من له اصطلاح خاص به - والغالب أنه سيوضحه في مقدمة كتابه - قد يغير فيه غيره من المؤلفين، وإذا كان الأمر كذلك، فلا بُد من معرفة اصطلاح المؤلف؛ ليأمن الناظر فيه من الوقوع في الغلط في نسبة القول، ولتحقق له فهم مراد المؤلف على الوجه الصحيح.

الشرط الرابع: معرفة اصطلاحات المذهب في نقل مذهبهم.

تختلف اصطلاحات المذاهب في تحديد المراد في بعض المصطلحات، ولذا كان من اللازم على الناظر في كتب المذهب، إن أراد

(١) هو: حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرمانى، أبو محمد، وقيل: أبو عبدالله، كان رجلاً جليل القدر، فقيهاً حافظاً، علامة، ابتدأ حياته سالكاً مسلك المتزهدين في عصره، ولذا تأخر في لقاء الإمام أحمد، فلم يلقه إلا في سن متقدمة، وقد نقل حرب عن الإمام أحمد فقهاً كثيراً، من مؤلفاته: كتاب مسائل الإمام أحمد، قال عنه شمس الدين الذهبي: «من أنفس كتب الحنابلة، وهو كبير في مجلدين»، توفي سنة ٢٨٠هـ وقد عُمر وقارب التسعين. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٣٨٨)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٣١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٤)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/٣٥٤)، والمنهج الأحمد للعليني (٢/٩٥).

(٢) شرح العمدة، كتاب الحج (٢/٥٣٠-٥٣١).

أن ينسب قولاً إلى إمام المذهب أن يعرف اصطلاحهم؛ ليأمن الوقوع في الخطأ.

وبمعرفة اصطلاح المذهب يحصل للناظر في الكتب المذهبية التفريق بين ما في كتب المذهب مروياً عن الإمام، وما كان مخرجاً من قبل أرباب المذهب على قوله أو أصله، وما كان فقهاً لأرباب المذهب من غير التزام بقواعد المذهب^(١)، فإذا قال المؤلف مثلاً: هذا القول رواية مخرجة أو وجه أو احتمال، ولم يكن للناظر بصراً بالاصطلاح: غلط، ونسب ما نفاه المؤلف بالاصطلاح إلى إمام المذهب.

الشرط الخامس: الأخذ من الكتب المعتمدة في المذهب، وترك الكتب المتقدمة والغريبة وغير المحررة.

تفاوتت الكتب المؤلفة في المذاهب من حيث الاعتماد عليها، فهناك كتب معتمدة؛ لأن الغالب فيها الصحة، وهناك كتب متقدمة؛ لأن الغالب فيها مجافاة الصواب، ثم هناك كتب غريبة، غير معروفة عند علماء المذهب، فعلى الناظر في كتب المذهب الاتجاه صوب الكتب المعتمدة، وترك الكتب المتقدمة والغريبة^(٢).

يقول شهاب الدين القرافي: «ينبغي أن يُحذَر ممَّا وَقَعَ في زماننا من تساهل بعض الفقهاء بالفتوى من الكتب الغريبة التي ليس فيها رواية المفتي عن المجتهد بالسند الصحيح، ولا قام مقام ذلك شهرة عظيمة تمنع من التصحيف والتحريف؛ بسبب الشهرة»^(٣).

وقد مثل القرافي للكتب التي لا يؤثق بها بكتب الحواشي^(٤).

(١) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١١٨).

(٢) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٤٥-٤٦)، ورسالة في بيان الكتب التي يعول عليها لمحمد المطيعي (ص/٦٠)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٥٧ وما بعدها) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

(٣) نفائس الأصول (٩/٤١١). وانظر: المعيار المعرب للونشريسي (٢/٤٧٩).

(٤) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص/٢٤٤-٢٤٥).

وعَلَّقَ القاضي ابنُ فرحون^(١) على هذا قائلاً: «ومراده - أي: القرافي - إن كانت الحواشي غريبة النقل، وأمّا إذا كان ما فيها موجوداً في الأمهات، أو منسوباً إلى محلّه، وهي بخطُ يُوَثَّقُ به، فلا^(٢) فرقَ بينها، وبين سائرِ التصانيف، ولم تَزَلِ العلماءُ وأئمةُ المذهبِ ينقلون ما على حواشي كتبِ الأئمةِ الموثوقِ بعلمهم، المعروفة خطوطهم... وأمّا حيثُ يجهلُ الكاتبُ، ويكونُ النقلُ غريباً، فلا شكَّ فيما قاله القرافي، رحمه الله تعالى»^(٣).

وإذا كانَ الكتابُ المذهبيُّ يُورَدُ الرواياتِ والأقوالَ الضعيفة، ولا يميّزُ بينها، وبين الأقوالِ المعتمدة، فلا يجوزُ الاعتمادُ على نقله، إذا لم تكن لدى الناظرِ فيه أهليةُ معرفةِ القولِ الضعيف^(٤).

والتعويلُ في معرفةِ الكتبِ المعتمدةِ من غيرِها على ما قاله محققو المذهبِ نفسه^(٥).

الشرط السادس: أن لا يخالفَ القولُ المذكورُ في الكتابِ نصوصَ الإمام، وأصوله.

(١) هو: إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون اليعمري المدني، أبو الوفاء برهان الدين، ولد بالمدينة، ونشأ بها، كان إماماً فقيهاً مالكيّاً أصولياً محققاً، ونحوياً بارعاً، جامعاً للفضائل، فريد وقته، واسع العلم، فصيح القلم، ذا معرفة بالوثائق والرجال وطبقاتهم، تولى القضاء بالمدينة، وأظهر مذهب الإمام مالك بعد خموله، من مؤلفاته: تبصرة الحكام في الأقضية ومناهج الأحكام، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، وكشف النقاب الحاجب عن مصطلح ابن الحاجب، توفي سنة ٧٩٩ هـ وعمره نحو من سبعين عاماً. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (٤٨/١)، وإنباء الغمر له (٣٣٨/٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦٠٨/٨)، ودرة الحجال لابن القاضي (١٨٢/١)، ونيل الابتهاج للتبكي (ص/٣٣)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (٢٢٢/١).

(٢) في المطبوع من تبصرة الحكام (٨٢/١): «فلان»، وهو تحريف ظاهر.

(٣) المصدر السابق. وانظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي (٩١/٢).

(٤) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٤٦)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٦)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٦٤ وما بعدها) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

(٥) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٦).

قد يوجد في بعض الكتب المذهبية - ولاسيما الكتب المذهبية المتأخرة - أقوال منسوبة إلى إمام المذهب، ويقف الناظر على نص للإمام يخالف هذه النسبة، أو يعرف الناظر أن أصول الإمام ترد القول المنسوب إليه.

لا يخلو ما يجده الناظر في كتب المذهب مخالفاً لمنصوص الإمام من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون القول المنسوب إلى الإمام منصوصاً عنه، وليس مخرجاً.

فهنا يقع التعارض بين قولي الإمام، وسيأتي في مطلب مستقل الحديث عن هذه المسألة.

الحالة الثانية: أن يكون القول المنسوب إلى الإمام قولاً مخرجاً على نصّه.

فالتعويل على ما نص عليه، ويبقى النظر في القول المخرج، أخرج بطريق صحيح، أم لا؟

فإن كان التخریج بطريق صحيح بحيث يقوى على معارضة ما نص عليه، كأن يكون في معنى ما نص عليه، أو دل عليه بمفهوم الموافقة: وقَعَ التعارض بين قولي الإمام، وسيأتي في مطلب مستقل بحث هذه المسألة.

وإن كان التخریج بطريق غير صحيح، أو بطريق صحيح، لكن من شرط التخریج أن لا يخالف ما نص عليه: لم تصح نسبة القول المخرج إلى الإمام، والتعويل في هذه الحالة على ما نص عليه.

الحالة الثالثة: أن يكون القول المنسوب إلى الإمام غير محدد المصدر، كأن يقول: وعن الإمام: كذا، أو: في رواية عنه، ونحو ذلك من الألفاظ.

في هذه الحالة لا تصح نسبة القول إلى إمام المذهب اعتماداً على ما في الكتاب، وعلى الناظر أن يحقق قول الإمام بمراجعة مؤلفاته، وما يقرره محققو مذهبه.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة حين تحدّث عن التخرّيج في المذهب الشافعي: «الآراء التي تعدّ خارجة عن المذهب - وهي التي يكون المخرّج قد خالف فيها نصّاً للشافعي حكمَ به في واقعة من الوقائع، أو خالف فيها قاعدة من القواعد الأصولية - فإنّ هذه لا تحتسب من مذهب الشافعي؛ لمخالفتها رأيه، أو لمنافاتها في الاجتهاد^(١) لأصله؛ إذ لا يُنسب إلى مذهب الشافعي ما يكون ضدّ رأيه، ولا يُعدّ من مذهبه ما جرى على غير أصوله، وخرّج على غير قواعده»^(٢).

أمثلة ذلك:

المثال الأول: يقول تقي الدين ابن تيمية: «إنّ المتأخرين أحدثوا جيلاً لم يصحّ القول بها عين أحد من الأئمة، ونسبوا إلى مذهب الشافعي وغيره، وهم مخطئون في نسبتها إليه - على الوجه الذي يدّعون - خطأً بيّناً؛ يعرفه من عرّف نصوص كلام الشافعي... بل هو يكرهها، وينهى عنها... وكثير من الحيل، أو أكثر الحيل المضافة إلى مذهبه من تصرفات بعض المتأخرين من أصحابه»^(٣).

المثال الثاني: يقول المرداوي: «لا يُستحبّ تمسّحه بقبره - عليه أفضل الصلاة والسلام - على الصحيح من المذهب .

قال في: (المستوعب)^(٤): بل يُكره؛ قال الإمام أحمد: أهل العلم كانوا لا يمّسونه.

نقل أبو الحارث: يدنو منه، ولا يتمسح به، بل يقوم حذاءه، فيُسلّم.

(٢) الشافعي - حياته وعصره (ص/٣٢١).

(٤) انظر: (٤/٢٧٤).

(١) لعل الأقرب حذف الواو.

(٣) بيان الدليل (ص/١٦١).

وعنه: «يتمسح به!»^(١).

المثال الثالث: سُئِلَ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَنِ الدَّعَاءِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ، أَمُّهُ سُنَّةٌ، أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهُو وَالْمَأْمُومُونَ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ... وَمَنْ نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ فَقَدْ غَلِطَ عَلَيْهِ، وَلَفْظُهُ الْمَوْجُودُ فِي كِتَابِهِ يَنَافِي ذَلِكَ»^(٢).

الشرط السابع: التَّثَبُّتُ مِنْ صَحَّةِ التَّخْرِيجِ إِنْ كَانَ الْقَوْلُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْإِمَامِ قَوْلًا مُخْرَجًا، إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ.

يُوجَدُ فِي مَدَوِّنَاتِ الْمَذَاهِبِ أَقْوَالٌ مُخْرَجَةٌ لِأَثْمَتِهِمْ، وَفِي بَعْضِهَا تَصْرِيحٌ بِطَرِيقِ التَّخْرِيجِ؛ وَهَذَا التَّصْرِيحُ يُعْطِي النَّازِرَ فِي الْقَوْلِ الْمَخْرُجِ إِمْكَانِيَّةَ التَّثَبُّتِ مِنْ صَحَّةِ التَّخْرِيجِ، وَمِنْ صَحَّةِ طَرِيقِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ ذَلِكَ، نَسَبَ الْقَوْلَ إِلَى الْإِمَامِ كَمَا فِي وَرَدَ فِي الْكِتَابِ، مُحِيلًا عَلَيْهِ؛ لِيَبْرَأَ مِنَ الْعَهْدَةِ.

الشرط الثامن: خَلَوْ الْقَوْلِ الْمُنْسُوبِ إِلَى إِمَامِ الْمَذْهَبِ مِنَ الْعِلَّةِ الْقَادِحَةِ.

لَا شَكَّ فِي أَنَّ لِعُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ جُهُودًا فِي تَحْقِيقِ أَقْوَالِ إِمَامِهِمْ، وَتَمْيِيزِ مَا تَصَحَّحَ نَسَبُهُ إِلَيْهِ مِمَّا لَا تَصَحُّحَ، لَكِنْ قَدْ يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ نَسَبُ قَوْلٍ إِلَى إِمَامِ الْمَذْهَبِ، وَتَكُونُ فِيهَا غَرَابَةً، فَحِينَئِذٍ لَا يَنْسَبُ الْقَوْلُ إِلَى الْإِمَامِ.

مثال ذلك: يَقُولُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «هَذِهِ الْحِيلُ الَّتِي هِيَ مُحَرَّمَةٌ فِي نَفْسِهَا، لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى إِمَامٍ أَنَّهُ أَمَرَ بِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْخٌ فِي إِمَامِيَّتِهِ، وَذَلِكَ قَدْخٌ فِي الْأُمَّةِ؛ حَيْثُ اتَّمَعُوا بِمَنْ لَا يَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ، وَفِي

(١) الإنصاف (٥٣/٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥١٢/٢٢).

ذلك نسبة لبعض الأئمة إلى تكفير أو تفسيق! وهذا غير جائز، ولو فرض أنه حكي عن واحد منهم الأمر ببعض هذه الحيل المجمع على تحريمها:

فإنما أن تكون هذه الحكاية باطلة، أو يكون الحاكي لم يضبط الأمر، فاشتبه عليه إنفاذها بإباحتها... وإن لم يُحمل الأمر على ذلك، لزم: إما الخروج عن إجماع الأمة، أو القول بفسق بعض الأئمة أو كفره، وكلا هذين غير جائز^(١).

الحالة الثانية: أن ينقل المذهب اعتماداً على الكتب المؤلفة في المذهب.

إذا كان الناظر في كتب المذهب سينسب القول إلى المذهب، لا إلى إمامه، فيُشترط فيه ما تقدم آنفاً من الشروط ممّا يصح في هذا المقام، وهي:

الشرط الأول: صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

الشرط الثاني: سلامة الكتاب من التحريف والتصحيح.

الشرط الثالث: معرفة اصطلاح المؤلف، إن كان له اصطلاح.

الشرط الرابع: معرفة اصطلاحات المذهب.

الشرط الخامس: الأخذ من الكتب المعتمدة في المذهب، وترك الكتب المتقدمة والغريبة، وغير المحررة.

الشرط السادس: أن لا يخالف القول المنسوب إلى المذهب أصول المذهب وقواعده.

فقد يوجد في بعض المؤلفات المذهبية أقوالاً مخرجة من أرباب المذهب، وفي بعضها مخالفة لأصول المذهب، وحينئذ لا تصح نسبتها إلى المذهب؛ لمخالفتها لأصوله وقواعده^(٢).

(١) بيان الدليل (ص/١٤٢). وانظر: إعلام الموقعين (٥/٩٨-٩٩).

(٢) انظر: الشافعي - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٢١).

أمثلة ذلك:

المثال الأول: يقول تقي الدين ابن تيمية: «مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ الْهَدَنَةَ لَا تَصُحُّ إِلَّا مُؤَقَّتَةً، فَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِأَصُولِ أَحْمَدَ، يَرُدُّهُ الْقُرْآنُ، وَتَرُدُّهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْثَرِ الْمَعَاهِدِينَ»^(١).

المثال الثاني: يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فهذا الكلام - أي: قول بعض المالكية - يقتضي قبْحِ صَوْمِ يَوْمِ الْمَوْلِدِ، وجعله كيوم العيد، مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ... الذي أدخله بعض المتأخرين في مذهب مالك، ومالكُ بريءٌ منه براءة الشمسِ مِنَ اللَّمَسِ، ولم يَجْزْ عَلَى أَصُولِ مَذْهَبِهِ»^(٢).

المثال الثالث: يقول الشيخ بكر أبو زيد: «تقريرُ بعضِ الأصحابِ مشروعية شدِّ الرحالِ إلى قبرِ النبي ﷺ في أواخرِ كتاب: الحجِّ، فلا رواية في هذا عن الإمام أحمد، ولا يُخْرَجُ عَلَى مَذْهَبِهِ، وإنَّما هو تفقه الصاحب، وهو غلط... ومنه قولهم في كتاب: الوقفِ بنفوذ الوقفِ على بعضِ الأمورِ المبتدعة، مثل: الوقفِ على بناءِ القبابِ، وتشْيِيدِ المشاهدِ عليها، وهذا لا رواية فيه عن أحمد، ولا يُخْرَجُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَذْهَبِهِ»^(٣).

والتعويل في تحقيقِ هذا الشرطِ على ما قامَ به محققو المذهبِ مِنْ تنقيحِ للأقوالِ الموجودةِ في مدوناتهم المذهبية، وتمييزِ ما كان منها مخالفاً لأصولِ المذهبِ.

الشرط السابع: أن يكونَ القولُ المنسوبُ إلى المذهبِ مِنَ الأقوالِ المعتمدة.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٤٠/٢٩).

(٢) أضواء البيان (٦١٢/٧).

(٣) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد (٥١/١-٥٢).

لا شك أن في الكتب المؤلفة في المذاهب الفقهية المتبوعة أقوالاً غير معتمدة عند أصحاب المذهب أنفسهم، ومثل هذه الأقوال لا تجوز نسبتها إلى المذهب، إلا مع الإشارة إلى ضعفها فيه.

وتمكن معرفة الأقوال التي لا يُعتمد عليها في المذهب بالاصطلاحات الدارجة في المذهب، والتي يُعرف من خلالها القول المعتمد من غيره^(١)، وبالرجوع إلى الكتب المعتمدة في المذهب.

المسألة الرابعة:

صور الخطأ في نقل المذهب

ليس كل قول وُجد منسوباً إلى مذهب من المذاهب، أو إلى إمام من الأئمة تصح نسبته إليهما، بل هناك شروط للنقل - وقد سبق بيانها - وهناك صور عديدة لنقل المذهب يفتريها الخطأ؛ لعدم اكتمال شروط النقل.

وسأعرض في هذه المسألة أهم صور الخطأ وأبرزها، مردفاً كل صورة بمثال ما أمكنني ذلك:

الصورة الأولى: أن يُنسب قولٌ إلى إمام المذهب، أو إلى مذهبه، والحال أنه لم يقل بهذا القول.

يوجد في بعض الكتب نسبة أقوال إلى إمام المذهب، أو إلى مذهبه، وتكون هذه النسبة نسبة غير صحيحة.

وتعد هذه الصورة من الصور الشائعة في الخطأ في نقل المذهب، ولذا تجد العلماء المحققين يُفندون النسبة الخاطئة، ويبينون الصواب فيها.

يقول تقي الدين ابن تيمية: «المنحرفون من أتباع الأئمة في الأصول والفروع... انحرافهم أنواع: أحدها: قولٌ لم يقله الإمام، ولا أحد من

(١) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٤٤)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٦٤)

وما بعدها) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

المعروفين مِنْ أَصْحَابِهِ بِالْعِلْمِ»^(١).

وقد تقدم في المسألة الثالثة التمثيلُ بخطأ الحافظ ابن عبد البر حين نسب إلى الإمام أحمد القول باستحباب تكبيرات الانتقال.

الصورة الثانية: نسبة قول إلى إمام المذهب لم يقله، وحقيقته أنه قول أحد أرباب مذهبه.

قد ينسب أحد قولاً ما إلى إمام المذهب نفسه، ويكون صواب النسبة أنه قول لأحد أتباعه^(٢).

يقول ابن أبي العز الحنفِي: «كثيراً ما يكون ذلك النص - أي: نص الإمام - مِنْ كلام بعض الأصحاب في الفتاوى، ولم يكن لذلك الإمام في تلك المسألة قول منقول»^(٣).

مثال ذلك: يقول أبو عبد الله المازري: «قد رأيت بعض مَنْ صَنَّفَ مسائل الخلاف ذَكَرَ أَنَّ مالكا يقول: إذا انفضوا عنه - أي: انفض المأمومون عن إمام الجمعة - بعدما صَلَّى ركعةً بسجدةً أنَّها جمعة... ولم أقف لمالك على هذا، ولعلَّ هذا الحاكي وَقَفَ على مذهب أشهب»^(٤).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/١٨٤).

(٢) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١٢٢).

(٣) الاتباع (ص/٣١).

(٤) هو: أشهب - ويقال: اسمه مسكين، ولقبه أشهب - بن عبدالعزيز بن داود بن إبراهيم القيسي العامري الجعدي المصري، أبو عمرو، يعرف بأشهب، ولد سنة ١٤٠هـ وقيل: ١٥٠هـ انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بمصر بعد وفاة ابن القاسم، كان إماماً علامةً فقيهاً نبيلاً كبير القدر، حسن الرأي والحجة، من محققي المالكية، قال عنه الإمام الشافعي: «ما أخرجت مصر أفقه من أشهب»، من مؤلفاته: كتاب في الفقه، رواه عنه سعيد بن حسان، توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٢٦٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/٢٣٨)، وتهذيب الكمال للمزي (٣/٢٩٦)، وسير أعلام النبلاء (٩/٥٠٠)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٣٠٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/٢٤)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٥٩).

فَظَنَّ أَنَّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ؛ لَكُونِ أَشْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ»^(١).

الصورة الثالثة: نسبة قولٍ إلى أحدٍ أتباعِ إمامِ المذهبِ لم يقله، وحقيقته أنه قول إمامِ المذهبِ^(٢).

الصورة الرابعة: أن يقولَ إمامُ المذهبِ قولاً، فيزاد عليه، أو يجعل كلامه عاماً أو مطلقاً، وليس الأمر كذلك^(٣)، أو يضاف إلى كلامه قيدٌ لم يذكره، ثم ينسب جميعه إليه^(٤).

الصورة الخامسة: عدمُ التفريقِ بين قولِ إمامِ المذهبِ المنصوصِ عنه، وقوله المخرَّجِ.

لا شكَّ في أنَّ القولَ المخرَّجَ أقلُّ درجةً من القولِ المنصوصِ في الجملة، ولذا فإنَّ نسبةَ القولِ المخرَّجِ بإطلاقٍ، دونَ إشارةٍ إلى كونه مخرَّجاً، يُوقِعُ في اللبسِ، أهو منصوصٌ، أم مخرَّجٌ؟ وكم من قولٍ نُسِبَ إلى إمامِ المذهبِ بإطلاقٍ، وكان مخرَّجاً^(٥).

يقولُ شاه ولي الله الدهلوي: «منها - أي: من المسائل التي يُنبَّه عليها-: أنِّي وجدتُ بعضهم يزعمُ أنَّ جميعَ ما يوجدُ في هذه الشروح الطويلة، وكتبِ الفتاوى الضخمة هو قول أبي حنيفة وصاحبيه، ولا يفرِّق بين القولِ المخرَّجِ، وبين ما هو قولٌ في الحقيقة، ولا يحصلُ معنى قولهم: على تخريجِ الكرخي كذا، وعلى تخريجِ الطحاوي^(٦) كذا، ولا يميِّز بين

(١) شرح التلقين (٣/٩٦٥).

(٢) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١٢٢).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/١٨٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢٤/١٠٤)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١٢٢).

(٥) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٨٤).

(٦) هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المضري، أبو جعفر الطحاوي، ولد سنة بطحا بصعيد مصر ٢٣٩هـ وقيل: سنة ٢٣٨هـ كان أحد الأئمة الكبار، ومحدث الديار المصرية، وفقهها، إماماً ثقةً ثباتاً ديناً، عالماً بالخلاف، جليل القدر، كان أول أمره على المذهب الشافعي، =

قولهم: قال أبو حنيفة: كذا، وبين قولهم: جوابُ المسألة على مذهب أبي حنيفة، أو على أصل أبي حنيفة: كذا، ولا يصغي إلى ما قاله المحققون من الحنفيين...»^(١).

الصورة السادسة: الاعتمادُ في نسبة القولِ إلى إمام المذهبِ على قولِ رَجَعَ عنه^(٢).

لا ريبَ في أن أقوالَ الإمام قد تتغيَّر من وقت لآخر؛ نتيجةً تجديدِ اجتهاده، وهذا أمرٌ لا إشكال فيه، ويردُّ الخطأ إلى مَنْ يجعل القولَ الذي رَجَعَ عنه الإمام هو قوله المعتمد، ويُغفلُ ذكرَ رجوعه عن القول، وسيأتي الحديثُ عن هذه المسألة بعينها.

الصورة السابعة: إبداء مأخذٍ بعيدٍ لقولِ إمام المذهبِ.

قد يرد عن إمام المذهبِ أقوالٌ مجردة، لم يُشِرْ إلى عللها، فيأتي أتباعه، فيجتهدون في البحثِ عما يمكنُ أن يكونَ مأخذاً لقولِ إمامهم، ويأتي الخطأ إلى مَنْ يبدئ مأخذاً لقولِ إمامه فيه بُعدٌ عن الصوابِ.

ويترتبُ على هذا الأمرِ عدمُ فهمِ كلامِ الإمام على وجهه^(٣)، والإلحاقُ على قوله؛ بناءً على المأخذِ البعيدِ، فيُنسَبُ إلى الإمام ما لم يُرَدِّه.

= ثم انتقل إلى التمذهب بالمذهب الحنفي، وانتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي بمصر، برز في علم الحديث والفقه، من مؤلفاته: أحكام القرآن، واختلاف العلماء، وشرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار، والعقيدة المشهورة بالعقيد الطحاوية، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٣٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٢٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٨٠٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٨/٩)، والجواهر المضية للقرشي (١/٢٧١)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/٢١)، والفوائد البهية للكنوي (ص/٤١).

(١) حجة الله البالغة (١/٤٨٨). وانظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٨٤).

(٢) انظر: البحر المحيط (٦/١٢٨)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١٢٢).

(٣) انظر: الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة لابن رجب (ص/٤٢).

والذي يحدّد بُعْدَ المآخذِ عن الصوابِ، أو قربه منه هم محققو المذهب، ممّن لهم مزيدُ عنايةٍ وبَصَرٍ بأقوالِ إمامهم، ومعرفة مآخذها وعللها المنصوصة، الأمر الذي يساعدهم في معرفة المآخذِ المسكوت عنها.

يقولُ ابنُ رجبٍ: «مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُ - أي: كلام الإمام أحمد - في الفقه، وفهم مأخذه ومدركه فيه، عَلِمَ قُوَّةَ فهمه، واستنباطه.

ولدَقَّة كَلَامِهِ في ذلك، رُبَّمَا صَعُبَ فهمه على كثيرٍ مِنْ أئمةِ أهلِ التصنيفِ ممّن هو على مذهبه، فيَعْدِلُون عن مأخذه الدقيقةِ إلى مأخذٍ آخرٍ ضعيفة، يتلقونها عن غيرِ أهلِ مذهبه، وَيَقَعُ بسببِ ذلك خللٌ كثيرٌ في فهمِ كَلَامِهِ، وحمله على غيرِ محامله»^(١).

الصورة الثامنة: بناء فرع مذهبي على غيرِ قاعدته.

يوجد في مدونات المذاهبِ الفقهيةِ فروعٌ فقهيةٌ لم تُحدّد قواعدها الأصولية التي يمكن إدراجها تحتها، وقد يجتهد بعضُ أربابِ المذهبِ في ردّ الفروع إلى قواعدِها الأصولية، ويأتي الخطأ في نقلِ المذهبِ إلى مَنْ يَرُدُّ الفرعَ المذهبيَّ إلى غيرِ قاعدته، فليس الخطأ في حكمِ الفرع؛ لأنَّ حكمه معلومٌ، بل الخطأ في بنائه على غيرِ أصله.

مثال ذلك:

المثال الأول: ذَكَرَ ابنُ اللحامِ فروعاً فقهيةً مخرّجةً على مسألة: (هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة؟)، فقال: «منها: المرتدُّ إذا أسلم، فهل يلزمه قضاء ما تَرَكَ مِنْ العباداتِ زَمَنَ الردّة؟ على روايتين: المذهب: عدمُ اللزوم. بناهما ابنُ الصيرفي^(٢)، والطوفيُّ على القاعدة، وليس بناءً جيداً مِنْ وجهين:

(١) المصدر السابق.

(٢) هو: يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي بن إبراهيم الحارثي، جمال الدين أبو زكريا، يعرف بابن الصيرفي، وبابن الحُبَيْشِي، ولد بحران سنة ٥٨٣هـ رحل إلى دمشق وإلى =

أحدهما: أنَّ المذهبَ عدمُ لزومِ القضاء، والمذهب: تكليفُ الكفارِ بالفروع.

الثاني: أنَّ الروايتين إنما هما في المرتدَّ، وأمَّا الأصلي فلا يلزمه قضاء بالإجماع.

لكن قد يتخرَّج لزومُ القضاء على قولٍ مَنْ يقول: المرتدُّ مكلفٌ بالفروع، دونَ الأصلي^(١).

المثال الثاني: ما ذكره ابنُ اللحام - أيضاً - تحتَ مسألة: (هل الواو العاطفة تفيد الترتيب؟)، فقال: «ومنها: ما قاله بعضهم: إنَّ وجوبَ الترتيب في الوضوء، والبُداء بالصفاء، بناءً على أنَّ الواو للترتيب.

وليس بناءً جيداً؛ لأنَّ المذهبَ الصحيح أنَّها ليست للترتيب، والمذهبُ الصحيح: وجوبُ الترتيب، والبُداء بالصفاء، وإنَّما ثبت هذا بأدلةٍ غيرِ الواو^(٢).

ويلتحق بهذه الصورة: الاستدلالُ للمذهبِ بأدلةٍ مأخوذةٍ من المذاهبِ الأخرى؛ نظراً لاتفاقِ المذهبيين في الرأي، دونَ مراعاةٍ لاختلافِ أصولِ المذهبيين، فما يستقيمُ الاستدلالُ به لمذهبٍ من المذاهبِ قد لا يستقيمُ الاستدلالُ به عند غيرهم، وإن اتفقوا على الحكم، ويكون مردُّ ذلك إلى اختلافِ أصولِ المذهبيين.

الصورة التاسعة: نسبةُ القولِ إلى إمامِ المذهبِ بناءً على ما مثَّل به،

= بغداد وسمع من علمائهما، كان من الشيوخ والفقهاء المتعبدین والمعتبرين في المذهب الحنبلي، كثير الديانة والتعب وقيام الليل، قوياً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد انتفع الناس به، وتخرج به الأصحاب، أخذ عنه تقي الدين ابن تيمية، من مؤلفاته: نوادر المذهب، وانتهاز الفرص فيمن أفتى بالرخص، وعقوبات الجرائم، وجزء في آداب الدعاء، توفي سنة ٦٧٨هـ. انظر ترجمته في: معجم الشيوخ للذهبي (٣٧٨/٢)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (١٤٩/٤)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٨٧/٣)، والمنهج الأحمد للعلمي (٣١١/٤)، والدر المنضد له (٤٢٠/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٦٣/٥).

(١) القواعد (١/١٧٥ - ١٧٦). (٢) المصدر السابق (١/٤٤١).

أو على ما ساقه في غير مساقه الأصلي^(١)، أو على فتواه دون مراعاة خصوصيتها.

قد يوردُ إمامُ المذهب في تضاعيف حديثه عن مسألة ما حكمَ فرع فقهيّ ساقه مساقَ التنظيرِ والتمثيلِ فحسب، أو في سياقِ الإلزامِ للمخالفِ، فلم يُردِّ تقريرَ حكمه - وإنَّما قَصَدَ التمثيلَ أو الإلزامَ ونحوهما - لذا فنسبُ القولِ إليه اعتماداً على ما مثَّلَ به غيرُ جيِّدة.

يؤكدُ ما سَبَقَ: أنَّ بعضَ المصنفين ينصُّ على عدم تحقيقِ الكلامِ على أمثلةِ المسألة، لأنَّ المقامَ مقامُ تمثيلٍ، وليس مقام تحقيقٍ^(٢).

وكذلك إذا أفتى بفتيا قد يكون فيها مراعاةٌ لحالِ السائلِ، وخصوصيةٌ للحالةِ الواقعة، فينبغي الثبُّتُ في مثلِ هذا الأمرِ.

يقولُ تقيُّ الدينِ السبكي: «نَجِدُ في فتاوى بعضِ المتقدمين ما ينبغي التوقُّفُ في التمسكِ به في الفقهِ، ليس لقصورِ ذلك المفتي - معاذ الله - بلُ لأنَّه قد يكون في الواقعة التي سُئِلَ عنها ما يقتضي ذلك الجوابَ الخاص، فلا يطرُدُ في جميعِ صورِها»^(٣).

الصورة العاشرة: نقلُ المذهبِ في مسألة بُنيَ الحكمُ فيها على العُرفِ^(٤)،

(١) انظر: جزء في كيفية النهوض في الصلاة للدكتور بكر أبو زيد (ص/٢٢٧) ضمن: الأجزاء الحديثية.

(٢) انظر: المصنف في أصول الفقه (ص/٣٧).

(٣) فتاوى تقي الدين السبكي (١٢٣/٢).

(٤) عُرِفَ العُرفُ بعدة تعريفات، منها: التعريف الأول: ما استقرَّ في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول. وهذا تعريف حافظ الدين النسفي - كما نقله عنه الدكتور أحمد أبو سنة في كتابه: العرف والعادة (ص/٢٨) - والكفوي في: الكليات (ص/٦١٧).

وقريب منه: - تعريف علي الجرجاني في كتابه: التعريفات (ص/٢٢٥)، وتعريف زكريا الأنصاري في: رسالته: الحدود الأنيقة (ص/٣٧)؛ إذ عرَّفَا العرف بأنه: ما استقرت عليه النفوس بشهادة العقول، وتلقته الطباع بالقبول.

مع عدم مراعاة اختلاف الأعراف^(١).

يُوجَدُ في مُدَوَّنَاتِ المذاهبِ الفقهيةِ أحكامٌ مبنيةٌ على العُرفِ، والعُرفُ - كما هو معلومٌ - يتغيَّرُ ويتبدَّلُ، ويأتي الخطأُ إلى مَنْ ينقلُ المذهبَ دونَ انتباهٍ إلى بناءِ الحكمِ فيه على العُرفِ، الأمرُ الذي يجعلُ المذهبَ تابعاً لتغيُّرِ العُرفِ.

يقولُ شهابُ الدِّينِ القرافي: «إِيَّاكَ أَنْ تَقُولَ: أَنَا لَا أَفْهَمُ مِنْهُ - أَيْ: مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ - إِلَّا الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ مَالِكاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ، أَوْ لِأَنَّهُ مَسْطُورٌ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَلَطٌ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفَهْمُ حَاصِلاً لَكَ مِنْ جِهَةِ الاسْتِعْمَالِ وَالْعَادَةِ، كَمَا يَحْصُلُ لِسَائِرِ الْعَوَامِّ - كَمَا فِي لَفْظِ: الدَّابَّةِ وَالْبَحْرِ وَالرَّوَايَةِ - فَالْفَقِيهُ وَالْعَامِي فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ سَوَاءٌ فِي الْفَهْمِ، لَا يَسْبِقُ إِلَى أَفْهَامِهِمْ إِلَّا الْمَعْنَايُ الْمَنْقُولُ إِلَيْهَا، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ، لَا فَهْمٌ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ الْفَقْهِ... بَلِ الْمَسْطَرُّ فِي الْكِتَابِ تَابِعٌ لَاسْتِعْمَالِ النَّاسِ، فَافْهَمُ ذَلِكَ»^(٢).

= - وتعريف الشيخ أحمد المنقور في كتابه: الفواكه العديدة (١/١٣٥)؛ إذ عرف العرف بأنه: ما استقر من الأمور في العقول، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول.

التعريف الثاني: ما تعارفه الناسُ، وساروا عليه من قولٍ، أو فعلٍ، أو تركٍ. وهذا تعريف الأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه: علم أصول الفقه (ص/٨٩)، واختاره الدكتور عمر الأشقر في كتابه: الأعراف البشرية (ص/١٥).

التعريف الثالث: عادةُ جمهور قومٍ في قولٍ، أو فعلٍ. وهذا تعريف الأستاذ مصطفى الزرقا في كتابه: المدخل الفقهي العام (١/١٤١).

التعريف الرابع: ما غلب على الناس من قولٍ، أو فعلٍ، أو تركٍ. وهذا تعريف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في كتابه: التوضيح والتصحيح (ص/٢٢٣) - ونقله عنه الدكتور السيد عوض في كتابه: أثر العرف في التشريع (ص/١٣٩) - وأحمد الرجراجي في كتابه: منار السالك (ص/٤٩)، والباحث عادل قوته في كتابه: العرف (١/٩٨).

وراجع الحاشية رقم (٣) من المصدر السابق، فقد ذكر الباحث عادل قوته عدداً من العلماء الذين ذكروا هذا التعريف.

(١) انظر: الفروق للقرافي (١/٣٨٤)، وإعلام الموقعين (٤/٤٧٠)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٨٤).

(٢) الفروق (١/١٣٨)، وانظر منه: (١/١٤١).

ويقول - أيضاً - : «قد غفل كثير من الفقهاء، وجَدُّوا الأئمة الأول قد أفتوا بفتاوى بناء على عوائد لهم، وسَطَّروها في كتبهم؛ بناء على عوائدهم، ثم المتأخرون وجَدُّوا تلك الفتاوى، فأفتوا بها، وقد زالت تلك العوائد، فكانوا مخطئين خارقين للإجماع؛ فإنَّ الفتيا بالحكم المبني على مُدْرَك، بعد زوال مُدْرَكه خلاف الإجماع، ومن ذلك: لفظ: الحرام والخَلِيَّة... مسطورٌ لمالكٍ أنَّه يُلزِمُ به الطلاق الثلاث؛ بناء على عادة كانت في زمانه، فأكثر المالكية اليوم يفتي بلزوم الطلاق الثلاث؛ بناء على المنقول في الكتب عن مالكٍ، وتلك العوائد قد زالت»^(١).

ولذا نبه جمع من المحققين إلى ضرورة مراعاة عُرف المتكلم في الفاظه في الأيمان والأقارير ونحوهما؛ لئلا يقع الخطأ في فهم مراده؛ نتيجة اختلاف عُرف بلده^(٢).

ويلحق بهذه الصورة: ما في المذهب من أقوال مبنية على مصلحة أو ضرورة، ثم اختلف الحال بعد زمن، فتغيرت المصلحة، وانتفت الضرورة؛ فإنَّ هذه الأقوال المسطرة في المذهب لا تبقى حينئذٍ، بل تتغير؛ لتغير مُدْرَك الحكم^(٣).

الصورة الحادية عشرة: تخريج قاعدة أصولية للمذهب بناء على استقراء فروع مذهبية قليلة.

اتجه بعض علماء المذاهب إلى تخريج قواعد مذهبهم الأصولية بناء على الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم، ويتطرق الخطأ إلى من يُخرِجُ

(١) المصدر السابق (٣/٢٨٣). وانظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص/٢١٨-٢٢٦)، وتعليق ابن القيم على كلام القراني في: إعلام الموقعين (٤/٤٧٠).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١١٥)، وصفة الفتوى (ص/٣٦).

(٣) انظر: إغائة اللهفان لابن القيم (١/٣٣١)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٤٧ وما بعدها)، والفقهاء المالكيين بين التدليل والتجديد لمحمود الغرياني (٦/٤٣٨) مطبوع ضمن بحوث القاضي عبد الوهاب، وتوصيف الأقضية لعبد الله الخنين (١/٤٢٨ - ٤٢٩).

قاعدةً أصوليةً لمذهبه بناءً على فروع فقهية قليلة، أو على فرع فقهي واحد! دون استقراء لبقية فروع المذهب^(١).

وللوقوع في الصور السابقة أسباب، منها:

السبب الأول: نسبة قولٍ إلى إمام المذهب بناءً على نقلٍ لا يصح، أو من كتابٍ لا تصحُّ نسبته إليه.

وردت أقوالٌ عن بعض الأئمة بنقل الناقلين، وقد يوجد في أسانيد بعضها ما يجعل النقل غير ثابت، كنقل غير الثقة مثلاً، أو عدم اتصال السند^(٢).

وكذلك الحال فيما يتصل بنسبة القول إلى إمام المذهب اعتماداً على كتابٍ لا تصحُّ نسبته إليه، وقد تقدم تقرير هذا الأمر في المسألة الثالثة.

السبب الثاني: نقل قولٍ إمام المذهب بناءً على ما انفرد به أحد الرواة عنه^(٣).

وقد تقدم الحديث عن هذا.

السبب الثالث: نسبة قولٍ إلى إمام المذهب مخالفٍ لأقواله، أو لأصوله^(٤).

وقد تقدم الحديث عن هذا.

السبب الرابع: نسبة جميع ما في كتب المذهب من أحكامٍ إلى إمام المذهب.

حوث مدونات المذاهب الفقهية عدداً كبيراً من الفروع والأحكام المذهبية، وكما هو معلوم، فإن من هذه الفروع ما نصَّ إمام المذهب على

(١) انظر: التخریج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٤٤ - ٤٦).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٩)، والإنصاف (١٢/٢٧١).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٦ - ٩٧)، والمسودة (٢/٩٤٣).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٠/٢٩)، وشرح العمدة لابن تيمية، كتاب الحج (٢/٥٤١)، وأضواء البيان (٧/٦١٢).

حكمه، ومنها: ما خُرجَ على قوله أو على أصله، ومنها: ما هو تفقه من أرباب مذهبه، ولذا فلا ينسب كل ما في المذهب من أحكام إلى إمامه.

وحين لا يعلم الناظر في كتاب من كتب المذهب قول الإمام على وجه التعيين، فليس له أن ينسبه إليه، بناءً على ما في كتب المذهب، لكن له أن ينسب الحكم إلى المذهب في ضوء الشروط المبيّنة في المسألة الثالثة.

وقد تقدم لنا كلام ابن القيم في المسألة الثالثة في بيان حال بعض المدونات المذهبية من جهة اشتغالها على أقوال مخالفة لأقوال إمام المذهب.

يقول ابن حجر الهيتمي^(١): «لا يجوز أن يُقال في حكم: هذا مذهب الشافعي، إلا إن عُلِمَ كونه نصّاً على ذلك بخصوصه، أو كونه مخرجاً من نصوصه، على الخلاف في نسبة القول المخرج إليه»^(٢).

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «يجب على المرء أن يتنبّه تنبّها تامّاً للفرق بين أقوال الإمام التي قالها حقّاً، وبين ما ألحق بعده على قواعد مذهبه، وما زاده المتأخرون وقتاً بعد وقت... فنسبة جميع ذلك للإمام من

(١) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الأنصاري المكي، شهاب الدين أبو العباس، ولد بمحلة أبي الهيثم من أقليم الغربية بمصر سنة ٩٠٩ هـ كان شافعي المذهب، ومن كبار علمائه المحققين فيه، بل كان من أعظم علماء عصره فقهاً، بحرّاً زاخراً، زاهداً متقلاً، أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، أذن له بالتدريس والإفتاء وهو دون العشرين، برع في علوم كثيرة، واستقر بمكة، لذا فأهل مكة يقدّمون قوله على قول غيره من متأخري الشافعية، وفي سلوكه تصوف، وله أقوال شنيعة في تقي الدين ابن تيمية، من مؤلفاته: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، والفتاوى الكبرى الفقهية، والفتاوى الفقهية والحديثية، توفي بمكة سنة ٩٧٣ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد (٥٤١/١٠)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/١٢٤)، وأبجد العلوم للكنوزي (ص/٦٦١)، وجلاء العينين للألوسي (ص/٤٠)، وفهرس الفهاس والأثبات للكتاني (٣٣٧/١)، والأعلام للزركلي (٢٣٤/١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢٩٣/١).

(٢) الفتاوى الكبرى الفقهية (٣٠٠/٤).

الباطل الواضح»^(١).

السبب الخامس: تنزيل أقوال إمام المذهب واصطلاحاته على اصطلاح المتأخرين^(٢).

وقد تقدم الحديث عن هذا.

السبب السادس: عدم معرفة مصطلحات المذهب.

وقد تقدم الحديث عن ضرورة معرفة مصطلحات المذهب.

السبب السابع: تخريج قول لإمام المذهب عن طريق غير صحيح.

وقد تقدم لنا الحديث عن طرق تخريج أقوال إمام المذهب، ومنها ما لا يصح التخرج عن طريقه.

السبب الثامن: تخريج قول لإمام المذهب عن طريق صحيح، دون استكمال شروط التخرج.

قد يخرج أحد أتباع المذهب قولاً لإمامه عن طريق صحيح، لكن يفتور تخريجه خطأ من جهة عدم استكمال شروطه، فمن الخطأ نسبة القول إلى الإمام بناء على هذا التخرج.

السبب التاسع: نقل المذهب من الكتب المذهبية غير المعتمدة أو الغريبة أو غير المحررة.

وقد تقدم الحديث عن هذا.

السبب العاشر: أخذ أقوال المذهب الفقهية من غير كتبه الفقهية، وأخذ أقوال المذهب الأصولية من غير كتبه الأصولية.

لا شك في أن محلّ تحرير أحكام المذهب في الفروع الفقهية هو كتب الفقه المذهبية، ومحلّ تحرير المسائل الأصولية هو كتب المذهب

(١) أعضاء البيان (٧/٦١٠).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٢/٧٥).

الأصولية، ومن الخطأ في نقل المذهب الاعتماد على غير كتبه الفقهية والأصولية.

وقد ينسب بعض الناس إلى مذهب الحنفية مثلاً قولاً اعتماداً على ما أورده أحد علمائهم في كتاب ألفه في الحديث، أو في القواعد الفقهية، ونحوهما، وهذا خطأ؛ لوجهين:

الوجه الأول: وجود الكتب المعتمدة في الفقه وأصوله، وهي تُغني عن غيرها.

الوجه الثاني: وجود الخطأ في نسبة المذهب في بعض الكتب التي لم تُؤلف في الفقه والأصول^(١).

السبب الحادي عشر: نسبة قول إلى المذهب اعتماداً على كتب المذاهب الأخرى.

الأصل في نقل المذاهب أن تؤخذ من مؤلفات أتباعها، فلكل مذهب مصادره ومدونات المعتمدة.

يقول محيي الدين النووي: «لا نأخذ مذهبنا عن المخالفين»^(٢).

ونقل المذهب من غير مؤلفات أربابه خطأ؛ لوجهين:

الوجه الأول: وجود كتب المذهب المعتمدة وتوافرها، فليس هناك حاجة إلى الاعتماد على كتب غيرهم.

الوجه الثاني: وجود الخطأ في ذكر أقوال المذهب في مؤلفات المذاهب الأخرى، ولا سيما أن بعض متعصبي المذاهب أعمأهم التعصب، فعمدوا إلى تحريف آراء مخالفيهم، فقولهم ما لم يقولوه، فجاءت حكايتهم لآراء غيرهم مغلوطة^(٣).

(١) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/ ٣٧٢) مع المصباح في رسم المفتي.

(٢) المجموع شرح المذهب (١/ ١٥٠).

(٣) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان (ص/ ١٥١).

يقول أبو شامة المقدسي: «إذا كَانَ الخلُّ قد وَقَعَ منهم - أي: مِنْ أربابِ المذهبِ - في نقلِ نصوصِ إمامِهِم، فما الظنُّ بما ينقلونه مِنْ نصوصِ باقي المذاهبِ؟! فترى في كتبِهِم أشياء ينكرها أصحابُ تلك المذاهبِ»^(١).



(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١١٩).

المسألة الخامسة: ألفاظ نقل المذهب

- وفيه تسعة عشر فرعاً:
- الفرع الأول: الرواية
- الفرع الثاني: التنبيه
- الفرع الثالث: القول
- الفرع الرابع: الوجه
- الفرع الخامس: الاحتمال
- الفرع السادس: التخريج
- الفرع السابع: النقل والتخريج
- الفرع الثامن: الصحيح
- الفرع التاسع: المعروف
- الفرع العاشر: الراجح
- الفرع الحادي عشر: قياس المذهب
- الفرع الثاني عشر: المشهور من المذهب
- الفرع الثالث عشر: ظاهر المذهب
- الفرع الرابع عشر: الضعيف
- الفرع الخامس عشر: المنكر.
- الفرع السادس عشر: الشاذ
- الفرع السابع عشر: الطرق
- الفرع الثامن عشر: الإجراء
- الفرع التاسع عشر: التوجيه

توطئة

لقد اهتم أتباع المذاهب بما جاء في مدونات مذهبهم من مسائل، فأجروا اصطلاحات خاصة لتمييز المسائل المذكورة فيها.

وقبل إيراد مصطلحات المذاهب، أنبه إلى الآتي:

الأول: لا ضير في اختلاف الاصطلاح في نقل المذهب؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح، فمن السائغ أن يصطلح علماء الشافعية على معنى خاص لللفظ معين، في حين يصطلح علماء المالكية على معنى آخر لذلك اللفظ، فلا يوجد في هذا المقام ترجيح بين اصطلاحات المذاهب، وإنما المقام مقام بيانها.

يقول شمس الدين البعلبي: «كل ذلك - أي: معاني ألفاظ نقل المذاهب - اصطلاح، لا حجر على الناس فيه»^(١).

الثاني: قد يختلف علماء المذهب الواحد في تحديد معنى المصطلح.

الثالث: أغفلت بعض المذاهب تعريف بعض المصطلحات؛ وذلك إما لعدم ورودها في كتبهم، وإما لأنهم لم يخرجوا في استعمالهم لها عن معناها اللغوي^(٢).

الرابع: - وهو متمم للثالث - وردت بعض المصطلحات في مذهب أو في عدد من المذاهب، في حين أنها لم ترد عند مذهب آخر.

الخامس: سأورد تعريفات المذاهب الفقهية الأربعة، مبتدئاً بالمذهب الحنفي، فالمالكي، فالشافعي، فالحنبلي - إلا إذا لم أقف للمذهب على اصطلاح، فإنني أغفل ذكره - متبعاً اصطلاح كل مذهب بأمثلة من كتبه.

(١) المطلع على أبواب المقنع (ص/٤٦٠).

(٢) قارن بالموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩/٢٦٢).

السادس: قد تدلُّ بعضُ المصطلحاتِ على درجة القولِ في المذهبِ قوةً وضعفاً، ومدى إمكانِ الاعتمادِ عليه، وهذا ما يُؤكِّدُ أهمية معرفة معاني المصطلحاتِ عند المذاهبِ الفقهية المتبوعة؛ لئلا يقع الخطأ في نقل أقوالهم.

السابع: قد يتصلُّ بالمصطلح الواحد مصطلحٌ مرتبطٌ به، كمصطلح: (الأصح) مع (الصحيح)، و(الأشهر) مع (المشهور)، وحينئذٍ سأذكرُ المصطلحَ، وما يتصلُّ به.

الفرع الأول:

الرواية

أولاً: التعريف اللغوي للرواية:

الرواية: مصدرٌ من الفعلِ رَوَى، يُقالُ: رَوَى فلانُ الحديثَ يَرْوِيهِ رَوَايَةً، فهو رَاوٍ^(١).

وتطلقُ الروايةُ باعتبارها مصدرًا، ويُراد بها اسم المفعول، فهي روايةٌ بمعنى مَرْوِيَّة^(٢).

يقولُ ابنُ فارس: «الراءُ والواو والياءُ أصلٌ واحدٌ، ثم يُشتقُّ منه، فالأصلُ: ما كان خلافَ العطشِ، ثمَّ يُصَرَّفُ في الكلامِ لحاملٍ ما يروى منه .

فالأصل رَوَيْتُ مِنَ الْمَاءِ رِيًّا... ثمَّ شُبَّهَ بِهِ الَّذِي يَأْتِي الْقَوْمَ بَعْلِمٍ أَوْ خَبِرَ، فَيَرْوِيهِ، كَأَنَّهُ أَتَاهُمْ بِرِيَّتِهِمْ مِنْ ذَلِكَ»^(٣).

(١) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (روي)، (٣١٣/١٥)، والصحاح، مادة: (روي)، (٢٣٦٤/٦)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (روي)، (ص/٢٠٤)، والقاموس المحيط، مادة: (روي)، (ص/١٦٦٥).

(٢) انظر: المطالع على أبواب المقنع للبعلي (ص/٤٦٠).

(٣) مقاييس اللغة مادة: (روي)، (٤٥٣/٢).

يُقال: رَوَيْتُهُ الشَّعْرَ تَرْوِيَةً، أي: حملته على رِوَايَتِهِ^(١)، ورَوَى فلانٌ فلاناً شعراً، إذا رواه له حتى حَفِظَهُ؛ ليرويه عنه^(٢)، ويقال: فلانٌ راوِيَةٌ للحديث أو للشَّعْر، أي: راوٍ، والهَاءُ للمبالغة^(٣).

والرَّاوِيَةُ: المَزَادَةُ فيها الماء، ويُسمَّى البعيرُ والبغلُ والحمارُ الذي يُسْتَقَى عليه راوية^(٤)، والراوية: الرجلُ المستقي لأهله^(٥).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للرواية:

يأتي مصطلح: (الرواية) في وصفِ المذهبِ مطلقاً، ومقيداً بقولهم: روايةٌ مخرَّجَةٌ، وسوف أبين معناه في الآتي:

أولاً: الرواية المطلقة غير المقيدة:

وَرَدَ مصطلح: (الرواية) مطلقاً غير مقيّد عند الفقهاء، واستعملوه مفرداً، ومثنى، ومجموعاً^(٦)، وإليك بيان معناه عندهم:

أولاً: الرواية عند الحنفية:

لم أقف على تعريفٍ محدّدٍ لمصطلح: (الرواية) عند الحنفية - فيما رجعتُ إليه مِنْ مصادرهم - وقد وَرَدَت (الرواية) في تضاعيف مؤلفاتهم، ويظهرُ أنَّ معناها عندهم: القولُ المنقولُ عن أئمتهم^(٧).

(١) انظر: الصحاح، مادة: (روي)، (٢٣٦٤/٦).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (روي)، (٣١٣/١٥-٣١٤)، والصحاح، مادة: (روي)، (٦/٢٣٦٤)، والقاموس المحيط، مادة: (روي)، (ص/١٦٦٥).

(٣) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (روي)، (٣١٣/١٥)، والصحاح، مادة: (روي)، (٦/٢٣٦٥)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (روي)، (٤/٢٦٧٥)، والقاموس المحيط، مادة: (روي)، (ص/١٦٦٥).

(٤) انظر: الصحاح، مادة: (روي)، (٢٣٦٤/٦)، والقاموس المحيط، مادة: (روي)، (ص/١٦٦٥)، وتاج العروس، مادة: (روي)، (٣٨/١٩٢).

(٥) انظر: الصحاح، مادة: (روي)، (٢٣٦٤/٦)، وتاج العروس، مادة: (روي)، (٣٨/١٩٨).

(٦) انظر: المطلع على أبواب المقنع للبلعي (ص/٤٦٠).

(٧) انظر: الطبقات السننية للغزي (١/٣٤-٣٦)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين =

ويؤكد هذا الأمر: ما ذكره شمس الدين البعلبي، بقوله: «وهي -أي: الرواية- الحكم المروي عن الإمام أحمد... وكذا هي في اصطلاح أصحاب أبي حنيفة ومالك.

والشافعي^(١) يعبرون عن ذلك بالقول، فيقولون: فيها قول، وقولان، وأقوال للشافعي^(٢).

ويصطلح علماء الحنفية على أن قولهم: «وعنه» يدل على الرواية^(٣).

أمثلة الرواية عند الحنفية:

المثال الأول: يقول أبو بكر السرخسي: «لو نذر صلاةً بغير قراءة، لا يلزمه شيء، إلا في رواية عن أبي يوسف، رحمته الله»^(٤).

المثال الثاني: يقول أبو بكر السرخسي -أيضاً-: «إذا تذكّر القنوت -أي: قنوت الوتر- وهو رакع: ففيه روايتان: في إحداهما: يعود... وفي الرواية الأخرى: لا يعود للقنوت»^(٥).

المثال الثالث: يقول ابن عابدين لما ذكر من يجب عليه الغسل: «أو ولدت ولم ترَ دمًا، هذا قول الإمام، وبه أخذ أكثر المشايخ. وعند أبي يوسف، وهو رواية عن محمد: لا غُسل عليها»^(٦).

ثانياً: الرواية عند المالكية:

جاء مصطلح: (الرواية) عند المالكية في مدوناتهم المذهبية، وقد أبانوا عن معناه، والغالب في إطلاق الرواية عندهم، أنها: القول المنقول عن الإمام مالك نفسه.

= (ص/ ٦٠-٦٣)، ورد المختار على الدر المختار له (١/ ٢٢٥)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/ ٢٤٤-٢٤٩) مع المصباح في رسم المفتي.

(١) لعل الصواب: «والشافعية». (٢) المطلع على أبواب المقنع (ص/ ٤٦٠).

(٣) انظر: عمدة الرعاية للكنوي (ص/ ١٧). (٤) المبسوط (١/ ١٨٢).

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٣٤). (٦) رد المختار على الدر المختار (١/ ٥٥٩).

يقول القاضي ابن فرحون: «الروايات: أقوال مالك، رحمه الله»^(١).

ومما ذكره القاضي ابن فرحون هو الأغلب عند المالكية؛ إذ قد يُطلق مصطلح: (الرواية) على أقوال غير الإمام مالك ممن هم على مذهبه، ولذا عبّر الحطاب حين عرّف مصطلح: (الرواية) بالأغلبية، فقال: «الروايات غالباً: أقوال مالك»^(٢).

أمثلة الرواية عند المالكية:

المثال الأول: يقول ابن شاس^(٣): «الجلد المدبوغ طاهرٌ ظاهرٌ وباطناً، وجائز بيعه على إحدى الروایتين... والأخرى - وهي المشهورة من المذهب - أنه طاهرٌ طهارة مخصوصة، يجوز بها استعماله في الياسات، وفي الماء وحده... ولا يجوز بيعه»^(٤).

المثال الثاني: يقول ابن الحاجب: «النفاس: الدم الخارج للولادة. وفي تحديد أكثره بستان، أو بالعادة، وإليه رجّع - أي: الإمام مالك - روايتان»^(٥).

المثال الثالث: يقول ابن شاس تحت مسألة: (موانع الحج):

- (١) كشف النقاب الحاجب (ص/١٢٨).
- (٢) مواهب الجليل (١/٤٠). وانظر: منار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٤٧).
- (٣) هو: عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار بن عشائر الجذامي السعدي، جلال الدين أبو محمد، أحد أعيان مذهب المالكية وشيوخه بمصر، أقبل على تعلم السنة النبوية والاشتغال بها، كان علامةً فقهياً فاضلاً عارفاً بمذهبه وبقواعده، غاية في الورع والتحري، تولى منصب الإفتاء والتدريس بمدرسة المالكية، وتخرج به عدد من علماء المالكية، له عدة مؤلفات، منها: عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، توفي مرابطاً بغير دمياط سنة ٦١٦ هـ وقيل: ٦١٠ هـ. انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/٤٦٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٦١)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٩٨)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٤٤٣)، والوفيات لابن قنفذ (ص/٣٠٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (٧/١٢٣)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١٦٥)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٣٠).
- (٤) عقد الجواهر الثمينة (١/٣١).
- (٥) جامع الأمهات (ص/٧٩).

«الخامس: الأبوة، فلأبوين منع الولد من التطوع بالحج، ومن تعجيل الفرض على إحدى الروایتين»^(١).

ثالثاً: الرواية عند الشافعية:

لم أقف على تعريف محدّد للرواية عند الشافعية - فيما رجعت إليه من مصادرهم - ويقلّ استعمالهم في نقل المذهب لهذا المصطلح؛ ولعلّ مردّ هذا الأمر عائداً إلى استغنائهم عنه بمصطلحي: (القول القديم)، و(القول الجديد) في نقل أقوال إمامهم، وقد تقدّم كلام شمس الدين البعلي قبل قليل.

رابعاً: الرواية عند الحنابلة:

جاء مصطلح: (الرواية) كثيراً في مؤلفات علماء الحنابلة، وقد سبقوا غيرهم من المذاهب في كثرة استعمالهم له، ولعلّ مردّ هذا الأمر عائداً إلى طبيعة المذهب الحنبلي؛ لأنّه مذهب قائم على ما نُقل عن الإمام أحمد من روايات، فالعمدة في المذهب الحنبلي على ما جاء عن إمامهم من روايات منقولة.

والرواية عند الحنابلة هي: نصّ الإمام أحمد المنقول عنه^(٢).

يقول تقي الدين ابن تيمية: «قال ابن حمدان: الروايات المطلقة: نصوص للإمام أحمد»^(٣).

ويصطلح علماء الحنابلة على أنّ قولهم: «وعنه» يدلّ على الرواية المتقدّم بيانها^(٤).

يقول شمس الدين البعلي: «قوله - أي: ابن قدامة - بعد ذكر المسألة:

(١) عقد الجواهر الثمينة (١/٤٤٦). (٢) انظر: المسودة (٢/٩٤٦).

(٣) المصدر السابق. ولم أقف على قول ابن حمدان في (صفة الفتوى)، وانظر: ابن حنبل - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٣٦).

(٤) انظر: المسودة (٢/٩٤٦).

«وعنه» عبارة عن رواية عن الإمام، والضمير فيه له، وإن لم يتقدم له ذكر؛ لكونه معلوماً، فهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١)، والضمير للقرآن، مع عدم ذكره لفظاً، ف«عنه» جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: نَقَلَ ناقلٌ عنه، أو نَقَلَ أصحابه عنه، وفَعَلَ ذلك المتأخرون اختصاراً، وإلا فالأصل أن يُقال: نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ الْإِمَامِ كَذَا^(٢).

أمثلة الرواية عند الحنابلة:

المثال الأول: يقول الموفق ابن قدامة في صفة الصلاة: «ثم يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، وليست من الفاتحة، وعنه: أنها منها»^(٣).

المثال الثاني: يقول ابن النجار: «وعن أحمد - رحمه الله تعالى - رواية أخرى: أن الفرض أكد»^(٤)، أي: أكد من الواجب.

المثال الثالث: يقول المرداوي: «شهادة العبد لا تخلو: إما أن تكون في الحدود والقصاص، أو في غيرهما: فإن كانت في غيرهما: قُبِلَتْ على الصحيح من المذهب.

ونَقَلَ أبو الخطاب رواية: يُشترط في الشهادة الحرية»^(٥).

ثانياً: الرواية المخرجة:

وَرَدَ مصطلح: (الرواية المخرجة) عند علماء المالكية والحنابلة، ولم أقف على استعمال هذا المصطلح عند علماء الحنفية والشافعية، فيما رجعت إليه من مصادر.

أولاً: الرواية المخرجة عند المالكية:

يقل استعمال علماء المالكية لمصطلح: (الرواية المخرجة)، ولم أقف

(١) من الآية رقم (١) من سورة القدر. (٢) المطلع على أبواب المقنع (ص/٤٦٠).

(٣) المقنع (٣/٤٢٩-٤٣٣) مع الإنصاف والشرح الكبير.

(٤) شرح الكوكب المنير (١/٣٥٢). (٥) الإنصاف (١٢/٦٠).

لهم على تعريفٍ محددٍ لها، فيما رجعتُ إليه مِنْ مصادرهم.
وَمِنْ خِلَالِ تَأَمُّلِ الموضعِ الذي وردَ فيه مصطلح: (الرواية المخرَّجة)،
ظَهَرَ لي أَنَّ معناها عندهم أَنَّها: الرواية المقيسة على ما نصَّ عليه الإمام
مالك.

مثال الرواية المخرَّجة عند المالكية:

يقولُ الجلاب^(١): «وَمَنْ نَذَرَ اعتكافَ يومٍ بعينه، فَمَرَضَهُ، فَإِنَّهَا تتخرَّجُ
على روايتين:

إحداهما: أَنَّ عليه القضاء. والأخرى: أَنَّهُ ليس عليه القضاء، وهذه
مخرَّجةٌ على الصيام، إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يومٍ بعينه، فَمَرَضَهُ أو حاضتِ المرأةُ...
لا قضاءً عليه»^(٢).

ثانياً: الرواية المخرَّجة عند الحنابلة:

استعمل علماء الحنابلة مصطلح: (الرواية المخرَّجة)، وعرَّفَتْ بِأَنَّها
المقيسة على ما نصَّ عليه الإمام أحمد، على القولِ بنسبة ما قيسَ على كلامِ
الإمام إليه^(٣).

يقولُ المرداويُّ: «وإنْ كان - أي: قول بعض أصحاب الإمام أحمد -
مأخوذاً مِنْ نصوص الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - ومخرَّجاً منها،
فهي رواياتٌ مخرَّجةٌ له، ومنقولةٌ مِنْ نصوصه إلى ما يشبهها مِنَ المسائل،

(١) هو: أبو القاسم ابن الجلاب، وقد اختلف في اسمه، ف قيل: عبيد الله بن الحسين بن الحسن،
وقيل: عبيد الله بن الحسين، وقيل: الحسين بن الحسن، تفقه بأبي بكر الأبهري المالكي،
كان من شيوخ المذهب المالكي في بغداد، علامةً فقيهاً أصولياً حافظاً، من مؤلفاته: كتاب
في مسائل الخلاف، والتفريع، توفي كهلاً وهو راجع من الحج سنة ٣٧٨هـ. انظر ترجمته
في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٥٧)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/٧٦)،
وسير أعلام النبلاء (١٦/٣٨٣)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٤٠٦)، وشجرة النور
الزكية لمخلوف (١/٩٢).

(٣) انظر: المسودة (٢/٩٤٦).

(٢) التفريع (١/٣١٣).

إن قلنا: ما قيسَ على كلامه مذهبٌ له^(١).

ويتفق معنى الرواية المخرّجة عند علماء المالكية والحنابلة مع القول المخرّج عند الشافعية، كما سيأتي بيانه.

وغالب الروايات المخرّجة في مذهب الحنابلة لا تُذكرُ معها الرواية المنصوصة عن الإمام أحمد التي هي الأصل في القياس، يقول المرداوي: «إطلاق الرواية المخرّجة من غير ذكر التخرّيج كثير في كلام الأصحاب»^(٢).

أمثلة الرواية المخرّجة عند الحنابلة:

المثال الأول: يقول المرداوي: «ظاهر كلام المصنّف - أي: ابن قدامة - جواز الاستجمار بالمغصوب ونحوه... وهو رواية مخرّجة»^(٣).

المثال الثاني: يقول ابن مفلح: «وتجب - أي: زكاة الفطر - على كل مسلم، حرّ، ومكاتب... وقيل: لا تجب على غير مخاطب بالصوم. وعنه رواية مخرّجة: تجب على مرتد»^(٤).

الفرع الثاني:

التنبيه

أولاً: التعريف اللغوي للتنبيه:

التنبيه: مصدرٌ من الفعل نَبَّه، يُقال: نَبَّهْتُ نَبْهًا، بناءً على القاعدة الصرفية فيما إذا كان الفعل على وزن: (فَعَّل)، وكان صحيحاً، فمصدره على وزن: (تَفَعَّل)^(٥).

(١) الإنصاف (٢٥٦/١٢). (٢) المصدر السابق (٧/٢).

(٣) الإنصاف (١٠٩/١). (٤) الفروع (٢١٠/٤ - ٢١١).

(٥) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١١٩/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى (٣٢٣/٣).

وتدُلُّ مادة: (نبه) على ارتفاعٍ وسموٍّ، كما بيَّنه ابنُ فارس^(١).
يُقَالُ: رجلٌ نَبِيهٌ، وَنَبَهٌ - مثلثة الباء - إذا كان معروفاً شريفاً^(٢)،
ويُقَالُ: نَبِهَ لِلأمرِ نَبَاهاً - من باب: تَعَب - فهو نُبُهٌ.
ويتعدَّى الفعلُ (نبه) بالهمز، والتضعيف^(٣).
والنُّبُه: القيامُ، والانتباه من النوم، يقال: نَبَّهَهُ، وَأَنبَهَهُ مِنَ النومِ،
فَتَنَّبَهَ، وَأُنْتَبَهَ^(٤).

يقولُ ابنُ منظورٍ: «انتبه من نومٍ: استيقظَ، والتنبه مثله»^(٥).
ويُقَالُ: نَبِهْتُ لِلأمرِ، إذا فطنْتُ، وهو الأمرُ تنسأه، ثُمَّ تَتَنَّبَهُ لَهُ^(٦).
وَنَبَّهَهُ مِنَ الغفلةِ، فانتَبَهَ، وَتَنَّبَهُ: أَيْقَظَهُ^(٧). وَنَبَّهْتُ عَلَى الشَّيْءِ: أَوْقَفْتُهُ عَلَيْهِ،
فَتَنَّبَهُ عَلَيْهِ^(٨).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للتنبيه:

وَرَدَ مصطلحُ: (التنبيه) في نقلِ المذهبِ عند علماءِ الحنابلةِ على وجهِ
الخصوصِ^(٩)، فلم أقفْ له على ذكرٍ عند غيرِهِم مِنَ المذاهبِ، فيما رجعتُ
إليه مِنْ مصادر.

والمراءُ بالتنبيه عند الحنابلة: قولُ الإمامِ أحمدَ الذي لم يُنسبْ إليه

-
- (١) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (نبه)، (٣٨٤/٥).
(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (نبه)، (٣٢٧/٦)، ومقاييس اللغة، مادة: (نبه)، (٣٨٤/٥)،
ولسان العرب، مادة: (نبه)، (٥٤٧/١٣)، والقاموس المحيط، مادة: (نبه)، (ص/١٦١٩).
(٣) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (نبه)، (ص/٤٨٣).
(٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (نبه)، (٣٢٧/٦)، ولسان العرب، مادة: (نبه)، (٥٤٧/١٣).
(٥) لسان العرب، مادة: (نبه)، (٥٤٦/١٣). وانظر: تهذيب اللغة، مادة: (نبه)، (٣٢٧/٦)،
والصحاح، مادة: (نبه)، (٢٢٥٢٢/٦).
(٦) انظر: المصادر السابقة. (٧) انظر: المصادر السابقة.
(٨) انظر: المصادر السابقة.
(٩) انظر: التخریج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٣٤٧).

بعبارة صريحة دالة عليه، بل يُفهم منه أنه قوله، ممّا تُوحي إليه العبارة، ويدلّ عليه السياق^(١).

وعرفه الدكتور ناصر الميمان بأنه قول الإمام الذي لم ينسب إليه بعبارة صريحة دالة عليه، بل يفهم فهماً ممّا تُوحي إليه العبارة، ويدلّ عليه السياق^(٢).

وذلك مثل سياق الإمام حديثاً يدلّ على حكم ما، يسوقه ويُحسنه^(٣).
ويعبرُ علماء الحنابلة في مدوناتهم عن التنبيه بقولهم: أوماً إليه، أو: أشار إليه، أو: دلّ كلامه عليه، أو: توقف فيه، ونحو ذلك^(٤).

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: «وهي - أي: التنبيهات - في حكم المنصوص عليه، وإن لم يكن منصوصاً عليه بصريح اللفظ، أو بدلالة العبارة، بل بلازم النص، أو بالإشارة»^(٥).

أمثلة للمراد بالتنبيه عند الحنابلة:

المثال الأول: يقول الموفق ابن قدامة: «وإن كثر ذلك - أي: سكوت المصلي أثناء قراءة الفاتحة - استأنف قراءتها، إلا أن يكون السكوت مأموراً به، كالمأموم يشرع في قراءة الفاتحة، ثم يسمع قراءة الإمام، فينصت له، فإذا سكّت الإمام أتم قراءتها، وأجزأته، أوماً إليه أحمد»^(٦).

المثال الثاني: يقول المرداوي: «قول التابعي: أُمِرنا، أو: نُهِينا، أو: من السنة، كقول الصحابي ذلك عند أصحابنا، وأوماً إليه أحمد في: «من السنة»، لكنّه كالمرسل»^(٧).

(١) انظر: المصدر السابق، وابن حنبل - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٣٦).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق التوضيح للشويكي (١/١١٣).

(٣) انظر: ابن حنبل - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٣٦).

(٤) انظر: المسودة (٢/٩٤٦)، والإنصاف (١٢/٢٤١).

(٥) ابن حنبل - حياته وعصره (ص/٣٣٦).

(٦) المغني (٢/١٥٦). (٧) التحير (٥/٢٠٢٧).

المثال الثالث: يقول المرداوي - أيضاً - : «قال ابن عقيل: إن نسيها - أي: الفاتحة - في ركعة أتى بها فيما بعدها مرتين، ويعتد بها، ويسجد للسهو، قال في: (الفنون): وقد أشار إليه أحمد»^(١).

الفرع الثالث:

القول

أولاً: التعريف اللغوي للقول:

الْقَوْلُ: مصدرٌ من الفعلِ قَالَ، يُقَالُ: قَالَ يَقُولُ قَوْلًا، وَقِيلًا، وَقَوْلَةً، وَمَقَالَةً، وَمَقَالًا^(٢).

وَذَهَبَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْقِيلَ وَالْقَالَ اسْمَانِ، وَلَيْسَا مُصْدَرَيْنِ^(٣).
وَيَجْمَعُ الْقَوْلَ عَلَى أَقْوَالٍ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ: أَقَاوِيلُ^(٤).

وَمَعْنَى الْقَوْلِ: الْكَلَامُ وَالنُّطْقُ^(٥)، أَوْ كُلُّ لَفِظٍ مَذَلَّ^(٦) بِهِ اللِّسَانُ تَامًّا، أَوْ نَاقِصًا^(٧).

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: يُسْتَعْمَلُ الْقَوْلُ فِي الْخَيْرِ، وَفِي الشَّرِّ، أَمَّا

(١) الإنصاف (١١٢/٢).

(٢) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد، مادة: (قول)، (٩٧٦/٢)، ولسان العرب، مادة: (قول)، (٥٧٣/١١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (قول)، (ص/٤٢٤)، والقاموس المحيط، مادة: (قول)، (ص/١٣٥٨).

(٣) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (قول)، (ص/٤٢٤).

(٤) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد، مادة: (قول)، (٩٧٦/٢)، ولسان العرب، مادة: (قول)، (٥٧٣/١١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (قول)، (ص/٤٢٤)، والقاموس المحيط، مادة: (قول)، (ص/١٣٥٨).

(٥) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (قول)، (٣٠١/٩)، ولسان العرب، مادة: (قول)، (٥٧٣/١١)، والقاموس المحيط، مادة: (قول)، (ص/١٣٥٨)، وتاج العروس، مادة: (قول)، (٣٠/٢٩٣).

(٦) المذل: الإفشاء. انظر: القاموس المحيط، مادة: (مذل)، (ص/١٣٦٦).

(٧) انظر: لسان العرب، مادة: (قول)، (٥٧٢/١١)، والقاموس المحيط، مادة: (قول)، (ص/١٣٥٨).

القالُ والقليلُ والقالَةُ، ففي الشر^(١).

وقد رُدَّت التفرقةُ بمجيء القيل والقال في الخير^(٢)، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَنْتَبِهُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤).

ويُستعملُ القولُ على أوجهٍ، حكاها الراغبُ الأصفهاني، منها:
الأول: المركَّبُ من الحروفِ المبرَزِ بالنطقِ، مفرداً أو جملةً، فالمفردُ، كقولك: زيدٌ، والجملةُ، كقولك: زيدٌ منطلقٌ.
الثاني: للمتصوِّرِ في النفسِ قبلَ الإبرازِ باللفظِ، تقول: في نفسي قولٌ لم أظهره.

الثالث: الاعتقادُ، نحو قولك: فلانٌ يقولُ بقولِ أبي حنيفة^(٥).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للقول:

وَرَدَ مصطلح: (القول) عند بعض المذاهبِ الفقهية المتبوعة^(٦):
أولاً: القول عند المالكية:

جاء مصطلح: (القول) و(الأقوال) عند علماء المالكية، وأرادوا به:
أقوالُ أصحابِ الإمامِ مالكٍ وآرائهم، ومن بعدهم من المتأخرين^(٧).

(١) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (قول)، (٣٠٤/٩)، ولسان العرب، مادة: (قول)، (٥٧٣/١١)، والقاموس المحيط، مادة: (قول)، (ص/١٣٥٨)، وتاج العروس، مادة: (قول)، (٣٠/٢٩٣).

(٢) انظر: تاج العروس، مادة: (قول)، (٢٩٣/٣٠). ولم أقف على شاهد لكلمة «القال» في الخير.

(٣) من الآية (١٢٢) من سورة النساء. (٤) من الآية (٨٨) من سورة الزخرف.

(٥) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة: (قول)، (ص/٦٨٨).

(٦) استعمال القول عند المذاهب التي لم تنص على معنى محدد له هو بمعناه اللغوي. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩/٢٦٢).

(٧) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/١٢٨)، ومواهب الجليل للحطاب (١/٤٠)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٤٧).

وقد مثلَ الحطاب^(١)، وإبراهيم اللقاني^(٢) للمتأخرين بآبنِ رشيد، وأبي عبد الله المازري.

وإطلاق القول على أقوال أتباع الإمام مالك هو الإطلاق الغالب عند المالكية، وإلا فقد يُسمى المالكية ما جاء عن الإمام مالك قولاً^(٣).

يقول القاضي ابن فرحون: «أما نسبة القولين إلى الأصحاب، فهو الغالب»^(٤).

وهنا تنبيه، وهو: أن لخليل المالكي اصطلاحه الخاص في القولين والأقوال - دون القول - فمراؤه حين يُعبر بالقولين أو بالأقوال أنه لم يطلع في الفرع على أرجحية منصوصة عند علماء المالكية^(٥).

الفرق بين الرواية، والقول عند المالكية:

من خلال ما سبق من تعريف مصطلح: (الرواية)، ومصطلح: (القول) عند المالكية، يمكن بيان الفرق بينهما: بأن الغالب في اصطلاح (الرواية) إطلاقه على ما روي عن الإمام مالك خاصة، أما مصطلح: (القول)، فالغالب إطلاقه على ما جاء عن أصحاب الإمام مالك، وقد يطلق على ما جاء عن الإمام مالك^(٦)، ولذا فكل رواية قول، دون العكس.

أمثلة القول عند المالكية:

المثال الأول: يقول ابن الحاجب: «والجمع بينهما - أي: بين الماء والحجارة في إزالة الخارج من الإنسان - أولى، فإن انتشر، فالماء باتفاق،

(١) انظر: مواهب الجليل (١/٤٠).

(٢) انظر: منار أصول الفتوى (ص/٣٤٧).

(٣) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/١٢٩)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٤٧).

(٤) كشف النقاب الحاجب (ص/١٣٠). (٥) انظر: مختصر خليل (ص/٨).

(٦) انظر: البحث الفقهي للدكتور إسماعيل عبد العال (ص/١٩٠).

وإن كان قريباً جداً: فقولان^(١).

المثال الثاني: يقول خليل المالكي: «هل الأفضل كثرة السجود، أو طول القيام؟ قولان^(٢)».

المثال الثالث: يقول ابن شاس: «وإن أفطر في القضاء متعمداً، فهل يجب عليه قضاء الأصل فقط، أو قضاؤه وقضاء القضاء؟ قولان^(٣)».

ثانياً: القول عند الشافعية:

انتشر في مدونات الشافعية مصطلح: (القول)، ويختلف اصطلاحهم في استعماله عن اصطلاح المالكية، فالمراد بالقول أو بالأقوال عند الشافعية هو: آراء الإمام الشافعي فقط^(٤).

يقول المرتضى الزبيدي: «أما القول، فما كان مصرحاً به من الإمام^(٥)».

أقسام مصطلح: (القول) عند الشافعية:

يُقسَّم علماء الشافعية مصطلح: (القول) إلى قسمين:

القسم الأول: القول القديم.

القسم الثاني: القول الجديد.

القسم الأول: القول القديم.

جاء في مدونات المذهب الشافعي مصطلح: (القول القديم)، ويعنون

(١) جامع الأمهات (ص/٥٢). (٢) مختصر خليل (ص/٣٤).

(٣) عقد الجواهر الثمينة (١/٣٦٧).

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/٦٥)، والابتهاج في اصطلاح المنهاج للعلوي (١/٨٢) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري، وسلم المتعلم المحتاج للأهدل (١/١٢٠).

مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٥) إتحاف السادة المتقين (١/٢٨٥).

به: ما قاله الإمام الشافعي بالعراق، أو قبل انتقاله إلى مصر^(١).

والغالب رجوع الإمام الشافعي عن أقواله القديمة^(٢).

ومن رِوَاة القول القديم عن الإمام الشافعي: الإمام أحمد بن حنبل، والزعفراني^(٣)، والكرايسي^(٤)، وأبو ثور^(٥).

(١) انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (٦٨/١)، والاستغناء في الفرق والاستثناء للبكري (٢٦٤/١)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/١٢٥)، ونهاية المحتاج للرملي (٤٣/١)، وتحفة المحتاج للهيتمي (٥٤/١)، ومختصر الفوائد المكية للسقاف (ص/١١١)، والابتهاج في اصطلاح المنهاج للعلوي (٨٢/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري، وسلم المتعلم المحتاج للأهدل (١٢٠/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) هو: الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني البغدادي، أبو علي، ولد سنة بضع وسبعين ومائة، كان علامة إماماً فقيهاً محدثاً ثقةً ثباتاً جليلاً عالي الرواية، فصيحا بليغاً، روى عن الإمام الشافعي مذهبه القديم، وهو أثبت من رواه عنه، توفي بغداد سنة ٢٦٠هـ وهو في عشر التسعين. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٤٢١/٨)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/٩٩)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٧٣/٢)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/١٦٠)، وتهذيب الكمال للمزي (٦/٣١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٢٦٢)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/١١٤).

(٤) هو: الحسين بن علي بن يزيد الكرايسي البغدادي، أبو علي، كان إماماً فقيهاً أصولياً علامة متكلماً جليلاً، جامعاً بين الحديث والفقه، ذكياً فطناً فصيحا، من بحور العلم، تفقه أولاً على مذهب أهل الرأي، ثم تفقه للإمام الشافعي، وهو أحد رواة مذهب الإمام الشافعي القديم، من مؤلفاته: أسماء المدلسين، وكتاب الإمامة، وكتاب الشهادات، وكتاب في المقالات، توفي سنة ٢٤٨هـ وقيل: ٢٤٥هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٨/٦١١)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٠١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/١٣٢)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٧٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (١/٥٤٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/١١٧)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٢٦).

(٥) انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (٦٨/١)، والاستغناء في الفرق والاستثناء للبكري (٢٦٤/١)، ونهاية المحتاج للرملي (٤٣/١)، وتحفة المحتاج للهيتمي (٥٤/١)، ومختصر الفوائد المكية للسقاف (ص/١١١).

وأبو ثور، هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أبو ثور وأبو عبدالله، ولد في حدود سنة ١٧٠هـ ممن لازم الإمام الشافعي، وروى عنه قوله القديم، كان فقيهاً جليلاً حافظاً ورعاً فاضلاً خيراً ثقةً مأموناً، أحد شافعية بغداد، قال عنه الإمام أحمد: «أعرفه بالسنة =

وقد يُعبّر بعض علماء الشافعية بالقديم، ومرادهم به القول القديم^(١).

أمثلة القول القديم عند الشافعية:

المثال الأول: يقول محيي الدين النووي: «القول القديم: إنَّ مسح أسفل الخفّ الذي لصقت به نجاسة كافٍ في جواز الصلاة فيه، مع أنّه نجسٌ عُفي عنه»^(٢).

المثال الثاني: يقول أبو الحسين العمراني^(٣): «إذا أصابت الأرض نجاسة ذائبة، فطلعت عليها الشمس، وهبت عليها الرياح، حتى ذهب لونها وأثرها وريحها، ففيه قولان: قال في القديم: تطهر...»^(٤).

المثال الثالث: يقول محيي الدين النووي: «يبقى - أي: وقت المغرب - حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم»^(٥).

القسم الثاني: القول الجديد:

جاء في مدونات المذهب الشافعي مصطلح: (القول الجديد)، ويعنون

= منذ خمسين سنة، هو عندي في مسلاخ سفيان الثوري، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٥٧٦/٦)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/٨٩)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦/١)، وسير أعلام النبلاء (٧٢/١٢)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٧٤/٢).

(١) انظر: منهاج الطالبين للنووي (٧٦/١)، وسلم المتعلم المحتاج للأهدل (١٢٠/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٢) المجموع شرح المذهب (٩٧/١).

(٣) هو: يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عبد الله بن محمد بن موسى بن عمران العمراني اليماني، ولد سنة ٤٨٩هـ كان شيخ الشافعية باليمن، إماماً زاهداً ورعاً خيراً، مشهور الاسم، بعيد الصيت، عارفاً بالفقه والأصول والخلاف والكلام والنحو، وكان يحفظ مذهب الشيرازي، رحل إليه الطلاب للدراسة عليه، من مؤلفاته: البيان - شرح فيه المذهب للشيرازي - وغرائب الوسيط، ومقاصد اللمع، ومناقب الإمام الشافعي، توفي سنة ٥٥٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات فقهاء اليمن للجعدي (ص/١٧٤)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٢٧٨)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٣٦/٧)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٢١٢)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٢١٠).

(٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤٤٦/١). (٥) منهاج الطالبين (١٤١/١).

به: ما قاله الإمام الشافعي بمصر، تصنيفاً أو إفتاء^(١).

ومن رواة القول الجديد عن الإمام الشافعي: البويطي^(٢)، والمزني، والربيع المرادي^(٣).

وقد يُعبرُ بعضُ علماء الشافعية بالجديد، ومرادهم به القول الجديد^(٤).

(١) انظر: الاستغناء في الفرق والاستثناء للبكري (٢٦٤/١)، ونهاية المحتاج للرمل (٥٠/١)، ومغني المحتاج للشربيني (١٣/١)، ومختصر الفوائد المكية للسقاف (ص/١١١)، وسلم المتعلم المحتاج للأهدل (١٢٠/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٢) هو: يوسف بن يحيى البويطي، أبو يعقوب المصري، من أصحاب الإمام الشافعي، لازمه مدة، وتخرج به، وفاق الأقران، وقد حبس في فتنة خلق القرآن ولم يُجب، كان من أهل الدين والعلم والفهم والعمل، علامة زاهداً عابداً، إماماً ربانياً، يرد على أهل البدع، حسن النظر، قال عنه الإمام الشافعي: «ليس في أصحابي أحد أعلم من البويطي»، من مؤلفاته: المختصر الكبير، والمختصر الصغير، والفرائض، توفي بالعراق سنة ٢٣١هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٤٣٩/١٦)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/٩٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٦٠/٧)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٠٢/٨)، وسير أعلام النبلاء (٥٨/١٢)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٦٢/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٤٣/٣).

(٣) انظر: الاستغناء في الفرق والاستثناء للبكري (٢٦٤/١)، ونهاية المحتاج للرمل (٥٠/١)، ومغني المحتاج للشربيني (١٣/١)، ومختصر الفوائد المكية للسقاف (ص/١١١).

والربيع المرادي، هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم، أبو محمد، ولد سنة ١٧٤هـ صاحب الإمام الشافعي، وراوي كتبه، كان إماماً محدثاً فقيهاً كبيراً، سليم الصدر، ثقة ثبتاً، وقال عنه الشافعي: «إنه أحفظ أصحابي»، وقال أيضاً: «الربيع راويتي»، كان مؤذن المسجد الجامع بفسطاط مصر، طال عمره، وازدحم عنده أصحاب الحديث، قيل عنه: إنه بطيء الفهم، توفي بمصر سنة ٢٧٠هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/٩٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٥٢/٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٨٧/٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١٤٨/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٣٢/٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٣٩/١)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٢٤).

(٤) انظر: منهاج الطالبين للنووي (٧٦/١)، وسلم المتعلم المحتاج للأهدل (١٢٠/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

أمثلة القول الجديد عند الشافعية:

المثال الأول: يقول محيي الدين النووي: «مَنْ لم يجد ماءً ولا تراباً لزمه في الجديد: أَنْ يصلي الفرض، ويُعيد»^(١).

المثال الثاني: يقول إمام الحرمين الجويني: «وممَّا نذكره... أَنَّ الرجلَ إذا انفرد بنفسه في الصلاة، وكان ذلك في موضع لم يَنْتَه إليه صوت مؤذن، فظاهر المذهب: أَنَّهُ يُؤذَنُ وَيُقِيمُ، وهو المنصوص عليه في الجديد»^(٢).

المثال الثالث: يقول أبو القاسم الرافعي: «لو اعتكفت المرأة في مسجد بيتها، وهو المعتزل المهيأ للصلاة، هل يصح؟ فيه قولان: الجديد - وبه قال مالك وأحمد - : لا»^(٣).

ثالثاً: القول عند الحنابلة:

المراد بالقول عند الحنابلة: ما قاله علماء المذهب الحنبلي منسوباً إلى الإمام أحمد^(٤).

يقول المرداوي: «القول يشمل: الوجه، والاحتمال، والتخريج، وقد يشمل الرواية - وهو كثير في كلام المتقدمين، كأبي بكر وابن أبي موسى^(٥)، وغيرهما - والمصطلح الآن على خلافه»^(٦).

(١) منهاج الطالبين (١/ ١٣٠). (٢) نهاية المطالب (٢/ ٤٥).

(٣) العزيز في شرح الوجيز (٣/ ٢٦٢).

(٤) انظر: مقدمة تحقيق شرح الزركشي على مختصر الخرقي (١/ ٦٧)، ومقدمة تحقيق الانتصار في المسائل الكبار (١/ ١٨٣)، والاصطلاحات الفقهية عند الحنابلة للدكتور عبد الكريم اللاحم (ص/ ٢٣١)، ومقدمة تحقيق التوضيح للشويكي (١/ ١١٨).

(٥) هو: محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي، ولد سنة ٣٤٥هـ من أعيان المذهب الحنبلي، كان سامي الذكر، عالي القدر، محدثاً فقهياً أصولياً، كانت له حلقة بجامع المنصور يفتي بها، وقد تولى منصب القضاء، من مؤلفاته: الإرشاد إلى سبيل الرشاد، توفي سنة ٤٢٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٣٥)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/ ٦٩١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/ ٣٤٢)، والمنهج الأحمد للعلمي (٢/ ٣٣٦)، والدر المنضد له (١/ ١٩٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥/ ١٣٨).

(٦) الإنصاف (١/ ٦ - ٧). وانظر: مقدمة تحقيق التوضيح للشويكي (١/ ١١٨).

ويتبين من كلام المرداوي، أنَّ ما يطلقُ عليه مصطلح: (القول) عند متقدمي الحنابلة أوسع مما يطلقُ عليه في اصطلاح مَنْ بعدهم؛ إذ يشملُ (القول) عند متقدمي الحنابلة: ما قاله الإمام، وأصحابه، أمَّا ما استقرَّ عليه اصطلاح متأخري الحنابلة، فالقول: ما قاله علماؤهم، دون ما قاله الإمام.

ويتحدث تقيُّ الدين ابنُ تيمية عن القولين، فيقول: «أمَّا القولانِ هنا، فقد يكونُ الإمامُ نصَّ عليهما -كما ذكره أبو بكرٍ عبد العزيز في: (زاد المسافر)- أو نصَّ على أحدهما وأومأ إلى الآخر، وقد يكون مع أحدهما: وجهٌ أو تخريجٌ أو احتمالٌ بخلافه»^(١).

ويحتملُ أنَّ ما ذكره تقيُّ الدين اصطلاحٌ خاصٌّ بـ(القولين)، ويحتملُ حملُه على اصطلاحٍ متقدمي علماء الحنابلة.

أمثلة القول عند الحنابلة:

المثال الأول: يقولُ المرداويُّ أثناء حديثه عن أذانِ الجنب: «إنَّ كان أذانه في مسجدٍ: فإنَّ كانَ مع جوازِ اللَّبَثِ... صحَّ، ومع تحريمِ اللَّبَثِ، فهو كالأذانِ والزكاةِ في مكانٍ غَضِبَ، وفي ذلك: قولان»^(٢).

المثال الثاني: يقولُ ابنُ مفلحٍ: «هلْ لِمَنْ له الحضائنةُ أنْ يسقطها ويتنزلَ عنها؟ على قولين»^(٣).

وما سيأتي من أمثلة: للوجه، والاحتمال، والتخريج صادقةٌ على مصطلح: (القول) عند الحنابلة.

(١) المسودة (٩٤٧/٢).

(٢) الإنصاف (٤١٥/١).

(٣) الفروع (٣٤٢/٩).

الفرع الرابع:

الوجه

أولاً: التعريف اللغوي للوجه:

الوجه: في أصله: الجارحةُ المعروفة^(١)، ويطلق على مستقبل كل شيء^(٢)؛ إذ لما كان الوجه أول ما يُستقبل، وأشرف ما في ظاهر البدن، استعمل في مستقبل كل شيء، وأشرفه^(٣).

يُقال: أَيْتَهُ وَجْهُ النهار، أي: في أوله^(٤)، وَجْهُ الرجل، أي: صار ذا جاءٍ وقدر^(٥)، ووجوه البلد: أشرافه^(٦).

يقول ابن فارس: «الواو والجيم والهاء أصل واحد، يدل على مقابلة الشيء، والوجه: مستقبل لكل شيء»^(٧).

ويجمع وجه على: أوجه، ووجوه^(٨).

ومن معاني الوجه:

أولاً: نفس الشيء، وذاته^(٩)، فيُعبر عن الذات بالوجه، تقول: وجهي

(١) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (وجه)، (٣٥١/٦)، والصحاح، مادة: (وجه)، (٢٢٥٤/٦)، ومفردات ألفاظ القرآن للأصبهاني، مادة: (وجه)، (ص/٨٥٥).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (وجه)، (٣٥١/٦)، ومقاييس اللغة، مادة: (وجه)، (٨٨/٦)، ولسان العرب، مادة: (وجه)، (٥٥٥/١٣).

(٣) انظر: المصادر السابقة، والقاموس المحيط، مادة: (وجه)، (ص/١٦٢٠).

(٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (وجه)، (٣٥٣/٦).

(٥) انظر: الصحاح، مادة: (وجه)، (٢٢٥٥/٦).

(٦) انظر: لسان العرب، مادة: (وجه)، (٥٥٦/١٣).

(٧) مقاييس اللغة، مادة: (وجه)، (٨٨/٦).

(٨) انظر: الصحاح، مادة: (وجه)، (٢٢٥٥/٦)، والقاموس المحيط، مادة: (وجه)، (ص/١٦٢٠).

(٩) انظر: القاموس المحيط، مادة: (وجه)، (ص/١٦٢٠)، وتاج العروس، مادة: (وجه)، (٥٣٦/٣٦).

إليك، أي: ذاتي^(١).

ثانياً: القليلُ من الماء^(٢).

والوجهُ والجهةُ بمعنى واحدٍ، والهَاءُ عوضٌ من الواو^(٣).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للوجه:

ذَكَرَ علماءُ الشافعية، وعلماءُ الحنابلة تعريفَ مصطلح: (الوجه)، وسأعرضُ اصطلاحهما بدءاً بالمذهب الشافعي.

أولاً: الوجه عند الشافعية:

استعملَ الشافعيةُ مصطلحَ: (الوجه) مفرداً، ومثنى، ومجموعاً.

ومن أوائل مَنْ بيَّن اصطلاحَ الشافعية في: (الوجه) ابنُ الصلاح^(٤) فيما ظَهَرَ لي - فيما رجعتُ إليه من مصادر الشافعية - وحاصلُ قوله أَنَّ الوجهَ: تخريجُ حكمِ المسألة التي لا نصَّ فيها عن الإمامِ الشافعي، ببنائها على أصولِ الإمامِ الشافعي^(٥).

ويمكنُ تعريفُ مصطلح: (الوجه) أو (الأوجه) بأنها: آراءُ أصحابِ الإمامِ الشافعي المخرَّجةُ على أصوله، والمستنبطةُ مِنْ قواعده^(٦).

يقولُ الدكتورُ علي القره داغي: «الوجوه: وهي الآراء التي استنبطها أصحابُ الإمامِ الشافعي المنتسبون إليه، مِنْ الأصولِ العامة للمذهب،

(١) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (وجه)، (٦/٨٨)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (وجه)، (ص/٥٣٢).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: الصحاح، مادة: (وجه)، (٦/٢٢٥٤)، ولسان العرب، مادة: (وجه)، (١٣/٥٥٦).

(٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٧).

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق، والمجموع شرح المذهب للنووي (١/٦٥)، والبحر المحيط (٦/٢٨).

وفرائد الفوائد للسلمي (ص/١٠٤)، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/٢٨٥)،

والابتهاج في اصطلاح المنهاج للعلوي (١/٨٢) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

بتخريجها على ضوء القواعد التي رَسَمها لهم الإمام الشافعي.
وبعبارة أخرى: ما أدى إليه اجتهادهم على ضوء قواعد المذهب، ولا يخرج عن نطاق المذهب^(١).

وإن اتفق تخريج أصحاب المذهب الشافعي على حكم الفرع، عبّروا عنه بالوجه، وإن اختلفوا في حكمه على قولين، عبّروا عنهما بالوجهين، وإن اختلفوا في حكمه على أكثر من قولين، عبّروا عنها بالأوجه^(٢).

الفرق بين مصطلح: (القول)، ومصطلح: (الوجه) عند الشافعية:
فرّق الشافعية بين مصطلحي: (القول)، و(الوجه): من جهة أنّ (القول) هو رأي الإمام الشافعي في حكم الفرع الفقهي، أمّا (الوجه)، فللفرع الذي لم يرد عن الإمام الشافعي بيان حكمه، لكن أصحاب الإمام بنوا الحكم فيه على قواعد إمامهم وأصوله^(٣).

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: «هناك آراء تُعدّ من مذهب الشافعي، وإن لم يُؤثّر عن الشافعي نصّ فيها، تلك الآراء التي تُعدّ مخرّجة على أصول الشافعي، ولم تكن مخالفة لرأي له، فإنّ هذه تُعدّ من مذهب الشافعي بلا خلاف، وللدقة في القول لا يقول العلماء: إنّها أقوال للشافعي، ولكن يقولون: إنّها أوجه في مذهبه؛ لأنّه لم يقلّها، وإن خُرّجت على أصوله وصارت على قواعد»^(٤).

وقد ذكّر تقي الدين السبكي اتفاق الشافعية على عدم جواز نسبة (الوجه) إلى الإمام الشافعي، وإنّما يُقال: مقتضى قول الإمام الشافعي، أو: من مذهبه، بمعنى: قول أهل مذهبه^(٥).

(١) مقدمة تحقيق الوسيط في المذهب للغزالي (١/٢٣٨).

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/٦٦)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/١٠٤).

(٣) انظر: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/٢٨٥).

(٤) الشافعي - حياته وعصره (ص/٣٢١).

(٥) انظر: قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص/٤١٣-٤١٤).

والحق محيي الدين النووي اجتهدات الشافعية التي لم تؤخذ من أصول الإمام الشافعي بمصطلح: (الوجه)، يقول مقررًا هذا: «الأوجه: لأصحابه - أي: لأصحاب الإمام الشافعي - المنتسبين إلى مذهبه، يخرجونها على أصوله، ويستنبطونها من قواعده، ويجتهدون في بعضها، وإن لم يأخذوه من أصله»^(١).

ولم يرتض تاج الدين ابن السبكي إطلاق النووي، وفصل في الأمر على النحو الآتي:

- ما كان من اجتهدات علماء المذهب الشافعي، ولم يأخذوا بأصله، فإنه لا يُعد من المذهب الشافعي إذا نافي قواعد المذهب.
- وإذا لم ينافِ قواعد المذهب، وناسبها فإنه يُعد منه.
- وإذا لم ينافِ قواعد المذهب، ولم يناسبها ففي إلحاقه بالمذهب تردد^(٢).

وتفصيل تاج الدين ابن السبكي تفصيل جيد.

وقد نصّ تقي الدين السبكي على أنّ رأي الواحد من أصحاب الإمام الشافعي إذا قاله لدليل قام عنده، ولم ينتهض على قواعد المذهب الشافعي، فإنه ينبغي أن لا يُعدّ وجهاً، ونبه إلى أنّ هذا قلّ أن يقع لأصحابه، بل لا يعرف لهم وقوع مثله^(٣).

أمثلة الوجه عند الشافعية:

المثال الأول: ذكر محيي الدين النووي شروط خطبة الجمعة، فقال: «السادس: رفع الصوت... والشرط أن يُسمع أربعين من أهل الكمال، فلو رفع صوته قدر ما يبلّغ، ولكن كانوا كلّهم، أو بعضهم صمّاً:

(١) المجموع شرح المذهب (٦٥/١).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠٤/٢).

(٣) انظر: قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص/٣١٠).

فوجهان»^(١).

المثال الثاني: يقول أبو القاسم الرافعي في مفطرات الصوم: «ولو أخرج لسانه، وعليه الريق، ثم رده، وابتلع ما عليه، ففيه وجهان: أظهرهما: ... أنه لا يبطل صومه»^(٢).

المثال الثالث: يقول ابن الصلاح: «في جواز تقليد الميت: وجهان: أحدهما: لا يجوز... والذي عليه العمل: الجواز...»^(٣).
ثانياً: الوجه عند الحنابلة:

استعمل علماء الحنابلة مصطلح: (الوجه) في مدوناتهم المذهبية، وقد وردَ عندهم مفرداً، ومثنى، ومجموعاً.

وعرّف شمس الدين البعلي الوجهَ بأنه: الحكمُ المنقولُ في المسألة لبعض أصحاب الإمام المجتهدين فيه ممن رآه، فمن بعدهم، جاريّاً على قواعد الإمام^(٤).

وعرّف تقي الدين ابن تيمية الأوجه، بأنها: أقوالُ الأصحاب وتخريجاتهم، إن كانت مأخوذةً من قواعد الإمام أحمد، أو إيمائه، أو دليله، أو تعليقه، أو سياق كلامه وقوته^(٥).

وقريبٌ من تعريف تقي الدين ما ذكره محمد السفاريني^(٦)

(١) روضة الطالبين (٣٨/٢). (٢) العزيز شرح الوجيز (١٩٨/٣).

(٣) أدب المفتي والمستفتي (ص/١٦٠). (٤) المطلاع على أبواب المقنع (ص/٤٦٠).

(٥) المسودة (٩٤٦/٢). وانظر: الإنصاف (٢٥٦/١٢).

(٦) هو: محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني، شمس الدين أبو العون - وقال بعضهم: أبو عبد الله - ولد بسفارين من قرى نابلس سنة ١١١٤هـ نشأ في مسقط رأسه، ثم قصد دمشق، وطلب العلم فيها مشمراً عن ساق الجد والاجتهاد، فكان أحد أعيان المذهب الحنبلي في وقته، فقيهاً محدثاً حافظاً، بَحراً في العلم عالماً عاملاً علامةً متفوقاً جليلاً نحريّاً، صاحب سمّة وقار ومهابة، جسوراً على ردع الظالمين، مكثراً من التأليفات، وقد انتفع به خلقٌ كثير من النجديين والشاميين، من مؤلفاته: شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، وكشف اللثام في شرح عمدة الأحكام، ونتائج الأفكار في شرح حديث سيد الاستغفار، =

بقوله: «الوجه: استنباط الحكم من مفهوم كلام الإمام، أو نحو ذلك»^(١).

ويظهر لي أنَّ السفارينِّي أرادَ تقريبَ معنى مصطلح: (الوجه)، لا تعريفه تعريفاً محدداً؛ بدليل العبارة الواردة في آخر كلامه: «أو نحو ذلك».

وتعريفُ شمس الدين البعلبي أضيقتُ دائرةً من تعريفِ تقيِّ الدين ابن تيمية؛ إذ قَصَرَ البعلبيُّ الوجهَ على الفرعِ المخرَجِ على قواعدِ المذهب، أمَّا تقيُّ الدين ابن تيمية، فجعلَ مصطلحَ: (الوجه) شاملاً لتخريجِ الفرعِ على قواعدِ المذهب، ولتخريجِ الفرعِ من إيماءِ الإمام، أو تعليلِهِ، أو سياقِ كلامِهِ، ولعلَّ مرادَّ ذلك إلى الخلافِ في نسبةِ ما قيسَ على كلامِ الإمامِ إليه؟

فمن قال: ينسبُ ما قيسَ على كلامِ الإمامِ إليه، جعلَ ما قيسَ على كلامِهِ منسوباً إليه، وسمَّى ما أخذَ من قواعدِهِ بالوجه.

ومن قال: لا ينسبُ ما قيسَ على كلامِ الإمامِ إليه، جعلَ ما قيسَ على كلامِهِ وجهاً لمن خرَّجه، فوسَّع دائرةَ الوجه؛ ليشملَ ما قيسَ على كلامِ الإمام، وما ما بُنيَ على قواعدِهِ وأصولِهِ.

يقولُ المرداويُّ: «إن قلنا: لا - أي: لا ينسب ما أخذ من نصوص الإمام إلى ما يشبهها إليه - فهي أوجه لمن قاسها وخرَّجها»^(٢).

ويلحقُ بالوجه عند الحنابلة: ما إذا خرَّجَ أحدُ علماء المذهب حكمَ الفرعِ على خلافِ قواعدِ الإمامِ أحمدَ، لكنَّ عَصَدَهُ الدليلُ^(٣).

= والتحقيق في بطلان التلفيق، توفي بنابلس سنة ١١٨٩ هـ. انظر ترجمته في: سلك الدرر للمرادي (٣٩/٤)، والنعت الأكمل للغزي (ص/٣٠١)، والسحب الوابلة لابن حميد (٢/٨٣٩)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/١٠٠٢)، والأعلام للزركلي (٦/١٤)، وتسهيل السابلة لابن عثيمين (٣/١٦١٩).

(١) غذاء الألباب (٣٩/١).

(٢) الإنصاف (١٢/٢٥٦). وانظر: نشر البنود (٢/٣٢٣). وقارن بالتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٣٤٨) حاشية (٣).

(٣) انظر: المطلع على أبواب المقنع للبعلبي (ص/٤٦٠)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (١/١٥).

وَجَعَلَ شَمْسُ الدِّينِ البُعْلِيُّ مِنْ أَحْكَامِ الْوَجْهِ، أَنَّهُ مَجْزُومٌ بِالْفَتْيَا بِهِ^(١).
ولم يرتضِ المرداويُّ هذا الإطلاق، وأعقبه بقوله: «مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، وهذا - أي: كلام البُعْلِي - على إطلاقه فيه نظر»^(٢).

وبيّن المرداويُّ أَنَّ الإشْكَالَ الْوَاردَ على كلام البُعْلِي، مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِ الْفَتْوَى وَالْحُكْمِ بِالْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيحِ، بِالْإِجْمَاعِ^(٣).

أمثلة الوجه عند الحنابلة:

المثال الأول: يقولُ الموفقُ ابنُ قدامة: «إِذَا اجْتَمَعَ مَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ إِلَى قَلْتَيْنِ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ، صَارَ الْكُلُّ طَهُورًا... وَإِنْ انْضَمَّ مُسْتَعْمَلٌ إِلَى مُسْتَعْمَلٍ، وَلَمْ يَبْلُغِ الْقَلْتَيْنِ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْمَنْعِ، وَإِنْ بَلَغَ قَلْتَيْنِ: فَفِيهِ وَجْهَانِ»^(٤).

المثال الثاني: يقولُ ابنُ مفلحٍ مُعَدِّدًا نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ: «الْخَامِسُ: لَمَسُهُ أَنْثَى لَشْهَوَةٍ... وَفِي الْمَيْتَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْعَجُوزِ وَالْمَخْرَمِ: وَجْهَانِ»^(٥).

المثال الثالث: يقولُ المرداويُّ: «وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَاءُ مَعَ عَبْدِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ السَّيِّدُ، وَنَسِيَ الْعَبْدُ أَنْ يُعَلِّمَهُ حَتَّى صَلَّى بِالتَّيْمِمِ: فَقِيلَ: لَا يَعِيدُ... وَقِيلَ: هُوَ كَنَسْيَانِهِ».

قَالَ فِي: (الْفَائِقُ): يَعِيدُ إِذَا جَهِلَ الْمَاءُ فِي أَصْحِ الْوَجْهِينِ»^(٦).

المثال الرابع: يقولُ ابنُ رجبٍ: «قَاعِدَةٌ: مَنْ سُوِّمَخَ فِي مَقْدَارٍ يَسِيرٍ، فَزَادَ عَلَيْهِ، فَهَلْ تَنْتَفِي الْمَسَامَحَةُ فِي الزِّيَادَةِ وَحْدَهَا، أَوْ فِي الْجَمِيعِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ»^(٧).

(١) انظر: المطلاع على أبواب المقنع (ص/ ٤٦١).

(٢) الإنصاف (٦/١).

(٣) انظر: المصدر السابق (١١/ ١٧٩).

(٤) المغني (٣٦/١).

(٥) الفروع (١/ ٢٣٠).

(٦) الإنصاف (١/ ٢٧٩).

(٧) تقرير القواعد (١/ ٢٢٠).

الفرع الخامس:

الاحتمال

أولاً: التعريف اللغوي للاحتمال:

الاحتمالُ: مصدرٌ من الفعلِ اَحْتَمَلَ، يُقَالُ: اَحْتَمَلَ يَحْتَمِلُ اَحْتِمَالاً؛ لأنَّ مصدرَ ما أوله همزةٌ وصلٍ من الفعلِ الماضي الخماسي: أَنْ يُكْسَرَ ثالثه، وَيُزَادَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفًا^(١).

واَحْتَمَلَهُ، أَي: حَمَلَهُ^(٢)، وَحَمَلَهُ عَلَى الْأَمْرِ، فَانْحَمَلَ: أَغْرَاهُ بِهِ^(٣)، يُقَالُ: أَدَلَّ عَلَيَّ، فَحَمَلْتُ إِدْلَالَهُ، وَاحْتَمَلْتُ إِدْلَالَهُ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٤).

ويُقَالُ: اَحْتَمَلَ فَلَانٌ فَلَانًا، أَي: أَغْضَى لَهُ عَنْهُ^(٥)، وَاحْتَمَلَ الصَّنْعَةَ: تَقَلَّدَهَا وَشَكَرَهَا^(٦).

يقول ابنُ فارسٍ: «الحاءُ والميمُ واللامُ أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على إقْلالِ الشيءِ»^(٧).

وَمِنْ مَعَانِي الاحْتِمَالِ: الغَضَبُ، يُقَالُ: اَحْتَمَلَ، إِذَا غَضِبَ^(٨).

وَاحْتَمَلَ الْكَلَامُ مَعْنَى كَذَا، إِذَا سَاعَ فِيهِ التَّأْوِيلُ^(٩).

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٢١/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى (٣١٥/٣).

(٢) انظر: شمس العلوم للحميري، مادة: (حمل)، (١٥٨٩/٣).

(٣) انظر: القاموس المحيط، مادة: (حمل)، (ص/١٢٧٦).

(٤) انظر: الصحاح، مادة: (حمل)، (١٦٧٧/٤)، ومقاييس اللغة، مادة: (حمل)، (١٠٦/٢).

(٥) انظر: شمس العلوم للحميري، مادة: (حمل)، (١٥٨٩/٣).

(٦) انظر: القاموس المحيط، مادة: (حمل)، (ص/١٢٧٦).

(٧) مقاييس اللغة، مادة: (حمل)، (١٠٦/٢).

(٨) انظر: المصدر السابق، وشمس العلوم للحميري، مادة: (حمل)، (١٥٨٩/٣).

(٩) انظر: شمس العلوم للحميري، مادة: (حمل)، (١٥٨٩/٣).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للاحتمال:

شاع استعمال مصطلح: (الاحتمال) في نقل المذهب عند فقهاء الحنابلة على وجه الخصوص، وكثر استخدامهم له في مدوناتهم المذهبية، ولم أقف على من استخدمه عند غير الحنابلة، فيما رجعت إليه من مصادر^(١).

تعريف الاحتمال عند الحنابلة:

الاحتمال: قابلية المسألة لأن يُقالَ فيها بحكم غير الحكمالذي قيل فيها؛ للدليل مرجوح بالنسبة إلى دليل الحكم الأول، أو مساوٍ له^(٢).

فإذا قيل عن حكم الفرع: «فيه احتمال»، فيكون المعنى: أن هذا الحكم قابلٌ ومتهيئٌ لأن يُقالَ فيه بخلاف الحكم المذكور^(٣).

يقول المرداوي: «الاحتمال الذي للأصحاب، قد يكون لدليل مرجوح بالنسبة إلى ما خالفه، أو لدليل مساوٍ له»^(٤).

والاحتمال في معنى مصطلح: (الوجه)، إلا أن الوجه مجزومٌ بالفتيا به^(٥) - وقد تقدمت الإشارة إلى هذا - فالاحتمال تبين أن ذلك الحكم صالح لأن يكون وجهاً^(٦)، فإذا اختار بعض علماء المذهب الحنبلي الاحتمال صار وجهاً لمن اختاره^(٧).

(١) يقول الفيومي في: المصباح المنير، مادة: (حمل)، (ص/١٣٢): «الاحتمال في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين، يجوز استعماله بمعنى الوهم والجواز، فيكون لازماً؛ وبمعنى الاقتضاء والتضمن، فيكون متعدياً، مثل: احتمل أن يكون كذا، واحتمل الحال وجوهاً كثيرة».

(٢) انظر: الاصطلاحات الفقهية عند الحنابلة للدكتور عبدالكريم اللاحم (ص/٢٣٣)، ومقدمة تحقيق التوضيح للشويكي (١/١١٢).

(٣) انظر: المطلع على أبواب المقنع للبعلي (ص/٤٦١).

(٤) الإنصاف (١٢/٢٥٧). وانظر: معونة أولي النهى لابن النجار (٩/٥٨٤).

(٥) انظر: المطلع على أبواب المقنع (ص/٤٦١)، والإنصاف (١/٦)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (١/١٥).

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) انظر: الإنصاف (١٢/٢٥٧).

ولا يكون الاحتمال في الحكم إلا إذا فهم المعنى^(١).

أمثلة الاحتمال عند الحنابلة:

لم أجد فيما ذكره الحنابلة في مدوناتهم المذهبية - فيما رجعت إليه من مصادرهم - بياناً لدرجة الاحتمال، أهو احتمالاً لدليل مساوٍ، أم مرجوح، وإنما يذكرون الاحتمال دون بيان درجته.

المثال الأول: يقول الموفق ابن قدامة: «وفي رطوبة فرج المرأة احتمالان: أحدهما: أنه نجس. والثاني: طهارته»^(٢).

المثال الثاني: يقول المرداوي: «إن كانت الجبيرة من حرير أو غصب: ففي جواز المسح عليها احتمالان: أحدهما: لا يصح المسح عليها... والاحتمال الثاني: يصح المسح عليها...»^(٣).

المثال الثالث: يقول ابن مفلح: «تلتزم - أي: الصلاة - من زال عقله بمُحَرَّم... فلو جُنَّ متصلاً، ففي زمن جنونه: احتمالان»^(٤).

الفرع السادس:

التخريج

أولاً: التعريف اللغوي للتخريج:

التَّخْرِيجُ: مصدرٌ من الفعل خَرَجَ، يُقَالُ: خَرَجَ يُخْرِجُ تَخْرِيجاً^(٥)؛ بناءً على القاعدة الصرفية فيما كان على وزن: (فَعَلَ)، فمصدره: (تَفْعِيل)^(٦).

وتدلُّ مادة: (خرج) على معنيين:

-
- (١) انظر: المصدر السابق (٦/١). (٢) المغني (٤٩١/٢).
 (٣) الإنصاف (١٩٠/١). (٤) الفروع (٤٠٩/١).
 (٥) انظر: لسان العرب، مادة: (خرج)، (٢/٢٥٠)، والقاموس المحيط، مادة: (خرج)، (ص/٢٣٧).
 (٦) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١١٩/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى (٣٢٣/٣).

المعنى الأول: النفاذ عن الشيء^(١).

وَمَنْ هَذَا الْأَصْلُ، قَوْلُنَا: خَرَجَ يُخْرِجُ خُرُوجًا^(٢)، وَالْخَرْجُ وَالْخَرَجُ: الْإِثَاوَةُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ يُخْرِجُهُ الْمَعْطَى، وَيُجْمَعُ عَلَى أَخْرَاجٍ، وَأَخَارِيجٍ، وَأَخْرَجَةٍ^(٣).

وَالْخَارِجِيُّ: الَّذِي يَخْرِجُ وَيَشْرُفُ بِنَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ قَدِيمٌ شَرَفٍ، فَكَأَنَّهُ خَرَجَ بِنَفْسِهِ^(٤).

وَيُقَالُ: فَلَانٌ خَرِيجٌ فَلَانٍ، إِذَا كَانَ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ، كَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِّ الْجَهْلِ^(٥)، وَيُقَالُ: خَرَجَ فَلَانٌ فِي الْعِلْمِ وَالصَّنَاعَةِ خُرُوجًا، إِذَا نَبَغَ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ^(٦)، وَيُقَالُ أَيْضًا: خَرَجَهُ فِي الْأَدَبِ، فَتَخَرَّجَ^(٧).

المعنى الثاني: اختلاف لونين^(٨).

يُقَالُ: أَرْضٌ مُخَرَّجَةٌ ذَاتُ لَوْنَيْنِ؛ لِكَوْنِ النَّبَاتِ فِي مَكَانٍ، دُونَ

(١) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (خرج)، (١٧٥/٢).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق، والصحاح، مادة: (خرج)، (٣٠٩/١)، والقاموس المحيط، مادة: (خرج)، (ص/٢٣٧).

(٤) انظر: المصادر السابقة، وتهذيب اللغة، مادة: (خرج)، (٥٠/٧)، ولسان العرب، مادة: (خرج)، (٢٥٠/١).

(٥) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (خرج)، (٥٠/٧)، والصحاح، مادة: (خرج)، (٣٠٩/١)، ومقاييس اللغة، مادة: (خرج)، (١٧٥/٢)، ولسان العرب، مادة: (خرج)، (٢٥٠/١)، والقاموس المحيط، مادة: (خرج)، (ص/٢٣٧).

(٦) انظر: أساس البلاغة للزمخشري، مادة: (خرج)، (ص/١٥٧).

(٧) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (خرج)، (٥٠/٧)، والصحاح، مادة: (خرج)، (٣٠٩/١)، ومقاييس اللغة، مادة: (خرج)، (١٧٥/٢)، ولسان العرب، مادة: (خرج)، (٢٥٠/١)، والقاموس المحيط، مادة: (خرج)، (ص/٢٣٧).

(٨) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (خرج)، (١٧٦/٢).

مكان^(١). والخرَجُ: لُونَانٍ مِنْ بِيَاضٍ وَسَوَادٍ^(٢). والخرَجَاءُ: الشَّاةُ تَبْيَضُ رجلاها إلى خاصرتها^(٣).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للخريج:

شاع استعمال مصطلح: (الخريج) بين المذاهب الفقهية المتبوعة، وعرفت غالب المذاهب مصطلح: (الخريج)، ومنهم من أغفل تعريفه.

والذي يظهر لي تقارب معنى: (الخريج) عند المذاهب الفقهية، ويظهر من استعمال من لم يعرفه موافقته للمعنى المصطلح عليه عند غيره.

أولاً: التخريج عند علماء الحنفية:

لم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر المذهب الحنفي - على من عرف مصطلح: (الخريج) أو بيّن المراد منه، مع وروده في مدوناتهم الفقهية.

وقبل بيان معناه عندهم أشير إلى أن علماء الحنفية لا يلجؤون إلى التخريج إلا حين لا يجدون قولاً لإمامهم، ولا لأحد أصحابه المشهورين.

يقول أحمد الحموي: «خرج أرباب التخريج؛ لعدم وجدانهم الرواية عن الإمام، وأصحابه»^(٤).

ومن خلال تأمل عدد من المواضع التي جاء فيها مصطلح: (الخريج) في مدونات المذهب الحنفي، ظهر لي أنهم يطلقونه على الأمرين الآتين:

الأمر الأول: إلحاق فرع لم ينص الإمام على حكمه، بفرع نص على حكمه.

(١) انظر: المصدر السابق، وتهذيب اللغة، مادة: (خرج)، (٥١/٧)، ومفردات ألفاظ القرآن للأصبهاني، مادة: (خرج)، (ص/٢٧٩)، وأساس البلاغة للزمخشري، مادة: (خرج)، (ص/١٥٧).

(٢) انظر: المصادر السابقة. (٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) غمز عيون البصائر (٣/١٤٧).

الأمر الثاني: إدراج فرع لم ينص الإمام على حكمه تحت قاعدة من قواعد المذهب^(١).

أمثلة التخريج عند الحنفية:

أولاً: مثال النوع الأول: (الحاق فرع لم ينص الإمام على حكمه، بفرع نص على حكمه):

يقول ابن نجيم^(٢): «أما الوقف إذا سَكَنَهُ أحدهما - أي: أحد الشريكين - بدون إذن الآخر، سواء كان موقوفاً للسكنى، أو للاستغلال: فإنه يجب الأجر، ويُستثنى من مال اليتيم مسألة: سَكَنَتْ أُمُّهُ مع زوجها في داره بلا أجر، ليس لهما ذلك، ولا أجر عليهما»^(٣).

نقل أحمد الحموي تعليقاً لبعض الحنفية على الفرع المذكور، وهو قوله: «يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ... عَدَمُ وَجوبِ الأجر - كما نقله المصنف في المسألة المستثناة - مخرجةً على القول بعدم وجوب الأجر بسكنى دار اليتيم»^(٤).

ثانياً: أمثلة النوع الثاني: (إدراج فرع لم ينص الإمام على حكمه تحت قاعدة من قواعد المذهب):

المثال الأول: يقول ابن نجيم: «هنا مسألتان لم أرهما الآن يمكن تَخْرِيجَهُمَا على أَنَّ المعروف كالمشروط:

(١) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٨٥).

(٢) هو: زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد، المعروف بابن نجيم، ولد سنة ٩٢٦هـ كان من محققي المذهب الحنفي، علامة بحراً فهامة، بارعاً في الفقه والأصول، مدققاً في عدة علوم، ليس له نظير في زمنه، اشتغل بالإفتاء والتدريس والتصنيف، من مؤلفاته: الأشباه والنظائر، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفتح الغفار في شرح المنار، توفي سنة ٩٧٠هـ. انظر ترجمته في: الطبقات السنية للغزي (٣/٢٧٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/٥٢٣)، والكواكب السائرة للغزي (٣/١٥٤)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١/٧٤٠).

(٣) الأشباه والنظائر (ص/٣٤٠). (٤) غمز عيون البصائر (٢/٤٥٠).

منها: لو جَرَتْ عادةُ المقترضِ بردُّ أزيد ممَّا اقترضَ، هل يحرمُ إقراضُه؛ تنزيلاً لعادتهِ بمنزلةِ الشرطِ؟

ومنها: لو بارَزَ كافرٌ مسلماً، واطردت العادةُ بالأمانِ للكافرِ، هل يكونُ بمنزلةِ اشتراطِ الأمانِ له، فيَحْرُمُ على المسلمينِ إعانتهُ المسلمِ عليه^(١).

المثال الثاني: ذَكَرَ الحمويُّ عدةَ فروعٍ، منها:

- إذا اختلطَ موتى المسلمين بالكفارِ، يجبُ غسلُ الجميعِ، والصلاةُ عليهم.

- إذا اختلطَ الشهداءُ بغيرهم، يجبُ غسلُ الجميعِ، والصلاةُ عليهم.

- المضطرُّ يجبُ عليه أكلُ الميتةِ، وإنْ كانت حراماً.

- الهجرةُ على المرأةِ مِنْ بلادِ الكفارِ واجبةٌ، وإنْ كان سفرُها وحدها حراماً.

ثمَّ قال بعد هذه الفروع: «وخرَّجْ أئمتُّنا هذه المسائل على قاعدة: (ما إذا تعارض المانع والمقتضي)»^(٢).

ثانياً: التخريج عند المالكية

وَرَدَ مصطلحُ: (التخريج) في مدوّناتِ المذهبِ المالكي، وبينوا معناه.

فعرّفه القاضي ابنُ فرحون بأنّه: عبارةٌ عمّا تدلُّ أصولُ المذهبِ على وجوده، ولم ينصّوا عليه^(٣).

وعرّفه عبدُ الله العلوي بأنّه: عبارةٌ عن إلحاقِ ما سَكَتَ عنه الإمامُ بنظيرٍ ما نصَّ على حكمه^(٤).

(١) الأشباه والنظائر (ص/١٠٨). (٢) غمز عيون البصائر (١/٣٠١).

(٣) كشف النقاب الحاجب (ص/٩٩).

(٤) انظر: مراقي السعود (٢/٥٩٤)، مع شرحها نثر الورود.

وقد وافق عبد الله العلوي في تعريفه: محمد الأمين الجكني^(١)،
ومحمد الأمين الشنقيطي^(٢).

وعرف الدكتور محمد رياض التخريج: بأن ينظر مجتهد المذهب في
مسألة غير منصوص عليها، فيقسها على مسألة منصوص عليها في المذهب،
مع مراعاة ضوابط التخريج من علة وغيرها^(٣).

ومع كون التعريف الذي أورده الدكتور محمد رياض قاصراً على صورة
واحدة للتخريج، إلا أنه حين ذكر أنواع التخريج ذكر منها: أن يُستخرج
حكم المسكوت عنه من دخوله تحت عموم ذكره إمام المذهب، أو دخوله
تحت قاعدة قررها^(٤).

وما ذكره غير داخل في تعريفه!

وقد بين القاضي ابن فرحون أنواع التخريج عند المالكية، فذكر ثلاثة
أنواع:

النوع الأول: استخراج حكم مسألة ليس فيها حكم منصوص عن إمام
المذهب من مسألة منصوصة.

النوع الثاني: أن يكون في المسألة حكم منصوص عن إمام المذهب،
فيُخرج فيها من مسألة أخرى قول له بخلافه.

(١) انظر: مراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/٤١٠). ومحمد الأمين الجكني هو: محمد
الأمين بن أحمد زيدان بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، ولد ببادية موريتانيا سنة
١٢٢٩هـ تقريباً، طلب العلم في قطره، وبلغ فيه مبلغاً كبيراً، وطار ذكره في بلاده، وأقبل إليه
طلاب العلم، كان علامةً فقهياً أصولياً زاهداً ورعاً مجتهداً في العبادة، من مؤلفاته: منظومة
في آداب التلاوة، والمنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج، ومراقي السعود إلى
مراقي السعود، ورسالة في النكاح، توفي سنة ١٣٢٥هـ. انظر ترجمته في: مقدمة محقق كتاب
مراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/١٦)، ومقدمة محقق المنهج إلى المنهج إلى أصول
المذهب المبرج (ص/٧).

(٢) انظر: نثر الورود (ص/٥٩٤).

(٣) أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي (ص/٥٧٧).

(٤) انظر: المصدر السابق.

النوع الثالث: أن يُوجد النص في مسألة على حكم، ويُوجد نص في مثلها على ضد ذلك الحكم، ولا يُوجد فارق بينهما، ينقلون النص من إحدى المسألتين، ويخرجونه في الأخرى؛ فيكون لإمام المذهب في كل واحدة منهما: قولٌ منصوص، وقولٌ مخرج^(١).

ووافق إبراهيم اللقاني ابن فرحون في الأنواع الثلاثة التي ذكرها^(٢).

ومن خلال تأمل الأنواع الثلاثة يتبين الآتي:

أولاً: أن تعريف ابن فرحون غير متلائم مع الأنواع التي ذكرها؛ إذ التعريف مقصور على الفرع الذي لم يُنص على حكمه، بتخريجه على أصول المذهب، وفي أنواع التخريج التي أوردها تخريج فروع نص الإمام على حكمها.

ثانياً: أن تعريف عبد الله العلوي - ومن تبعه - وتعريف الدكتور محمد رياض، غير جامعين لأنواع التخريج في المذهب المالكي.

ثالثاً: سعة مصطلح: (التخريج) عن المالكية.

أمثلة التخريج عند المالكية:

أولاً: أمثلة النوع الأول: (استخراج حكم مسألة ليس فيها حكم منصوص عن إمام المذهب من مسألة منصوصة).

المثال الأول: يقول الحطاب في مسألة: (حكم السجود على اليدين): «إن في وجوب السجود على اليدين قولين مخرجين على قولين ذكرهما بعض المالكية في بطلان صلاة من لم يرفع رأسه ويديه من السجدين، فعلى القول بالبطلان يكون السجود عليهما واجباً؛ وإلا فلا»^(٣).

(١) انظر: كشف النقاب الحاجب (ص/ ١٠٤ - ١٠٥).

(٢) انظر: منار أصول الفتوى (ص/ ٢٨٠).

(٣) مواهب الجليل (١/ ٥٢١)، بتصرف يسير.

المثال الثاني: قول الجلاب المتقدم في الفرع الأول.

ثانياً: أمثلة النوع الثاني: (أن يكون في المسألة حكم منصوص عن إمام المذهب، فيُخرج فيها من مسألة أخرى قول له بخلافه).

المثال الأول: يقول ابن الحاجب: «الجسد في النضح كالثوب على الأصح، وفيها-أي: في المدونة-: «ولا يغسل أنثييه من المذي، إلا أن يخشى إصابتهما»، فأخذ منه الغسل»^(١).

قال خليل في شرحه: «أي: أن الأصح في الجسد أنه كالثوب... ومقابل الأصح: أن الجسد يُغسل؛ لعدم فسادِه، واستقري من (المدونة)، من قوله: «ولا يغسل أنثييه من المذي، إلا أن يخشى إصابتهما»، فإن ظاهره: أنه إذا خشي، يغسلهما»^(٢).

المثال الثاني: جاء في: (المدونة) النص في البيوع الفاسدة على من جمع الرجلين سلعتيهما في البيع^(٣)، يقول ابن فرحون: «ويتخرج من الشفعة، ومن كتاب التجارة إلى أرض الحرب: الجواز»^(٤).

ثالثاً: مثال النوع الثالث: (أن يوجد النص في مسألة على حكم، ويوجد نص في مثلها على ضد ذلك الحكم، ولا يوجد فارق بينهما، فينقل النص من إحدى المسألتين، ويخرج في الأخرى):

يقول ابن الحاجب: «ويستتر العريان - أي: في الصلاة - بالنجس وبالحرير، ونص ابن القاسم، وأشهب في الحرير: يصلي عرياناً.

فإن اجتماعاً: فالمشهور لابن القاسم: بالحرير، وأصيب^(٥): بالنجس.

(١) جامع الأمهات (ص/٣٩).

(٢) التوضيح (ص/١٤٨ - ١٤٩).

(٣) انظر: المدونة (٣/١٨٩).

(٤) كشف النقاب الحاجب (ص/١٠٥).

(٥) هو: أصيب بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري، أبو عبدالله، ولد بعد ١٥٠هـ من موالى عبدالعزيز بن مروان، كان إماماً ثقة فقيهاً أصولياً محدثاً، من أعيان المالكية، ومفتي الديار المصرية، طلب العلم وهو شاب، ففاته الأخذ عن مالك والليث، وقد رحل إلى المدينة؛ لسمع من الإمام مالك، فدخلها يوم مات، فأخذ عن: ابن وهب وابن القاسم وأشهب، كان =

فخرَج - في الجميع - : قولان^(١).

ثالثاً: التخرِيج عند الشافعية:

وَرَدَ مصطلحُ: (التخرِيج) عند علماء الشافعية، يقولُ تقي الدين السبكي: «قد يؤخذ - أي: الحُكم - مِنْ نَصٍّ معيَّن في مسألةٍ معينة، فيخرُجُ منها إلى مثلها المساوية لها مِنْ غيرِ فرقٍ، ولا نَصٍّ يعارضُه، وهذا أقوى ما يكون مِنَ التخرِيج»^(٢).

وقد بيَّن بدرُ الدين الزركشي المرادَ بالقولِ المخرَج، بأنَّه إذا لم يُعرف للمجتهد قولٌ في المسألة، لكنَّ له قولٌ في نظيرها، ولم يُعلم بينهما فرقٌ، فهو قوله المخرَجُ فيها^(٣).

وعرَّف علوي السقاف^(٤) التخرِيج بـ: أن ينقلَ فقهاء المذهبِ الحكمَ

= عارفاً بأقوال مالك، من مؤلفاته: كتاب في الأصول، وتفسير غريب الموطأ، وآداب القضاء، توفي بمصر سنة ٢٢٥هـ. انظر ترجمته في: المعرفة والتاريخ للفسوي (٢٠٧/١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢١/٢)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢١٧/١)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (١٧/٤)، وتهذيب الكمال للمزي (٣٠٤/٣)، وسير أعلام النبلاء (٦٥٦/١٠)، والمقفى الكبير للمقرئ (٢١٤/٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٢٩٩)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (٦٦/١).

(١) جامع الأمهات (ص/ ٩٠). وقد نقل الوشرسي في: المعيار المعرب (١٨٧/١) عن بعض المالكية توضيحاً لهذه المسألة، فذكر ما ملخصه: العريان إذا لم يجد إلا ثوباً نجساً استتر به للصلاة، هذا هو المنصوص، ومقابله قولٌ مخرَج يصلي عريانا أخذاً من القول: إن وجد العريان ثوب الحرير خاصة يصلي عريانا.

وإذا وجد العريان ثوب الحرير خاصة، فالمنصوص: يصلي عريانا، ومقابله أنه يصلي بالحرير، وهو مخرج من التي قبلها.

(٢) قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص/ ٤١١).

(٣) البحر المحيط (١٢٧/٦).

(٤) هو: علوي بن أحمد بن عبدالرحمن السقاف، ولد بمكة سنة ١٢٥٥هـ من أعيان علماء الشافعية في وقته، كان فقيهاً وأديباً، ولي نقاية العلويين بمكة، سافر إلى لحج سنة ١٣١١هـ وانتفع به الطلاب هناك، وأقام بها إلى سنة ١٣٢٧هـ ثم رجع إلى مكة، وبقي بها إلى أن توفي، من مؤلفاته: الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، ومختصر الفوائد المكية، وفتح =

مِنْ نَصِّ إِمَامِهِمْ فِي صُورَةٍ، إِلَى صُورَةٍ مُشَابِهَةٍ^(١).

وظَاهِرٌ مِنْ كِلَاهُمَا أَنَّ التَّخْرِيجَ بِمَعْنَى الْقِيَاسِ عَلَى الْفَرْعِ الْمَنْصُوصِ، فَهُمَا مُتَّفَقَانِ فِي الْحَقِيقَةِ.

أَمَّا ابْنُ الصَّلَاحِ - وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ وَالسَّقَافِ - فَجَعَلَ التَّخْرِيجَ عَلَى صَوْرَتَيْنِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنَّ يُنْقَلَ حُكْمُ الْفَرْعِ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ إِمَامُ الْمَذْهَبِ، إِلَى فَرْعٍ مُشَابِهِ لَهُ لَمْ يَنْصَ عَلَى حُكْمِهِ^(٢).

وَيَتَّفَقُ الزَّرْكَشِيُّ وَالسَّقَافُ مَعَ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ يُخْرَجَ فِي فَرْعٍ نَصَّ إِمَامُ الْمَذْهَبِ عَلَى حُكْمِهِ قَوْلٌ بِخِلَافِهِ، مِنْ نَصٍّ آخَرَ لَهُ فِي فَرْعٍ مُشَابِهِ لِلأَوَّلِ^(٣).

وَتَبَعَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى جَمْعٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، مِنْهُمْ: مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِي^(٤)، وَابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِي^(٥)، وَالْخَطِيبُ الشَّرِينِي^(٦).

= العلام بأحكام السلام، والقول الجامع النجيب في أحكام صلاة التسابيح، توفي بمكة سنة ١٣٣٥هـ. انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٤/٢٤٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/٣٨٥).

(١) الفوائد المكية (ص/٤٢ - ٤٣). (٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب (١/٤٣ - ٤٤).

(٥) انظر: تحفة المحتاج (١/٥٣).

(٦) انظر: مغني المحتاج (١/١٢). والخطيب الشريني هو: محمد بن أحمد الشريني، الخطيب شمس الدين، من أهل القاهرة، وأحد فقهاء المذهب الشافعي، ومن المعروفين بتفسير كتاب الله، كان علامة فقيهاً إماماً في العلم، زاهداً ورعاً، كثير العبادة، درس وأفتى في حياة أشياخه، وانتفع به خلق كثيرون، واتفق أهل مصر على صلاحه، من مؤلفاته: مغني المحتاج في شرح المنهاج، والسراج المنير، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، توفي سنة ٩٧٧هـ. انظر ترجمته في: الكواكب السائرة للغزي (٣/٧٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/٥٦١)، والأعلام للزركلي (٦/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/٦٩).

واصطلح بعض العلماء - ومنهم بعض الشافعية كما سيأتي بعد قليل - على تسمية الصورة الثانية التي ذكرها ابن الصلاح، ومن تبعه بالنقل والتخريج.

الفرق بين مصطلح: (الوجه)، ومصطلح: (القول المخرج) عند الشافعية:

ذكر بدر الدين الزركشي الفرق بين مصطلح: (الوجه)، ومصطلح: (القول المخرج)، من جهة: أن الوجه مخرج من قواعد عامة في المذهب، أما القول المخرج، فإنه مخرج من صورة خاصة^(١).

أمثلة التخريج عند الشافعية:

لن أذكر أمثلة للصورة الثانية الذي ذكرها ابن الصلاح للتخريج (النقل والتخريج)؛ لأنني سأحدث عنه في فرع مستقل؛ وسأكتفي بالتمثيل للصورة الأولى:

المثال الأول: يقول ابن القاص: «كذلك لو أمر رجلاً فيممه - أي: لا يصح تيممه - قلته تخريجاً»^(٢).

يقول محيي الدين النووي معلقاً على قول ابن القاص: «وهذه المسألة خرجها من التي بعدها، وهي مسألة: الرِّيح»^(٣).

المثال الثاني: نقل محيي الدين النووي عن بعض الشافعية قوله: «إذا أُغمي عليه - أي: على المعتكف - في الاعتكاف، فإن لم يخرج من المسجد، فأفاق: فاعتكفه باق لا يبطل... والمذهب أن زمان الإغماء محسوب من الاعتكاف... وفيه وجه: أنه لا يحسب ذلك الزمان عن

(١) انظر: البحر المحيط (٦/١٢٨).

(٢) التلخيص (ص/١٠٦).

(٣) المجموع شرح المذهب (٢/٢٣٥). وذكر ابن القاص في: التلخيص (ص/١٠٦) مسألة الرِّيح، فقال: «وكذلك لو وقف على وجه الرِّيح حتى سفت على وجهه التراب، فمسح يديه على وجهه لم يجز... قاله نصاً».

الاعتكاف؛ تخريجاً من قولنا في الصائم إذا أغمي عليه: يبطل»^(١).

رابعاً: التخريج عند الحنابلة:

وَرَدَ مصطلحُ: (التخريج) في كتبِ الحنابلة، وقد عرّفه طائفةٌ منهم، من هؤلاء:

التعريف الأول: عرّف شمس الدين البعلبي مصطلح: (التخريج) بقوله: «إذا أفتى المجتهدُ في مسألتين متشابهتين بحكمين مختلفين، في وقتين، نُقلَ حكمُ كلِّ واحدةٍ منها إلى الأخرى»^(٢).

وتبع البعلبي في تعريفه: منصورُ البهوتي^(٣)، لكنه جعلَ التخريجَ من إحدى المسألتين فقط، فقال: «التخريجُ: نقلُ حكمٍ إحدى المسألتين المتشابهتين إلى الأخرى، ما لم يُفرَّق، أو يُقرب الزمن»^(٤).

واصطلح بعض علماء الحنابلة على تسمية ما ذكره شمس الدين البعلبي بالنقل والتخريج، وسيأتي في الفرع القادم بيانه.

التعريف الثاني: نقلُ حكمٍ مسألةٍ إلى ما يشبهها، والتسويةُ بينهما فيه. وهذا تعريفُ تقي الدين ابن تيمية^(٥).

(١) المجموع شرح المذهب (٥١٧/٦). (٢) المطلع على أبواب المقنع (ص/٤٦١).

(٣) هو: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن البهوتي المصري، أبو السعادات، ولد سنة ١٠٠٠هـ من أعيان الحنابلة المتأخرين، وشيخ الحنابلة بمصر، كان علامةً عالماً فقيهاً أصولياً عاملاً ورعاً، متبحراً في العلوم، صارفاً أوقاته في تحرير المسائل الفقهية، وقد انتهت إليه رئاسة الإفتاء والتدريس، ورحل الناس إليه من الآفاق لأخذ مذهب الإمام أحمد عنه، قال عنه ابن حميد: «وبالجملة، فهو مؤيد المذهب ومحرمه، وموطد قواعده ومقرره، والمعول عليه، والمتكفل بإيضاح خافيه، جزاء الله أحسن الجزاء»، من مؤلفاته: كشف القناع عن الإقناع، والروض المربع شرح زاد المستنقع، وشرح منتهى الإرادات، وعمدة الطالب لنيل المآرب، توفي بصر سنة ١٠٥١هـ. انظر ترجمته في: خلاصة الأثر للمحبي (٤/٤١٤)، والنعت الأكمل للغزي (ص/٢١٠)، وعنوان المجد لابن بشر (٢/٢٢٤)، والسحب الوابلة لابن حميد (٣/١١٣١)، والأعلام للزركلي (٧/٣٠٧).

(٤) شرح منتهى الإرادات (١/١٥). (٥) انظر: المسودة (٢/٩٤٨).

وَتَبَعَ تَقِيَّ الدِّينِ جَمْعٌ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، مِنْهُمْ: الْمُرْدَاوِيُّ^(١)، وَابْنُ النُّجَّارِ^(٢)، وَمُحَمَّدُ السَّفَارِينِي^(٣).

وَيَشْمَلُ التَّعْرِيفُ صُورَةَ الْفَرْعِ الَّذِي لَمْ يَرُدْ بِشَأْنِهِ نَصٌّ عَنْ إِمَامِ الْمَذْهَبِ، فَيُحْلَقُ بِمَا يَشْبَهُهُ، وَصُورَةُ الْفَرْعِ الَّذِي نَصَّ إِمَامُ الْمَذْهَبِ عَلَى حُكْمِهِ، فَيُلْحَقُ بِمَا يَشْبَهُهُ مِنَ الْفُرُوعِ الَّتِي تَخَالَفُهُ فِي الْحُكْمِ.

التَّعْرِيفُ الثَّالِثُ: بَيَانُ حُكْمِ الْفَرْعِ بِإِدْرَاجِهِ تَحْتَ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ لِلْإِمَامِ الْمَذْهَبِ، أَوِ الشَّرْعِ، أَوِ الْعَقْلِ.

وَهَذَا تَعْرِيفُ الطُّوفِيِّ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّخْرِيجَ مِنْ نَصُوصِ الْإِمَامِ.

وَقَدْ مَثَّلَ لَهُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: لَا يَصَحُّ التَّيْمُّ لِفَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَلَا لِنَفْلٍ فِي وَقْتِ الْمَنْعِ مِنْهُ، وَيَبْطُلُ التَّيْمُّ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، وَلَا يَصْلِي بِهِ حَتَّى يَجِدَ^(٥)، وَيَتَخَرَّجُ ذَلِكَ كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّيْمَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَهُوَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ التَّيْمِ^(٦).

وَمَا ذَكَرَهُ مُتَعَقِّبٌ؛ فَمَا وَرَدَ فِي عِبَارَاتِ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ آتِفاً، وَمَا أوردوه في مصنفاتهم تخدش ما قرره الطوفوي.

أمثلة التخريج عند الحنابلة:

لَنْ أَذْكَرَ أَمْثَلَةً لِلتَّخْرِيجِ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ شَمْسُ الدِّينِ الْبُعْلِي (النَّقْلُ وَالتَّخْرِيجُ)؛ لِأَنِّي سَأَتَحَدَّثُ عَنْهُ فِي فَرْعٍ مُسْتَقِلٍّ، وَسَأُمَثِّلُ لِلتَّخْرِيجِ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْبُهَوْتِيِّ:

الْمَثَالُ الْأَوَّلُ: يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ تَحْتَ قَاعِدَةٍ: (مَنْ عَلَيْهِ فَرْضٌ، هَلْ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ قَبْلَ أَدَائِهِ بِجَنْسِهِ؟): «إِذَا تَصَرَّفَ بِهَا - أَيِ: التَّصَرُّفَاتِ

(١) انظر: الإنصاف (٦/١)، و(٢٥٧/١٢). (٢) انظر: معونة أولي النهى (٩/٥٨٥).

(٣) انظر: غذاء الألباب (٣٩/١). (٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٤٤).

(٥) وقع في المطبوع من المصدر السابق: «يحدث»، وهو تصحيف.

(٦) انظر: المصدر السابق.

المالية، كالعتيق والوقف والصدقة - وعليه دين، ولم يكن حُجَرَ عليه:
فالمذهب: صحته تصرفه، وإن استغرق ماله في ذلك.

واختار الشيخ تقي الدين رحمته الله أنه لا ينفذ شيء من ذلك مع مطالبة
الغرماء...

ويمكن تخريجه في المذهب من أصليين:

أحدهما: ما نص عليه أحمد رحمته الله في رواية حنبل، فيمن تبرع بماله
بوقف أو صدقة، وأبواه محتاجان: أن لهما رده...

والثاني: أنه نص في رواية أخرى على أن من أوصى لأجنب، وله
أقارب محتاجون أن الوصية تُرد عليهم.

فتخرج من ذلك أن من تبرع، وعليه نفقة واجبة لوارث، أو دين ليس
له وفاء: أنه يُرد^(١).

المثال الثاني: يقول ابن مفلح: «من ائتم بمقيم... أتم... ويتوجه
تخريج من صلاة الخوف: يقصر مطلقاً»^(٢).

المثال الثالث: يقول ابن مفلح - أيضاً - «لو أراد وطأها - أي: وطء
زوجته - فادعت حيضاً، وأمكن: قبل، نص عليه... ويتوجه تخريج من
الطلاق»^(٣).

وقد علق ابن قندس^(٤) على تخريج ابن مفلح قائلاً: «أي: إذا علق

(١) تقرير القواعد (١/٦٩ - ٧١).

(٢) الفروع (٣/٩٠).

(٣) المصدر السابق (١/٣٥٦).

(٤) هو: أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلبي، ثم الدمشقي الصالحي، تقي الدين أبو الصدق، المعروف بابن قندس، ولد ببعلبك قريباً من سنة ٨٠٩ هـ ونشأ بها، كان شيخ الحنابلة في زمانه، وإمامهم، ومفتيهم، وقد لزم الإقبال على العلوم حتى تفنن وصار متبحراً في الفقه وأصوله، والتفسير والحديث، والعربية، والمنطق، والمعاني والبيان، مع الذكاء المفرط، واستقامة الفهم، وقوة الحفظ، والفصاحة والطلاقة، والزهد، من مؤلفاته: حاشية على كتاب الفروع لابن مفلح، وحاشية على المحرر للمجد ابن تيمية، توفي بدمشق سنة ٨٦١ هـ، وقيل: =

طلاقها على حيضها، وقالت: حِضْتُ، فيه رواية: لا يقبل قولها، فخرَّجها المصنّف هنا^(١).

وهذا المثال يصلح التمثيل به للتخريج على ما ذكره تقي الدين ابن تيمية -ومن تبعه- ومنصور البهوتي.

الفرع السابع:

النقل والتخريج

جاء في استعمالات بعض الفقهاء عند بعض المذاهب مصطلح: (النقل والتخريج)، وقد تقدّم لنا الحديث عن معناه في مسألة: (طرق إثبات قول الإمام)، وسأبين حديث أرباب المذاهب التي تكلمت عنه.

أولاً: النقل والتخريج عند المالكية:

لم يستعمل المالكية مصطلح: (النقل والتخريج) - فيما رجعت إليه من مصادر- وأشير إلى أن بعض المالكية قد استعمل مصطلح: (النقل والتخريج) بمعناه دون لفظه، وجعلوه داخلاً تحت مصطلح: (التخريج)، كما في كلام القاضي ابن فرحون المتقدم، حين جعل التخريج ثلاثة أنواع، فحقيقة النوع الثالث الذي أورده تتفق مع ما قرره الشافعية والحنابلة في مصطلح: (النقل والتخريج).

يقول عبد الله العلوي: «إن المجتهد قد ينص في المسألة على شيء، وفي نظيرها، أي: ما يشابهها، على ما يعارضه، أي: يخالفه، مع خفاء الفرق بينهما: فمن أهل المذهب من يقرر النصين في محلّهما، ويفرق

= سنة ٨٦٢ هـ. انظر ترجمته في: المقصد الأرشد لابن مفلح (١٥٤/٣)، والضوء اللامع للسخاوي (١٤/٦)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢٤٧/٥)، والدر المنضد له (٦٥١/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/٤٤٠)، والسحب الرابطة لابن حميد (١/٢٩٥)، وتسهيل السابلة لابن عثيمين (٣/١٣٦٧).

(١) حاشية ابن قندس على الفروع (١/٣٥٧).

بينهما، ومنهم مَنْ يُخْرِجُ نَصَّ كُلِّ فِي الْأُخْرَى؛ فيحكي في كُلِّ قَوْلَيْنِ: منصوفاً، ومخرّجاً^(١).

وتبعَ عبدَ الله العلويَّ بعضُ المالكية، منهم: محمدُ الأمين الجكني^(٢)، ومحمدُ الأمين الشنقيطي^(٣).

ثانياً: النقل والتخريج عند الشافعية:

وَرَدَ مصطلحُ: (النقل والتخريج) في كتبِ الشافعية، وقد كَشَفَ أبو القاسم الرافعي عن معناه بقوله: «إِذَا وَرَدَ نَصَانِ عَنْ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ مُخْتَلِفَانِ، فِي صَوْرَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ، وَلَمْ يَظْهَرْ بَيْنَهُمَا مَا يَصْلُحُ فَارِقاً: فَالْأَصْحَابُ يُخْرِجُونَ نَصَّهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصَّوْرَتَيْنِ فِي الصَّوْرَةِ الْأُخْرَى؛ لِاشْتِرَاكِهَما فِي الْمَعْنَى، فَيَحْصِلُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصَّوْرَتَيْنِ قَوْلَانِ: مَنْصُوصٌ، وَمَخْرَجٌ، الْمَنْصُوصُ فِي هَذِهِ هُوَ الْمَخْرَجُ فِي تِلْكَ، وَالْمَنْصُوصُ فِي تِلْكَ هُوَ الْمَخْرَجُ فِي هَذِهِ، فَيَقُولُونَ: فِيهِمَا قَوْلَانِ: بِالنُّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ»^(٤).

ووافق أبا القاسم الرافعيَّ في تقريرِ حقيقةِ مصطلح: (النقل والتخريج) عددٌ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، مِنْهُمْ: تَقِيُّ الدِّينِ السَّبْكِيُّ^(٥)، وَبَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ^(٦)، وَصَدْرُ الدِّينِ السَّلْمِيُّ^(٧)، وَابْنُ الْمَلْقَنِ^(٨).

(١) نشر البنود (٢٧٨/٢).

(٢) انظر: مراقي السعود على مراقي السعود (ص/٤١١).

(٣) انظر: نثر الورود (٥٩٤/٢). (٤) العزيز شرح الوجيز (١/٢٠٠).

(٥) انظر: قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص/٤١١).

(٦) انظر: خبايا الزوايا (ص/٥٠٤ - ٥٠٦). (٧) انظر: فرائد الفوائد (ص/١٠٥).

(٨) انظر: الأشباه والنظائر (١/٢٩٥). وابن الملحن هو: عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري المصري، سراج الدين أبو حفص، المعروف بابن الملحن، وابن النحوي، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٣هـ أصل أبيه من الأندلس، كان ابن الملحن عالماً عاملاً حافظاً متقناً، عمدة المحدثين في وقته، فقيهاً مناظراً، شافعي المذهب، أشعري المعتقد، تولى الإفتاء دهرًا، ودرّس في عدد من المدارس، من مؤلفاته: الأشباه والنظائر، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام، وإنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي، والبدر المنير في تخريج أحاديث =

وقد جاء المصطلح في تضاعيف كلام أبي محمد الجويني^(١)، ومحيي الدين النووي^(٢)، وتقي الدين الحصري^(٣).

ويحتمل قولهم بـ(النقل) في مصطلح: (النقل والتخريج) معنيين:

المعنى الأول: أن يكون بمعنى نقل الحكم المنصوص عليه من قبل إمام المذهب في هذا الفرع إلى الفرع الآخر، والعكس.

المعنى الثاني: أن يكون بمعنى الرواية، ويكون المعنى: في كل واحد من الفرعين قول منقول، أي: مروي عن إمام المذهب، وقول مخرج^(٤).

أمثلة النقل والتخريج عند الشافعية:

ذكرت عدداً من أمثلة النقل والتخريج عند علماء الشافعية في مسألة: (طرق إثبات قول الإمام)، فأغنى عن ذكر أمثلة هنا.

= الشرح الكبير، وتحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، توفي سنة ٨٠٤هـ. انظر ترجمته في: درر العقود الفريدة للمقرئ (٤/٤٢٩)، وإنباء الغمر لابن حجر (٢/٢١٦)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٥/٤١)، والضوء اللامع للسخاوي (٦/١٠٠)، ووجيز الكلام له (١/٣٦٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/٧١)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٥٠٩).

(١) انظر: الجمع والفرق (١/١٧٤).

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب (٢/٣١١).

(٣) انظر: القواعد (٣/٣٨٦). وتقي الدين الحصري هو: أبو بكر بن محمد بن عبدالمؤمن بن حريز بن معلى الدمشقي، تقي الدين الحصري، من نسل علي بن أبي طالب عليه السلام، ولد عام ٧٥٢هـ من أعيان المذهب الشافعي، وشيخ الشافعية بدمشق، كان فقيهاً بارعاً عالماً زاهداً متقشفاً، أشعري المعتقد، كثير الحط على تقي الدين ابن تيمية، بل كان يجهز بتكفيره! من مؤلفاته: شرح أسماء الله الحسنى، وشرح صحيح مسلم، والقواعد، وتلخيص المهمات، توفي عام ٨٢٩هـ. انظر ترجمته في: درر العقود الفريدة للمقرئ (١/١٤٢)، وإنباء الغمر لابن حجر (٨/١١٠)، والضوء اللامع للسخاوي (١١/٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/٢٧٣)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/١٨٢).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (١/٢٠٠ - ٢٠١).

ثالثاً: النقل والتخريج عند الحنابلة:

لا يختلفُ معنى مصطلح: (النقل والتخريج) عند الحنابلة عما قرره علماء الشافعية^(١).

يقول الطوفي: «لو نصَّ المجتهدُ في مسألتين متشابهتين على حكمين مختلفين، لم يجز أن يُجعلَ فيهما روايتان: بالنقل والتخريج»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «وقد وَقَعَ النقلُ والتخريجُ في مذهبنا»^(٣).

أمثلة النقل والتخريج عند الحنابلة:

ذكرتُ عدداً من أمثلة النقل والتخريج عند علماء الحنابلة في مسألة: (طرق إثبات قول الإمام)، فأغنى عن ذكر أمثلة هنا.

الفرع الثامن:

الصحيح

استعملَ فقهاء المذاهبِ مصطلحي: (الصحيح)، و(الأصح)، وكان لكلِّ مذهبٍ - في الجملة - اصطلاحه الخاصُّ، بل كان للعالم الواحد في بعض المذاهبِ اصطلاحه الخاص به الذي يخالف فيه غيره من علماء مذهبه.

أولاً: التعريف اللغوي للصحيح:

الصحيح: على وزن (فَعِيل)، مأخوذة من الصحة، يُقال: صَحَّ يَصِحُّ صِحَّةً، فهو صحيح^(٤).

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٦٧ وما بعدها)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٦٨)، والمسودة (٢/٩٤٧)، والتحبير (٨/٣٩٦٧)، وشرح الكوكب المنير (٤/٥٠٠).

(٢) شرح مختصر الروضة (٣/٦٤٠). (٣) المصدر السابق (٣/٦٤١).

(٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (صح)، (٣/٤٠٤)، ولسان العرب، مادة: (صح)، (٢/٥٠٧)، والقاموس المحيط، مادة: (صح)، (ص/٢٩١).

وللصحة عدة معانٍ في اللغة، منها:

المعنى الأول: ذهابُ المرضِ والسقم^(١).

المعنى الثاني: البراءةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَرَيْبٍ^(٢).

المعنى الثالث: الاستواء، ومنه: الصَّخْصَخُ، والصَّخْصَاح، والصَّخْصَحَان، وهو ما استوى مِنَ الْأَرْضِ^(٣).

يقولُ ابنُ فارس: «الصادُ والحاءُ أصلٌ يدلُّ على: البراءةِ مِنَ المرضِ والعيبِ، وعلى الاستواء»^(٤).

المعنى الرابع: الاشتدادُ، ومنه: صَحَّاحُ الطريق، وهو ما اشتدَّ، ولم يسهل^(٥).

ومِن الاستعمالاتِ المجازيةِ للصحة، قولُهم: صَحَّ عِنْدَ الْقَاضِي حَقُّهُ، وَصَحَّتْ شَهَادَتُهُ، ومذهبُ فلانٍ هو المذهبُ الصحيح^(٦).

يقولُ أبو بكر السمرقندي عن استعمالِ الصحيح في اللغة: «يُسْتَعْمَلُ الصَّحِيحُ فِي الْجُمَادَاتِ، فِيمَا اسْتَوَى تَرْكِيبُهُ الْخَاصَّ، وَفِيهِ صَلَابَةٌ وَشِدَّةٌ، يُقَالُ: ... هَذَا كُوزٌ صَحِيحٌ، وَكُوزٌ مَنْكَسَرٌ، إِذَا كَانَ فِيهِ نَوْعٌ نَقْصَانٍ .

وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْحَيَوَانَاتِ فِيمَا اعْتَدَلَتْ طَبِيعَتُهُ، وَاسْتَكْمَلَ قُوَّتَهُ، مَعَ انْتِفَاءِ أَسْبَابِ الْهَلَاكِ وَالنَّقْصَانِ عَنِ الْمَعَانِي الْبَاطِنَةِ، يُقَالُ: رَجُلٌ صَحِيحٌ... وَمَصْحَاحٌ»^(٧).

(١) انظر: المصادر السابقة، والصحاح، مادة: (صح)، (٣٨١/١).

(٢) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (صح)، (٢٨١/٣).

(٣) انظر: المصدر السابق، وتهذيب اللغة، مادة: (صح)، (٤٠٤/٣)، والقاموس المحيط، مادة: (صح)، (ص/٢٩١).

(٤) مقاييس اللغة، مادة: (صح)، (٢٨١/٣).

(٥) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (صح)، (٤٠٤/٣)، والصحاح، مادة: (صح)، (٣٨١/١)، والقاموس المحيط، مادة: (صح)، (ص/٢٩١).

(٦) انظر: أساس البلاغة للزمخشري، مادة: (صح)، (ص/٣٤٨).

(٧) ميزان الأصول (١/١٣٩).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للصحيح:

أولاً: الصحيح عند الحنفية.

لم يهتم علماء الحنفية كثيراً بتحديد معنى مصطلحي: (الصحيح)، و(الأصح) في مذهبهم، وإنما اكتفوا ببيان ما يقابل كل واحد من اللفظين، ويكون مصطلح: (الأصح) من ألفاظ الترجيح في مذهبهم^(١).

يقابل ما حَكَمَ عليه علماء الحنفية بالصحة: الضعيف أو الفاسد، ويقابل ما حَكَمَ عليه علماءهم بالأصح: الصحيح^(٢).

يقول داماد أفندي^(٣): «مقابل الفاسد، والأصح: مقابل الصحيح»^(٤).

وما تقرر من أن مقابل الأصح هو الصحيح هو الأمر الغالب عند الحنفية، وإلا فقد يقابل الأصح غير صحيح، كالشاذ مثلاً^(٥).

وهنا مسألة: أيهما يُقدَّم عند الحنفية الصحيح، أم الأصح؟

اختلف علماء الحنفية في أيهما يُقدَّم الصحيح، أم الأصح؟ وقبل ذكر خلافهم، أُبين أن الحنفية اتفقوا على حالتين:

(١) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٢٠)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٠٥) مع المصباح في رسم المفتي.

(٢) انظر: الفتاوى الخيرية للرملي (٢/٢٣٠)، ورد المختار على الدر المختار لابن عابدين (١/٢٣٩)، وشرح عقود رسم المفتي له (ص/١٢٠-١٢١).

(٣) هو: عبدالرحمن بن محمد بن سليمان، المعروف بشيخ زاده، ویداماد، من أهل كليبولي بتركيا، أحد فقهاء المذهب الحنفي، وأحد المفسرين لكتاب الله، ولي قضاء الجيش بالروم إيلي، من مؤلفاته: حاشية على تفسير البيضاوي، ومجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، والكواكب الدرية في مدح خير البرية، توفي سنة ١٠٧٨ هـ. انظر ترجمته في: هدية العارفين للبغدادي (١/٥٤٩)، والأعلام للزركلي (٣/٣٣٢)، ومجمع المؤلفين لكحالة (٢/١١١).

(٤) مجمع الأنهر (١/٧ - ٨).

(٥) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٢١)، ورد المختار على الدر المختار له (١/٢٣٩)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٩٥) مع المصباح في رسم المفتي.

الحالة الأولى: إذا كانَ واصفُ القولِ بأنه صحيحٌ، وأصحَّ شخصٌ واحدٌ، فالأصحُّ أولى بالتقديمِ باتفاقِ الحنفية^(١).

الحالة الثانية: إذا استعملَ لفظُ: الأصحُّ في ترجيحِ صحيحٍ على آخر، فالأصحُّ مقدّمٌ باتفاقِ الحنفية^(٢).

واختلفَ علماءُ الحنفيةِ فيما عدا هاتينِ الحالتينِ على قولين:

القول الأول: يُقدّمُ الأصحُّ على الصحيح.

وهذا قولُ بعضِ الحنفيةِ^(٣). ونُسِبَ إلى جمهورِ الحنفيةِ^(٤). واختاره: خيرُ الدينِ الرملي^(٥).

توجيه القول الأول: أنَّ لفظَ (الأصحُّ) مشتملٌ على زيادةٍ في معنى الصحة؛ لأنَّه على وزنِ (أفعل) التفضيلِ^(٦).

القول الثاني: يُقدّمُ الصحيحُ على الأصحِّ.

وهذا قولُ بعضِ الحنفيةِ^(٧).

(١) انظر: مجمع الأنهر لداماد (٨/١)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٢٥)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٠٩) مع المصباح في رسم المفتي.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٠٩) مع المصباح في رسم المفتي.

(٤) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٢٣).

(٥) انظر: الفتاوى الخيرية (٢/٢٣١). وخير الدين الرملي هو: خير الدين بن أحمد بن نور الدين

علي بن زين الدين بن عبد الوهاب الأيوبي العليني الفاروقي الرملي، ولد بالرملة سنة ٩٩٣هـ

ونشأ بها، من أعيان مذهب الحنفية في زمنه، كان إماماً فقيهاً مفسراً محدثاً مسنداً، لغوياً صرفياً

عروضياً، من مؤلفاته: حاشية على منح الغفار، وحاشية على الأشباه والنظائر لابن نجيم،

وحاشية على كنز الدقائق، والفوز والغنم في مسألة الشرف من الأم، والفتاوى الخيرية لنفع

البرية، توفي بالرملة سنة ١٠٨١هـ. انظر ترجمته في: مقدمة الفتاوى الخيرية (١/٢)، وخلاصة

الأثر للمحبي (٢/١٣١)، وهدية العارفين للبغدادي (٢/٣٥٨)، وفهرس الفهارس والأثبات

للكتاني (١/٣٨٦)، والأعلام للزركلي (٢/٣٢٧)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١/٦٩٤).

(٦) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٠٩) مع المصباح في رسم المفتي.

(٧) انظر: مجمع الأنهر لداماد (٨/١)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٢٢)،

وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٠٩) مع المصباح في رسم المفتي.

واختاره: داماد أفندي^(١)، ومحمد تقي العثماني^(٢).

توجيه القول الثاني: أنَّ مقابلَ (الصحيح) فاسدٌ أو ضعيفٌ، ومقابلَ (الأصح) صحيحٌ، وما كان مقابله فاسداً أو ضعيفاً، أكدَّ ممَّا كان مقابله صحيحاً^(٣).

أمثلة: الصحيح، والأصح عند الحنفية:

المثال الأول: يقولُ داماد أفندي، تحتَ بابِ: (مصرف الزكاة): «(ومنقطع الغزاة) الذين عجزوا عن اللّحوقِ بجيشِ الإسلام؛ لنفرهم^(٤)، فَتَجَلَّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ، وَإِنْ كَانُوا كَاسِبِينَ؛ إِذْ الْكَسْبُ يُقْعِدُهُمْ عَنِ الْجِهَادِ... (عند أبي يوسف)، وفي روايةٍ عن محمدٍ، وهو الصحيحُ، وهو المراد في سبيلِ الله»^(٥).

المثال الثاني: سُئِلَ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الحَنَفِيُّ عَنْ مَسْأَلَةٍ: الْإِخْفَاءُ وَالْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَاخْتِلَافُ الْأَقْوَالِ فِيهَا؟ وَمَا هُوَ الْأَرْجَحُ؟ فَأَجَابَ: «اِخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْجَهْرِ وَالْإِخْفَاءِ... الْجَهْرُ: أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ. وَالْمَخَافَةُ: أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ. وَقَالَ الْكَرْخِيُّ: الْجَهْرُ: أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ، وَالْمَخَافَةُ: تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ... وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ»^(٦).

ثانياً: الصحيح عند المالكية.

جاءَ في كُتُبِ المَالِكِيَّةِ مُصْطَلَحاً: (الصحيح)، و(الأصح)، وقد أَبَانَ علماء المَالِكِيَّةِ عَنْ مَعْنَاهُمَا بِذِكْرِ مَا يُقَابِلُهُمَا.

(١) انظر: مجمع الأنهر (٨/١).

(٢) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٠٩) مع المصباح في رسم المفتي.

(٣) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٢٢)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٠٩) مع المصباح في رسم المفتي.

(٤) هكذا في: مجمع الأنهر (٢/٢٢١)، ولعل الصواب: «لفقرهم».

(٥) المصدر السابق.

(٦) الفتاوى الخيرية (١٢/١).

يقابل الصحيح عند المالكية: الفاسد.

وهذا ما سارَ عليه ابنُ الحاجب في: (مختصره الفقهي) - في الجملة^(١) - ولم يطرُدْ عنده، فقد يقابلُ الصحيح: الشاذ، فيكون الصحيح بناءً على هذا المعنى مرادفاً للمشهور، على ما سيأتي بيانه.

وقد يقابلُ الصحيح: ما هو مشهورٌ في المذهب^(٢).

وإذا كانت الأفضلية في: (الأصح) راجعةً إلى قوّة الدليل^(٣)، ومقابلُ: (الأصح) هو الصحيح - كما سيأتي قريباً - فيمكن القولُ بأنَّ الصحيح عند المالكية هو: القولُ الذي قويَ دليلُه.

يقولُ القاضي ابنُ فرحون: «الغالب أنه - أي: الصحيح - يجري مجرى المشهور»^(٤).

ولخليل المالكي اصطلاحه الخاص، فيما يتصل بلفظ: (صَحَّح) - بالبناء للمجهول - ومراده به أنَّ أحداً مِنْ علماء المالكية عدا اللخمي، وابن يونس^(٥)، وابن رشد، والمازري قد صَحَّحَ القول^(٦).

أما لفظ: (الأصح)، فعند بعضِ المالكية أنَّ الصحةَ في: (الأصح)

(١) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٩٤ - ٩٥).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق (ص/٩٠)، ومقدمة تحقيق مسائل لا يعذر فيها بالجهل على مذهب الإمام مالك (ص/١٤).

(٤) كشف النقاب الحاجب (ص/٩٥).

(٥) هو: محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، أبوبكر، ويقال: عبدالله، المعروف بابن يونس، أحد أئمة المذهب المالكي، وأحد الأربعة الذين اعتمدتهم خليل المالكي في مختصره، كان فقيهاً فرضياً حاسباً مجاهداً، من مؤلفاته: الجامع لمسائل المدونة والأمهات، وكتاب في الفرائض، توفي سنة ٤١٥ هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (١١٤/٨)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٢٤٠)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١١١)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢١٠)، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية للدكتور قاسم سعد (١/١١٣٢).

(٦) انظر: مختصر خليل (١/٤) مع شرحه جواهر الإكليل.

راجعةً إلى قوّة الدليل^(١)، فإذا جيء بالأصح، فالمعنى «يكون كلُّ واحدٍ من القولين صحيحاً، وأدلة كلِّ واحدٍ منهما قويّة، إلا أنَّ الأصحَّ مرجَّحٌ على الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيح»^(٢)، فيكون المقابل للأصحَّ هو الصحيح؛ إذ التعبير بالأصحَّ مشعرٌ بصحة مقابله؛ لأنَّه على وزن: (أفعل) التفضيل^(٣).

وليس كونُ مقابل الأصحَّ صحيحاً بقاعدة مطردة عند المالكية، فقد يقابله الشاذ - فينزّل الأصحَّ منزلة المشهور^(٤) - وقد يقابله إجراء - وسيأتي بيانُ معناه - أو اختيارٌ لبعض المتأخرين^(٥)، وقد يقابله قولٌ مخرَّجٌ^(٦).

أمثلة: الصحيح، والأصح عند المالكية:

المثال الأول: يقولُ الحطّابُ: «لا يؤكلُ الخشاش»^(٧) على الصحيح من المذهب، إلا بذكاة^(٨).

المثال الثاني: يقولُ ابنُ الحاجب: «المؤلفَةُ كفارٌ يعطون؛ ترغيباً في الإسلام... والصحيحُ: بقاءُ حكمهم، إن احتيجَ إليهم»^(٩).

المثال الثالث: يقولُ خليلٌ: «سُنَّ لعيد... خروجٌ بعدَ الشمسِ، وتكبيرٌ فيه حيثنّذ، لا قبله، وصُحِّحَ خلافة»^(١٠).

(١) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٩٠)، ومقدمة تحقيق مسائل لا يعذر فيها بالجهل على مذهب الإمام مالك (ص/١٤).

(٢) كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٩١).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق مسائل لا يعذر فيها بالجهل على مذهب الإمام مالك (ص/١٤).

(٤) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٩١).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص/٩٣).

(٦) انظر: المصدر السابق (ص/٩٢).

(٧) الخشاش: دواب الأرض من الحشرات والهوام. أو هو: ما لا دماغ له من دواب الأرض.

انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (خشش)، (ص/١٤٥)، والقاموس المحيط، مادة: (خشش)، (ص/٧٦٤).

(٨) مواهب الجليل (١/٨٧).

(٩) جامع الأمهات (ص/١٦٤ - ١٦٥).

(١٠) مختصر خليل (١/١٠٣) مع شرحه جواهر الإكليل.

المثال الرابع: يقول الدردير^(١): «إِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِرَقِيقِهِ فِي الْإِحْرَامِ - أَيِ: الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ - فَأَفْسَدَهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِذْنُ ثَانٍ لِلْقَضَاءِ، عَلَى الْأَصَحِّ»^(٢).

المثال الخامس: يقول ابنُ شاس: «وهو -أي: المسح على الخفين- مشرَّعٌ، رخصته للرجال والنساء، في السفر والحضر... قال القاضي أبو محمد^(٣): وهو -أي: إجازة المسح في السفر والحضر- أصحُّ»^(٤).

ثالثاً: الصحيح عند الشافعية:

جاء مصطلحا: (الصحيح)، و(الأصح) في مدونات المذهب الشافعي، وجرى خلاف بين علمائهم في بيان المراد بهما.

مصطلح: (الصحيح) عند الشافعية:

استعمل محققو المذهب الشافعي مصطلح: (الصحيح)، وظهَرَ اتجاهاً في تحديد معناه:

الاتجاه الأول: أنَّ الصحيح هو: القول أو الوجهُ الرَّاجِحُ مِنَ الْأَقْوَالِ، أو الوجه.

وهذا ما سارَ عليه: أبو حامد الغزالي^(٥).

(١) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي الأزهرى الخلوتي، الشهير بالدردير، أبو البركات، ولد ببني عدي سنة ١١٢٧هـ دُرِسَ في الجامع الأزهر، وانتفع بعلمائه، وأصبح أحد أعلام المذهب المالكي، وكبار محققيه في عصره، كان علامةً فهامةً، وحيد عصره، وشيخ علماء مذهبه، معروفاً بالتصوف، وقد تولى منصب الإفتاء، من مؤلفاته: أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، وشرح أقرب المسالك المسمى بالشرح الصغير، والشرح الكبير على مختصر خليل، توفي سنة ١٢٠١هـ. انظر ترجمته في: تاريخ عجائب الآثار للجبرتي (٢/ ٣٢)، وفهرس الفهارس والأبواب للكتاني (٣٩٣/١)، وجامع كرامات الأولياء للنبهاني (١/ ٥٤٦)، وشجر النور الزكية لمخلوف (٣٥٩/١)، والأعلام للزركلي (٢٤٤/١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢٤٢/١).

(٢) الشرح الكبير (٩٨/٢). (٣) هو القاضي عبد الوهاب المالكي.

(٤) عقد الجواهر الثمينة (٨٣/١).

(٥) انظر: مقدمة تحقيق الوسيط في المذهب للغزالي (٢٣٩/١).

ويقابل الصحيح: رأي ضعيف، أو فاسد^(١).

الاتجاه الثاني: أنَّ الصحيح: هو الراجح من الوجهين، أو الوجوه.

وهذا ما سار عليه محيي الدين النووي في كتابه: (منهاج الطالبين)، يقول في مقدمته: «حيث أقول: الأصح أو الصحيح، فمن الوجهين أو الأوجه، فإن قوي الخلاف، قلت: الأصح، وإلا فالصحيح»^(٢).

وجعل أحمد العلوي الشافعي^(٣) معنى كلام النووي، أنه حين يُعبرُ بالأصح، أو بالصحيح، فأحدهما كائن من الوجهين، أو الأوجه^(٤).

ويظهر لي أنَّ تعبير النووي بالصحيح، أو بالأصح يدلُّ على أنَّ الآراء أو الرأيين من الأوجه، أو الوجهين.

ومقابل الصحيح عند محيي الدين النووي: الوجهُ الفاسد^(٥).

وحين يُعبرُ عن قولٍ بأنه صحيحٌ أشعر هذا بأنَّ الخلافَ ضعيفٌ، وأنَّ مقابله فاسدٌ^(٦).

وقد بيَّن بعضُ شراح كتاب: (منهاج الطالبين) أنَّ النوويَّ لم يستعمل مصطلح: (الصحيح) في أقوال الإمام الشافعي؛ تأدباً من أن يصف قوله الآخر بالفساد^(٧).

(١) انظر: المصدر السابق. (٢) منهاج الطالبين (١/٧٦).

(٣) هو: أحمد بن أبي بكر ابن سميطة العلوي الحضرمي، ولد سنة ١٢٧٧هـ من فقهاء الشافعية بحضرموت، وأحد المتصوفة، من مؤلفاته: الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج، ومنهل الورد في فيض الإمداد، توفي سنة ١٣٤٣هـ. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين لكحالة (١/١١١)، ومقدمة تحقيق النجم الوهاج للدميري (١/٧٧).

(٤) انظر: الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (١/٨٥) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٥) انظر: مغني المحتاج للشربيني (١/١٢)، ونهاية المحتاج للرملي (١/٤٨).

(٦) انظر: الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج للعلوي (١/٨٩) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٧) انظر: النجم الوهاج للدميري (١/٢٠٨)، ومغني المحتاج للشربيني (١/١٢)، ونهاية المحتاج للرملي (١/٤٨)، والابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج للعلوي (١/٨٩) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

ويستفاد من تعبير علماء المذهب الشافعي عن حكم بأنه الصحيح أمور، وهي:

أولها: أن المسألة خلافية.

ثانيها: أن في المسألة قولاً راجحاً، وقولاً مرجوحاً.

ثالثها: فساد المقابل.

رابعها: كون الخلاف وجهاً لعلماء الشافعية^(١)، وهذا حين يستعمل النووي مصطلح: (الصحيح) فحسب، دون أبي حامد الغزالي.

مصطلح: (الأصح) عند الشافعية:

ظَهَرَ اتجاهاً لدى علماء الشافعية في تحديد المقصود بمصطلح: (الأصح):

الاتجاه الأول: أن الأصح هو القول المختار، سواء أكان من أقوال الإمام الشافعي، أم من أوجه علماء مذهبه.

وهذا ما سار عليه: أبو حامد الغزالي^(٢)، والقاضي البيضاوي^(٣)، ومتقدمو الشافعية^(٤).

يقول القاضي البيضاوي في مقدمة كتابه: (الغاية القصوى)^(٥): «أنبه على القول المختار ب: أن الأصح كذا».

الاتجاه الثاني: أن الأصح هو الأرجح من الوجهين أو الوجوه فقط.

وهذا ما سار عليه: محيي الدين النووي في كتابه: (منهاج الطالبين)^(٦)، كما تقدم في كلامه السابق.

(١) انظر: سلم المتعلم المحتاج للأهل (١١٨/١) مطبوع مع النجم الوهاج.

(٢) انظر: الوجيز في المذهب (٣٠/١) مع شرحه العزيز.

(٣) انظر: الغاية القصوى (١٧٤/١).

(٤) انظر: مقدمة تحقيق الوجيز للغزالي (٢٣٩/١).

(٥) (١٧٤/١).

(٦) انظر: منهاج الطالبين (٧٦/١)، وروضة الطالبين (٦/١).

وعلى كلا الاتجاهين، فمقابل الأصح: صحيح^(١).

ويقرر الشافعية أن الأصح أقوى من الصحيح^(٢).

ويستفاد من تعبير علماء المذهب الشافعي عن حكم بأنه الأصح أمور، وهي:

أولها: أن المسألة خلافية.

ثانيها: أن في المسألة قولاً راجحاً، وقولاً مرجوحاً.

ثالثها: صحة المقابل؛ لقوة الخلاف بقوة دليل المقابل.

رابعها: كون الخلاف وجهاً لأصحاب الإمام الشافعي، وهذا حين يستعمل النووي مصطلح: (الأصح) فحسب، دون أبي حامد الغزالي ومن معه^(٣).

وهنا سؤال، وهو: ما العمل إذا تعارض تعبير الغزالي أو النووي في وصف حكم مسألة بقوله مرة بأنه: «صحيح» في موضع، وبأنه: «أصح» في موضع آخر؟

أجاب عن هذا السؤال الفقيه أحمد الأهدل الشافعي^(٤) بقوله: «ويوجد منه - أي: النووي - التعبير في: (الروضة): بالأصح، وفي: (المنهاج): بالصحيح، في حكم واحد؛ وهذا منشأ اختلاف الاجتهاد في الأرجحية؛ فعند التعارض يرجع إلى تأمل المدرك^(٥)».

(١) انظر: مغني المحتاج للشربيني (١٢/١)، ونهاية المحتاج للرملي (٤٨/١)، ومقدمة تحقيق الغاية القصوى (١٧٤/١).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: سلم المتعلم للأهدل (١١٨/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٤) هو: أحمد مiquري شميلة الأهدل، من علماء المذهب الشافعي المتأخرين، من مؤلفاته: سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج، توفي سنة ١٣٩٠ هـ. انظر ترجمته في: مقدمة تحقيق النجم الوهاج للدميري (٩٧/١).

(٥) سلم المتعلم المحتاج (١٣٢/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

ويكون العمدة في وصف حكم المسألة بأنه الصحيح أو الأصح على ما قاله في مُصَنَّفِه المتأخر .

أمثلة: (الصحيح)، و(الأصح) عند الشافعية:

المثال الأول: يقول أبو حامد الغزالي: «ثم هذا كله - أي: نقض الوضوء بمسّ الذكر - في المسّ بالكفّ، فإن كان برأس الأصابع فوجهان... وإن كان بما بين الأصابع: فالصحيح أنه لا ينتقض»^(١).

المثال الثاني: يقول القاضي البيضاوي: «نقل البخاري^(٢) أنه ﷺ عدّ: (بسم الله الرحمن الرحيم) آية منها - أي: من سورة الفاتحة - والأصح أنه آية من سائر السور أيضاً، وإلا لم تُكتب، كأمين»^(٣).

المثال الثالث: يقول محيي الدين النووي: «لو اشتبه ماء طاهر بنجس اجتهد... أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح، بل يخلطان، ثم يَتِمُّمُ»^(٤).

المثال الرابع: يقول محيي الدين النووي - أيضاً -: «يَحْرُمُ على المحدث جميع أنواع الصلاة... وَيَحْرُمُ مسُّ الجلد على الصحيح، والغلاف والصندوق والخريطة إذا كان فيهنّ المصحف على الأصحّ، ولو قلب أوراقه بعود، حرّم على الأصحّ»^(٥).

رابعاً: الصحيح عند الحنابلة:

لم تخل مدونات المذهب الحنبلي من ورود مصطلحي: (الصحيح)، و(الأصح)، وقد بيّن علماؤهم المراد بهما .

(١) الوسيط في المذهب (١/ ٤١٣)، تحقيق الدكتور علي القره داغي.

(٢) انظر تعقب البيضاوي في أن البخاري روى أنه عليه الصلاة والسلام عدّ: (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من الفاتحة في: كلام محقق الغاية القصوى (١/ ٢٩٦)، حاشية رقم (٤).

(٣) الغاية القصوى (١/ ٢٩٦). (٤) منهاج الطالبين (١/ ٨٢).

(٥) روضة الطالبين (١/ ٧٩).

إذا جاء مصطلحُ: (الصحيح) عند الحنابلة، فمرادهم به: إمامُ الصحيح عن الإمام أحمد، وإمامُ الصحيح عن بعض أصحابه^(١).

وكذلك القولُ فيما يتصلُ بالأصح^(٢)، يُستعملُ للأرجح لما وردَ عن الإمام أحمد، أو عن أصحابه.

وقد تكونُ الأفضليةُ في الأصحَّ راجعةً إلى شهرة القول، أو إلى قوة النقل، أو إلى الدليل.

وقد يكونُ الأصحُّ عند القائل، بمعنى أنه اختارَ القول^(٣).

وقد سارَ الموفقُ ابنُ قدامةَ على التعبيرِ بأصحَّ الروایتين، وأصحَّ الوجهين، يقولُ المرداويُّ عن هذا الاستعمال: «لا تكادُ تجد ذلك إلا المذهب، وقد يكونُ المذهبُ خلافه، ويكونُ الأصحُّ عند المصنِّف، أي: ابن قدامة»^(٤).

وذهبَ بعضُ الحنابلةِ في مؤلفاتهم المذهبية إلى التفرقة بين قولهم: (على الأصحَّ)، وقولهم: (في الأصحَّ):

فإذا قالوا: (على الأصحَّ)، فالمقصود: على أصحَّ الروایتين، وإذا قالوا: (في الأصحَّ)، فالمقصود: في أصحَّ الوجهين.

وقد سارَ على هذه التفرقة: ابنُ مفلحٍ في كتابه: (الفروع)^(٥)، وأبو بكر الجراعي^(٦)

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/ ١١٣ - ١١٤)، والإنصاف (١٢/ ٢٦٦).

(٢) انظر: المصدرين السابقين. (٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) الإنصاف (٧/ ٨ - ١). (٥) انظر: (٦/ ١).

(٦) هو: أبو بكر بن زيد بن أبي بكر بن زيد بن عمر الحسني، تقي الدين الجراعي الصالحي، ولد بجراخ من أعمال نابلس سنة ٨٢٥ هـ تقريباً، تلقى العلم عن عدد من العلماء، كان علامةً فقيهاً من أعيان الحنابلة المتأخرين، ومن أهل الدين، وممن انتفع به: ابن قندس؛ إذ لازمه وتخرج به، وقرأ عليه في الفقه وأصوله، والفرائض والعربية والبلاغة، ولزم الجراعيُّ الاشتغال بالعلم حتى برع، ولي قضاء دمشق، وألف عدداً من الكتب المفيدة، منها: غاية المطلب في =

في كتابه: (غاية المطلب)^(١)، كما نصّا عليه في مقدمة كتابهما.

وهذا اصطلاحٌ منهما، ولا مشاحةً فيه، كما هو معلومٌ.

يقولُ المرداويُّ عن (الأصح) عند ابنِ مفلح: «ذُكِرَ -أي: ابن مفلح- للخلافِ بهذه الصيغة - ومنها: الأصح- يقتضي قوّته من الجانبين، وإن كان المذهبُ، أو المشهورُ أحدهما»^(٢).

أمثلة الصحيح، والأصح عند الحنابلة:

المثال الأول: يقولُ المرداويُّ: «إذا وقعت نجاسةٌ فيه -أي: في الماء- وشكٌ هل هو قلتان، أو دونهما؟ ففي نجاسته وجهان... أحدهما: هو نجسٌ، وهو الصحيح... والوجه الثاني: هو طاهرٌ»^(٣).

المثال الثاني: يقولُ ابنُ مفلح: «يحرم نمصٌ»^(٤)، ووشرٌ^(٥)، ووشمٌ^(٦)

= معرفة المذهب، وتحفة الراكع والساجد، وحلية الطراز في مسائل الألفاظ، توفي بدمشق سنة ٨٨٣هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٣٢/١١)، والمنهج الأحمد للعلمي (٢٨٢/٥)، والدر المنضد له (٦٧٩/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٣٧/٧)، والسحب الوابلة لابن حميد (٣٠٤/١)، والأعلام للزركلي (٦٣/٢).

(١) انظر: (ص/٢٩). (٢) تصحيح الفروع (٩/١-١٠).

(٣) المصدر السابق (٩١/١).

(٤) التّمص: نتف الشعر من الوجه. وقيل: نتف شعر الحاجبين خاصة. انظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري، مادة: (نمص)، (٢٨/٤)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (نمص)، (ص/٩٤٣)، والقاموس المحيط، مادة: (نمص)، (ص/٨١٧)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٨٩/١)، وكشاف القناع له (١٨٢/١)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٨٠/١٤).

(٥) الوشر: يرد الأسنان لتحديد وتفليج وتحسن. انظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري، مادة: (نمص)، (٢٨/٤)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (وشر)، (ص/٩٧٣)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (وشر)، (ص/٥٤٢)، والقاموس المحيط، مادة: (وشر)، (ص/٦٣٣)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٨٩/١)، وكشاف القناع له (١٨٢/١).

(٦) الوشم: غرز الجلد بإبرة، ثم حشوه كحلّاً، ليزرق أثره أو يخضر. انظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري، مادة: (نمص)، (٢٨/٤)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مادة: (وشم)، (ص/٩٧٤)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (وشم)، (ص/٥٤٢-٥٤٣)، =

في الأصح^(١).

المثال الثالث: يقول ابن مفلح -أيضاً-: «يجب على الأصح (هـ) غَسْلُ اللحية، ومُسْتَرسلها»^(٢).

المثال الرابع: يقول المرداوي: «صلاة العيد فرض على الكفاية، هذا المذهب».

قال ابن تميم^(٣): فرض كفاية على الأصح^(٤).

المثال الخامس: يقول أبو بكر الجراعي: «يحرم على ولي الصبي إلباسه حريراً، أو ذهباً على الأصح»^(٥).

الفرع التاسع:

المعروف

جاء مصطلح: (المعروف) عند بعض المذاهب الفقهية، وسأذكر تعريفه اللغوي، ثم أذكر تعريفه عند من استعمله.

أولاً: التعريف اللغوي للمعروف:

المعروف: اسم مفعول من الفعل عَرَفَ، وهو مأخوذ من العُرْفِ.

والمعروف: ضد المنكر، والعرف: ضد النكر، يُقال: أولاه عرفاً،

= والقاموس المحيط، مادة: (وشم)، (ص/١٥٠٦)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (١/٨٩)، وكشاف القناع له (١/١٨٢).

(١) الفروع (١/١٥٨). (٢) المصدر السابق (١/١٧٧).

(٣) هو: محمد بن تميم الحراني، أبو عبد الله، الفقيه، قال ابن رجب: «بلغني أن ابن حمدان ذكر عنه أنه سافر أظنه إلى ناصر الدين البيضاوي؛ ليشغل عليه، فأدركه أجله هناك شاباً، ولم أقف على تاريخ وفاته»، من مؤلفاته: كتاب المختصر في الفقه، وصل فيه إلى الزكاة، وذكر ابن مفلح أن وفاته كانت سنة ٦٧٥ هـ تقريباً. انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/١٣١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٣٨٦)، والمنهج الأحمد للعليمي (٤/٣٠٦)، والدر المنضد له (١/٤١٧)، وتسهيل السابلة لابن عثيمين (٢/٨٦٥).

(٤) الإنصاف (٢/٤٢٠). (٥) غاية المطلب (ص/٧٩).

أي: معروفاً^(١).

والْعُرْفُ، والعِرْفُ: الصبر^(٢)، والعُرْفُ والمعروفُ: الجود^(٣).

وتدلُّ مادة: (عرف) على معنيين:

المعنى الأول: تتابع الشيء متصلاً بعضه ببعض^(٤). ومن هذا المعنى: عُرْفُ الفرس، سُمِّيَ بذلك لتتابع الشعر عليه، والعُرْفَةُ، وجمعها عُرَفٌ، وهي أرضٌ منقادةٌ مرتفعةٌ بين مرحلتين، تَنَبَّتْ كأنَّها عُرْفُ فرسٍ^(٥).

المعنى الثاني: السكونُ والطمأنينة^(٦). ومن المعنى الثاني: المَعْرِفَةُ والعِرْفَان، تقول: عَرَفَ فلانٌ فلاناً عِرْفَاناً وَمَعْرِفَةً، وهذا يدلُّ على سكونه إليه؛ لأنَّ مَنْ أَنْكَرَ شيئاً تَوَحَّشَ منه، وَنَبَأَ عنه^(٧)، فتسمية المعروفِ معروفاً؛ لسكونِ النفوسِ إليه^(٨)، قال الشاعر^(٩):

أبى الله إلا عدله ووفاءه فلا النكر معروف ولا العرف ضائع

ثانياً: المعروف في الاصطلاح:

جاء مصطلح: (المعروف) في مدونات المذهب المالكي على وجه الخصوص، ولم أقف على اصطلاح محدد له عند غيرهم - فيما رجعتُ إليه من مصادر - ومعناه عندهم: الروايةُ الثابتةُ عن الإمام مالك، أو القولُ الثابتُ عن أحدِ علماء المذهب^(١٠).

(١) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (عرف)، (٣٤٨/٢)، والصحاح، مادة: (عرف)، (١٤٠١/٤)،

ومقاييس اللغة، مادة: (عرف)، (٢٨١/٤)، ولسان العرب، مادة: (عرف)، (٢٣٩/٩).

(٢) انظر: لسان العرب، مادة: (عرف)، (٢٣٨/٩).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (عرف)، (٢٨١/٤).

(٥) انظر: المصدر السابق، والقاموس المحيط، مادة: (عرف)، (ص/١٠٨٠).

(٦) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (عرف)، (٢٨١/٤).

(٧) انظر: المصدر السابق، والقاموس المحيط، مادة: (عرف)، (ص/١٠٨٠).

(٨) انظر: المصدرين السابقين.

(٩) هذا البيت من شعر النابغة الذبياني، انظر: ديوان النابغة (ص/٣٩).

(١٠) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/١١٠)، وحاشية المدني على كنون (١/

٢١٧) بواسطة: المذهب المالكي لمحمد المامي (ص/٥١١).

ومقابل المعروف عندهم: المنكر، وسيأتي بيان مصطلح: (المنكر) إن شاء الله تعالى.

أمثلة القول المعروف عند المالكية:

المثال الأول: يقول ابن الحاجب: «الرَّيْحُ يُرَكَّبُ لِحَوْلِ الْأَصْلِ عَلَى الْمَعْرُوفِ، كَالْتَنَاجِ، لَا كَالْفَوَائِدِ»^(١).

المثال الثاني: يقول الحطاب عند قول خليل: «وَدَمْعُهُ وَعَرَقُهُ»: «هذا هو المعروف من المذهب، قال في: (المدونة): وَعَرَقُ الدَّوَابِّ، وما يخرج من أنوفها طاهر»^(٢).

المثال الثالث: يقول ابن شاس في مسألة: (أسباب جمع الصلاة): «الأول: السفر، فيجوز الجمع بين الصلاتين المشتركين الوقت على المعروف من المذهب»^(٣).

الفرع العاشر: الراجع

أولاً: التعريف اللغوي للراجع:

الراجع: اسم فاعل من الفعل رَجَحَ، يُقَالُ: رَجَحَ يَرْجَحُ - مثلثة الجيم - رُجُوحًا، وَرُجُحَانًا^(٤).

وترجع مادة: (رجح) إلى معنى واحد، يشير إليه ابن فارس بقوله: «الراء والجيم والحاء أصل واحد يدل على رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ»^(٥).

(١) جامع الأمهات (ص/١٤٥). (٢) مواهب الجليل (١/٩١).

(٣) عقد الجواهر الثمينة (١/٢١٧).

(٤) انظر: الصحاح، مادة: (رجح)، (١/٣٦٤)، والقاموس المحيط، مادة: (رجح)، (ص/٢٧٩).

(٥) مقاييس اللغة، مادة: (رجح)، (٢/٤٨٩).

ويطلق الرجحان على: الحِلْم، ومنه: الرَّجَاحَةُ^(١)، يُقال: قومٌ رُجِّحَ، ورُجِّحَ، ومَراجيح، ومَراجيح، أي: حلما^(٢).

والحِلْمُ الراجحُ: الذي يَزِنُ بِصاحبه، فلا يُخَفُّه شيءٌ^(٣).

ويطلق الرجحان -أيضاً- على: المِيل، يقال: رَجَحَ الميزانُ: إذا مالَ^(٤)، وأَرْجَحْتُ الميزانَ، أي: أثقلته حتى مالَ^(٥)، وتَرَجَّحَتِ الأرجوحةُ بالغلَام، أي: مالت به^(٦)، والميلُ نتيجة الثقل والقوة.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للراجح:

لم يكن استعمالُ الراجحِ مقتصرًا على علمٍ مِنَ العلوم، فضلاً عن مذهبٍ مِنَ المذاهبِ، فقد استعملَ العلماءُ مصطلحَ: (الراجح) في علومٍ مختلفة، وأرادوا به القولَ القويَّ، أو الذي له أدلةٌ قويةٌ، إلا أنَّ المذهبَ المالكي قد نصَّ على معنى مصطلحِ: (الراجح)، وسوف أعرض ما قالوه، ثم أورد أمثلةً مِنْ بقيةِ المذاهبِ الفقهية.

الراجح عند المالكية:

تميَّزَ مذهبُ المالكيةِ بذكرِ معنى مصطلحِ: (الراجح) في مذهبهم، وجاء فيه مصطلحاً: (الراجح) و(الأرجح).

مصطلح: (الراجح) عند المالكية:

اختلفَ علماءُ المالكيةِ في معنى: (الراجح) في مذهبهم على قولين:

- (١) انظر: لسان العرب، مادة: (رجح)، (٤٤٤/٢).
- (٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (رجح)، (١٤٢/٤)، والصحاح، مادة: (رجح)، (٣٦٤/١)، ولسان العرب، مادة: (رجح)، (٤٤٤/٢).
- (٣) انظر: لسان العرب، مادة: (رجح)، (٤٤٤/٢).
- (٤) انظر: الصحاح، مادة: (رجح)، (٣٦٤/١)، والقاموس المحيط، مادة: (رجح)، (ص/٢٧٩).
- (٥) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (رجح)، (١٤٢/٤)، ولسان العرب، مادة: (رجح)، (٤٤٤/٢).
- (٦) انظر: الصحاح، مادة: (رجح)، (٣٦٤/١)، والقاموس المحيط، مادة: (رجح)، (ص/٢٧٩).

القول الأول: أنه القول الذي قوي دليله.

ذَكَرَ هذا القولَ محمد الدسوقي^(١)، وأحمد الصاوي^(٢). واختاره: أبو عبد الله الفاسي^(٣).

القول الثاني: أنه ما كثر قائله.

ذَكَرَ هذا القولَ أبو عبد الله الفاسي^(٤).

ورَجَّحَ جمعٌ من علماء المالكية القولَ الأول؛ وذلك للأسباب الآتية:
أولاً: أنَّ الدسوقي والصاوي وهما مالكيان اقتصرنا على ذكر المعنى الأول فحسب، ولم يذكرنا المعنى الثاني.

(١) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٠/١).

(٢) انظر: بلغة السالك (٢٢/١). والصاوي هو: أحمد بن محمد بن محمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي، ولد سنة ١١٧٥هـ تلقى الفقه عن الدردير، ومحمد الدسوقي، وأصبح أحد فقهاء المالكية المبرزين، والمفسرين لكتاب الله، كان شيخ الطريقة الخلوتية الصوفية، من مؤلفاته: حاشية على تفسير الجلالين، وحاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، وبلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، توفي بالمدينة، وقيل: توفي بمصر سنة ١٢٤١هـ. انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية لمخلوف (٣٦٤/١)، وجامع كرامات الأولياء للنبيهاني (١/٦٥٦)، والأعلام للزركلي (٢٤٦/١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢٦٩/١)، والموسوعة الميسرة في ترجم أئمة التفسير (٣٨٧/١).

(٣) انظر: رفع العتاب واللام (ص/١٩). وأبو عبد الله الفاسي هو: محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الحفيظ بن هاشم القادري الحسني الفاسي، من نسل الشيخ عبد القادر الجيلاني، ولد سنة ١٢٩٥هـ كان فقيهاً مالكياً أصولياً علامة مشاركاً في عدد من الفنون، من أعيان علماء فاس، أقبل إليه التلاميذ، درّس لهم الفقه والأصول والحديث والكلام والنحو، وكان كثير التنزل معهم، لا يستنكف من مراجعتهم له، ويحثهم معه، قال عنه محمد الحجوي: «الإمام التحرير النقاد، والعلم الذي تنضاء له الأطواد، الفقيه الأصولي المعقولي المشارك في العلوم، وقد تسنم منها الذرى الذي تقصر عنه الفهوم»، من مؤلفاته: رفع العتاب واللام عمن قال العمل بالضعيف اختياراً حرام، وتآليف في إيمان المقلد، وحاشية على شرح الشيخ الطيب بن كيران على توحيد المرشد المعين، وحاشية على شرح الشيخ جسوس على الشمائل، توفي فاجأة بفاس سنة ١٣٣١هـ. انظر ترجمته في: فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٩٣٥/٢)، والفكر السامي للحجوي (٣١٧/٤)، والأعلام للزركلي (٩/٧)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٥٩٧/٣).

(٤) انظر: رفع العتاب واللام (ص/١٩).

ثانياً: أن أبا عبد الله الفاسي قد اختار القول الأول وصوبه^(١)، ولم أقف - فيما رجعت عليه من مصادر - على اختيارٍ لأحدٍ من المالكية للقول الثاني.

ثالثاً: أن القول الأول هو قول أكثر المالكية^(٢).

ويشمل مصطلح: (الراجع) عند المالكية بحسب القول الأول: الأصح، والصحيح، والظاهر، والمفتى به، وما عليه العمل^(٣). ويقابل الراجع: المرجوح، وهو الضعيف^(٤)، على ما سيأتي بيانه.

مصطلح: (الأرجح) عند المالكية:

يتصل مصطلح: (الأرجح) بمصطلح: (الراجع) عند المالكية، وقد بينوا معناه، فالأرجح عندهم هو: القول الأقوى دليلاً^(٥). ويقابل الأرجح: الراجع^(٦).

أمثلة الراجع، والأرجح عند المالكية:

المثال الأول: يقول الدردير: «النفاس: هو الدم الخارج من قُبْلِ المرأة عند ولادتها، مع الولادة، أو بعدها. وأما ما خَرَجَ قُبْلَهَا: فالراجع أنه حيض؛ فلا يُحسب من السنين يوماً»^(٧).

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: منار السالك إلى مذهب الإمام مالك للرجاجي (ص/٤٤)، ونظرية الأخذ بما جرى به العمل في المغرب لعبد السلام العسري (ص/٣٨)، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض (ص/٤٧٤)، والمذهب المالكي لمحمد المامي (ص/٥٠٨).

(٣) انظر: نظرية الأخذ بما جرى به العمل في المغرب لعبد السلام العسري (ص/٣٨)، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض (ص/٤٧٤)، والاختلاف الفقهي في المذهب المالكي لعبد العزيز الخلفي (ص/١٥٢).

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٠/١)، ورفع العتاب واللام للفاسي (ص/٢٠).

(٥) انظر: بلغة السالك (٢٢/١).

(٦) انظر: المصدر السابق (٢١/١). (٧) الشرح الصغير (١٧٧/١) مع بلغة السالك.

المثال الثاني: يقول الحطّاب: «هل الإعادة -أي: إعادة الصلاة فيما لو صُلّي وعليه نجاسة- في الوقت واجبة، أو مستحبة؟ فيه خلاف، والراجح أنّها على وجه الاستحباب، فلو لم يُعَدّ حتى خَرَجَ الوقت، فلا إعادة»^(١).

المثال الثالث: يقول الدردير: «كُره... تشبيك أصابع في الصلاة فقط، وفَرَقَتْهَا فيها، لا في غيرها، ولو في المسجد، على الأرجح»^(٢).

المثال الرابع: يقول الحطّاب: «أما الوطء: فيحرم في الفيافي والصحاري من غير ساتر، ويجوز في المنزل إذا كان ساتر، ويختلف فيه في السطوح من غير ساتر، وفي الفيافي بساتر، والجواز أرجح»^(٣).

أمثلة الراجح عند بقية المذاهب:

أولاً: المذهب الحنفي:

المثال الأول: يقول محمد بن علي الحصكفي^(٤) لما تحدث عن الماء المستعمل: «ليس بظهور لحديث، بل لَحَبِثَ على الراجح المعتمد»^(٥).

المثال الثاني: يقول ابن نجيم: «الراجح في المذهب وجوب صلاة الجماعة»^(٦).

ثانياً: المذهب الشافعي:

يقول محيي الدين النووي: «قال بعضهم -أي: بعض الخراسانيين-:

(١) مواهب الجليل (١/١٤٠). (٢) الشرح الكبير (١/٢٥٢، ٢٥٤).

(٣) مواهب الجليل (١/٢٨١).

(٤) هو: محمد بن علي بن محمد بن علي الدمشقي، علاء الدين الحصكفي، ولد بدمشق سنة ١٠٢٥هـ من فقهاء المذهب الحنفي، كان فقيهاً أصولياً مفسراً محدثاً نحويّاً، كثير الحفظ، فصيح العبارة، جيد التقرير والتحريّر، فاضلاً عالي الهمة، تولى التدريس، ومنصب إفتاء الحنفية بدمشق، من مؤلفاته: الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، والدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر، وإفاضة الأنوار في شرح المنار، وتعليق على صحيح البخاري، وتعليق على تفسير البيضاوي، توفي بدمشق سنة ١٠٨٨هـ. انظر ترجمته في: خلاصة الأثر للمحبي (٤/٦٣)، والأعلام للزركلي (٦/٢٩٤)، ومعجم المؤلفين لحالة (٣/٥٤٣).

(٥) الدر المختار (١/٦٦٨) مع رد المحتار. (٦) البحر الرائق (٢/٧٨).

هل تثبت النجاسة بغلبة الظن؟ قولان، الراجح المختار في هذا كله طريقة العراقيين: وهي القطع بطهارة كل هذا^(١).

ثالثاً: المذهب الحنبلي:

المثال الأول: يقول ابن مفلح: «لا يسقط دم المجاوزة -أي: مجاوزة الميقات- بخروجه^(٢)، والمراد على الراجح^(٣)».

المثال الثاني: نقل المرداوي عن تقي الدين ابن تيمية قوله: «الراجح في مذهب الإمام أحمد رحمته الله أن النظر إلى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز^(٤)».

الفرع الحادي عشر:

قياس المذهب:

جاء مصطلح: (قياس المذهب) عند بعض المذاهب، وقبل بيان معناه عندهم، سأذكر التعريف اللغوي.

أولاً: التعريف اللغوي للقياس:

القياس: مصدر، إمّا من الفعل قَاسَ، يُقَالُ: قَاسَ يَقِيسُ قَيْسًا، وَقِيَّاسًا^(٥)، وقال بعض اللغويين: قَاسَ يَقُوسُ قَوْسًا لغةً فيها^(٦)؛ وإمّا مصدرٌ من الفعل قَاسَ، يُقَالُ: قَاسَ يَقَاسُ قِيَّاسًا^(٧)؛ بناءً على القاعدة الصرفية فيما كان على وزن: (فَاعِل)، فمصدره: (الْفِعَال)^(٨).

(١) المجموع شرح المذهب (٢٠٦/١).

(٢) هكذا في الفروع (٣٠٨/٥)، ولعل الصواب: «برجوعه».

(٣) المصدر السابق. (٤) الإنصاف (٢٩/٨).

(٥) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (قوس)، (٢٢٥/٩)، والصحاح، مادة: (قوس)، (٩٦٧/٣)،

ومقاييس اللغة، مادة: (قوس)، (٤٠/٥)، ولسان العرب، مادة: (قوس)، (١٨٦/٦).

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) انظر: الصحاح، مادة: (قوس)، (٩٦٧/٣)، ولسان العرب، مادة: (قوس)، (١٨٧/٦).

(٨) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٢٢/٢).

ومعنى مادة: (قوس): التقدير^(١)، يُقال: هذه خشبةٌ قيسُ أصبع، أي: قدرُ أصبع، وبينهما قيسُ رَمَحٍ، أي: قدرُ رَمَحٍ^(٢)، وقاسَ الطبيبُ قعرَ الجرح، أي: مقداره^(٣).

ومنه: المقياسُ، وهو المقدار^(٤)، والقَوْسُ: الذراعُ؛ سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنه يُقدَّرُ بها المذروغُ^(٥).

يقولُ ابنُ فارسٍ: «القافُ والواو والسينُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تقدير شيءٍ بشيءٍ، ثمَّ يصرَّفُ، فتقلب واوه ياءً، والمعنى في جميعه واحدٌ»^(٦).

وقد ذَكَرَ الأصوليون عدَّةَ معانٍ لغويةٍ للقياس^(٧)، منها: المساواة، يُقالُ: قَسْتُ الثوبَ بالثوبِ، إذا ساويتُه به^(٨).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي لقياس المذهب:

كثُر استعمالُ مصطلح: (قياس المذهب) في مدوناتِ الفقه الحنبلي؛ ولعلَّ مردَّ هذا الأمر عائدٌ إلى طبيعةِ تكوينِ المذهب الحنبلي القائم على مروياتِ الإمام أحمد، والقياسِ عليها؛ يؤيد ذلك: أنَّ الأثرم - وهو أحدُ أصحابِ الإمام أحمد - لما سأله الإمامُ أحمدُ عمَّا دَوَّنه عنه مِنْ مسائل، فقالَ الإمامُ أحمد: «إي، هذا مِنْ كلامي، وهذا ليس مِنْ كلامي!». فقليل للأثرم؟ فقال: «إنَّما أقيسه على قوله»^(٩).

(١) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (قوس)، (٢٢٥/٩)، والصحاح، مادة: (قوس)، (٩٦٧/٣)،

ومقاييس اللغة، مادة: (قوس)، (٤٠/٥)، ولسان العرب، مادة: (قوس)، (١٨٦/٦).

(٢) انظر: المصادر السابقة، والقاموس المحيط، مادة: (قوس)، (ص/٧٣٣).

(٣) انظر: المصادر السابقة. (٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (قوس)، (٤٠/٥).

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي (١٥/٢).

(٨) انظر: البحر المحيط (٦/٥)، وتيسير التحرير (٢٦٣/٣)، وبراس العقول لعيسى منون (ص/٩ وما بعدها).

(٩) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٣٨٤ - ٣٨٥).

وهذا يدلُّ على ظهورِ القياس على قول الإمام في أوائلِ نشأة المذهب الحنبلي.

ولا يَعْنِي ما سبقَ عدمُ وجودِ مصطلح: (قياس المذهب) في كتب المذاهب الأخرى، كلا، هو موجودٌ، ولكن ليس بالكثرة التي في مذهب الحنابلة.

قياس المذهب عند الحنابلة:

لم أقف على تعريفِ مصطلح: (قياس المذهب) عند متقدمي الحنابلة، وقد عَرَفَهُ بعضُ المعاصرين، فَمِنْ هذه التعريفات، أَنَّهُ: تخريجُ فرعٍ غيرِ منصوصٍ عن الإمام على فرعٍ منصوصٍ عنه؛ لعلَّةٍ جامعةٍ. وهذا تعريفُ الشيخ بكر أبو زيد^(١).

ويظهرُ اتفاقُ مصطلح: (قياس المذهب) مع مصطلح: (التخريج) المتقدمِ تقريرِ معناه.

وما ذكره الشيخ بكر أبو زيد صحيحٌ؛ ويؤيِّدُ ما قاله: تَبَعَ عِدَّةٌ مِنَ المواطنِ التي وَرَدَ فيها مصطلحُ: (قياس المذهب).

لكن لا يظهرُ لي أَنَّ مَنْ عَبَّرَ بقياسِ المذهبِ التزمَ أَنْ يكونَ حكمُ المقيس عليه منصوصاً عليه مِنْ قِبَلِ الإمام، بل يكفي بأن يكونَ منصوصاً عليه في المذهب.

ولا يظهرُ لي أيضاً ما يمنعُ مِنْ إطلاقِ مصطلح: (قياس المذهب) على ما خُرِّجَ مِنَ الفروعِ الفقهيةِ على الضوابطِ المذهبية، ولا سيما تلك الضوابط التي تشتملُ على علَّةِ الحكمِ في المذهب.

ويظهرُ لي أيضاً عدمُ اختلافِ بقيةِ المذاهبِ في معنى مصطلح: (قياس المذهب).

(١) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٧٥).

أمثلة قياس المذهب عند المذاهب:

أولاً: المذهب الحنفي:

المثال الأول: يقول الكاساني^(١) في مسألة: (المُحَصَّر الذي يَقْدِر على إدراك الحِجِّ، ولا يقدرُ على إدراكِ الهدى): «قياسُ مذهبِ أبي حنيفة في هذا الوجه أنَّه: يلزمه المضي، ولا يجوزُ له التحلل»^(٢).

المثال الثاني: يقول ابنُ الهمام: «لو قال: «عليَّ عهدُ الله وأمانته وميثاقه»، ولا نيةَ له، فهو يمينٌ عندنا، ومالك وأحمد... وحكي عن مالكٍ يجبُ عليه بكلِّ لفظٍ كفارة... وهو قياسُ مذهبنا إذا كرر الواو، كما في: والله والرحمن والرحيم...»^(٣).

ثانياً: المذهب المالكي:

المثال الأول: نَقَلَ أبو الوليد الباجي عن بعض المالكية قوله: «مثل الثعلب - في جزاء الصيد - على قياسِ المذهب: شاء»^(٤).

المثال الثاني: نَقَلَ الحطَّابُ عن بعضِ المالكية قوله: «لو أتى بأسبوع - أي: طواف حول البيت - ثالثٍ أو رابع، فإنه يأتي لكلِّ أسبوعٍ بركتين، ويجزئُه، وقياسُ المذهب أنَّ ذلك طَوْلٌ يحولُ بينه وبين إصلاحِ الأول، ويُوجبُ عليه الاستئناف»^(٥).

(١) هو: أبو بكر بن مسعود بن أحمد، علاء الدين الكاساني، يلقب بملك العلماء، من كبار علماء المذهب الحنفي، كان له وجهة وشجاعة وكرم، تفقه على عدد من أجلة الحنفية، منهم: علاء الدين السمرقندي، من مؤلفاته: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، والسلطان المبين في أصول الدين، توفي عام ٥٨٧هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي (٤/ ٢٥)، وتاج التراجم لقطوبغا (ص/ ٣٢٧)، والفوائد البهية للكنوي (ص/ ٦٩)، والأعلام للزركلي (٢/ ٦٤).

(٢) بدائع الصنائع (١٨٣/٢).

(٣) فتح القدير (٤/ ٣٦١-٣٦٢).

(٤) المنتقى (٢/ ٢٥٤).

(٥) مواهب الجليل (٣/ ١١٤).

ثالثاً: المذهب الشافعي:

المثال الأول: يقول محيي الدين النووي: «فرغ: قال الروياني^(١): لو نوى أن يصلي بوضوئه صلاة لا يُذكرُها، بأن نوى بوضوئه في رجب صلاة العيد، قال: قال والدي^(٢): قياسُ المذهب: صحته وضوئه، ويصلي به كلّ الصلوات؛ لأنّه نوى ما لا يباح إلا بوضوء»^(٣).

المثال الثاني: يقول الخطيب الشربيني في مسألة: (سقوط فرضية صلاة الجنائز إذا صلى عليها النساء، وهناك رجال): «وإنّ صلى - أي: الخثي - سَقَطَ الفرضُ عنه وعن النساء، وإذا صلت المرأة سَقَطَ الفرضُ عن النساء، وأمّا عن الخثي: فقياسُ المذهبِ يأبى ذلك»^(٤).

رابعاً: المذهب الحنبلي:

المثال الأول: يقول ابنُ قدامة في مسألة: (جواز المسح على الخفّ

(١) هو: عبدالواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني، أبو المحاسن الطبري، الملقب بفخر الإسلام، ولد سنة ٤١٥هـ كان إماماً في المذهب الشافعي، وشيخ الشافعية في عصره، علامة مناظراً عالماً بالخلاف والفقه واللغة والبيان، جامعاً بين العلم بالحديث والعلم بالفقه، ذا جاء عريض، وحشمة وافرة، وقبول تام، من مؤلفاته: البحر في المذهب، والكافي، ومنايص الشافعي، وحقيقة القولين، والفروق، توفي سنة ٥٠١هـ وقيل ٥٠٢هـ. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٢٧٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/١٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٢٦٠)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٧/١٩٣)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٢٧٧).

(٢) هو: إسماعيل بن أحمد أبي العباس بن محمد بن أحمد الروياني، له تصانيف في الفقه، ويحكي فخر الإسلام في كتاب: (البحر في المذهب) عن والده إسماعيل كثيراً، يقول عنه جمال الدين الإسني: «لم أقف له على وفاة»، ويقول ابن قاضي شعبة - وقد جعله من طبقة الذين كانوا في العشرين الرابعة من المائة الخامسة-: «الظاهر أنه أسن من الشيخ أبي إسحاق»، وقد ولد الشيرازي سنة ٣٣٩هـ وتوفي سنة ٤٧٦هـ والمعلومات المذكورة عن والد الروياني - فيما رجعت إليه من مصادر - غير وافية. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/٤٢٨)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٥٦٥)، وطبقات الشافعية لابن كثير (٢/٤٩٧)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٢٢٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/١٨٨).

(٣) المجموع شرح المهذب (١/٣٣٧). (٤) مغني المحتاج (١/٣٤٥).

إِنْ كَانَ خَشْبًا أَوْ حَدِيدًا): «قال القاضي: قياسُ المذهبِ جوازُ المسحِ عليهما؛ لأنَّه خَفْتُ سَاتِرَ يُمكنُ المشي فيه، أشبهَ الجلودَ»^(١).

المثال الثاني: نَقَلَ ابْنُ مَفْلَحٍ عَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ قَوْلَهُ: «إِنْ نَذَرَ صَلَاةً مُطْلَقَةً، أَوْ فِي وَقْتٍ فَاتٍ، فَمِيقَاسُ الْمَذْهَبِ: يَجُوزُ فَعْلُهَا وَقْتُ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ أَجَازَ صَوْمَ النَّذْرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، مَعَ تَأْكِيدِ الصِّيَامِ... فَقَدْ أَجَازَ صَوْمَهَا مَعَ النَّذْرِ، فَكَذَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ»^(٢).

المثال الثالث: يَقُولُ ابْنُ رَجَبٍ: «لَوْ كَانَ لَهُ - أَيْ: لِشَخْصٍ مَا - ابْنَتَانِ، اسْمُهُمَا وَاحِدٌ، فَوَهَبَ لِأَحَدَاهُمَا شَيْئًا، أَوْ أَقْرَأَ لَهَا، ثُمَّ مَاتَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ؟

فَقَالَ الْقَاضِي - فِي بَعْضِ تَعَالِيْقِهِ -: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ: إِخْرَاجُ الْمُسْتَحَقَّةِ مِنْهُمَا بِالْقِرْعَةِ؛ كَمَا لَوْ أَقْرَأَ أَنَّهُ زَوْجٌ إِحْدَى بَنَاتِهِ، ثُمَّ مَاتَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ»^(٣).

الفرع الثاني عشر:

المشهور من المذهب

أولاً: التعريف اللغوي للمشهور:

المشهور: اسم مفعولٍ من الفعلِ شَهَرَ، يُقَالُ: شَهَرْتُ الْأَمْرَ أَشْهَرَهُ شَهْرًا، وَشُهْرَةً، فَاشْتَهَرَ، أَيْ: وَضَحَ^(٤)، وَشَهَّرَهُ، وَاشْتَهَرَهُ، فَاشْتَهَرَ^(٥).

وَالشَّهْرُ: وَاحِدُ الشُّهُورِ^(٦)، وَسُمِّيَ شَهْرًا؛ لِشُهْرَتِهِ وَبَيَانِهِ^(٧). وَالشَّهْرُ:

(١) المغني (٣٧٣/١). (٢) الفروع (٤١٦/٢).

(٣) تقرير القواعد (٤٣٠/٢).

(٤) انظر: الصحاح، مادة: (شهر)، (٧٠٥/٢).

(٥) انظر: القاموس المحيط، مادة: (شهر)، (ص/٥٤٠).

(٦) انظر: الصحاح، مادة: (شهر)، (٧٠٥/٢).

(٧) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (شهر)، (٧٩/٦).

القمر، وسُمِّي بذلك؛ لشهرته وظهوره^(١).

يقول ابن فارس: «الشين والهاء والراء أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على وضوح في الأمر، وإضاءة»^(٢).

ويطلق المشهور والشهير على: المعروف المكان، والمذكور، والنبه^(٣).

والشُهْرَةُ: وضوح الأمر^(٤)، يُقال: شَهَرَ سَيْفَهُ يَشْهَرُهُ شَهْرًا، إذا سلَّه وانتَاضاه مِنْ غِمْدِهِ، فيرفعه على الناس^(٥).

وقال بعض اللغويين: الشُهْرَةُ: ظهور الشيء في شُنْعَةٍ^(٦) حتى يُشْهَرَهُ الناسُ^(٧).

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للمشهور من المذهب:

وَرَدَ مصطلح: (المشهور من المذهب) عند المذاهب الفقهية الأربعة، وإليك بيانها:

أولاً: المشهور عند الحنفية:

وَرَدَ: (المشهور من المذهب)، و(الأشهر) في كتب المذهب الحنفي، وسأتحدث عنهما مبتدئاً بالمشهور من المذهب.

(١) انظر: لسان العرب، مادة: (شهر)، (٤/٤٣١).

(٢) مقاييس اللغة، مادة: (شهر)، (٣/٢٢٢).

(٣) انظر: لسان العرب، مادة: (شهر)، (٤/٤٣٢)، والقاموس المحيط، مادة: (شهر)، (ص/٥٤٠).

(٤) انظر: الصحاح، مادة: (شهر)، (٢/٧٠٥)، ومقاييس اللغة، مادة: (شهر)، (٣/٢٢٢).

(٥) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (شهر)، (٦/٧٩)، والصحاح، مادة: (شهر)، (٢/٧٠٥).

(٦) الشُّنْعَةُ: الأمر القبيح. انظر: مقاييس اللغة، مادة: (شنع)، (٣/٢١٨)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (شنع)، (ص/٢٦٦).

(٧) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (شهر)، (٦/٧٩)، ولسان العرب، مادة: (شهر)، (٤/٤٣١)، والقاموس المحيط، مادة: (شهر)، (ص/٥٤٠).

مصطلح: (المشهور) عند الحنفية:

لم أقف على تعريفٍ محددٍ لمصطلح: (المشهور) عند علماء الحنفية - فيما رجعتُ إليه مِنْ مصادر- مع أنَّ لهم اهتماماً بمصطلح: (المشهور) في علم مصطلح الحديث، إلا أنَّه لم يظهرَ لهم اصطلاحٌ خاصٌّ للمشهور في المذهب.

وَمِنْ خلالِ تأمُّلِ عددٍ مِنَ المواضعِ التي ورد فيها مصطلحُ: المشهور من المذهب في كتب المذهب الحنفي، ظهرَ لي أنَّ مرادهم به هو معناه اللغوي .

أمثلة المشهور عند الحنفية:

المثال الأول: يقولُ أبو بكرٍ السرخسي: «المشهورُ عن محمدٍ ﷺ أنَّه لَمَّا سُئِلَ عن هذا؟ أي: تقدير الماء الكثير. فقال: إنَّ كان مثل مسجدٍ هذا، فهو كبيرٌ».

فلَمَّا قامَ، مسحوا مسجده، فرُوي أنَّه كان ثمانياً في ثمانٍ، وروي اثني عشر^(١).

المثال الثاني: يقولُ فخرُ الدين الزيلعي^(٢): «إذا امتنع المسحُ على أحدهما بجمع الخروق المتفرقة، امتنع المسحُ على الآخر؛ لما عُرِفَ، حتى يَلْبَسَ مكانَ المتخرقِ ما يجوزُ المسحُ عليه، وهذا الحكمُ المذكورُ هو المشهورُ مِنَ المذهبِ»^(٣).

(١) المبسوط (١/٧١).

(٢) هو: عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلعي، فخر الدين أبو محمد - وفي بعض المصادر: أبو عمرو - من أعيان المذهب الحنفي، كان علامة مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض، قدم القاهرة سنة ٧٠٥هـ ودرَّس بها وأفتى وصنف ونشر الفقه، وانتفع الناس به، من مؤلفاته: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، وشرح الجامع الكبير، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٣هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي (٢/٥١٩)، وتاج التراجم لقطلوبغا (ص/٢٠٤)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/٤٤٠)، والفوائد البهية للكنوي (ص/١٥٠).

(٣) كنز الدقائق (١/١٨٥) مع البحر الرائق.

مصطلح: (الأشهر) عند الحنفية:

لم أقف على اصطلاح محدد للأشهر عند الحنفية - فيما رجعت إليه من مصادرهم - والظاهر إرادة المعنى اللغوي المتبادر من كون القول أكثر شهرة من القول الآخر.

والظاهر من إطلاق الحنفية للأشهر أن مقابله عندهم قول أقل منه شهرة.

أمثلة الأشهر عند الحنفية:

المثال الأول: يقول الكاساني: «اختلف المشايخ فيه - أي: فيما لو أوصى بقميص، ثم نقضه، فجعله قباء، هل يعد رجوعاً؟ - والأشهر: أنه ليس برجوع؛ لأن العين بعد النقض قائمة تصلح لما كانت تصلح له قبل النقض»^(١).

المثال الثاني: يقول برهان الدين المرغيناني^(٢): «لغير العصباء من الأقارب ولاية التزويج عند أبي حنيفة... وقال محمد: لا تثبت... وهو رواية عن أبي حنيفة، وقول أبي يوسف في ذلك مضطرب، والأشهر أنه مع محمد»^(٣).

ثانياً: المشهور عند المالكية:

كثر عند علماء المالكية وصف بعض الأقوال في مذهبهم بأنها

(١) بدائع الصنائع (٣٧٩/٧).

(٢) هو: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، أبو الحسن برهان الدين المرغيناني، ولد سنة ٥٣٠هـ من مشاهير علماء المذهب الحنفي، ومن المحققين فيه، كان من أوعية العلم، وشيخ علماء ما وراء النهر في وقته، علامة محققاً، أقر له أهل عصره بالتقدم والفضل، وقد نشر المذهب الحنفي، وتفقه عليه الجهم الغفير، من مؤلفاته: بداية المبتدي، والهداية في شرح بداية المبتدي، والجامع الصغير، وكفاية المنتهي، ومناسك الحج، توفي سنة ٥٩٣هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي (٦٢٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢١/٢٣٢)، وتاج التراجمة لقطلوبغا (ص/٤٢)، والأعلام للزركلي (٧٣/٥).

(٣) الهداية شرح بداية المبتدي (٣/١٨١-١٨٢) مع فتح القدير.

المشهور من المذهب، ولم يكن تمييز المشهور في مذهب المالكية واضحاً ميسوراً قبل أبي عبد الله المازري (ت: ٥٣٦هـ)؛ إذ كان المذهب كثير الرواية، كثير الأقوال؛ بحيث يبقى المقلد حائراً في القضاء والفتوى وغيرهما، إلى أن جاء المازري، فاعتنى ببيان المشهور في مذهبه؛ ليسهل المذهب على أتباعه^(١).

وقد اختلف متأخرو المالكية في تحديد مصطلح: (المشهور) في مذهبهم على أقوال:

القول الأول: أنه ما قوي دليله.

حكى هذا القول: ابن بشير^(٢)، وابن خويز منداد^(٣)، والدسوقي^(٤). واختاره: ابن خويز منداد^(٥)، وابن بشير^(٦)، وأبو الحسن التسولي^(٧).

(١) انظر: مقدمة تحقيق فتاوي قاضي الجماعة الأندلسي (ص/ ٦١ - ٦٢).

(٢) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/ ٦٢). وابن بشير هو: إبراهيم بن عبد الصمد ابن بشير التنوخي، أبو طاهر، ويعرف بابن بشير، كان فقيهاً مالكيًا متقناً، وعالمًا فاضلاً جليلاً، وأصولياً بارزاً نبيلاً، له معرفة بالعربية والحديث، تفقه بأبي الحسن اللخمي وابن رشد الحفيد، وتعبه في كثير من مسائله في كتابه: (التبصرة)، وقد اعتبره ابن فرحون ممن ترفع عن درجة التقليد إلى رتبة الاختيار والترجيح، من مؤلفاته: التنبيه، والتذهيب على التهذيب، وكتاب المختصر، والأنوار البديعة إلى أسرار الشريعة، وقد قتله قطاع طريق، ولم أقف على سنة وفاته، إلا أنه كان حياً سنة ٥٢٦هـ. انظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٢٦٥)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/ ١٢٦).

(٣) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/ ٦٢).

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/ ٢٠).

(٥) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/ ٦٣)، والتحفة في شرح البهجة للتسولي (١/ ٢١)، وفتح العلي المالك لعليش (١/ ٨٣).

(٦) انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون (١/ ٧٥).

(٧) انظر: البهجة في شرح التحفة (١/ ٢١). وأبو الحسن التسولي هو: علي بن عبد السلام التسولي، أبو الحسن، من أهل فاس بالمغرب، فقيه مالكي، حامل لواء المذهب، والمطلع على أسرار، والمتبحر فيه، كان علامة محققاً، ومتقناً متقناً، وقد عُرف بالصلاح والزهد والورع، وقد تولى منصب القضاء بفاس وتطوان، من مؤلفاته: البهجة في شرح التحفة، وشرح كتاب الشامل لبهرام، وحاشية على شرح الشيخ التاودي على لامية الزقاق، توفي سنة =

ووصف محمد عlish المالكي^(١) هذا القول بأنه القول المشهور في تفسير مصطلح: (المشهور)^(٢).

وعلى هذا القول لا فرق بين المشهور، والراجح.

وتعقب ابن راشد القفصي^(٣) هذا القول بأنه يُعَكِّرُ عليه أن الأشياء رُبَّمَا قالوا عن قول: إنه المشهور، ويقولون عن القول الآخر: إنه الصحيح؛ فإذا كان القول المشهور ما قوي دليله، فكيف يكون القول الآخر في المسألة صحيحاً؟!^(٤).

وقد أجاب القاضي ابن فرحون عما قاله القفصي، بقوله: «ليس في هذا إشكال؛ لأنَّ المشهور هو مذهب المدونة، وقد يعُضِدُ القول الآخر

= ١٢٥٨هـ. انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية لمخلوف (١/٣٩٧)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٩٩)، والأعلام للزركلي (٤/٢٩٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢/٤٥٨).

(١) هو: محمد بن أحمد بن محمد عlish المصري، أبو عبدالله، ولد سنة ١٢١٧هـ عالم أزهرى مالكي المذهب، كان إماماً كبيراً، وعَلِّماً منيراً، جامعاً بين العلم والعمل، شيخ المالكية ومفتيهم في قطره، درس عليه في الأزهر جمعٌ غفير، من مؤلفاته: منح الجليل شرح مختصر خليل، وفتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك، وحاشية على أقرب المسالك، توفي بمصر سنة ١٢٩٩هـ. انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية لمخلوف (١/٣٨٥)، والفكر السامي للحجوي (٢/٣٠١)، والأعلام للزركلي (٦/١٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/١٠٤).

(٢) انظر: فتح العلي المالكي (١/٨٣).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي، أبو عبدالله، ولد بقفص، ونزل تونس، يعرف بابن راشد، من أعيان المذهب المالكي، كان فقيهاً فاضلاً، وأصولياً متمكناً، له معرفة بالعربية والأدب والحساب وتعبير الرؤى، أخذ العلم عن علماء تونس، ورحل إلى الإسكندرية والقاهرة واستفاد من علمائهما، وقد ولي قضاء قفصة، من مؤلفاته: تلخيص المحصول في علم الأصول، واللباب في الفقه، والفاثق في معرفة الأحكام والوثائق، والمذهب في ضبط مسائل المذهب، ونخبة الواصل في شرح الحاصل في أصول الفقه، توفي بتونس سنة ٧٣٦هـ. انظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون (٢/٣٢٨)، والوفيات لابن قنفذ (ص/٣٤٦)، ونيل الابتهاج للتبكي (ص/٣٩٢)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٠٧).

(٤) انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون (١/٧٥)، وكشف النقاب الحاجب له (ص/٦٣)، والتحفة في شرح البهجة للتسولي (١/٢١).

حديثٌ صحيحٌ... فيقول: والصحيح كذا؛ لقيام الدليل، وصحة الحديث^(١).

القول الثاني: أنه ما كثر قائله.

حكى هذا القول: ابنُ بشير^(٢)، وابنُ خويز منداد^(٣)، وأبو الحسن التسولي^(٤)، ومحمد عlish المالكي^(٥). واختاره: أحمد الهلالي^(٦)، وأبو عبد الله الفاسي^(٧). وجعله الدسوقي القول المعتمد^(٨).

واختار القول الثاني عددٌ من المعاصرين، منهم: عبدالعزيز الخلفي^(٩)، وعبد السلام العسري^(١٠)، ومحمد المامي^(١١).

وذكر القاضي ابنُ فرحون أنه بناءً على القول الثاني لا بُدَّ أن يزيد النقلة عن ثلاثة^(١٢).

والظاهر أن مراد ابن فرحون أن يزيد القائلون عن ثلاثة^(١٣).

وتعقَّب ابنُ راشد القفصي هذا القول بأنه يُعكَّر عليه أن بعض المسائل

(١) تبصرة الحكام (١/٧٥).

(٢) انظر: المصدر السابق، وكشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٦٢).

(٣) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٦٢).

(٤) انظر: البهجة في شرح التحفة (١/٢١).

(٥) انظر: فتح العلي المالكي (١/٨٣).

(٦) انظر: نور البصر (ملزمة ١٠، ص/٣) - بواسطة: الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي لعبد العزيز الخلفي (ص/١٧٤) - والبحث الفقهي للدكتور إسماعيل عبد العال (ص/٢٠٦).

(٧) انظر: رفع العتاب والملام (ص/١٧).

(٨) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٢٠).

(٩) انظر: الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي (ص/١٨٥).

(١٠) انظر: نظرية الأخذ بما جرى به العمل في المغرب (ص/٣٩).

(١١) انظر: المذهب المالكي (ص/٥٠٩).

(١٢) انظر: كشف النقاب الحاجب (ص/٦٢ - ٦٣)، وفتح العلي المالكي لعليش (١/٨٣)، ورفع العتاب والملام للفاسي (ص/١٧).

(١٣) انظر: رفع العتاب والملام للفاسي (ص/١٧).

القول المشهورُ فيها: المنعُ، وعملُ المتأخرين على الجواز^(١).

وقد أجاب القاضي ابنُ فرحون عن تعقبِ القفصي، بقوله: «إنَّ لشيخِ المذهبِ المتأخرين، كأبي عبد الله بن عثَّاب^(٢)، وأبي الوليد بن رشد... وأبي بكر بن العربي اختياراتَ، وتصحيح^(٣) لبعض الروايات والأقوال، عدَّلوا فيها عن المشهورِ، وجَرى باختيارهم عَمَلُ الحُكَّام والفتيا؛ لما اقتضته المصلحةُ وجَرى به العُرفُ، والأحكامُ تجري مَعَ العُرفِ والعادة^(٤)».

الفرق بين (الراجح)، و(المشهور) عند أصحاب القول الثاني:

الفرق بين (الراجح)، و(المشهور) عند أصحاب القول الثاني، هو أنَّ الراجحَ نَشَأَتْ قوَّتُهُ مِنَ الدَّلِيلِ ذَاتِهِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى قَائِلِهِ، أَمَّا المشهورُ، فَنَشَأَتْ قوَّتُهُ مِنْ كَثَرَةِ الْقَائِلِينَ بِهِ^(٥).

القول الثالث: أنَّه قول ابن القاسم في: (المدونة).

حَكَّى هذا القولَ محمدُ الدسوقي^(٦)، وأبو عبد الله الفاسي^(٧). وهو ظاهرُ اختيارِ القاضي ابنِ فرحون في كتابه: (تبصرة الحكام)^(٨)، مع أنَّه لم يذكر القولَ الثالثَ أصلاً في كتابه: (كشف النقاب الحاجب).

- (١) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٦٥)، وتبصرة الحكام له (١/٧٥).
- (٢) هو: محمد بن عبد الله بن عثَّاب القرطبي، أبو عبد الله، يعرف بابن المقري، ولد سنة ٣٨٣هـ كان فقيهاً حافظاً محدثاً عالماً زاهداً ثقة مأموناً، من خيار فقهاء المذهب المالكي، وقد تتلمذ لابن الفخار، وانتفع به أهل الأندلس، وقد أودى من بني عبيد، وأحرقوا كتبه؛ لتمسكه بالسنة، توفي سنة ٤٦٢هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/٩٠)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١١٩).
- (٣) هكذا في: كشف النقاب الحاجب (ص/٦٦)، ولعل الصواب: «تصحيحات».
- (٤) المصدر السابق (ص/٦٥ - ٦٦).
- (٥) انظر: نور البصر (ملزمة ١٠، ص/٣) بواسطة: الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي لعبد العزيز الخليلي (ص/١٧٦).
- (٦) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٢٠).
- (٧) انظر: رفع العتَاب واللام (ص/١٧).
- (٨) انظر: (١/٧٥).

يقول ابنُ فرحون: «فتقرر - بما ذكرناه - أنَّ قولَ ابنِ القاسم هو المشهورُ في المذهبِ إذا كان في: (المدونة)»^(١).

وانتقد أحمدُ الهلاليُّ القولَ الثالثَ بأنه قاصرٌ؛ لأنَّ من مقتضاه، أنَّه إذا لم يكن الحكمُ مذكوراً في: (المدونة)، وكان مذكوراً في غيرها، وقال فيه الإمامُ وأصحابُه قولاً، وشدَّ بعضهم، فقالَ مقابله قولاً آخر: أنَّ لا يُسمَّى القولُ الأولُ مشهوراً، ولا يُظنُّ أنَّ أحداً ينفي عنه اسمَ المشهورِ^(٢).

ويعتذرُ أحمدُ الهلاليُّ لأربابِ القولِ الثالثِ، بقوله: «لعلَّ قائله قصَّدَ التعريفَ بالأخصِّ على مذهبٍ من جَوِّزه، وكان على وجهِ التمثيلِ للمشهورِ، ولم يقصدْ قَصْرَه عليه»^(٣).

فيكون قولُ ابنِ القاسمِ في: (المدونة) فرداً من أفرادِ المشهورِ عند المالكية^(٤).

وقد ذَكَرَ بعضُ مَنْ اختارَ القولَ الثاني أسباباً لترجيحه^(٥):

أولاً: أنَّ تفسيرَ مصطلحِ: (المشهور) الذي ذكره أصحابُ القولِ الثاني مناسبٌ للمعنى اللغوي^(٦).

(١) تبصرة الحكام (١/٧٥).

(٢) انظر: نور البصر (ملزمة ١٠، ص/٣)، بواسطة: الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي لعبدالعزیز الخليلي (ص/١٨٤).

(٣) نور البصر (ملزمة ١٠، ص/٣)، بواسطة: الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي لعبدالعزیز الخليلي (ص/١٨٤).

(٤) انظر: منار السالك إلى مذهب الإمام مالك للرجراجي (ص/٤٤)، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض (ص/٤٩٥).

(٥) أول من ذكر هذه المرجحات - في ضوء ما رجعت إليه من مصادر - هو أحمد الهلالي، وقد نقلها عنه أبو عبد الله الفاسي في: رفع العتاب واللام (ص/١٧-١٨).

(٦) انظر: المصدر السابق، ومنار السالك إلى مذهب الإمام مالك للرجراجي (ص/٤٤)، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض (ص/٥٠٢)، ونظرية الأخذ بما جرى به العمل في المغرب لعبد السلام العسري (ص/٣٩)، والمذهب المالكي لمحمد المامي (ص/٥٠٩).

ثانياً: أن مذهب جمع من العلماء تقديم الراجح على المشهور عند تعارضهما، فلو كان المشهور والراجح مترادفين، لما قيل بتقديم أحدهما على الآخر، ولما وقع التعارض بينهما^(١).

ثالثاً: لو كان المشهور: ما قوي دليله، لم يتأت في القول الواحد أن يكون مشهوراً وراجحاً، وقد ورد عن بعض المالكية وصف القول الواحد بالشهرة والرجحان، وذلك مثل: تحريم الاستماع إلى آلات اللهو، فإنه محرم على المشهور؛ لكثرة من قال بتحريمه، وحرام على الراجح؛ لقوة دليله^(٢).
ويقابل المشهور عند المالكية: الشاذ^(٣)، وسيأتي الكلام عليه في فرع مستقل.

أمثلة المشهور عند المالكية:

المثال الأول: يقول ابن الحاجب: «يتيمم المسافر... وكذلك الحاضر الصحيح، يخشى فوات الوقت على المشهور، ولا يعيد»^(٤).

المثال الثاني: يقول ابن شاس: «ثم الوتر ركعة واحدة... ويمتد وقتها الضروري إلى أن يصلي الصبح على المشهور من المذهب»^(٥).

المثال الثالث: سئل أبو القاسم بن سراج الأندلسي^(٦) عن بكر

(١) انظر: المصادر السابقة. (٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: التوضيح على جامع الأمهات لخليل (ص/٥٨)، وكشف النقاب عن الحاجب لابن فرحون (ص/٧٤)، والبهجة في شرح التحفة للتسولي (١/٢١)، والنوازل الصغرى للوزاني (٢/٢٢٥).

(٤) جامع الأمهات (ص/٦٥). (٥) عقد الجواهر الثمنية (١/١٨٥).

(٦) هو: محمد بن محمد بن سراج الأندلسي الغرناطي، أبو القاسم، كان فقيهاً مالكي المذهب، حاملاً لواء مذهبه، علامة حافظاً، فهامة جليل القدر، جامعاً للفنون، محصلاً للعلوم، وقد أخذ العلم عن شيوخ بلده، وتصدى للقضاء والافتاء والتدريس بغرناطة، وقد انتفع بعلمه طائفة من طلبة الأندلس، من مؤلفاته: شرح كبير على مختصر خليل المالكي، ومجموعة من الفتاوى، توفي في غرناطة سنة ٨٤٨هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٧/٢٤٨)، ودرة الحجال لابن القاضي (٣/٢٨٢)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص/٥٢٦)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٤٨)، والفكر السامي للحجوي (٤/٢٥٧).

تزوجت، ثم أتت بولدٍ لشهرين من تاريخ العقد، وثبت ذلك، وفُسِّخَ النكاحُ بغير طلاقٍ، ثم أرادَ تزوجها، ورَدَّها لملكه؟ فأجاب: «المشهور: أنه لا تحلُّ لزوجها أبداً؛ لأنه تزوجها في استبراء الزنا، فهي بمنزلة من تزوجت في العدة»^(١).

مصطلح: (الأشهر) عند المالكية:

استعملَ علماء المالكية مصطلح: (الأشهر)، والخلافُ بينهم في بيان المراد منه كالخلاف في مصطلح المشهور.

فعلى قول من يقول: المشهور: ما قوي دليله، فالأشهر: ما كانت أفضليته راجعة إلى زيادة قوة اشتهاهِ دليله^(٢).

وعلى قول من يقول: المشهور: ما كثر قائله، فالأشهر: ما كانت أفضليته راجعة إلى زيادة اشتهاهِ القائلين به، وكثرتهم^(٣).

ومقابلُ الأشهر عند المالكية: مشهورٌ دونَه في الشُّهرة؛ لدلالة صيغة: (أفعل) على التفضيل^(٤).

وذَهَبَ ابنُ راشد القفصي إلى أنَّ الأشهر عند ابنِ الحاجب هو المشهورُ نفسه، وإنما استعملَ عبارة الأشهر؛ لرشاقتها وقلة حروفها^(٥).

وذَهَبَ بعضُ المالكية إلى أنَّ معنى الأشهر عند ابنِ الحاجب، هو أنَّ ابنَ الحاجب نفسه هو مَنْ وَصَفَ القولَ بالشُّهرة^(٦).

(١) فتاوى قاضي الجماعة الأندلسي (ص/١٣٩).

(٢) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٩٠).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: التوضيح على جامع الأمهات لخليل (ص/٥٨)، وكشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٨٨)، والتحفة في شرح البهجة للتسولي (١/٢١)، والنوازل الصغرى للوزاني (٢/٢٢٥).

(٥) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٨٨).

(٦) انظر: المصدر السابق.

وردَّ ابنُ فرحون القولين كليهما بقوله: «وكلاهما بعيدٌ؛ لأنَّه - أي: ابن الحاجب - لو قَصَدَ هذه العبارة -أي: الأشهر- لرشاقَتِها وقِلَّة حروفها؛ لاقتصرَ عليها، ولم يذكر المشهورَ، أو كان يأتي بها غالباً، والأمرُ بالعكس .

والمحملُ الثاني بعيدٌ أيضاً؛ لأنَّ المؤلفَ كان مِنْ أَوْرَعِ الناسِ، ولم تَجِرْ عادَتُهُ بالدخولِ في عَهْدَةِ التشهيرِ، وإنَّما هو ناقلٌ عن غيره»^(١).

مثال الأشهر عند المالكية:

المثال الأول: يقول ابنُ الحاجب: «والمَرَهُمُ النَّجِسُ يُغَسَّلُ على الأشهرِ»^(٢).

المثال الثاني: يقول ابنُ الحاجب - أيضاً- في باب: (صلاة الخوف): «صلاةُ الخوفِ نوعان: ... الثاني: عند الخوفِ مِنْ مَعْرَتِهِ»^(٣) -أي: العدو- لوصلوا بأجمعهم، كالسفرِ، والحضرِ على الأشهرِ»^(٤).

الفرق بين (الأصح)، و(الأشهر) عند المالكية:

فرَّقَ بعضُ علماء المالكية بينَ (الأصح)، و(الأشهر) بأنَّ الأفضليَّة في: (الأصح) راجعةٌ إلى زيادةِ قوةِ الدليلِ، وأمَّا: (الأشهر)، فأفضليته راجعةٌ إلى زيادةِ قوةِ اشتهاهِ دليله، أو إلى زيادةِ اشتهاهِ القائلين به، على الخلافِ في معنى المشهورِ»^(٥).

ثالثاً: المشهور عند الشافعية:

استعملَ عددٌ مِنْ علماء الشافعية مصطلحَ: (المشهور)، وأبانوا عن معناه، وظَهَرَ في ذلك اتجاهاً:

(١) المصدر السابق (ص/٨٩).

(٢) جامع الأمهات (ص/٣٧ - ٣٨).

(٣) المعرة: الإصابة. انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (عرا)، (ص/٣٣١).

(٤) جامع الأمهات (ص/١٢٦).

(٥) انظر: كشف النقاب للحاجب لابن فرحون (ص/٩٠).

الاتجاه الأول: أنه القول أو الوجه الذي اشتهر، بحيث يكون ما يقابله رأياً غريباً.

وهذا ما سار عليه أبو حامد الغزالي^(١).

الاتجاه الثاني: أنه القول الذي اشتهر، بحيث يكون ما يقابله رأياً غريباً، أو ضعيفاً.

وهذا ما سار عليه محيي الدين النووي في كتابه: (منهاج الطالبين)^(٢).

وقد يكون القولان جديدين، أو قديمين، أو أحدهما جديداً والآخر قديماً، وقد يقولهما الإمام الشافعي في وقتين، أو في وقت واحد^(٣).

ويستفاد من تعبير علماء الشافعية بمصطلح: (المشهور) أمور: أولها: أن المسألة خلافية.

ثانيها: أن في المسألة قولاً راجحاً، وقولاً مرجوحاً.

ثالثها: ضعف المقابل وغرابته.

رابعها: كون الخلاف قولياً، أي: بين قولي - أو أقوال - الإمام الشافعي، لا من أوجه أصحابه^(٤).

والرابع يصدق على اصطلاح النووي الذي قصر التعبير بالمشهور على أقوال الإمام الشافعي، دون اصطلاح الغزالي الذي لم يقصره على أقوال الإمام الشافعي.

ومقابل المشهور عند الغزالي: قول أو وجه غريب أو ضعيف؛

(١) انظر: مقدمة تحقيق الوسيط في المذهب (١/٢٤٠).

(٢) انظر: منهاج الطالبين (١/٧٦)، ونهاية المحتاج للرملي (١/٤٨)، ومغني المحتاج للشربيني (١/١٢)، ومقدمة تحقيق الغاية القصوى (١/١١٩)، والمدخل إلى مذهب الإمام الشافعي للدكتور أكرم القواسمي (ص/٥٠٧).

(٣) انظر: نهاية المحتاج للرملي (١/٤٨).

(٤) انظر: سلم المتعلم المحتاج للأهدل (١/١١٧)، مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

لضعف مدركه^(١)، ومقابله عند النووي: قولٌ غريبٌ أو ضعيفٌ؛ لضعف مدركه^(٢).

أمثلة المشهور عند الشافعية:

المثال الأول: يقول أبو حامد الغزالي: «المُحَدِّثُ إِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ، وَكَانَ قَدْ نَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ، صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا إِذَا انْفَصَلَتِ الْيَدُ مِنَ الْمَاءِ.

فطريقه: أن يقصد الاغتراف والتنحية؛ حتى لا يصير مستعملاً؛ فإن غفلَ عن نية رفع الحدث، وعن قصد الاغتراف: فالمشهور أنه يصير مستعملاً»^(٣).

المثال الثاني: يقول أبو القاسم الرافعي: «منها -أي: من مبيحات التيمم-: التيمم لشدة البرد... وإن اتفق في الحضر: فالمشهور وجوب الإعادة»^(٤)، أي: إعادة الصلاة.

المثال الثالث: يقول محيي الدين النووي: «يُسْتَنْتَى مِيتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ، فَلَا تُنَجَّسُ مَائِعًا عَلَى الْمَشْهُورِ»^(٥).

مصطلح: (الأشهر) عند الشافعية:

جاء مصطلح: (الأشهر) في كتب المذهب الشافعي، ويعنون به: القول الذي زادت شهرته على القول الآخر^(٦).

وليس القول المذكور في التعريف هو القول المصطلح عليه عند الشافعية، بل المراد به الرأي.

(١) انظر: مقدمة تحقيق الوسيط في المذهب (١/٢٤٠).

(٢) انظر: نهاية المحتاج للرملي (١/٤٨)، ومغني المحتاج للشربيني (١/١٢).

(٣) الوسيط في المذهب (١/١٢٧).

(٤) العزيز شرح الوجيز (١/٢٦٥).

(٥) منهاج الطالبين (١/٨١).

(٦) انظر: مقدمة تحقيق الغاية القصوى (١/١١٩).

وَيَعُودُ التَّفْضِيلُ فِي الشَّهْرَةِ إِلَى شَهْرَةِ نَاقِلِهِ، أَوْ مَكَانَتِهِ عِنْدَ الْمُنْقُولِ عَنْهُ، أَوْ اتِّفَاقِ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّهُ مُنْقُولٌ عَنْهُ^(١).

وكما تقدّمَ لَنَا الْحَدِيثُ عَنْ تَوْسِيعِ دَائِرَةِ مَصْطَلَحِ الْمَشْهُورِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، فَبِإِضْوَاءِ ضَوْئِهِ يَظْهَرُ الْإِتِّجَاهَانِ فِي تَوْسِيعِ مَصْطَلَحِ: الْأَشْهُرِ، لِيَشْمَلَ أَقْوَالَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَأُوجَةَ عُلَمَاءِ مَذْهَبِهِ، أَوْ يُقَصِّرَ عَلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ أَقْوَالِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فَحَسَبِ.

وَمُقَابِلُ الْأَشْهُرِ عِنْدَ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ: قَوْلُ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَوْ وَجْهٌ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَقْلُ شَهْرَةٍ^(٢)؛ لِدَلَالَةِ صِيغَةِ التَّفْضِيلِ عَلَى هَذَا.

وَمُقَابِلُ الْأَشْهُرِ عِنْدَ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيِّ فِي كِتَابِهِ: (مَنْهَاجُ الطَّالِبِينَ): قَوْلُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَقْلُ شَهْرَةٍ^(٣)؛ لِدَلَالَةِ صِيغَةِ التَّفْضِيلِ عَلَى هَذَا.

أَمْثَلَةُ الْأَشْهُرِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ:

الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: يَقُولُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ عَنْ حُكْمِ الْمَاءِ الْمَشْمُسِ: «الرَّابِعُ - أَيْ: الْقَوْلُ الرَّابِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ -: يُكْرَهُ فِي الْبِلَادِ الْحَارَةِ فِي الْأَوَانِي الْمَنْطَبَعَةِ، وَهِيَ الْمَطْرَقَةُ، وَلَا يَشْتَرُطُ الْقَصْدُ، وَلَا تَغْطِيَةُ الْإِنَاءِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ عِنْدَ الْخَرَّاسَانِيِّينَ»^(٤).

الْمِثَالُ الثَّانِي: يَقُولُ شَمْسُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ شُرُوطِ التَّمَتُّعِ: «وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ مَعْتَبَرَةٌ لَوْجُوبِ الدَّمِ؛ وَالْأَشْهُرُ: أَنَّهَا غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ فِي تَسْمِيَّتِهِ تَمَتُّعًا»^(٥).

رَابِعًا: الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ:

ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الْجَرَّاعِيُّ إِلَى اصْطِلَاحِ خَاصٍّ بِهِ فِي كِتَابِهِ: (غَايَةُ

(١) انظر: المصدر السابق (١/١١٩).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق الوسيط في المذهب (١/٢٤٠).

(٣) انظر: مناهج الطالبين (١/٧٦)، وتحفة المحتاج للهيتمي (١/٥٠).

(٤) المجموع شرح المذهب (١/٨٨). (٥) نهاية المحتاج (٣/٣٢٧).

المطلب)؛ إذ قَصَرَ مصطلح: (المشهور) على ما اختاره ابنُ حمدان على وجه الخصوص^(١).

ويظهر لي من خلال تأمل عددٍ من المواضع التي ورد فيها (المشهور) في مدونات المذهب الحنبلي - عدا ما ورد في كتاب: (غاية المطلب) للجراعي - أنَّ استعمالهم للمشهور بمعناه اللغوي، يؤيد ذلك: عدمُ نصِّ علمائهم على معنى خاص له، وقصارى ما وجدته هو أنَّ المشهور إمَّا أن يكونَ عن الإمام أحمد، وإمَّا أن يكونَ عن بعض أصحابه^(٢).

وقد عرَّف الدكتور ناصر الميمان مصطلح: (المشهور) عند الحنابلة بأنه: القولُ المعروف عن الإمام عند معظم الأصحاب، ورجحه أكثرهم^(٣).

أمثلة المشهور عند الحنابلة:

المثال الأول: يقولُ الموفقُ ابنُ قدامة: «المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارةِ جميعاً: الغُسلُ والوضوءُ، فإنَّ غُسلَ الوجه واجبٌ فيهما، هذا المشهورُ في المذهب»^(٤).

المثال الثاني: يقولُ الزركشيُّ الحنبليُّ^(٥) عند قول الخرقى: «إنَّ تيممَ في أولِ الوقت، وصلَّى، أجزاءه، وإنَّ أصابَ الماءُ في الوقتِ»: «هذا هو المذهبُ المشهورُ»^(٦).

(١) انظر: غاية المطلب (ص/٣٠). (٢) انظر: صفة الفتوى (ص/١١٣ - ١١٤).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق التوضيح للشويكي (١/١١٨).

(٤) المغني (١/١١٦).

(٥) هو: محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري، شمس الدين أبو عبد الله، كان علامةً محققاً عالماً فقيهاً حنبلياً متقناً، من مؤلفاته: شرح مختصر الخرقى - وهو أشهر كتبه - وشرح قطعة من المحرر، وشرح قطعة من الوجيز، توفي بمصر سنة ٧٧٢هـ. انظر ترجمته في: المقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٤٢٦)، والمنهج الأحمد للعليمي (٥/١٣٧)، والدر المنضد له (٢/٥٤٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/٣٨٤)، والسحب الوابلة لابن حميد (٣/٩٦٦)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤١٩).

(٦) شرح الزركشي على مختصر الخرقى (١/٣٣٤).

المثال الثالث: يقول أبو بكر الجراعي: «هل يجوز لمن عليه صوم فرض أن يتطوع، أم لا؟»

روايتان، الأقوى: عدم الجواز، وهو المشهور^(١).

مصطلح: (الأشهر) عند الحنابلة:

يراد بـ (الأشهر) عند الحنابلة: ما كان أكثر شهرة عن الإمام أحمد، أو عن بعض أصحابه^(٢).

وبناءً عليه، فمقابل الأشهر عند الحنابلة: قول إمام أحمد أو عن بعض أصحابه أقل شهرة.

يقول المرداوي عن صنيع ابن مفلح في كتابه: (الفروع): «لكن ذكره للخلاف بهذه الصيغة - ومنها: صيغة: الأشهر - يقتضي قوته من الجانبين»^(٣).

ومقابل الأشهر أقوى من مقابل المشهور.

وذَهَبَ أبو بكر الجراعي إلى اصطلاح خاص به، نص عليه في مقدمة كتابه: (غاية المطلب)، إذ جعل المراد بمصطلح: (الأشهر) مختلفاً بحسب تجرده أو اقترانه بحرف الجر:

- فـ «الأشهر» هو القول الذي رجّحه الأكثر، أو جماعة من الحنابلة^(٤).
- و «على الأشهر» للرواية التي اختارها تقي الدين ابن تيمية^(٥).
- و «في الأشهر» للوجه الذي اختاره تقي الدين ابن تيمية^(٦).
- و «في أشهر» لاختيار تقي الدين ابن تيمية^(٧).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/ ١١٣ - ١١٤).

(٤) انظر: غاية المطلب (ص/ ٣٠).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(١) غاية المطلب (ص/ ١٧٩).

(٣) تصحيح الفروع (٩/ ١ - ١٠).

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: المصدر السابق.

أمثلة الأشهر عند الحنابلة:

المثال الأول: يقول ابن قدامة: «فأما ما يمكن نَرُحُه، إذا بلغَ قَلَتين، فلا يَتَنَجَّسُ بشيءٍ من النجاساتِ، إلا ببولِ الآدميين، أو عذرتهم المائعة، فإنَّ فيه روايتين عن أحمد، أشهرهما: أَنَّهُ يَتَنَجَّسُ بذلك»^(١).

المثال الثاني: يقول المرداوي: «يُكره النداء بالصلاة بعد الأذان، والأشهرُ في المذهب: كراهةُ نداءِ الأمراء بعد الأذان، وهو قوله: «الصلاة يا أمير المؤمنين»، ونحوه»^(٢).

المثال الثالث: يقول أبو بكر الجراعي: «تباح -أي: الضبّة- من فضة، إن قَلَّتْ، لحاجة، وإن كَثُرَتْ أو قَلَّتْ لغيرها: فوجهان: الأشهرُ في الأولى: التحريم، وهو الأولى في الثانية»^(٣).

المثال الرابع: يقول أبو بكر الجراعي: «لمسُ أنثى مطلقاً -أي: لا ينقض الطهارة- على الأشهر»^(٤).

الفرع الثالث عشر:

ظاهر المذهب

أولاً: التعريف اللغوي للظاهر:

الظاهر: اسم فاعل من الفعل ظَهَرَ، يُقال: ظَهَرَ الشيءُ يَظْهَرُ ظَهْراً وظُهُوراً^(٥)، فهو ظاهر^(٦)، وظَهَرَ الرجلُ يَظْهَرُ ظَهْراً^(٧).

(١) المغني (١/٥٦).

(٢) الإنصاف (١/٤١٤).

(٣) غاية الطلب (ص/٣٧).

(٤) المصدر السابق (ص/٤١). وانظر مثال قوله: «في الأشهر» في: المصدر السابق (ص/٦٣)، ومثال قوله: «في أشهر» في: المصدر السابق (ص/١٢٧).

(٥) انظر: لسان العرب، مادة: (ظهر)، (٤/٥٢١).

(٦) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (ظهر)، (٣/٤٧١).

(٧) انظر: الصحاح، مادة: (ظهر)، (٢/٧٣٢).

وتدلُّ مادة: (ظهر) على القوَّة والبروز. يقول ابنُ فارس: «الظاءُ والهاءُ والراءُ أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على قوَّة وبروز، مِنْ ذلك: ظَهَرَ الشيءُ يَظْهَرُ ظُهُوراً، فهو ظَاهِرٌ، إذا انكشفَ وَبَرَزَ»^(١).

وَمِنْ هذا المعنى: تسميةُ وقتِ الظُّهرِ والظَّهيرة؛ لأنَّه أظهرُ الأوقاتِ وأضوؤها^(٢)، ويقالُ: هذا أمرٌ ظاهرٌ عنك عارُهُ، أي: زائلٌ، كأنَّه إذا زالَ فقد صارَ وراءَ ظهرِك^(٣).

والظُّهورُ: بُدُو الشيءِ الخَفِيِّ، والظَّفَرُ بالشيءِ، والاطلاعُ عليه^(٤).
والظاهرُ: خلافُ الباطنِ^(٥)، وظَهَرَ الشيءُ ظُهُوراً، أي: تَبَيَّنَ^(٦)، وظَهَرْتُ على الرجلِ، أي: غلبتُه^(٧)، وظَهَرْتُ البيتَ، أي: علوته^(٨).
وظَهَرُ الإنسانِ: خلافُ بطنِه؛ لأنَّه يجمعُ البروزَ والقوَّةَ^(٩)، ومنه قولُهم: لا تجعلُ حاجتي بظهرٍ، أي: لا تنسَها^(١٠).

-
- (١) مقاييس اللغة، مادة: (ظهر)، (٤٧١/٣). وانظر: المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة: (ظهر)، (٣٧/٢).
(٢) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (ظهر)، (٤٧١/٣).
(٣) انظر: المصدر السابق.
(٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (ظهر)، (٢٥٤/٦)، ومقاييس اللغة، مادة: (ظهر)، (٤٧١/٣)، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة: (ظهر)، (٣٧/٢).
(٥) انظر: الصحاح، مادة: (ظهر)، (٧٣١/٢)، ولسان العرب، مادة: (ظهر)، (٥٢٠/٤)، والقاموس المحيط، مادة: (ظهر)، (ص/٥٥٧).
(٦) انظر: الصحاح، مادة: (ظهر)، (٧٣٠/٢)، ولسان العرب، مادة: (ظهر)، (٥٢٦/٤)، والقاموس المحيط، مادة: (ظهر)، (ص/٥٥٧).
(٧) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (ظهر)، (٢٥٥/٦)، والصحاح، مادة: (ظهر)، (٧٣٠/٢)، ومقاييس اللغة، مادة: (ظهر)، (٤٧١/٣)، ولسان العرب، مادة: (ظهر)، (٥٢٦/٤).
(٨) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (ظهر)، (٢٥٧/٦)، والصحاح، مادة: (ظهر)، (٧٣٠/٢)، ولسان العرب، مادة: (ظهر)، (٥٢٦/٤).
(٩) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (ظهر)، (٤٧١/٣).
(١٠) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (ظهر)، (٢٤٤/٦)، والصحاح، مادة: (ظهر)، (٧٣٠/٢)، ومقاييس اللغة، مادة: (ظهر)، (٤٧١/٣)، ولسان العرب، مادة: (ظهر)، (٥٢٠، ٥٢٢/٤).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي لظاهر المذهب:

وَرَدَ مصطلحُ: (ظاهر المذهب) في كتبِ المذاهبِ الفقهية، وقد ذَكَرَتْ بعضُ المذاهبِ تعريفاً له، ويتصلُ بمصطلح: (الظاهر) مصطلح: (الأظهر)، وسأعرضُ المصطلحين عند المذاهبِ الفقهية:

أولاً: ظاهر المذهب عند الحنفية:

جاءَ في مدوناتِ المذهبِ الحنفي مصطلحاً: (ظاهر المذهب)، و(الأظهر)، وسأبيِّنُ معناهما مبتدئاً بمصطلح: (ظاهر المذهب):

مصطلح: (ظاهر المذهب) عند الحنفية:

استعملَ علماءُ الحنفيةِ مصطلح: (ظاهر المذهب)، وهو بمعنى ظاهر الرواية^(١).

وظاهرُ الروايةِ عند الحنفيةِ هي: المسائلُ المنقولةُ عن الإمامِ أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن^(٢).

وقد يكونُ مِنْ معاني الظاهرِ عند الحنفيةِ الحكمُ المتوافقُ مَعَ ما عُرِفَ مِنْ فروعِ المذهبِ وأصوله.

أمثلة ظاهر المذهب عند الحنفية:

المثال الأول: يقولُ ابنُ عابدين: «قوله -أي: الحصكفي-: لا قراءة قنوت -أي: لا تكره للجنب-: هذا ظاهرُ المذهبِ، وعن محمدٍ أنه يُكره»^(٣).

المثال الثاني: يقولُ أبو بكرٍ السرخسي: «ظاهرُ المذهبِ في بيانِ حدِّ المضِرِّ الجامع: أن يكونَ فيه سلطانٌ أو قاضٍ لإقامةِ الحدود، وتنفيذِ الأحكام»^(٤).

(١) انظر: عمدة الرعاية للكنوي (ص/١٧)، وناظورة الحق للمرجاني (ص/٤٩)، والمذهب الحنفي لأحمد نقيب (١/٣٥٩).

(٢) انظر: المصادر السابقة. (٣) رد المحتار على الدر المختار (١/٥٨٦).

(٤) المبسوط (٢/٢٣).

المثال الثالث: يقول الكاساني: «لو كان مريضاً لا يَضُرُّه استعمال الماء، لكنّه عاجزٌ عن الاستعمالِ بنفسه، وليس له خادمٌ، ولا مال يستأجرُ به... أجزاء التيمّم... وهو ظاهرُ المذهب»^(١).

مصطلح: (الأظهر) عند الحنفية:

لم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر المذهب الحنفي - على تعريف محدّد للأظهر، ومن خلال تأمل عددٍ من المواضع التي استعمل الحنفية فيها لفظ: الأظهر، ظهّر لي احتمال إرادتهم به الأظهر في المذهب، أو الأظهر دليلاً.

أمثلة: (الأظهر) عند الحنفية:

المثال الأول: يقول أبو بكر السرخسي: «اختلفت الروايات في: الضيافة، هل تكون عذراً؟ - أي: في الفطر - فروي عن محمد أنّه عذرٌ مبيحٌ للفطر... وعن أبي حنيفة أنّه لا يكون عذراً... وعن أبي حنيفة أنّه يكون عذراً، وهو الأظهر... لما روي أنّ رسول الله ﷺ قال: (إذا دعاك أخوك فأفطر، واقض يوماً مكانه)»^(٢).

(١) بدائع الصنائع (٤٨/١).

(٢) المبسوط (٧٠/٣)، بتصرف يسير. ولم أقف على الحديث الذي ذكره باللفظ المذكور، وأقرب ما وجدته حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: صنع رجلٌ طعاماً ودعا رسول الله ﷺ وأصحابه، فقال رجل: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: (أخوك صنع طعاماً ودعاك، أفطر، واقض يوماً مكانه)، وأخرج الحديث: الطيالسي في: المسند (٦٥٥/٣)، برقم (٢٣١٧)؛ وأحمد بن منيع كما في: المطالب العالمة لابن حجر، كتاب: الأطعمة والأشربة، باب: الفطر للصائم المتطوع إذا دعي (٧٨٠/١٠)، برقم (٢٤٢٤)؛ والطبراني في: المعجم الأوسط (٣٠٦/٣)، برقم (٣٢٤٠)، ولفظه: (دعاكم أخوكم، وتكلف لكم، ثم تقول: إني صائم؟! أفطر، ثم صم يوماً مكانه إن شئت)، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، تفرد به: حماد بن أبي حميد». والدارقطني في: السنن، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه (١٤٠/٣)، برقم (٢٢٣٩)، وقال: «هذا مرسل». وقال البيهقي في: مختصر الخلافيات (١٠٠/٣) عن إسناد رواية الدارقطني: «هذا إسناد مظلم، ومحمد بن أبي حميد ضعيف الحديث، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث». وأخرجه أيضاً: البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصيام، =

المثال الثاني: يقول الكاساني: «لو قال: عُمرأ -أي: حلف لا يكلمه عُمرأ-: فعن أبي يوسف روايتان: في رواية: يقع على يوم، وفي رواية: يقع على ستة أشهر، كالحين، وهو الأظهر»^(١).

ثانياً: ظاهر المذهب عند المالكية:

وَرَدَ في مدونات الفقه المالكي مصطلحا: (ظاهر المذهب)، و(الأظهر)، وسأبين معنى المصطلحين مبتدئاً بمصطلح: (ظاهر المذهب):

ظاهر المذهب عند المالكية:

المراد بظاهر المذهب عند المالكية: المسألة التي ليس فيها نص عن

= باب: التخيير في القضاء إن كان صومه تطوعاً (٢٧٩/٤)، وفي: كتاب: الصداق، باب: من استحب الفطر إن كان صومه غير واجب (٢٦٤/٧)، وقال: «ورواه ابن أبي فديك عن ابن أبي حميد، وزاد فيه: (إن أحببت)، يعني: القضاء، وابن أبي حميد يقال له: محمد - ويقال له: حماد - وهو ضعيف».

وذكر ابن الملقن في: البدر المنير (٢٨/٨)، وابن حجر في: التلخيص الحبير (٢٤٠٤/٥) أن ابن السكن صحح حديث أبي سعيد الخدري، وتعقباه فيما قال.

وقال ابن حجر في: فتح الباري (٢٤٨/٩) عن الحديث برواية الطيالسي والطبراني: «في إسناده راو ضعيف، لكنه توبع».

وحسن الحديث: ابن حجر في: فتح الباري (٢١٠/٤)، والألباني في: إرواء الغليل (١١/٧). وجاء حديث آخر في المعنى نفسه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: صنع رجل من أصحاب النبي ﷺ طعاماً، فدعا النبي ﷺ وأصحاباً له، فلما أتى بالطعام تنحى أحدهم، فقال له النبي ﷺ: (مالك؟) فقال: إني صائم، فقال له النبي ﷺ: (تكلف لك أخوك، وصنع، ثم تقول: إني صائم! كل، وصم يوماً مكانه)، وأخرجه: الدارقطني في: السنن، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه (١٤٠/٣)، برقم (٢٢٤١).

وقال ابن حجر في: التلخيص الحبير (٢٤٠٤/٥) عن حديث جابر رضي الله عنه: «رواه ابن عدي، وابن حبان في: الضعفاء... وفيه عمرو بن خليف، وهو وضاع». وانظر: البدر المنير لابن الملقن (٢٨/٨).

وقال البيهقي في: مختصر الخلافيات (١٠٠/٣) عن الحديث: «وروي -أي: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - بإسناد أوهى من هذا، رواه عمرو بن خليف بن إسحاق... وعمرو بن خليف كان يضع الحديث».

(١) بدائع الصنائع (٥٢/٣).

الإمام، ويُنَى حكمها على قواعد المذهب^(١).

أمّا إذا وردت عبارة: الظاهر فقط، فتحتملُ أحد أمرين:

المعنى الأول: أنّها الظاهر من المذهب.

المعنى الثاني: أنّها الظاهر من الدليل^(٢).

أمثلة ظاهر المذهب عند المالكية:

المثال الأول: يقول ابن شاس بعد ذكر أحكام إزالة النجاسة عن الثوب: «حُكِّمَ الْجَسَدُ فِي النُّضْحِ حُكْمُ الثَّوْبِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ»^(٣).

المثال الثاني: يقول ابن الحاجب: «فَإِنْ أُقِيمَتْ -أَي: صلاة الجماعة- وهو في المسجد، فالظاهر لزومها»^(٤).

مصطلح: (الأظهر) عند المالكية:

اختلف علماء المالكية في المراد بالأظهر على قولين:

القول الأول: أنّه ما اتَّضَحَ دليُّه وظَهَرَ، بحيث لم يبق فيه شبهة، كظهور الشمس وقت الظهيرة.

وهذا قول بعض المالكية^(٥).

القول الثاني: أنّه ما اتَّضَحَ دليُّه وظَهَرَ، واشتهر بين الأصحاب.

وهذا قول بعض المالكية^(٦).

فعلى القول الأول هناك فرق بين (الأظهر)، و(الأشهر)؛ وعلى القول الثاني لا فرق بينهما^(٧).

(١) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٩٦).

(٢) انظر: المصدر السابق. (٣) عقد الجواهر الثمينة (١/٢٤).

(٤) جامع الأمهات (ص/١٠٧).

(٥) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٩٧).

(٦) انظر: المصدر السابق. (٧) انظر: المصدر السابق.

ويقابلُ الأظهر - في الغالب - : قولُ دونَه في الظهور^(١).

أمثلة الأظهر عند المالكية:

المثال الأول: يقولُ ابنُ الحاجبِ في: باب (صلاة العيدين):
«المسبوق بالتكبير قبل الركوع يكبرها - أي: التكبيرات الزوائد - ... ثم إن كانت الثانية - أي: الركعة الثانية - ... بعد ركوعها: يقضي الأولى بست - أي: تكبيرات - على الأظهر»^(٢).

المثال الثاني: يقولُ ابنُ الحاجبِ: «إذا استودعه مَنْ ظَلَمَهُ بمثلها؛ فثالثها: الكراهة، ورابعها: الاستحباب.

وقال الباجي: والأظهر: الإباحة؛ لحديثِ هند^(٣)»^(٤).

ثالثاً: ظاهر المذهب عند الشافعية:

ورد مصطلحا: (ظاهر المذهب)، و(الأظهر) في مدونات المذهب الشافعية، وقد اختلف اصطلاح علمائهم فيهما:

(١) انظر: المصدر السابق. (٢) جامع الأمهات (ص/١٢٨).

(٣) لفظ الحديث: عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت هند بنت عتبة - امرأة أبي سفيان - على رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك)، وأخرجه: البخاري في: صحيحه، كتاب: النفقات، باب: إذا لم يتفق الرجل (ص/١٠٦٢)، برقم (٥٣٦٤)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الأقضية، باب: قضية هند (٢/٨١٩)، برقم (١٧١٤)، واللفظ له. وهند هي: هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشية، إحدى الصحابيات، وهي أم معاوية رضي الله عنه، شهدت أحداً وهي كافرة مع زوجها أبي سفيان بن حرب، كانت تؤلب على المسلمين، أسلمت عام الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان، وأقرهما رسول الله ﷺ على نكاحهما، توفيت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في اليوم الذي توفي فيه والد أبي بكر الصديق أبو قحافة رضي الله عنه، وقيل: إنها توفيت في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر ترجمتها في: الاستيعاب لابن عبد البر (ص/٩٤٢)، وأسد الغابة لابن الأثير (٦/٢٩٢)، والإصابة لابن حجر (٨/١٥٥).

(٤) جامع الأمهات (ص/٤٠٦).

مصطلح: (ظاهر المذهب) عند الشافعية:

جاء مصطلح: (ظاهر المذهب) عند علماء الشافعية، وظَهَرَتْ عدَّةُ اتجاهاتٍ في تحديد معناه الاصطلاحي:

الاتجاه الأول: أنه القولُ أو الوجهُ الراجحُ.

وهذا ما سارَ عليه أبو حامد الغزالي^(١).

الاتجاه الثاني: أنه القولُ الراجحُ.

وهذا ما سارَ عليه أبو إسحاق الشيرازي^(٢)، ومحيي الدين النووي^(٣).

الاتجاه الثالث: أنه الوجهُ الراجحُ.

وهذا ما سارَ عليه القاضي البيضاوي^(٤).

ويقابلُ الظاهر: قولٌ أو وجهٌ غريبٌ، على الخلافِ آنفِ الذكرِ في توسيع دائرة مصطلح: (الظاهر)، أو قَصْرُهُ على أقوالِ الإمام، أو أوجهِ علماء المذهب^(٥).

أمثلة الظاهر عند الشافعية:

المثال الأول: يقولُ أبو حامد الغزالي: «وفي موضع التحذيف^(٦) - أي: في حدِّ الوجهِ في الموضوع - خلافٌ، وظاهرُ المذهبِ أنه من

(١) انظر: مقدمة تحقيق الوسيط في المذهب (١/٢٤٠).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المذهب في فقه الإمام الشافعي (١/٣١).

(٣) يفهم هذا مما قرره النووي في تعريف الأظهر، كما سيأتي بعد قليل.

(٤) يفهم هذا مما قرره البيضاوي في تعريف الأظهر، كما سيأتي بعد قليل. وانظر: مقدمة تحقيق الغاية القصوى (١/١١٨).

(٥) انظر: المصدر السابق، ومقدمة تحقيق الوسيط في المذهب (١/٢٣٩).

(٦) التحذيف: الشعر الداخل في الوجه ما بين انتهاء العذار والنزعة. انظر: المغني لابن قدامة (١/١٦٣)، وروضة الطالبين للنووي (١/٥١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (حذف)، (ص/٣٢٥).

الوجه»^(١).

المثال الثاني: يقول أبو إسحاق الشيرازي: «يجوز أن يصلي على جناز بتيتم واحد، إذا لم يتعين عليه... وإن تعينت عليه: ففيه وجهان... الثاني: يجوز، وهو ظاهر المذهب»^(٢).

مصطلح: (الأظهر) عند الشافعية:

كما اختلفت اتجاهات الشافعية في تحديد مصطلح: (الظاهر)، فإن اتجاهاتهم السابقة قد ظهر أثرها في تحديد مصطلح: (الأظهر)، فهو كالظاهر من جهة شموله للقول والوجه، أو قصره على أحدهما:

الاتجاه الأول: أنه الأرجح من الأقوال أو الوجوه.

وهذا ما سار عيه أبو حامد الغزالي^(٣).

الاتجاه الثاني: أنه القول الذي يزيد ظهوراً على القول الآخر من قولي، أو أقوال الإمام الشافعي، وبعبارة أخرى: هو الأرجح من أقوال الإمام الشافعي^(٤).

وهذا ما سار عليه أبو إسحاق الشيرازي^(٥)، ومحيي الدين النووي^(٦).

يقول النووي في مقدمة كتابه: (منهاج الطالبين)^(٧): «حيث أقول: في

= والعدار: الشعر الذي على العظم الناتئ الذي هو سمت صماخ الأذنين (الشعر النازل على اللحية). انظر: المغني لابن قدامة (١/١٦٢)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (حذف)، (ص/٣٢٥).

والنزعة: ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً في جانبي الرأس. انظر: المغني لابن قدامة (١/١٦٣)، وروضة الطالبين للنووي (١/٥١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (نزع)، (ص/٤٩١).

(١) الوسيط في المذهب (١/٢٥٨). (٢) المذهب في فقه الإمام الشافعي (١/١٣٧).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الوسيط في المذهب (١/٢٣٩).

(٤) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي للدكتور أكرم القواسمي (ص/٥٠٦).

(٥) انظر: مقدمة تحقيق المذهب للشيرازي (١/٣١).

(٦) انظر: منهاج الطالبين للنووي (١/٧٦)، ومقدمة تحقيق الغاية القصوى للبيضاوي (١/١١٨).

(٧) (١/٧٦).

الأظهر... فمن القولين - أو الأقوال - فإن قوي الخلاف، قلت: الأظهر».

الاتجاه الثالث: أنه الوجه المرجح المنقاس.

وهذا ما سار عليه القاضي البيضاوي^(١)؛ يقول في مقدمة كتابه: (الغاية القصوى)^(٢): «وأنه... على الوجه المرجح المنقاس، بأن الأظهر ذا».

ومقابل الأظهر: قول أو وجه - على حسب الخلاف السابق - يشاركه في الظهور، لكن الأظهر أشد منه ظهوراً^(٣).

يقول أحمد العلوي الشافعي: «فالحاصل أنه - أي: النووي - إن عبّر بالأظهر، علم أن مقابله قول قوي - أو أقوال قوية - للإمام؛ إلا أن العمل على الراجح الذي وصفه بالأظهرية»^(٤).

ويستفاد من تعبير الشافعية بالأظهر أمور، منها:

أولها: أن المسألة خلافية.

ثانيها: أن في المسألة قولاً راجحاً، وقولاً مرجوحاً.

ثالثها: أن المقابل ظاهر في نفسه.

رابعها: أن الخلاف بين أقوال الإمام الشافعي^(٥)، وهذا على اصطلاح الشيرازي والنووي، أو بين أوجه أصحابه، وهذا على اصطلاح القاضي البيضاوي، أمّا على اصطلاح الغزالي، فالأظهر يشمل أقوال الإمام الشافعي وأوجه أصحابه.

(١) انظر: مقدمة تحقيق الغاية القصوى (١١٨/١).

(٢) (١٧٤/١).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الغاية القصوى للبيضاوي (١١٨/١).

(٤) الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٨٣/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

(٥) انظر: سلم المتعلم المحتاج للأهدل (١١٧/١) مطبوع مع النجم الوهاج للدميري.

أمثلة الأظهر عند الشافعية:

المثال الأول: يقول أبو حامد الغزالي: «إذا مؤه الإناء بالذهب لم يحرم، على أظهر المذهبيين... وفيه وجه آخر: أنه يحرم»^(١).

المثال الثاني: يقول محيي الدين النووي: بعد ذكر رخصة جمع الصلاة: «والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد، يتأذى بالمطر في طريقه»^(٢).

المثال الثالث: يقول القاضي البيضاوي: «الثاني - من أركان الصلاة - التكبير: الله أكبر... لو زاد ما لم يُغَيَّر المعنى، مثل: الله الأكبر، جاز، وكذا: الله الجليل أكبر، على الأظهر»^(٣).

رابعاً: ظاهر المذهب عند الحنابلة:

وَرَدَ مصطلحا: (ظاهر المذهب)، و(الأظهر) عند مذهب الحنابلة، وسأبيّن معناهما مبتدئاً بظاهر المذهب:

مصطلح: (ظاهر المذهب) عند الحنابلة:

عرّف الحنابلة ظاهر المذهب بأنه المشهور من المذهب^(٤)، سواء أكان رواية عن الإمام أحمد، أو وجهاً لأحد علماء مذهبه، أو غيرهما^(٥). ولا تقال هذه العبارة إلا وثمّ خلافت، إمّا عن الإمام أحمد، وإمّا في المذهب^(٦).

يقول شمس الدين البعلي: «الظاهر: البائن الذي ليس يخفى أنه

(١) الوسيط في المذهب (١/٢٤١). (٢) منهاج الطالبين (١/٢٦٢).

(٣) الغاية القصوى (١/٢٩٢).

(٤) انظر: الإنصاف (٧/١)، والمطلع على أبواب المقنع للبعلي (ص/٤٦١).

(٥) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١٧٦).

(٦) انظر: الإنصاف (٧/١)، والمطلع على أبواب المقنع للبعلي (ص/٤٦١)، ومقدمة تحقيق الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب (١/٨٥).

المشهور في المذهب؛ كنقض الوضوء بأكل لحم الجوز، ولمس الذكر، وعدم صحة الصلاة في الدار المغصوبة.

ولا يكاد يُطلق إلا على ما فيه خلاف عن الإمام أحمد^(١).

وهنا أمر: وهو أنه يكثر في مدونات الفقه الحنبلي قولهم: ظاهر كلام الإمام أحمد كذا، فهل هناك فرق بين هذه العبارة، وقولهم: ظاهر المذهب؟

يظهر لي أن نَظَرَ العلماء في العبارة الأولى: (ظاهر كلام الإمام أحمد) اتجه إلى دلالة كلام الإمام أحمد على الحكم، لا إلى شهرة الرأي الذي فُسِّرَ به ظاهر المذهب.

أمثلة الظاهر عند الحنابلة:

المثال الأول: يقول الموفق ابن قدامة: «ولبن الميتة وإنفتحها^(٢): نجس في ظاهر المذهب»^(٣).

المثال الثاني: يقول منصور البهوتي: «والبغل والحمار نجسان في ظاهر المذهب»^(٤).

مصطلح: (الأظهر) عند الحنابلة:

معنى الأظهر عند الحنابلة - بناءً على ما تقدم قبل قليل في معنى الظاهر - : الأشهر في المذهب.

(١) المطلاع على أبواب المقنع للبعلي (ص/٤٦١).

(٢) الإنفحة - وتشدد الحاء - : شيء يستخرج من بطن الجدي الرضيع، أصفر، فيعصر في صوفة في اللبن، فيغلظ كالجين. انظر: المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة: (نفح)، (٢/٣١٦)، والمطلاع على أبواب المقنع للبعلي (ص/١٠-١١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (نفح)، (ص/٥٠٤)، والقاموس المحيط، مادة: (نفح)، (ص/٣١٤).

(٣) المقنع (١/١٧٥) مع الشرح الكبير والإنصاف.

(٤) كشف القناع (٢/٢٢٣).

ومقابلُ الأشهر: قولُ دونه في الشُّهرة.

ولأبي بكرٍ الجراعي اصطلاحُه الخاص في كتابه: (غاية المطلب)،
وخلاصته:

- يقول: «على الأظهر»، أو: «على أظهرها»، للترجيح بين الروايات فحسب.
- ويقول: «في الأظهر»، أو: «في أظهرها»، للترجيح بين الوجوه فحسب.
- ويقول: «الأظهر»، لما صححه الموفقُ ابنُ قدامة، أو قدَّمه^(١).

أمثلة الأظهر عند الحنابلة:

المثال الأول: يقولُ ابنُ مفلح: «وعنه: لا ينقض -أي: الوضوء- بمسِّ الدبر، اختاره جماعة، وهي أظهر»^(٢).

المثال الثاني: يقولُ المرداويُّ: «لو اقتصرَ -أي: الخطيب في خطبة الجمعة- على قوله: أطيعوا الله، واجتنبوا معاصيه: فالأظهر: لا يكفي»^(٣).

المثال الثالث: يقولُ أبو بكرٍ الجراعي: «يُكرَه - في الأذان - كلامٌ، وسكوتٌ يسيرٌ بلا حاجةٍ على الأظهر؛ كإقامة؛ ويبطلُ بيسيرٍ كلامٍ محرَّم في الأظهر»^(٤).

المثال الرابع: يقولُ أبو بكرٍ الجراعي: «هل يُكره لُبُّه فوقَ حاجته - أي: عند قضاء الحاجة- أم يحرم؟ فيه: روايتان، الأظهرُ الأشهرُ: الكراهة»^(٥).

(١) انظر: غاية المطلب (ص/٢٩ - ٣٠). (٢) الفروع (١/٢٢٦).

(٣) الإنصاف (٢/٣٨٩). (٤) غاية المطلب (ص/٧٠).

(٥) المصدر السابق (ص/٤٥).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	٧
الباب الأول: الدراسة النظرية للمذهب	٤٩
الفصل الأول: حقيقة المذهب	٥١
المبحث الأول: تعريف المذهب	٥٣
المطلب الأول: تعريف المذهب في اللغة	٥٥
المطلب الثاني: تعريف المذهب في الاصطلاح	٦٦
العلاقة بين التعريف اللغوي للمذهب والتعريف الاصطلاحي	٩٠
المبحث الثاني: العلاقة بين المذهب، والمصطلحات ذات الصلة	٩١
المطلب الأول: العلاقة بين المذهب، والتقليد	٩٣
المطلب الثاني: العلاقة بين المذهب، والاجتهاد	١٠٥
المطلب الثالث: العلاقة بين المذهب، والاتباع	١١٤
المطلب الرابع: العلاقة بين المذهب، والتأسي	١٢١
المطلب الخامس: العلاقة بين المذهب، والتعصب	١٢٧
المطلب السادس: العلاقة بين المذهب، والخلاف	١٣٤
المطلب السابع: العلاقة بين المذهب، والانتصار للمذهب	١٤٢
المطلب الثامن: العلاقة بين المذهب، والصلابة في المذهب	١٥٠
المبحث الثالث: أركان المذهب	١٥٥
المطلب الأول: إمام المذهب (صاحب المذهب)	١٥٧
المسألة الأولى: تعريف إمام المذهب	١٥٩
المسألة الثانية: شروط إمام المذهب	١٦٣
المسألة الثالثة: طرق إثبات أقوال إمام المذهب	٢٢١
الفرع الأول: القول	٢٢٤

٢٥١	الفرع الثاني: مفهوم القول
٢٦٢	الفرع الثالث: الفعل
٢٧٠	الفرع الرابع: السكوت
٢٧٦	الفرع الخامس: التوقف
٢٨٤	الفرع السادس: القياس على قول الإمام
٣١٣	الفرع السابع: لازم قول الإمام
٣٢٢	الفرع الثامن: ثبوت الحديث
٣٣٧	المطلب الثاني: المتمذهب
٣٣٩	المسألة الأولى: تعريف المتمذهب
٣٤٠	المسألة الثانية: شروط المتمذهب
٣٤٤	المسألة الثالثة: العلاقة بين المتمذهب والمخرُج
٣٤٦	المسألة الرابعة: العلاقة بين المتمذهب والفروع
٣٤٨	المسألة الخامسة: مذهب المجتهد
٤٠١	المسألة السادسة: مذهب العامي
٤٠٧	المطلب الثالث: المذهب (المتمذهب فيه)
٤٠٩	المسألة الأولى: تعريف المذهب في: اللغة والاصطلاح
٤٠٩	المسألة الثانية: محل التمدب
٤٢٢	المسألة الثالثة: شروط نقل المذهب
٤٥٥	المسألة الرابعة: صور الخطأ في نقل المذهب
٤٦٩	المسألة الخامسة: ألفاظ نقل المذهب
٤٧٢	الفرع الأول: الرواية
٤٧٩	الفرع الثاني: التنبيه
٤٨٢	الفرع الثالث: القول
٤٩١	الفرع الرابع: الوجه
٤٩٨	الفرع الخامس: الاحتمال
٥٠٠	الفرع السادس: التخريج
٥١٤	الفرع السابع: النقل والتخريج
٥١٧	الفرع الثامن: الصحيح

٥٣١	الفرع التاسع: المعروف
٥٣٣	الفرع العاشر: الراجع
٥٣٨	الفرع الحادي عشر: قياس المذهب
٥٤٣	الفرع الثاني عشر: المشهور من المذهب
٥٦٠	الفرع الثالث عشر: ظاهر المذهب



